

المقالة الأولى

وفيها ثمانية فصول



## **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>**

الحمد <sup>(٢)</sup> لله رب العالمين وصلاته على النبي <sup>(٣)</sup> المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين.  
الفن <sup>(٤)</sup> الثالث عشر من كتاب الشفاء في الإلهيات.

### **(٥) المقالة الأولى وهي ثمانية فصول <sup>(٧)</sup>**

#### **[الفصل الأول] [١) فصل <sup>(٨)</sup>**

في ابتداء طلب موضوع <sup>(٩)</sup> الفلسفة الأولى لتتبين إينته في العلوم  
وإذ <sup>(١٠)</sup> وفقنا الله ولـي الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب إيراده من معانـي العلوم المنطقية  
والطبيعـية والـرياضـية ، فالـحرـي أن نـشرـع في تعـرـيفـ المعـانـيـ الحـكمـيـة ، وـبـتـدـئـ <sup>(١١)</sup> مـسـتعـينـ بـالـلـهـ  
فـنـقـولـ :

إن العـلـومـ الـفـلـسـفـيـةـ ، كـمـاـ قـدـ أـشـيـرـ إـلـيـهـ فيـ مـوـاضـعـ أـخـرـىـ مـنـ الـكـتـبـ ، تـنـقـسـمـ إـلـىـ النـظـرـيـةـ  
وـإـلـىـ الـعـلـمـيـةـ . وـقـدـ أـشـيـرـ إـلـىـ الـفـرـقـ بـيـنـهـمـاـ وـذـكـرـ أـنـ النـظـرـيـةـ هـيـ الـتـيـ نـطـلـبـ فـيـهـاـ اـسـكـمـالـ الـقـوـةـ  
الـنـظـرـيـةـ <sup>(١٢)</sup> مـنـ الـنـفـسـ بـحـصـولـ الـعـقـلـ بـالـفـعـلـ ، وـذـلـكـ

---

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م

(٢) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ب ، ج ، ص

(٣) النبي : + المصطفى م

(٤) الفن ... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفاء في الإلهيات وهو فن واحد في عشر  
مقالات م

(٥) في الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس ج

(٦) الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ؛ + عشر مقولات ص

(٧) وهي ثمانية فصول : ساقطة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف  
الأولى بشمانية فصول م

(٨) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى طا

(٩) موضوع : + العلم ج

(١٠) وإذا : إذ ج

(١١) ونبتديء : فنبتديء ج ، ط

(١٢) هي ... النظرية : ساقطة من م.

بحصول<sup>(١)</sup> العلم التصوري والتصديقي بأمور ليست هي هي بأنها أعمالنا وأحوالنا ، فتكون الغاية<sup>(٢)</sup> فيها حصول رأي واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً في كيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل.

وأن العملية هي التي يطلب فيها أو لا استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي بأمور هي هي بأنها أعمالنا ، ليحصل<sup>(٣)</sup> منها ثانياً استكمال القوة العملية بالأخلاق.

وذكر أن النظرية تنحصر<sup>(٤)</sup> في أقسام ثلاثة هي<sup>(٥)</sup> : الطبيعي ، والتعليمية ، والإلهية. وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة ، وبشئها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة.

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو ذو كم. والمبحث عنه فيها أحوال تعرض لكم بما هو كم. ولا يؤخذ<sup>(٦)</sup> في حدودها نوع مادة ، ولا قوة حرفة.

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للمادة بالقوام والحد. وقد سمعت أيضاً أن الإلهي هو الذي يبحث فيه<sup>(٧)</sup> عن الأسباب الأولى<sup>(٨)</sup> للوجود<sup>(٩)</sup> الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما ، وعن مسبب<sup>(١٠)</sup> الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله تعالى جده<sup>(١١)</sup>.

---

(١) بحصول : لحصول ب ، ج ، د ، ص ، ط ، طا

(٢) الغاية : العلم ط

(٣) ليحصل : فيحصل ج ، ص ، ط ، م

(٤) تنحصر : منحصر ج ؛ منحصرة ص ، ط

(٥) هي : في ج ، م

(٦) يؤخذ : يوجد م

(٧) فيه : ساقطة من ب

(٨) الأولى : الأولى ط ، طا

(٩) للوجود : للوجود ص

(١٠) مسبب : سبب ج

(١١) جده : ساقطة من ب.

فهذا هو قدر ما يكون<sup>(١)</sup> قد وقفت عليه فيما<sup>(٢)</sup> سلف لك من الكتب. ولم يتبيّن لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكّرها. وذلك أن فيسائر العلوم قد كان يكوّن لك شيء هو موضوع ، وأشياء هي المطلوبة ، ومبادئ مسلمة منها تؤلّف البراهين. والآن ، فلست تتحقّق حق التحقيق<sup>(٣)</sup> ما الموضوع لهذا العلم ، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر.

وأيضاً قد كنت تسمع أن ها هنا فلسفة بالحقيقة ، وفلسفة أولى ، وأنها تفيّد تصحيح مبادئسائر العلوم ، وأنها هي الحكمة بالحقيقة. وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم ، وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أصلّى معرفة وأتقنّها ، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل. وكانت<sup>(٤)</sup> لا تعرّف ما هذه الفلسفة الأولى ، وما هذه الحكمة ، وهل الحدود والصفات<sup>(٥)</sup> الثلاث لصناعة واحدة ، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة.

ونحن<sup>(٦)</sup> نبيّن لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى ، وأنه<sup>(٧)</sup> الحكمة المطلقة ، وأن الصفات الثلاث التي رسم<sup>(٨)</sup> بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة. وقد علم أن لكل علم موضوعاً يخصّه ، فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ، ما هو؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَدَه<sup>(٩)</sup> ، أو ليس ذلك<sup>(١٠)</sup> ، بل هو شيء من مطالب هذا العلم؟

فنقول : إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع ، وذلك لأنّ موضوع كل علم هو أمر مسلم الوجود في ذلك العلم ، وإنما يبحث عن أحواله. وقد

(١) يكون : كان ط. م

(٢) فيما : مما م

(٣) التحقيق : التحقّق بـ

(٤) وكانت : وقد كنت جـ

(٥) والصفات : أو الصفات مـ

(٦) ونحن : فنحن جـ

(٧) وأنه : وأنها طـ

(٨) رسم : ترسم طـ.

(٩) جـده : ساقطة من بـ ، جـ ، صـ ، مـ

(١٠) ذلك كذلك طـ.

علم هذا في مواضع أخرى. وجود الإله تعالى جده<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يكون مسلماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه. وذلك لأنه<sup>(٢)</sup> إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مسلماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر. وكلا الوجهين باطلان<sup>(٣)</sup>.

وذلك لأنه<sup>(٤)</sup> لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن العلوم الأخرى إما حلقة أو سياسية<sup>(٥)</sup> ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية. وليس في العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يبحث<sup>(٦)</sup> عن إثبات الإله تعالى جده<sup>(٧)</sup> ، ولا يجوز أن يكون ذلك. وأنت تعرف هذا بأدئي تأمل لأصول كرت<sup>(٨)</sup> عليك. ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حيئذ غير مطلوب<sup>(٩)</sup> في علم البينة. فيكون إما بينما بنفسه ، وإنما مأيوساً عن بيانه بالنظر ، وليس<sup>(١٠)</sup> بينما بنفسه ولا مأيوساً<sup>(١١)</sup> عن بيانه ، فإن عليه دليلاً<sup>(١٢)</sup>. ثم المأيوس عن بيانه كيف يصح تسلیم وجوده؟ فبقي<sup>(١٣)</sup> أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم.

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته. وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يجز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ، وسبعين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد<sup>(١٤)</sup> تبين<sup>(١٥)</sup> لك من حال هذا العلم أنه يبحث<sup>(١٦)</sup> عن المفارقات للمادة<sup>(١٧)</sup> أصلاً. وقد لاح لك في الطبيعتيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من ج ، ص ، م. (٢) لأنه إن : لأنه م

(٣) باطلان : باطل م. (٤) لأنه : أنه ب ، ج ، م

(٥) أو سياسية : وإنما سياسية م. (٦) عن : من ج

(٧) يبحث : بحث ص ، م. (٨) جده : ساقطه من ب

(٩) كررت : تكررت ط. (١٠) مطلوب في علم البينة : مطلوب البينة ط. (١١) وليس بينما بنفسه : وليس بينما في نفسه م

(١٢) ولا مأيوساً : هو مأيوس ب ، ج ، م ؛ هو مأيوساً ص

(١٣) دليلاً : + بالنظر ط

(١٤) فبقي : فيبقى ب. (١٥) قد : ساقطة من م

(١٦) تبين : يتبين ص ، م. (١٧) بحث : يبحث ج ، ص ، م

(١٨) لمادة : عن المادة ج.

بل هو واحد بريء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة. فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم.

والذي لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يجعل للإنسان <sup>(١)</sup> وقوف <sup>(٢)</sup> على إنبة المبدأ الأول فتتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والانسياق إلى المقام الذي هناك ليتوصل <sup>(٣)</sup> إلى معرفته بالحقيقة. ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذي يظن أنه هو <sup>(٤)</sup> موضوعه ليس بموضوعه ، فلننظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للموجودات كلها أربعتها إلا <sup>(٥)</sup> واحدا منها الذي لم يكن القول به. فإن هذا أيضا قد يظنه قوم.

لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها <sup>(٦)</sup> بما هي موجودات أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعه على النحو الذي نصبه. أعني أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ، أو من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها.

فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون الغرض من <sup>(٧)</sup> هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب <sup>(٨)</sup> بما هي أسباب <sup>(٩)</sup> مطلقة. ويظهر هذا من وجوده :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة <sup>(١٠)</sup> بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والجزئي ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك.

---

(١) للإنسان : الإنسان ب ، ط

(٢) وقوف : الوقوف ط

(٣) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م

(٤) هو : ساقطة من ج ، ص ، م

(٥) لا : إلا ج ، ط ، م

(٦) فيها : ساقطة من ب

(٧) من : في ب ، ج ، ص ، م

(٨) للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط

(٩) أسباب مطلقة : ساقطة من م

(١٠) الخاصة : الخاصة م.

ثم من التبين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحث يجب أن يبحث عنها ، ثم ليست من الأعراض الخاصة <sup>(١)</sup> بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية <sup>(٢)</sup> . ولا هي أيضا <sup>(٣)</sup> واقعة في الأعراض الخاصة <sup>(٤)</sup> بالعلوم العملية <sup>(٥)</sup> . فيبقى <sup>(٦)</sup> أن يكون البحث عنها للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم.

وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذات الأسباب . فإنما ما لم ثبت وجود الأسباب للمسيبات من الأمور بإثبات أن لوجودها تعلقا بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق ، وأن هاهنا سببا ما . وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى <sup>(٧)</sup> الموافقة . وليس إذا توافق شيئا ، وجب أن يكون أحدهما سببا لآخر <sup>(٨)</sup> . والإقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة غير متأكد ، على ما علمت ، إلا معرفة أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية و اختيارية <sup>(٩)</sup> .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلل ، والإقرار بوجود العلل والأسباب . وهذا ليس بينما أوليا بل هو مشهود <sup>(١٠)</sup> ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان قريبا عند العقل ، من بين بنفسه أن للحوادث مبدأ ما يجب أن يكون بينما بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوقلیدس . ثم البيان البرهاني <sup>(١١)</sup> لذلك <sup>(١٢)</sup> ليس في العلوم الأخرى ، فإذاً يجب أن يكون في هذا العلم.

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله في المطالب مطلوب الوجود فيه؟ وإذا <sup>(١٣)</sup> كان كذلك فبين أيضا أنه ليس البحث عنها <sup>(١٤)</sup> من جهة

(١) الخاصة : الخاصية م

(٢) التعليمية : العملية م

(٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م

(٤) الخاصة : الخاصية م

(٥) العملية : + والمنطقية ج

(٦) فيبقى : فيبقى م

(٧) إلى : ساقطة من ب ، م

(٨) لآخر : الآخر م

(٩) اختيارية : أو اختيارية ص

(١٠) مشهود : مشهور ج ، ص . (١١) البرهان : ساقطة من ط

(١٢) لذلك : أى بينما بنفسه أن لكل شيء مبدأ م . (١٣) وإذا : فإذا ج ؛ وإذا م

(١٤) عنها : هنا ط .

الوجود الذي يخصل كل واحد منها ، لأن ذلك مطلوب في هذا العلم. ولا أيضا من جهة ما هي جملة ما <sup>(١)</sup> وكل ، لست أقول جملي <sup>(٢)</sup> وكلـي. فإن النظر في أجزاء الجملة أقدم من النظر في الجملة ، وإن لم يكن كذلك في جزئيات الكلـي باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر في الأجزاء إما في هذا العلم فتكون هي أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون في علم آخر. وليس علم آخر يتضمن الكلام في الأسباب القصوى غير <sup>(٣)</sup> هذا العلم. وأما إن كان النظر في الأسباب من جهة ما هي موجودة وما يلحقها <sup>(٤)</sup> من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود.

فقد <sup>(٥)</sup> بـان أيضا بـطـلـان هـذا النـظر <sup>(٦)</sup> ، وـهـوـ أـنـ هـذاـ الـعـلـمـ مـوـضـوـعـهـ الأـسـبـابـ القـصـوـيـ ، بل يجب أن يعلم أن هذا كـمالـهـ وـمـطـلـوـبـهـ.

---

(١) جملة ما : جملة ط

(٢) جملي : بـحـمـلـ بـ ، صـ ، مـ

(٣) غير : عن م

(٤) وما يـلـحـقـهـاـ : ما يـلـحـقـهـاـ طـ ، مـ

(٥) فقد : وقد ج

(٦) النظر : الـطـنـ جـ ، صـ ، مـ.

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل <sup>(١)</sup>

في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبيّن <sup>(٢)</sup> لنا الغرض الذي هو في هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه ، أعني المبولي والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكن. والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك. وكذلك الخلقيات <sup>(٣)</sup>.

وأما العلم الرياضي فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً في الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذًا في الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً في مادة. ولم يكن أيضاً ذلك البحث متوجهًا إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة ، بل كان في جهة الأحوال التي تعرض له <sup>(٤)</sup> بعد وضعه.

كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في <sup>(٥)</sup> العوارض التي يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع.  
والعلم المنطقي ، كما علمت <sup>(٦)</sup> ، فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم.

---

(١) فصل : الفصل الثاني ب ، ط

(٢) يتبيّن : يبيّن م

(٣) الخلقيات : الخلقيّة ط

(٤) له : وله م

(٥) إلا في : الآن ط

(٦) علمت : عرفت ج.

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة أصلاً أو يتعلق بمادة غير جسمانية. ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى.

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر<sup>(١)</sup> ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار<sup>(٢)</sup> والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود يخصها ، فمما يجب أن يجرد له بحث.

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما<sup>(٣)</sup> وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .  
فهو إذن من جملة العلم بما<sup>(٤)</sup> وجوده<sup>(٥)</sup> مباين.

أما الجوهر فيبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهر إلا محسوسا.

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات.

وأما المقدار فالظاهر اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعني<sup>(٦)</sup> به بعد<sup>(٧)</sup> المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ما يقال مقدار ، ويعني به كمية متصلة تقال على الخط والسطح والجسم المحدود. وقد عرفت الفرق بينهما. وليس ولا واحد<sup>(٨)</sup> منهما مفارق للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضاً مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية. فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجز أن يكون

---

(١) وجوهر : جوهر بـ، جـ، صـ، طـ

(٢) وعن المقدار : والمقدار مـ

(٣) بما : + هو صـ، طـ، طـ، مـ

(٤) بما : + هو حـ، صـ، طـ

(٥) وجوده : موجود طـ، طـ

(٦) ويعني : فيعني صـ

(٧) بعد : المبعد طـ

(٨) واحد : واحداً بـ.

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد <sup>(١)</sup> القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام. فهو إذن <sup>(٢)</sup> أيضاً <sup>(٣)</sup> متقدم بالذات على المحسوسات. وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسماً متناهياً موجوداً <sup>(٤)</sup> وحملها سطحاً متناهياً. فإن الحدود <sup>(٥)</sup> يجب للمراد من جهة استكمال المادة به وتلزمها من بعد. فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجوداً إلا في المادة ولا علة أولية لخروج المادة إلى الفعل.

وأما المراد بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه. فأما النظر في أن وجوده أي أنحاء الوجود هو <sup>(٦)</sup> ، ومن <sup>(٧)</sup> أي أقسام الوجود <sup>(٨)</sup> ، فليس هو بجثاً أيضاً عن معنى متعلق <sup>(٩)</sup> بالمادة.

فأما <sup>(١٠)</sup> موضوع المطلق من جهة ذاته ظاهر أنه خارج عن المحسوسات <sup>(١١)</sup>. فبين <sup>(١٢)</sup> أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود. فإن بعضها جواهر ، وبعضاً كميات ، وبعضاً مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود <sup>(١٣)</sup>.

وكذلك قد يوجد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم. وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، ج ، ص ، م

(٢) إذن : ساقطة من م

(٣) أيضاً : ساقطة من ب ، ج ، ص

(٤) موجوداً : ساقطة من م

(٥) الحدود : + يعني نهايات الأجسام التي ج ، ط

(٦) هو : ساقطة من ب ، ص ، م

(٧) ومن : من ج ، ص

(٨) الوجود : الوجود ب ، ج ، م

(٩) متعلق : يتعلق ب ، ج ؛ ساقطة من م

(١٠) فأما : وأما ج

(١١) المحسوسات : + كلها م

(١٢) فبين ..... بالمحسوسات : ساقطة من م

(١٣) الوجود : الموجود ب ، م.

ما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ، فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما<sup>(١)</sup> يأخذ حدودها ، ولا يتكلم في نحو وجودها. وليس عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية ، وليس من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا أيضاً هي من الصفات التي تكون لكل شيء. فيكون كل واحد منها مشتركاً لكل شيء ولا يجوز أن يختص<sup>(٢)</sup> أيضاً مقوله ولا يمكن أن يكون من عوارض<sup>(٣)</sup> شيء<sup>(٤)</sup> إلا الموجود بما هو موجود<sup>(٥)</sup>.

فظاهر<sup>(٦)</sup> لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ، وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذا الصناعة لما<sup>(٧)</sup> قلنا. ولأنه غير عن تعلم ماهيته وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتکفل علم غير هذا العلم بإيضاح<sup>(٨)</sup> الحال فيه لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم<sup>(٩)</sup> الذي هو موضوعه بل تسليم إننيه وماهيته فقط. فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ، ومطالبة الأمور التي تلحظه بما هو موجود من غير شرط.

وبعض هذه أمور<sup>(١٠)</sup> هي له كالأنواع : كالجواهر والكم والكيف ، فإنه ليس يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى انقسامات ، حتى يلزمـه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان. وبعض هذه كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكلي والجزئي ، والممكن والواحد ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخـصـص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك.

(١) إنما : + هـ ج ، ص ، ط

(٢) يختص : يختص ص

(٣) عوارض : + مخصوصـة ط

(٤) شيء : بشيء ج ، ط

(٥) موجود : الموجود ط

(٦) ظاهر : ظاهر ج ، ص ، طا

(٧) وأنه : فإنه ج

(٨) لما : كما ط

(٩) بإيضاح : إيضاح م

(١٠) في العلم : للعلم ب ، م

(١١) أمور : الأمور ج ، ص ، ط.

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق<sup>(١)</sup> موضوعه لا عن مبادئه. فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا<sup>(٢)</sup> هو بحث عن عوارض<sup>(٣)</sup> لهذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه ، بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض<sup>(٤)</sup> الخاصة<sup>(٥)</sup> به. لأنه ليس شيء<sup>(٦)</sup> أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقا أوليا. ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر<sup>(٧)</sup> حتى يعرض له أن يكون مبدأ. ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود<sup>(٨)</sup> كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ، بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المعلول.

فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود. فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقا ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ، فإنها وإن كانت لا تبرهن على<sup>(٩)</sup> وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما ينحوه كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها<sup>(١٠)</sup>.

ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورة إلى أجزاء منها : ما<sup>(١١)</sup> يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول<sup>(١٢)</sup> لا بما هو موجود متحرك فقط<sup>(١٣)</sup> أو متكم فقط. ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود. ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية. ولأن مبادئ كل علم

(١) لواحق : لوازم ب ، م

(٢) أيضا : ساقطة من ب

(٣) عوارض : لواحق ص ، ط

(٤) العوارض : اللواحق ب ، ج ، ص ، م

(٥) الخاصة : الخاصية ح

(٦) شيء : ساقطة من م.

(٧) شيئا آخر : أشياء آخر ط

(٨) للموجود ... للموجود : للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود م

(٩) على : ساقطة من م. (١٠) فيها : فيه ح ، ص ، ط ، م

(١١) ما : ساقطة من م. (١٢) بما هو موجود معلول : بما هو وجود معلول م

(١٣) متحرك فقط : متحرك ب.

أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمساحي في الهندسة ، فيعرض إذن <sup>(١)</sup> في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات <sup>(٢)</sup> الموجودة <sup>(٣)</sup>. فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه ، وكذلك في غير ذلك. وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ <sup>(٤)</sup> ، فنبحث عنه ونقرر حاله. فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلوم بما هو موجود معلوم ، وبعضها في عوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية.

فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وهو <sup>(٥)</sup> العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة. وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ، فإنها أفضل <sup>(٦)</sup> علم أي اليقين ، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب <sup>(٧)</sup> من بعده. وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل. وهو أيضا المعرفة بالله <sup>(٨)</sup> ، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة <sup>(٩)</sup> للمادة في الحد والوجود. إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود <sup>(١٠)</sup> على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها. وإن بحث في هذا العلم عمما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى. ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على <sup>(١١)</sup> أقسام أربعة : بعضها بريئة عن المادة وعلاقة

(١) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م

(٢) الجزئيات : جزئيات ص ، م

(٣) الموجودة : الموجود ص ، م

(٤) المبدأ : وكالمبدأ ب ، م ؛ فكمالمبدأ ط

(٥) الوجود وهو : الموجود وهو ط

(٦) علم ... أفضل : ساقطة من م

(٧) وبالأسباب : والأسباب م

(٨) بالله : + تعالى ج

(٩) المفارقة : والمفارقة ط

(١٠) متقدم الوجود : متقدما ص ، م

(١١) على : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م.

المادة<sup>(١)</sup> أصلاً. وبعضها يخالط المادة ، ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليس المادة بمقومه لها. وبعضها قد يوجد في المادة وقد يوجد لا في مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التتحقق إلى وجود المادة ، وتشترك هذه الجملة أيضاً في أنها غير مادية الوجود أي غير مستفادة الوجود من المادة. وبعضها أمور مادية ، كالحركة والسكن ، ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة ، بل نحو الموجود الذي لها. فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتراك في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير<sup>(٢)</sup> قائم الوجود بالمادة.

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متعدد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متعدد بالمادة ، وكان لا يخرجه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال هاهنا. فقد ظهر واضح أن الغرض في هذا العلم<sup>(٣)</sup> أي شيء هو.

وهذا العلم يشارك الجدل والسفسطة<sup>(٤)</sup> من وجه ، ويختلفهما من وجه ، ويختلف كل واحد منهما من وجه<sup>(٥)</sup>. أما مشاركتهما فلأن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ، ويتكلّم فيه الجدلاني والسوسطائي. وأما المخالفة فلأن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلّم في مسائل العلوم الجزئية وذانك<sup>(٦)</sup> يتكلّمان. وأما مخالفته للجدل خاصة بالقوة ، لأن الكلام الجدلاني يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق. وأما مخالفة<sup>(٧)</sup> السوسطائية<sup>(٨)</sup> فالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيمًا.

(١) مادة : المادة ط

(٢) غير : عن م

(٣) في هذا العلم : هذا العلم ب ؛ ساقطة من ط

(٤) والسفسطة : والسوسطائية ج ؛ والسوسطيقية ص ، م ؛ والسوسطية ط

(٥) « ويختلف .... وجه » : ساقطة من م

(٦) وذانك : وذانك ص ، ط ، م

(٧) مخالفة : مخالفته ب ، ج ، ص ، ط

(٨) السوسطائية : للسوسطيقية ب ، السوسطية ط ؛ السوسطيقية م.

### [ الفصل الثالث ]

#### ( ج ) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصى بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به من الشر <sup>(١)</sup> إلى الخير .  
وإذ قد <sup>(٢)</sup> تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشتراك في منفعة واحدة وهي : تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيبة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه <sup>(٣)</sup> إذا <sup>(٤)</sup> فتش في رءوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكنقصد متوجهًا إلى هذا المعنى ، بل إلى معونة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي <sup>(٥)</sup> معنى يتوصل <sup>(٦)</sup> منه إلى تحقق علم <sup>(٧)</sup> آخر غيره .  
وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد <sup>(٨)</sup> يقال قوله مطلقا <sup>(٩)</sup> ، وقد يقال قوله مخصوصا . فاما المطلق فهو أن يكون النافع موصلا إلى تحقيق <sup>(١٠)</sup> علم آخر كيف كان ، وأما المخصوص فأن يكون النافع موصلا إلى ما هو أجل منه ، وهو كالغاية له إذ هو لأجله بغير انعكاس . فإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان <sup>(١١)</sup> لهذا العلم منفعة <sup>(١٢)</sup> .

---

(١) الشر : الشيء طا

(٢) وإذا قد : وإذا ج ، م

(٣) ولكن : لكنه ص ، م

(٤) اذا : انه اذا ج

(٥) هي : هو ب ، ص ، ط

(٦) يتوصل : يوصل م

(٧) تتحقق علم : تحقيق معنى ص

(٨) فقد : قد م

(٩) مطلقا : + وقد يقال قوله مطلقا ط

(١٠) تحقيق : تتحقق م

(١١) كان : كانت ط . (١٢) المطلق ..... منفعة : ساقطة من م

وإذا (١) أخذنا المنفعة بالمعنى (٢) المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه.

لكنا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصى منه موصلا إلى معنى أجل منه ، وقسم يكون الموصى منه موصلا إلى معنى مساوا له ، وقسم يكون الموصى منه موصلا إلى معنى دونه (٣) ، وهو أن يفيد في كمال دون ذاته. وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفادة ، والإفادة ، والعناية ، والرئاسة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقررت الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت (٤) عليه.

والمتفق المخصوصة (٥) فريبة من الخدمة. وأما الإفادة التي تحصل من الأشرف في الأحسن فليس تشبه الخدمة. وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدوم ، والمخدوم أيضاً ينفع الخادم (٦) ، أعني المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه (٧) الخاص نوعاً آخر ، فمنفعة هذا العلم الذي (٨) بينما وجهها هي إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق (٩) ل Maherية الأمور المشتركة (١٠) فيها ، وإن لم تكن مبادئ.

فهذا إذن منفعة الرئيس للمرعوس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود (١١) معرفتها في تلك العلوم. فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقق العلم بتلك.

---

(١) وإذا .. بالمعنى : ساقطة من م

(٢) بالمعنى : بالوجه ب ، ص ، ط

(٣) أجل منه ... إلى معنى دونه : ساقطة من م

(٤) أجل منه ... إلى معنى دونه : ساقطة من م

(٥) عثرت : عثرب ، ج ، ص ، ط ، م

(٦) المخصوصة : المخصوصة ج

(٧) ووجهه : وجهة م

(٨) الذي : التي ب ، ص ، ط

(٩) والتحقق : والتحقيق ج ، ص ، ط

(١٠) المشتركة : المشتركة ج ؛ المشتركة ص ، ط ، طا ، م

(١١) المقصود : المقصودة ج ، ص ، ط.

وأما مرتبة هذا العلم فهي <sup>(١)</sup> أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية. أما الطبيعية ، فلأن كثيرة من الأمور المسلمة في هذا مما تبين <sup>(٢)</sup> في علم <sup>(٣)</sup> الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك ، وانتهاء المتحرّكات إلى محرك أول ، وغير ذلك.

وأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى في هذا العلم وهو <sup>(٤)</sup> معرفة تدبیر الباري تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك ، ليس <sup>(٥)</sup> يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة. وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة <sup>(٦)</sup> فهي نوع غير ضرورية في هذا العلم.

إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ في علم <sup>(٧)</sup> الطبيعة والتعاليم إنما تبرهن في هذا العلم وكانت <sup>(٨)</sup> مسائل العلمين تبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل ذينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك بياناً دورياً ويصير آخر الأمر بياناً للشيء من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان. وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضوع فنقول :

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذاً في <sup>(٩)</sup> براهين بعض هذه <sup>(١٠)</sup> المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفاً البتة ، بل إنما

(١) فهي : فهو ب ، ج ، ط ، م

(٢) تبين : يتبيّن ص ، م

(٣) علم : العلم ص ، م

(٤) وهو : هو ج ؛ هو هو ط

(٥) ليس : فليس ج ؛ وليس ص ، ط

(٦) والسياسة :

والسياسية ح ، ط

(٧) علم : العلم ج

(٨) وكانت : وقد كانت ط

(٩) في : + جميع ط

(١٠) هذه : ساقطة من ب.

تستعمل المقدمات التي لا برهان<sup>(١)</sup> عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أحدهذه اليقين<sup>(٢)</sup> المكتسب من العلة ، وأما إذا كان ليس يفيد العلة ، فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر. وبالحرفي أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط.

فقد ارتفع إذن الشك ، فإن المبدأ الطبيعي<sup>(٣)</sup> يجوز أن يكون بينما بنفسه ، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبيّن به فيها<sup>(٤)</sup> بعد ، ولكن<sup>(٥)</sup> إنما تبيّن به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ ، بل له مقدمة<sup>(٦)</sup> أخرى.

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان «إن» وإن<sup>(٧)</sup> لم يفدنـا فيه برهان «للم» ثم<sup>(٨)</sup> يفيدنا هذا العلم فيه برهان «لم» خصوصا<sup>(٩)</sup> في العلل الغائية البعيدة. فقد<sup>(١٠)</sup> اتضح أنه إنما يكون ما هو مبدأ يوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من<sup>(١١)</sup> مبادئ تبيّن في هذا العلم ، بل من مبادئ بيّنة بنفسها ، وإنما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم ، لكن<sup>(١٢)</sup> ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعيتها بل لمسائل أخرى ، وإنما أن تكون تلك المبادئ لأمور من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبيّن في هذا العلم لميته. ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور البة ، حتى يكون بيانا يرجع إلى أحد الشيء في بيان نفسه.

(١) برهان : براهين م

(٢) اليقين : باليقين ص ؛ ليغير ط

(٣) الطبيعي : للطبيعي م

(٤) فيها : فيما ج ، ص ، ط ،

(٥) ولكن : لكن م

(٦) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م

(٧) وإن : ساقطة من م

(٨) ثم : + لم م

(٩) خصوصا : وخصوصا ج ، ص ، ط ، م

(١٠) فقد : وقد ج ، ط

(١١) من : في ج ، ط ، طا. (١٢) لكن : ولكن ص.

ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر <sup>(١)</sup> طریقاً إلى <sup>(٢)</sup> أن يكون الغرض من هذا العلم تحصیل <sup>(٣)</sup> مبدأ <sup>(٤)</sup> إلا <sup>(٥)</sup> بعد علم آخر. فإنه سیتضح لك فيما <sup>(٦)</sup> بعد إشارة إلى أن لنا سبلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور <sup>(٧)</sup> المحسوسة ، بل من طريق مقدمات كافية عقلية توجب للوجود <sup>(٨)</sup> مبدأ واحد الوجود وتنبع <sup>(٩)</sup> أن يكون متغيراً أو متكرراً في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل. لكننا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهان الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثنائي <sup>(١٠)</sup> ، وعن العلة إلى المعلول ، إلا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصیل.

فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدماً على العلوم كلها ، إلا أنه من جهتنا يتاخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم.

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : « ما بعد <sup>(١١)</sup> الطبيعة ». ويعني بالطبيعة لا القوة <sup>(١٢)</sup> التي هي مبدأ حركة وسكن ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض. فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة <sup>(١٣)</sup> ، للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة. والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض. ومعنى « ما بعد الطبيعة » بعديمة بالقياس إلينا. فإن <sup>(١٤)</sup> أول ما نشاهد الوجود ، ونறف عن أحواله

(١) الأمر : الأمور ب ، ط ، م

(٢) إلى : في ب

(٣) تحصیل : تحصل م

(٤) مبدأ : مبتدأ م

(٥) إلا : لا ص ، م

(٦) فيما : مما ط

(٧) من الأمور : عن الأمور م

(٨) للوجود : الوجود ج ، ط ؛ الموجود ص

(٩) وتنبع : تمتّع ط ، م

(١٠) الثنائي : التوالي م

(١١) ما بعد : فيما بعد يخ ، ج ، ص ، م

(١٢) لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة ج ، ص ، ط

(١٣) الطبيعة : طبيعة م. (١٤) فإن : فإننا ب ، ص ، م.

نشاهد هذا الوجود الطبيعي. وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم « ما قبل الطبيعة » ، لأن الأمور المبحوث عنها في هذا العلم ، هي بالذات وبالعموم<sup>(١)</sup> ، قبل الطبيعة.

ولكنه<sup>(٢)</sup> لقائل أن يقول : إن الأمور الرياضية المحسنة التي ينظر فيها في الحساب<sup>(٣)</sup> والهندسة ، هي أيضا « قبل الطبيعة » ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة ، لأنه قد يوجد<sup>(٤)</sup> لا في الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم « ما قبل الطبيعة<sup>(٥)</sup> ».

فالذى<sup>(٦)</sup> يجب أن يقال<sup>(٧)</sup> في هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان<sup>(٨)</sup> النظر فيه منها<sup>(٩)</sup> إنما هو في الخطوط والسطح والمحسمات. فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام ، فالأعراض<sup>(١٠)</sup> الالزامة له أولى بذلك. وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة ، بل<sup>(١١)</sup> بما هو مقدار وعرض. وقد عرف<sup>(١٢)</sup> في شرحنا للمنطقيات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو يعد الميولي مطلقا ، وبين المقدار الذي هو كم ، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك<sup>(١٣)</sup>. وإذا كان<sup>(١٤)</sup> كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو<sup>(١٥)</sup> المقدار المعلوم<sup>(١٦)</sup> المقوم للجسم الطبيعي ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم<sup>(١٧)</sup>. وهذا هو المستعد للنسب المختلفة.

(١) وبالعموم : أو بالعموم م

(٢) ولكن : ولكن م

(٣) في الحساب : بالحساب م

(٤) يوجد : + أيضا ص ، م

(٥) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م

(٦) فالذى : والذي ص

(٧) يقال : فقوله ص ، م

(٨) كان : ساقطة من م

(٩) فيه منها : فيها هاهنا ح ، ط

(١٠) فالأعراض : والأعراض ص. (١١) بل : + هو ص ؛ بما : ساقطة من م

(١٢) عرف : عرفت ص. (١٣) بالاشتراك : باشتراك ب ، ج ، م

(١٤) فإذا م. (١٥) هو : ساقطة من ط

(١٦) المعلوم : ساقطة من ص ، م. (١٧) والجسم : والجثة ب ، ص ، ط ، طا ، م.

وأما العدد فالشبهة فيه آكدة ، ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم « ما (١) بعد الطبيعة ». إلا أن يكون علم « ما بعد الطبيعة » إنما يعني به شيء آخر ، وهو علم « ما هو مباین » من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سمي هذا العلم بأشرف ما فيه. كما يسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي (٢) غاية هذا العلم. وكثيراً ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذي هو كالغاية. فيكون كأن هذا العلم هو العلم الذي كماله ، وأشرف أحزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه. وحيثند (٣) إذا كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له (٤) في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا (٥) .

ولكن البيان الحق لكون علم الحساب خارجاً عن علم « ما بعد الطبيعة » هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع في الوهم مجردًا عن كل شيء هو عارض له. وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجودا ، إلا عارضاً لشيء في الوجود. مما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعا لأية نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب (٦) أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأي زيادة اتفقت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هيولى الأجسام التي هي (٧) بالقوة كل (٨) نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ، وفي الحالين جميعاً هو غير مفارق

(١) ما : بما ج ، ص

(٢) هي : هو ب ، ج ، ط ، م

(٣) وحيثند : فحيثند ج ، ص ، م

(٤) له : ساقطة من ب

(٥) فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ؛ هذا ص

(٦) يجب : يجوز م

(٧) هي : الذي هو ب ، ج ، ط ، م

(٨) كل : ساقطة من ط.

للطبيعة ، فإذاً علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبهه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخذ من <sup>(١)</sup> أحوال طبيعة <sup>(٢)</sup> لها أن تجتمع وتفترق <sup>(٣)</sup> وتتحد <sup>(٤)</sup> وتنقسم.

فالحساب ليس نظراً في ذات العدد ، ولا نظراً في عوارض العدد من حيث هو <sup>(٥)</sup> عدد مطلقاً ، بل في عوارضه من حيث هو يشير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة.

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلّق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم.

---

(١) من : عن ص

(٢) طبيعة : الطبيعة ح ، ط ، طا ، م ؛ طبيعة ص

(٣) وتفترق : وتفترق ح ، ط

(٤) وتتحد : وتتحدد ح ، ص ، ط

(٥) هو : ساقطة من م.

## [ الفصل الرابع ]

### ( د ) فصل

#### في جملة ما يتكلّم فيه في هذا العلم<sup>(١)</sup>

فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات<sup>(٢)</sup> ، وحال عدم ، وحال الوجوب ، أي<sup>(٣)</sup> الوجود<sup>(٤)</sup> الضروري وشرطه ، وحال الإمكان وحقيقة ، وهو بعينه النظر في القوة والفعل ، وأن نظر<sup>(٥)</sup> في حال الذي بالذات والذي بالعرض ، وفي الحق والباطل ، وفي حال الجوهر ، وكم أقسام<sup>(٦)</sup> هو ، لأنه ليس يحتاج الموجود في أن يكون جوهراً موجوداً<sup>(٧)</sup> إلى أن يصير طبيعياً أو تعليمياً ، فإن هاهنا جواهر خارجة عنهمَا ، فيجب أن نعرف حال الجوهر الذي هو كالميولي ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومنتفق النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة<sup>(٨)</sup> ، وأن الجوهر الصوري كيف هو ، وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق<sup>(٩)</sup> ، وما حال المركب ، وكيف حال كل واحد منهما عند الحدود ، وكيف مناسبة ما بين الحدود والحدودات.

ولأن مقابل الجوهر بنوع<sup>(١٠)</sup> ما هو العرض ،فينبغي أن نتعرف في هذا العلم طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التي تحد بها الأعراض ، ونعرف حال مقوله مقوله من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

---

(١) العلم : + فهرست لعناوين الفصول م

(٢) المقولات : المقولات ج ، ط

(٣) أي : في ج ، ص ، ط ، م

(٤) الوجود : الموجود ج ، ط

(٥) تنظر : نظر ط.

(٦) أقسام : أقساماً م

(٧) موجوداً : ساقطة من م

(٨) الصورة : الصور م.

(٩) ليس بمفارق : غير مفارق ج ، ط ، م

(١٠) بنوع : نوع م.

بجوهر ، فنبين <sup>(١)</sup> عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك <sup>(٢)</sup> حال الأعراض.

ويليق بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلي والجزئي ، والكل والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس <sup>(٣)</sup>.

وهنالك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجري مجراهما ، ولأن الموجود لا يحتاج في كونه علة أو معلولا إلى <sup>(٤)</sup> أن يكون طبيعيا أو تعليميا أو غير ذلك. فالحري أن تتبع ذلك الكلام في العلل ، وأحوالها ، وأجناسها ، وأنها كيف ينبغي أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعریف الفرقان بين المبدأ الفاعلي ، وبين غيره. وأن تتكلم في الفعل والانفعال. وفي تعریف الفرقان بين الصورة <sup>(٥)</sup> والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنهما <sup>(٦)</sup> في كل طبقة يذهب إلى علة أولى.

ونبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق <sup>(٧)</sup> الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فما كان فيه من هذه الأشياء رأي مشهور مخالف للحق نقضناه.

فهذه وما يجري مجراهما لواحد الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد <sup>(٨)</sup> مساوق <sup>(٩)</sup> للوجود فيلزمنا <sup>(١٠)</sup> أن ننظر أيضا في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما.

(١) فنبين : فنتبين ح ، ط

(٢) كذلك : كيف طا

(٣) والنفس : وللنفس م.

(٤) إلى : إلا ح ، ط

(٥) الصورة : + وبين ح ، م

(٦) وأنهما : وأهـا ب ، ص ، م.

(٧) وتحقيق : وفي تحقيق ح ، ط

(٨) الواحد : الوحدة ط ، طا.

(٩) مساوق : مساو م.

(١٠) فيلزمنا : + أيضا ط.

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكل المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات <sup>(١)</sup> ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقا ولا مبدأ للموجودات <sup>(٢)</sup> ، وثبتت العوارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها. ومن توابع الواحد : الشبيه ، والمساوي ، والموافق ، والمحانس ، والمشاكل ، والمماثل ، واله هو. فيجب أن نتكلّم في كل واحد من هذه ومقابلاً لها ، وأنما <sup>(٣)</sup> مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوي <sup>(٤)</sup> ، وغير المحانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهيتها.

ثم بعد ذلك ننتقل إلى مبادئ الموجودات فثبتت المبدأ الأول وأنه واحد حق في غاية الحالـة ، ونعرف أنه من كـم وجه « واحد » ، ومن كـم وجه « حق » <sup>(٥)</sup> ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أي خير محض ، مـعشـوق لـذـاته ، وهو الـلـذـيدـالـحـقـ ، وعـنـدـهـ الـجـمـالـالـحـقـ ، ونـفـسـخـ ماـقـيلـ وـظـنـ فـيـهـ مـنـ الـآـرـاءـ الـمـضـادـةـ لـلـحـقـ ، ثـمـ نـبـيـنـ كـيـفـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ الـمـوـجـوـدـاتـ عـنـهـ <sup>(٦)</sup> ، وـمـاـ أـوـلـ الأـشـيـاءـ الـتـيـ تـوـجـدـ عـنـهـ.

ثم كيف تترتب عنه الموجودات <sup>(٧)</sup> مـبـتـدـئـةـ مـنـ الـجـواـهـرـ الـمـلـكـيـةـ الـعـقـلـيـةـ ، ثـمـ الـجـواـهـرـ الـمـلـكـيـةـ الـنـفـسـانـيـةـ ، ثـمـ الـجـواـهـرـ الـفـلـكـيـةـ <sup>(٨)</sup> السـمـاـوـيـةـ ، ثـمـ هـذـهـ الـعـنـاصـرـ ، ثـمـ الـمـكـوـنـاتـ عـنـهـاـ. ثـمـ الـإـنـسـانـ وـكـيـفـ تـعـودـ إـلـيـهـ هـذـهـ الأـشـيـاءـ ، وـكـيـفـ هوـ مـبـداـ

(١) وما نسبة الكل المتصل ... الموجودات : ساقطة من ب

(٢) للموجودات : الموجودات ط

(٣) وأنما : ولأنما ب ، ص ؛ فإنما ط

(٤) المساوى : + وغير الموافق ب

(٥) في غاية ..... حق : ساقطة من م

(٦) الموجودات عنه : الموجودات م

(٧) الموجودات : + متربة م.

(٨) الفلكلة : الملكية م.

لها فاعلي ، وكيف هو <sup>(١)</sup> مبدأ لها كمالي ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها <sup>(٢)</sup> وبين الطبيعة ، وأي مرتبة تكون مرتبة وجودها.

وندل فيما بين ذلك على جملة قدر النبوة ، ووجوب طاعتتها ، وأنها واجبة من عند الله <sup>(٣)</sup> ، وعلى الأخلاق والأعمال التي تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة في أن يكون لها السعادة الأخروية. ونعرف أصناف السعادات.

فإذا بلغنا هذا المبلغ <sup>(٤)</sup> ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به <sup>(٥)</sup> على ذلك <sup>(٦)</sup>.

---

(١) هو : ساقطة من ط.

(٢) بينها : بينهما ج ، ط

(٣) الله : + تعالى ب ، ص

(٤) المبلغ : الموضع هامش ص ، م

(٥) به : ساقطة من ب

(٦) به على ذلك : ساقطة من م.

## [ الفصل الخامس ]

### ( هـ ) فصل

في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه

#### تنبيه على الغرض

فنقول : إن الموجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترسّم في النفس ارتساماً أولياً ، ليس ذلك <sup>(١)</sup> الارتسام مما يحتاج إلى <sup>(٢)</sup> أن يجلب بأشياء أعرف منها. فإنه كما أن في باب التصديق <sup>(٣)</sup> مبادئ أولية ، ويقع التصديق بها لذاتها ، ويكون التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ، لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول إخطارها بالبال أو تفهم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادته علم ليس في الغريرة ، بل منبها <sup>(٤)</sup> على تفهم <sup>(٥)</sup> ما يريد القائل ويدهب إليه. وربما كان ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعنة ما وعبارة ما صارت أعرف. كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي متصرّفة لذواتها <sup>(٦)</sup> ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفاً بجهول <sup>(٧)</sup> ، بل تنبيها وإخطاراً بالبال ، باسم أو بعلامة ، ربما <sup>(٨)</sup> كانت في نفسها أخفى منه <sup>(٩)</sup> ، لكنها لعنة ما وحال ما تكون أظهر دلالة.

فإذا استعملت تلك العلامة تنبيه النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ، من حيث أنه

هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة

(١) ذلك : ساقطة من ط ، طا

(٢) إلى : ساقطة من ب ، م

(٣) التصديق : التصدیقات ط

(٤) منبها : متنهياً ح

(٥) تفهم : تفهم م

(٦) لذواتها : بذواتها ص

(٧) بجهول : بجهول بخ

(٨) ربما : وربما بخ

(٩) منه : منها ط.

إياده. ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك<sup>(١)</sup> إلى غير النهاية ، أو لدار.

وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأمور كلها ، كالموجود ، والشيء الواحد وغيره. ولهذا ليس يمكن أن يبين<sup>(٢)</sup> شيء منها ببيان لا دور فيه البة ، أو بيان شيء أعرف منها<sup>(٣)</sup>. ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئاً وقع في اضطراب ، كمن يقول : إن من حقيقة الموجود<sup>(٤)</sup> أن يكون فاعلاً أو منفعلاً ، وهذا إن كان ولا بد فمن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل. وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون البة أنه يجب أن يكون فاعلاً أو منفعلاً ، وأنما إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال<sup>(٥)</sup> من يروم أن يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن « يصح » أخفى من « الشيء » و « الخبر »<sup>(٦)</sup> أخفى من « الشيء » ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر<sup>(٧)</sup> بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهمما أنه « الشيء » أو أنه « أمر » أو أنه « ما » أو أنه « الذي » ، وجميع ذلك<sup>(٨)</sup> كالمادرفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تنبئه ما. وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى « ما » و « الذي » و « الشيء » معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء.

---

(١) في ذلك : ساقطة من ب

(٢) يبين : يتبيّن ص

(٣) منها : منه ط

(٤) الموجود :

الموجودات م

(٥) حال : ساقطة من م

(٦) والخبر : والجزء م

(٧) الخبر : الجزء م

(٨) ذلك : هذه ط.

على أنا لا ننكر أن يقع هذا أو ما يشبهه<sup>(١)</sup> ، مع<sup>(٢)</sup> فساد مأخذة ، تنبئه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس ، وهما معنيان . فالموحود<sup>(٣)</sup> والمشتبه والمحصل أسماء متراوحة على معنى واحد ، ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو ، فالمثلث حقيقة أنه مثلث ، وللبياض حقيقة أنه بياض ، وذلك هو الذي ربما سميـناه الـوـجـودـالـخـاصـ ، وـلـمـنـرـدـبـهـعـمـىـالـوـجـودـالـإـثـبـاتـ . فإن لـفـظـ الـوـجـودـ يـدـلـبـهـأـيـضاـعـلـىـعـمـاـكـثـيرـةـ ،ـمـنـهـاـالـحـقـيقـةـالـيـتـىـعـلـيـهـالـشـيـءـ ،ـفـكـأـنـهـمـاـعـلـيـهـيـكـونـالـوـجـودـالـخـاصـلـلـشـيـءـ .

ونرجع فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرافق الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان ، أو في الأنفس<sup>(٤)</sup> ، أو مطلقاً يعمها<sup>(٥)</sup> جمـعاـ ،ـكـانـهـذـاـعـنـمـحـصـلـمـفـهـومـ .ـولـوـقـلـتـ :ـإـنـحـقـيقـةـكـذاـ ،ـحـقـيقـةـكـذاـ ،ـأـوـأـنـحـقـيقـةـكـذاـحـقـيقـةـ ،ـلـكـانـحـشـواـمـنـالـكـلامـغـيرـمـفـيدـ .ـولـوـقـلـتـ :ـإـنـحـقـيقـةـكـذاـشـيـءـ ،ـلـكـانـأـيـضاـقـوـلـاـغـيرـمـفـيدـمـاـيـجهـلـ ،ـوـأـقـلـإـفـادـهـمـنـهـأـنـتـقـولـ :ـإـنـحـقـيقـةـشـيـءـ ،ـإـلاـأـنـيـعـنـبـالـشـيـءـ ،ـالـوـجـودـ ،ـكـأنـكـقـلـتـ :ـإـنـحـقـيقـةـكـذاـحـقـيقـةـمـوـجـودـةـ .ـوـأـمـإـذـاـقـلـتـ :ـحـقـيقـةـآـشـيـءـمـاـ<sup>(٦)</sup> ،ـوـحـقـيقـةـبـشـيـءـآـخـرـ ،ـفـإـنـاـصـحـهـذـاـوـأـفـادـ<sup>(٧)</sup> .ـلـأـنـكـتـضـمـرـفـيـنـفـسـكـأـنـهـشـيـءـآـخـرـمـخـصـوـصـمـخـالـفـ

(١) يشبه : يشبه ط ، م

(٢) يقع ... مع : ساقطة من م

(٣) فالموحود : والموحود ب

(٤) الأنفس : النفس ب

(٥) يعمها : يعمهما ب ، ج ، ص ، ط

(٦) ما : ساقطة من ج

(٧) صـحـ :ـيـصـحـصـ ،ـطـ

(٨) وأـفـادـ :ـفـأـفـادـمـ .

لذلك الشيء الآخر ، كما لو قلت : إن حقيقة آو حقيقة ب حقيقة أخرى. ولو لا هذا الإضمار وهذا الاقتران جمياً لم يفده ، فالشيء يراد به هذا المعنى.

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إيه البتة ، بل معنى الموجود يلزمون دائماً ، لأنه يكون إما موجوداً في الأعيان ، أو موجوداً في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذلك لم يكن شيئاً.

وأن ما يقال : إن الشيء هو الذي يخبر عنه ، حق ، ثم الذي يقال ، مع هذا ، إن الشيء قد يكون معدوماً على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه. فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتاً في الذهن معدوماً في الأشياء<sup>(١)</sup> الخارجة. وإن عني غير ذلك كان باطلًا ، ولم يكن عنه خبر البتة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور في النفس فقط. فاما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلا.

أما<sup>(٢)</sup> الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن. والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن. لأن قولنا : « هو »<sup>(٣)</sup> يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم — الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال. فكيف<sup>(٤)</sup> يوجب على المعدوم شيء؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم « كذا » ، معناه أن وصف « كذا » حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود. فنكرون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

---

(١) الأشياء : الأعيان ط

(٢) أما : وأما ص

(٣) هو : ساقطة من ط

(٤) فكيف : وكيف ب ، م.

موجود للمعدوم. بل نقول : إنه لا يخلو أن<sup>(١)</sup> ما يوصف به المعدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجوداً وحاصلـاً للمعدوم أو لا يكون موجودـاً حاصلـاً له ، فإن كان موجودـاً وحاصلـاً للمعدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجودـاً أو معدومـاً ، فإن كان موجودـاً فيكون للمعدوم صفة موجودـة ، وإذا كانت الصفة موجودـة ، فالموصوف بها موجودـ لا مـحـالـة ، فالمعدوم موجودـ ، وهذا محـالـ ، وإن كانت الصفة مـعـدـومـة ، فـكـيـفـ يكون المـعـدـومـ<sup>(٢)</sup> في نفسه موجودـاً لـشـيـءـ؟ فإنـ ما لا يكون موجودـاً في نفسه ، يستـحـيلـ<sup>(٣)</sup> أن يكون موجودـاً لـشـيـءـ.

نعم قد يكون الشـيـءـ موجودـاً في نفسه ولا يكون موجودـاً لـشـيـءـ آخرـ ، فأما إن لم تـكـنـ<sup>(٤)</sup> الصـفـةـ موجودـةـ للمـعـدـومـ فـهـيـ<sup>(٥)</sup> نـفـيـ الصـفـةـ عنـ المـعـدـومـ ، فإـنـهـ إنـ لمـ يـكـنـ هـذـاـ هوـ النـفـيـ للـصـفـةـ عنـ<sup>(٦)</sup> المـعـدـومـ ، فإذا نـفـيـناـ الصـفـةـ عنـ المـعـدـومـ ، كانـ<sup>(٧)</sup> مـقـابـلـ هـذـاـ ، فـكـانـ وجودـ الصـفـةـ لـهـ ، وهذاـ كـلـهـ باـطـلـ.

وإنـماـ نـقـولـ : إنـ لـنـاـ عـلـمـاـ بـالـمـعـدـومـ ، فـلـأـنـ الـمـعـنـىـ إـذـاـ تـحـصـلـ فـقـطـ وـلـمـ يـشـرـ<sup>(٨)</sup> فـيـهـ إـلـىـ خـارـجـ<sup>(٩)</sup> ، كـانـ الـمـعـلـومـ نـفـسـ ماـ فـيـ النـفـسـ فـقـطـ ، وـالـتـصـدـيقـ الـوـاقـعـ بـيـنـ الـمـتـصـورـ مـنـ جـزـائـهـ هوـ أـنـهـ جـائزـ فـيـ طـبـاعـ<sup>(١٠)</sup> هـذـاـ الـمـعـلـومـ وـقـوـعـ نـسـبـةـ لـهـ مـعـقـولـةـ إـلـىـ خـارـجـ ، وـأـمـاـ فـيـ هـذـاـ الـوقـتـ فـلـاـ نـسـبـةـ لـهـ ، فـلـاـ مـعـلـومـ غـيـرـهـ.

وـعـنـ الـقـوـمـ الـذـيـنـ يـرـوـنـ هـذـاـ الرـأـيـ ، أـنـ فـيـ جـمـلـةـ مـاـ يـخـبـرـ عـنـهـ وـيـعـلـمـ أـمـورـاـ لـاـ شـيـئـةـ لـهـ فـيـ الـعـدـمـ ، وـمـنـ شـاءـ أـنـ يـقـفـ عـلـىـ ذـلـكـ فـلـيـرـجـعـ إـلـىـ مـاـ هـذـوـاـ بـهـ مـنـ أـقـاوـيـلـهـ الـتـيـ لـاـ تـسـتـحـقـ فـضـلـ الـاشـتـغالـ بـهـاـ.

(١) لا يخلو أن : لا يخلو بـ ، جـ ، صـ ، مـ

(٢) المـعـدـومـ : للمـعـدـومـ طـ

(٣) يـسـتـحـيلـ : فـيـسـتـحـيلـ جـ

(٤) لم تـكـنـ : لـاـ تـكـونـ مـ

(٥) فـهـيـ : فـهـوـ جـ ، مـ

(٦) للـصـفـةـ عنـ : سـاقـطـةـ منـ طـ ، طـاـ

(٧) كـانـ : وـكـانـ طـ

(٨) يـشـرـ : يـشـرـ مـ

(٩) خـارـجـ : خـارـجـ جـ ، صـ ، طـ

(١٠) طـبـاعـ : طـبـائـعـ جـ ، صـ ، طـ ، مـ

(١١) وـأـمـاـ فـيـ هـذـاـ : وـفـيـ بـ ، جـ ، صـ ، مـ.

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون عن معان لها وجود في النفس ، وإن كانت معدومة في الأعيان ، ويكون معنى <sup>(١)</sup> الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان. مثلاً إن قلت : إن القيمة « تكون » ، ففهمت القيمة وفهمت « تكون » ، وحملت « تكون » التي في <sup>(٢)</sup> النفس ، على القيمة التي في <sup>(٣)</sup> النفس <sup>(٤)</sup> ، بأن هذا المعنى إنما <sup>(٥)</sup> يصح في معنى آخر معقول أيضاً ، وهو معقول في <sup>(٦)</sup> وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود. وعلى هذا القياس الأمر في الماضي. فيبين أن المخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجوداً ما في النفس. والإخبار في الحقيقة هو <sup>(٧)</sup> عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج <sup>(٨)</sup>. وقد فهمت الآن أن الشيء بما ذا <sup>(٩)</sup> يخالف المفهوم للموجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان.

وعلى أنه قد بلغني أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلاً ، وليس بموجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئاً لا موجوداً ولا معدوماً ، وأن « الذي » و « ما » يدلان <sup>(١٠)</sup> على غير ما يدل عليه الشيء. فهو لايسوا من جملة المميزين. وإذا <sup>(١١)</sup> أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماهما انكشفوا.

فتقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود <sup>(١٢)</sup> ، كما علمت ، جنساً <sup>(١٣)</sup> ، ولا مقولاً بالتساوي على ما تخته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير. وأول <sup>(١٤)</sup> ما يكون ، يكون للماهية التي هي الجوهر <sup>(١٥)</sup> ثم يكون لما بعده. وإذا هو معنى واحد

(١) معنى : مع م

(٢) في : ساقطة من ب

(٣) في (الأولى) : ساقطة من ب

(٤) على ... النفس : ساقطة من م

(٥) إنما : ساقطة من م

(٦) في : ساقطة من م

(٧) هو : وهو ط

(٨) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م

(٩) بما ذا : ما ذا م

(١٠) يدلان : تدل م

(١١) وإذا : فإذا ط

(١٢) الموجود : الوجود ط. (١٣) جنساً : حسياً ط

(١٤) وأول : فأول ج ، ط. (١٥) الجوهر : للجوهر طا.

على النحو الذي أؤمننا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل. فلذلك <sup>(١)</sup> يكون له علم واحد يتکفل به. كما أن جمیع ما هو صحي علما واحدا.

وقد يعسر علينا أن نعرف حال الواجب والممکن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ، بل بوجه العالمة. وجیع ما قيل في تعريف <sup>(٢)</sup> هذه مما بلغك عن <sup>(٣)</sup> الأولين قد يکاد يقتضي دورا. وذلك لأنهم ، على ما مر لك في فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممکن ، أخذوا في حده إما الضروري وإما الحال ولا وجه <sup>(٤)</sup> لهم غير ذلك. وإذا <sup>(٥)</sup> أرادوا أن يحدوا الضروري ، أخذوا في حده إما الممکن وإما الحال.

وإذا <sup>(٦)</sup> أرادوا أن يحدوا <sup>(٧)</sup> الحال أخذوا في حده إما الضروري وإما الممکن. مثلاً إذا حدوا <sup>(٨)</sup> الممکن قالوا مرة ، إنه غير الضروري أو أنه المعدوم ، في الحال الذي ليس وجوده ، في أي وقت فرض <sup>(٩)</sup> من المستقبل ، بمحال. ثم إذا <sup>(١٠)</sup> احتاجوا إلى أن يحدوا الضروري قالوا : إما أنه الذي لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذي إذا فرض بخلاف ما هو عليه <sup>(١١)</sup> كان محالا. فقد أخذوا الممکن تارة في حده ، وال الحال أخرى. وأما <sup>(١٢)</sup> الممکن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، في حده إما الضروري وإما الحال. ثم الحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا في حده إما الضروري بأن يقولوا : إن الحال هو ضروري العدم ، وإما الممکن بأن يقولوا : إنه الذي لا يمكن أن يوجد ، أو لفظا آخر يذهب مذهب هذين.

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذي لا يمكن أن يكون ، أو هو <sup>(١٣)</sup> الذي يجب أن لا يكون. والواجب هو الذي هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس <sup>(١٤)</sup>

(١) فلذلك : ولذلك ص ، ط

(٢) تعريف : ساقطة من م

(٣) عن : من ج ، ط

(٤) ولا وجه : لا وجه م

(٥) وإذا : فإذا ج ، ص ، ط

(٦) وإذا : فإذا ص

(٧) يحدوا : يحددوا ط

(٨) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط

(٩) فرض : فرضت ب

(١٠) ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م. (١١) ما هو عليه : ما عليه ج

(١٢) وأما : أما م. (١٣) أو هو : وهو م

(١٤) أو ليس : وليس ب ، ج ، م.

يمكن<sup>(١)</sup> أن لا يكون. والممكن هو الذي ليس<sup>(٢)</sup> يمتنع<sup>(٣)</sup> أن يكون أو لا يكون ، أو الذي ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهذا<sup>(٤)</sup> كله كما تراه دور ظاهر. وأما كشف الحال في ذلك فقد مر<sup>(٥)</sup> لك في أنولوطيقا.

على أن أولى هذه الثلاثة في أن يتصور أولا ، هو الواجب. وذلك لأن الواجب يدل على تأكيد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه<sup>(٦)</sup> ، بالوجود. ومن تفهمنا<sup>(٧)</sup> هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المدوم يعاد لأنه أول شيء مخبر عنه بالوجود. وذلك أن المدوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو مثله ، لو وجد بدلته ، فرق. فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذي كان عدم<sup>(٨)</sup> ، وفي حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المدوم موجودا على النحو الذي أؤمننا إليه فيما سلف آنفا.

وعلى أن المدوم إذا أعيد احتج<sup>(٩)</sup> أن تعاد جميع<sup>(١٠)</sup> الخواص التي كان بها هو ما هو. ومن خواصه وقته ، وإذا<sup>(١١)</sup> أعيد وقته كان المدوم غير معاد ، لأن المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان. فإن كان المدوم تجوز إعادةه وإعادة جملة المدومات التي كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد<sup>(١٢)</sup> عدم ، أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف<sup>(١٣)</sup> من مذاهبهم ، جاز أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون عود. على أن العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه إلى بيان ، وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم.

(١) يمكن : يمكن ج

(٢) ليس : لا ط

(٣) يمتنع : يمتنع م

(٤) وهذا : وهذه ط

(٥) فقد مر : فقد مر م

(٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م

(٧) تفهمنا : تفهمنا ب ، ص ، ط

(٨) عدم : وعدم ط

(٩) احتج : + إلى ط

(١٠) جميع : لجميع ج ؛ بجمع طا. (١١) وإذا : فإذا ج ، م

(١٢) قد : فقد ب ؛ وقد بخ ، ص. (١٣) ما عرف : ما عرفت ص.

## [ الفصل السادس ]

### ( و ) فصل

في ابتداء القول في الواجب <sup>(١)</sup> الوجود ، والممکن الوجود ، وأن الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممکن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ <sup>(٢)</sup> لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره <sup>(٣)</sup> فيه ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود ، والممکن الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تتحتمل في العقل الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر <sup>(٤)</sup> أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجوب وجوده . فنقول : إن الواجب الوجود <sup>(٥)</sup> بذاته لا علة له ، وإن الممکن الوجود بذاته له علة ، وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما مساويا للأخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وإن الواجب الوجود لا يجوز أن يجتمع وجوده عن كثرة البتة . وإن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون الحقيقة التي له مشتركة فيها بوجه من الوجه <sup>(٦)</sup> ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ٤٦٨ ، ١ ولا متكثر ، ولا مشارك في وجوده الذي يخصه .

---

(١) الواجب : واجب م

(٢) مكافئ : مكافف ب ، ج ، د ، ص ، ط

(٣) بغيره : لغيره ص ، م

(٤) وظاهر : ظاهر ج

(٥) الوجود : ساقطة من ج

(٦) من الوجه : ساقطة من ب ، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر. لأنه (١) إن كان (٢) لواجب الوجود علة في وجوده ، كان وجوده بها. وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته دون غيره (٣) لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته. فيبين (٤) أنه إن (٥) كان لواجب الوجود بذاته (٦) علة لم يكن واجب الوجود بذاته. فقد ظهر أن الواجب (٧) الوجود لا علة له.

وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ، وكلما لا يجوز أن يوجد دون غيره (٨) ، فيستحيل وجوده واجباً بذاته. ولو وجب بذاته ، لحصل. ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجباً وجوده في ذاته.

وأيضاً أن كل ما هو ممكн الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده (٩) وعدمه كلاهما بعلة ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزاً من العدم ، وإذا (١٠) عدم حصل له العدم متميزاً من الوجود. فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أو لا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير (١١) هو العلة ، وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن بين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز غيره.

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص (١٢) إما أن تكفي فيه ماهية الأمر أو لا تكفي فيه ماهية (١٣) ، فإن كانت (١٤) ماهيتها تكفي (١٥) لأي الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب

(٢) كان : كانت ج ، ص ، ط

(٣) دون غيره : دونه ج ، ص ، ط ، م.

(٤) فيبين : فيبين ج ، ص ، ط

(٥) إن : لو ص ، ط

(٦) بذاته : في ذاته بخ ، ج ، ص ، م

(٧) الواجب : واجب ج ، ص ، م

(٨) وكلما ... غيره : ساقطة من ب ، م

(٩) فوجوده : وجوده ج ، ص ، ط

(١٠) وإذا : فإذا ط

(١١) فالغير : والغير م

(١٢) التخصيص : التخصص م. (١٣) ماهية : ماهيتها م

(١٤) كانت : كان ص. (١٥) ماهيتها تكفي : يكفي ماهية ص ، ط.

حاصلًا ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف. وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علة ، فله علة. وبالجملة فإنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لعلة.

أما المعنى الوجودي فбуلة ، هي علة<sup>(١)</sup> وجودية. وأما المعنى العدمي فбуلة ، هي عدم العلة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت. فنقول : إنه يجب أن يصير واجبا بالعلة ، وبالقياس إليها. فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا يحتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له<sup>(٢)</sup> به الوجود عن العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة أخرى ، ويتمادي الكلام إلى غير النهاية. وإذا تمادي إلى غير النهاية لم يكن<sup>(٣)</sup> ، مع ذلك ، قد تخصص<sup>(٤)</sup> له وجوده<sup>(٥)</sup> ، فلا يكون قد<sup>(٦)</sup> حصل له وجود ، وهذا محال. لأنه ذاهب إلى غير النهاية في العلل فقط<sup>(٧)</sup> ، فإن هذا في هذا الموضع بعد مشكوك<sup>(٨)</sup> في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجوداً. فقد صح أن كل ما هو ممكناً الوجود لا<sup>(٩)</sup> يوجد ما لم يجب بالقياس إلى علته.

ونقول<sup>(١٠)</sup> : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(١) علة : + جملة ط

(٢) له : ساقطة من ط

(٣) لم يكن : لا يكون ج ، م ؛ فلا يكون طا

(٤) تخصص : تعين م

(٥) وجوده : وجود م

(٦) قد : ساقطة من ص ، م

(٧) فقط : ساقطة من ط.

(٨) مشكوك : شكوك ج

(٩) لا : فلا طا

(١٠) ونقول : فنقول ح ، ص ، ط ، م.

علة <sup>(١)</sup> للآخر ، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود. لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجباً بذاته <sup>(٢)</sup> أو لا يكون <sup>(٣)</sup> واجباً بذاته ، فإن كان واجباً بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضاً باعتباره مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهذا محال ، كما قد مضى. وإنما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزم أنه لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إنما يوجد إذا وجد الآخر هذا. وأما إن لم يكن <sup>(٤)</sup> واجباً بذاته ، فيجب أن يكون باعتبار ذاته ممكناً الوجود ، وباعتبار الآخر <sup>(٥)</sup> واجب الوجود. فلا يخلو حينئذ <sup>(٦)</sup> إما أن يكون الآخر <sup>(٧)</sup> كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا <sup>(٨)</sup> من ذلك ، وذلك <sup>(٩)</sup> في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود. فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو <sup>(١٠)</sup> في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ، أو من ثالث سابق ، كما قلناه <sup>(١١)</sup> في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان وجوب وجود <sup>(١٢)</sup> هذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل بعد وجوب وجوده ، بعدينة بالذات فلا يحصل له وجوب وجود البة. وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو <sup>(١٣)</sup> في حد الإمكان ، ويكون <sup>(١٤)</sup> ذات ذلك في حد الإمكان <sup>(١٥)</sup> مفيدة لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفاداً من هذا ، بل الوجوب.

(١) علة : علته ط ، طا

(٢) دون ... بذاته : ساقطة من م

(٣) أو لا يكون : ولا يكون ط.

(٤) لم يكن : لا يكون ب ، ج ، م

(٥) الآخر : الثاني م

(٦) حينئذ : ساقطة من ب ، ص ، م

(٧) الآخر : الثاني م

(٨) لهذا : هذا ج ، ط

(٩) وذلك : + هو ط

(١٠) وذلك هو : وهو ذلك ص. (١١) قلناه : قلنا ص ، م

(١٢) وجود : الوجود م. (١٣) وهو : ساقطة من ط

(١٤) ويكون : يكون ب ؛ فيكون ج ، ص. (١٥) ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط.

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علته<sup>(١)</sup> هذا ، فيكونان غير متكافيين ، أعني ما هو علته بالذات ومعلول بالذات.

ثم يعرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب وجود هذا ،

لم يتعلق وجود هذا بوجوبه ، بل بإمكانه<sup>(٢)</sup>. فوجب أن يجوز وجوده مع عدمه وقد فرضا<sup>(٣)</sup> متكافيين ، هذا خلف فإذاً ليس يمكن أن يكونا متكافئي الوجود<sup>(٤)</sup> ، في حال ما ، لا يتعلقان

بعلة<sup>(٥)</sup> خارجة ، بل يجب أن يكون أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج

آخر<sup>(٦)</sup> يوجبهما جمياً بإيجاب العلاقة التي بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما. والمضافان ليس أحدهما واجباً بالآخر ، بل مع الآخر ، والواجب لهما العلة التي جمعتهما<sup>(٧)</sup> ، وأيضاً المادتان أو<sup>(٨)</sup> الموضوعان أو الموصوفان بهما. وليس يكفي وجود المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما<sup>(٩)</sup> ،

بل وجود ثالث يجمع بينهما. وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقةه هو أن يكون مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير مكنا<sup>(١٠)</sup> ، فيصير

معلولاً ، ويكون كما قلنا ليس علته مكافئة في الوجود ، فتكون إذن علته أمراً آخر ، فلا يكون هو الآخر علة للعلاقة التي بينهما ، بل ذلك الآخر. وأما أن لا يكون ، فتكون المعية طارئة على وجوده<sup>(١١)</sup> الخاص لاحقة له. وأيضاً فإن الوجود الذي يخصه لا يكون عن مكافيه من

حيث هو مكافيه ، بل عن علة متقدمة إن كان معلولاً. فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه<sup>(١٢)</sup> ،

---

(١) علته : علة ص

(٢) بإمكانه : وجوده إمكانه ج ، ط

(٣) فرضنا : فرضنا ج ، ص ، ط

(٤) متكافئي الوجود : متكافيين في الوجود طا

(٥) بعلة : بعلته ط

(٦) خارج آخر : خارج ب ؛ آخر ط

(٧) جمعتهما : جمعتها ط ، طا

(٨) أو : ساقطة من ص ، م

(٩) وحدهما : أو أحدهما م

(١٠) فيصير مكنا : فيكون مكنا ج

(١١) وجوده : وجود ص ، م

(١٢) يكافيه : مكافيه ص.

بل من حيث وجود صاحبه الذي يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة و معلولا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة <sup>(١)</sup> الوهبية بينهما كالأب والابن . وإنما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمر أن ليس أحدهما علة للأخر ، وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هي أمر خارج موحد <sup>(٢)</sup> لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك إلا بالعرض المباين أو اللازم <sup>(٣)</sup> . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذى <sup>(٤)</sup> بالعرض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلومين .

---

(١) للعلاقة : العلاقة ب

(٢) موحد : موجود بـ

(٣) اللازم : للازم م

(٤) الذي : الذي ب ، طا .

## [ الفصل السابع ]

### (ز) فصل

#### في أن واجب <sup>(١)</sup> الوجود واحد

ونقول أيضاً : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتاً واحدة. وإلا فليكن كثرة <sup>(٢)</sup> ويكون <sup>(٣)</sup> كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد منها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر البة أو يخالفه. فإن كان لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويختلفه بأنه ليس هو ، وهذا خلاف لا محالة ، فيخالفه في غير المعنى. وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما غير مختلف ، وقد قارنه شيء به <sup>(٤)</sup> صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا أو في <sup>(٥)</sup> هذا ، ولم <sup>(٦)</sup> يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك <sup>(٧)</sup> ، أو نفس أن ذاك ذاك <sup>(٨)</sup> ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به <sup>(٩)</sup> مبادلة. فإذا ذكرنا كل واحد منهما ببيان الآخر به ، وليس يخالفه في نفس <sup>(١٠)</sup> المعنى ، فيخالفه في غير المعنى <sup>(١١)</sup>.

والأشياء <sup>(١٢)</sup> التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض واللواحق الغير الذاتية. وهذه اللواحق فإذا أن تعرض لوجود <sup>(١٣)</sup> الشيء بما هو <sup>(١٤)</sup> ذلك الوجود

(١) واجب : الواجب ج ، ص ، ط

(٢) كثرة : كثيرة ص ، م

(٣) ويكون : فيكون ج ، ص ، ط ، م

(٤) به : ساقطة من ج ، ط

(٥) أو في : في م

(٦) ولم : أو لم ط

(٧) ذاك ذاك : ذلك ذلك ج

(٨) ذاك ذاك : ذلك ذلك ج

(٩) به : ساقطة من م

(١٠) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل ج ، ص ، ط

(١١) فيخالفه ... المعنى : ساقطة من م

(١٢) والأشياء : فالأشياء ج ؛ بل نقول الأشياء ط

(١٣) لوجود : لحقيقة ص ، ط. (١٤) هو : + تلك الحقيقة أو لوجوده بما هو ص ، ط.

فيجب أن يتفق الكل فيه <sup>(١)</sup> وقد فرض أنها <sup>(٢)</sup> مختلفة فيه ، وهذا <sup>(٣)</sup> خلف. وإنما أن تعرض له عن أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته ، فيكون لو لا تلك العلة لم تعرض ، فيكون لو لا تلك العلة لم يختلف ، فيكون لو لا تلك العلة لكان <sup>(٤)</sup> الذوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لو لا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود ، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود <sup>(٥)</sup> ، بل من حيث الأعراض <sup>(٦)</sup> ، فيكون وجوب وجود كل واحد منها <sup>(٧)</sup> الخاص به ، المنفرد له ، مستفادا من غيره. وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود ، فتكون كل واحدة <sup>(٨)</sup> من هذه ، مع أنها واجبة الوجود بذاتها <sup>(٩)</sup> ، مكنته الوجود في حد ذاتها <sup>(١٠)</sup> وهذا <sup>(١١)</sup> محال <sup>(١٢)</sup>.

ولنفرض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي ، بعد ما يوافقه في المعنى ، فلا يخلو ذلك <sup>(١٣)</sup> المعنى إما أن يكون شرطا في وجوب الوجود ، أو لا يكون. فإن كان شرطا في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطا في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاد إليه ، بعد ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده. فإذاً لا يجوز أن يخالفه في المعنى.

(١) فيه : فيها طا

(٢) أنها : أنها ج

(٣) وهذا : فهذا ب ؟ هذا م

(٤) ل كانت : كانت ج ، ص ، م ؛ ل كان ط.

(٥) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب

(٦) لا من حيث الوجود : ساقطة من ج ، ص ، م.

(٧) منها : منها ط ، طا.

(٨) واحدة : واحد ط

(٩) بذاتها : بذواها م.

(١٠) حد ذاتها : حدود ذواها ص ؛ حد ذواها م

(١١) وهذا : وهو ط.

(١٢) محال : هذا طا.

(١٣) ذلك : لذلك ص.

بل يجب أن نزيد لهذا بيانا من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصل وإما <sup>(١)</sup> على سبيل انقسامه بالعوارض. ثم من المعلوم أن الفصل لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس. فهي لا تفيد الجنس حقيقته <sup>(٢)</sup> ، وإنما تفيده القوام بالفعل <sup>(٣)</sup> ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيده القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة.

فيجب أيضا أن تكون فصول وجود وحوب الوجود ، إن صحت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجود الوجود ، بل يفيده الوجود بالفعل. وهذا مجال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجود الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكيد الوجود ، والوجود لازم لها ، أو داخل عليها ، كما علمت. فإذا إفاده الوجود لوجود الوجود ، هي إفاده شرط من حقيقته ضرورة ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل.

والوجه الثاني ، أنه <sup>(٤)</sup> يلزم أن تكون حقيقة وجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بوجب له <sup>(٥)</sup> ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره <sup>(٦)</sup> ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا.

فقد ظهر أن انقسام وجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسي إلى الفصل <sup>(٧)</sup>. فتبين <sup>(٨)</sup> أن المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز

(١) وإما : أو ط

(٢) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م

(٣) بالفعل : ذاتا موجودة ط

(٤) أنه : ساقطة من ط

(٥) له : لها ب

(٦) بغيره : لغيره ط

(٧) إلى الفصل : بالفصل ص

(٨) فتبين : فين م.

أن يكون معنى جنسيا ينقسم بفصول أو أعراض ، فبقي أن يكون معنى نوعيا. فنقول<sup>(١)</sup> : ولا يجوز أن تكون نوعيته<sup>(٢)</sup> محملة على كثرين ، لأن أشخاص النوع الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الذاتي ، وجب أن تكون إنما<sup>(٣)</sup> تختلف بالعوارض ، وقد منعنا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين<sup>(٤)</sup> هذا بنوع<sup>(٥)</sup> من الاختصار ، ويكون الغرض راجعا إلى ما أردناه.

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء موجودا له ، فإذاً أن يكون واحدا في هذه الصفة ، أي في وجوب الوجود<sup>(٦)</sup> ، أن تكون عين تلك<sup>(٧)</sup> الصفة موجودة<sup>(٨)</sup> لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجودا لا يكون صفة له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، في يجب أن يوجد له وحده ، وإما أن يكون وجودها له ممكنا غير واجب. فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته وهو واحب الوجود بذاته ، هذا خلف. فوجوب الوجود لا يكون إلا لواحد فقط.

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للأخر فكونه<sup>(٩)</sup> صفة للأخر لا يبطل<sup>(١٠)</sup> وجوب كونه صفة له. فنقول : كلامنا في تعين وجوب الوجود صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس صفة للأخر بعينه ، بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك بعينها. وبعبارة أخرى نقول : إن كون<sup>(١١)</sup> الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون واحدا ، فيكون كل ما هو واحب الوجود فهو هو<sup>(١٢)</sup> بعينه وليس غيره. وإن كان

(١) فنقول : قلنا طا

(٢) نوعيته : نوعيه ط

(٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ؛ إنما اختلف ج ، م

(٤) فنبين : فنبين م

(٥) بنوع : نحوم

(٦) أي ... الوجود : ساقطة من م

(٧) تلك : هذه م

(٨) موجودة : الموجودة ج ، ط

(٩) فكونه : وكونه ط

(١٠) لا يبطل : ليس يبطل ب

(١١) كون : كان ط

(١٢) فهو هو : فهو ص.

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فمقارنة واجب الوجود لأنّه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعنة وسبب<sup>(١)</sup> موجب غيره. فإن كان لذاته ، ولأنّه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ، وإن كان لعنة وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سبب ، فلخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول.

إذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه. وستزيد هذا إياضًا في موضع<sup>(٢)</sup> آخر. بهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود.

وأما الممكّن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته<sup>(٣)</sup> وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجوداً. وكل ما هو ممكّن الوجود فهو دائمًا ، باعتبار ذاته ، ممكّن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائمًا ، وإما أن يكون وجوده عن غيره ليس دائمًا ، بل في وقت دون وقت. وهذا يجب أن يكون له مادة تتقدّم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه.

والذي يجب وجوده بغيره<sup>(٤)</sup> دائمًا ، فهو أيضًا غير بسيط الحقيقة. لأنّ الذي له باعتبار ذاته ، غير الذي له من غيره ، وهو حاصل الموية منها جيّعاً في الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعرى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبي.

---

(١) وسبب : أو سبب م.

(٢) موضع : مواضع ب.

(٣) خاصيته : خاصته ب ، ط.

(٤) بغيره : لغيره ص ، ط.

## [ الفصل الثامن ]

### ( ح ) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقوايل <sup>(١)</sup> ،

#### في المقدمات الحقة

أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال شيء في الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق. فيكون الواجب <sup>(٢)</sup> الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكן الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه. فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه. وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه.

وأحق الأقوايل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أولياً ليس لعلة.

وأول كل الأقوايل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يبين <sup>(٣)</sup> أو يتبيّن به ، كما بيناه <sup>(٤)</sup> في كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب. وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لعمومه في كل موجود.

---

(١) الأقوايل : الأوائل م.

(٢) الواجب : واجب ج ، ص.

(٣) يبين : يتبيّن م

(٤) بيته : بيته م.

والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا ببيانه معانداً. أو يكون قد عرض له<sup>(١)</sup> شبهة في أشياء<sup>(٢)</sup> فسد عليه عنده فيها طرفاً تقىض لغط حرى عليه مثلاً ، لأنّه لا يكون<sup>(٣)</sup> حصل له<sup>(٤)</sup> حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت سوفسطائي ، وتبنيه المتحرّأ<sup>(٥)</sup> ، إنما هو في كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المخاورة<sup>(٦)</sup>. ولا شك أن تلك المخاورة تكون ضرباً من القياس الذي يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون<sup>(٧)</sup> في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياساً بالقياس.

وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه على وجهين : قياس في نفسه ، وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أنفسها ، وأعرف عند العقلاة من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفاً منتجحاً ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات<sup>(٨)</sup> كذلك عند المخاورة حتى يسلم الشيء وإن لم يكن صدقاً ، وإن كان<sup>(٩)</sup> صدقاً لم يكن أعرف من النتيجة التي يسلمها<sup>(١٠)</sup> ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزم منه شيء ، فيكون ذلك قياساً من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياساً يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنّه<sup>(١١)</sup> قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم<sup>(١٢)</sup> لزم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياساً ، أعم من كونه قياساً يلزم مقتضاه.

(١) له : ساقطة من ب ، ط.

(٢) أشياء : + قد ص.

(٣) له : ساقطة من ب

(٤) المخاورة : [ تبدأ نسخة د بهذه الكلمة ].

(٥) يكون : ساقطة من د.

(٦) المقدمات : + ما د ، ط.

(٧) وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م.

(٨) يسلّمها : لا يسلّمها د ، ج ، ص ، م

(٩) لأنّه : + كان ط

(١٠) وسلم : + ذلك ط

(١١) لم : ساقطة ط ، م.

وكونه قياسا يلزم مقتضاه <sup>(١)</sup> ، هو أيضا على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذي يلزم مقتضاه <sup>(٢)</sup> بحسب الأمر <sup>(٣)</sup> في نفسه ، هو الذي مقدماته مسلمة في نفسها <sup>(٤)</sup> ، وأقدم من <sup>(٥)</sup> الذي هو بالقياس ، فالذي قد سلم المخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة . وأما <sup>(٦)</sup> العجائب <sup>(٧)</sup> أن السوفسطائي الذي غرضه المماراة يضطر إلى أحد الأمرين <sup>(٨)</sup> : إما إلى السكوت والأعراض ، وإما إلى الاعتراف <sup>(٩)</sup> لا محالة بأشياء ، والاعتراف <sup>(٩)</sup> بأنما تنتجه عليه .

وأما المثير للاشتباه <sup>(١٠)</sup> حل شبهة ، وذلك لأن المثير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تناقض الأفضل والأكثر ، ويشاهده من كون رأي كل واحد منهم <sup>(١١)</sup> مقابل لرأي الآخر الذي يجده قرنا له ، لا يقص عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق <sup>(١٢)</sup> من الآخر ، وإنما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقوايل لم يقبلها عقله <sup>(١٣)</sup> بالبداهة ، كقول من قال : إن الشيء لا يمكن أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء في نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهورا بالحكمة لم يكن بعيدا أن يتثير الشادي لقوله . وإنما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متناسبة النتائج ليس يقدر على أن <sup>(١٤)</sup> يختار واحدا منها ويزييف الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص

(٢) مقتضاه : + وكونه قياسا ط

(٣) الأمر : الأمور د

(٤) نفسها : نفسها م

(٥) وأما : فأما د

(٦) العجائب : العجائب د

(٧) الأمرين : أمرين م

(٨) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م

(٩) والاعتراف : واعتراف ب ، م

(١٠) فعلاجه : فخلاصه طا

(١١) منهم : منهما م

(١٢) بالتصديق : بالصدق ج ، دص ، ط ، م

(١٣) عقله : ساقطة من د . (١٣) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف<sup>(١)</sup> يتدارك<sup>(٢)</sup> ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين : أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثاني التبيه<sup>(٣)</sup> التام على أنه لا يمكن أن يكون بين النقيضين واسطة .

أما حل ما وقع فيه فمن ذلك أن يعرفه<sup>(٤)</sup> أن الناس<sup>(٥)</sup> ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكاففين في الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد<sup>(٦)</sup> أكثر صوابا في شيء من آخر ، أن لا يكون الآخر أكثر صوابا منه في شيء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتكلمين يتعلّم المنطق وليس<sup>(٧)</sup> يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه<sup>(٨)</sup> إلى القرىحة فيركبها ركوب الراکض<sup>(٩)</sup> من غير كف عنان أو حذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمي أيضا برموز ، ويقول ألفاظا ظاهرة<sup>(١٠)</sup> مستشنة<sup>(١١)</sup> أو خطأ وله فيها<sup>(١٢)</sup> غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يوتون من جهة غلطا أو سهوا هذه وتيرهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة<sup>(١٣)</sup> ما استنكر من العلماء . ثم يعرف فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بعينه ، أو لا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم<sup>(١٤)</sup> أفهم شيئا ، فقد خرج هذا من حملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال في نفسه ، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاسترشاد .

(١) فالفيلسوف : والفيلسوف د

(٢) يتدارك : سيدارك طا .

(٣) التبيه : تبيهه ب ، ج ، ص ، م

(٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط

(٥) يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د

(٦) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحدا م

(٧) وليس : فليس د

(٨) فيه : ساقطة من د

(٩) الراکض : الراپض طا

(١٠) ظاهرة : ظاهر ط

(١١) مستشنة : مستبشعه ص

(١٢) فيها : فيه د ، ص

(١٣) جهة : حيث د

(١٤) لم : ولم ج .

فإن<sup>(١)</sup> قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعينه ، أو أشياء كثيرة<sup>(٢)</sup> محدودة . فعلى كل حال فقد جعل للفظ دلالة على أشياء بعينها<sup>(٣)</sup> لا يدخل في تلك الدلالة غيرها .

فإن كانت تلك الكثرة تتفق في معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويُعَكَن<sup>(٤)</sup> لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسمًا ، فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحرّرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شيء واحد كالإنسان<sup>(٥)</sup> مثلاً فاللإنسان<sup>(٦)</sup> ، أعني ما هو مباني للإنسان<sup>(٧)</sup> لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجه . فالذى<sup>(٨)</sup> يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللإنسان<sup>(٩)</sup> ، فإن كان الإنسان يدل على اللإنسان ، فيكون لا محالة الإنسان ، والحجر ، والزورق ، والفيel شيئاً واحداً ، بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والتقليل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج ما<sup>(١٠)</sup> دل عليه اسم الإنسان . وكذلك حال المفهوم من الألفاظ<sup>(١١)</sup> هذه ، فيلزم من هذا أن يكون كل شيء<sup>(١٢)</sup> وأن يكون ولا شيء<sup>(١٣)</sup> من الأشياء نفسه ، وأن لا يكون للكلام مفهوم . ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا في كل شيء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام ، بل لا شبهة ولا حجة أيضاً . وإن كان في بعض الأشياء قد تتميز الموجبة عن<sup>(١٤)</sup> السالبة ، وفي بعضها لا تتميز ، فحيث تتميز يكون<sup>(١٥)</sup> لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه باللإنسان<sup>(١٦)</sup> ، وحيث

(١) فإن : وإن ب

(٢) كثيرة : معدودة ط

(٣) فقد : قد ب ، د ، ص ، م

(٤) بـأـعـيـنـهـاـ : بـأـعـيـنـهـاـ دـ ، صـ ، مـ ؛ بـعـيـنـهـاـ جـ

(٥) ويـعـكـنـ : يـكـونـ طـ

(٦) كالإنسان : كاللإنسان مـ

(٧) فاللإنسان : فالإنسان جـ ، دـ ، طـ

(٨) للإنسان : للا إنسان دـ ، طـ . (٩) فالذى : والذى جـ ، صـ ؛ الذى بـ ، طـ

(١٠) اللإنسان : للا إنسان طـ . (١١) مما : عـمـاـ

(١٢) الألفاظ : ألفاظ مـ . (١٣) شيء : + كل شيء مـ

(١٤) ولا شيء : لا شيء جـ ، دـ ، صـ ، طـ . (١٥) عن : من بـ ، جـ ، دـ ، طـ ، مـ

(١٦) تـمـيـزـ يـكـونـ : لا تـمـيـزـ تـكـونـ مـ . (١٧) باللإنسان : بالإنسان طـ .

لا يتميز مثلاً كالألأيض واللأيض يكون<sup>(١)</sup> مدلولهما واحداً ، فيكون كل شيء هو لا أبىض فهو أبىض ، وكل شيء هو أبىض<sup>(٢)</sup> فهو<sup>(٣)</sup> لا أبىض ، فالإنسان<sup>(٤)</sup> إذا كان له<sup>(٥)</sup> مفهوم متميز فإن كان أبىض فهو أيضاً لا أبىض<sup>(٦)</sup> الذي هو والأبىض واحد ، واللإنسان كذلك ، فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللإنسان غير متميزين.

فهذا وأمثاله قد يزيح علة المثير المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معاً. وكذلك أيضاً قد تبين<sup>(٧)</sup> له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معاً ، فإنه إذا كذبا معاً في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلاً ، وليس أيضاً بلا إنسان. فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو اللإنسان وسالبه<sup>(٨)</sup> الذي هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه. وهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وب محل الشبه<sup>(٩)</sup> المقابلة من قياسات المثير يمكننا أن ننديه.

وأما المتعنت فينبغي أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللانار واحد ، وأن يؤلم ضرباً ، إذ الوجع واللأوجع واحد ، وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشرب وتركهما واحد. وهذا المبدأ الذي ذبينا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه. ومبادئ البراهين تنفع في البراهين. والبراهين تنفع في معرفة الأغراض الذاتية لموضوعاتها. لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص

(٢) فهو أبىض ، وكل شيء هو أبىض : ساقطة من د

(٣) فهو : هو ج

(٤) فالإنسان : والانسان ب ، م

(٥) له : ساقطة من د

(٦) لا أبىض : اللأيض ط ،

(٧) قد تبين : قد يتبيّن د ؛ ساقطة من ط

(٨) وسالبه : وسالبه م

(٩) وب محل الشبه : وب محل الشبه ج ، ص ، ط.

الذي كان (١) فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فمما (٢) يلزم الفيلسوف هاهنا أن يحصله ، فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم في الأمرين جميعا.

لكن قد يتشكك (٣) على هذا أنه إن تكلم فيها (٤) ، على سبيل التحديد والتصور (٥) ، فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي ، وإن تكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها برهانيا.

فنقول : إن هذه التي (٦) كانت موضوعات في علوم أخرى (٧) تصير عوارض في هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض لل موجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن عليه في علم آخر ، يبرهن (٨) عليه هاهنا.

وأيضا إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع (٩) هذا العلم نفسه إلى جوهر وعارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع لعلم ما أو الجوهر مطلقا ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسما من موضوعه ، فيكون ذلك (١٠) بنحو ما عارضا لطبيعة موضوعه ، الذي هو الموجود ، إن صار ذلك الجوهر دون شيء آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو. فإن الموجود طبيعة (١١) يصح حملها على كل شيء ، كان ذلك الجوهر (١٢) أو غيره. فإنه ليس لأنه موجود هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع (١٣) ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف.

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حدا ولا تصورا ، ولا البحث عن مبادئ البرهان برهانا ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثا واحدا.

---

(١) الذي كان : التي كانت د ، ص ؛ التي كان ج ، ط

(٢) فمما : فقد ط ؛ ساقطة من ب ، م

(٣) يتشكك : يشكل ج ، د ، ط ؛ يشكك ص ، م

(٤) فيها : في هذا ج ، د ، ص ، ط

(٥) والتصور : والتصوير ص.

(٦) التي : إن د ؛ الذي م

(٧) أخرى : آخر ط

(٨) يبرهن : يبرهن م

(٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م

(١٠) ذلك : ساقطة من ج ، د ، ص ، م

(١١) طبيعة : وطبيعة د

(١٢) الجوهر : جوهر ط. (١٣) موضوع : أو موضوع ص ، م.

**المقالة الثانية (١)**

**و فيها أربعة فصول (٢)**

---

(١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م.

(٢) أربعة فصول : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، طا.



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل

#### في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلي

فنقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً<sup>(١)</sup> ، وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد<sup>(٢)</sup> أبيض<sup>(٣)</sup> . والأمور التي بالعرض لا تحد<sup>(٤)</sup> .

فلنترك الآن ذلك ولنشتغل بالموارد ، والوجود الذي بالذات.

فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على قسمين : أحدهما ، الموجود<sup>(٥)</sup> في شيء آخر ، ذلك<sup>(٦)</sup> الشيء<sup>(٧)</sup> الآخر متحصل القوام والنوع في نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقتة<sup>(٨)</sup> لذلك الشيء ، وهو الموجود في موضوع ، والثاني ، الموجود من غير أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون<sup>(٩)</sup> في موضوع البة ، وهو الجوهر.

وإن<sup>(١٠)</sup> كان ما أشير إليه في القسم الأول<sup>(١١)</sup> موجوداً في موضوع ، فذلك الموضوع لا يخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ، فإن كان الموضوع جوهراً فقوام العرض في الجوهر<sup>(١٢)</sup> ، وإن لم يكن جوهراً كان أيضاً في موضوع ورجع البحث

---

(١) الإنسان إنساناً : الأشياء ط

(٢) زيد : فهد ب ؛ ساقطة من ط

(٣) أبيض : الأبيض د

(٤) لا تحد : + هاهنا د

(٥) الموجود : الوجود ج ، ص ، ط

(٦) ذلك : وذلك ج ، ص ، ط

(٧) الشيء : ساقطة من ط

(٨) مفارقتة : مفارقة ج ، ص ، ط

(٩) فلا يكون : ولا يكون ط

(١٠) وإن : وإذا ب ؛ وإذا ج ، ص ؛ فإذا م

(١١) القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛ الصفة الأولى ط

(١٢) العرض في الجوهر : الجوهر العرض في م.

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية <sup>(١)</sup> ، كما سنبين في مثل هذا المعنى خاصة .  
فيكون لا محالة آخره <sup>(٢)</sup> فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم  
العرض موجودا ، وغير مقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

وأما أنه هل يكون عرض في <sup>(٣)</sup> عرض ، فليس بمستكرا <sup>(٤)</sup> ، فإن السرعة في الحركة ،  
والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة  
والكثرة ، وهذه ، كما سنبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان في عرض فهما جميا معا  
<sup>(٥)</sup> في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيمهما <sup>(٦)</sup> جميما ، وهو قائم بنفسه .

ثم قد جوز كثير من يدعى المعرفة أن يكون شيء <sup>(٧)</sup> من الأشياء جوهرا وعرضها معا  
بالقياس إلى شيئين ، فيقول <sup>(٨)</sup> : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار  
ليست بعرض لأنها موجودة فيه <sup>(٩)</sup> كجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ،  
فإذن وجودها في النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض <sup>(١٠)</sup> ،  
فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد <sup>(١١)</sup> أشبعنا القول فيه في أوائل المنطق ،  
وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهما إنما غلطوا فيه <sup>(١٢)</sup> هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص

(٢) آخره : بآخره ب ، ج ، ص ، ط

(٣) يكون عرض في : يكون في د

(٤) فليس بمستكرا : فليس ذلك يستكرا ج ؛ فليس ذلك بمستكرا ص ، م

(٥) معا : ساقطة من ب

(٦) يقيمهما : يقومهما د

(٧) شيء : + واحد ص

(٨) فيقول : وقال ج ، د ، ص ، م

(٩) فيه : فيها ج ، ص

(١٠) العرض : + فيها د ، ط

(١١) وقد : قد ج ، د ، ص

(١٢) غلطوا فيه : خلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ؛ غلطوا من ط .

فنقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المثل والموضوع فرقا<sup>(١)</sup> ، وأن الموضوع يعني<sup>(٢)</sup> به ما صار بنفسه ونوعيته قائما ، ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس كجزء منه. وأن المثل كل شيء يحمله شيء فيصير بذلك الشيء بحال<sup>(٣)</sup> ما ، فلا يبعد أن يكون شيء موجودا في محل<sup>(٤)</sup> ويكون ذلك المثل لم يصر بنفسه نوعا قائما كاملا بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ، أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيরت ذلك الشيء موجودا بالفعل ، أو صيرته نوعا بعينه<sup>(٥)</sup> . وهذا الذي يحمل هذا المثل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع.

وذلك لأنه ليس يصلح أن<sup>(٦)</sup> يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المثل ، وهو في الجملة كجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس كجزء منه ، وهو في المثل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل نوعا ، ثم يقيم الحال فيه ، بل هذا المثل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه<sup>(٧)</sup> إنما<sup>(٨)</sup> يتم له به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما<sup>(٩)</sup> تحصل أو تصير له نوعية<sup>(١٠)</sup> باجتماع أشياء جملتها يكون ذلك النوع. وبين أن بعض ما في المثل ليس في موضوع. وأما إثبات هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب.

وإذا<sup>(١١)</sup> أثبتناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضوع<sup>(١٢)</sup> باسم الصورة ، وإن كنا قد نقول لغيره أيضا صورة باشتراك الاسم. وإذا كان الموجود

(١) فرقا : فرقانا ص

(٢) يعني : بمعنى د

(٣) بحال : كحال ب ؛ محل د ، ط

(٤) محل : المثل ب ، ج ، ص ، م

(٥) بعينه : بنفسه ط

(٦) أن : لأن طا

(٨) ينقوم ... إنما : ساقطة من ط

(٧) وجعلناه : أو جعلناه ط

(٩) نوعيته إنما : نوعية إنما ط

(١٠) نوعية : نوعيته ص ؛ نوعيتها هامش ص

(١١) وإذا : فإذا ص

(١٢) الموضوع : الموضوع د.

لا في موضوع <sup>(١)</sup> هو المسمى جوهرا ، فالصورة أيضا جوهرا . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس <sup>(٢)</sup> . فال المحل الحقيقي أيضا جوهرا ، وهذا المجتمع أيضا جوهرا .

وقد عرفت من الخواص التي لواحد الوجود أن واحد الوجود لا يكون إلا واحدا ، وأن ذا الأجزاء أو المكافي لوجوده <sup>(٣)</sup> لا يكون واحد الوجود ، فمن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في نفسها ، ممكنة الوجود ، وأن لها لا محالة سببا يوجد بوجودها .

فنقول أولا : إن كل جوهرا فإذا كان جسما ، وإنما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم <sup>(٤)</sup> فإذا كان جزء جسم ، وإنما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة <sup>(٥)</sup> . فإن كان جزء جسم فإذا كان صورته ، وإنما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فإذا تكون له <sup>(٦)</sup> علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحرير ويسمى نفسها ، أو يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا . ونحن نتكلّم <sup>(٧)</sup> في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط

(٢) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط

(٣) لوجوده : الوجود طا

(٤) غير جسم : + بل يكون ط

(٥) بالجملة : وبالجملة د

(٦) له : ساقطة من د

(٧) نتكلّم : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

في تحقيق <sup>(١)</sup> الجوهر الجسماني وما يترکب <sup>(٢)</sup> منه <sup>(٣)</sup>

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته.

أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه. وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم <sup>(٤)</sup> جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر في كيفية ذلك. لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة. فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين الخطيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة <sup>(٥)</sup> الممتدة المتقطعة كيف كانت <sup>(٦)</sup> خطأ أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان. وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأنقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين <sup>(٧)</sup> اليمين واليسار. والعمق أيضا قد يقال مثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذا ابتداء <sup>(٨)</sup> من فوق ، حتى إن ابتدأ من أسفل سمي سمكا. فهذه <sup>(٩)</sup> هي الوجوه المشهورة في هذا.

وليس يجب أن يكون في كل حسم خط بالفعل ، فإن الكثرة ليس فيها خط بالفعل البتة ولا يتعين فيها المخور ما لم تتحرك ، وليس من شرط الكثرة في أن

---

(١) تحقيق : تركيب م

(٢) وما يترکب : وما يركب د

(٣) منه : عنه ب ، د ، ص ، منها ج

(٤) الجسم : هو ب

(٥) المختلفة : ساقطة من ج ، د ، ص ، م

(٦) كانت : كان ب ، ص

(٧) بين : من د

(٨) ابتداء : ابتدأه م

(٩) وهذه : وهذه ط.

تصير جسماً أن تكون متحركة<sup>(١)</sup> حتى يظهر فيها<sup>(٢)</sup> محور أو خط آخر. فإنها<sup>(٣)</sup> تتحقق<sup>(٤)</sup> جسماً بما يتحقق<sup>(٥)</sup> الجسمية<sup>(٦)</sup> ، ثم يعرض لها<sup>(٧)</sup> أو يلزمها الحركة. وأيضاً الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهياً ، وليس يحتاج في تتحققه<sup>(٨)</sup> جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متناهياً ، بل التناهي عارض لازم<sup>(٩)</sup> له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوره للجسم حين<sup>(١٠)</sup> يتصور الجسم. ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً<sup>(١١)</sup> ، ولا يتصور<sup>(١٢)</sup> عدم التناهي إلا للمتصور<sup>(١٣)</sup> جسماً. لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في الصديق ولم يخطئ في تصور بسيطه وهم الموضع والمحمول.

ثم إن كان لا بد للجسم<sup>(١٤)</sup> في تتحققه جسماً أن تكون له سطوح<sup>(١٥)</sup> ، فقد يكون جسم محاط به سطح واحد وهو الكرة<sup>(١٦)</sup>. وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متضادة ، فإن المكعب أيضاً جسم مع أنه محاط بمحدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متضادة حتى يكون له<sup>(١٧)</sup> طول وعرض وعمق بأحد المعانى. ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق معنى آخر ، وإن كان لا بد من أن يكون إما سماء وإما في سماء.

(١) متحركة : متحركة كاج ، د ، ص ، ط ، م

(٢) فيها : فيه ح ، ص ، ط ، م

(٣) فإنها : فإنه ح ، ط ، م

(٤) تتحقق : يتحقق ط

(٥) يتحقق : يتحقق ح ، د ، ص ، ط ، طا

(٦) الجسمية : جسميته د

(٧) لها أو يلزمها : له أو يلزمها ح ، د ، ط ، م

(٨) تتحققه : تتحققه د ، ط ، م

(٩) لازم : ساقطة من د

(١٠) حين : حتى يخ ، هامش ص

(١١) لا جسماً : لا جسم د

(١٢) ولا يتصور : ولا تصور م. (١٣) للمتصور : المتصور ح ، ط ، طا

(١٤) لا بد للجسم : لا بد في الجسم ح ؛ لا بد في الجسم د ؛ لا بد فلجسم م. (١٥) سطوح : سطح ب ،

ج ، د ، ص ، ط ، م. (١٦) وهو الكرة : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٧) له : + سطح فقد يكون جسم محاط به سطح واحد وليس أيضاً د.

فبين<sup>(١)</sup> من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجه المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسما<sup>(٢)</sup> بالفعل.

إذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسما ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بعدها كيف شئت ابتداء ، فيكون ذلك المبدأ هو الطول ، ثم يمكنك<sup>(٣)</sup> أن تفرض أيضا بعده آخر مقاطعا<sup>(٤)</sup> لذلك بعد على قوائم ، فيكون ذلك بعد الثاني<sup>(٥)</sup> هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعده ثالثا مقاطعا لهذين البعدين<sup>(٦)</sup> على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعده عموديا بهذه الصفة غير هذه الثلاثة.

وكون الجسم بهذه الصفة<sup>(٧)</sup> هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم في جميع الأبعاد. وليس يعني<sup>(٨)</sup> أنه منقسم<sup>(٩)</sup> بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم.

فهكذا يجب أن يعرف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما<sup>(١٠)</sup> هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضا وأشكاله وأوضاعه أمور<sup>(١١)</sup> ليست مقومة<sup>(١٢)</sup> له ، بل هي تابعة لجوهره. وربما لزم بعض الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شيء منها أو بعضها.

---

(١) فبين : فتبين ص

(٢) جسما : جميما ط

(٣) ثم يمكنك ج ، م

(٤) آخر مقاطعا : لآخر مقاطعا ج

(٥) ذلك بعد الثاني : ذلك الثاني ص ، م

(٦) البعدين : ساقطة من م

(٧) غير ... الصفة : ساقطة من ب

(٨) يعني : + به ، ب ، د ، ص ، ط

(٩) منقسم : ينقسم ب وج ، د ، ص ، ط

(١٠) هو ما : هو هو ما م

(١١) أمور : ساقطة من د ، ط

(١٢) ليست : ساقطة من ح

(١٣) مقومة : بمقومة ط.

ولو أنك أخذت شمعة فشكّلتها<sup>(١)</sup> بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء<sup>(٢)</sup> منها بالفعل واحدا بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم.

فإن اتفق أن كان جسما ، كالفلك مثلا ، تلزمته أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكمالاته الثانية. فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه<sup>(٣)</sup> من فرض الأبعاد الثلاثة. وهذا<sup>(٤)</sup> المعنى غير المدار وغير الجسمية التعليمية. فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساو أو معدود به وعاد له أو مشارك أو مباين ، وإنما<sup>(٥)</sup> ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده. وهذا<sup>(٦)</sup> الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه<sup>(٧)</sup>. وهذه أشياء قد شرحتها<sup>(٨)</sup> لك بوجه أبسط في موضع آخر<sup>(٩)</sup> يحتاج أن تستعين به.

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل<sup>(١٠)</sup> ويتكاثف بالتسخين والتبريد ، فيختلف مقدار جسميته. وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة.

وأما قولنا : الجسم التعليمي. فإنما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو محمد<sup>(١١)</sup> ، مقدر ، مأخوذ<sup>(١٢)</sup> في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضاً<sup>(١٣)</sup> بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدر<sup>(١٤)</sup> كان في نقش<sup>(١٥)</sup>

(١) فشكّلها : فتشكلها د

(٢) شيء : ساقطة من م

(٣) قلناه : قلنا م

(٤) وهذا : وعلى هذا م

(٥) وإنما : فإنما ط

(٦) وهذا : وهذه د

(٧) ذكرناه : ذكرنا ب ، ج ، د ، م

(٨) شرحتها : شرحتا ب ، د ، ط. (٩) آخر : ساقطة من ب

(١٠) يتخلخل : يتخلل م. (١١) محمد : محدود بـ خ ، د ، ص ، طا

(١٢) مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م. (١٣) أيضاً : ساقطة من م

(١٤) مقدر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م. (١٥) نقش : النقش د.

أو في مادة. فالجسم التعليمي كأنه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي ببناه ، والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته. وسنوضح القول فيما <sup>(١)</sup> بعد فيها <sup>(٢)</sup> ، وننظر في أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي.

فقول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفي في إثبات ذلك المشاهدات ، فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شيء منها هو جسم واحد صرفا ، بل هي مؤلفة من أجسام ، وإن <sup>(٣)</sup> الأجسام الوحدانية غير محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم <sup>(٤)</sup> بوجه من الوجوه.

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات <sup>(٥)</sup> الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب نقضا ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال. فإن قال قائل : إن طبائعها وإن أشكالها متتشاكلة. فحينئذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول.

فقول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة <sup>(٦)</sup> فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان <sup>(٧)</sup> كالنقطة جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة في امتناع تأليف الجسم <sup>(٨)</sup> المحسوس عنه <sup>(٩)</sup> ، وإن لم يكن كذلك <sup>(١٠)</sup> ، بل كان في ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه قسم عن قسم. لكنه ليس يطيع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن فرضهما فيه توهما.

فقول : لا يخلو إما أن يكون <sup>(١١)</sup> حال ما بين القسم والقسم <sup>(١٢)</sup> مخالفة الحال ما بين الجزء والجزء في أن الجزءين لا يلتحمان <sup>(١٣)</sup> وأن القسمين لا يفترقان ، أمرا لطبيعة

(١) فيما : فيها م

(٢) فيها : سقطة من ب ، ج ، د ، م

(٣) وإن : فإن د

(٤) تنقسم : تقسم ب ، ح ، ط ، م

(٥) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب

(٦) لا قسمة : لا يتمه ط

(٧) كان : أنه ب ، ج ، ص ، م ؛ كأنه أنه د

(٨) تأليف الجسم : تأليف جسم د

(٩) عنه منه بخ

(١٠) كذلك : لذلك م.

(١١) يكون : + كون م

(١٢) والقسم : + إلى بخ ؛ + التي هي ج. (١٣) لا يلتحمان : لا يلشمان د ؛ لا يجتمعان ص.

الشيء وجوهره ، أو بسبب <sup>(١)</sup> من خارج عن الطبيعة والجوهر. فإن كان سبباً من خارج عن الطبيعة والجوهر فإما أن يكون سبباً يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للمادة والخل للعرض ، أو سبباً لا يتقوم به. فإن كان سبباً لا يتقوم به فجائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما التناع عن افتراق وافتراق عن التناع ، ف تكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام وإنما لا تنقسم <sup>(٢)</sup> بسبب من خارج. وهذا القدر يكفيانا فيما نحن بسبيله. وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوما <sup>(٣)</sup> داخلاً في طبيعته وماهيتها ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيتها مختلفاً <sup>(٤)</sup> فيه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجواهر. وهؤلاء لا يقولون به. وثانياً أن طبعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك <sup>(٥)</sup> وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لا نمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائماً نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره ، وهذا قولنا في الفلك. والذي يحتاج إليه هاهنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لا تمنع ذلك بما هي طبيعة الجسمية.

فنقول أولاً : قد تتحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للانقسام ، ففي كل <sup>(٦)</sup> طباع الجسمية أن تقبل الانقسام. فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة في شيء. وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يعرض للاتصال ، على ما ستحققها ، وليس <sup>(٧)</sup> أشياء يعرض لها

(١) بسبب : لسبب ص ، م

(٢) لا تنقسم : لم تُنقسم ج ، د ، ص ، ط

(٣) تقوماً : مقوماً طا

(٤) مختلفاً : ويختلف ب ، د ، ص ، طا ، م ؛ فيختلف ج

(٥) ذلك : قبول الانقسام د ، ص

(٦) كل : ساقطة من م

(٧) ما ستحققها وليس : ما ستحقق ليست ب ، ج ، د ، ص ، م.

الاتصال. فإن لفظ الأبعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال. والشيء الذي هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فمستحيل<sup>(١)</sup> أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال. فكل<sup>(٢)</sup> اتصال بعد إذا انفصل بطل ذلك بعد وحصل بعده آخران. وكذلك إذا حصل اتصال ، أعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا في موضع آخر. فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد مما<sup>(٣)</sup> كان بخاصيته. ففي الأجسام إذن شيء موضوع للاتصال والانفصال ، ولما<sup>(٤)</sup> يعرض للاتصال من المقادير<sup>(٥)</sup> المحدودة.

وأيضاً فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو<sup>(٦)</sup> شيء بالفعل ، ومن حيث هو مستعد أي استعداد شئت فهو بالقوة ، ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئاً هو من حيث هو بالفعل شيئاً آخر ، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل. فصورة الجسم تقارن شيئاً آخر غيراً له<sup>(٧)</sup> في أنه صورة ، فيكون الجسم جوهراً من كيما من شيء عنه له القوة ، ومن شيء عنه له الفعل. فالذي له به الفعل<sup>(٨)</sup> هو صورته ، والذي عنه<sup>(٩)</sup> بالقوة<sup>(١٠)</sup> هو مادته<sup>(١١)</sup> ، وهو الهيولي.

ولسائل أن يسأل ويقول<sup>(١٢)</sup> : فالهيولي أيضاً مركبة ، وذلك لأنها في نفسها هيولي وجوهر بالفعل ، وهي مستعدة أيضاً.

فقول : إن جوهر الهيولي وكوتها بالفعل هيولي ليس شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئاً من<sup>(١٣)</sup> الأشياء<sup>(١٤)</sup> ،

(١) فمستحيل : فيستحيل د

(٢) فكل : وكل د ، ص ، ط

(٣) ما : فيما م

(٤) ولما : ولا ج

(٥) المقادير : + المحدودة د

(٦) فهو : وهو ج

(٧) له : لها ج ، د

(٨) به الفعل : بالفعل ص ، ط

(٩) عنه : له طا

(١٠) بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م

(١١) هو مادته : هي مادته ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٢) ويقول : فيقول ب ، ج ، ص ، ط

(١٣) من : في ط. (١٤) من الأشياء : ساقطة من م.

بل تعدها لأن تكون بالفعل شيئاً بالصورة. وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع (١). فالإثبات هاهنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع فهو (٢) سلب ، « وأنه أمر » ليس يلزم منه أن يكون (٣) شيئاً معيناً (٤) بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئاً بالأمر العام ما (٥) لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستعد لكل شيء ، فصورته التي تظن له هي أنه مستعد قابل.

فإذن ليس هاهنا حقيقة للهيولى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة (٦) ، إلا أن يطأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة. وهذه الحقيقة هي الصورة. ونسبة الهيولى إلى هذين المعنين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هيولى وصورة.

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية (٧) من حيث هي (٨) صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة (٩) الجسمية في نفسها من حيث هي (١٠) صورة جسمية لا تختلف. فإنما طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتتنوع بفضل تدخل عليها بما هي جسمية ، فإن دخلتها فضول تكون أموراً (١١) تضاف (١٢) إليها من خارج ، وتكون أيضاً إحدى (١٣) الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون (١٤) حكمها معها حكم الفضول الحقيقة.

وي بيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها (١٥) طبيعة أرضية. وليس

(١) موضوع : موضع ط ؛ + بالقوة ج ، ص ؛ + بأن ط

(٢) فهو : وهو ج

(٣) أن يكون ساقطة من د ، ط

(٤) معيناً : متعينا طا

(٥) ما : وما ط

(٦) بالقوة : للقوة ط ، م

(٧) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م

(٨) هي : هو د ، ط

(٩) الصورة : صورة ج ، د ، ص ، م

(١٠) من حيث هي : أى د

(١١) أموراً : + لها د

(١٢) تضاف : تضاف ص ، ط. (١٣) إحدى : أحد ط

(١٤) ولا يكون : فلا يكون ب ، ص. (١٥) وتلك لها : وتلك الأخرى لها ج ، د ، ص ، م.

هذا كالمدار الذي ليس هو في نفسه شيئاً محصلاً ما لم يتتوغ بأن يكون خطأ أو سطحاً أو جسماً<sup>(١)</sup> ، وكالعدد الذي ليس هو شيئاً محصلاً ما لم يتتوغ اثنين أو ثلاثة أو أربعة. ثم إذا تحصل لا يكون<sup>(٢)</sup> تحصله<sup>(٣)</sup> بأن ينضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة<sup>(٤)</sup> الجنسية كالمدارية أو العددية دونها<sup>(٥)</sup> طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتوغ بها ، بل تكون طبيعة الائنية<sup>(٦)</sup> نفسها هي العددية التي تحمل على الائنية وتحتفظ بها ، والطولية نفسها هي المدارية التي تحمل عليها وتحتفظ بها.

وأما<sup>(٧)</sup> هاهنا فلا يكون كذلك ، بل الجنسية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التي تظن فصلاً والجنسية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجنسية أحد هما متتحقق في نفسها متتحقق. فإذا نعني هاهنا بالجنسية التي<sup>(٨)</sup> كالصورة<sup>(٩)</sup> لا التي<sup>(١٠)</sup> كالجنس ، وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان ، وسيأتيك هاهنا إيضاح وبيان لذلك<sup>(١١)</sup>.

على أنك قد تحققت فيما<sup>(١٢)</sup> تبين لك الفرق بينهما ، فما كان كالمدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها في ذاتها ، والمدار المطلق لا يكون له في ذاته شيء منها ، وذلك لأن المدار المطلق لا تحصل له ذات متقررة إلا أن تكون خطأ أو سطحاً ، فإذا تحصل خطأ أو سطحاً جاز أن يكون للخط<sup>(١٣)</sup> لذاته ، مخالفة للسطح بفصل<sup>(١٤)</sup> هو محصل لطبيعة المدارية ، خطأ أو سطحاً.

(١) جسماً : جسمانياً م

(٢) لا يكون : يكون ط ، م

(٣) تحصله : محصله ط

(٤) الطبيعة : لطبيعة م

(٥) الجنسية ... دونها : الجنسية دونها كالمدارية أو العددية بـ

(٦) الائنية : + في د

(٧) وأما : فأما م

(٨) التي : الذي ب ، ط ، طا ، م

(٩) كالصورة : كالملادة ب ، ج ، طا

(١٠) لا التي : لا الذي ب ، ص ، ط ، طا ، م

(١١) لذلك : لهذا ج ، ص

(١٢) فيما : ممـام

(١٣) للخط : الخط م. (١٤) بفصل : لفصل م.

وأما الجسمية التي نتكلّم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة ، ليس تحصل<sup>(١)</sup> نوعيتها بشيء ينضم إليها ، حتى<sup>(٢)</sup> لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى ، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا<sup>(٣)</sup> في أنفسنا<sup>(٤)</sup> إلا مادة واتصال<sup>(٥)</sup> فقط. وكذا<sup>(٦)</sup> إذا أثبتنا مع الاتصال شيئاً آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته<sup>(٧)</sup> إليه وفرنه به ، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده. فليست<sup>(٨)</sup> أن لا يوجد الشيء بالفعل موجوداً هو أن لا تحصل طبيعته ، فإن البياض والسود كل شيء منها متحصل الطبيعة<sup>(٩)</sup> معنى متخصصاً ، أتم تخصيصه<sup>(١٠)</sup> الذي هو في ذاته ، ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة.

وأما المقدار مطلقاً فيستحيل أن يتحصل طبيعة مشاراً إليها إلا أن يجعل بالضرورة خطأ أو سطحاً ، حتى يصير جائز أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقداراً ، ثم يتبعه أن يكون خطأ أو سطحاً على سبيل أن ذلك شيء لا يوجد الأمر<sup>(١١)</sup> دونه بالفعل<sup>(١٢)</sup>. وإن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك<sup>(١٣)</sup> ، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي جسمية فقط بلا زيادة ، والمقدار لا يتصور أنه وجد<sup>(١٤)</sup> بالأسباب التي له<sup>(١٥)</sup> أن يوجد بها وفيها وهو مقدار<sup>(١٦)</sup> فقط بلا زيادة. فذلك المقدار<sup>(١٧)</sup> لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئاً متحصلاً ، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه<sup>(١٨)</sup> إلى أن

(١) تحصل : تحصلها د

(٢) حتى : + يكون ب

(٣) متحصلاً : متحصلة د

(٤) أنفسنا : أنفسها ج ، ص ، ط

(٥) واتصال : وانفصال ج ، د ، ص ، ط

(٦) وكذا : وكذلك ج ، د ، ص ، م

(٧) بإضافته : بالإضافة د. (٨) فليس : وليس د

(٩) الطبيعة : للطبيعة ط. (١٠) تخصيصه : تخصصه ج

(١١) الأمر : إلا من ج ، ص ، ط. (١٢) بالفعل : الفعل د ، ط

(١٣) كذلك : كذا ج ، د ، ص ، ط ، م. (١٤) وجد : وجدت ب ، د

(١٥) له : لها ب ، ج ، د. (١٦) وهو مقدار : وهي جسمية ب ، د

(١٧) كذلك المقدار : والمقدار د ؛ فكذلك المقدار م. (١٨) يحتاج : يحتاج ط

(١٩) لا تحوجه : لا تخرجه ط ؛ تخرجه م.

يصير لحصولها <sup>(١)</sup> غير المقدار. فيجوز أن يكون مقداراً يخالف مقداراً <sup>(٢)</sup> في أمر له بالذات. وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تختلف مجرد صورة جسمية بمفرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها. فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة ، وجسمية غير محتاجة إلى مادة. واللواحق الخارجية <sup>(٣)</sup> لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذي مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق. فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة.

---

(١) لحصولها : بحصولها م

(٢) مقداراً يخالف مقداراً : المقدار يخالف المقدار د ، ط.

(٣) الخارجية : الخارجـة ج ، ص ، م.

### [ الفصل الثالث ]

#### (ج) فصل

##### في أن المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة

ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعرية عن الصورة. وما يوضح ذلك بسرعة أنا بينما أن كل <sup>(١)</sup> وجود <sup>(٢)</sup> يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة <sup>(٣)</sup> غير مركبة من مادة وصورة.

وأيضا إنما إن فارقت الصورة الجسمانية فلا يخلو إما <sup>(٤)</sup> أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها هيئته ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان <sup>(٥)</sup> يمكن أن تنقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن <sup>(٦)</sup> أن تنقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن أن ينتهي إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منحازة ، على ما علمت في مواضع.

وأما إنما إن كأن هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجوهر المعقولة ، لم يخل إما أن يخل فيه بعد المحصل بأسره دفعه ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره <sup>(٧)</sup> تحركا <sup>(٨)</sup> على الاتصال. فإن حل فيه المقدار دفعه وحصل لا محالة مع تقدره <sup>(٩)</sup> في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصا بحيز ، وإلا لم يكن

---

(١) كل : لكل ج ، ط

(٢) وجود : موجود هامش ص

(٣) الأخيرة : الآخرة م

(٤) إما : ساقطة من م

(٥) وكان : فكان ب

(٦) يمكن : يكن د

(٧) كمال مقداره : كمال مقدار ط ؛ مقداره د

(٨) تحركا : محركا ب ؛ متحركا ط

(٩) تقدره : مقداره ب ، بخ ؛ + إما د.

حيز أولى <sup>(١)</sup> به من حيز ، فقد صادفه المقدار <sup>(٢)</sup> حيث انصاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه <sup>(٣)</sup> أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز البتة ، هذا خلف.

ولا يجوز أن يكون التحيز <sup>(٤)</sup> قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وفاه وليس هو في حيز كان المقدار يقترب به لا في حيز ، ولم يكن يوافي في حيز مخصوص من الأحيان المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ، أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص <sup>(٥)</sup> ببعضه ، وهذا أيضا <sup>(٦)</sup> محال.

وهذا <sup>(٧)</sup> يظهر ظهورا <sup>(٨)</sup> أكثر في توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز <sup>(٩)</sup> أن تحصل فيها وليس في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك <sup>(١٠)</sup> المدرة تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للمدرة ، فإن <sup>(١١)</sup> المدرية <sup>(١٢)</sup> لا يجعلها <sup>(١٣)</sup> شاغلة لكل حيز لنوعها <sup>(١٤)</sup> ، ولا يجعلها <sup>(١٥)</sup> أولى بجهة من حيزها <sup>(١٦)</sup> دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تتحصل <sup>(١٧)</sup> في جهة مخصوصة ، ولا يخصص لها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك <sup>(١٩)</sup> الاحتمال للحصول في أي جهة كانت <sup>(٢٠)</sup> من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون سبب وقوعه بالقرب <sup>(٢١)</sup> منه بقسر قاسر خصص ذلك القرب باتجاهه <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup>

(١) حيز أولى : حيزا أولى م. (٢) المقدار : + من د

(٣) عساه : عسى ح ، ط ، م. (٤) التحيز : المتحيز ط.

(٥) لا يخصص : لا يتخصص ص .. (٦) أيضا : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م.

(٧) وهذا : وهذا ص. (٨) ظهورا : ظهور ط.

(٩) فلا يجوز : ولا يجوز بخ. (١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م

(١١) للمدرة فإن : ساقطة من د. (١٢) المدرية : للمدرية د

(١٣) لا يجعلها لا يجعله م. (١٤) شاغلة : شاغلاب ، ج ، د ، ط ، م

(١٥) لنوعها : لنوعه ب ، ج ، د ، م ؛ نوعه ط. (١٦) ولا يجعلها : ولا يجعله ب ، د ، ص ، ط ، م

(١٧) حيزها : حيزه ب ، ج ، م. (١٨) تتحصل : تحصل ص ، م

(١٩) مشترك : مشتركة ج. (٢٠) كانت : كان ج ، ص ، م

(٢١) وقوعه بالقرب : وقوعها بقرب بخ

(٢٢) القرب باتجاهه : القاسر بقرب اتجاهه د

(٢٣) باتجاهه : اتجاهه ج ، ص ، م.

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك. وبذلك <sup>(١)</sup> القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص ، وقد أشيع لك الكلام في هذا.

فالهيولي التي للمرة <sup>(٢)</sup> لا تختص <sup>(٣)</sup> بعد التحرير <sup>(٤)</sup> ، ثم ليس صورة المدرية بجهة إلا أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولي أولاً ، ولا لنفس <sup>(٥)</sup> اكتسابها بالصورة ثانياً <sup>(٦)</sup> تخصصت بها ، وتلك المناسبة وضع ما.

وكذلك إن كان قوله المدار بكماله لا دفعه ، بل على انبساط <sup>(٧)</sup> ، وعلى <sup>(٨)</sup> أن كل ما من شأنه أن ينبع ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع فيكون <sup>(٩)</sup> ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف.

والذي أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع <sup>(١٠)</sup> أن يوجد بالفعل إلا متقدما بالصورة الجسمية ، وكيف <sup>(١١)</sup> تكون ذات لا حيز <sup>(١٢)</sup> لها في القوة <sup>(١٣)</sup> ولا في الفعل <sup>(١٤)</sup> تقبل الكم؟

فتبيين أن المادة لا تبقى مفارقة.

وأيضا فإنما لا تخلو إما أن يكون وجودها وجود <sup>(١٥)</sup> قابل ، فيكون دائماً قابلاً <sup>(١٦)</sup> لشيء لا يعرى عن قبوله لها <sup>(١٧)</sup> ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقدم ، ثم يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص <sup>(١٨)</sup> المتقدم غير ذي <sup>(١٩)</sup> كم <sup>(٢٠)</sup> وغير ذي حيز <sup>(٢١)</sup> ،

(١) وبذلك : أو بذلك د

(٢) للمرة : في المرة طا

(٣) لا تختص : لا تخصص طا

(٤) التحرير : التحرير م

(٥) ولا لنفس : ولنفس م

(٦) ثانياً : ثانية د

(٧) انبساط : انبساطه ط

(٨) وعلى : على ج. (٩) فيكون : ويكون ص

(١٠) فيمتنع : فمتنع م. (١١) وكيف : فكيف د

(١٢) لا حيز : لا جزء ط ؛ ولا جزء م. (١٣) في القوة : بالقوة طا ، م

(١٤) في الفعل : بالفعل د ، طا ، م (١٥) وجود : ساقطة من ب

(١٦) قابلاً : قابلة ص. (١٧) قبول لها : مقبول بـ ، د ، م ؛ مقبول له ج ؛ مقبول لها ص

(١٨) الخاص : الخاصة د. (١٩) ذي : ذات ج

(٢٠) كم : + وقد قام غير ذي كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذي كم م.

(٢١) حيز : + وقد قام غير ذي كم وغير ذات حيز ج ؛ + وقد قام غير ذي كم وغير ذي حيز ص.

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له<sup>(١)</sup> وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما آن<sup>(٢)</sup> لذاته<sup>(٣)</sup> أن تقوم جوهرها في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة.

فإن<sup>(٤)</sup> كان وجوده<sup>(٥)</sup> الخاص الذي يتقوم به<sup>(٦)</sup> لا يبقى عند التكثير أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز<sup>(٧)</sup> له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض<sup>(٨)</sup> يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوحدانية لا لما تقوم به الهيولي ، بل لأمر آخر.

ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يتقوم<sup>(٩)</sup> ، فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، صورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل. فيكون<sup>(١٠)</sup> بين الأمرين شيء مشترك ، هو القابل للأمرتين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعني القوة القريبة التي لا واسطة لها.

فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد<sup>(١١)</sup> صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق<sup>(١٢)</sup> كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل. ولنفترضه بعينه لم ينقسم<sup>(١٣)</sup> إلا أنه أزيل عن الصورة الجسمانية حتى يبقى<sup>(١٤)</sup> جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه<sup>(١٥)</sup> هذا الذي بقي جوهرًا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو كجزءه<sup>(١٦)</sup> الذي بقي كذلك مجردًا أو يخالفه ،

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ؛ + وإن د

(٢) آن : + له ط

(٣) لذاته : بذاته ص ، ط ؛ لذا د

(٤) فان : وإن ب

(٥) وجوده : وجود ج ، د ، ط

(٦) به : ساقطة من د

(٧) حيز : جزء ب ، ج ، د ، ص ، ط

(٨) والعرض : والفرض ص

(٩) به يتقوم : يقوم به ط

(١٠) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م

(١١) وقد : قد ج ، د ، ص ، ط ، م. (١٢) فليفارق : + في ب ، ط

(١٣) ينقسم : يقسم م. (١٤) يبقى : بقى م

(١٥) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م. (١٦) كجزئه : جزء ب ، ط ؛ جزء هامش ص.

فإن حاله فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقي وذلك <sup>(١)</sup> عدم ، أو بالعكس ، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا <sup>(٢)</sup> لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك.

فإن بقي أحدهما وعدم الآخر ، والطبيعة واحدة ، متشابهة ، وإنما عدم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن يعد الآخر ذلك بعينه.

وإن اختص بهذا كيفية ، والطبيعة واحدة ولم تحدث <sup>(٣)</sup> حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية ، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة ، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك.

فإن قيل : إن الأولين وهما اثنان متضادان <sup>(٤)</sup> فيصيران واحدا ، فقول : ومحال <sup>(٥)</sup> أن يتضاد جوهران ، لأنهما إن اتحدا <sup>(٦)</sup> وكل واحد منهما موجود فيما اثنان لا واحد ، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعنى <sup>(٧)</sup> كيف يتضاد بالوجود؟ وإن عدما جبعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما غير متضادين بل فاسدين ، وبينهما <sup>(٨)</sup> وبين الثالث مادة مشتركة <sup>(٩)</sup> ، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة.

وأما إن اختلفا <sup>(١٠)</sup> بالتفاوت في المقدار <sup>(١١)</sup> أو غير ذلك <sup>(١٢)</sup> ، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما <sup>(١٣)</sup> صورة مقدارية ، وهذا خلف.

وأما أن لا <sup>(١٤)</sup> يختلفا بوجه من الوجوه ، فيكون حينئذ حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره <sup>(١٥)</sup> ، هو حكمه <sup>(١٦)</sup> بعينه <sup>(١٧)</sup> وقد انفصل عنه غيره <sup>(١٨)</sup> ، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك : ودالك م

(٢) لا توجد إلا : لا توجد ب ، لا توجدان ج ، ص

(٣) ولم تحدث : ساقطة من د

(٤) متضاد : يتضادان ص. (٥) ومحال : ومن الحال ب ، ج ؛ والحال م

(٦) لأنهما إن اتحدا : لأنهما اتحدا م. (٧) فالمعنى : فالعدم م

(٨) فاسدين وبينهما م. (٩) مشتركة : ومشتركة د

(١٠) إن اختلفا : يختلفا د. (١١) المقدار : القدر ج ، د ، م

(١٢) أو غير ذلك : ساقطة من ب ، ج ، م. (١٣) صورة جسمانية ولهما : ساقطة من ج ، د

(١٤) ولهمما : لهما ص ، ط ، م. (١٥) وأما أن لا : وأما إن لم ج ، ص ؛ وإن لم د ؛ وأما أن م

(١٦) ما هو غيره : + وحكمه وحده بما يخ. (١٧) هو حكمه : هو ج ، م ؛ ساقطة من د

(١٨) بعينه : + حكمه ج ؛ + حكم د. (١٩) عنه غيره : منه غيره ص ، ط.

وحده ومن كل جهة حكما واحدا ، هذا خلف. أعني أن يكون حكم بعض الموضوع<sup>(١)</sup> وحكم كله واحدا من كل جهة ، أعني أن<sup>(٢)</sup> يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما<sup>(٣)</sup> إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء . وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين<sup>(٤)</sup> ، ففي طباع ذاته استعداد للانقسام لا يجوز أن يفارقه ، وربما<sup>(٥)</sup> يمْنَع<sup>(٦)</sup> عنه بعارض<sup>(٧)</sup> غير<sup>(٨)</sup> استعداد الذات<sup>(٩)</sup> ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات<sup>(١٠)</sup> .

فبقي أن المادة لا تتعري عن الصورة الجسمية<sup>(١١)</sup> . ولأن هذا الجوهر إنما صار كما يقدر حله ، فليس بكم ذاته<sup>(١٢)</sup> ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قصر عينيه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية<sup>(١٣)</sup> واحدة ونسبة ما هو غير<sup>(١٤)</sup> متجزئ<sup>(١٥)</sup> ولا متكم في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكمم بغیره إلى أي مقدار يجوز وجوده نسبة<sup>(١٦)</sup> واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه<sup>(١٧)</sup> .

في حين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكلاف وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعين<sup>(١٨)</sup> المقدار عليها<sup>(١٩)</sup> بسبب يقتضي في الوجود ذلك

- (١) الموضوع : الموجود د
- (٢) أن : ساقطة من م
- (٣) كما : + هو ط
- (٤) اثنين : اثنين ص
- (٥) ربما : ربما م
- (٦) يمْنَع : يمْنَع ص
- (٧) بعارض : العارض د ، ط
- (٨) غير : عن م
- (٩) الذات : للذات ب ، ج ؛ ساقطة من م ؛ + وغير د ، ط
- (١٠) للذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ساقطة من ج
- (١١) الجسمية : الجسمانية ب
- (١٢) ذاته : ذاته ط . (١٣) الجسمية : الجسمانية د ، ص
- (١٤) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م .. (١٥) متجزئ : متحيز ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م
- (١٦) نسبة : نسبته ط ، م . (١٧) عليه : + وهو للكل والجزء واحد لا بد صح أن يكون منه يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته جزء د ؛ + جزء ج .
- (١٨) تعين : تغير ب . (١٩) عليها : عليه ج .

المقدار. وذلك لسبب لا يخلو إما أن يكون أحد <sup>(١)</sup> الصور والأعراض التي تكون في المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فإما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر <sup>(٢)</sup> آخر أو بسبب استعداد <sup>(٣)</sup> خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحدا يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحواها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الإفادة بسبب ذلك وبتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق لكم ومتتساوية <sup>(٤)</sup> الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأعني بذلك <sup>(٥)</sup> الأمر شرطا ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لها مصوّر <sup>(٦)</sup> بالكميّة ، بل يكون للمادة شيء لأجله تستحق أن يتصورها المصوّر بذلك الحجم والكميّة . ويجوز أن تختلف بال النوع <sup>(٧)</sup> مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بال النوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بال النوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المعتبرين فقد علم أن الميول قد تتهيأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدأ للطبيعتيات <sup>(٨)</sup> .

وأيضا فإن كل جسم <sup>(٩)</sup> يختص لا محالة <sup>(١٠)</sup> بجزء من الأحياء ، وليس له الحيز <sup>(١١)</sup> الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص <sup>(١٢)</sup> به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين <sup>(١٣)</sup> . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيّلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ؛ ساقطة من ب.

(٢) أمر : أثر د

(٣) استعداد : استعمال ط ، م

(٤) متساوية ومساوية ط ، م

(٥) بذلك : بقولي طا ، م

(٦) مصوّر : تصوّر د

(٧) بال النوع : ساقطة من ط

(٨) للطبيعتيات : الطبيعتيات م

(١١) الحيز : حيزه ج ، ص م ؛ حيز د

(٩) كل جسم : كل كل ط

(١٠) لا محالة : ساقطة من م

(١٢) مختص : يختص د. (١٣) بين : + وأيضا ج ، د ، ص ، ط.

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه <sup>(١)</sup> بما هو جسم قابل له ، وإنما أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعسر. وكيف <sup>(٢)</sup> ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة في الطبيعيات. فإذان المادة الجسمية <sup>(٣)</sup> لا توحد مفارقة للصورة.

فالمادة إذن إنما تقوم بالفعل بالصورة ، فإذان المادة إذا حررت في التوهم <sup>(٤)</sup> ، فقد <sup>(٥)</sup> فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود.

---

(١) لأنه : لا أنه د.

(٢) وكيف : فكيف بـ.

(٣) الجسمية : الجسمة د ، م.

(٤) في التوهم : بالتوهم د

(٥) فقد : وقد د.

#### [ الفصل الرابع ]

##### (د) فصل

###### في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

فقد صح أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة. فلا يخلو إما أن تكون بينهما علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقوله<sup>(١)</sup> بالقياس إلى الآخر.

وليس كذلك ، فإننا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكليف شديد حتى نثبت أن لها<sup>(٢)</sup> مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهر المستعد ، ولا نعلم من ذلك أن ما تستعد له يجب أن يكون فيه<sup>(٣)</sup> منه شيء بالفعل إلا ببحث ونظر.

نعم هي من<sup>(٤)</sup> حيث<sup>(٥)</sup> هي مستعدة مضافة إلى مستعد<sup>(٦)</sup> له وبينهما علاقة الإضافة ، لكن كلامنا في مقاييس ما بين ذاتيهما<sup>(٧)</sup> دون ما يعرض لهما من إضافة أو يلزمهما<sup>(٨)</sup> ، وقد عرفت كيف هذا.

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة<sup>(٩)</sup> من حيث هي موجودة.

والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

---

(١) مقوله : معقوله ج ، د ، ص ، ط

(٢) لها : له م

(٣) فيه : ساقطة من ط.

(٤) نعم هي من : نعم من ج

(٥) حيث هي مستعدة : حيث مستعدة ط ، م

(٦) مستعد : ساقطة من ط.

(٧) ذاتيهما : ذاتيها ط ، م

(٨) يلزمهما : يلزمها م.

(٩) وبين الصورة : والصورة م.

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئي<sup>(١)</sup> الوجود ليس أحد هما علة<sup>(٢)</sup> ولا معلولاً للآخر ، ولكن لا يوجد أحد هما إلا والآخر يوجد . وكل<sup>(٣)</sup> شيئين<sup>(٤)</sup> ليس أحد هما علة للآخر ولا معلولاً له<sup>(٥)</sup> ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحد هما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعني<sup>(٦)</sup> يكون رفعاً لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعاً موجب رفع ، إن كان<sup>(٧)</sup> ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشيء الذي رفعه علة لرفع شيء آخر فهو عليه ، فقد<sup>(٨)</sup> بان هذا للك قبل في مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحاً في خلل ما نفهمه .

وأما الآن فقد علمت ، هاهنا ، أنه فرق بين أن يقال في الشيء : إن رفعه علة لرفع شيء ، وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع<sup>(٩)</sup> شيء . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشيئين المذكورين<sup>(١٠)</sup> علة لرفع<sup>(١١)</sup> الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه<sup>(١٢)</sup> ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منها يوجب رفع شيء ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شيء ثالث ، حتى أنه لو لا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن<sup>(١٣)</sup> رفع هذا ، أو لا يمكن شيء من ذلك . فإن لم يمكن<sup>(١٤)</sup> ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك<sup>(١٥)</sup> إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما<sup>(١٦)</sup> ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة في الوجود<sup>(١٧)</sup> ، بالفعل ، بالآخر .

(١) متكافئ : متكافئ ج ، د ، ص ، ط

(٢) علة : + للآخر د ، ط

(٣) وكل : بكل ج ، ص ،

(٤) شيئاً : شيء ط

(٥) له : للآخر ج ، د ، ص ، ط ، م.

(٦) أعني : حتى ط .

(٧) إن كان : وإن كان م .

(٨) فقد : قد ب ، د

(٩) رفع : ساقطة من د

(١٠) المذكورين : ساقطة من م . (١١) لرفع : رفع د

(١٢) رفعه : ساقطة من ب ، ص ، م . (١٣) يمكن (الأولى) : يكن ج ، ص ، م .

(١٤) يمكن الثانية : يكن م . (١٥) ذلك وذلك : ذاك وذاك ص

(١٦) طبيعتهما : طبيعتها ط . (١٧) في الوجود : بالوجود م .

فإما أن يكون ذلك ملائحتهما<sup>(١)</sup> ف تكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ، وإنما أن يكون في وجودهما<sup>(٢)</sup>. وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في ملائحته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره<sup>(٣)</sup> واجب الوجود فلا يجوز البتة أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر<sup>(٤)</sup> ، فقد<sup>(٥)</sup> بينما هذا. فيجب أن يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في آخر<sup>(٦)</sup> الأمر ، إذا ارتقينا إلى<sup>(٧)</sup> العلل بشيء ثالث ، ويكون<sup>(٨)</sup> ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ، لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل. فيكون هذان إنما يرتفعان برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف. فقد بطل هذا ، وبقي الحق أحد القسمين الآخرين.

فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلوّاه ، فلننظر كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منها تتعلق بمقارنة<sup>(٩)</sup> ذات الآخر.

فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منها يجب وجوده من العلة بوساطة صاحبه ، فيكون كل واحد منها هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ، وهذا محال<sup>(١٠)</sup> ، فقد<sup>(١١)</sup> بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ، وإنما أن يكون أحدهما بعينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثاني هو المعلول ، ويكون الحق هو القسم<sup>(١٢)</sup> الذي قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها<sup>(١٣)</sup> أحدهما علة والآخر معلولاً.

(١) ملائحتهما : ملائتها م

(٢) يكون في وجودهما : يكون وجودهما د

(٣) بغيره : لغير ط

(٤) الآخر : للآخر م ؛ + فيكون حينئذ مضافا فإذا قد صر أكما ليسا مضافين ط

(٥) فقد : وقد د.

(٦) آخر : ساقطة من د.

(٧) إلى : في ج ، د ، ص ، ط ، م

(٨) ويكون : فيكون د ، م

(٩) بمقارنة : مقارنة م

(١٠) محال : خلف ب

(١١) فقد : قد د

(١٢) القسم : + الثاني ج

(١٣) بها : لها م.

فأما <sup>(١)</sup> إن كان رفع أحدهما يوجب <sup>(٢)</sup> رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني <sup>(٣)</sup> منهما ، فقد صار أحدهما علة العلة ، وعلة <sup>(٤)</sup> العلة علة. والأمر يتقرر في آخره على أن يكون أحدهما معلوماً والآخر علة.

فلننظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منها. فأما المادة فلا يجوز أن تكون هي العلة <sup>(٥)</sup> لوجود الصورة ، أما أولاً : فلأن <sup>(٦)</sup> المادة إنما <sup>(٧)</sup> هي مادة ، لأن لها قوة القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سبباً لوجود ما هو <sup>(٨)</sup> مستعد له ، ولو كان سبباً لوجب أن يوجد ذلك دائماً له من غير استعداد.

وأما ثانياً : فإنه <sup>(٩)</sup> من المستحيل أن تكون ذات الشيء سبباً لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة ، بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل <sup>(١٠)</sup> ، ثم صار سبباً لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعني ولو لم يكن البناء موجوداً إلا وهو سبب للثانية ، وإنما أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك <sup>(١١)</sup> يكون متقدماً بالذات. سواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقاً ذاته ، فإنه يجوز أن يكون بعضأسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا <sup>(١٢)</sup> لذاته ، وبعض <sup>(١٣)</sup>أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباین لذاته ، فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا. ثم البحث يوجب <sup>(١٤)</sup> وجود القسمين جميعاً ، فإن كانت المادة سبباً للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم من الصورة ، وقد منعنا <sup>(١٥)</sup> هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

(١) فأما : وأما ج ، ص ، م.

(٢) يوجب : موجب ط.

(٣) رفعه رفع الثاني : رفعه الثاني د.

(٤) علة العلة وعلة : علة للعلة وعلة د

(٥) تكون هي العلة : تكون هو العلة ط.

(٦) فلأن : فإن ط

(٧) إنما : ساقطة من ط

(٨) ما هو : ما هي م

(٩) فإنه : فلأنه ص. (١٠) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، ج ، ص ، ط ، م

(١١) ولذلك : وحار لك ب. (١٢) مقارنا : مباینا ب

(١٣) وبعض ..... لذاته : ساقطة من ب. (١٤) يوجب : بوجوب م.

(١٥) منعنا : ساقطة من ب.

إلا ملتزماً لمقارنة الصورة ، بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل إلا بالصورة ، وبين الأمرين فرق.

وأما ثالثاً فإنه<sup>(١)</sup> إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة ، والمادة لا اختلاف لها في ذاهما ، وما يلزم<sup>(٢)</sup> عن الشيء الذي<sup>(٣)</sup> لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه البتة ، فكان<sup>(٤)</sup> يجب أن تكون الصور<sup>(٥)</sup> المادية لا اختلاف فيها. فإن كان اختلافها لأمور تختلف من أحوال للمادة<sup>(٦)</sup> ، فتكون تلك الأمور هي الصور<sup>(٧)</sup> الأولى في المادة ، ويعود الكلام بأصله<sup>(٨)</sup> جذعا. فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة وشيء<sup>(٩)</sup> آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي<sup>(١٠)</sup> العلة القريبة ، بل المادة وشيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا جميعاً حصل صورة ما معينة<sup>(١١)</sup> في المادة. وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع<sup>(١٢)</sup> مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة لها قبول الصورة<sup>(١٣)</sup>. وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلل. وإنما تكون كل صورة هي هي<sup>(١٤)</sup> بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ، ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما<sup>(١٥)</sup> كانت<sup>(١٦)</sup> تلك الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية ، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة ،

(١) فإنه : فلأنه ح

(٢) وما يلزم : ويلزم م

(٣) الذي لا اختلاف فيه : + البتة ص ، ط.

(٤) فكان : وكان د

(٥) الصور : الصورة ح

(٦) للمادة : المادة ح ، ص ، ط ، م ؛ الصور د.

(٧) الصور : الصورة ح ، د

(٨) بأصله : ساقطة من ح ، د ، م

(٩) وشيء : وشيئاً م

(١٠) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، م

(١١) معينة : تعينه د.

(١٢) واجتمع : أو اجتمع ح ، ط ، م.

(١٣) الصورة : للصورة م.

(١٤) هي هي : هي ما هي ح ، ط ؛ ما هي هي ص.

(١٥) وإنما : وأما د. (١٦) كانت : كان ص.

إلا أنها لا بد منها في أن توحد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابليّة ، فيبقى لها القبول فقط. فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة<sup>(١)</sup> بوجه من الوجه.

وقد<sup>(٢)</sup> بقي أن تكون الصورة وحدها<sup>(٣)</sup> هي التي بها يجب وجود المادة.

فلننظر هل يمكن أن تكون<sup>(٤)</sup> الصورة وحدها هي التي<sup>(٥)</sup> بها يجب وجود المادة. فنقول :

أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها.

وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، وكانت المادة ت عدم بعد عدمها

<sup>(٦)</sup> ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكان<sup>(٧)</sup> تلك المادة حادثة ، ولكن يحتاج لها<sup>(٨)</sup> إلى مادة أخرى. فيجب إذن أن تكون علة وجود المادة شيئاً مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن ذلك الشيء. لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة البطة ، بل إنما يتم الأمر بهما<sup>(٩)</sup> جميعاً.

فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر عنه<sup>(١٠)</sup> فيها

<sup>(١١)</sup> ، فلا ت عدم<sup>(١٢)</sup> بعد الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى تفعل مع العلة — التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت<sup>(١٣)</sup> تفعله الصورة الأولى.

فيما أن هذا الثاني يشارك الأول<sup>(١٤)</sup> في أنه صورة ، يشاركه في أنه يعاونه<sup>(١٥)</sup> على إقامة

---

(١) للصورة : الصورة ط

(٢) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د.

(٣) وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م

(٤) تكون : + وجود ط

(٥) هي التي : ساقطة من ب ، د ، ص ، م

(٦) بعد عدمها : أو بعدمها هامش ج

(٧) ولكن : ولكن ج ، ص ، م ؛ يكون ب ، ج ، د ، ص ، م

(٨) لها : بما ج

(٩) بهما : بما د

(١٠) عنه : عنها ط

(١١) فيها : ساقطة من ج ، ط. (١٢) فلا ت عدم : لا ت عدم م

(١٣) كانت : كان ج ، د ، ص ، ط ، م. (١٤) الأول : الأولى د ، ص ، ط

(١٥) يعاونه : يعاون ب ، ص ، ط ، م.

هذه <sup>(١)</sup> المادة ، وبما يخالفه يجعل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يفعله الأول .  
 فكثير <sup>(٢)</sup> من الأمور الموجودة إنما تتم بوجود شبيهين ، فإن الإضاعة والإنارة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستثير قابلاً لأن ينفذ <sup>(٣)</sup> فيه <sup>(٤)</sup> الشعاع ولا ينعكس <sup>(٥)</sup> ثم تكون تلك الكيفية تقييم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه <sup>(٦)</sup> كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقض فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه <sup>(٧)</sup> ، بعد أنك بالغرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا <sup>(٨)</sup> أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضًا مثالاً ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولسائل أن <sup>(٩)</sup> يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا الجموع الذي هو العلة ، فوجب <sup>(١٠)</sup> أن يبطل المعلول .  
 فنقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء <sup>(١١)</sup> وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بال النوع <sup>(١٢)</sup> ، بل من حيث هي صورة . وهذا الجموع ليس يبطل البة ، فإنه يكون دائمًا موجوداً ذلك <sup>(١٣)</sup> الشيء ، والصورة من حيث هي صورة <sup>(١٤)</sup> ،

(١) هذه : هذا ط

(٢) فكثير : وكثير ج ، د ، ص ، ط ، م .

(٣) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط

(٤) فيه : فيها م

(٥) ولا ينعكس : ولا أن ينعكس ج

(٦) تقيمه : ساقطة من د .

(٧) وانعكاسه : وانعكاساته م

(٨) لهذا : لهذه ج ؟ لها ط .

(٩) أن : إذا ص

(١٠) وبصورة ... الشيء : ساقطة من م .

(١١) فوجب : فيجب د

(١٢) بالنوع : النوع م

(١٣) ذلك : وذلك ص

(١٤) صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك <sup>(١)</sup> الشيء <sup>(٢)</sup> لم تكن المادة ، ولو <sup>(٣)</sup> لم <sup>(٤)</sup> تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة. ولو بطلت <sup>(٥)</sup> الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون <sup>(٦)</sup> الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة <sup>(٧)</sup>. فكان يستحيل أن يفيض من <sup>(٨)</sup> ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة <sup>(٩)</sup>.

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة <sup>(١٠)</sup> ليس واحداً بالعدد ، بل <sup>(١١)</sup> واحد بمعنى عام ، والواحد بمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولمثل طبيعة <sup>(١٢)</sup> المادة فإنها واحدة بالعدد. فنقول : إننا لا نمنع أن يكون الواحد بمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بوحد بالعدد علة الواحد بالعدد <sup>(١٣)</sup> ، وهاهنا كذلك <sup>(١٤)</sup> ، فإن الواحد بال النوع — مستحفظ بوحد بالعدد — هو المفارق. فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت. وأما ما هذا الشيء فستعلمه بعد.

فالصور <sup>(١٥)</sup> إما صور <sup>(١٦)</sup> لا تفارقها المادة ، وإما صور <sup>(١٧)</sup> تفارقها المادة ولا تخلي المادة عن مثلها.

فالصور <sup>(١٨)</sup> التي تفارق <sup>(١٩)</sup> المادة إلى عاقد ، فإن معقبها فيها يستبقيها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه <sup>(٢٠)</sup> واسطة بين المادة المستبقة وبين <sup>(٢١)</sup> مستبقيها <sup>(٢٢)</sup> ،

(١) ذلك : ساقطة من ج. (٢) الشيء : ساقطة من ب

(٣) ولو لم : وإن لم د. (٤) لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط

(٥) ولو بطلت : فلو بطلت د. (٦) ولا يكون : فلا يكون د ، ط

(٧) هو صورة : هي صورة د. (٨) يفيض من : يفيض عن م

(٩) بلا شريك أو شريطة : بلا شريكه وشريطة د ؛ بلا شريكه أو شريطة ص ، ط ، م

(١٠) والصورة : أو الصورة د. (١١) بل : + هو ط

(١٢) طبيعة : طبيعته م. (١٣) واحد بالعدد : بوحد للعدد ط

(١٤) وهاهنا كذلك : وهاهنا ب ، د ، م ؛ وهنا كذلك ط. (١٥) فالصور : فالصورة ب ، ج

(١٦) ؛ إما صور : إما صورة ص

(١٧) وإما صور : وإما صورة ج ، ص. (١٨) فالصور : والصور ب ؛ فالصورة ج ، ص

(١٩) تفارق : + تفارقها ج. (٢٠) وجه : + واحد د

(٢١) وبين : + مادة د

(٢٢) مستبقيها : معقبها د ، ط.

والواسطة في التقويم<sup>(١)</sup> ، فإنه أولاً يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهي العلة القريبة من المستبقي في البقاء. فإن كانت تقوم<sup>(٢)</sup> بالعلة المبكرة للمادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولاً ، ثم للمادة ، وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها<sup>(٣)</sup> فذلك أظهر فيها.

وأما<sup>(٤)</sup> الصور<sup>(٥)</sup> التي لا تفارقها المادة فلا يجوز أن يجعل معلولة للمادة حتى تكون المادة تقتضيها وتجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجبه موجودة ، فتكون<sup>(٦)</sup> توجب وجود شيء في نفسها تتصور به. لكن الشيء من حيث هو قابل<sup>(٧)</sup> ، غيره من حيث هو موجب. فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالآخر<sup>(٨)</sup> يوجد عنها<sup>(٩)</sup> شيء. فيكون المستعد منهما هو<sup>(١٠)</sup> جوهر المادة ، وذلك الآخر أمراً زائداً على كونه<sup>(١١)</sup> مادة تقارنه وتوجب فيه أثراً كالطبيعة للحركة في المادة ، فيكون ذلك الشيء هو الصورة الأولى ، ويعود<sup>(١٢)</sup> الكلام جذعاً.

فإذن الصورة أقدم من الهيولي ، ولا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائماً<sup>(١٣)</sup> ، وإنما تصير<sup>(١٤)</sup> بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل.

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنما بالفعل بالصورة<sup>(١٥)</sup> ،

(١) التقويم : التقسيم د.

(٢) تقوم : تقوم ص

(٣) بما : بذاها ط

(٤) وأما : + تعليق م

(٥) الصور : الصورة ج ، د ، ص ، ط.

(٦) ف تكون : + المادة ص

(٧) قابل : + من ط

(٨) هو قابل ..... وبالآخر : ساقطة من م

(٩) عنها : عنه ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٠) هو : ساقطة من ص. (١١) كونه : كونها ب ، د ، ص

(١٢) ويعود : فيعود د ، ص. (١٣) دائماً : ساقطة من م

(١٤) تصير : + موجودة ج ، ط. (١٥) بالصورة : + فيكون من حق ما سمى مادة أن يسمى صورة وما سمى صورة أن يسمى مادة ص ، ط.

والصورة وإن كانت لا تفارق الميولى فليست تتقوم بالميولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الميولى<sup>(١)</sup> وكيف<sup>(٢)</sup> تتقوم الصورة بالميولى وقد بينما أنها علتها؟ والعلة<sup>(٣)</sup> لا تتقوم بالمعلمول ، ولا شيئاً اثنان<sup>(٤)</sup> يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده. فقد<sup>(٥)</sup> بان استحالة هذا ، وتبين<sup>(٦)</sup> للك الفرق بين الذي يتقوم به الشيء وبين الذي لا يفارقه.

فالصورة لا توجد إلا في الميولى<sup>(٧)</sup> ، لأن علة وجودها الميولى ، أو كونها في الميولى.

كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلمول ، لأن وجود العلة هو<sup>(٨)</sup> المعلمول أو كونه مع المعلمول<sup>(٩)</sup> ، كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلمول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة<sup>(١٠)</sup> يلزم عنها أن تقوم شيئاً ، ذلك الشيء مقارن لذاتها. فكان ما يقوم شيئاً بالفعل ، ويفيده الوجود ، منه ما يفيده وهو مباین ، ومنه ما يفيده وهو ملائق وإن لم يكن جزء منه مثل الجواهر للأعراض التي يلحقها أو يلزمها<sup>(١١)</sup> ، والمزاحات.

وبين بهذا أن كل صورة توجد في مادة مجسمة ، فبولة<sup>(١٢)</sup> ما<sup>(١٣)</sup> توجد ، أما الحادثة

فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة<sup>(١٤)</sup> للمادة فلأن الميولى الجسمانية إنما خصقت<sup>(١٥)</sup> بها لعلة<sup>(١٦)</sup> . وسنبين هذا أظهر في<sup>(١٧)</sup> مواضع أخرى<sup>(١٨)</sup> .

(١) الميولى : والميولى ط

(٢) وكيف : فكيف ط

(٣) والعلة : فالعلة د ، ط

(٤) ولا شيئاً اثنان : ولا شيئاً اثنين د ، م

(٥) فقد : قد ب ، م ؛ وقد ج ، ط

(٦) وتبين : وتبين ب ، ج ، د ، ص ، ط

(٧) الميولى : هيولى م

(٨) هو : هي ب ، ج ، ص ، ط ، م

(٩) أو كونه مع المعلموم : ساقطة من م

(١٠) موجودة : موجودة م. (١١) أو يلزمها : ويلزمها م.

(١٢) فبولة : فبعلتها ج ، ط. (١٣) ما : ساقطة من ج. (١٤) الملازمة : اللازم ط ؛ المتروم د

(١٥) خصقت : خصص د. (١٦) لعلة ... أظهر : ساقطة من د

(١٧) في : من ج

(١٨) أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص.



**المقالة الثالثة (١)**

**وفيها عشر فصول (٢)**

---

(١) **المقالة الثالثة :** + من الجملة الرابعة من الكتاب م

(٢) **عشر فصول :** وفيها عشر فصول ص ، ط ؛ ساقطة من ج .



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل (١)

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع

#### وفي (٢) عرضيتها

فنقول : قد بينما ماهية الجوهر ، وبينما أنها مقوله على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة. فأما (٣) الجسم فإثباته مستغنى (٤) عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مشتبه (٥) من بعد.

وعلى أنك إن تذكرت (٦) ما قلناه (٧) في النفس ، صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم ، فالحربي أن تنتقل (٨) الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها.

فنقول : أما (٩) المقولات العشرة (١٠) فقد تفهمت (١١) ماهيتها في افتتاح المنطق. ثم لا يشك (١٢) في (١٣) أن المضاف من جملتها — من حيث هو مضاد (١٤) — أمر عارض لشيء ضرورة. وكذلك النسب التي هي (١٥) في « أين » و « متى » وفي « الوضع » وفي « الفعل » و « الانفعال » (١٦) فإنها أحوال عارضة لأنشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع. اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن (١٧) وجود الفعل ليس

(١) فصل : الفصل الأول ب ، ط

(٢) وفي : في ب ، ج ، د ، م

(٣) فأما : وأما ج

(٤) مستغنى : مستغن ص ، م

(٥) مشتبه : + بالفعل ب

(٦) تذكرت : تذكر ط

(٧) ما قلناه : ما قلته د

(٨) تنتقل : تنقل ط

(٩) أما : وأما ص. (١٠) العشرة : العشر ص ، م

(١١) تفهمت : انفهمت ص ، ط ؛ تفهمنا طا

(١٢) لا يشك : لا شك ص. (١٣) في : ساقطة من ص ، م

(١٤) حيث هو مضاد : حيث مضاد ج ، ط. (١٥) هي : ساقطة من م

(١٦) والانفعال : وفي الانفعال ص ، م. (١٧) فإن : لأن ب.

في الفاعل ، بل في المفعول. فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيما ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضوع ، وإن كان ليس في الفاعل.

فبقي من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه<sup>(١)</sup> هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقوله الـكم ، ومقوله الكـيف.

أما مقوله الـكم ، فكثير من الناس رأى أن<sup>(٢)</sup> يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادئ الجواهر. وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفصلة ، أي الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر.

وأما الكـيف فقد رأى آخرون من الطبيعين أنها<sup>(٣)</sup> ليست محمولة<sup>(٤)</sup> الـبتة ، بل اللون جوهر نفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة<sup>(٥)</sup> ، وأكثر أصحاب الـكمون ذاهبون إلى هذا.

فأما شكوك أصحاب القول بـجوهرية الكـيف ، فالآخرى بها أن تورد في العلم الطبيعى ، وكأننا<sup>(٦)</sup> قد فعلنا ذلك.

وأما أصحاب القول بـجوهرية الـكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالـجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالـجوهرية.

---

(١) وأنه : فإنه ج

(٢) أن : بأن ج ، د ، ط

(٣) أنها : أنه د ، طا

(٤) ليست محمولة : ليس محمول د

(٥) الجواهر المحسوسة : الجوهر المحسوس ج

(٦) وكأننا : فـكـأنـا ط.

وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجوهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للمبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي <sup>(١)</sup> الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستعنية عن أن تكون شيئاً من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بـأن يكون واحداً متعيناً ، فتكون الوحدة مبدأ للخلط وللسطح <sup>(٢)</sup> ولكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحاً إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك <sup>(٣)</sup> الخلط <sup>(٤)</sup> والنقطة أيضاً <sup>(٥)</sup> ووحدة صار لها وضع . فالوحدة علة كل شيء . وأول ما يكون <sup>(٦)</sup> ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد علة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة <sup>(٧)</sup> ووحدة وضعية ، والخلط اثنوية <sup>(٨)</sup> وضعية ، والسطح ثلاثة وضعية ، والجسم رباعية وضعية ، ثم تدرجاً إلى أن جعلوا كل شيء حادثاً عن العدد .

فيجب علينا أولاً أن نبين <sup>(٩)</sup> : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشتغل بعد ذلك <sup>(١٠)</sup> بحل الشكوك التي ل المؤلاء . وقبل ذلك يجب <sup>(١١)</sup> أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بــنا أن نعرف طبيعة الوحدة <sup>(١٢)</sup> ، فإنه يتحقق علينا أن نعرف طبيعة الواحد في هذه الموضع <sup>(١٣)</sup> بشيءين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للموجود الذي هو موضوع هذا العلم ، والثاني <sup>(١٤)</sup> ، أن <sup>(١٥)</sup> الواحد مبدأ ما يوجهه ما للكمية .

(١) وفي : في د

(٢) وللسطح : والسطح ص ، ط ، م

(٣) وكذلك : وكذلك م

(٤) الخلط : للخلط م

(٥) أيضاً : ساقطة من د

(٦) ما يكون : ما يتكون ص ، م

(٧) فالنقطة : + لها ط

(٨) اثنوية : اثنوه ب ، م

(٩) نبين : نبين د

(١٠) ذلك : ساقطة من د

(١١) يجب : + علينا ص ، ط . (١٢) الوحدة : الواحد م

(١٣) هذه الموضع : هذا الموضع ط . (١٤) والثاني : الثاني م

(١٥) أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من المتأمل. وأما للمتصل <sup>(١)</sup> فلأن الاتصال وحدة ما ، وكأنه <sup>(٢)</sup> علة صورية للمتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا هو أنه بحسب يقدر ، وكونه بحسب يقدر هو كونه بحسب يعد ، وكونه بحسب يعد كونه بحسب أن له واحدا <sup>(٣)</sup>.

---

(١) للتصل : المتصل د

(٢) وكأنه : وكأنها ج ، ط

(٣) واحدا : واحدا واحدا ص.

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

#### في الكلام في الواحد<sup>(١)</sup> (٢)

فنقول : إن الواحد يقال بالتشكك<sup>(٣)</sup> على معانٍ تتفق<sup>(٤)</sup> في أنها لا قسمة فيها بالفعل<sup>(٥)</sup> من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتأخر<sup>(٦)</sup> ، وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يقارن شيئاً آخر ، أنه هو الآخر ، وأنهما<sup>(٧)</sup> واحد . وذلك إما موضوع محمول عرضي ، كقولنا : إن زيداً وابن عبد الله واحد ، وإن زيداً والطيب واحد ، وإما محمولان موضوع<sup>(٨)</sup> ، كقولنا<sup>(٩)</sup> : الطيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد طبيباً وابن عبد الله ، أو موضوعان<sup>(١٠)</sup> في محمول واحد عرضي ، كقولنا : الثلوج والجص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حمل<sup>(١٢)</sup> عليهمما عرض واحد .

لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بال النوع وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالنسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه واحد بالعدد .

---

(١) في ... الواحد : ساقطة من د

(٢) في الواحد : وحده ج

(٣) بالتشكك : لتشكك د

(٤) تتفق : متتفق د

(٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م

(٦) وتأخر : ويتأخر ب

(٧) وأنهما : فائمهما د

(٨) موضوع : موضع ط ، م

(٩) كقولنا : إن ج ، د ، ص

(١٠) واحد إذ : واحدان م

(١١) موضوعان : موضوعات م

(١٢) حمل : يحمل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته. والواحد <sup>(١)</sup> بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد. والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ <sup>(٢)</sup> إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق <sup>(٣)</sup> أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف <sup>(٤)</sup> في الاعتبار.

وإذا كان واحداً بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع <sup>(٥)</sup> قد يجوز أن يكون كثيراً <sup>(٦)</sup> بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت <sup>(٧)</sup> طبيعة النوع كلها <sup>(٨)</sup> في شخص واحد ، فيكون من جهة نوعاً ومن جهة لا يكون <sup>(٩)</sup> نوعاً ، إذ هو من جهة كلي ومن جهة ليس بكلي. وتأمل هذا في الوضع الذي تتكلم فيه على الكلي ، أو تذكر مواضع سلفت لك.

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضاً من جهة.

أما المُحْقِّقِي فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : فالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضاً <sup>(١٠)</sup> : البسيط المسطح ، وفي المُجَسَّماتِ : الجسم <sup>(١١)</sup> الذي يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين

(١) الواحد : فالواحد ج ، ص ، ط ، م

(٢) لا يتجزأ : ولا يتجزأ ج ، ص ، ط ، م

(٣) فيوافق : ويوافق د

(٤) اختلاف : خلاف م

(٥) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيراً بالنوع وأن الواحد بالنوع د

(٦) كثيراً : ساقطة من د

(٧) كانت : كان م

(٨) كلها : كله د ، م

(٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د

(١٠) أيضاً : + من د ؛ ساقطة من م

(١١) الجسم : المُجَسَّمِ أيضاً م.

بالزاوية ، ويليه أن تكون الأطراف متماسة تماشا يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التحام ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء <sup>(١)</sup> ، وأولى ذلك ما كان التحامه طبيعيا لا صناعيا.

والوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية.

فالوحدة <sup>(٢)</sup> الاتصالية أولى من الاجتماعية. بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل <sup>(٣)</sup> ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل. فهناك كثرة <sup>(٤)</sup> غشيتها <sup>(٥)</sup> وحدة لا تزيل <sup>(٦)</sup> عنها الكثرة <sup>(٧)</sup>.

والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون <sup>(٨)</sup> مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء. ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل <sup>(٩)</sup> بالحقيقة <sup>(١٠)</sup> جسم بسيط منفق الطبع ، وقد علمت <sup>(١١)</sup> هذا في الطبيعتيات. فيكون موضوع واحدة الاتصال واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ، بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره ما هو واحد منقسم من حيث هو واحد <sup>(١٢)</sup> ، لكنه <sup>(١٣)</sup> يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد <sup>(١٤)</sup> فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا.

(١) أعضاء : الأعضاء ط

(٢) فالوحدة : والوحدة ج

(٣) بالفعل : + فهناك كثرة بالفعل د

(٤) كثرة : + بالفعل ج ، ص ، ط

(٥) غشيتها : غشتها ج

(٦) لا تزيل : لا تزيل ط

(٧) الكثرة : الكثرة ب ، د ، د ، ص ، ط

(٨) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م

(٩) المتصل : للمتصل ص ، م

(١٠) بالحقيقة : بالفعل د

(١١) علمت : + أن م

(١٢) من حيث هو واحد : + به م. (١٣) لكنه : لكن د

(١٤) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د.

والذى ليس من طبيعته ذلك فإذا ما أُن يكون قد يتکثر من وجه آخر ، وإنما أُن لا يكون.  
مثل الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتکثر من حيث طبيعته ، أي من حيث هو  
إنسان إذا قسم ، لكنه قد <sup>(١)</sup> يتکثر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس  
وبدن وليس واحد منهما بإنسان.

وأما الذي لا يكون فهو على قسمين : إنما أُن يكون موجودا له — مع أنه شيء ليس  
يُنقسم — طبيعة أخرى ، وإنما أُن لا يكون. فإن كان موجودا له <sup>(٢)</sup> مع ذلك طبيعة أخرى فإما  
أن تكون تلك الطبيعة هي الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من  
حيث هي نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ، وإنما أُن لا يكون  
الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذي يفهم من أنه <sup>(٣)</sup>  
لا يُنقسم ، وليس ذلك الوجود <sup>(٤)</sup> بوضع ، وليس يُنقسم في طبيعته <sup>(٥)</sup> ولا في جهة أخرى. وأما  
الذي لا يكون هناك طبيعة أخرى فكُفُس <sup>(٦)</sup> الوحدة التي <sup>(٧)</sup> هي مبدأ العدد ، أعني التي إذا  
أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا.

فمن هذه الأصناف <sup>(٨)</sup> من الوحدة ما لا يُنقسم <sup>(٩)</sup> مفهومه في الذهن ، فضلا عن قسمة  
مادية أو مكانية <sup>(١٠)</sup> أو زمانية.

ولنعد القسم الذي يتکثر أيضا من حيث <sup>(١١)</sup> الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث  
الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تکثره في الطبيعة التي هي لذاها معدة لکثرة عن الوحدة ، وهذا  
هو المقدار ، ومن ذلك أن يكون تکثره في طبيعة

(١) قد : ساقطة من م

(٢) له : ساقطة من ج ، د ، م

(٣) من أنه : منه طا

(٤) الوجود : الموجود م

(٥) طبيعته : طبيعة ج ، د ، ص ، ط

(٦) كُفُس : كفاف ط

(٧) التي : الذي د

(٨) الأصناف : الاتصال د

(٩) ما لا يُنقسم : لا يُنقسم ج ، ط

(١٠) أو مكانية : مكانية م

(١١) حيث : + له م.

إنما لها الوحيدة المعدة للتكرر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء. فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي <sup>(١)</sup> قوله أن يصير مياها كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار. فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة النوع وواحدة <sup>(٢)</sup> أيضاً بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحدد بالفعل واحداً بالعدد.

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتتحد موضوع إنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحداً بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، إنما واحدة في نفسها بموضوعها <sup>(٣)</sup>.  
والجملة يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحدد موضوعاً واحداً بالاتصال <sup>(٤)</sup> ، فيكون جملتها حينئذ ماء واحداً.

لكن <sup>(٥)</sup> كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصلاً فيه <sup>(٦)</sup> جميع ما يمكن أن يكون له أو لا يكون ، فإن كان فهو تمام <sup>(٧)</sup> وواحد بال تماماً ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد <sup>(٨)</sup>. وهذه الوحيدة <sup>(٩)</sup> التامة <sup>(١٠)</sup> إما أن تكون بالفرض والوهم <sup>(١١)</sup> والوضع كدرهم تمام ودينار تمام ، وإما أن تكون بالحقيقة. وذلك إما بالصناعة كالبيت النام ، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد. وإنما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تمام الأعضاء.

---

(١) وهو ماء وفي : ما في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م

(٢) وواحدة : ووحدة د

(٣) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعها ج

(٤) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م

(٥) لكن : ولكن ب

(٦) فيه : في ط

(٧) تمام : التمام د

(٨) الواحد : واحد د ، ص ، م

(٩) الوحيدة : ساقطة من ج

(١٠) التامة : التامة م

(١١) والوهم : ساقطة من د ، ص ، م.

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس بوحد من جهة التمام.

وأما المستدير فإذا ليس يقبلها ، بل حصلت <sup>(١)</sup> له بالطبع الإحاطة <sup>(٢)</sup> بالمركز من كل جهة ، فهو تام وواحد <sup>(٣)</sup> بالتمام <sup>(٤)</sup> ، ويshire أن يكون أيضا <sup>(٥)</sup> كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأشياء يلزم التمام كالأشخاص والخط المستدير <sup>(٦)</sup> ، وبعضها لا يلزم التمام كالماء والخط المستقيم <sup>(٧)</sup>.

وأما الواحد بالمساواة <sup>(٨)</sup> فهو <sup>(٩)</sup> بمناسبة <sup>(١٠)</sup> ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال المدينة عند <sup>(١١)</sup> الملك <sup>(١٢)</sup> واحدة ، فإن هاتين حالتين متفقان ، وليس وحدتهما بالعرض ، بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض ، أعني وحدة السفينة والمدينة بما هي وحدة بالعرض. وأما <sup>(١٣)</sup> وحدة الحالتين <sup>(١٤)</sup> فيليست <sup>(١٥)</sup> الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض.

فقول <sup>(١٦)</sup> من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن تقال على أشياء كثيرة <sup>(١٧)</sup> بالعدد ، أو تقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا <sup>(١٨)</sup> حصرنا <sup>(١٩)</sup> أقسام الواحد بالعدد. فلنعمل إلى الحيثية الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق <sup>(٢٠)</sup> بينها <sup>(٢١)</sup> في معنى. فإما أن يكون اتفاقها في نسبة <sup>(٢٢)</sup> أو في محمول غير النسبة ، وإما في موضوع <sup>(٢٣)</sup> . والمحمول إما جنس ، وإما نوع ،

(١) حصلت : حصل ب ، ج ، ط. (٢) الإحاطة : والإحاطة د ، م

(٣) وواحد : فهو واحد ب ، ج ، ص ، ط ، م. (٤) بال تمام د

(٥) أيضا : ساقطة من ب. (٦) كالأشخاص والخط المستدير : ساقطة من م

(٧) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م. (٨) بالمساواة : بالنسبة ص ؛ بالنسبة هامش ص

(٩) فهو : فهي ج ، د ، ط ، م. (١٠) بمناسبة : مناسبة ج ، د ، ص ، ط

(١١) عند : من ب ، ط ، م. (١٢) الملك : الملك د. (١٣) وأما : ساقطة من ص ، ط

(١٤) الحالتين : الحالين ص ؛ الحالتين ط. (١٥) فيليست : فيليس ج ، ط

(١٦) فنقول : ونقول ص. (١٧) كثيرة : هي كثيرة ج ، ص ، م ؛ هي كثرة د ، ط

(١٨) أنا : إذا ص. (١٩) حصرنا : أحصرنا ب. (٢٠) لا تفاق : لا تفارق د ، ط

(٢١) بينها : بينهما ب ، ط ، م

(٢٢) نسبة : بالنسبة د ؛ النسبة ص ، ط ، م

(٢٣) موضوع : الموضوع ط.

وإما فصل <sup>(١)</sup> ، وإما عرض ، فيكون سهلاً عليك من هذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت <sup>(٢)</sup> تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقاً لها ، فتعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالنسبة ، وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسط الذي لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والناتم من الذي ينقسم أولى من الناقص.

والواحد قد يطابق الموحد في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموحد ، لكن مفهومهما <sup>(٣)</sup> — على ما علمت <sup>(٤)</sup> — مختلف ، ويتفقان في أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء <sup>(٥)</sup> من الأشياء ، وقد علمت ذلك.

---

(١) وإنما فصل : وفصل م

(٢) وأنت : فأنت د ؛ وأنك ج ، ط

(٣) مفهومهما : مفهومها طا ، م

(٤) على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م

(٥) بشيء : شيء م .

### [ الفصل الثالث ]

#### ( ج ) فصل

##### في تحقيق الواحد والكثير<sup>(١)</sup> وإبانة أن العدد عرض

والذي<sup>(٢)</sup> يصعب علينا تحقيقه الآن<sup>(٣)</sup> ماهية الواحد. وذلك<sup>(٤)</sup> أنا إذا قلنا : إن الواحد هو الذي لا يتكرر ضرورة ، فأخذنا<sup>(٥)</sup> في بيان الواحد الكثرة.

وأما الكثرة فمن الضرورة أن نحد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه وجودها وماهيتها ، ثم أي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة. فمن ذلك ما تقول : إن الكثرة هي<sup>(٦)</sup> المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة في حد الكثرة ، ثم عملنا<sup>(٧)</sup> شيئا آخر وهو أنا أخذنا المجتمع في حدتها ، والمجتمع يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها. وإذا قلنا من الوحدات أو الوحدات أو الآحاد فقد أوردنا<sup>(٨)</sup> بدل<sup>(٩)</sup> لفظ الجمع<sup>(١٠)</sup> هذا<sup>(١١)</sup> اللفظ ، ولا يفهم<sup>(١٢)</sup> معناه ولا يعرف إلا بالكثرة.

وإذا<sup>(١٣)</sup> قلنا : إن الكثرة هي التي تعد بالواحد ، فنكون<sup>(١٤)</sup> قد أخذنا في حد الكثرة الوحدة<sup>(١٥)</sup> ، ونكون أيضا قد أخذنا في حدتها العد والتقدير ، وذلك<sup>(١٦)</sup> إنما يفهم بالكثرة أيضا.

(١) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط

(٢) والذي : الذي ب ، ج ، ص ، ط ، م

(٣) تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط

(٤) وذلك : والكثرين طا

(٥) فأخذنا : فإننا أخذنا د

(٦) هي : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م

(٧) عملنا : علمنا د

(٨) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م

(٩) بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٠) الجمع : الجميع م ؛ + مع ج ، ص ، ط ، م

(١١) هذا : وهذا د

(١٢) ولا يفهم : لا يفهم د ، ص. (١٣) وإذا : وإن ج.

(١٤) فنكون : تكون م. (١٥) الوحدة : الواحد ط

(١٦) وذلك : + هو ب ، د ، ط.

فما أعنّر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يعتد به ، لكنه يشبه<sup>(١)</sup> أن تكون الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا<sup>(٢)</sup> ، والوحدة أعرف عند عقولنا<sup>(٣)</sup> ، ويشبه أن تكون الوحدة والكثرة من الأمور التي نتصورها بدياً ، لكن الكثرة تتخيّلها أولاً ، والوحدة تعقلها<sup>(٤)</sup> من غير مبدأ لتصورها عقليًّا ، بل<sup>(٥)</sup> إن كان ولا بد فخيالياً<sup>(٦)</sup>. ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهنالك<sup>(٧)</sup> تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها<sup>(٨)</sup> ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تبيّنها يستعمل فيه المذهب الخيالي لنومي إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضراً في الذهن.

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على أن المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس<sup>(٩)</sup> هو فينبه عليه بسلب هذا عنه. والعجب من يجد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة من وحدات. فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة كثرة. فإن الكثرة ليست إلا اسمًا للمؤلف من الوحدات.

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ، والدواب. فنقول<sup>(١٠)</sup> : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما أن تلك الأشياء هي وحدات<sup>(١١)</sup> لا وحدات ، فكذلك<sup>(١٢)</sup> هي كثيرة لا كثرة<sup>(١٣)</sup>.

(١) يشبه : يشتبه بـ ، جـ ، دـ ، طـ

(٢) تخيلنا : تخيلتنا طـ ؟ تخليته مـ

(٣) والوحدة أعرف عند عقولنا : ساقطة من بـ ، مـ

(٤) تعقلها : + أولاً والوحدة تعقلها جـ ، دـ ، صـ ، طـ

(٥) بل : ساقطة من مـ

(٦) فخيال : فخيال طـ

(٧) وهنالك : وهناك بـ ، جـ ، دـ ، صـ ، طـ

(٨) بذاتها : بذاتها مـ

(٩) أو ليس : ليس دـ ؟ إذ ليس هامش صـ

(١٠) فنقول : فيقال دـ ، صـ ، مـ. (١١) وحدات : آحاد صـ ، طـ

(١٢) فكذلك : كذلك جـ ، دـ ، صـ ، طـ ، مـ. (١٣) كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة مـ.

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية منفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، فما تخلصوا. فإن الكمية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسمة أو المساواة. أما الجزء والقسمة فإنما يمكن تصورها بالكمية <sup>(١)</sup> ، وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح لأن <sup>(٢)</sup> المساواة من الأعراض الخاصة <sup>(٣)</sup> بالكمية التي يجب أن توجد <sup>(٤)</sup> في حدتها الكمية.

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد. فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبieات مثل التنبieات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعانى متصرورة كلها أو بعضها لذواها ، وإنما يدل عليهما بهذه الأشياء لينبه عليها <sup>(٥)</sup> وتميز فقط.

فتقول الآن : إن الوحدة إما أن تقال على الأعراض ، وإما أن تقال على الجواهر. فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهرا ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست تقال عليها كفصل ولا جنس البتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت. فلا يكون إذن قوله <sup>(٦)</sup> عليها قول الجنس والفصل ، بل قوله « عرضي ». فيكون الواحد جوهرا ، والوحدة <sup>(٧)</sup> هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة — وإن كان كونه عرضا بذلك المعنى — قد يجوز عليه أن يكون جوهرا ، وإنما <sup>(٨)</sup> يجوز ذلك <sup>(٩)</sup> إذا أخذ مركبا ، كالأبيض. وأما طبيعة المعنى <sup>(١٠)</sup> البسيط منه

(١) بالكمية : بالكثرة ب ، هامش ص

(٢) لأن : ولأن د

(٣) الخاصة : الخاصية م

(٤) توجد : تؤخذ ص

(٥) لينبه عليها : ساقطة من د

(٦) قوله : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م

(٧) جوهرا والوحدة : ساقطة من د

(٨) وإنما : فإنما ب ، د ، ص ، ط ، م

(٩) ذلك : + عليه م

(١٠) المعنى : بالمعنى ج ، ط .

(١) فهي لا محالة عرض بالمعنى الآخر ، إذ هو موجود في الجوهر وليس كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقاً له.

فلننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل جوهر التي ليست بجزء منه مقومة (٢) له ، هل يصح قوامها مفارقة (٣) للجوهر؟

فنقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها أنها لا تنقسم ، أو تكون هناك طبيعة أخرى. والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من أن يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم ، فاما أن يكون ذلك الوجود (٤) جوهرًا أو يكون عرضاً ، فإن كان عرضاً فالوحدة في عرض (٥) لا محالة ثم في جوهر ، وإن كان جوهرًا — والوحدة (٦) لا تفارقه — فهي موجودة فيه وجود ما في الموضوع ، وإن كانت مفارقة (٧) تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه (٨) فإذا فرض وجودها مقارنة جلوجوية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه (٩) الوحدة — لم تكن له وحدة (١٠) ، وهذا محال. أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة (١١) ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال. وأيضاً فإن كانت كل وحدة في جوهر آخر ، فأحد (١٢) الجوهرين لم تنتقل إليه الوحدة

---

(١) ولا يصح : لا يصح ط

(٢) مقومة : مقوم ب ، ج ، ط ، م

(٣) مفارقة : مفارقاً ب ، ج ، د ، ط ، م

(٤) الوجود : الموجود ص

(٥) عرض : العرض ب ، ج ، د ، ط

(٦) والوحدة : فالوحدة ج ، ط

(٧) مفارقة : مفارقة ص ، ط

(٨) وتقارنه :

وتفارقه هامش ص ، م

(٩) إذا : وإذا م

(١٠) هذه : ذلك ط

(١١) لم تكن له وحدة : ساقطة من د

(١٢) لا وحدة : ساقطة من د ، م. (١٣) فأحد : واحد م.

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة <sup>(١)</sup> في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية <sup>(٢)</sup> ، هذا حلف. فقد بان <sup>(٣)</sup> أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه.

ونبتدئ <sup>(٤)</sup> فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجودا لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها <sup>(٥)</sup> ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجودا لا ينقسم مجردا ولم تكن <sup>(٦)</sup> وجودا لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجودا جوهريا لا ينقسم إذا <sup>(٧)</sup> قام ذلك الوجود لا في موضوع. فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجه. وإن كان <sup>(٨)</sup> للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم.

فيكون أيضا من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه <sup>(٩)</sup> من وحدة <sup>(١٠)</sup> الجواهر فلننظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أو لا يشتركان؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في إدراهما وجودا منقسماما وفي الآخر <sup>(١١)</sup> ليس كذلك. ولسنا نعني بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نعني في إدراهما بالوحدة شيئا غير أنه وجود غير منقسم. وإن اشتراكا في ذلك المعنى ، فذلك <sup>(١٢)</sup> المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي إياه نعني بالوحدة ، وذلك المعنى أعم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزم منه

(١) وحدة : واحدة د

(٢) اثنوية : اثنوه ب ، م

(٣) فقد بان : فيبين ج ، د ، ط ؛ فتبين ص ، م

(٤) ونبتدئ : ونبيداً م

(٥) لها : له م

(٦) تكن : + أيضا ج ، د ، ص ، ط ، م

(٧) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط

(٨) كان : كانت د

(٩) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م

(١٠) من وحدة : ساقطة من م

(١١) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، طا ، م

(١٢) فذلك : وذلك د.

مع كونه وجودا<sup>(١)</sup> لا ينقسم ، أن يكون وجودا جوهريا ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرد ، وذلك المعنى لا محالة إن<sup>(٢)</sup> كان جوهرا لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن<sup>(٣)</sup> كان عرضا لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه.

فإذن الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته<sup>(٤)</sup> وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه<sup>(٥)</sup> من الحال<sup>(٦)</sup> أن تكون الوحدة وجودا غير منقسم في الأعراض والجواهر<sup>(٧)</sup> ويجوز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهرا عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض.

في حين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازם للأشياء.

وليس لقائل أن يقول : إن هذه الوحدة إنما<sup>(٨)</sup> لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية<sup>(٩)</sup>.

وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل الموجود المشخص<sup>(١٠)</sup>.

فتقول : ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه<sup>(١١)</sup> أخص ليس نسبة المنقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينما أن الوحدة غير داخلة في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجودا : وجوديا د ، م

(٢) إن : إذ م

(٣) إن : ساقطة من د

(٤) موضوعاته : موضوعاته م

(٥) فإنه : فإذا كان هذا ب ، ج ؛ فإذا كان بخ ؛ فإذا كان هذا د ، ص ؛ فإذا كان م

(٦) الحال : + أعني ج ، ص

(٧) الجواهر : الجوهر ط

(٨) إنما : فإنما م

(٩) كما ... الحيوانية : ساقطة من م

(١٠) الموجود المشخص :

الوجود المشخصة م

(١١) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص <sup>(١)</sup> الذي يقارنه ، لا كاللونية التي في البياض ، فإذا صح أنه غير مفارق صح أن الحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة ، وذلك البسيط عرض. وإذا <sup>(٢)</sup> كانت الوحدة عرضا ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض.

---

(١) التخصيص : + منه م

(٢) وإذا : وإن ج ؛ وإن م.

## [ الفصل الرابع ]

( د )

### فصل في أن المقادير <sup>(١)</sup> أعراض <sup>(٢)</sup>

وأما الكميات المتصلة <sup>(٣)</sup> فهي مقادير المتصلات ، أما الجسم الذي هو الكم فهو <sup>(٤)</sup> مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته في عدة مواضع ، وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقوله الجوهر فقد فرغنا منه <sup>(٥)</sup> .  
وهذا المقدار قد بان أنه في مادة ، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق ، فهو عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء <sup>(٦)</sup> في المادة ، لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوفهم ، ولا يفارق الصورة التي للمادة ، لأن المقدار <sup>(٧)</sup> الشيء المتصل <sup>(٨)</sup> الذي يقبل أبعاد <sup>(٩)</sup> كذا ، وهذا لا يمكن <sup>(١٠)</sup> أن يكون بلا هذا الشيء المتصل <sup>(١١)</sup> كما أن الرمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة <sup>(١٢)</sup> ، أو لا ينتهي <sup>(١٣)</sup> المسح إن توهم غير متناه توهما . وهذا مخالف <sup>(١٤)</sup> لكون الشيء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه <sup>(١٥)</sup> يمسح بكذا كذا <sup>(١٦)</sup> مرة ، أو أنه <sup>(١٧)</sup> لا يعني مسحه <sup>(١٨)</sup> بكذا البتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

---

(١) المقادير : الكميات د

(٢) أعراض : عرض م

(٣) المتصلة : ساقطة من ط

(٤) فهو : وهو ب

(٥) منه : عنه ب ، ج ، ص ، ط . (٦) وبشيء : ويسمى د . (٧) مقدار : + هذا ص

(٨) الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م ؛ المتصل ج

(٩) أبعاد : أبعادا ج

(١٠) لا يمكن : لا يكون د . (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م

(١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ؛ ساقطة من د . (١٣) أولا ينتهي : منه أو لا ينتهي ص ؛ منه أو لا

ينتهي م

(١٤) مخالف : يخالف م . (١٥) أنه : + جسم د

(١٦) كذا : وكذا ج ، ط ؛ بكذا د

(١٧) أو أنه : وأنه ج ، ط ، م . (١٨) مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته. وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البة ، لكن<sup>(١)</sup> هي الصورة تفارقان المادة في الوهم.

وأما<sup>(٢)</sup> السطح والخط فالحري أن يكون له<sup>(٣)</sup> اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ، وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعني بعدين فقط يتلاقيان على زاوية قائمة ، وأيضا أنه يقدر ويسمح ، ويكون أعظم وأصغر ، وأنه يفرض فيه أيضاً أبعاد بحسب اختلاف الأشكال.

فلنتأمل هذه الأحوال فيه<sup>(٤)</sup> فنقول : أما قبوله لفرض بعدين<sup>(٥)</sup> فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذي هو قابل لفرض الأبعاد<sup>(٦)</sup> الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية مثل ذلك لا أنه<sup>(٧)</sup> نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلا لفرض بعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاد. وإن كان مضادا لا يكون إلا مقدارا ، وقد عرفت الفرق بين المضاد مطلقا وبين المضاد الذي هو المقوله التي<sup>(٨)</sup> لا تجوز ، على ما بيننا أن يكون مقدارا أو كيما. وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التي<sup>(٩)</sup> بها<sup>(١٠)</sup> يمكن أن يخالف غيره من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ، لكنه<sup>(١١)</sup> من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للمتناهي ، لأنه موجود فيه كجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود في شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا ففي الطبيعتيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة.

---

(١) لكن : هي م

(٢) وأما : فأما د

(٣) له : ساقطة من م

(٤) فيه : ساقطة من ب

(٥) بعدين : البعدين ج ، د ، ص ، م

(٦) الأبعاد : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م

(٧) أنه : أنها م

(٨) المقوله التي : مقوله الذي ج ، د ، ط ، م

(٩) التي : الذي ح

(١٠) بها : لها ط ، م

(١١) لكنه : لكن ط.

وأيضاً<sup>(١)</sup> من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمر الله<sup>(٢)</sup> في نفسه لم تكن نسبة<sup>(٣)</sup> المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المعن إلى المقدارية في السطح<sup>(٤)</sup> نسبة فصل إلى جنس ، والسبة الأخرى نسبة عارض إلى صورة. وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول.

واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث<sup>(٥)</sup> ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطع<sup>(٦)</sup> ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث<sup>(٧)</sup> مستدير. وقد علمت فيما سلف من الأقواب أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكرية والتسطيح<sup>(٨)</sup> في الوجود ، ولذلك<sup>(٩)</sup> ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد بالفعل تترافق عليه فكذلك السطح<sup>(١٠)</sup> إذا أزيل عن شكله<sup>(١١)</sup> حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه. وفي القطع إبطال<sup>(١٢)</sup> صورة السطح الواحدة<sup>(١٣)</sup> التي بالفعل ، وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت<sup>(١٤)</sup> أن هذا لا يلزم في الميولى حتى تكون الميولى للاتصال غيرها للانفصال ، وقد علمت أنه إذا ألغت<sup>(١٥)</sup> سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل الحدود المشتركة كان الكائن سطحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر<sup>(١٦)</sup> مثله بالعدد ، وذلك لأن المعدوم لا يعاد.

(١) وأيضاً : + هو ج د ، ط ، م

(٢) أمر الله : أمر إليه ط

(٣) نسبة : نسبة ط

(٤) السطح : + إلى ط

(٥) ما يحدث : ما يعرض يحدث م

(٦) والتقاطع : والتقاطع د

(٧) فيحدث : ويحدث ص

(٨) والتسطيح : وللتسطيح م

(٩) ولذلك : وكذلك م

(١٠) السطح : لأن السطح ب ، ج ، ص ، م

(١١) شكله : أشكاله ط

(١٢) إبطال : إبطاله م

(١٣) الواحدة : الواحد ج

(١٤) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط

(١٥) ألغت : ألف ب ، ط. (١٦) بل آخر : ساقطة من م.

وإذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجعله قياسا عليه. فقد تبين لك أن هذه أعراض<sup>(١)</sup> لا تفارق المادة وجودا ، وعرفت<sup>(٢)</sup> أيضا أنها لا تفارق الصورة التي هي في طباعها<sup>(٣)</sup> مادية توهما أيضا. فقد بقي أن تعلم<sup>(٤)</sup> كيف ينبغي أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهما ، وإن الخط<sup>(٥)</sup> يفارق السطح توهما<sup>(٦)</sup>.

فنقول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع<sup>(٧)</sup> على وجهين : أحدهما أن نفرض<sup>(٨)</sup> في الوهم سطح ولا حسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلا أنه معه أو ليس معه. وأنت تعرف<sup>(٩)</sup> أن الفرق بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان متقدما أنه مع غيره لا يفارقـه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقتـه<sup>(١٠)</sup> ما هو<sup>(١١)</sup> معه ، محكومـا عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون<sup>(١٢)</sup> هو في وهمـك قائم وحده. فهو مع ذلك يفرق<sup>(١٣)</sup> بينه وبين الشيء الآخر محـكـومـا<sup>(١٤)</sup> بأن ذلك الشيء ليس معـه.

فمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتـوهـمـ سـطـحـاـ وـخـطـاـ وـنـقـطـةـ معـ فـرـضـ أنـ لاـ جـسـمـ معـ السـطـحـ وـلاـ معـ الـخـطـ وـلاـ معـ النـقـطـةـ فقدـ ظـنـ باـطـلاـ ، وـذـلـكـ لـأـنـهـ لاـ يـمـكـنـ أنـ يـفـرـضـ السـطـحـ فيـ الـوـهـمـ مـفـرـداـ<sup>(١٥)</sup> لـيـسـ نـهـاـيـهـ لـشـيـءـ إـلـاـ أـنـ يـتوـهـمـ معـ وـضـعـ خـاصـ وـيـتوـهـمـ لـهـ جـهـتـانـ توـصـلـانـ الصـائـرـ إـلـيـهـ إـيـصالـاـ يـلـقـيـ جـانـبـيـنـ غـيـرـيـنـ ، كـمـاـ عـلـمـتـ. فـيـكـونـ حـيـنـئـذـ ماـ تـوـهـمـ سـطـحـ<sup>(١٦)</sup> غـيرـ سـطـحـ.

(١) أعراض : الاعراض د

(٢) وعرفت : وقد عرفت ص ، ط

(٣) طباعها : طباعه م

(٤) تعلم : + أيضا ج

(٥) وإن الخط : والخط ب

(٦) وإن الخط ... توهما : ساقطة من ط ، م

(٧) الموضع : الموضع د

(٨) نفرض : يعرض ب ، د ، ط

(٩) تعرف : تعلم ب ، ج ، ص

(١٠) مفارقتـهـ : مفارقةـ جـ ، صـ

(١١) ما هو : هو د. (١٢) يكون : ساقطةـ منـ دـ ، مـ

(١٣) يفرق : + فارق ج ، م. (١٤) محـكـومـاـ : محـكـومـ جـ ، صـ ، مـ

(١٥) مفردا : مفرط ط. (١٦) جـانـبـيـنـ ... سـطـحـاـ : ساقطةـ منـ طـ.

فإن السطح هو نفس<sup>(١)</sup> الحد لا ذو الحدين ، وإن توهם السطح نفس النهاية التي تلبي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد<sup>(٢)</sup> — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ما هو نهايته متورهما معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

والذى يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر<sup>(٣)</sup> يقال للتخيل<sup>(٤)</sup> ، ولا إمكان وجود له<sup>(٥)</sup> ، لأن النقطة لا يمكن أن تفرض<sup>(٦)</sup> لها مماسة منتقلة ، فإنما قد بينا أن ذلك ممكن<sup>(٧)</sup> فيها بوجه ، لكن المماسة لما<sup>(٨)</sup> كانت لا ثبات و كان<sup>(٩)</sup> لا يبقى الشيء بعد المماسة إلا كما كان قبل المماسة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسة ولا يبقى<sup>(١٠)</sup> امتداد بينها وبين أجزاء<sup>(١١)</sup> المماسة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة<sup>(١٢)</sup> كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لا غير ، فإذا بطلت المماسة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة؟ وكذلك كيف يبقى ما هي مبدأ له رسما ثابتا؟ بل<sup>(١٣)</sup> إنما ذلك في الوهم والتخيل<sup>(١٤)</sup> فقط . وأيضاً فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه<sup>(١٥)</sup> ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم<sup>(١٦)</sup> أو سطح أو بعد في سطح أو بعد<sup>(١٧)</sup> هو خط<sup>(١٨)</sup> ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هي .

(١) نفس : + الخط م

(٢) والحد : فالحد ج

(٣) فإنه أمر : فأمر ص ، ط

(٤) للتخيل : للتخيل ج ، ص ، ط ؛ التخيل م

(٥) له : + بوجه ج

(٦) تفرض : يعرض ج

(٧) ممكناً : جائز ج ، د ، ص ، م .

(٨) مماسة ... لما : ساقطة من ب . (٩) وكان : فكان ج ، د

(١٠) يبقى : يقى ص . (١١) أجزاء : الأجزاء ص ؛ آخر م

(١٢) واحدة : واحدا ب ، ج ، م . (١٣) بل : + له ط ، م

(١٤) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م

(١٥) أو فيه : وفيه م

(١٦) فهو جسم : فهو بعد جسم بـخ ، ج ؛ بعد جسم د

(١٧) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

(١٨) فهو جسم ... خط : ساقطة من م

فأما وجود المقدار الجسماني ظاهر ، وأما وجود السطح فلوجروب تناهي المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب<sup>(١)</sup> جواز قطع السطوح وافتراض الحدود لها. وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغي أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار جسماً كان أو سطحاً فقد يعرض له أن يكون محاطاً بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بعد ينتهي عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له<sup>(٢)</sup> من حيث هو هكذا<sup>(٣)</sup> زاوية ، فيكون الأول كالمربيع والثاني كالتربيع. فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لها بسبب المقدار الذي هي<sup>(٤)</sup> فيه كما للتربيع ، ولأن<sup>(٥)</sup> هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدين ، فهو مقدار جسم أو سطح.

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا<sup>(٦)</sup> تحرك الخط الفاعل إياه في الوهم بكلتي نقطتيه حتى أحدهما ، حتى كان قد يحرك الطول عرضاً بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ، بل لم يتحرك الخط<sup>(٧)</sup> المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية. فجعل الزاوية جنساً رابعاً من المقادير.

(١) قيسبيب : يسبب د

(٢) له : ساقطة من د

(٣) هكذا : كذا ب ، ج ، ص

(٤) هي : هو ج ، ص ، ط

(٥) ولأن : فلان ج ، ص ، م

(٦) إذا : لو ب ؛ إن لو د ؛ أو م

(٧) الخط : ساقطة من ط.

والسبب في هذا جهله بمعنى قوله : إن للشيء <sup>(١)</sup> ثلاثة أبعاد أو بعدين حتى يكون مجسماً أو مسطحاً . فإذا قد عرفت ذلك عرفت <sup>(٢)</sup> أن هذا الذي قاله لا يلزم ، ولا ينبغي أن يكون للعاقل إليه إصغاء ، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه . وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المربع أو المستطيل لا غير . وليس كلامه مما <sup>(٣)</sup> بهم فضل شغل به . فقد عرفت وجود الأقدار وأنها أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام ، إذ الغلط في ذلك إنما عرض لما عرفت .

وأما الزمان فقد كان تتحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف ، فبقي <sup>(٤)</sup> أن تعلم <sup>(٥)</sup> أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير ، فنقول : إن <sup>(٦)</sup> الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه ، أو لا يكون ، فإن لم يكن ، بل كان متعدد الوجود شيئاً بعد شيئاً فهو <sup>(٧)</sup> الزمان .

وإن كان قاراً وهو المقدار <sup>(٨)</sup> ، فإما أن يكون أتم المقادير وهو الذي يمكن فيه <sup>(٩)</sup> فرض أبعاد ثلاثة ، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك ، وهذا هو المقدار الجسم ، وإما أن يفرض فيه <sup>(١٠)</sup> بعده فقط ، وإما أن يكون ذا بعد واحد <sup>(١١)</sup> فقط إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة <sup>(١٢)</sup> ، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات <sup>(١٣)</sup> المتصلة لذاتها أربعة . وقد يقال لأنشيء آخر أنها كميات متصلة وليس <sup>(١٤)</sup> كذلك .

(١) للشيء : الشيء د ، ط ، م

(٢) ذلك عرفت : ساقطة من د

(٣) ما : فيما د ، ص ، ط ، م

(٤) فبقي : فيبقى ص

(٥) أن تعلم : ساقطة من ط

(٦) إن : لأن ب ، م . (٧) فهو : وهو م

(٨) وهو المقدار : فهو المقدار د ، ط

(٩) فيه : ساقطة من ج

(١٠) فوق ... يفرض فيه : ساقطة من م

(١١) واحد : ساقطة من ط

(١٢) بالقوة : القوة ج ، م

(١٣) والكميات : فالكميات ب ، ج ، ط

(١٤) وليس : وليس ج .

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل واللخفة فإنها توجب بحر كاها<sup>(١)</sup> مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها<sup>(٢)</sup> في نفسها<sup>(٣)</sup> أن تخزاً بجزء يعدها<sup>(٤)</sup> ، وأن تقابل بالمساواة والمفاوطة<sup>(٥)</sup> بأن يفرض لها<sup>(٦)</sup> حد ينطبق على حد ما يجانسه ، حتى ينطبق<sup>(٧)</sup> ما يليه منه على<sup>(٨)</sup> ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوي أو يختلف فلا يساوي ، بل يفاؤت ، فإنما يعني بالمساواة والمفاوطة المعرفتين للمقدار هذا المعنى. وأما التجزئة التي تعرض لللخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك<sup>(٩)</sup> في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو تحرك الأعظم إلى أسفل في آلة<sup>(١٠)</sup> حركة يلزم معها أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أمراً مما يجري هذا الحرجى.

فهو كالحرارة التي تكون<sup>(١١)</sup> ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل في الضعف<sup>(١٢)</sup> أو لأنها<sup>(١٣)</sup> في ضعف الجسم الحر<sup>(١٤)</sup> المتشابه<sup>(١٥)</sup> في الحرارة<sup>(١٦)</sup> . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه<sup>(١٧)</sup> أعراض أيضاً تلحق الكمييات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر<sup>(١٨)</sup> .

فالكمية بالجملة حدتها<sup>(١٩)</sup> هي أنها<sup>(٢٠)</sup> التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصح أن يكون واحداً عاداً ، وبكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية.

(١) فإنها توجب بحر كاها : فإنها يوجبان بحر كاها م ط

(٢) لها : لهم ص ، ط

(٣) نفسها : نفسهما ص ، ط

(٤) يعدها : يعدهما ط ، م

(٥) والمفارقة : والمفاوطة د

(٦) لها : لهم ج ، ص ، ط

(٧) حتى ينطبق : فينطبق ب ؛ وينطبق ج ، د ؛ ويطبق م

(٨) على : ساقطة من ص

(٩) يتحرك : تحرك م

(١٠) في آلة : وآلة م

(١١) تكون : ساقطة من م

(١٢) في الضعف : بالضعف د

(١٣) أو لأنها : ولأنها ط. (١٤) الحار : + بالحار د

(١٥) المتشابه : المشابه ب. (١٦) في الحرارة : للحرارة د

(١٧) هذه : هذا ط. (١٨) موضع آخر : مواضع آخر ب

(١٩) حدتها : ساقطة من م. (٢٠) أنها : إنما ب ؛ ساقطة من ج ، د ، ط ، م.

## [ الفصل الخامس ]

### ( هـ ) فصل

#### في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله

وبالحرفي أن نحقق <sup>(١)</sup> هنا طبيعة الأعداد ، وخصائصها ، وكيف يجب أن يتصور حالمها وجودها ، فقد انتقلنا عنها <sup>(٢)</sup> إلى الكميات المتصلة مستعجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك. فنقول : إن العدد له وجود في الأشياء ، ووجود في النفس. وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يعتد به ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجرد عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس ، فهو حق. فإنما <sup>(٣)</sup> قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائماً بنفسه إلا في الذهن ، فكذلك ما يترب و وجوده على وجود الواحد. وأما أن يكون <sup>(٤)</sup> في الموجودات أعداد فذلك أمر لا شك فيه إذا <sup>(٥)</sup> كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد <sup>(٦)</sup> فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع ، وله من حيث هو ذلك النوع خواص. والشيء الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية <sup>(٧)</sup> الأولية أو التركيبية <sup>(٨)</sup> أو التمامية أو الزائدية <sup>(٩)</sup> أو الناقصية أو المربعية أو المكعبية أو الصمم وسائر الأشكال التي لها.

(١) نتحقق : نتحقق ج ، د ، ص ، ط ، م

(٢) عنها : عنه ط

(٣) فإنما : + إذ م

(٤) يكون : ساقطة من م

(٥) إذا : إذ ج ، ص ؛ أو د

(٦) الأعداد : الوحدات طا

(٧) خاصية : خاصيتها : ص ، ط

(٨) التركيبية : التركيب ج ، د ، ص ، م

(٩) الزائدية : الزائدة م.

فإذن <sup>(١)</sup> لكل واحد <sup>(٢)</sup> من الأعداد حقيقة تخصه <sup>(٣)</sup> وصورة يتصور منها في النفس ، وتلك الحقيقة وحدها التي بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يتحمل خواص ليست لغيره . وليس <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> بعجيب <sup>(٦)</sup> أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص التي للعشرة <sup>(٧)</sup> ، وأما لكثره فليس له فيها إلا الخواص التي للكلثرة المقابلة للوحدة ، ولذلك فإن <sup>(٨)</sup> العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرتين لكل واحدة <sup>(٩)</sup> منها خواص العشرية .

وليس يجُب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا <sup>(١٠)</sup> تسعة وواحد <sup>(١١)</sup> ، أو خمسة وخمسة ، أو واحد وواحد وواحد <sup>(١٢)</sup> كذلك <sup>(١٣)</sup> حتى ننتهي إلى العشرة <sup>(١٤)</sup> . فإن قوله : العشرة تسعة وواحد <sup>(١٥)</sup> ، قول حملت فيه التسعة على العشرة واعطفت عليه الواحد ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة <sup>(١٦)</sup> أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان المعطوفة إحداهما <sup>(١٧)</sup> على الأخرى ، ف تكون <sup>(١٨)</sup> العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم ترد بالاعطف تعريفها ، بل عنيت ما يقال : إن الإنسان حيوان وناطق ، أي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق <sup>(٢٠)</sup> . تكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، تلك التسعة التي هي واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنيت

(١) إذن : فإن م

(٢) واحد : ساقطة من ج ، ص ، ط

(٣) تخصه : شخصية د ، ط

(٤) غيره وليس : ساقطة من د

(٥) وليس : ليس م

(٦) بعجيب : بعجيب ص ، م

(٧) التي للعشرة : إلى العشرة م

(٨) فإن : قال د

(٩) واحدة : واحد ب ، ج ، د ، م

(١٠) هي إلا : هو إلا ب ، ج ، د ، م ؛ إلا هو ط

(١١) واحد : وواحدة ج ، ط . (١٢) واحد وواحد : وواحد ج ، د ؛ واحد واحد ص ، م

(١٣) كذلك : ساقطة من م . (١٤) إلى العشرة : ساقطة من م

(١٥) واحد : وواحدة ص ، ط . (١٦) ف تكون كأنك : فكأنك ج

(١٧) إن العشرة : العشرة ب ، ج ، ط ، م . (١٨) إحداهما : أحدهما م

(١٩) ف تكون : + كأنك قلت واحد ط . (٢٠) ناطق : الناطق ج ، ط .

أن العشرة تسعه مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت (١) التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت (٢) أيضا. فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أي شيء كان معها فإنهما تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة. فإن لم تجعل « مع » صفة للتسعة (٣) ، بل للموصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ (٤) ، بل هذا كله بمحاجز من المفهوم مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منها شيئا غيرهما.

وحل كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد (٥) ، وتذكر الآحاد كلها. وذلك لأنه (٦) لا يخلو إما أن يجد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية (٧) من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه (٨). فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلاً أن يجعل العشرة من تركيب خمسة (٩) وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته (١٠) بأحد هما أولى من الآخر. وهو (١١) بما هو عشرة ماهية (١٢) واحدة (١٣) ، ومحال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية (١٤) من حيث هي واحدة حدود مختلفة.

(١) كانت : كان ج ، ص ، ط.

(٢) أخطأت : أخطأ د

(٣) للتسعة : التسعة د ، ط

(٤) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط

(٥) واحد وواحد : واحد واحد ؛ ب ؛ واحد وواحد ج ؛ واحد د

(٦) لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م

(٧) بخاصية : ب خاصة ب ، م

(٨) منه : عنه د ، م

(٩) خمسة : + وعشرة م

(١٠) هويتها : هويتها ج ، د ، ط

(١١) وهو : وهى د ، ص

(١٢) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، طا ؛ عشرة ماهيتها م

(١٣) ماهية واحدة : ماهيتها واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة ج ، د

(١٤) على ماهية : على ماهيتها ب ، ج ، م ؛ على ماهيتها د ، ص.

فإذا كان كذلك (١) فحده (٢) ليس بهذا ولا بذلك (٣) ، بل بما قلنا. ويكون (٤) — إذا كان ذلك (٥) كذلك (٦) — وقد (٧) كان له التركيب (٨) من خمسة وخمسة ، ومن ستة وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازما لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له (٩). على أن تحديده بالخمسة يحوج (١٠) إلى تحديد الخمسة فينحل (١١) ذلك كله إلى الآحاد وحيثند يكون مفهوم قوله : إن العشرة من (١٢) خمسة وخمسة ، هو مفهوم قوله (١٣). من ثلاثة وسبعة ، وثمانية وأثنين ، أعني إذا كنت تلحظ تلك الآحاد. فأما إذا (١٤) لاحظت (١٥) صورة الخمسة والخمسة (١٦) ، والثلاثة والسبعة ، كان كل (١٧) اعتبار غير الآخر. وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكرر لوازمهها وعارضتها (١٨) ، وهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسين أن ستة ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة.

ولكن (١٩) اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخييل وعلى العبارة فيصار إلى الرسوم (٢٠).

ومن (٢١) الواجب ، وما يجب أن يبحث عنه من حال العدد (٢٢) حال الاثنين (٢٣). فقد قال بعضهم : إن الاثنين (٤) ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنين (٢٥) هي الزوج الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

(١) كذلك : ذلك د

(٢) فحده : فحدها ص

(٣) بهذا ولا بذلك : بهذه أولا بذلك د ، بهذا أولى بذلك ج

(٤) ويكون : يكون د. (٥) ذلك : ساقطة من ج

(٦) كذلك : ساقطة من د ، م. (٧) وقد : فقد ب ، د ، ط ؛ قد ص ، م

(٨) التركيب : التركيب ط

(٩) له : لها د. (١٠) يحوج : يحوج ج ، ط

(١١) فينحل : فيستحبيل د. (١٢) من : ساقطة من ص

(١٣) هو مفهوم قوله : ساقطة من ص. (١٤) فاما إذا : فإذا ج ، د

(١٥) لاحظت : لاحظت ج. (١٦) والخمسة : ساقطة من م

(١٧) كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط. (١٨) لوازمهها وعارضتها : لوازمه وعارضته ب ، ج ، م

(١٩) ولكن : لكن ب ، ج ، م. (٢٠) الرسوم : + « ل » د

(٢١) ومن : من ب ، ج ، د ، ص ، م. (٢٢) حال العدد : أحوال العدد د

(٢٣) حال الاثنين : حال الاثنين ج ، ص ؛ وحال الاثنين د

(٢٤) الاثنين : الاثنين د ، ص

(٢٥) لأن الاثنين : لأن الاثنين د.

بعد ، فكذلك الاثنوأة <sup>(١)</sup> التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال <sup>(٢)</sup> : ولأن <sup>(٣)</sup> العدد كثرة مركبة من الآحاد <sup>(٤)</sup> ، والآحاد <sup>(٥)</sup> أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوأة <sup>(٦)</sup> لا تخلو إن كانت <sup>(٧)</sup> عددا إما أن تكون مركبة <sup>(٨)</sup> أو لا تكون <sup>(٩)</sup> ، فإن كانت مركبة فعدها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولا فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون <sup>(١٠)</sup> بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه <sup>(١١)</sup> لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها <sup>(١٢)</sup> لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنيون بها <sup>(١٣)</sup> ما يعنيه <sup>(١٤)</sup> النحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف <sup>(١٥)</sup> فيه ، بل يعنيون بذلك أكثر وأزيد <sup>(١٦)</sup> من واحد <sup>(١٧)</sup> . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ، وإن وجد فرد ليس <sup>(١٨)</sup> بعد <sup>(١٩)</sup> ، فما فرض عليهم أن يبدأوا في طلب زوج ليس بعدد . وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف <sup>(٢٠)</sup> له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنيون بالأول أنه غير مركب من عدد .

وإنما يعني بالعدد ما فيه <sup>(٢١)</sup> انفصال ويوجد فيه واحد ، فالاثنوة <sup>(٢٢)</sup> أول العدد ، وهو الغاية في القلة في العدد <sup>(٢٣)</sup> . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوأة <sup>(٢٤)</sup> ليست <sup>(٢٥)</sup> مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .

(١) الاثنوأة : الثنوية د ، ص ، + ليست م . (٢) وقال : قال ب ، ج ، د ، ص

(٣) ولأن : لأن ط . (٤) الآحاد : آحاد د ، م

(٥) والآحاد : فالآحاد ج . (٦) الاثنوأة : الثنوية د

(٧) كانت : كان ط ، م . (٨) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، طا ، م

(٩) أولا تكون : أولا ب ، أو تكون أولا د ، ط ، م . (١٠) يشتغلون : يشغلون ج

(١١) فإنه : فإن م . (١٢) لأنها : لأجل أنها يخ

(١٣) يعنيون بها : لا يعنيون به ب . (١٤) يعنيون بها ما يعنيه : يعنيون ما يعنيه د ؛ يعنيون ما يعنيه م

(١٥) الاختلاف : الخلاف د . (١٦) وأزيد : أو أزيد م

(١٧) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ؛ واحدة طا

(١٨) ليس : وليس م

(١٩) بعد : + إذ وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ؛ إن وجد فرد ليس بعدد ج ؛ إذا وجدوا فردا ليس بعدد ص ؛ إذا وجدوا فردا وليس بعدد ط ؛ إذا وجدوا فردا وليس بعدد طا

(٢٠) يكون لا نصف : يكن نصف ط . (٢١) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط

(٢٢) فالاثنوة : فالاثنوية ج ، د ، ص . (٢٣) في العدد : من العدد ج

(٢٤) الاثنوأة : الثنوية ج ، د ، ص . (٢٥) ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنوña (١) أكثر (٢) من شيء يجِب من ذلك أن لا تكون قلتها بالقياس إلى غيرها ، فليست يجِب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجِب إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافات إضافة قلة وإضافة كثرة معا — حتى يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم (٣) من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء (٤) يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا (٥) يجِب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده ، فإنه ليس إنما صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس إليه كثير (٦).

فالاثنونة (٧) هي (٨) القلة الأقلة (٩) ، أما (١٠) قلة (١١) وبالقياس إلى كل عدد لأنما تنقص عن كل عدد ، وأما الأقلة (١٢) فالأنما (١٣) ليست بكثير عند عدد ، وإذا (١٤) لم تقص الاثنونة (١٥) إلى شيء آخر لا تكون (١٦) قليلة.

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر (١٧) البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه ما في شيء آخر وزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس.

(١) الاثنونة : الثنوية ج ، د ، ص

(٢) أكثر : فأكثر ط

(٣) فيلزم : يلزم هامش ج ، م

(٤) لشيء : للشيء ص ، م

(٥) ومملوكا : مملوكا د

(٦) كثير : كثيرة ج

(٧) فالاثنونة : الثنوية ج ، د ، ص ؛ الأثنونه ط

(٨) هي : + مقابلا ط

(٩) الأقلة : الأقلية د ، ص ، ط

(١٠) أما : ما م

(١١) قلة : قلته ص ، ط

(١٢) الأقلة : الأقلية ج ، د ، ص ، ط

(١٣) فالأنما : لأنما طر (١٤) وإذا : فإذا د

(١٤) الأثنونه : الثنوية ب ، ص ، ط ، م. (١٥) لا تكون : لم تكن م

(١٧) آخر : ساقطة من ط ، م.

وكذلك العظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه (١) الذي يكيله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نتحقق القول في هذا .

---

(١) مبدئه : مبتداه م.

## [ الفصل السادس ]

### ( و ) فصل

#### في تقابل الواحد والكثير <sup>(١)</sup>

وبالحرفي أن نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد ، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة ، وقد تحقق ذلك. وسنتحقق بعد أيضاً أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة ، وكان من ذلك <sup>(٢)</sup> تقابل التضاد. وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة <sup>(٣)</sup> على هذه الجملة <sup>(٤)</sup>، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد يقوم ضده ، بل يبطله وينفيه.

لكن <sup>(٥)</sup> لقائل أن يقول : إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما ، فإنه ليس يجب أن يقال : إن الضد يبطل الضد كيف كان ، بل إن قال : إن الضد يبطل الضد لأن يحل في <sup>(٦)</sup> موضوعه ، فالوحدة أيضاً من شأنها أن تبطل الكثرة لأن تحل <sup>(٧)</sup> الموضوع الذي للكثرة ، على ما حوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة.

فنقول في حواب هذا الإنسان : إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطلان وحدتها ، ولا تبطل الكثرة البتة لذاتها بطلاناً أولياً ، بل يعرض لوحدتها أولاً أن <sup>(٨)</sup> تبطل ، ثم يعرض لها أن تبطل معها <sup>(٩)</sup> بطلان <sup>(١٠)</sup> وحدتها <sup>(١١)</sup>. فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليست <sup>(١٢)</sup> بالقصد الأول <sup>(١٣)</sup> تبطلها ، بل إنما تبطل أولاً الوحدات التي للكثرة <sup>(١٤)</sup> عن حاتها بالفعل إلى أن

(١) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ط

(٢) من ذلك : ذلك من م

(٣) الوحدة والكثرة : الواحد والكثير ج ، ص ، م

(٤) الجملة : الجهة ط

(٥) لكن : بل ط

(٦) في : ساقطة من ص

(٧) في .. تحل : ساقطة من ج ، ط. (٨) أولاً أن : أو لأن م

(٩) معها : معاب ، ج ، د ، م. (١٠) بطلان : بطلان ط

(١١) وحدتها : وحدتها ج. (١٢) فليست ج ، ص ، م

(١٣) الأول : + أن ط. (١٤) فليست ... للكثرة : ساقطة من م.

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة. فإذاً الوحدة إنما تبطل أولاً الوحدة على أنها ليست بطل الوحدة كما <sup>(١)</sup> تبطل الحرارة البرودة. فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل <sup>(٢)</sup> لأن <sup>(٣)</sup> تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان <sup>(٤)</sup> سطوح. فإن كان لأجل هذه <sup>(٥)</sup> المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة <sup>(٦)</sup> ليست بطل الوحدة إبطال الحرارة للبرودة <sup>(٧)</sup> ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبطلتها عملاً ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى <sup>(٨)</sup> ، بل الأخرى <sup>(٩)</sup> أن يظن أنه جزء موضوعه.

وأما الكثرة فليست بطل عن هذه الوحدة بطلاناً أولياً ، بل ليس يكفي في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحداً يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة <sup>(١٠)</sup> ، ليس من شأن أحد هما أن يتقوم بالآخر للخلاف الذاتي فيما <sup>(١١)</sup> وأن يكون تنافيهما <sup>(١٢)</sup> أولياً.

وأيضاً <sup>(١٣)</sup> فللقائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير <sup>(١٤)</sup> واحداً ، فإن شرط المتضادين أن يكون للاثنين منها <sup>(١٥)</sup> بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالنوع. وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة <sup>(١٦)</sup> واحداً بالعدد؟

(١) كما : + أنه د

(٢) مبطل : + بيطله ج

(٣) بأن : بل م

(٤) بطلان : كبطلان ط

(٥) هذه : هذه هذه ط

(٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة ج ، ص ، م

(٧) للبرودة : البرودة ط

(٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط

(٩) الأخرى أخرى ج. (١٠) متنافية متباعدة : المتنافية المتباعدة د. (١١) فيما : فيها ب ، ج ، د ، ص

(١٢) تنافيهما : تنافيها ب ، د ، ص ، م. (١٣) وأيضاً : أيضاً : ط

(١٤) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، ص ؛ الواحد والكثرة م

(١٥) منها د ، م. (١٦) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م.

ثم لا يخفى <sup>(١)</sup> عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه قوله ، فقد ظهر وبان أن التقابل الذي بين الواحد والكثير <sup>(٢)</sup> ليس بمقابل التضاد. فلتنظر <sup>(٣)</sup> هل التقابل بينهما مقابل الصورة والعدم؟

فنقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما <sup>(٤)</sup> عدم شيء من شأنه أن يكون للموضوع أو لنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم. ولذلك أن تتمحل وجهها <sup>(٥)</sup> بتحول به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وأن تتمحل وجهها آخر بتحول به الكثرة عدم للوحدة في أشياء في طبيعتها أن تتوحد. لكن الحق لا يجوز أن يكون شيئاً كل واحد منهما عدم وملكة <sup>(٦)</sup> بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منها هي المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشيء الذي هو المعقول بنفسه الثابت بذاته <sup>(٧)</sup> فيما من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويجد بالملكة.

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هي المضادة الأولى <sup>(٨)</sup> ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير <sup>(٩)</sup> (٠) والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ، وفي <sup>(١١)</sup> حيز العدم مقابلات هذه كالشر والزوج والكثرة واللامبة واليسار والظلمة والمحرك والمنحنى والمستطيل والظن والأثر.

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم. أما أولاً ، فإننا هو ذا نجد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : ساقطة من ج ، ص ، م

(٢) والكثير : وبين الكثير م

(٣) فلتنظر : فتنظر ج ، م

(٤) منهما : بينهما ج ، م

(٥) وجهها : + آخر د

(٦) وملكة : ملكة م

(٧) وأما العدم ... بذاته : ساقطة من م

(٨) الأولى : الأولى ط

(٩) والصورة الخير : الخير والصورة د

(١٠) الخير : والخير ب ، ص ، م

(١١) وفي : ومن ب ، ج ، د ، ص ، م.

ونأخذ الانقسام والتجزؤ في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في <sup>(١)</sup> هذا. وأما ثانيا ، فإن <sup>(٢)</sup> الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتتألف من ملكات تجتمع <sup>(٣)</sup>؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها؟ فليس يجوز أن تجعل <sup>(٤)</sup> المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة.

وإذ <sup>(٥)</sup> لا يجوز هذا فليس <sup>(٦)</sup> يجوز أن يقال : إن المقابلة ، بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من <sup>(٧)</sup> ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل. فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وإزاء السالبة العدم ، ويعرض في ذلك من الحال ما يعرض فيما قبلنا. فلتنتظر أنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

فتقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما <sup>(٨)</sup> هي كثرة لأجل أن <sup>(٩)</sup> هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة <sup>(١٠)</sup> بسبب الوحدة. وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء وبين ما لا تقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء. بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم <sup>(١١)</sup> لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة <sup>(١٢)</sup> ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة <sup>(١٣)</sup> للكثرة

(١) ماف : في ج ، د ، ط ؛ ما طا

(٢) فإن : فإن ؛ ح ؛ فلان ص

(٣) تجتمع : تجمع بـ

(٤) تجعل : تحصل د

(٥) وإذا : فإذا ح

(٦) فليس : فلا ط

(٧) من : في ج ، ص ، ط

(٨) إنما : + يكون د

(٩) أن : لأن طا

(١٠) كثرة : الكثرة ح ، د

(١١) يفهم : + أن م

(١٢) كثيرة : كثرة ص. (١٣) لازمة : لازم ج ، م.

لا نفس الكثرة <sup>(١)</sup> ثم لو كانت من المضاف لكان كما تقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال <sup>(٢)</sup> ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكننا متكافئين <sup>(٣)</sup> في الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك . فإذا <sup>(٤)</sup> قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل <sup>(٥)</sup> وهو : أن الوحدة من حيث هي مكيايل تقابل الكثرة من حيث هي مكيل . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه مكيايلا ، شيئا واحدا بل <sup>(٦)</sup> بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون مكيايلا <sup>(٧)</sup> ، كما أنها يعرض لها <sup>(٨)</sup> أن تكون علة . ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التي توجد لها — أن تكون مكاييل ، لكن واحد كل شيء <sup>(٩)</sup> ومكيايله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال <sup>(١٠)</sup> طول ، وفي العروض عرض ، وفي الجسمات جسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف <sup>(١١)</sup> . وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه <sup>(١٢)</sup> أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحدا مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيحة ، وبعضهما <sup>(١٣)</sup> يفرض فيه واحد بالوضع <sup>(١٤)</sup> . فيما زاد على ذلك الواحد أحذ أكثر من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا <sup>(١٥)</sup> ، بل يكون <sup>(١٦)</sup> الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة : ساقطة من ج

(٢) لكان يقال : فكان يقال ج ، هامش ص

(٣) متكافئين : يتكافئان م

(٤) فإذا : إذ ج ؛ وإذ ط

(٥) تقابل : تقال د . (٦) شيئا واحدا بل : ساقطة من م.

(٧) بينهما ... مكيايلا : ساقطة من م

(٨) أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م . (٩) كل شيء : كالشيء ط ، كل طا

(١٠) الأطوال : الأطول م . (١١) وفي الألفاظ ... حرف وفي الألفاظ الحروف حرف م

(١٢) التفاوت فيه : المتفاوت منه ب . (١٣) واحدة : واحدا د

(١٤) وبعضهما : وفي بعضهما ج ، ط . (١٥) بالوضع : بالطبع م

(١٦) واحدا : واحد د

(١٧) يكون : يجعل ح ، ط .

فالواحد مثلا في الأطوال : شبر ، وفي العروض مثلا : شبر في شبر ، وفي المحسمات <sup>(١)</sup> : شبر في شبر في شبر <sup>(٢)</sup> ، وفي الحركات : حركة مقدرة <sup>(٣)</sup> معلومة ، ولا توجد حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتقدمة بالطبيعة ، وخصوصا التي لا تختلف ، بل تتفق حتى تبقى <sup>(٤)</sup> واحدة في كل تقدير ، وخصوصا التي هي أقل مقدار حركة.

فالأقل <sup>(٥)</sup> مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزداد عليه <sup>(٦)</sup> ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها بسرعة العود ليس مما يتنتظر تجده <sup>(٧)</sup> إلى حين ، بل في كل يوم وليلة تتم دورة قريبة إلى الموجود <sup>(٨)</sup> والتجديد وإلى التحجزة أيضا بحركات الساعات. فتكون حركة ساعة واحدة مثلا هي مكياج الحركات <sup>(٩)</sup> ، وكذلك زمانها <sup>(١٠)</sup> مكياج الأزمنة ، وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافات <sup>(١١)</sup> ، إلا أن ذلك غير مستعمل وغير واقع موقع الفرض الأول.

وأما في الانتقال فنفرض <sup>(١٢)</sup> أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا. وفي أبعاد <sup>(١٣)</sup> الموسيقى إرخاء النغمة <sup>(١٤)</sup> التي هي ربع طنيي <sup>(١٥)</sup> أو ما يجري بحركتها من الأبعاد الصغار ومن الأصوات الحرف المصوت <sup>(١٦)</sup> المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع مقصور <sup>(١٧)</sup>.

(١) وفي المحسمات : + مثلا ص ؛ والمحسمات د ؛ ساقطة من م

(٢) شر ... شبر : ساقطة من د ، م ؛ شبر في شبر ط

(٣) مقدرة : متقدمة ج ، ط

(٤) حتى تبقى : فتبقى ب ، ط

(٥) فالأقل : والأقل د ، ص ، م

(٦) عليه : عليها ج ، طا

(٧) تجده : بحدوده : م

(٨) الموجود : الوجود م

(٩) الحركات ... مكياج ساقطة من د

(١٠) زمانها : بزمانها م

(١١) المسافات : المسافة ب ، ص ، ط

(١٢) ففرض : فلنفرض ط ، م. (١٣) أبعاد : الأبعاد ج ، د

(١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ؛ الإرخاة ج ، ص ، م

(١٥) طنيي : طنيي ج ، ص. (١٦) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م

(١٧) المصوت : المصوت ط. (١٨) مقصور : + كقولنا أنابك تن ج.

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعاً بالضرورة ، بل<sup>(١)</sup> يقع بالفرض. ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما فرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحد منه<sup>(٢)</sup> مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مبيناً لكل<sup>(٣)</sup> ما كيل به أولاً.

فها هنا خط مبain<sup>(٤)</sup> لخط ، وسطح مبain لسطح ، وجسم مبain لجسم. وإذا كان الخط والسطح والجسم تبain<sup>(٥)</sup> جسماً وسطحاً وخطاً ، فكذلك الحركة قد تبain الحركة. وإذا كان كذلك فالزمان والثقل أيضاً تبain الرمان والثقل أيضاً ، ويجوز أن يكون لهذا الذي تبain<sup>(٦)</sup> ذلك مبain<sup>(٧)</sup> غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا<sup>(٨)</sup> في صناعة التعاليم.

وإذا كان كذلك فستكون<sup>(٩)</sup> إذن الوحدات<sup>(١٠)</sup> التي تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتکاد<sup>(١١)</sup> أن لا تنتهي. وإذا كان هناك واحد يصلح للكيل<sup>(١٢)</sup> شيء فستكون<sup>(١٣)</sup> أشياء تکاد أن لا تنتهي لأن تکال<sup>(١٤)</sup> به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيال ، عد<sup>(١٥)</sup> العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تعلم بهما. فقال<sup>(١٦)</sup> بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شيء ، لأن له<sup>(١٧)</sup> العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء. وبالحربي أن كون العلم والحس مكاييل بالمعلوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلاً له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضاً بالمكيال ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة.

(١) بل : + قدم

(٢) منه : ساقطة من ب ، ص

(٣) لكل : لما م. (٤) مبain : ساقطة من ج

(٥) تبain : مبain ج. (٦) يبain : يتبain ص ، ط ، م

(٧) ذلك مبain : ساقطة من د. (٨) هذا : ذلك ص ، ط.

(٩) فستكون : فتكون ج ، ص ، ط ، م

(١٠) الوحدات : الوحدات ب ، ط ؛ للوحدات ج

(١١) وتکاد : تکاد ص

(١٢) للكيل : لكل ب

(١٣) فستكون : فتكون ج ، ص ، ط

(١٤) لأن يكال : لا يكال ص

(١٥) عد : وعد ج ؛ عند د

(١٦) فقال : وقال ط. (١٧) له : ساقطة من ط.

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أحهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة. فإن المساوي يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوي والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوي والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلان فمن <sup>(١)</sup> المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى <sup>(٢)</sup> ما هو أصغر ، فليس المساوي مضايقا لأحدهما ، بل لما هو مساوله . ويظن أنه ليس يجب حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما <sup>(٣)</sup> مساو موجود. فإن هذا قد علمته في موضع آخر.

إذا كان الأمر على هذا ، فالحرفي أن يكون المساوي ليست مقابلته <sup>(٤)</sup> الأولى <sup>(٥)</sup> للأعظم والأصغر <sup>(٦)</sup> ، بل لغير المساوي ، وهو عدمه ، مما <sup>(٧)</sup> شأنه أن تكون فيه المساواة. وليس <sup>(٨)</sup> عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء <sup>(٩)</sup> لا تقدير لها ، بل في أشياء لها تقدير وكمية.

المساوي إنما يقابل عدمه وهو الامساواة ، لكن الامساواة تلزم هذين أعني الأعظم <sup>(١٠)</sup> والأصغر. كالجنس لست أعني أنه حسن ، بل أعني <sup>(١١)</sup> أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحداً منهما هو عظيم <sup>(١٢)</sup> ، والعظيمية <sup>(١٤)</sup> معنى وجودي يلزم هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغرى <sup>(١٥)</sup> من تلك الحقيقة كذلك.

(١) فمن : من ب ، ج ، د ، هامش ص ، م

(٢) إلى : + كل د

(٣) بينهما : منهما م

(٤) ليست مقابلته : ليس مقابلته د

(٥) الأولى : الأول م

(٦) والأصغر ، وللأصغر م

(٧) مما : فيما د ، ص ، م

(٨) وليس : ليس ب ، د ، م

(٩) بأشياء : وأشياء ب ، ج ، د ، ص ، ط

(١٠) أعني الأعظم : أى الأعظم ج ، ص ، م

(١١) بل أعني : بل نعني ب ، ج ، د ، ط ، م

(١٢) واحداً منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م

(١٣) عظيم : عظيمى بخ

(١٤) والعظيمية : والعظيم ب ، طا

(١٥) والصغرى : والصغر ب ، ط ؛ الصغرى د.

## [ الفصل السابع ]

### (ز) فصل

#### في أن الكيفيات أعراض

فتتكلم الآن في الكيفيات. أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية<sup>(١)</sup> فلا يقع شك في وجودها ، وقد تكلمنا أيضاً في وجودها في مواضع آخر ، ونقضنا مشاغبات من تماري في ذلك.

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل<sup>(٢)</sup> هي أعراض أو ليست بأعراض. فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تختالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الآخر ، فهـي عنده بهذه المترلة. وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعود تارة ، والشيء المشار إليه قائم موجود. فإهم يقولون : إنه<sup>(٣)</sup> ليس يعد ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلاً قليلاً ، مثل الماء الذي يبتل<sup>(٤)</sup> به ثوب<sup>(٥)</sup> ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ، ويكون<sup>(٦)</sup> الثوب موجوداً بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضاً ، بل الماء جوهر له أن يفارق<sup>(٧)</sup> جوهراً آخر لاقاه فربما<sup>(٨)</sup> فارق<sup>(٩)</sup> مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما<sup>(١٠)</sup> يدركه الحس مفارقة مفترقة ، ويقول بعضهم : إنها قد تكمن. فالحرري أن نبين أن ما يقولونه باطل ، فنقول : لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(١) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط.

(٢) هل : بل ج

(٣) إنه : بأنه ج

(٤) يبتل : ييل ج ، ص ، م

(٥) ثوب : الثوب ص

(٦) ويكون : وأن يكون ج

(٧) يفارق : + به ط

(٨) فربما : ساقطة من ص ، ط

(٩) فارق : فارقت ص ، ص ؛ يفارق م

(١٠) مما : ماب.

جواهر ليست ب أجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فإما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام<sup>(١)</sup> ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جسمانية فليس بالمكان أن يؤلف منه جسم<sup>(٢)</sup> ، وإنما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذي وضع فإنه منقسم ، وقد<sup>(٣)</sup> بين ذلك<sup>(٤)</sup> . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه ، أو لا يكون ، فإن لم يكن<sup>(٥)</sup> يوجد مفارقا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له<sup>(٦)</sup> ، إذ ليست<sup>(٧)</sup> فيه كالأجزاء<sup>(٨)</sup> ، ولا هي مفارقته<sup>(٩)</sup> ، والجسم الموصوف بها مستكملا الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا<sup>(١٠)</sup> ، وإنما<sup>(١١)</sup> لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فإما أن تكون مفارقة تنتقل<sup>(١٢)</sup> بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه<sup>(١٣)</sup> ، فإنما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم فسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يناسه ، أو بقي مجردًا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن<sup>(١٤)</sup> جسما في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكمون<sup>(١٥)</sup> فقد فرغنا منه وبينما استحالته ، فإنه يجب<sup>(١٦)</sup> من ذلك أن يكون كل جسم يسخن جسما فإنه ينقل<sup>(١٧)</sup> إليه من حرارة نفسه ، فيبرد<sup>(١٨)</sup> هذا الذي يسخن .

(١) أجسام : جسم ص ، م

(٢) منه : منها ب ، د ، ط

(٣) وقد : قد ب ، ج ، د ص ، م

(٤) ذلك : + فيكون ط

(٥) يكن : ساقطة من ج ، ط ، م

(٦) له : + باقية د . (٧) إذ ليست : وليس ج

(٨) كالأجزاء : كأجزاء ج . (٩) مفارقته : مفارقة ب ، ج ، ص ، م

(١٠) أعراضها : أعراض ص . (١١) وإنما : فإنما ط

(١٢) تنتقل : فتنتقل د . (١٣) وكانت فيه : ساقطة من م

(١٤) مقارن : مفارق ص . (١٥) الكمون : الكون ط

(١٦) فإنه يجب : ويجب ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٧) ينقل : ينتقل ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٨) فيبرد : فيبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز في الأعراض أنفسها (١) هذا الانتقال ، أعني : الانتقال في إجراء الموضوع ، والانتقال من موضوع إلى موضوع ، وإنما كان لا يكون عرضاً لو صح قوامه لا في موضوع . أما (٢) القائم في الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل إلى موضوع آخر من غير أن يجرد عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح (٣) إلا بعد القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح بتة ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذي وجد في موضوع ما تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي ، أو لا تتعلق ، فإن كان تتعلق ذاته الشخصية (٤) بذلك الموضوع الشخصي فمعلوم أنه لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصي ، وإن كان إنما أوجده في ذلك الموضوع سبب (٥) من الأسباب وليس ذلك السبب مقوماً له من حيث هو ذلك الشخص (٦) ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب (٧) وسائل الأسباب حتى لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال (٨) ذلك السبب ليس يكون سبب احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ، هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلاً زوال ذلك السبب إلا لوجود (٩) هذا السبب الآخر لا غير (١٠) .

فيإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون (١١) الشيء قد فارقتـه الحاجة إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرـين : أما الأول ، فزوال (١٢)

(١) نفسها : نفسها بـ ج ، د ، ص ، م

(٢) أما : وأما ج ، ص ، ط

(٣) يصح : + فيه ص ، م

(٤) الشخصية : بشخصيته م

(٥) سبب : بسبب ج

(٦) هو ذلك الشخص : هو شخص ج ، م ؛ ذلك وهو الشخص د

(٧) الشخص : شخص ب ؛ شخصي طا

(٨) وزوال . فحينـذ زوال ج

(٩) لـوجود : بـوجود ص ،

(١٠) لا غير : ساقطة من ص

(١١) فيـكون : + ذلك د ، ص ، ط

(١٢) فـزوال : فـزوال ج ، د ، ص ، ط .

السبب الأول ، وأما الثاني ، فوجود<sup>(١)</sup> السبب الثاني. لكن<sup>(٢)</sup> جملة هذه الأسباب<sup>(٣)</sup> تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها في تحقيق<sup>(٤)</sup> ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها في أن تتخخص موضوع. فكونه<sup>(٥)</sup> لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يوجه إلى<sup>(٦)</sup> أن يجعله محتاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده<sup>(٧)</sup> عن الموضوع لا يعرض<sup>(٨)</sup> له ما يوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه. وإن كان لا يعنيه ، بل يعلمه موضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضي<sup>(٩)</sup> أمرا متعينا<sup>(١٠)</sup> بعينه. فإن المتعين لا يقتضي أي شيء اتفق مما<sup>(١١)</sup> لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر في حكمه. فإن قيل : فكيف يقتضي الواحد المعين<sup>(١٢)</sup>؟ فيقال : يقتضي الذي تعلق به صحة وجوده أولا فيتعين<sup>(١٣)</sup> له بذلك. فهذا اللون من حيث هو لهذا اللون إما<sup>(١٤)</sup> غني عن الموضوع ، وإما مقتصر<sup>(١٥)</sup> على موضوع واحد.

وأما انقلاب العين فقد تلزمـنا من<sup>(١٦)</sup> ذكره<sup>(١٧)</sup> عهدة<sup>(١٨)</sup> يجب أن نخرج منها. فإن انقلاب العين<sup>(١٩)</sup> ليس يعني به أن يعدم هذا ويوجد ذلك<sup>(٢٠)</sup> من غير أن يدخل من الأول شيء في الثاني ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذي انتقل إلى الثاني. بل إنما يعني بالانقلاب<sup>(٢١)</sup> أن الموصوف بالأول صار موصوفا بالثاني ، وذلك أنه يبقى من الأول شيء في الثاني<sup>(٢٢)</sup> ، فيكون

(١) فوجود : بوجود ج ، د ، ص ، ط

(٢) لكن : ساقطة من ط

(٣) الأسباب : الأشياء ط

(٤) تحقيق : تحقق ج ، ص ، م. (٥) فكونه : وكونه ب

(٦) إلى : شيء ط ، م ، . (٧) بوجوده : بوجوده د

(٨) لا يعرض : يعرض ط. (٩) يقتضي : مقتضي ب ، ج ، د ، ص ، ط

(١٠) أمرا متعينا : أمر متعين ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م

(١١) مما : فيما. (١٢) الواحد المعين : المعين الواحد ب

(١٣) فيتعين : فيتعين ج ، ص ، م ؛ يقتصر طا

(١٤) إما : ما ط. (١٥) مقتصر : مقيد ط

(١٦) من : عن ج ، ط. (١٧) ذكره : وحاله د

(١٨) عهدة : عدة ط. (١٩) العين : + ليس ص ، م

(٢٠) ذلك : ذلك م

(٢١) بالانقلاب : بالانتقال م

(٢٢) الثاني : الآخر ص ، م.

مركبا من مادة وشيء فيها. فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسألتنا فيكون<sup>(١)</sup> في اللونية شيء يبطل وشيء يبقى ، فيكون هذا<sup>(٢)</sup> الذي بطل<sup>(٣)</sup> هو الذي صار به الشيء لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو العرض وكلامنا فيها.

ونرجح فنقول<sup>(٤)</sup> : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجوادر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلو إما أن يكون حيئته إشارة ويكون البياض الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة التي تعرف البياض عليها<sup>(٥)</sup>. فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وليس في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما<sup>(٦)</sup> وقدير<sup>(٧)</sup> ما ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوسا ، فإننا لا نتخيل<sup>(٨)</sup> بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا<sup>(٩)</sup> كان له مقدار ووضع وزيادة هي<sup>(١٠)</sup> هيئة البياضية كان جسما أبيض لا مجرد البياض ، فإننا نعني بالبياض هذه الهيئة الرائدة على المقدار والحجم ، وإن كان لا يبقى على الجملة التي كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر<sup>(١١)</sup> روحانيا. فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة<sup>(١٢)</sup> أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته.

وأما المفارق<sup>(١٣)</sup> العقلي فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل مثل هذا الشيء مرة أخرى ذا<sup>(١٤)</sup> وضع ومحالطا للأجسام.

(١) فيكون : فستكون ب ، د ، م

(٢) هذا : ذلك ج ، د ، ص ، ط ، م

(٣) بطل : يبطل ج ، د ، ص ، م

(٤) فنقول : ونقول د ، ط ، م

(٥) عليها : + حتى يكون بعنه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك ج

(٦) وضع ما : وضع ج ، ط ؛ وضعها د

(٧) وقدير : تقدير د

(٨) لا نتخيل : لا نخيلي ط . (٩) وإذا : وإن ب

(١٠) هي : هو ط ؛ ساقطة من ب ، ج ، د

(١١) آخر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م

(١٢) بصورة : صورة م . (١٣) المفارق : مفارق ج

(١٤) ذا : إذا م .

وأما إن جعل جاعل البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان : وجود أنه بياض ، وجود أنه مقدار<sup>(١)</sup>. فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار<sup>(٢)</sup> الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فإذا كان<sup>(٤)</sup> في الأحجام وساريها فيها فيكون قد دخل بعد في بعد<sup>(٥)</sup> ، وإن كان هو نفس الجسم منحازاً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته. فتكون البياضية موجودة في ذلك<sup>(٦)</sup> الجسم إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم. إذ حد البياض وماهيته ليس<sup>(٧)</sup> ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق للحرارة<sup>(٨)</sup> أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعتاً له. وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليس<sup>(٩)</sup> جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم.

فيقى الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد<sup>(١٠)</sup> تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدأ للطبيعيات.

وأما الاستعدادات<sup>(١١)</sup> فأمرها أوضح<sup>(١٢)</sup> ، وأما التي تتعلق بالنفس وذوات الأنسns فقد تبين في الطبيعيات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين تكلمنا في أحوال النفس.

(١) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م

(٢) بالعدد غير مقدار : بالعدد غير المدار ج ، د ؛ غيراً بالعدد لمدار ط

(٣) بالعدد : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م

(٤) فإذا كان : وكان د

(٥) في بعد : ساقطة من د

(٦) ذلك : ساقطة من ب

(٧) ليس : ليست ج ، ط

(٨) للحرارة : للحلوة ج ، د ، ص ، ط ، م

(٩) وليس : وليس ص ، م

(١٠) فقد : وقد ص

(١١) الاستعدادات : الاستعداديات ب ، د ، ط

(١٢) أوضح : واضح ب.

## [ الفصل الثامن ]

### ( ح ) فصل

#### في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل<sup>(١)</sup> أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض. فإن كانت صور الأعراض أعراضًا ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضًا؟ فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته<sup>(٢)</sup> جوهر<sup>(٣)</sup> لا تكون في موضوع البتة وماهيتها<sup>(٤)</sup> محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها<sup>(٥)</sup> أو نسبت<sup>(٦)</sup> إلى الوجود الخارجي.

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر<sup>(٧)</sup> بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ، وهذه الصفة موجودة لмаهية<sup>(٨)</sup> الجواهر<sup>(٩)</sup> المعقولة ، فإنها ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع ، أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن<sup>(١٠)</sup> يكون لا في موضوع. وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن<sup>(١١)</sup> وجوده في الأعيان ليس في موضوع.

فإن قيل : فالعقل أيضا من الأعيان ، قيل : يراد بالعين<sup>(١٢)</sup> التي إذا حصل فيها الجوهر صدرت<sup>(١٣)</sup> عنه أفاعيله وأحكامه. والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

---

(١) لقائل : قائل ط

(٢) قماهيتها : وماهيتها د

(٣) جوهر : + فماهيتها ب ؛ + وماهيتها د ؛ ساقطة من ج ، م

(٤) وماهيتها : ساقطة من د

(٥) لها : ساقطة من ج ، د ، ط

(٦) أو نسبت : + لها ط

(٧) جوهر : ساقطة من ط

(٨) ماهية : هيئة ط

(٩) الجواهر : الجوهر د. (١٠) أن : ساقطة من ج

(١١) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م

(١٢) بالعين : العين م. (١٣) صدرت : صارت م.

ما بالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها محركة <sup>(١)</sup> للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كمالا لما <sup>(٢)</sup> بالقوة وإذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، فإنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال ما بالقوة <sup>(٣)</sup> ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فإنه <sup>(٤)</sup> في كليهما <sup>(٥)</sup> على حكم واحد فإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كمالا لما بالقوة.

فلو كنا قلنا : إن الحركة <sup>(٦)</sup> ماهية تكون كمالا لما <sup>(٧)</sup> بالقوة في الأين مثلا لكل شيء توجد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، وكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المعنطليس حقيقته <sup>(٨)</sup> أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا <sup>(٩)</sup> وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد <sup>(١٠)</sup> مقارنا لجسمية <sup>(١١)</sup> حديد ما فجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد <sup>(١٢)</sup> ، بل هو في كل واحد منهما صفة واحدة وهو : أنه <sup>(١٣)</sup> حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان في الكف أيضا كان بهذه الصورة <sup>(١٤)</sup> ، وإذا كان عند <sup>(١٥)</sup> الحديد أيضا كان بتلك <sup>(١٦)</sup> الصفة . فكذلك <sup>(١٧)</sup> حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع <sup>(١٨)</sup> بطل أن تكون في العقل ليست <sup>(١٩)</sup> ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع.

(١) محركة : متحركة ط . (٢) لما : ما ج

(٣) وإذا عقلت ... بالقوة : ساقطة من ط

(٤) فإنه : فإنها ص . (٥) على ... كليهما : ساقطة من ص ، ط

(٦) الحركة ماهية : الماهية حركة م

(٧) لما : ساقطة من ط . (٨) حقيقته : حقيقة ساقطة من د

(٩) فإذا : وإذا ص ، ط . (١٠) ووجد : ثم وجد د

(١١) لجسمية (الثانية) : لجسميته ج ، ص ، م

(١٢) وفي الحديد : وال الحديد ص ، ط

(١٣) وهو أنه : ذاته د . (١٤) الصورة : الصفة ج ، م

(١٥) وإذا كان عند : وإذا عند م

(١٦) بتلك : بهذه ج . (١٧) فكذلك : وكذلك ب ، ص

(١٨) موضوع : + فقد ج ، ص ، ط ، م

(١٩) ليست : ليس ج .

فإن قيل ، قد قلتم : إن الجوهر هو ما ماهيته <sup>(١)</sup> لا تكون في موضوع أصلا ، وقد <sup>(٢)</sup> صيرتم ماهية المعلومات في موضوع ، فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون في موضوع في الأعيان أصلا. فإن قيل : قد <sup>(٣)</sup> جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة تكون عرضا وتارة <sup>(٤)</sup> جوهرا ، وقد منعتم هذا. فنقول : إننا منعنا أيضا أن تكون ماهية شيء توجد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى تكون في الأعيان تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع <sup>(٥)</sup> البتة ، ولم نمنع أن يكون معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أي تكون موجودة في النفس لا كجزء. ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها لذاتها معقوله. فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن معنى قولنا : إنها لذاتها معقوله هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا <sup>(٦)</sup> مجردة عن المادة وعلاقتها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يتولاه العقل. وأما إن قلنا : إن هذا المعقول منها يكون من كل وجه <sup>(٧)</sup> هي أو مثلها ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في <sup>(٨)</sup> وجود المعقول منها إلا <sup>(٩)</sup> أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أحلفنا. فإن ذاتها مفارقة ، ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكان ذلك النفس قد حصلت فيها <sup>(١٠)</sup> صورة الكل وعلمت كل شيء بالفعل ، ولكن <sup>(١١)</sup> تصير كذلك لنفس واحدة ، وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشيء الذي تعقله <sup>(١٢)</sup> ، إذ <sup>(١٤)</sup> قد استبد بها <sup>(١٥)</sup> نفس ما.

(١) ما ماهيته : ماهيته ج ؛ ماهية د ، ص ، ط

(٢) وقد : فقد ب ، ج

(٣) قد : فقد ج ، د ، ص ، م

(٤) وتارة : + تكون ص ، ط

(٥) لا تحتاج إلى موضوع : + ما م

(٦) وأنها أيضا : وأيضا أنها ج ، ص ، م

(٧) وجه : جهة ط ، م. (٨) في : إلى ج ، د ، ص ، ط ، م

(٩) الا : إلى هامش ص ؛ طا. (١٠) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ، ج ، م ؛ حصل فيها

(١١) ص وعلمت : وقد علمنا ج ، ص ؛ ط ، قد علمت د

(١٢) ولكن : ولكن ج ؛ وكانت د

(١٣) تعقله : تعقلها د

(١٤) إذ : أو ج ، د. (١٥) استبد بها : استبددها م.

والذي يقال : إن شيئاً واحداً بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لا لأن يؤثر فيها ، بل لأن يكون هو بعينه منطبيعاً<sup>(١)</sup> في تلك المادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم<sup>(٢)</sup> بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك عند كلامنا في النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض في إبانة ذلك.

فإذن<sup>(٣)</sup> تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معانٍ ماهياتها<sup>(٤)</sup> لا ذواها ، ويكون حكمها حكم<sup>(٥)</sup>سائر المعقولات من الجواهر إلا في شيء واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل<sup>(٦)</sup> ، وهذا لا يحتاج إلى شيء غير أن يوجد المعنى كما هو فتنطبع به<sup>(٧)</sup> النفس .

فهذا<sup>(٨)</sup> الذي قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المعقولات سنبين من أمرها بعد ، أن ما كان<sup>(٩)</sup> من الصور الطبيعية والتعليميات<sup>(١٠)</sup> فليست يجوز أن يقوم<sup>(١١)</sup> مفارقاً ذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس<sup>(١٢)</sup> . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مبادئنا لنا ، ليس هو علمنا لها<sup>(١٣)</sup> ، بل يجب أن نتأثر<sup>(١٤)</sup> عنها فيكون ما يتأثر عنها<sup>(١٥)</sup> هو علمنا بها ، وكذلك إن<sup>(١٦)</sup> كانت صوراً مفارقة وتعليميات<sup>(١٧)</sup> مفارقة فإنما يكون<sup>(١٨)</sup> علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون<sup>(١٩)</sup> أنفسها<sup>(٢٠)</sup> توجد لنا منتقلة<sup>(٢١)</sup> إلينا ، فقد بينا

(١) هو بعينه منطبيعاً : هي بعينها منطبيعة ج ، د ، ص ، ط ؛ بعينه منطبيعاً م

(٢) يعلم : نعلمه ط

(٣) فإذاً : فإن د ؛ فإذاً تكون ط

(٤) ماهياتها : ماهيتها ج ، د ، ط ؛ ماهياتها ط

(٥) حكم : كحكم ج ، م . (٦) يعقل : معمول ط

(٧) به : بما ب ، ج ، د ، ص ، م

(٨) فهذا : وهذا ج ، د ، ص ، ط ، م

(٩) ما كان : كانت د . (١٠) والتعليميات : والتعليميات ب ، بخ ، ط ، طا

(١١) يقوم : يكون م . (١٢) أو نفس : أو في نفس د

(١٣) لها : بما ص ، طا . (١٤) تتأثر : فغير د

(١٥) فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من ج ، ص ، ط

(١٦) إن : لو د ، ص ، م . (١٧) و التعليميات : و التعليميات ب ، بخ ، د ، ص ، ط ، طا

(١٨) يكون : كان ج ، ط . (١٩) ولا تكون : ولم تكن ج ، د ، ص ، ط ، م ؛ لا تكون طا

(٢٠) أنفسها : أنفسنا ج ، ط

(٢١) منتقلة : منتقلة م .

بطلان هذا في مواضع. بل الموجود منها لنا هي الآثار المحاكية<sup>(١)</sup> لها لا محالة وهي علمنا. وذلك يكون إما<sup>(٢)</sup> أن يحصل لنا<sup>(٣)</sup> في أبداننا أو في<sup>(٤)</sup> نفوسنا. وقد بينما استحالة حصول ذلك في أبداننا<sup>(٥)</sup> ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا<sup>(٦)</sup>. ولأنها آثار في النفس ، لا ذات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد بدنية أو نفسانية ، فيكون ما لا موضوع له يتكرر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه ، فهي أعراض في النفس.

---

(١) المحاكية : المحاكية د ، م

(٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ؛ ويكون إما ص ؛ وذلك إما ط

(٣) لنا : ساقطة من د

(٤) في ( الثانية ) : ساقطة من د ، م

(٥) أو في نفوسنا ...

أبداننا : ساقطة من ب

(٦) أو في نفوسنا ... نفوسنا : ساقطة من ج .

## [ الفصل التاسع ]

### ( ط ) فصل

في الكيفيات <sup>(١)</sup> التي في الكميات <sup>(٢)</sup> وإثباتها

هذا <sup>(٣)</sup> الفصل يليق <sup>(٤)</sup> بالطبيعتيات ، وقد بقي جنس واحد من الكيفيات يحتاج <sup>(٥)</sup> إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه <sup>(٦)</sup> على كونه كيفية ، وهذه هي <sup>(٧)</sup> الكيفيات التي في الكميات .  
أما <sup>(٨)</sup> التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبتت وجودباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلأنها متعلقة بالعدد ، وخصوصاً له ، والعدد من الكم ، والكم عرض <sup>(٩)</sup> .

وأما التي تعرض <sup>(١٠)</sup> للمقادير <sup>(١١)</sup> فليس وجودها بين <sup>(١٢)</sup> ، فإن الدائرة والخط المنحنى والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ، ولا يمكن للمهندس <sup>(١٣)</sup> أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك <sup>(١٤)</sup> المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال <sup>(١٥)</sup> .

(١) في الكيفيات : في الكلام في الكيفيات ب ، ج ، د ، ص

(٢) الكميات : الكمية ج ، ص ، م

(٣) هذا : وهذا ب ، ج ، ص ، م

(٤) يليق : يجب أن يلحق م

(٥) يحتاج : محتاجة ج ، محتاج ص ، محتاجاً ط

(٦) التنبيه : البنية ص

(٧) وهذه هي : وهي هذه ج ، ص

(٨) أما : وأما ط

(٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م

(١٠) تعرض : ساقطة من ج

(١١) للمقادير : المقادير ج ، ص ، ط

(١٢) بين : ساقطة من م . (١٣) للمهندس : المهندس ج ، ص

(١٤) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، ص

(١٥) الأشكال : الأشياء ط ..

وأما الكرة ، فإنما يصح وجودها على طريقة <sup>(١)</sup> المهندس <sup>(٢)</sup> إذا أدار <sup>(٤)</sup> دائرة في دائرة على نحو ما علمت والأسطوانة <sup>(٥)</sup> إذا حركت دائرة حركة يلزم فيها مركزها خط مستقيماً طرفه مركزها في أول الوضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت <sup>(٦)</sup> مثلاً قائم الزاوية على أحد ضلعها القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائرة بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها <sup>(٧)</sup> من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فظاهر <sup>(٨)</sup> لنا لتعلقها بالمقادير التي هي أعراض .

فقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن <sup>(٩)</sup> أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود <sup>(١٠)</sup> الدائرة جزءه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس ، وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة ، بل كان المحيط مضرساً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة ، فقد يكون عندهم مركزاً في الحس ، ويجعل المفروض مركزاً في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيماً ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزأ . فإن طوبق بطرفة الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذي يليه الجزء الذي <sup>(١١)</sup> من المحيط الذي اعتبرناه وطابقنا به الخط <sup>(١٢)</sup> أولاً فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازاة <sup>(١٣)</sup> إلى جهة المركز . فإن طابق المركز <sup>(١٤)</sup>

(٢) على طريقة المهندس : ساقطة من ط

(١) طريقه : طريق م

(٣) المهندس : المهندسين ج ، د ، م

(٤) أدار : أديرت ج ؛ دارت د ؛ دار ص ، ط

(٥) والأسطوانة : والأسطوان ص. م

(٦) حركت : حرك ص. م

(٧) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، وجودها جميع د

(٨) فظاهر : ظاهر ط . (٩) فقد يمكن : فيمكن ب ؛ ويمكن ط

(١٠) يوجد : لوجود ص . (١١) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م

(١٢) الخط : ساقطة من ب . (١٣) أو موازاة : موازاة ب

(١٤) طابق المركز : طابق ط .

فذلك <sup>(١)</sup> الغرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيلا ، وإن نقص تم وإن نقص بإزالته وزاد بإلحاقه فهو منقسم لا محالة وقد فرض <sup>(٢)</sup> غير منقسم . فإذا جعل كذلك بجزء جزء <sup>(٣)</sup> تمت الدائرة .

ثم إن <sup>(٤)</sup> كان في سطحها تضريس أيضاً من أجزاء ، فإن كانت موضوعة في فرج أدخلت تلك الأجزاء الفرج ليسد بها الخلل <sup>(٥)</sup> من السطح كلها ، وإن <sup>(٦)</sup> كانت لا تدخل الفرج فالفرج <sup>(٧)</sup> أقل منها في القدر فهي إذن <sup>(٨)</sup> منقسمة إذ الذي يملأ الفرج أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن <sup>(٩)</sup> لم تكن موضوعة في فرج أزيلاً من <sup>(١٠)</sup> وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طبقي بين الجزء المركزي وبين المحيطي مرة ، فليس يمكن التطبيق لا عماسة ولا موازاة مع المركزي ، والذي يلي ذلك الجزء من المحيط <sup>(١١)</sup> . فإنما نقول له : أرأيت لو أعدمت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط؟ أهل <sup>(١٢)</sup> كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد <sup>(١٣)</sup> خرجو عن البين بنفسه ، وأوقعوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط من <sup>(١٤)</sup> يتكلفه <sup>(١٥)</sup> ويجوز القول به ، فلا ضير ، فإنما يبيع عقله بشمن بخس . فإن البديهة أيضاً <sup>(١٦)</sup> تشهد أن بين كل جزئين تتفق محاذاة لا محالة يملأها من الملا أقصر الملا <sup>(١٧)</sup> ، أو أقصر بعد

(١) فذلك : فداك د ، م

(٢) وقد فرض : وفرض ب ، ج ، ص ، ط ، م

(٣) جزء : بجزء ج . (٤) إن : ساقطة من ط ، م

(٥) الخلل : المخلل ب . (٦) وإن : فإن ب .

(٧) فالفرج : فإن الفرج د . (٨) إذن : ساقطة ص ج

(٩) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ج ، د ، ص ، م

(١٠) من : عن ص . (١١) والمحيط : الذي في المحيط ط

(١٢) أهل : بل ج . (١٣) فقد : ساقطة من ب

(١٤) من : فمن ج ، ص ، طا

(١٥) يتكتفه ؟؟؟؟ : يكتفه د ؟؟؟؟

(١٦) أيضاً : بالضرورة ب ، د ، ص

(١٧) أقصر الملا : أقصر من الملا ج ، ص ، ط ؛ ساقطة من د .

في الملا. وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن <sup>(١)</sup> ما دامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما <sup>(٢)</sup> هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازي طرفيها <sup>(٣)</sup> طرفا <sup>(٤)</sup> مستقيم <sup>(٥)</sup> ، فهذا أيضا <sup>(٦)</sup> من ذلك. فتكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة ، وجميع هذا <sup>(٧)</sup> ما لا <sup>(٨)</sup> يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذي هو القانون في الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره <sup>(٩)</sup>. على أن الأجزاء التي <sup>(١٠)</sup> لا تتجزأ لا تتالف <sup>(١١)</sup> منها بالحقيقة لا دائرة ولا غير دائرة ، وإنما هذا على قانون القائلين به <sup>(١٢)</sup>. وإذا <sup>(١٣)</sup> صحت دائرة <sup>(١٤)</sup> صحت الأشكال الهندسية فيبطل <sup>(١٥)</sup> الجزء ويعلم <sup>(١٦)</sup> ذلك من أن كل خط <sup>(١٧)</sup> ينقسم بقسمين متساوين وأن <sup>(١٨)</sup> قطرًا لا يشارك ضلعا <sup>(١٩)</sup> وما أشبه ذلك ، فإن الخط <sup>(٢٠)</sup> الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساوين <sup>(٢١)</sup> ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تتجزأ يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن <sup>(٢٢)</sup> عليه بعد وضع الدائرة ، وكذلك <sup>(٢٤)</sup> أشياء أخرى غير هذا.

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب <sup>(٢٥)</sup> محاذاة بين طرفي خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حائدا ، وإن <sup>(٢٦)</sup> فارقة كان حائدا عادلا ، فذلك أمر لا يمكن دفعه.

(١) ولكن : لكن م. (٢) بينهما : بينها ص

(٣) طرفيها : طرفها د. (٤) طرفا : طرف ط

(٥) مستقيم : مستقيما ص. (٦) أيضا : + أقصر د

(٧) هذا : ذلك ب. (٨) ما لا : فلا م

(٩) يتصوره : تصوره ط. (١٠) التي : الذي ج ، ط

(١١) لا تائف : لا تائف ط. (١٢) به : بما ب ، د

(١٣) وإذا : فإذا ج. (١٤) دائرة : الدائرة ص

(١٥) فيبطل : فيبطل ص ، طا ، م. (١٦) ويعلم : يعلم ص ، م

(١٧) خط : + مستقيم ط. (١٨) وأن : ساقطة من ج ، ط ، م

(١٩) ضلعا : ضلعا د. (٢٠) قطرًا ... متساوين : ساقطة من ج

(٢١) فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م. (٢٢) بقسمين متساوين : بنصفين ب ؛ بقسمين م

(٢٣) ما يبرهن : ما برهن ص. (٢٤) وكذلك : وكذا د

(٢٥) ووجوب : وجود ج ، ص ، م. (٢٦) وإن : فإن ج ، ط.

فنقول : قد تبين <sup>(١)</sup> في الطبيعيات من وجوه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين <sup>(٢)</sup> لنا أن جسما بسيطا <sup>(٣)</sup> ، وتبين <sup>(٤)</sup> أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعي ، وتبين <sup>(٥)</sup> أن شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف البتة <sup>(٦)</sup> في أجزائه ، ولا شيء <sup>(٧)</sup> من الأشكال الغير المستديرة كذلك <sup>(٨)</sup>. فقد صح وجود الكرة <sup>(٩)</sup> وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة.

وأيضا يمكننا أن نصح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما ليس من المستحيل أن يفرض لسطح <sup>(١٠)</sup> آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية. ومن <sup>(١١)</sup> البين أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلًا كيف شئنا إلى أن يصير ملائيا لذلك <sup>(١٢)</sup> الآخر أو موضوعا في <sup>(١٣)</sup> موضعه <sup>(١٤)</sup> ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملائيا له أو موضوعا في موضعه أو موازيا.

ويكون جسم <sup>(١٥)</sup> واحد بعينه <sup>(١٦)</sup> أن يوضع على وضع ثم يوضع <sup>(١٧)</sup> على وضع آخر يقاطعه والكلام في الجسمين والجسم <sup>(١٨)</sup> الواحد واحد. فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم <sup>(١٩)</sup> يمكن هذا البتة ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة في الطول ثم راجعة أي الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضا من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط <sup>(٢٠)</sup> في تحركها <sup>(٢١)</sup> خطًا مستقيما ، فإنه لا يلقي البتة ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان. وأنت يمكنك أن تفرض

(١) قد تبين : قد بين م. (٢) لأنه تبين : + لنا ط

(٣) بسيطا : ساقطة من ب. (٤) وتبيّن ... طبيعي : ساقطة من م

(٥) وتبيّن (الثانية) : وبين ص. (٦) البتة : أبدا طا

(٧) ولا شيء : ولا شكل شيء ط. (٨) كذلك : لذلك م

(٩) الكرة : الكرة م. (١٠) سطح : سطح ط ؛ سطح ص

(١١) ومن : ثم من ج ، د ، ص ، م

(١٢) لذلك : كذلك د. (١٣) في (الأولى) : ساقطة من د

(١٤) موضعه كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، ص ، م

(١٥) جسم : بجسم ب. (١٦) بعينه : نفسه م

(١٧) ثم يوضع : + ثم يوضع ج ، د ، ط ، م. (١٨) والجسم : وفي الجسم ج ، ص ؛ في الجسم د

(١٩) لم : ولم م. (٢٠) أو الخط : والخط ج ، ط

(٢١) تحركها : تحريكها ب ، ج ، ط.

كل واحد من هذه <sup>(١)</sup> الأقسام بالفعل وتعتبره <sup>(٢)</sup> ، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها. إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه ، والآخر ينتقل ، وذلك على الدور ، أو كلاهما ينتقلان ، ولكن على صفة <sup>(٣)</sup> أن يكون أحدهما أبطأ والآخر أسرع ، فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة. وإذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف إلى <sup>(٤)</sup> التمام ، وهذا على الأصول الصحيحة. وأما إن قال أحد بالتفكير <sup>(٥)</sup> ، فالطريقة الأولى تناقضه.

وأيضاً لنفرض <sup>(٦)</sup> جسماً ثقيلاً ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر ، ونجعله قائماً على سطح مسطح ماساً له بطرفه الأخف حتى يقوم قائماً عليه بحيلة <sup>(٧)</sup> ، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر ، وأنه <sup>(٨)</sup> إذا أميل إلى جهة وزال <sup>(٩)</sup> الداعم حتى سقط فتحدث دائرة لا محالة أو منحن.

أما كيف تكون ، فلنفرض نقطة في الرأس المماس للسطح ، وهي أيضاً تلقي نقطة من السطح ، فحينئذ لا يخلو إما أن ثبتت النقطة في موضعها <sup>(١٠)</sup> ، فتكون كل نقطة نفرضها في رأس ذلك الجسم <sup>(١١)</sup> قد <sup>(١٢)</sup> فعلت <sup>(١٣)</sup> دائرة ، وإما أن يكون — مع حركة هذا الطرف إلى أسفل — يتحرك الطرف الآخر إلى فوق ، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة ، ومركزها <sup>(١٤)</sup> النقطة المتحدة بين الجزء الصاعد والجزء المابط ، وإما أن تتحرك النقطة منحراً على طول السطح ، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م

(٢) وتعتبره : ومعتبرة م

(٣) صفة : وضع ح

(٤) إلى : على ط

(٥) بالتفكير : بالتفكير د ، ط ، م

(٦) لنفرض : فلنفرض ح ، ص ؛ نفرض ط

(٧) بحيلة : ساقطة من ب ، ص ، م

(٨) وأنه : ثم ح ؛ فإنه د

(٩) وزال : فزال ب ، د ، ص ، ط ، م

(١٠) موضعها : موضعها ط

(١١) الجسم : الجسم د. (١٢) قد : فقد ح ، د ، ط ، م

(١٣) فعلت : فعل ب ، ح ، د ، ط ، م

(١٤) ومركزها : ومركزها م.

قطعاً أو خطأ<sup>(١)</sup> منحنياً ، ولأن الميل إلى<sup>(٢)</sup> المركز إنما هو على<sup>(٣)</sup> المحاذاة ، فمحال أن تتحرر النقطة على السطح. لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر<sup>(٤)</sup> أو بالطبع ، وليس بالطبع وليس بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن<sup>(٥)</sup> الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها ونقلتها<sup>(٦)</sup> ليتمكن<sup>(٧)</sup> أن تنزل هي ، كأن العالية<sup>(٨)</sup> منها إذ<sup>(٩)</sup> هي أثقل تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ<sup>(١٠)</sup>. وهناك اتصال يمنع ميلاً من<sup>(١١)</sup> أن ينبعط فيضطر العالي إلى أن يشيل<sup>(١٢)</sup> السافل حتى ينحدر<sup>(١٣)</sup> ، فيكون حينئذ الجسم منقسمًا إلى جزعين<sup>(١٤)</sup> : جزء يميل إلى العلو قسراً ، وجزء<sup>(١٥)</sup> يميل إلى السفل<sup>(١٦)</sup> طبعاً ، وبينهما حد هو<sup>(١٧)</sup> مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة.

فيبين أنه إن لزم عن الخدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن<sup>(١٨)</sup> لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح. فإذا<sup>(١٩)</sup> ثبتت<sup>(٢٠)</sup> الدائرة ثبت المنحني ، لأنه إذا ثبتت الدائرة<sup>(٢١)</sup> ثبتت المثلثات<sup>(٢٢)</sup> والقائم الزاوية أيضاً ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصح مخروط<sup>(٢٣)</sup> ، فإن فصل مخروط بسطح محارف<sup>(٢٤)</sup> ص<sup>(٢٥)</sup> قطع ، فصح<sup>(٢٦)</sup> منحن.

(١) أو خطأ : وخطا م

(٢) الميل إلى : ساقطة من ط ، م

(٣) على : على سبيل ص ؛ سبيل ط

(٤) بالقسر : بالقصر ج ، د ، ط

(٥) عن : على ص

(٦) ونقلتها : فنقلتها ب. (٧) ليملك ن : فيمكن د

(٧) كأن العالية : كالعلية د. (٩) إذ : أو د

(٨) الاتصال ... أبطأ ساقطة من م. (١١) من : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م

(٩) يشيل : ينقل د. (١٣) ينحدر : يتحدد ص

(١٠) جزعين : قسمين ط. (١٥) وجزء : أو جزء ج ، ط

(١١) السفل : أسفل ب ، د ، ج ، ص

(١٢) حد هو : هو حد ط. (١٨) وإن : فإن د

(١٣) فإذا : وإذا ب ، ج ، ص. (٢٠) ثبت : ثبت ج ، د ، ص ، ط

(١٤) ثبتت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط. (٢٢) ثبتت المثلثات : ثبت المثلثات د ، ص ، ط

(١٥) فصح مخروط : فصح مخروط صنع ج ؛ فصح المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م

(١٦) بسطح محارف : بسطح محارق د ؛ بسهم محارق طا

(١٧) ص : حتى د. (٢٦) فصح : ساقطة من ط ، م.

## [ الفصل العاشر ]

### ( ى ) فصل

#### في المضاف

وأما القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تتحقق ماهية المضاف والإضافة وحدهما ، فالذى قدمناه <sup>(١)</sup> في المنطق كاف لمن فهمه. وأما أنه <sup>(٢)</sup> إذا فرض للإضافة وجود كان عرضا ، فذلك أمر لا شك فيه ، إذ <sup>(٣)</sup> كان أمرا لا يعقل بذاته <sup>(٤)</sup> ، إنما يعقل دائما لشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي عارضة <sup>(٥)</sup>.

أول <sup>(٦)</sup> عروضها للجوهر <sup>(٧)</sup> مثل : الأب والابن ، أو لكم ف منه ما هو مختلف في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بال مختلف مثل : الضعف والنصف ، والمتفق مثل : المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس والمماس <sup>(٨)</sup>.

ومن المختلف ما اختلافه محدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو غير محقق إلا أنه مبني على محقق كالكثير الأضعاف <sup>(٩)</sup> والكل والجزء ، ومنه ما ليس بمحقق <sup>(١٠)</sup> بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة. وكذلك إذا وقع مضاف في مضاف كالأزيد والأنقاص فإن الأزيد إنما هو زائد <sup>(١١)</sup> بالقياس إلى زائد <sup>(١٢)</sup> أيضا مقيس إلى ناقص.

(١) قدمناه : قد بناه ط

(٢) وأما أنه : عروضها د

(٣) إذ : إذا د

(٤) بذاته : + بل كان ص

(٥) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م

(٦) أول : ساقطة من د

(٧) للجوهر : جوهر ب ، د ، ص ، م

(٨) والمماس والمماس : والمماس ب.

(٩) الأضعاف : والأضعاف د

(١٠) محقق : محقق ط ، م

(١١) زائد : أزيد ط ، م

(١٢) زائد : أزيد م ؛ + هو ص.

ومن المضاف ما هو<sup>(١)</sup> في الكيف فمنه متفق كالمشاهدة<sup>(٢)</sup> ، ومنه مختلف كالسرير والبطيء في الحركة<sup>(٣)</sup> ، والثقيل والخفيف في الأوزان ، وإلحاد والثقيل في الأصوات وكذلك قد تقع فيها<sup>(٤)</sup> كلها إضافة ، وفي الأين كالأعلى والأسفل ، وفي المتي<sup>(٥)</sup> كالمتقدم<sup>(٦)</sup> والتأخر ، وعلى هذه الصفات<sup>(٧)</sup> ، وتکاد<sup>(٨)</sup> تكون المضافات منحصرة<sup>(٩)</sup> في أقسام المعادلة ، والتي بالزيادة والنقصان<sup>(١٠)</sup> ، والتي بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة ، والتي بالمحاكاة.

فأما التي بالزيادة فاما من الكم كما تعلم ، وإنما في القوة مثل العالب والقاهر والماع وغير ذلك. والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقطاع والمقطع وما أشبه ذلك ، والتي بالمحاكاة فكالعلم<sup>(١١)</sup> والمعلوم والحس والحسوس ، فإن بيهما حاكاة ، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم ، والحس يحاكي هيئة المحسوس ، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديده.

لكن المضافات قد تتحصر من جهة ، فقد يكون المضافان شيئاً لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لها استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لهما إضافة ، مثل التيامن والمتسار ، فليس في التيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافاً بالتيامن إلا نفس التيامن<sup>(١٢)</sup>. وربما<sup>(١٣)</sup> احتاج إلى أن يكون في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به منقاداً إلى الآخر ، مثل العاشق

(١) ما هو : ما ب ، ج ، د ، ص ، م

(٢) كالمشاهدة : كالمشاهدة هامش ص.

(٣) في الحركة : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م

(٤) فيها : منها د

(٥) المتي : متى ج ، ص ، م

(٦) كالمتقدم : كالمتقدمة ط

(٧) الصفات ، الصفة ج ، د ، ط ، م

(٨) وتکاد : + في أن د. (٩) منحصرة : ساقطة من ج ، ط

(١٠) والنقصان : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م

(١١) فكالعلم : كالعلم ب ، ج

(١٢) نفس التيامن : نفسه ج

(١٣) وربما : + كان في كل واحد ط.

والمعشوق . فإن في العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضافة ، وفي المعشوق <sup>(١)</sup> هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقاً لعاشقه <sup>(٢)</sup> .

وربما كان هذا الشيء في إحدى الجهتين دون الأخرى <sup>(٣)</sup> مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته ككيفية هي العلم ، صار بها <sup>(٤)</sup> مضافاً إلى الآخر <sup>(٥)</sup> . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء <sup>(٦)</sup> آخر ، إنما صار مضافاً لأنَّه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي بقي لنا هاهنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد وبالموضوع ، موجود بين شيئين وله <sup>(٧)</sup> اعتباران كما ظنه بعض الناس ، بل أكثرهم؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية في إضافته <sup>(٨)</sup>؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر ، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه . وهذا بين في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوبة — وهي وصف وجوده — في الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر <sup>(٩)</sup> في الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر <sup>(١٠)</sup> هو كونه في الآخر <sup>(١١)</sup> ، فإن الأبوبة ليست في الابن وإنما كانت وصفاً له يشتق له منه الاسم ، بل الأبوبة في الأب . وكذلك أيضاً حال الابن بالقياس إلى الأب فليس <sup>(١٢)</sup> هاهنا شيء واحد البتة هو <sup>(١٣)</sup> في كليهما ، فليس هاهنا إلا أبوبة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوبة والبنوة فلسنا <sup>(١٤)</sup> نعرفها ولا لها اسم .

---

(١) فإن ... المعشوق : ساقطة من م

(٢) لعاشقه : لهذا طا

(٣) الآخر : الآخر د

(٤) بما : لها م

(٥) الآخر : شيء آخر م

(٦) شيء : ساقطة من ط

(٧) وله : فله ص ، له ط

(٨) إضافته : إضافييه ب

(٩) آخر : + فهو ب ، ج ، د ، ص ، م

(١٠) الآخر : آخر د ، ط ، م

(١١) الآخر : آخر ب . (١٢) فليس : وليس ج ، ص

(١٣) هو : فهو م

(١٤) فلسنا : وليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد <sup>(١)</sup> منها بحال بالقياس إلى الآخر ، فهذا ككون كل واحد من القوين والثلج أبيض ، فإنه ليس يجب أن يكون شيئاً واحداً ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحداً ، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر ، لكنه بالقياس إلى الآخر.

فإذا <sup>(٢)</sup> فهمت هذا فيما مثلاه لك <sup>(٣)</sup> ، فاعرف الحال فيسائر المضادات التي لا اختلاف فيها . وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضع ، فإنه لما كان لأحد الأخوين <sup>(٤)</sup> حالة بالقياس إلى الآخر ، وكان للآخر أيضاً حالة بالقياس إلى الأول ، وكانت الحالتان من نوع واحد حسبتا شخصاً واحداً وليس كذلك . فإن للأول أخوة الثاني أي له وصف أنه أخو الثاني ، ذلك <sup>(٥)</sup> الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني . وليس ذلك وصف <sup>(٦)</sup> الثاني بالعدد ، بل بال النوع ، كما لو كان الثاني أيضاً والأول أيضاً ، بل الثاني أيضاً أنه أخوه هذا الأول لأن له حاله في ذاته مقوله <sup>(٧)</sup> بالقياس إلى الأول .

وكذلك <sup>(٨)</sup> المماسة في المتماسين ، فإن كل واحد منها مماس لصاحبها بأن له مماسته <sup>(٩)</sup> التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن <sup>(١٠)</sup> كان الآخر <sup>(١١)</sup> مثله . فلا تظنن البتة أن عرضاً واحداً بالعدد <sup>(١٢)</sup> يكون في محلين حتى يحتاج أن تعذر من ذلك في جعلك <sup>(١٣)</sup> العرض اسم مشككاً <sup>(١٤)</sup> كما فعله ضعفاء <sup>(١٥)</sup> التمييز <sup>(١٦)</sup> .

(١) واحد : ساقطة من ج

(٢) فإذا : فإن ج ، ص

(٣) لك : + فكذلك ب ؛ فلذلك د

(٤) الأخرين : الآخرين ط ، م

(٥) ذلك : وذلك ط

(٦) وصف : بوصف ج ، ص

(٧) مقوله : معقوله ج ، ص ، طا

(٨) وكذلك : وكذلك د ؛ كذلك ط

(٩) مماسته : مماسة ج ، ط ، م

(١٠) إن : إذا ب ، ج ، د ، ص

(١١) الآخر : للآخر ص ، د ، ص ، ط ، م

(١٢) واحداً بالعدد : ساقطة من ب

(١٣) جعلك : جعل ط ، م . (١٤) مشككاً : معذر د

(١٥) ضعفاء الضعفاء ب ، ج ، م ؛ ضعيف د ، ط ؛ ضعيفاً طا

(١٦) التمييز : التميز ص .

لكن الأشد اهتماما من هذا ، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور<sup>(١)</sup> في العقل<sup>(٢)</sup> ، ويكون ككثير<sup>(٣)</sup> من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل ، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج ، فنصير كلية وجزئية<sup>(٤)</sup> ذاتية وعرضية وتكون جنس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل.

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضا في النفس إذا عقلت الأشياء. وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتلوا وقالوا<sup>(٥)</sup> نحن نعلم أن هذا في الوجود أب<sup>(٦)</sup> ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا<sup>(٧)</sup> ، عقل أو لم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها<sup>(٨)</sup> فوق الأرض ، والأرض تحتها ، أدركـت أو لم تدرك ، وليسـت<sup>(٩)</sup> الإضافة إلا أمثال<sup>(١٠)</sup> هذه الأشياء التي<sup>(١١)</sup> أؤمنـا إليها وهي تكون للأشياء وإن لم تدرك.

وقالت الفرقـة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودـة في الأشياء<sup>(١٢)</sup> لوجبـ من ذلك أن لا تنتهيـ الإضافـات ، فإـنهـ كانـ يكونـ بينـ الأبـ والـابـنـ إـضـافـةـ ، وـكانـ تـلكـ إـضـافـةـ مـوـجـودـةـ لـهـماـ أوـ لـأـحـدـهـماـ أوـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ . فـمـنـ حـيـثـ الـأـبـوـةـ لـأـبـ وـهـيـ عـارـضـةـ لـهـ ، وـأـبـ مـعـروـضـ لـهـ<sup>(١٣)</sup> ، فـهـيـ مـضـافـةـ ، وـكـذـلـكـ الـبـنـوـةـ . فـهـاـهـاـ إـذـنـ عـلـاقـةـ لـلـأـبـوـةـ<sup>(١٤)</sup> مـعـ الـأـبـ وـالـبـنـوـةـ<sup>(١٥)</sup> مـعـ الـابـنـ<sup>(١٦)</sup> خـارـجـةـ عنـ الـعـلـاقـةـ الـتـيـ بـيـنـ الـأـبـ وـالـابـنـ فـيـجـبـ أنـ تـكـوـنـ لـلـإـضـافـةـ إـضـافـةـ أـخـرـىـ وـأـنـ تـذـهـبـ إـلـىـ غـيـرـ النـهـاـيـةـ ، وـأـنـ تـكـوـنـ

(١) يتـصورـ : متـصورـ طـ

(٢) العـقـلـ : الفـعـلـ دـ

(٣) كـكـثـيرـ مـ

(٤) وـجـزـائـيـهـ : جـزـائـيـهـ جـ ، دـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، طـ ، مـ

(٥) وـقـالـواـ : فـقـالـواـ دـ . (٦) الـوـجـودـ : الـمـوـجـودـ مـ

(٧) أـبـ : أـبـوـ مـ . (٨) ابنـ هـذاـ : اـبـنـ بـ

(٩) نـفـسـهـاـ : نـفـسـهـ دـ . (١٠) وـلـيـسـتـ : وـلـيـسـ دـ

(١١) إـلـاـ مـاـثـالـ : إـلـاـ فـيـ مـاـثـالـ دـ ؛ إـلـاـ جـ ؛ إـلـاـ مـاـثـالـ طـ

(١٢) الـتـيـ : سـاقـطـةـ مـنـ طـ ، مـ . (١٣) فـيـ الـأـشـيـاءـ : لـلـأـشـيـاءـ جـ

(١٤) لـهـ : لـهـ بـ ، جـ ، دـ . (١٥) لـلـأـبـوـةـ : الـأـبـوـةـ صـ

(١٦) وـالـبـنـوـةـ : وـالـبـنـوـةـ طـ . (١٧) مـعـ الـابـنـ : + وـلـيـسـ الـعـلـاقـةـ الـتـيـ بـيـنـ الـأـبـ وـالـابـنـ بـ .

أيضاً من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ، كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعلمنا بالقيامة <sup>(١)</sup>.

والذي تنحل به الشبهة من الطريقين <sup>(٢)</sup> جميماً أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذي ماهيته أنها تقال <sup>(٣)</sup> بالقياس إلى غيره ، فكل شيء <sup>(٤)</sup> في الأعيان يكون بحيث ماهيته أنها تقال <sup>(٥)</sup> بالقياس إلى غيره فذلك <sup>(٦)</sup> الشيء <sup>(٧)</sup> من المضاف. لكن في الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف في الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغي أن يجرد ما له من المعنى المقبول بالقياس إلى غيره <sup>(٨)</sup> وغيره <sup>(٩)</sup> ، إنما هو مقبول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولاً بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت.

فليس هناك ذات وشيء <sup>(١٠)</sup> هو الإضافة ، بل هناك مضاف لذاته لا بإضافة أخرى فتنتهي <sup>(١١)</sup> من هذا الطريق الإضافات.

وأما كون هذا المعنى المضاف لذاته في هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه في هذا الموضوع ماهيته معقولة <sup>(١٢)</sup> بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلاً وهو <sup>(١٣)</sup> : وجود الأبوبة ، وذلك الوجود أيضاً مضاف. ولكن <sup>(١٤)</sup> ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضاً من المضاف <sup>(١٥)</sup> لزم المضاف ، وكل واحد منهم مضاف

(١) بالقيامة : بالقيمة د ، م

(٢) الطريقين : الطرفين د ، هامش ص ؛ الفريقين طا

(٣) إنما تقال : معقولة ج ، د ، ص ، م ؛ مقوله هامش ج ؛ تكوق معقولة ط

(٤) شيء : + يكون ج ، ص ، ط

(٥) تقال : تعقل : ص ، ط

(٦) كذلك : فلذلك د

(٧) الشيء : + المضاف م

(٨) غيره : + كذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المقبول بالقياس إلى د ، ص ، + كذلك المعنى هو بالحقيقة المقبول بالقياس إلى ج ، ط ، م

(٩) وغيره : غيره ج ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م

(١٠) وشيء : + ما ص

(١١) فتنتهي : ساقطة من ط

(١٢) معقولة : معقولة م

(١٣) وهو : وهى ج ، د ، م

(١٤) ولكن : لكن ج ، م. (١٥) المضاف (الأولى) : + والمضاف ج.

لذاته إلى ما هو مضاد إليه بلا إضافة أخرى. فالكون محمولاً مضاد لذاته<sup>(١)</sup> ، والكون أبوة صارت<sup>(٢)</sup> مضادة لذاته. فإن<sup>(٣)</sup> نفس هذا الكون مضاد<sup>(٤)</sup> لذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضاداً ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضوع ، أي هو بحث إذا عقلت ماهيته<sup>(٥)</sup> كانت محتاجة إلى أن يحضر في الذهن شيء<sup>(٦)</sup> آخر يعقل هذا بالقياس<sup>(٧)</sup> إليه.

بل إذا أخذ هذا مضاداً في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لا معيه أخرى<sup>(٨)</sup> تتبعه ، بل نفسه نفس المع أو المعي المخصصة بنوع تلك الإضافة. فإذا<sup>(٩)</sup> عقل احتيجه إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة من حيث هي أبوة<sup>(١٠)</sup> ، فذاها مضادة بذاها<sup>(١١)</sup> لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يخترع أمراً بينها كأنه معيه خارجة منها لا يضطر<sup>(١٢)</sup> إليه نفس التصور<sup>(١٣)</sup> ، بل اعتبار آخر من الاعتبارات<sup>(١٤)</sup> اللاحقة التي يفعلها العقل. فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبارات لا للضرورة<sup>(١٥)</sup> ، فاما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة لأنما ماهية لذاها تعقل بالقياس إلى الغير<sup>(١٦)</sup>.

وهاهنا<sup>(١٧)</sup> إضافات كثيرة تلحق بعض<sup>(١٨)</sup> الذوات لذاها لا لإضافة أخرى عارضة ، بل مثل ما يجري عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة<sup>(١٩)</sup> الأبوية<sup>(٢٠)</sup>. وذلك

(١) مضاد لذاته : مضاداً لذاته د

(٢) صارت : ساقطة من م

(٣) فإن : فإذا ط

(٤) الكون مضاد : الكون مضاداً ص

(٥) ماهيتها : ماهية ب ، ج ، د ، ط

(٦) شيء : ساقطة من د. (٧) بالقياس : القياس ط

(٨) لذاته لا معيه أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه طا

(٩) فإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م

(١٠) إلى ساقطة من ب. (١١) أبوة : + بنوع تلك الإضافة ط

(١٢) بذاها : لذاها ص ، م. (١٣) لا يضطر : لا يضطره ص ، م

(١٤) التصور : المصور م. (١٥) الاعتبارات : الاعتبار ب ، ج ، د

(١٦) للضرورة : بالضرورة د. (١٧) الغير : غير د

(١٨) وهاهنا : فههنا ج. (١٩) بعض : بعضها ط

(٢٠) للإضافة : لإضافة ط. (٢١) الأبوية : الأبوة هامش ص

(٢٢) وذلك : + محقق م.

مثل لحقوق الإضافة لهيئة العلم فإذاً لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هنالك إضافة أخرى <sup>(١)</sup>.

وإذ <sup>(٢)</sup> قد <sup>(٣)</sup> عرفت <sup>(٤)</sup> هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود يعني أن له هذا الحد ، وهذا الحد <sup>(٥)</sup> لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضا إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائماً ذاتاً واحداً واصلاً بين الشيئين <sup>(٦)</sup>.

وأما القول بالقياس فإناًما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فإن <sup>(٧)</sup> يكون عقل بالقياس إلى غيره ، فله في الوجود حكم ، قوله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة. ويجوز في العقل إضافات مختبرعة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التي للعقل <sup>(٨)</sup> منها.

المضاف إذن موجود في الأعيان وبأن أن وجوده لا يوجب أن يكون هنالك إضافة إلى إضافة <sup>(٩)</sup> بغير نهاية <sup>(١٠)</sup>. وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل <sup>(١١)</sup> مضافاً يكون له في الوجود إضافة.

وأما المتقدم والمتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن التقدم والتأخر متضادان بين الوجود إذا <sup>(١٢)</sup> عقل ، وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الخاص <sup>(١٣)</sup> ، فاعلمه <sup>(١٤)</sup>.

---

(١) أخرى : ساقطة من ب ، م

(٢) وإن : فإذاً ج ، ص ، م

(٣) قد : ساقطة من د ، م

(٤) عرفت : علمت هامش ج

(٥) وهذا الحد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط

(٦) الشيئين : شيئين ج ، ص ، م

(٧) فإن : بأن ج . (٨) للعقل : في العقل د

(٩) إلى إضافة : ساقطة من ط

(١٠) نهاية : النهاية ج

(١١) ما يعقل : ما يفعل م

(١٢) إذا : وإذا د

(١٣) الخاص : الحاضر ج ، ص ، م

(١٤) فاعلمه : فاعلم د.

فإن<sup>(١)</sup> الشيء في نفسه ليس متقدما إلا بشيء<sup>(٢)</sup> موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود للطرفين<sup>(٣)</sup> معا في الذهن ، فإنه إذا أحضرت<sup>(٤)</sup> في الذهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين<sup>(٥)</sup> فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل. وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود؟ فما كان من المضافات على هذه السبيل فإنما تصايفها في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر<sup>(٦)</sup> ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى<sup>(٧)</sup> من المعانى العقلية ومن المناسبات<sup>(٨)</sup> التي يفرضها العقل<sup>(٩)</sup> والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايس بينها العقل وأشار إليها<sup>(١٠)</sup>.

(١) فإن : إن د ، ط ، م

(٢) بشيء : لشيء م

(٣) للطرفين : الطرفين ج ، ص

(٤) أحضرت : أحضر ب ، د ، ط ، م

(٥) موجودين : الموجودين ج ، ص ، ط

(٦) التقدم والتأخر : المتقدم والتأخر ب ، د ، ص ، ط ، م

(٧) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م

(٨) ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م

(٩) يفرضها العقل : يفرضها ص

(١٠) إليها : إليهما ط.

**المقالة الرابعة<sup>(١)</sup>**

**و فيها ثلاثة فصول<sup>(٢)</sup>**

---

(١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأولى من الكتاب ثلاثة فصول م

(٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل

#### في المتقدم والمتاخر<sup>(١)</sup> ، وفي الحدوث<sup>(٢)</sup>

لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فالحربي أن نتكلّم في الأشياء التي تقع منها<sup>(٣)</sup> موقع الخواص والعوارض الالزام ، ونبأ أولاً بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

فنقول : إن التقدم والتأخر وإن<sup>(٤)</sup> كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنما تكاد أن تجتمع على سبب التشكيك في شيء<sup>(٥)</sup> ، وهو<sup>(٦)</sup> أن يكون للمتقدم ، من حيث هو متقدم ، شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للمتقدم . والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان<sup>(٧)</sup> . وكان<sup>(٨)</sup> التقدم<sup>(٩)</sup> والقبل في أشياء لها ترتيب ، فما<sup>(١٠)</sup> هو في المكان<sup>(١١)</sup> فهو<sup>(١٢)</sup> الذي<sup>(١٣)</sup> أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلي ذلك المبدأ حيث ليس بلي ما هو بعده ، والذي بعده يلي ذلك المبدأ وقد وليه هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ<sup>(١٤)</sup> وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود . وقد يكون هذا

التقدم المرتبي<sup>(١٥)</sup> في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

(١) المتقدم والمتاخر : المتاخر والمتقدم ص

(٢) وفي الحدوث : والحدث م

(٣) منها ص . (٤) وإن : إن ط

(٥) شيء : + واحد ج . (٦) وهو : هو ج

(٧) والزمان : وفي الزمان م

(٨) وكان : فكان ص . (٩) التقدم : المتقدم ب ، ص ، ط ، م

(١٠) فما : كما ج ، د ، ص ، ط ، م

(١١) المكان : + وما هو في المكان ج ؛ + فما كان في نسبة المكان د

(١٢) فهو : وهو ج . (١٣) الذي : + هو م

(١٤) مبدأ : ساقطة من ص ، م . (١٥) المرتبي : الريحي ج ، د ، ص ، ط .

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ. ثم إن جعل المبدأ الشخص<sup>(١)</sup> اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك<sup>(٢)</sup> الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل. وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الثقل ، وإما يبحث واتفاق كيف كان.

ثم نقل إلى أشياء أخرى فجعل الفائق والفضل والسابق أيضا ولو في غير الفضل متقدما ، فجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود. فيما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول<sup>(٣)</sup> فإنه<sup>(٤)</sup> جعل متقدما. فإن السابق في<sup>(٥)</sup> باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني<sup>(٦)</sup> منه فهو للسابق وزيادة. ومن<sup>(٧)</sup> هذا القبيل ما جعلوا المخدوم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للمرءوس ، وإنما يقع للمرءوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس.

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود أولا وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجودا متقدما<sup>(٨)</sup> على الآخر مثل : الواحد ، فإنه<sup>(٩)</sup> ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجودا. وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أو لا يفيد ، بل إنه<sup>(١٠)</sup> يحتاج إليه<sup>(١١)</sup> حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيز منه.

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئاً وليس وجود أحد هما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : لشخص ج ، ط ، م

(٢) المحرك : المتحرك د ، ط

(٣) الأول : ساقطة من د

(٤) فإنه : ساقطة من ب

(٥) في : من ط

(٦) للثاني وما للثاني : للثالي وما للثالي د ، ط ، م ؛ للثاني وما للثالي ج ، ص

(٧) ومن : من ج ، ص

(٨) وجودا متقدما : وجود متقدم ح

(٩) فإنه : وإنه م

(١٠) إنه : إنها ط

(١١) إليها : إليها ط.

لكن وجود<sup>(١)</sup> الثاني من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تحويله من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني. ولذلك<sup>(٢)</sup> لا يستنكر العقل البنيّة أن يقول : لما حرك زيد يده تحرّك المفتاح ، أو يقول : حرك زيد يده<sup>(٣)</sup> ثم تحرّك المفتاح. ويستنكر أن يقول : لما تحرّك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرّك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده. فالعقل مع وجود الحركتين معاً في الزمان<sup>(٤)</sup> يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ<sup>(٥)</sup> كانت الحركة<sup>(٦)</sup> الأولى ليس<sup>(٧)</sup> سبباً وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى. ولا يبعد أن يكون الشيء مهما وجد وجوب ضرورة أن يكون علة لشيء<sup>(٨)</sup>. وبالحقيقة<sup>(٩)</sup> فإن الشيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة للشيء<sup>(١٠)</sup> إلا ويكون معه الشيء. فإن كان من<sup>(١١)</sup> شرط كونه علة نفس ذاته ، فما دام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثاني ، وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته<sup>(١٢)</sup> ممكناً<sup>(١٣)</sup> أن يكون عنه الشيء وممكناً أن لا يكون وليس أحد الطرفين<sup>(١٤)</sup> أولى من الآخر.

وكذلك<sup>(١٥)</sup> المتكون<sup>(١٦)</sup> هو كذلك ممكناً أن يكون وممكناً أن لا يكون. فلا من حيث هو ممكناً أن يكون هو موجود<sup>(١٧)</sup> ، ولا من حيث ذلك ممكناً أن يكونه<sup>(١٨)</sup> ، فذلك ممكناً للوجود. وذلك لأن كون<sup>(١٩)</sup> الشيء عن الممكناً أن يكونه ليس لذات أنه ممكناً أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء ج ، د ، ص ، ط

(٢) ولذلك : ولهذا م. (٣) تحرّك المفتاح أو يقول .... يده : ساقطة من م

(٤) الزمان : زمان د ، ط. (٥) إذ : إذا د ، ص ؛ إذ لو ط

(٦) الحركة : حركة د. (٧) ليس : ليست ج ، ص

(٨) لشيء : للشيء ج ، د ، ص ، ط. (٩) وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م

(١٠) للشيء : + وبالحقيقة ب. (١١) من : ساقطة من ب ، م

(١٢) فذاته بذاته : ساقطة من د. (١٣) ممكناً : يمكن د

(١٤) الطرفين : + له ج ؛ + به ص. (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م

(١٦) المتكون : المكون ط ؛ لمنكر د. (١٧) موجود : موجود بـ

(١٨) ممكناً أن يكونه : أن يكونه ممكناً ط

(١٩) كون : يكون ط.

نفس كونه ممكنا ليس كافيا في أن يكون الشيء عنه. فإن كان نفس كونه ممكنا أن يكونه<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه<sup>(٢)</sup> الشيء موجودا مرة ، ومرة لا يكون ، ونسبة إلى الذي يكون والذي لا يكون<sup>(٣)</sup> ، في الحالتين ، نسبة واحدة. وليس في الحالة التي تتميز فيها<sup>(٤)</sup> أن يكون من أن لا يكون تميز<sup>(٥)</sup> أمر بسيط يوجد المعلول مع إمكان كونه<sup>(٦)</sup> عن العلة تميزا<sup>(٧)</sup> يخالف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة<sup>(٨)</sup>. فنكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، وما نسبة إلى وجود الشيء عنه ونسبة إلى<sup>(٩)</sup> لا وجوده عنه واحدة. فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز<sup>(١٠)</sup> بما وجوده<sup>(١١)</sup> عنه عن لا وجوده. فإن كانت تلك الحال أيضا توجب هذا التمييز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة ووُجِدَت<sup>(١٢)</sup> تكون جملة الذات وما اقتربن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع العلية. وكان<sup>(١٣)</sup> الشيء الذي يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجودا<sup>(١٤)</sup> إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة أو غضبا أو طبعا حادثا أو غير ذلك ، أو أمرا خارجا منتظرا<sup>(١٥)</sup> لوجود العلة. فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلول من غير نقصان<sup>(١٦)</sup> شرط باق وجوب وجود المعلول.

(١) يكونه : يكون ط ؛ + إلا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون واجبا أن يكونه لا ممكنا ج

(٢) معه : مع ط

(٣) والذي لا يكون : ولا يكون ص ، م

(٤) فيها : منها ب ، د ، م

(٥) تميز : تميز ط. (٦) إمكان كونه : إمكانه د

(٧) تميزا : تميزا ص

(٨) تميزا .... مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م

(٩) ونسبة إلى : ساقطة من ب

(١٠) يتميز : تميز ج ، م

(١١) بما وجوده : به وجوده ب ؛ بما وجودها ط

(١٢) ووُجِدَتْ : وجدت م ؛ + هي ج ، د ، ص ، ط

(١٣) وكان : + من ط

(١٤) وجودا : وجود ج ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط

(١٥) منتظرا : فينتظر الوجود ج ، د ، ط ، م

(١٦) نقصان : نقص ح.

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، وجود علته واجب عنه<sup>(١)</sup> وجود<sup>(٢)</sup> المعلول . وهو معا في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معا في القياس إلى حصول الوجود<sup>(٣)</sup> . وذلك<sup>(٤)</sup> لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا<sup>(٥)</sup> ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، وهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك<sup>(٦)</sup> أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا<sup>(٧)</sup> ارتفع ارتفع<sup>(٨)</sup> الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولا ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

ونحن نحيب عن ذلك<sup>(٩)</sup> دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . وذلك لأن معنى<sup>(١٠)</sup> « إذا » لا يخلو إما أن يعني به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل<sup>(١١)</sup> يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود<sup>(١٢)</sup> أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل<sup>(١٤)</sup> منهما إذا حصل في العقل يجب عنه<sup>(١٥)</sup> أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن<sup>(١٦)</sup> وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل<sup>(١٧)</sup> أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة « إذا » في مثل هذه الموضع مشتركة مغلطة .

(١) واجب عنه : وجب عنه د

(٢) وجود : موجود د

(٣) الوجود : الموجود ط . (٤) ذلك : + الأول ج

(٥) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م

(٦) كذلك : فذاك م . (٧) وإذا : وإن ج

(٨) ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م

(٩) ونحن نحيب عن ذلك : فنقول في جوابه ب ؛ ونحن نبحث عن ذلك هامش ص

(١٠) معنى : المعنى د . (١١) حصل : + نفسه في الوجود عنه ح

(١٢) نفسه ... الوجود : ساقطة من ب

(١٣) عنه في الوجود : ساقطة من ج

(١٤) كل : + واحد ج . (١٥) عنه : + في العقل د

(١٦) أو أن : لو أن ص ، ط

(١٧) يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه ج ، د .

فنقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذي إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة. وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول.

وأما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجوب في الوجود إن كان المعلول قد <sup>(١)</sup> حصل من تلقاء نفسه أو بغير <sup>(٢)</sup> العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة إذا <sup>(٣)</sup> وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستعنية الوجود ، إلا أن لا يعني « بحصلت » ما مضى. ولكن تغنى <sup>(٤)</sup> المقارنة <sup>(٥)</sup> ولا تصدق <sup>(٦)</sup> من <sup>(٧)</sup> جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلول. والوجه الثاني أن الشيء الذي قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يعني بلفظ « حصل » مفهومه.

وأما القسمان الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال <sup>(٨)</sup> : إذا <sup>(٩)</sup> وجدت العلة في العقل وجوب عند العقل أن يحصل المعلول <sup>(١٠)</sup> الذي <sup>(١١)</sup> تلك العلة <sup>(١٢)</sup> علته بالذات في العقل ، وأيضاً إذا وجد <sup>(١٣)</sup> المعلول في <sup>(١٤)</sup> العقل وجوب أن يحصل أيضاً وجود العلة في العقل. وأما الثاني منهم وهو القسم الرابع فيصدق منه قوله : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ <sup>(١٥)</sup> عنه حتى يحصل <sup>(١٦)</sup>

(١) قد : ساقطة من م

(٢) بغير : لغير ص. (٣) إذا : إذ ب ، م

(٤) تغنى : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م

(٥) المقارنة : + فتصبح ج ، د ، ص ، ط

(٦) ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م

(٧) من (الأولى) : في ط. (٨) يقال : نقول ب ، ج ، د ، م

(٩) إذا : إذ ط. (١٠) العلة ... المعلول : ساقطة من د

(١١) الذي : التي ب. (١٢) العلة : ساقطة من ب ، ط ، م

(١٣) الذي ... وجد : ساقطة من د

(١٤) في : ساقطة من ص ، ط ، م

(١٥) مفروغ : مرفوع د

(١٦) يحصل : حصل ص ، م.

المعلول ، وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قد عرفت.

وكذلك في جانب الرفع <sup>(١)</sup> ، فإنـه <sup>(٢)</sup> إذا رفعنا العلة رفـنا <sup>(٣)</sup> المعلول بالحقيقة ، وإذا رفـنا المعلول لم نرفع العلة <sup>(٤)</sup> ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفـعت <sup>(٥)</sup> في ذاتها أو لا حتى أمكن رفع المعلول. فإنـا <sup>(٦)</sup> لما فرضنا المعلول مرفـوا فقد فرضنا ما لا بد من فرضـه معـه بالقوـة ، وهو أنه كان ممكـنا رفعـه . وإذا <sup>(٧)</sup> كان ممكـنا رفعـه فإنـما أمكنـا بـأن <sup>(٨)</sup> رفعـ العلة أولا ، فرفعـ العلة وإثباتـه سبـب رفعـ المعلول وإثباتـه ، ورفعـ المعلول دليلـ رفعـ ذلك ، وإثباتـه دليلـ إثباتـه.

فترجـع <sup>(٩)</sup> إلى حيث فارقـناه <sup>(١٠)</sup> ، فنقولـ في حلـ الشـبهـةـ : إنه لـيـسـ المـعـيـةـ هـيـ التـيـ <sup>(١١)</sup> أوجـبتـ لأـحـدـهـماـ العـلـيـةـ ، حتـىـ يـكـونـ لـيـسـ أـحـدـهـماـ أـوـلـيـ بالـعـلـيـةـ مـنـ الـآـخـرـ لـأـنـهـماـ فيـ المـعـيـةـ <sup>(١٢)</sup> سـوـاءـ ، بلـ إـنـماـ اـخـتـلـفـ لـأـنـ أـحـدـهـماـ فـرـضـنـاهـ أـنـهـ لـمـ يـجـبـ وـجـودـ بـالـآـخـرـ ، بلـ مـعـ الـآـخـرـ ، وـالـثـانـيـ فـرـضـنـاهـ أـنـهـ <sup>(١٣)</sup> كـمـاـ أـنـ <sup>(١٤)</sup> وـجـودـ مـعـ وـجـودـ <sup>(١٥)</sup> الـآـخـرـ فـكـذـلـكـ هـوـ بـالـآـخـرـ. فـهـكـذـاـ <sup>(١٦)</sup> يـجـبـ أـنـ تـسـتـحـقـقـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ . وـمـاـ يـشـكـلـ هـاـهـاـ أـمـرـ الـقـوـةـ وـالـفـعـلـ ، وـأـنـهـ أـيـهـمـاـ <sup>(١٧)</sup> أـقـدـمـ وـأـيـهـمـ أـشـدـ تـأـخـرـاـ ، فـإـنـ مـعـرـفـةـ ذـلـكـ مـنـ الـمـهـمـاتـ فيـ أـمـرـ مـعـرـفـةـ التـقـدـمـ وـالتـأـخـرـ ، وـعـلـىـ أـنـ الـقـوـةـ وـالـفـعـلـ نـفـسـهـ مـنـ عـوـارـضـ الـوـجـودـ وـلـوـاحـقـهـ ، وـالـأـشـيـاءـ الـتـيـ يـجـبـ أـنـ تـعـلـمـ حـيـثـ تـعـلـمـ أـحـوـالـ الـمـوـجـودـ <sup>(١٨)</sup> المـطـلـقـ

---

(١) الرفعـ : الـرـافـعـ مـ

(٢) فإنـهـ : فإنـا جـ ، طـ ، مـ

(٣) العلةـ رـفـعنـاـ : سـاقـطـةـ مـنـ طـ

(٤) العلةـ : عـلـةـ جـ. (٥) اـرـتـفـعـتـ : اـرـتـفـعـ جـ

(٦) فإنـاـ : فـلـأـنـاـ طـ ، مـ. (٧) وإنـ طـ ، مـ

(٨) بـأنـ : سـاقـطـةـ مـنـ جـ ، صـ ، طـ. (٩) فـرـجـعـ : فـرـجـعـ صـ

(١٠) فـارـقـناـهـ : فـارـقـناـهـ بـ ؛ ما فـارـقـناـهـ صـ ، طـ

(١١) هـيـ التـيـ : التـيـ جـ ؛ التـيـ هـيـ ، طـ

(١٢) المـعـيـةـ : +ـ الـعـلـيـةـ دـ. (١٣) أـنـهـ : فإنـهـ دـ

(١٤) أـنـ : كـانـ طـ. (١٥) مـعـ وـجـودـ : مـعـ وـجـوبـ مـ

(١٦) فـهـكـذـاـ : فـكـذـاـ دـ. (١٧) أـيـهـمـاـ : أـيـهـاـ صـ

(١٨) الـمـوـجـودـ : الـوـجـودـ طـ.

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

في (١) القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكوين

إن (٢) لفظة القوة (٣) وما يرادفها قد (٤) وضعت أول (٥) شيء للمعنى الموجود في الحيوان ، الذي يمكنه بها (٦) أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثريّة الوجود عن الناس (٧) في كميتها وكيفيتها ، ويسمى ضدها (٨) الضعف ، وكأنها (٩) زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه (١٠) إذا لم يشاء ، التي (١١) ضدها العجز (١٢) .

ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل له وبسببه (١٣) الشيء بسهولة ، وذلك لأنه كان يعرض لمن يزاول الأفعال والتحريكات الشاقة أن ينفعل أيضا منها ، وكان انفعاله والألم الذي يعرض له منه يصدّه عن إتمام فعله. فكان (١٤) إن (١٥) انفعل (١٦) انفعالا محسوسا قيل له (١٧) : ضعف وليس (١٨) له قوة ، وإن لم ينفعل قيل : إن له قوة. فكان أن « لا ينفعل » (١٩) دليلا (٢٠) على المعنى الذي سميته أولا قوة.

ثم جعلوه (٢١) اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل إلا يسيرا يسمى قوة (٢٢) ، وإن لم يفعل شيئا (٢٣) . ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة أولى بهذا

(١) في : + أحوال م. (٢) إن : واعلم أن ط

(٣) القوة : + والفعل ط. (٤) قد : فقد ج ، د ، ص

(٥) أول : + كل معنى د. (٦) بها : به ب.

(٧) الناس : الحيوان د. (٨) ضدها : ضده ب ، ج ، ط ، م ؛ ضد د

(٩) وكأنها : وكأنه م. (١٠) ولا يصدر عنه : ولا يصدر ط ، م

(١١) التي : الذي د ، ص ، م. (١٢) العجز : عجز ب ، ج ، د ، ص ، م

(١٣) وبسببه : بسببه ط. (١٤) فكان : فكانه د

(١٥) إن : ساقطة من ط ، م. (١٦) انفعل : العقل د

(١٧) قيل له : قيل ب ، ج ، م

(١٨) وليس : وليس ب ، ج ، د

(١٩) لا ينفعل : لا يفعل ط ، م

(٢٠) دليلا : دليل ب. (٢١) جعلوه : جعل د

(٢٢) قوة : + ثم جعلوه ط. (٢٣) شيئا : + وحدا ط ، م.

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة. ثم صيروا القدرة نفسها <sup>(١)</sup> — وهي الحال <sup>(٢)</sup> التي للحيوان ، وبها يكون أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل.

ثم إن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ <sup>(٣)</sup> القوة على كل حال تكون في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر <sup>(٤)</sup> ، وإن لم يكن هناك إرادة ، حتى سموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر. حتى إن الطبيب <sup>(٥)</sup> إذا حرك نفسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه شيئاً : شيء له قوة أن يفعل ، وشيء له قوة أن ينفع ، ويتباهي أن يكون الأمران منه مفترقين في جزعين. فيكون <sup>(٦)</sup> مثلاً الحراك في نفسه ، والتحرك في بدنـه ، وهو الحراك بصورته والمحرك في مادته <sup>(٧)</sup>. فهو من حيث يقبل العلاج غير لذاته من حيث يعالج.

ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة <sup>(٨)</sup> أن يكون بها فاعلاً بالفعل ، بل له من حيث القوة إمكان «أن يفعل» وإمكان «أن لا يفعل» نقلوا اسم القوة إلى الإمكان. فسموا الشيء الذي وجوده في حد الإمكان موجوداً بالقوة ، وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية <sup>(٩)</sup> ، ثم سموا قام <sup>(١٠)</sup> هذه القوة فعلاً وإن لم يكن فعلاً ، بل انفعالاً ، مثل تحرك أو تشكل أو غير ذلك. فإنه لما

(١) نفسها : بنفسها ج ، ط

(٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط

(٣) لفظ : لفظة م

(٤) ذلك آخر : ذلك الآخر ج

(٥) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه ج ، م

(٦) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط

(٧) في مادته : بمادته ج ، ص ، ط

(٨) القوة : + هو د ، ص ، ط ، م

(٩) انفعالية : انفعاله ط

(١٠) قام : إتمام ج ، ط ، م.

كان هناك <sup>(١)</sup> المبدأ الذي يسمى قوة ، وكان الأصل الأول <sup>(٢)</sup> في المسمى بهذا الاسم أنها هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذي قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قدّيماً قوة باسم الفعل ، ويعنون بالفعل حصول الوجود. وإن كان ذلك الأمر افعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا افعالاً ، فهذه هي القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدها.

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع <sup>(٣)</sup> ، وبعضها ليس ممكناً له أن يكون ضلع ذلك <sup>(٤)</sup> المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه <sup>(٥)</sup> . وخصوصاً إذ <sup>(٦)</sup> تخيل بعضهم <sup>(٧)</sup> أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل <sup>(٨)</sup> نفسه.

وإذ قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير <sup>(٩)</sup> القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضروري ، وإما أن لا يكون المقدار الخطي ضلعاً لمقدار سطحي مفروض.

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التي يعني القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما <sup>(١٠)</sup> من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل. فإن كان لما من شأنه أن يفعل <sup>(١١)</sup> فقط فلا يرون أن له قدرة <sup>(١٢)</sup> ، وهذا ليس بصادق. فإنه إن كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير أن يشاً ويريد ، فذلك ليس له <sup>(١٣)</sup> قدرة ولا قوة بهذا المعنى ، وإن كان يفعل بإرادة واختيار <sup>(١٤)</sup> إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من ط

(٢) الأول : ساقطة من ط

(٣) ضلع مربع : ضلعاً لمربع ج ، ص

(٤) ذلك : ساقطة من د

(٥) فيه : منه م

(٦) إذ : إذا ب ؛ إن د ، ص

(٧) بعضهم : لبعضهم ب ، ج ، ط ، م

(٨) مثل : ضلع ط

(٩) غير : الغير ج. (١٠) لما : ساقطة من ب ، د

(١١) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م

(١٢) قدرة : + فقط د. (١٣) له : ساقطة من م

(١٤) و اختيار : ساقطة من ب ، د ، م.

ولا يتغير<sup>(١)</sup> ، وإرادته<sup>(٢)</sup> وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغييرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة. وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يجدوها به<sup>(٣)</sup> موجود هاهنا ، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان<sup>(٤)</sup> ، أي إنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل. وإنما هما<sup>(٥)</sup> داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطي أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حمله ، فإنه ليس<sup>(٦)</sup> إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا<sup>(٧)</sup> كذب : أنه لم يشأ<sup>(٨)</sup> البتة ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا<sup>(٩)</sup> لم يشأ لم يفعل. فإن هذا يقتضي أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء<sup>(١٠)</sup> فيفعل. وإذا<sup>(١١)</sup> صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أي إذا فعل فعل من حيث هو قادر. فيصبح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس<sup>(١٢)</sup> في هذا أنه يلزم<sup>(١٣)</sup> أن لا يشأ وقتا ما. وهذا بين ملن عرف المنطق<sup>(١٤)</sup>.

وهذه القوى التي هي مبادئ<sup>(١٥)</sup> للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن المنطق والتخيل<sup>(١٦)</sup> ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك. والتي<sup>(١٧)</sup> تقارن<sup>(١٨)</sup> النطق<sup>(٢٠)</sup> والتخيل تجاهن النطق<sup>(٢١)</sup> والتخيل<sup>(٢٢)</sup> ، فإنه يكاد أن يعلم بقوه واحدة الإنسان واللإنسان ، ويكون لقوه واحدة أن تتوهم أمر<sup>(٢٣)</sup> اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء<sup>(٢٤)</sup> وضده.

(١) ولا يتغير : لا يتغير م. (٢) وإرادته : إرادته م

(٣) به : ساقطة من ط. (٤) شرطيان : شرطي ب

(٥) وإنما هما : وإنما ج ، د ؛ وإنما ص ، ط

(٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط. (٧) وإذا : وأنه إذا ج ، د ، ص ؛ أو إذا م

(٨) لم يشأ : لا يشأ ج ، د ، ص ، م. (٩) وإذا : أو إذا ط

(١٠) إذا يشاء : إذ يشاء م. (١١) وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م

(١٢) وليس : + يلزم ط. (١٣) يلزم : يلزمهم د

(١٤) ملن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط

(١٥) مبادئ : مبدأ د. (١٦) للحركات : الحركات ط ، م.

(١٧) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م. (١٨) والتي : والذي د ، م

(١٩) تقارن : لا تقارن ب. (٢٠) النطق : المنطق د

(٢١) النطق : المنطق د. (٢٢) والتخيل : والتخيل طا

(٢٣) أمر : إمرة ج ، ط. (٢٤) بالجملة الشيء : بالشيء ط.

وكذلك هذه<sup>(١)</sup> القوى أنفسها أو حادها<sup>(٢)</sup> تكون قوة على الشيء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أي مبدأً تغير من أمر<sup>(٣)</sup> آخر في آخر بأنه آخر بال تمام وبال فعل إلا إذا<sup>(٤)</sup> اقترنت بها الإرادة<sup>(٥)</sup> منبعثة عن اعتقاد وهيتابع لتخيل شهوي أو غضبي ، أو عن رأي عقلي تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فت تكون إذا اقترنت بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة ممilla<sup>(٦)</sup> بعد ، بل إرادة حازمة<sup>(٧)</sup> ، وهي التي هي الإجماع<sup>(٨)</sup> الموجب لتحريرك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأً لل فعل<sup>(٩)</sup> باللوجوب ، إذ قد بينما أن العلة ما لم تصر علة باللوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق — بانفرادها — لا يجب من حضور من فعلها ووقوعه منها بالنسبة التي إذا فعلت<sup>(١٠)</sup> فيه فعلا<sup>(١١)</sup> ، فعلت بها أن يكون يفعل بها وهي بعد قوة<sup>(١٢)</sup> . وبالجملة لا يلزم من ملاقتها للقوة المنفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكن يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ، بل إذا صارت كما قلنا فإنما تفعل بالضرورة .

وأما القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فإنما إذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة و اختيار تتضرر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع يتضرر . فإذا<sup>(١٣)</sup> كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ<sup>(١٤)</sup> للأمر<sup>(١٥)</sup> ،

- (١) هذه : كذا ط
- (٢) أو حادها : أو خادمهها ج ، د ، ص
- (٣) أمر : ساقطة من م
- (٤) إلا إذا : إذا ط
- (٥) الإرادة : إرادة ط
- (٦) ممilla : ممilla ج ، د ، ص
- (٧) حازمة : حادثة هامش ص
- (٨) الإجماع : بالاجماع د
- (٩) لل فعل : بالفعل ط
- (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هامش ج
- (١١) فعلا : ساقطة من ب ، ج ، م
- (١٢) قوة : بالقوة د . (١٣) فإذا : فإذا م
- (١٤) المبدأ : مبدأ د . (١٥) للأمر : للآخر ط .

وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون<sup>(١)</sup> حينئذ نظيرا لـ الإرادة<sup>(٢)</sup> المتتظرة<sup>(٣)</sup> . لكن<sup>(٤)</sup> الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير<sup>(٥)</sup> رجلا ، وفي الصبي أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج<sup>(٦)</sup> إلى<sup>(٧)</sup> أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك<sup>(٨)</sup> إلى الرجلية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئاً ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتهمياً أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقة هي هذا . وأما المني فبالحقيقة ليست<sup>(٩)</sup> فيه بعد قوة انفعالية<sup>(١٠)</sup> ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني ينفعل رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن يصير شيئاً من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضاً ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . بعض ما يحصل فيما يعوقها عن بعض ، فيحتاج الموقف عنه إلى زواله ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه<sup>(١١)</sup> يحتاج إلى قرينة<sup>(١٢)</sup> أخرى حتى<sup>(١٣)</sup> يتم الاستعداد ، وهذه القوة<sup>(١٤)</sup> هي قوة بعيدة .

وأما القوة<sup>(١٥)</sup> القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحاً لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط

(٢) نظيرا للإرادة : نظير الإرادة ج ، ص ، ط

(٣) المتتظرة : المنتظر د

(٤) لكن : ولكن ص ، ط

(٥) يصير : يكون م

(٦) تحتاج : احتاج د ، + أيضاً ط

(٧) إلى : ساقطة من ج ، د

(٨) المحرك : المحركة د

(٩) ليست : ليس ج

(١٠) انفعالية : الانفعالية ط

(١١) ولكنه : ولكن ط

(١٢) قرينة : مرتبة هامش ج ، هامش ص

(١٣) حتى : ثم د

(١٤) القوة : القوى م

(١٥) القوة : ساقطة من ب .

تلقاها أولاً قوة فاعلية قبل (١) القوة الفاعلية (٢) للمفتاحية وهي (٣) القوة القالعة (٤) والناشرة والناحية ، ثم بعد ذلك تتهيأ (٥) لأن تتفعل (٦) من ملاقة القوة الفاعلية للمفتاحية (٧). والقوى بعضها يحصل بالطبع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق. والفرق بين الذي يحصل بالصناعة والذي يحصل بالعادة أن الذي يحصل بالصناعة هو الذي (٨) يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات (٩) فنكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذي (١٠) بالعادة فهو (١١) ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط (١٢) ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأي أو يتوجه فيها (١٣) القصد إلى غير هذه (١٤) الغاية. ثم قد تتبعها غاية هي العادة ، ولم (١٥) تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ، وربما لم يكن للعادة (١٦) آلات ومواد معينة ، فإنه لا سوء (١٧) أن يعتاد إنسان (١٨) المشي وأن يعتاد التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد. ومع ذلك فإنك (١٩) إذا دققت (٢٠) النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة. والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل (٢١) ، وغاريفو (٢٢) منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا (٢٣) أيضاً (٢٤) قوم من الواردين بعده

(١) قبل : غير ص طا. (٢) قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د

(٣) وهي : وهو ب. (٤) القالعة : العالة د

(٥) تتهيأ : تهيأ ط. (٦) تتفعل : تفعل ط

(٧) للمفتاحية : + مفتاحا ج ، د ، ص ، ط ، م

(٨) هو الذي : + يحصل د. (٩) وآلات وحركات : والآلات والحركات د

(١٠) الذي : الذي ب ، د ، ص ، ط ، م. (١١) فهو : فهي ب ، ج ، ص ، ط ، م

(١٢) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م. (١٣) فيها : فيه د.

(١٤) هذه : ساقطة من ط

(١٥) ولم : + يحصل د. (١٦) للعادة : لها ج.

(١٧) لا سوء : سواء م. (١٨) إنسان : الإنسان ط ، م ؛ ساقطة من د

(١٩) فإنك : فأنت طا. (٢٠) دققت : وقعت د ، ص

(٢١) الأوائل : ساقطة من ب. (٢٢) وغاريفوا : وغاريفوا ج ، د ، ط

(٢٣) بهذا : بما د. (٢٤) أيضاً : ساقطة من ج ، ط.

بحين كثير. فالسائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام أي لا يمكن في جبلته أن يقوم ما لم يقم ، فكيف <sup>(١)</sup> يقوم؟ وأن الخشب ليس في جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت؟.

وهذا السائل لا محالة غير قوي على أن يرى وعلى أن يصر في اليوم الواحد مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجودا ولا قوة على أن يوجد فإنه مستحيل الوجود. والشيء <sup>(٢)</sup> الذي هو ممكן أن يكون فهو ممكן أن لا يكون. وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكן أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشيء الذي من شأنه أن تخله صورته. وإنما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبياض إذا <sup>(٣)</sup> كان يمكن <sup>(٤)</sup> أن يكون ويمكن أن لا يكون في نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً أو يكون إذا كان موجوداً وجد في غيره.

فإن كان الممكן ، يعني أنه يمكن أن يكون شيئاً في غيره ، فإن إمكان وجوده أيضاً في ذلك الغير. فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده وهو موضوعه. وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لا في غيره ولا من غيره بوجهه ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها أو يحتاج في أمر ما <sup>(٥)</sup> إليها ، فيكون إمكان وجوده <sup>(٦)</sup> سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر. إذ ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء ، فيكون إمكان وجوده جوهره لأنه شيء موجود بذاته. وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصلاً كان غير ممكن الوجود ممتنعاً ، وإذا هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(١) فكيف : + أن ج

(٢) والشيء : فالشيء د ، ص ، ط

(٣) إذا : وإذا ج ، ص

(٤) يمكن : ممكناً م

(٥) أمر ما : أمرها ط

(٦) وجوده : + وكان ج ؛ + إن كان ط.

فهو موجود جوهرًا ، وإذا هو جوهر فله ماهية ليس لها <sup>(١)</sup> من المضاف إذ <sup>(٢)</sup> كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذي هو به مضاد . وكلامنا في نفس إمكان وجوده ، وعليه حكمنا أنه ليس في موضوع ، والآن فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

فإذاً لا يجوز أن يكون لما يبقى قائما بنفسه لا في موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد ما لم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره ، أما الأول فكالجسم من هيولى <sup>(٣)</sup> وصورة ، وأما الثاني فكالنفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا <sup>(٤)</sup> بذلك الشيء لا على أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أياًًضاً بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو <sup>(٥)</sup> منطبعا فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذي يحدث <sup>(٦)</sup> كثار حادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته <sup>(٧)</sup> ، فيكون الشيء الذي يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث <sup>(٨)</sup> الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أياًًضا إلا بوجود <sup>(٩)</sup> موضوع بدني . وحينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بعد ما لم تكن ،

(١) لها : بما م

(٢) إذ : إذا د ، طا

(٣) هيولى : الميولى د

(٤) متعلقا : معلقا ب ، د ، م

(٥) هو : + فيه د

(٦) يحدث : يحدثه ط

(٧) مادته : المادة ط

(٨) ويحدث : + في د

(٩) بوجود : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتزاج تصلح أن تكون آلة لها و يتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها. فإذا كان فيها إمكان هذا الامتزاج فهو إمكان لوجود النفس.

وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذي بالإرادة والاختيار فلأن ذلك <sup>(١)</sup> ظاهر. وأما الذي ليس بالإرادة وال اختيار فلأن <sup>(٢)</sup> ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباین له جسماني أو عن شيء مباین له غير جسماني. فإن صدر عن ذاته و ذاته تشارك الأشياء <sup>(٣)</sup> الأخرى في الجسمانية وتخالفها في صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذي يسمى قوة ، وإن كان ذلك عن <sup>(٤)</sup> جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم يقسر أو عرض ، وقد فرض لا بقسر من <sup>(٥)</sup> جسم آخر ولا عرض. وإن كان عن شيء <sup>(٦)</sup> مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط <sup>(٧)</sup> عن ذلك المفارق هو بما <sup>(٨)</sup> هو جسم ، أو لقوته فيه ، أو لقوته <sup>(٩)</sup> في ذلك المفارق. فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه. وإن كان لقوته فيه فتلك القوة <sup>(١٠)</sup> مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا <sup>(١١)</sup> إن <sup>(١٢)</sup> كان <sup>(١٣)</sup> قد يفيض من المفارق ويعاونته <sup>(١٤)</sup> ، أو لكونه المبدأ الأول فيه.

(١) فلأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط

(٢) فلأن : فإن ط ، م

(٣) تشارك الأشياء : مشاركة للأشياء ج ، ص ، م

(٤) عن : من ب

(٥) من : عن ط

(٦) شيء : + آخر ص

(٧) التوسط : + لقبول هذا التأثير ط

(٨) هو بما : وهو بما ط

(٩) أو لقوته فيه أو لقوته : أو بقوته فيه أو بقوته ص

(١٠) لقوته : بقوته ص

(١١) فيه فتلك القوة : ساقطة من د

(١٢) وأيضا : أيضا ج ، د ، ط ، م

(١٣) إن : وإن ط ، م

(١٤) كان : + أيضا ج

(١٥) ويعاونته : ويعاونته م.

وأما إن كان لقوة<sup>(١)</sup> في ذلك المفارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك<sup>(٢)</sup> ، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو<sup>(٣)</sup> أن يكون إيجاب ذلك عن<sup>(٤)</sup> هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة ، ويرجع<sup>(٥)</sup> الكلام من رأس<sup>(٦)</sup> . وإنما أن يكون على سبيل الإرادة<sup>(٧)</sup> ، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزة لهذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، أو جزافا وكيف<sup>(٨)</sup> اتفق. فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدى والأكثري ، فإن الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثريه<sup>(٩)</sup> ، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثريه فليست باتفاقية.

فبقي أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، وتكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل ، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل ، أو تكون منه<sup>(١٠)</sup> في الأكثر ، أو لا توجب ولا تكون منه في الأكثر. فإن كان يجب<sup>(١١)</sup> فهو مبدأ ذلك. وإن كان في الأكثر ، والذي في الأكثر — كما علمت في الطبيعتيات — هو بعينه الذي يجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون<sup>(١٢)</sup> الأمر أكثر يكون بمثيل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه ، فإن لم يكن فيكون لعائق ، فيكون الأكثري أيضا في نفسه موجبا إن لم يكن عائق ، ويكون<sup>(١٣)</sup> الموجب هو الذي يسلم<sup>(١٤)</sup> له الأمر بلا<sup>(١٥)</sup> عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجهه ولا تكون منه في الأكثر ، فكونه عنه وعن غيره واحد ، فاختصاصه به جزاف ، وقيل إنه<sup>(١٦)</sup> ليس بجزاف.

(١) لقوة : بقوة ح

(٢) ذلك : + واحتصاص م

(٣) فلا يخلو : + إما د

(٤) عن : من م

(٥) ويرجع : فرجع ح ، ص

(٦) رأس : الرأس ص. (٧) الإرادة : إرادة م

(٨) وكيف : كيف ح ، م

(٩) دائمة ولا أكثريه : بدائمة ولا أكثريه م

(١٠) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط

(١١) يجب : + فيها د. (١٢) يكون : + هو ح ، ص

(١٣) ويكون : فيكون ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٤) يسلم : مسلم ط. (١٥) بلا : ساقطة من د ؛ فلا م

(١٦) إنه : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م.

وكذلك (١) إن قيل : إن كونه (٢) صاحب تلك الخاصية (٣) أولى ، فمعناه أن صدوره (٤) عنها (٥) أوفق . فهو إذن موجب (٦) له (٧) أو ميسر (٨) لوجوبه ، والميسر إما علة (٩) بالذات وإما بالعرض ، فإذا (١٠) لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض ، لأن الذي (١١) بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين ، فيقي (١٢) أن تلك الخاصية بنفسها موجبة . فالخاصية (١٣) الموجبة تسمى قوة ، وهذه القوة عنها (١٤) تصدر الأفاعيل الحسمنية وإن كان (١٥) معونة من مبدأ أبعد .

ولنؤكد (١٦) بيان أن لكل حادث مبدأ ماديا ، فنقول (١٧) بالجملة : إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة ، لأن كل كائن يحتاج (١٨) إلى أن يكون — قبل كونه — ممكناً الوجود في نفسه ، فإنه إن (١٩) كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة . وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه ، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو في نفسه ممكنا . ألا ترى أنها نقول : إن الحال لا قدرة عليه ، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه ، كان هذا القول كأننا نقول (٢٠) : إن القدرة أبداً (٢١) تكون على ما عليه (٢٢) القدرة ، وكأننا نقول : إن الحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة ، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بمنظارنا في نفس الشيء ، بل بمنظارنا في حال قدرة القادر هل (٢٣) عليه قدرة أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير (٢٤) مقدور

(١) وكذلك : ولذلك م. (٢) كونه : كونها ط ؛ + من ب ، ج ، د ، ط

(٣) الخاصية : + منه ب ، ج ، ص ، ط ، م. (٤) صدوره : صدورها ج ، د ، ص

(٥) عنها : منه ج ؛ منها ب ، ص ، م. (٦) موجب : يوجب ج .

(٧) له : ساقطة من ب . (٨) ميسر : يسر ج .

(٩) إما علة : علة إما ص ، ط ، م. (١٠) فإذا : وإذا ب ؛ فإن إذا د ؛ وإن م

(١١) الذي : + هو ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٢) فيقي : فيقي ط . (١٣) فالخاصية : والخاصية د ، ط

(١٤) عنها : عنه د ؛ ساقطة من ط . (١٥) كان : كانت ص .

(١٦) ولنؤكد : ولنذكر د ؛ ونؤكد ط . (١٧) فنقول : ونقول ص ، م .

(١٨) يحتاج : فيحتاج ب ، ص ، م

(١٩) فإنه إن : فإنه من ط . (٢٠) كأننا نقول : ساقطة من د

(٢١) إنما : فإنما ط . (٢٢) ما عليه : ما هي عليه د ، م

(٢٣) هل : بل ج . (٢٤) غير : غيره ص ، ط .

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك البتة ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى الحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكّن أنه مقدور عليه ، كنا عرفنا المجهول بالجهول. فيبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه <sup>(١)</sup> ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو <sup>(٢)</sup> باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو <sup>(٣)</sup> باعتبار إضافته إلى موجوده.

وإذ <sup>(٤)</sup> قد <sup>(٥)</sup> تقرر هذا ، فإننا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه <sup>(٦)</sup> ممكناً أن يوجد أو محالاً <sup>(٧)</sup> أن يوجد. وال الحال <sup>(٨)</sup> أن يوجد لا يوجد <sup>(٩)</sup>. والممكّن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه <sup>(١٠)</sup> ممكّن الوجود ، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى مدعوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى مدعوماً وإلا فلم يسبق إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود. وكل معنى موجود فإذا ما قائم في موضوع أو قائم لا في موضوع ، وكل ما هو قائم لا في موضوع فله <sup>(١١)</sup> وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً. وإمكان الوجود أبداً هو بالإضافة إلى ما هو إمكان وجود له ، فليس إمكان الوجود حورها لا في موضوع ، فهو إذن معنى في <sup>(١٢)</sup> موضوع وعارض لموضوع.

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمي حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولي ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، فإذاً كل حادث فقد تقدمته المادة. فنقول : إن هذه الفصول التي أوردنها

(١) لازم لكونه : لأنّه كونه ط

(٢) هو : ساقطة من ط

(٣) هو : ساقطة من د

(٤) إذ : فإذا ج ، د ، ص ، ط ، م

(٥) قد : ساقطة من ج ، د ، ص ، م

(٦) في نفسه : ساقطة من م

(٧) أو محالاً : أولاً ط

(٨) وال الحال : ساقطة من د

(٩) أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد د ؛ وأن لا يوجد ط

(١٠) وأنه : أو أنه م

(١١) فله : فإنه ط. (١٢) في : ساقطة من ط.

توفهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لا في الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهبيولي <sup>(١)</sup> وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل أليسها الصورة بعد ذلك إما ابتداء من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارعين فيما لا يعنيه ولا له درجة الخوض في مثله.

فقال : إن شيئا كالنفس وقع له فلتة <sup>(٢)</sup> أن استغل بتدبير الهبيولي وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل <sup>(٣)</sup> لحسن <sup>(٤)</sup> التصوير ، فتداركها الباري تعالى وأحسن تقويعها . ومنهم من قال : إن هذه الأشياء <sup>(٥)</sup> كانت في الأزل تتحرك بطبعاعها <sup>(٦)</sup> حركات غير منتظمة ، فأعلن الباري تعالى <sup>(٧)</sup> طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم <sup>(٨)</sup> هو الظلمة أو الماوية أو شيء لا يتناهى لم ينزل ساكنا ، ثم حرك ، أو الخلط الذي يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما في البذور والبني وفي جميع ما يصنع ، فالحربي أن تتأمل <sup>(٩)</sup> هذا وتكلّم فيه .

فتقول <sup>(١٠)</sup> : أما <sup>(١١)</sup> الأمر في الأشياء <sup>(١٢)</sup> الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان ، وأما الأمور الكلية أو المؤبدة <sup>(١٣)</sup> التي لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التي <sup>(١٤)</sup> بالقوة البتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بجواهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار <sup>(١٥)</sup> بالفعل فلا يكون مستعدا لقبول شيء <sup>(١٦)</sup> ، فإن ما هو ليس مطلقا فليس ممكنا أن يقبل شيئا .

(١) للهبيولي : الهبيولي ط

(٢) فلتة : فليته ص ؛ قلبه م

(٣) كمل : لحمل ج ، كل ط

(٤) لحسن : بحسن ج ، ص ، م ؛ يحسن ط

(٥) الأشياء : + كالنفس ج

(٦) بطبعاعها : لطبعاعها ط

(٧) تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د ، م

(٨) القديم : القدر ط . (٩) تتأمل : + في ج

(١٠) فتقول : ونقول د . (١١) أما : إن ج ، د ، ط

(١٢) الأشياء : أشياء ط . (١٣) أو المؤبدة : والمؤبدة د

(١٤) التي : إلى ط . (١٥) صار : حياط

(١٦) شيء : الشيء د ، ط .

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج<sup>(١)</sup> إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديةات فإما دائماً بالفعل. فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن<sup>(٢)</sup> القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء<sup>(٣)</sup> موجود<sup>(٤)</sup> بالفعل<sup>(٥)</sup> وقت كون الشيء<sup>(٦)</sup> بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث.

وفي أكثر الأمر إنما يخرج القوة إلى الفعل شيء بمحاسن لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار<sup>(٧)</sup> يسخن والبارد<sup>(٨)</sup> يبرد. وأيضاً فكثيراً ما<sup>(٩)</sup> يوجد<sup>(١٠)</sup> ما هو<sup>(١١)</sup> بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لا مع القوة ، فإن المني كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان عن<sup>(١٢)</sup> ذلك إنسان<sup>(١٣)</sup> وعن هذا شجرة<sup>(١٤)</sup>. فليست<sup>(١٥)</sup> أن يفرض الفعل<sup>(١٦)</sup> في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن تفترض القوة قبل الفعل.

وأيضاً فإن الفعل في التصور والتحديد قبل القوة ، لأنك<sup>(١٧)</sup> لا يمكنك<sup>(١٨)</sup> أن تحد القوة إلا إنما لل فعل وأما الفعل فإنك لا تحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة. فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن تخطر بيالك قوة<sup>(١٩)</sup> قوله ، ولا يمكنك أن تحد القوة على التربيع إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله<sup>(٢٠)</sup> جزءاً حده.

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكمال والغاية ، فإن القوة نقصان الفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ، وحيث الشر فهو هناك ما بالقوة

(١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط. (٢) فإن : إن ج ، د ، ص ، ط ، م

(٣) شيء : شيء د ؛ + يكون ج ، د ، ص ، ط ، م

(٤) موجود : موجوداً ج ، د ، ص ، ط ، م

(٥) بالفعل : الفعل ط

(٦) الشيء : ساقطة من د. (٧) كالحار : كالنار ص

(٨) والبارد : وكالبارد د. (٩) ما : ساقطة من د

(١٠) يوجد : يحدث هامش ج. (١١) ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م

(١٢) عن : من ط. (١٣) إنسان : الإنسان ص ، ط

(١٤) هذا شجرة : هذه الشجرة ط

(١٥) فليس : وليس ط. (١٦) الفعل : الفصل ط

(١٧) لأنك : بل د ، ط. (١٨) لا يمكنك : لأنك د

(١٩) قوة : ساقطة من م. (٢٠) وتجعله : وتجعل ط.

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شرا فاما أن يكون لذاته شرا ومن كل وجه ، وهذا محال. فإنه إن كان موجودا فمن <sup>(١)</sup> حيث هو موجود ليس بشر ، وإنما يكون شرا من حيث هو <sup>(٢)</sup> فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل <sup>(٣)</sup> ، أو لأنه يجب في غيره ذلك <sup>(٤)</sup> مثل الظلم للظالم <sup>(٥)</sup>. فالظلم <sup>(٦)</sup> إنما هو شر لأنه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السالمة أو الغنى ، أو غير ذلك. فيكون من حيث هو شر مشوبا بعدم وبشىء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكان التكميلات التي <sup>(٧)</sup> تحب للأشياء حاضرة فما كان شرا بوجه من الوجوه.

فيين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر. واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيرا خيرا <sup>(٨)</sup> من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شريرا بقوته الشر ، بل بمملكته الشر.

ونرجع إلى <sup>(٩)</sup> ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقا ، وأما القوة الجزئية فيتقدم <sup>(١٠)</sup> الفعل الذي هو <sup>(١١)</sup> قوة عليه ، وقد يتقدمها <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل البة موجود <sup>(١٤)</sup>. إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة <sup>(١٥)</sup> إلى الفعل.

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف وال تمام.

(١) فمن : فهو من ط

(٢) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م

(٣) للجاهل : ساقطة من ب

(٤) ذلك : وذلك ج ، ص

(٥) للظالم : ساقطة من ب ، د

(٦) فالظلم : والظلم ج ؛ فإن الظلم ص

(٧) التي : ساقطة من د

(٨) خيرا : ساقطة من د

(٩) إلى : إليه د. (١٠) فيتقدم : فيقدم ج ، د ، ص ، ط م

(١١) هو : هي ج ، ص ، ط

(١٢) وقد يتقدمها : ويتقدمها ص

(١٣) يتقدمها : تقدمها ج ، ط ، م. (١٤) موجود : بوجوده د ؛ وجود ط

(١٥) للقوة : القوة ب ، ج.

### [ الفصل الثالث ]

#### ( ج ) فصل

في التام ، والناقص ، وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع.

التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغي أن يكون حاصلا للشيء<sup>(١)</sup> قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود. ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذات الكم المتصل ، فقيل : تام<sup>(٢)</sup> في القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا<sup>(٣)</sup> قدرت لم يكن بد من أن تعدد. ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى<sup>(٤)</sup> ، فقالوا : كذا تام القوة وتم البياض وتم الحسن وتم الخير ، كان جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج. ثم إذا كان من جنس الشيء شيء ، وكان لا يحتاج إليه في<sup>(٥)</sup> ضرورة أو منفعة<sup>(٦)</sup> أو نحو ذلك ، رأوه زائدا<sup>(٧)</sup> ورأوا الشيء تماما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي<sup>(٨)</sup> يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قيل جملة<sup>(٩)</sup> ذلك : إنه فوق التام ووراء الغاية. فهو هو التام<sup>(١٠)</sup> والتام. فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب.

---

(١) للشيء قد : لشيء وقد د

(٢) تام : تمام د

(٣) وإذا : وإنما م

(٤) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ؛ القوى والكيفيات م

(٥) في : من ج

(٦) منفعة : + أو حقيقة د

(٧) زائدا : زيدا د

(٨) الذي : + قد وجد ما ج ، د ، ص ، ط ، م

(٩) جملة : بجملة م

(١٠) التام : التام م.

وكان الجمّهور لا يقولون لذى العدد إنّه تامٌ أيضًا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك <sup>(١)</sup> لأنّهم لا يقولون له كلّ وجميع . وكان الثلاثة أَنما صارت تامة لأنّ <sup>(٢)</sup> لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية يجعله <sup>(٣)</sup> تاماً لأنّ أصل التمام <sup>(٤)</sup> كان في العدد . ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تماماً على الإطلاق ، فإن كلّ عدد فمن <sup>(٥)</sup> جنس وحدانياته <sup>(٦)</sup> ما ليس موجوداً <sup>(٧)</sup> فيه <sup>(٨)</sup> ، بل إنما <sup>(٩)</sup> يكون تماماً في العشرية والتسعية ، وأَنما <sup>(١٠)</sup> من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون <sup>(١١)</sup> تماماً من حيث هو عدد ، وأَنما <sup>(١٢)</sup> من حيث له مبدأ ومتّهي وواسطة فهو تام ، لأنّه <sup>(١٣)</sup> من حيث يكون له مبدأ ومتّهي يكون ناقصاً من جهة ما ليس فيما <sup>(١٤)</sup> بينهما شيء <sup>(١٥)</sup> من شأنه أن يكون <sup>(١٦)</sup> بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أي أن يكون <sup>(١٧)</sup> واسطة وليس متّهي ، أو واسطة ومتّهي وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ <sup>(١٨)</sup> . ثم من الحال أن يكون مبدئان في الأعداد <sup>(١٩)</sup> ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددين <sup>(٢٠)</sup> ولا متّهيان ليس أحدهما واسطة <sup>(٢١)</sup> بوجه إلا لعددين <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> .

وأَنما الوسائل فقد يجوز أن تكون تكثير إلا أنها تكون <sup>(٢٤)</sup> جملتها في أنها <sup>(٢٥)</sup> واسطة كشيء واحد ، ثم لا يكون للتکثیر <sup>(٢٦)</sup> حد يوقف عليه . فإذا <sup>(٢٧)</sup> حصول المبدئية والنهاية

- (١) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م . (٢) لأن : لأنها ط
- (٣) يجعله : جعله د ، ط . (٤) التام : التام ج
- (٥) فمن : من د . (٦) وحدانياته : واحدانياته د ، م
- (٧) موجوداً : موجود د . (٨) فيه : + نعم د
- (٩) إنما : إنما أن ج ، أن ط ؛ إنما أن م . (١٠) وأَنما : أو أَنما م
- (١١) يكون : ساقطة من ط ، م . (١٢) من حيث ... وأَنما : ساقطة من م .
- (١٣) لأنه : ساقطة من م
- (١٤) فيما : في ط . (١٥) شيء : شأن ط
- (١٦) يكون : + فيما ج . (١٧) أَي أن يكون : + له ج
- (١٨) مبدأ : مبتدئ م . (١٩) الأعداد : العدد ج
- (٢٠) لعددين للعددين د ؛ بعددين ط . (٢١) واسطة : بواسطة ج ، د ، ص ، ط ، م
- (٢٢) ولا متّهيان ... لعددين : ساقطة من د
- (٢٣) لعددين : بعددين ط . (٢٤) تكون : ساقطة من ص
- (٢٥) أنها : + تكون ج ، ط . (٢٦) للتکثیر : [للمكتثر للكثرة] ج ؛ للتکثير ص
- (٢٧) فإذا : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد ولا يكون منحصرا إلا في الثلاثية <sup>(١)</sup>.

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من <sup>(٢)</sup> عادتنا أن نتكلّم <sup>(٣)</sup> في مثل هذه الأشياء التي تبني <sup>(٤)</sup> على تخمينات <sup>(٥)</sup> إقتصادية وليس من طرق <sup>(٦)</sup> القياسات العلمية. بل نقول : إن الحكماء أيضا قد <sup>(٧)</sup> نقلوا التام <sup>(٨)</sup> إلى حقيقة الوجود ، فقالوا من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء <sup>(٩)</sup> من شأنه أن يكمل به وجوده <sup>(١٠)</sup>. بما <sup>(١١)</sup> ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام <sup>(١٢)</sup> هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكمل ما يمكن له هو وحده <sup>(١٣)</sup> حاصل له وليس منه إلا ما له ، وليس يناسب إليه من جنس الوجود شيء فضل على ذلك شيء <sup>(١٤)</sup> نسبة <sup>(١٥)</sup> أولية <sup>(١٦)</sup> لا بسبب غيره.

وفوق التمام <sup>(١٧)</sup> ما له الوجود الذي ينبغي له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء كان له وجوده الذي ينبغي <sup>(١٨)</sup> له ، ولو الوجود الرائد الذي ليس ينبغي له ، ولكن يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته.

ثم جعلوا هذا <sup>(١٩)</sup> مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التمام ، ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود <sup>(٢٠)</sup> فاضلا عن وجوده على <sup>(٢١)</sup> الأشياء كلها.

---

(١) الثلاثية : الثلاثة ط

(٢) من : في ب.

(٣) نتكلّم : ننظر د ، م

(٤) نبني : فنبني د ، ص ، ط

(٥) تخمينات : تخمينات ب ، هامش ص

(٦) طرق : طريق ب. (٧) قد : فقد د

(٨) التام : التمام ط. (٩) شيء : ساقطة من م

(١٠) وجوده : وجود م

(١١) بما : ما ج ؟ ساقطة من ب ، ص ، م

(١٢) التام : التمام د. (١٣) هو وحده : هو ب ، م ؛ وحده هو د

(١٤) الشيء : ساقطة من ب ؛ شيء ج ، د. (١٥) نسبة : نسبة ب ، د ، ط ؛ بسببه م

(١٦) أولية : أوله ب ، د ، م

(١٧) التمام : التام ج. (١٨) له ويفضل ... ينبغي : ساقطة من م

(١٩) هذا : هذه ج ، ط

(٢٠) الوجود : الموجود د. (٢١) على : عن ط.

وجعلوا مرتبة التمام<sup>(١)</sup> لعقل<sup>(٢)</sup> من العقول المفارقة الذي<sup>(٣)</sup> هو في أول وجوده بالفعل لا يخالطه<sup>(٤)</sup> ما بالقوة ، ولا يتضرر<sup>(٥)</sup> وجودا آخر يوجد عنه ، فإن كل<sup>(٦)</sup> شيء آخر ، فذلك أيضا من الوجود الفائض من الأول.

وجعلوا دون التمام شيئاً : المكتفي والناقص. والمكتفي هو الذي أعطى ما به يحصل كمال نفسه في ذاته ، والناقص المطلق هو الذي يحتاج إلى آخر يمده الكمال بعد الكمال. مثال المكتفي : النفس النطقية التي للكل ، أعني السماوات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التي لها<sup>(٧)</sup> وتوجد الكمالات التي يجب أن يكون لها شيء بعد شيء لا تجتمع كلها دفعة واحدة<sup>(٨)</sup> ، ولا تبقى أيضا دائماً إلا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها وصورها ، فهو لا<sup>(٩)</sup> يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج<sup>(١٠)</sup> قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد. وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التي في الكون والفساد.

ولفظ<sup>(١١)</sup> التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تقاد أن تكون متقاربة الدلالة. لكن التمام<sup>(١٢)</sup> ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل. وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة<sup>(١٣)</sup> بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة في كثير من الأشياء هو الوجود الذي ينبغي له<sup>(١٤)</sup>. وأما التمام في الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل في الموضوع. فالشيء « تام » من حيث إنه لم يبق شيء خارجا عنه وهو « كل » لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المخصوصة فيه « كل » وبالقياس إلى ما لم يبق<sup>(١٥)</sup> خارجا عنه « تام ».

(١) التمام : التمام م

(٢) لعقل : للعقل ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٣) الذي : الذي ص ، ط

(٤) لا يخالطه : لا مخالطة م

(٥) ولا يتضرر : ولا يتضرر د

(٦) كل : كان ب ، ج ، د ، م

(٧) لها : لها ج

(٨) واحدة : واحدا ط. (٩) فهو لا : فلا ط

(١٠) يخرج : لخرج د. (١١) ولفظ : فلفظ د

(١٢) ولفظ الكل ... التمام : ساقطة من م

(١٣) لكثرة : الكثرة د ؛ للكثرة ص

(١٤) له : ساقطة من ط. (١٥) يبق : + شيء د ، م.

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجمع<sup>(١)</sup> على اعتباريهما ، فتارة يقولون : إن الكل يقال للمتصل والمنفصل ، والجمع لا يقال إلا للمنفصل ، وتارة يقولون<sup>(٢)</sup> : إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما<sup>(٣)</sup> لوضعه<sup>(٤)</sup> اختلاف<sup>(٥)</sup> ، ويقال : « كل » « وجميع » معاً لما يكون له الحالان جمياً.

وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأخرى من وجه أن يقال : « كل » لما كان فيه اتفاقي حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء ، والجمع أيضاً يجب أن يكون كذلك<sup>(٦)</sup>. فإن الجميع من الجمع ، والجمع<sup>(٧)</sup> إنما يكون للأحاد<sup>(٨)</sup> بالفعل أو وحدات بالفعل ، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزءاً<sup>(٩)</sup> وواحد<sup>(١٠)</sup> بالقوة. فكان<sup>(١١)</sup> الكل يعتبر فيه أن يكون<sup>(١٢)</sup> في الأصل بإذاء الجزء ، والجمع بإذاء الواحد ، كان الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده ، وإن لم يلتفت إلى وحدته ، وكان<sup>(١٣)</sup> الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم<sup>(١٤)</sup> يلتفت إلى عده.

وكان<sup>(١٥)</sup> هذا القول كله<sup>(١٦)</sup> من الفضل ، فإن الاصطلاح أجراهما<sup>(١٧)</sup> بعد ذلك مجرى واحداً حتى<sup>(١٨)</sup> صار أيضاً يقال الكل والجمع في غير<sup>(١٩)</sup> ذوات الكمية ، إذ<sup>(٢٠)</sup> كان لها<sup>(٢١)</sup> أن تتکمم بالعرض كالبياض كله والسوداد كله<sup>(٢٢)</sup> ، أو كان لها<sup>(٢٣)</sup> أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للمركب من أشياء تختلف كالحيوان « كل » إذ هو من<sup>(٢٤)</sup> نفس وبدن.

(١) والجمع : والجمع د. (٢) أن ... يقولون : ساقطة من م

(٣) والكل لما : والكل ما د. (٤) لوضعه : لوضعه د.

(٥) اختلاف : ساقطة من ص ، ط ، م (٦) كذلك : كل ط

(٧) الجمع والجمع : الجميع والجمع د

(٨) للأحاد : من آحاد د. (٩) جزءه : جزء ط

(١٠) وواحدة : واحدة د ؛ ووحداته هامش ص

(١١) فكأن : وكأن د. (١٢) يعتبر فيه أن يكون : ساقطة من ج ، ط ، ص ، م

(١٣) كأن : فكأن من ج. (١٤) لم : ساقطة من د. (١٥) وكأن : ساقطة من ج

(١٦) كله : كل د. (١٧) أجراهما : أجراهما د

(١٨) حتى : وحتى ب ، ص ، ط. (١٩) غير : غيره د. (٢٠) إذ : إذا د

(٢١) لها : لها ص ، ط. (٢٢) كله والسوداد كله : كلية والسوداد كلية د

(٢٣) لها : لها ط ، م. (٢٤) من : ساقطة من ج ، م.

وأما الجزء فإنه تارة يقال <sup>(١)</sup> لما يعد وتارة لما يكون شيئاً من الشيء وله غيره معه وإن كان لا يعده <sup>(٢)</sup> ، وربما خص <sup>(٣)</sup> هذا باسم البعض .  
ومن الجزء ما <sup>(٤)</sup> ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والنبولي والصورة للمركب ، وبالجملة ما يتركب منه المركب لمختلف البادئ <sup>(٥)</sup> .

---

(١) يقال : ساقطة من ب.

(٢) لا يعده : لا يعد خص : خصص ط.

(٣) خص : خصص ط.

(٤) ما : وماد.

(٥) البادئ البادئ د ، + لا في الكم ص ، ط.



المقالة الخامسة<sup>(١)</sup>

و فيها تسعة فصول<sup>(٢)</sup>

---

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م.

(٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول ص ، من ح ، د ، ص ، ط .



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل

#### في الأمور العامة وكيفية (١) وجودها

وبالحرفي أن نتكلّم الآن في الكلي والجزئي ، فإنّه مناسب أيضًا لما فرغنا منه ، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود ، فنقول : إن الكلي قد يقال على وجوه ثلاثة : فيقال كلي للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثرين (٢) ، مثل الإنسان . ويقال كلي للمعنى إذا كان جائزًا أن يحمل على كثرين (٣) وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسبع (٤) ، فإنه كلي من حيث إن (٥) من (٦) طبيعته (٧) أن يقال على كثرين (٨) ، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

ويقال كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره أن يقال على كثرين (٩) ، إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، فإنما (١٠) من حيث تعقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن (١١) معناه يوجد في كثير ، إلا أن يأتيه (١٢) دليل أو حجة يعرف به (١٣) أن هذا ممتنع (١٤) . ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره .

(١) وكيفية : وكيف ب ، د ، م

(٢) كثرين : كثير ب ، ج ، د ، ط ، م

(٣) كثرين : كثير ب ، د

(٤) المسبع : المسبع ج

(٥) فإنه : + كان ج

(٦) أن (الأولى) : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م

(٧) من : هي د ؛ ساقطة من ص

(٨) طبيعته : طبيعة د

(٩) كثرين : كثير ب ، ج ، ط ، م

(١٠) كثرين : الكثيرين ط

(١١) فإنما : فإنما ج ، د ، ص ، ط

(١٢) يجوز أن : يجوز د

(١٣) يأتيه : يأتيك ط

(١٤) به : ساقطة من ط . (١٥) ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن أن يجمع<sup>(١)</sup> هذا كله في أن هذا الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن أن يقال على كثيرين. ويجب أن يكون الكلي المستعمل في المنطق وما أشبهه<sup>(٢)</sup> هو هذا. وأما الجزئي المفرد فهو الذي نفس تصوره يمنع أن يقال معناه على كثيرين<sup>(٣)</sup> كذلك زيد<sup>(٤)</sup> لهذا المشار إليه ، فإنه مستحيل<sup>(٥)</sup> أن تتوهم إلا له وحده.

فالكلي من حيث هو كلي<sup>(٦)</sup> شيء ، و « من حيث هو شيء تلحقه الكلية » شيء. فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود ، فإذا كان ذلك إنسانا أو فرسا فهناك معنى آخر<sup>(٧)</sup> غير معنى الكلية وهو الفرسية. فإن حد الفرسية ليس حد الكلية ، ولا الكلية داخلة في حد الفرسية ، فإن الفرسية لها حد لا يقتصر<sup>(٨)</sup> إلى حد<sup>(٩)</sup> الكلية لكن تعرض له<sup>(١٠)</sup> الكلية. فإنه في نفسه ليس شيء من الأشياء البتة إلا الفرسية ، فإنه في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود<sup>(١١)</sup> في الأعيان ولا في النفس ولا في شيء<sup>(١٢)</sup> من<sup>(١٣)</sup> ذلك بالقوة<sup>(١٤)</sup> ولا بالفعل على أن يكون<sup>(١٥)</sup> داخلا في الفرسية ، بل من حيث هو فرسية<sup>(١٦)</sup> فقط. بل الوحدية صفة تقترن<sup>(١٧)</sup> إلى الفرسية ، فتكون الفرسية مع<sup>(١٨)</sup> تلك الصفة واحدة.

كذلك للفرسية<sup>(١٩)</sup> مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها ، فالفرسية — بشرط أنها تطابق بحدها<sup>(٢٠)</sup> أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص وأعراض مشار إليها تكون خاصة. فالفرسية في نفسها فرسية فقط.

(١) يجمع : يجعل د. (٢) وما أشبهه : وما أشبه ج ، د ، ط

(٣) كثيرين : كثير ب ج ، د ، م. (٤) زيد : + هو د. (٥) مستحيل : يستحيل ط

(٦) كلي : كل ط ، م. (٧) آخر : ساقطة من ط.

(٨) لا يقتصر : لا يقتصر ط

(٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م

(١٠) له : لها د. (١١) موجود : + لا د

(١٢) ولا في شيء : ولا شيء ب ، ج ، د ، ص

(١٣) من : في د. (١٤) بالقوة : القوة ط

(١٥) يكون : + ذلك د ، ص ، م

(١٦) من حيث هو فرسية : هي من حيث هي فرسية ج ، د ؛ هي من حيث فرسية ص ، ط ، م

(١٧) تقترن : تقترب ط. (١٨) فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط

(١٩) كذلك للفرسية : ولذلك الفرسية د

(٢٠) بحدها : حدها ج ، ص ، م.

فإن سئلنا (١) عن الفرسية لطفي (٢) النقيض ، مثلاً (٣) : هل الفرسية ألف (٤) أم (٥) ليس بـألف (٦)؟ لم يكن (٧) الجواب إلا السلب لأي (٨) شيء كان. ليس على أن السلب بعد « من حيث » ، بل (٩) على أنه قبل « من حيث ». أي ليس يجب أن يقال : إن الفرسية من حيث هي فرسية (١٠) ليست بـألف ، بل ليست من حيث هي فرسية بـألف ولا شيء من الأشياء.

فإن كان طرفاً المسألة عن موجبين (١١) لا يخلو منهما شيء ، لم يلزم أن نحيب عنهما البتة. وبهذا يفترق (١٢) حكم الموجبة والسلبية (١٣) والموجبين اللتين في قوة النقيضين (١٤). وذلك لأن (١٥) الموجب منهما الذي هو لازم للسلب معناه أنه (١٦) إذا لم يكن الشيء موصوفاً بذلك الموجب الآخر (١٧) كان موصوفاً بهذا الموجب (١٨) ، وليس إذا كان موصوفاً به كان (١٩) ماهيته (٢٠) هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبضاً كانت (٢١) هوية الإنسانية (٢٢) هي (٢٣) هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت (٢٤) هوية (٢٥) الإنسانية (٢٦) هي هوية الواحد (٢٧) أو الأبيض.

فإذا جعلنا الموضوع في المسألة هوية الإنسانية (٢٨) من حيث هي إنسانية كشيء واحد ، وسئل عن طفي النقيض ، فقيل : واحد هو أم كثير؟ لم يلزم أن يجاب

(١) سئلنا : سألنا د. (٢) بطر؟ في : لطفي ط

(٣) مثلاً : ساقطة من د ، م. (٤) ألف : ألفاً ط

(٥) أم : أو ب ، ج ، ط. (٦) بـألف : ألفاً ط ؛ ساقطة من ب ، د

(٧) يكن : ساقطة من د. (٨) لأى : أى ب ، د ، م

(٩) من حيث بل : ساقطة من ط. (١٠) فرسية (الأولى) : + هي م

(١١) موجبين : موجبين ط. (١٢) وبهذا ... النقيضين : ساقطة من م

(١٣) يفترق : يفرق د ، ص ، ط. (١٤) الموجبة والسلبية : الموجب والسلب ب ، ج ، د ، ص

(١٥) لأن : أن ب ، د ، م. (١٦) ساقطة من ط

(١٧) الآخر : ساقطة من ط. (١٨) بهذا الموجب : + الآخر ط

(١٩) كان كان : كان ص ، ط. (٢٠) ماهيتها : ماهية ج ، ط

(٢١) كانت : كان ب ، ج ، ط. (٢٢) الإنسانية (الأولى) : الإنسان ص ، ط ، م

(٢٣) هي : ساقطة من ط. (٢٤) كانت : كان ب ، ج ، م

(٢٥) « الوحدة .... هوية » : ساقطة من ط

(٢٦) هوية الإنسانية : هوية الإنسان ج ، م

(٢٧) هي هوية الواحد : هو هوية الواحد ب ، ج ، م

(٢٨) الإنسانية : الإنسان ط.

لأنها من حيث هي <sup>(١)</sup> هوية الإنسانية <sup>(٢)</sup> شيء <sup>(٣)</sup> غير كل واحد منها ، ولا يوجد في حد <sup>(٤)</sup> ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط.

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج <sup>(٥)</sup> ، فلا حاله أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو <sup>(٦)</sup> إنسانية فقط <sup>(٧)</sup> ، فلا يكون من حيث هو إنسانية <sup>(٨)</sup> هو كثيراً بل إنما يكون لأن ذلك شيء <sup>(٩)</sup> يلحقه من خارج . فإذا كان <sup>(١٠)</sup> نظرنا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو <sup>(١١)</sup> ، ونظر <sup>(١٢)</sup> إلى لواهقه. ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا إنسانية <sup>(١٣)</sup> فقط ، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا. وليس يلزم من <sup>(١٤)</sup> تسليمه هذا أن يقول : فإذاً تلك وهي <sup>(١٥)</sup> واحدة بالعدد ، لأن هذا كان سبباً مطلقاً ، وعنيينا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي <sup>(١٦)</sup> إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج. فإنه إن <sup>(١٧)</sup> لم يكن ذلك خارجاً عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية <sup>(١٩)</sup> من حيث هي إنسانية <sup>(٢٠)</sup> ألفاً مثلاً أو ليست <sup>(٢١)</sup> بألف ، وقد أبطلنا ذلك <sup>(٢٢)</sup> ، وإنما أخذنا <sup>(٢٣)</sup> الإنسانية <sup>(٢٤)</sup> من حيث هي إنسانية فقط <sup>(٢٥)</sup>.

(١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص. (٢) الإنسانية : الإنسان ص ، ط

(٣) شيء : + هي د. (٤) حد : ساقطة من د

(٥) من خارج : ساقطة من م. (٦) من حيث هو : من حيث هي م

(٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، م. (٨) فقط .... إنسانية : ساقطة من د

(٩) شيء : الشيء م. (١٠) كان : ساقطة من ط

(١١) هو هو : هو ص ، م. (١٢) ونظر : ونظراً ص ، م

(١٣) إلا إنسانية : إلا إنسانية ط ؛ إنسانية م

(١٤) من : ساقطة من م. (١٥) تلك وهي : ساقطة من م

(١٦) وهي : وهذه ص. (١٧) هي : ساقطة من ج

(١٨) إن : وإن ج. (١٩) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د

(٢٠) إنسانية : + كان د. (٢١) أو ليست : وليس ب ، ج ، د ، ط

(٢٣) أخذنا : أخذت ب. (٢٤) الإنسانية : إنسانية. ب ، د ، ط ، م

(٢٢) فإنه إن ... ذلك ساقطة من م. (٢٥) فقط : ساقطة من د ، م.

على أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية <sup>(١)</sup> يكون قد جعلها اعتبارا <sup>(٢)</sup> من حيث هي إنسانية ، ساقطا عنها أنها في زيد <sup>(٤)</sup> وأنها التي في زيد ، وإلا فنكون <sup>(٥)</sup> قد أخذنا <sup>(٦)</sup> الإنسانية على أنها في زيد ، فإننا قد <sup>(٧)</sup> جردناها <sup>(٨)</sup> وتكلمنا على أنا <sup>(٩)</sup> نلتفت <sup>(١٠)</sup> إليها وهي إنسانية <sup>(١١)</sup>. ثم لا يخلو إما أن نرجع الكنية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد ، فيكون هذا محلا من القول ، فإنه لا تجتمع <sup>(١٢)</sup> أن تكون <sup>(١٣)</sup> إنسانية في زيد وهي <sup>(١٤)</sup> باعتبار أنها إنسانية فقط <sup>(١٥)</sup>. وإن <sup>(١٦)</sup> رجعت إلى الإنسانية فقط <sup>(١٧)</sup> فذكر زيد لغوا إلا أن تعنى أن <sup>(١٨)</sup> الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت <sup>(١٩)</sup> في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد ، فهل هي هكذا؟ وهذا أيضا فيه اعتبار غير الإنسانية.

فإن سألنا سائل وقال : ألستم <sup>(٢٠)</sup> تجبيون وتقولون <sup>(٢١)</sup> : إنما ليست كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية. فنقول : إننا <sup>(٢٢)</sup> لا نحب بأنها <sup>(٢٣)</sup> من ، حيث هي إنسانية ، ليست <sup>(٢٤)</sup> كذا ، بل نحب أنها ليست من حيث إنسانية كذا <sup>(٢٥)</sup> ، وقد علم <sup>(٢٦)</sup> الفرق بينهما في المنطق.

وهاهنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تعلق بحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تجعل <sup>(٢٧)</sup> تلك

(١) على ... إنسانية : ساقطة من م. (٢) جعلها : جعلنا طا ؛ + لها بخ

(٣) اعتبارا : اعتبار ج ، ص. (٤) زيد : عمرو طا

(٥) فنكون : نكون م. (٦) أخذنا : أخذ م

(٧) فإننا قد : فإذا ج ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م. (٨) جردناها : جردنا ص ، ط

(٩) أنا : أنها د ، م. (١٠) نلتفت : لا نلتفت د ، ط. (١١) إنسانية : + فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا نلتفت إليها وهي إنسانية ج ؛ + فقط ص

(١٢) لا تجتمع : لا يجمع م .. (١٣) لا تجتمع أن تكون : لا يكون أن تجتمع د

(١٤) وهي : فهي م. (١٥) فقط : وإلا ج. (١٦) وإن : فإن ج ، ط

(١٧) فقط : ساقطة من م. (١٨) تعنى أن : يعني م

(١٩) أن كانت : إن كان د. (٢٠) ألستم : ساقطة من ط

(٢١) وتقولون : فنقولون ج ، ص ، م

(٢٢) إننا : ساقطة من د

(٢٣) بأنها ؛ أنها ب ، ص ، ط

(٢٤) ليست : ليس ب ، ج ، ص ، ط

(٢٥) بل ... كذا : ساقطة من ب

(٢٦) علم : علمتم ب ؛ عرف ط. (٢٧) تجعل : نرجع ط.

الإنسانية كأنما<sup>(١)</sup> مشار<sup>(٢)</sup> إليها أو<sup>(٣)</sup> لا كثرة فيها. فحيئن لا يكون قولنا : « من حيث هي إنسانية » جزءاً من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملاً. فإن<sup>(٤)</sup> قيل<sup>(٥)</sup> : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها<sup>(٦)</sup> الإشارة فرادت على الإنسانية.

ثم إن<sup>(٧)</sup> ساهلنا<sup>(٨)</sup> في ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسلوبين عنها ، ولم يجب أن يكون واحداً أو كثيراً هو هو أو غيره<sup>(٩)</sup> إلا على معنى أنه<sup>(١٠)</sup> لا بد له أن يكون هو هو أو غيره. فحيئن نقول : لا بد لها من أن تصير غيراً بالأعراض التي معها ، إذ لا توجد البة إلا مع الأعراض<sup>(١١)</sup> . وحيئن لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط ، فإذاً ليست إنسانية<sup>(١٢)</sup> عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه بمجموع الإنسان<sup>(١٣)</sup> أو الإنسانية وأعراض<sup>(١٤)</sup> لازمة كأنما أجزاء منه ، وتأثير<sup>(١٥)</sup> في الإنسان أو الإنسانية<sup>(١٦)</sup> (١٧) بأنما منسوبة إليه<sup>(١٨)</sup>.

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكور لما سلف من قولنا ، فنقول : إن هاهنا<sup>(١٩)</sup> شيئاً محسوساً هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض ، وهذا هو الإنسان الطبيعي. وهاهنا<sup>(٢٠)</sup> شيء هو الحيوان أو الإنسان<sup>(٢١)</sup> منظوراً إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ما خالطه ، وغير مشترط<sup>(٢٢)</sup> فيه شرط<sup>(٢٣)</sup> أنه عام أو خاص

(١) كأنما : كلها ط. (٢) مشار : شيئاً م

(٣) أو : إذاً ج ، ص ، ط ، م

(٤) فإن : وإن ط ، م

(٥) قيل : + إن ص ، ط

(٦) إليها : عليها ص ، ط ؛ إليها م

(٧) ثم إن : وإن م

(٨) ساهلنا : تساهلنا م

(٩) أو غيره : وغيره. (١٠) أنه : أنها ص ، ط

(١١) الأعراض : أعراض ج ، ص ، م. (١٢) إنسانيته : إنسانية ص ، ط ، م

(١٣) الإنسان : ساقطة من د ؛ الإنسانية ص ، ط. (١٤) وأعراض : أعراض ط

(١٥) وتأثير : وتأثيره ج. (١٦) أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط

(١٧) وأعراض .... أو الإنسانية : ساقطة من م. (١٨) إليها د ، ص.

(١٩) هاهنا : ساقطة من ط. (٢٠) وهاهنا : وهي ط

(٢١) أو الإنسان : والإنسان د ، م. (٢٢) مشترط : مشروط د

(٢٣) شرط : ساقطة من ط.

أو واحد أو كثير<sup>(١)</sup> بالفعل ولا باعتبار<sup>(٢)</sup> القوة أيضاً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان ، والإنسان بما هو إنسان أي باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت<sup>(٣)</sup> إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً.

وأما الحيوان العام ، والحيوان الشخصي ، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة ، عام أو خاص ، والحيوان باعتبار أنه موجود في الأعيان ، أو معقول في النفس ، هو حيوان وشيء وليس<sup>(٤)</sup> هو حيواناً<sup>(٥)</sup> منظور<sup>(٦)</sup> إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشيء كان فيما الحيوان كالجزء منهمما. وكذلك في جانب الإنسان.

ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره ، لأن ذاته مع غيره<sup>(٨)</sup> ذاته. فذاته له بذاته<sup>(٩)</sup> ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم ما لطبيعته<sup>(١٠)</sup> كالحيوانية<sup>(١١)</sup> والإنسانية<sup>(١٢)</sup>. فهذا<sup>(١٣)</sup> الاعتبار متقدم<sup>(١٤)</sup> في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي<sup>(١٥)</sup> بعارضه أو كلي وجودي ، أو عقلي ، تقدم البسيط على المركب ، والجزء على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع<sup>(١٦)</sup> ولا شخص ولا واحد ولا كثير ، بل هو بهذا الوجود<sup>(١٧)</sup> حيوان فقط وإنسان فقط.

لكنه يلزم لا محالة أن يكون واحداً أو كثيراً ، إذ لا يخلو عنهما شيء موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج. وهذا الحيوان بهذا الشرط<sup>(١٨)</sup> وإن كان موجوداً

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط

(٢) باعتبار : اعتبار م

(٣) ملتفت : + إليه م

(٤) وشيء وليس : وليس شيء م

(٥) وليس : ليس ج ، د ، ص ، ط

(٦) حيواناً : حيوان ط ، م. (٧) منظوراً : منظور ص ، ط ، م

(٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د

(٩) له بذاته : ساقطة من د

(١٠) ما لطبيعته : فالطبيعة ج ، د ، ص ، ط ، م

(١١) كالحيوانية : الحيوانية ص ، م.

(١٢) الإنسانية : أو الإنسانية ص

(١٣) فهذا : بهذا ج ، د ، ص ، ط. (١٤) متقدم : متقدمة ص.

(١٥) شخصي : شخص د. (١٦) ولا نوع : ولا هو نوع ط

(١٧) الوجود : + هو ب ، ج ، د ، ص ، م.

(١٨) الشرط : + موجود ج.

في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيواناً ما ، وإن كان يلزم أن يصير حيواناً ما<sup>(١)</sup> لأنه في حقيقته وماهيته بهذا<sup>(٢)</sup> الاعتبار حيوان ما<sup>(٤)</sup>.

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيواناً ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجوداً فيه ، لأنه إذا كان هذا الشخص حيواناً ما ، فحيوان ما موجود ، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود ، كالبياض فإنه وإن كان غير مفارق للمادة فهو ببياضيته<sup>(٥)</sup> موجود<sup>(٦)</sup> في المادة على أنه<sup>(٧)</sup> شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته<sup>(٨)</sup> ، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن في الوجود أمراً آخر.

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص ، لأن الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان. ثم الحيوان بما هو حيوان موجود ، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجوداً لهذا الشخص ، لم يخل إما أن يكون خاصاً له أو غير خاص<sup>(٩)</sup> ، فإذا<sup>(١٠)</sup> كان خاصاً له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو<sup>(١١)</sup> ، بل<sup>(١٢)</sup> حيوان ما ، وإن كان غير خاص كان شيء واحد<sup>(١٣)</sup> بعينه بالعدد موجوداً في الكثرة<sup>(١٤)</sup> ، وهذا محال.

وهذا الشك وإن كان ركيكاً سخيفاً فقد أوردناه بسبب أنه قد<sup>(١٦)</sup> وقعت<sup>(١٧)</sup> منه الشبهة في زماننا<sup>(١٨)</sup> لهذا<sup>(١٩)</sup> لطائفة<sup>(٢٠)</sup> من تشنح في التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد<sup>(٢١)</sup> وقع

(١) أن يصير حيواناً ما : أن يصير حيواناً ط ، م

(٢) بهذا : هذا ص ، ط. (٣) بهذا : هذا ص ، ط

(٤) ما : ساقطة من د. (٥) ببياضيته : بياضه ط

(٦) موجود : موجوداً د

(٧) أنه : أنها ج ، د ، م. (٨) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د

(٩) خاص : + له ج ، د ، ص ، م

(١٠) فإذا : وإذا ج ، ط

(١١) أو هو : أو هو له ج ، ص ؛ ساقطة من م

(١٢) بل : + هو ج ، ص ، ط. (١٣) شيء واحد : الشيء واحداً د

(١٤) بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب. (١٥) الكثرة : الكثير ط

(١٦) قد : ساقطة من د ، ط. (١٧) وقعت : وقع ب ، ج ، ط

(١٨) زماننا : وقتنا ب ، ج. (١٩) هذا : ساقطة من ج ، د ، م

(٢٠) لطائفة : بعض ب ، د ، ص. (٢١) قد : ساقطة من ب.

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيواناً ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد (١) تقدم. والثاني (٢) ، الظن بأن (٣) الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص. يعني العدول ، وليس كذلك ، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيواناته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام (٤) ، بل كلاهما يسلبه عنه. لأنه من جهة حيواناته حيوان فقط ، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معن الخاص والعام ، وليس داخلين أيضاً في ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيواناته ، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال ، لكنه يلزم أنه يكون خاصاً أو عاماً (٥).

فقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً (٦) : إن يعني بقوله إنه (٧) لا يخلو عنهما في حيواناته فهو حال عنهما في حيواناته ، وإن (٨) يعني أنه لا يخلو عنهما في الوجود أي لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي (٩) باعتبار ما (١٠) ليس بخاص ولا عام ، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

وهاهنا (١١) شيء يجب أن تفهمه وهو أنه حق أن يقال : إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم ، وليس بحق أن يقال : الحيوان بما هو حيوان يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم ، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(١) قد : فقد ب

(٢) والثاني : + في ب ، د

(٣) بأن : + الموجود من ط

(٤) العام : عام م

(٥) أو عاماً : وعاماً ب ، م

(٦) أو يكون عاماً : أو عاماً د

(٧) إنه : إن ج ، ص ، ط

(٨) وإن : + بقوله د

(٩) هي : هو د

(١٠) باعتبار ما : باعتبارها ط

(١١) وهاهنا : وهي ص ، ط.

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان <sup>(١)</sup> عام. ولهذا المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وبين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر .

ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط أن لا يكون شيء آخر وجود في الأعيان ، لكن يجوز أن يكون للممثل الأفلاطونية وجود في الأعيان ، بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط. وأما الحيوان <sup>(٢)</sup> مجرد لا بشرط شيء آخر فله وجود <sup>(٣)</sup> في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي <sup>(٤)</sup> حقيقته <sup>(٥)</sup> بلا شرط شيء آخر ، وإن كان مع ألف شرط <sup>(٦)</sup> يقارنه من خارج. فالحيوان مجرد الحيوانية موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقاً بل هو الذي هو <sup>(٧)</sup> في نفسه حال عن الشرائط اللاحقة موجود <sup>(٨)</sup> في الأعيان. وقد اكتنفه من خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها غير الواقع الأخرى. ولو كان هاهنا حيوان <sup>(٩)</sup> مفارق كما يظنون ، لم يكن هو <sup>(١٠)</sup> الحيوان الذي تتطلبه <sup>(١١)</sup> ونتكلم عليه ، لأننا نطلب حيواناً مقولاً على كثيرين بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو. وأما المباين الذي ليس محمولاً على هؤلاء إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله <sup>(١٢)</sup>. فالحيوان مأخوذاً بعارضه هو <sup>(١٣)</sup> الشيء الطبيعي ، والماخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د ، م

(٢) شيء : ساقطة من ص ، ط

(٣) وأما الحيوان : والحيوان م

(٤) وجود : وجوده د

(٥) نفسه وفي : ساقطة من ب ، م

(٦) حقيقته : نفسه د

(٧) ألف شرط : + شيء آخر ط

(٨) بل هو الذي هو : هو الذي في ط ؛ بل هو الذي في م

(٩) موجود : موجوده د

(١٠) حيوان : + مجرد ج. (١١) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص

(١٢) تتطلبه : نطلب ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٣) بسبيله : في سبيله ط. (١٤) هو (الأول) : هي د.

وجودها أقدم من الوجود<sup>(١)</sup> الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذي يختص وجوده بأنه الوجود الإلهي لأن سبب وجوده بما هو حيوان عنابة الله تعالى.

وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان عنابة<sup>(٢)</sup> الله تعالى<sup>(٣)</sup> فهو بسبب

<sup>(٤)</sup> الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان في الوجود أناء فوق واحد<sup>(٥)</sup> ، كذلك له في<sup>(٦)</sup> العقل.

فإن في العقل<sup>(٧)</sup> صورة الحيوان المجرد على التحو الذي ذكرناه من التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ، وفي العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، ف تكون<sup>(٨)</sup> الصورة<sup>(٩)</sup> الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلي ، وهو معنى واحد في العقل لا تختلف نسبته إلى أي واحد أخذته من الحيوانات ، أي أي<sup>(١٠)</sup> واحد منها<sup>(١١)</sup> أحضرت<sup>(١٢)</sup> صورته في الخيال بحال ، ثم انتزع العقل مجرد معناه عن العوارض حصل<sup>(١٣)</sup> في العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هي ما يحصل عن تجريد الحيوانية عن أي خيال شخصي مأخوذ عن موجود من خارج أو حار بمحى الموجود من خارج وإن لم يوجد<sup>(١٤)</sup> هو بعينه من خارج ، بل اخترعه<sup>(١٥)</sup> الخيال.

وهذه الصورة وإن كانت<sup>(١٦)</sup> بالقياس إلى الأشخاص كليلة ، فهي<sup>(١٧)</sup> بالقياس إلى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية ، وهي واحدة من الصور التي في العقل. ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد<sup>(١٨)</sup> من الجهة التي هي<sup>(١٩)</sup> بها شخصية ، ويكون لها معقول

---

(١) الوجود : وجود ج ، ص ، ط

(٢) عنابة : لعنابة ج. (٣) تعالى : ساقطة من ب ، ج

(٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط. (٥) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م

(٦) في (الأولى) : ساقطة من ج ، ط

(٧) فإن في العقل : فإن العقل يعقل د. (٨) ف تكون : ف تكون م.

(٩) الصورة : للصورة ط

(١٠) أي أي : أي إلى م. (١١) منها : منها ص ، ط

(١٢) أحضرت : حضرت د. (١٣) حصل : وحصل ج ، ط ، م

(١٤) يوجد : يؤخذ ج ، ص

(١٥) اخترعه : أخرجه م. (١٦) كانت : كان ط

(١٧) فهي : فهو د. (١٨) فيجوز .... بالعدد : ساقطة من ب

(١٩) هي : ساقطة من ط.

كلي آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز في النفس عن هذه الصورة<sup>(١)</sup> التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقوله عليها وعلى غيرها. وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى.

فالأمور العامة من جهة موجودة من<sup>(٢)</sup> خارج ، ومن جهة ليست. وأما<sup>(٣)</sup> شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولا على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بين ، وسيزداد<sup>(٤)</sup> بيانا. بل الأمور العامة ، من جهة ما هي عامة بالفعل ، موجودة<sup>(٥)</sup> في العقل فقط.

---

(١) الصورة : ساقطة من ص ، ط ، م

(٢) موجودة من : مأحوذة في هامش ص

(٣) وأما : أما ب ، د ، ص ، ط ، م

(٤) وسيزداد : ويزداد ب

(٥) موجودة : موجود د ، ص.

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

في كيفية كون<sup>(١)</sup> الكلية للطابع الكلية وإنعام<sup>(٢)</sup> القول في ذلك ، وفي الفرق

#### بين الكل والجزء ، والكلي والجزئي

فقد<sup>(٣)</sup> تتحقق إذن<sup>(٤)</sup> أن الكلي من<sup>(٥)</sup> الموجودات ما هو ، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي سماها كلية<sup>(٦)</sup>. وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الأعيان البة ، فإنه ليس الكلي<sup>(٧)</sup> بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكل من أمره أنه هل له وجود على أنه<sup>(٨)</sup> عارض لشيء<sup>(٩)</sup> من الأشياء ، حتى يكون في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه<sup>(١٠)</sup> موجودا<sup>(١١)</sup> لزيد وعمرو وخالد.

فتقول : أما طبيعة<sup>(١٢)</sup> الإنسان من حيث هو إنسان فيتحققها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تتحققها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس. وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحنا في الفنون<sup>(١٣)</sup> السابقة<sup>(١٤)</sup>. بل هذه الطابع ما كان منها غير محتاج إلى مادة في أن يبقى ، ولا في أن يبدئ لها وجود فيكون من المستحيل أن يتکثر ، بل إنما<sup>(١٥)</sup> يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد. لأن مثل هذه الطبيعة ليست تتکثر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض. أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

(١) كون : لحق م

(٢) وإنعام : وفي إنعام ص

(٣) فقد : وقد ب ، ط

(٤) إذن : وإن د ؛ ساقطة من د ، ص

(٥) من : في د ، ط ، م

(٦) كلية : كليا ط ، م

(٧) الكلي : كلي د. (٨) أنه ( الثانية ) : ساقطة من ط

(٩) لشيء : بشيء د. (١٠) بعينه : بعينما ج ، د ، ص ، ط

(١١) موجودا : موجود ص. (١٢) طبيعة : الطبيعة ج

(١٣) الفنون : الفصوص د ، طا. (١٤) السابقة : السالفة ب ، ج ، م

(١٥) إنما : + هو ط.

بالمواض فلتجرده ، وأما بالأعراض فلأن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب <sup>(١)</sup> النوع وإما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هذا إذا كان نوعا موجودا <sup>(٢)</sup> ، أن يكون واحدا بالعدد. وما كان منها محتاجا إلى المادة فإنما يوجد مع أن توجد المادة مهيا فيكون وجوده مستلحا به <sup>(٣)</sup> أعراضا وأحوالا خارجة يتشخص بها <sup>(٤)</sup> ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ، وقد عرفت هذا في خلال ما علمت. وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فنبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع. فهذه حال وجود الكليات.

وليس يمكن أن يكون معنى <sup>(٥)</sup> هو بعينه موجودا في كثرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذلك لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد لا محالة يعرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهيته معقولة بالقياس إلى زيد. وأما ما <sup>(٦)</sup> كان يستقر في ذات الإنسان ليس استقراره فيه موجها إلى أن يصير مضافا مثل أن ييضم أو يسود <sup>(٧)</sup> أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافا إلا إلى المعلوم. ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد وخصوصا إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص ، فتكون ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من له جبلة سليمة أن إنسانية <sup>(٨)</sup> واحدة <sup>(٩)</sup> اكتنفتها <sup>(١٠)</sup> أعراض عمرو وإياها <sup>(١١)</sup> بعينها اكتنفت <sup>(١٢)</sup>

(١) بحسب : تحت ص ، م

(٢) موجودا : ساقطة من ج ، د ، ص ، م ؛ + بوجود ج ، د ، ص ، ط ، م

(٣) به : ساقطة من د

(٤) بما : به ج

(٥) معنى : + واحد ط

(٦) وأما ما : ساقطة من ط

(٧) أو يسود : ويسود د ، م

(٨) أن إنسانية : أن الإنسانية ج ؛ الإنسانية د

(٩) واحدة : + واحدا د

(١٠) اكتنفتها : اكتنفتها ج ، د ، ص ، ط

(١١) وإياها : إياها ط

(١٢) اكتنفت : اكتنف ج ، د ، ص ، ط ، م.

أعراض زيد. فإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرون إلى هذه الإضافات ، فهــي<sup>(١)</sup>  
على ما علمناك.<sup>(٢)</sup>

فقد بــان أنه ليس يمكن أن تكون<sup>(٣)</sup> الطبيعة تــوـجــدـ في الأعيــانـ وـتــكــونـ بالــفــعــلـ كــلــيــةـ ، أيــ هيــ وــحــدــهـ مشــتــرــكــةـ لــلــجــمــيــعــ . وإنــماـ تــعــرــضــ الــكــلــيــةـ لــطــبــيــعــةـ<sup>(٤)</sup> ماـ إـذـاـ وــقــعــتــ فيــ التــصــورــ الــذــهــنــيــ ،  
وــأـمــاـ<sup>(٥)</sup> كــيــفــيــةـ وــقــوــعــ ذــلــكــ فــيــجــبــ أــنــ تــأــمــلــ مــاـ قــلــنــاـهـ فيــ كــتــابــ النــفــســ . فــالــمــعــقــولــ فيــ النــفــســ مــنــ<sup>(٦)</sup>  
إــلــإــنــســانــ<sup>(٧)</sup> هــوـ الــذــيــ هــوـ كــلــيــ ، وــكــلــيــهــ لــاـ لــأــحــلــ أــنــهــ فيــ النــفــســ ، بــلــ لــأــحــلــ أــنــهــ مــقــيــســ إــلــىــ أــعــيــانــ  
كــثــيــرــةــ مــوــجــوــدــةــ أــوــ مــتــوــهــمــةــ حــكــمــهاــ<sup>(٨)</sup> عــنــدــهــ<sup>(٩)</sup> حــكــمــ وــاحــدــ . وــأــمــاـ منــ حــيــثــ أــنــ<sup>(١٠)</sup> هــذــهــ الصــوــرــةــ  
هــيــةــ<sup>(١١)</sup> فيــ نــفــســ جــزــئــيــةــ فــهــيــ أــحــدــ أــشــخــاـصــ الــعــلــمــوــ التــصــوــرــاتــ ، وــكــمــاـ أــنــ الشــيــءــ باــعــتــبــارــاتــ  
مــخــتــلــفــةــ يــكــوــنــ جــنــســاـ وــنــوــعــاـ ، فــكــذــلــكــ بــحــســبــ اــعــتــبــارــاتــ<sup>(١٢)</sup> مــخــتــلــفــةــ يــكــوــنــ كــلــيــاـ<sup>(١٤)</sup> وــجــزــئــيــاــ .  
فــمــنــ حــيــثــ إــنــ هــذــهــ الصــوــرــةــ صــوــرــ مــاـ مــنــ صــورــ<sup>(١٥)</sup> النــفــســ فــهــيــ جــزــئــيــةــ ، وــمــنــ حــيــثــ  
إــنــاـ يــشــتــرــكــ<sup>(١٦)</sup> فــيــهــاـ كــثــيــرــوــنــ<sup>(١٧)</sup> عــلــىــ أــحــدــ الــوــجــوــهــ الــلــثــلــاثــةــ الــيــتــيــ بــيــنــاـ<sup>(١٨)</sup> فــيــمــاـ مــضــىــ<sup>(١٩)</sup> فــهــيــ كــلــيــةــ  
، وــلــاـ تــنــاقــضــ بــيــنــ هــذــيــنــ الــأــمــرــيــنــ . لــأــنــهــ لــيــســ بــعــمــتــنــعــ<sup>(٢٠)</sup> اــجــتــمــاعــ أــنــ تــكــوــنــ الذــاتــ الــوــاـحــدــةــ تــعــرــضــ  
لــهــاـ شــرــكــةــ بــالــإــضــافــةــ إــلــىــ كــثــيــرــيــنــ . إــنــ الشــرــكــةــ فــيــ الــكــثــرــةــ لــاـ تــمــكــنــ إــلــاـ<sup>(٢١)</sup> بــالــإــضــافــةــ<sup>(٢٢)</sup> فــقــطــ ، وــإــذــاـ  
<sup>(٢٣)</sup> كــانــ إــلــاـضــافــةــ لــذــوــاتــ كــثــيــرــةــ لــمــ تــكــنــ شــرــكــةــ ، فــيــجــبــ أــنــ تــكــوــنــ إــضــافــاتــ كــثــيــرــةــ لــذــاتــ  
واــحــدــةــ بــالــعــدــ . وــالــذــاتــ الــوــاـحــدــةــ بــالــعــدــ

---

(١) الإضافات فــهــيــ : ســاقــطــةــ مــنــ صــ

(٢) فــهــيــ : هــيــ مــ ؛ ســاقــطــةــ مــنــ بــ ؛ بــوــجــهــ دــ ، طــ

(٣) أــنــ تــكــوــنــ : ســاقــطــةــ مــنــ مــ . (٤) لــطــبــيــعــةــ : الطــبــيــعــةــ دــ

(٥) وــأــمــاـ : فــأــمــاـ صــ ، طــ ، مــ . (٦) مــنــ : عــنــ جــ ، طــ

(٧) إــلــإــنــســانــ : إــلــإــنــســانــيــةــ صــ . (٨) حــكــمــهاــ : وــحــكــمــهاــ طــ

(٩) عــنــدــهــ : عــنــ دــ . (١٠) أــنــ : ســاقــطــةــ مــنــ بــ ، جــ ، دــ ، مــ

(١١) هــيــةــ : مــاهــيــةــ جــ ، دــ . (١٢) باــعــتــبــارــاتــ : باــعــتــبــارــ مــ

(١٣) اــعــتــبــارــاتــ : الــاـعــتــبــارــاتــ دــ

(١٤) كــلــيــاـ : كــلــيــةــ دــ . (١٥) نــفــســ مــاـ مــنــ صــورــ : ســاقــطــةــ مــنــ دــ ، صــ ، طــ ، مــ

(١٦) يــشــتــرــكــ : مشــتــرــكــ طــ . (١٧) كــثــيــرــوــنــ : كــثــيــرــ بــ

(١٨) بــيــنــاـ : + فــيــهــاـ طــ . (١٩) مــضــىــ : ســلــفــ بــ ، جــ

(٢٠) عــمــتــنــعــ : يــعــتــنــعــ جــ ، صــ ، مــ . (٢١) إــلــاـ : + لــاـ لــاـ يــنــقــســ طــ

(٢٢) بــالــإــضــافــةــ : بــإــضــافــةــ صــ . (٢٣) وــإــذــاـ : وــإــنــ دــ .

من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا آخر يجمع <sup>(١)</sup> هذه الصورة ، وأخرى في تلك النفس أو في نفس غيرها ، فإنما كلها من حيث هي في النفس تحد بحد واحد.

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكلي الآخر يمايز هذه الصورة بحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور في النفس ، وهذه إنما كانت نسبتها الجاعلة إليها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أي تلك الخارجات سبقت إلى الذهن فجائز أن يقع عنها <sup>(٢)</sup> هذه الصورة بعينها. وإذا <sup>(٣)</sup> سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما خلاه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعتبر ، فإن هذا الأثر هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة. ولو كان بدل أحد هذه المؤثرات أو المؤثر <sup>(٤)</sup> بها شيء غير تلك <sup>(٥)</sup> الأمور المعروفة <sup>(٦)</sup> وغير مجانس لها لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة.

وأما الكلي الذي في النفس بالقياس إلى هذه الصور التي <sup>(٧)</sup> في النفس ، فهذا الاعتبار <sup>(٨)</sup> له بحسب القياس إلى أي صورة سبقت من هذه الصور <sup>(٩)</sup> التي في النفس إلى النفس. ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت أنها عقلت <sup>(١٠)</sup> ، وأن تركب إضافات فيإضافات ، وتحصل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات إلى غير النهاية بالقوة. فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب <sup>(١١)</sup> بعضها على بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل.

(١) يجمع : بجميع ج ، ط

(٢) عنها : + فيه ج ، د ، ص ، ط

(٣) وإذا : فإذا ط

(٤) أو المؤثر : والمؤثر ب

(٥) تلك : ذلك ص

(٦) المعروفة : المفروضة ج ، ص

(٧) التي : ساقطة من م

(٨) بهذا الاعتبار : بهذه الاعتبارات د

(٩) الصور : الصورة د

(١٠) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من د ؛ وأنما عقلت ص ؛ وتعقل أنها عقلت ج ، ط

(١١) المترتب : المرتبة د ، ص ؛ المرتبة ط ، م.

لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئاً أن تكون بالفعل تعقل معه<sup>(١)</sup> الأمور التي تلزمها<sup>(٢)</sup> لزوماً قريباً ، وأن تخطرها بالبال فضلاً عما<sup>(٣)</sup> يمْعَن في البعد. فإن هاهنا<sup>(٤)</sup> مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المثال<sup>(٥)</sup> من النفس ، وليس يلزم أن تكون النفس في حال<sup>(٦)</sup> واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون<sup>(٧)</sup> مشتغلة على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات<sup>(٨)</sup> التي لا نهاية لها بالبال ، ومتروحة عدد بأعداد لا نهاية لها بالبال ، بل بوقوع مناسبة عدد مع مثله مراراً لا نهاية لها بالتضعيف. فإن هذا أشبه شيء بما نحن في ذكره. فأما<sup>(٩)</sup> أنه هل يجوز أن تقوم المعان العامة للكثرة بمجردة عن الكثرة وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد. فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية موجودة في الأعيان فلسنا نعني ، من حيث هي كلية بهذه ، الجهة<sup>(١٠)</sup> من الكلية ، بل نعني أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان. فهي من حيث هي طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها صورة كلية شيء ، وأيضاً من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو قارنت<sup>(١١)</sup> بعينها لا هذه<sup>(١٢)</sup> المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكن ذلك الشخص الآخر شيء. وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار<sup>(١٣)</sup> الأول ، وليس<sup>(١٤)</sup> فيه كلية موجودة<sup>(١٥)</sup> بالاعتبار<sup>(١٦)</sup> الثاني والثالث<sup>(١٧)</sup> والرابع أيضاً في الأعيان.

(١) معه : معها ب ، ج ، د ، ط ، م

(٢) تلزمها : تلزمها ب ، ج ، د ، طا

(٣) عما : مما ط

(٤) هاهنا : ساقطة من ط

(٥) المثال : المتساول ب ، ج ، ص ، م ؛ التساؤل ط

(٦) حال : حالة ب ، ج ، ص ، ط

(٧) أو أن تكون : أو تكون ج ، ط

(٨) المضلعات : المضفات د

(٩) فأما : وأما ط

(١٠) الجهة : الصفة م

(١١) قارنت : + عليها م

(١٢) هذه : بهذه م. (١٣) بالاعتبار : باعتبار د ، ط

(١٤) ليست : وليس ج. (١٥) فيه : قبله به د

(١٦) موجودة : + موجودة د. (١٧) بالاعتبار : وبالاعتبار ص ، ط

(١٨) الثالث : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م.

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة <sup>(١)</sup> مع الكلية في الأعيان ، وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست <sup>(٢)</sup> إلا في النفس.

وإذ <sup>(٣)</sup> قد عرفنا هذه الأشياء فقد ، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجوداً في الأشياء ، وأما الكلي من حيث هو كلي فليس موجوداً إلا في التصور. وأيضاً الكل يعد بأجزائه <sup>(٤)</sup> ويكون كل جزء داخلاً في قوامه ، وأما الكلي فإنه لا يعد بأجزائه ، ولا أيضاً الجزئيات داخلة في قوامه. وأيضاً فإن طبيعة الكل لا تقوم الأجزاء التي فيه ، بل يتقوم منها ، وأما طبيعة الكلي <sup>(٥)</sup> فإنها تقوم الأجزاء <sup>(٦)</sup> التي <sup>(٧)</sup> فيه. وكذلك <sup>(٨)</sup> فإن طبيعة الكل لا تصير جزءاً من أجزاء البتة <sup>(٩)</sup> ، وأما طبيعة الكلي فإنها جزء من طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتقوم من طبائع الكليين أعني الجنس والفصل ، وإما الأشخاص فتقوم <sup>(١٠)</sup> من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي تكتنفها مع المادة. وأيضاً فإن الكل لا يكون كلاً لكل جزء وحده ولو <sup>(١١)</sup> انفرد ، والكلي يكون كلياً <sup>(١٢)</sup> محمولاً على <sup>(١٣)</sup> كل جزئي <sup>(١٤)</sup>. وأيضاً فإن أجزاء كل كل متناهية ، وليس أجزاء كل كلي متناهية. وأيضاً الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاء معاً ، والكلي <sup>(١٥)</sup> لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاء معاً <sup>(١٦)</sup>. وقد <sup>(١٧)</sup> يمكنك أن تجد فروقاً أيضاً غير هذه فتعلم أن الكل غير الكلي <sup>(١٨)</sup>.

---

(١) الطبيعة : + الكلية ص

(٢) فليست : ليست م

(٣) إذ : فإذا ج ، د ، ط

(٤) بأجزائه : بأجزاء د ، ص ، ط

(٥) طبيعة الكلي : طبيعته ط

(٦) الأجزاء : الجزئيات ج

(٧) التي : + هي ج

(٨) وكذلك : وأيضاً ب ، ج ؛ ولذلك ط

(٩) البتة : ساقطة من ط

(١٠) فتقوم : فتقوم د

(١١) ولو : لو ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٢) كلياً : ساقطة من م

(١٣) على : في ب ، د ، م. (١٤) جزئي : جزء ج ، ط ، م ؛ + شيء ج

(١٥) أجزاء معاً والكلي : أجزاء معاً والكلي د ، ط

(١٦) والكلي ... معاً : ساقطة من د

(١٧) معاً وقد : وقد ط. (١٨) الكلي : الكل ج.

### [ الفصل الثالث ]

#### ( ج ) فصل

##### في الفصل بين الجنس والمادة

والذى يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع. فأما أن الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل<sup>(١)</sup> في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة<sup>(٢)</sup> ، وقد ذهب استعمالها في زماننا. فالجنس<sup>(٣)</sup> في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم ، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع<sup>(٤)</sup> فقلنا<sup>(٥)</sup> : ليس كذا من جنس كذا أي من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حده. والنوع أيضاً ليس<sup>(٦)</sup> يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ، وعلى صور الأشياء.

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذي يدل عليه بلفظة

<sup>(٧)</sup> الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحو من التصور ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة<sup>(٨)</sup> . ولنجعل بياننا في الجنس<sup>(٩)</sup> وفي<sup>(١٠)</sup> مثال يكثر إشكاله على المتواطئين في النظر فنقول : إن الجسم قد يقال له<sup>(١١)</sup> إنه جنس الإنسان وقد يقال له<sup>(١٢)</sup> إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة جزءاً من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

(١) كان يدل : كان ط

(٢) كثيرة : ساقطة من ص ، م

(٣) فالجنس : والجنس ص

(٤) مكان النوع : ساقطة من م

(٥) فقلنا : قلنا ط

(٦) ليس : ساقطة من ط

(٧) بلفظة : بلفظ ج ، د

(٨) المشهورة : المشهورات ج ، ط

(٩) الجنس : الجسم ط

(١٠) وفي : في د

(١١) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م

(١٢) وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ط.

على الكل. فلننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه <sup>(١)</sup> وقد اعتبر جنسا ، فهناك <sup>(٢)</sup> يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه. فإذا أخذنا <sup>(٣)</sup> الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا ، وبشرط <sup>(٤)</sup> أنه ليس داخلا فيه معن غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معن غير هذا ، مثل حس أو تغذ أو غير ذلك ، كان معن خارجا عن الجسمية ، محمولا <sup>(٥)</sup> في الجسمية <sup>(٦)</sup> ، مضافا إليها. فالجسم مادة وإن <sup>(٧)</sup> أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر البتة ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية <sup>(٨)</sup> متصرفة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معن مقوم لخاصية <sup>(٩)</sup> تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار. فللحملة <sup>(١٠)</sup> أقطار ثلاثة على ما هي <sup>(١١)</sup> للجسم ، وبالجملة أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن <sup>(١٢)</sup> كانت هناك مجتمعات — داخلة في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية ثمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعان خارجة عن الشيء الذي قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس.

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التي بعد <sup>(١٣)</sup> الجسمية التي يعني المادة فليس محمول ، لأن تلك الجملة ليست مجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط. وأما هذا <sup>(١٤)</sup> الثاني فإنه محمول <sup>(١٥)</sup> على كل مجتمع من مادة ، صورة واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول <sup>(١٦)</sup>

(١) وبينه : وبين الجسم ج

(٢) فهناك : فهناك ج ، ص ، ط

(٣) أخذنا : أخذ ط ، م

(٤) وبشرط : ويشرط ج ، د ، ط ، م

(٥) محمولا : ومحمولا ط

(٦) الجسمية : الجسم ط

(٧) وإن : فإذا د ؛ فإن م

(٨) لجوهرية : لجوهريته ج ، ط

(٩) الخاصية : لخاصيته ج ؛ بخاصيته د ، ط ، م

(١٠) فللحملة : في الجملة ط

(١١) ما هي : ماهية ط. (١٢) إن : وإن ط

(١٣) التي بعد : التي هي بعد د. (١٤) هنا : على د

(١٥) فإنه محمول : فمحمول ط. (١٦) على ... محمول : ساقطة من د.

على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر وإن اجتمع من <sup>(١)</sup> معان كثيرة. فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك الجملة حس <sup>(٢)</sup> لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق.

وكذلك فإن <sup>(٣)</sup> الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيواناته إلا جسمية وتغذ وحس ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا <sup>(٤)</sup> وصوريته النفس الناطقة. وإن أخذ بشرط أن يكون حسما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا ، وفي معاني ذلك الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير <sup>(٥)</sup> ذلك من الصور ، ولو كان <sup>(٦)</sup> النطق أو فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع <sup>(٧)</sup> شيء منها أو وضعه ، بل مجوزا وجود أي ذلك كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة <sup>(٨)</sup> قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا معنى الجنس. وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس <sup>(٩)</sup> بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان. وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه <sup>(١٠)</sup> ، أي الصور <sup>(١١)</sup> والشرط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان <sup>(١٢)</sup> الحيوان محمولا عليه.

فيإذن أي معنى أخذته مما يشكل الحال في جنسيته أو مادنته من هذه فوجده قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا. وإن

---

(١) من : عن د

(٢) حس : جسمية ط

(٣) فإن : ساقطة من د

(٤) أو موضوعا : موضوعا م

(٥) لا غير : وغير ج ، ص ، ط ، م

(٦) كان : + وجود ط

(٧) لرفع : برفع ط

(٨) بالضرورة : الضرورة ط

(٩) له حس : لحس ط

(١٠) ومعه : ومن معه ط

(١١) الصور : الصورة ط

(١٢) وكان : لكان د.

أخذته<sup>(١)</sup> من جهة بعض الفصول وقامت به المعنى وختمه حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة<sup>(٢)</sup> ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنسا ، بل مادة. وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعا. وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا. فإذاً باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعا. وبأن لا تتعرض<sup>(٣)</sup> لذلك<sup>(٤)</sup> ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة في جملة معناه ، يكون جنسا. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة<sup>(٥)</sup> ، وأما فيما<sup>(٦)</sup> ذاته بسيطة<sup>(٧)</sup> فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل.

وأما في الوجود فلا يكون منه شيء<sup>(٨)</sup> متميز<sup>(٩)</sup> هو جنس وشيء هو مادة<sup>(١٠)</sup> ، فنقول : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت<sup>(١١)</sup> الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه<sup>(١٢)</sup>. وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقوون بها<sup>(١٣)</sup> وجوب أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنما<sup>(١٤)</sup> لم توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية. فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجازاً في نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية<sup>(١٥)</sup> جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذتها : أخذها ج ، د ، ص ، م

(٢) الجملة : الجهة ص

(٣) وبأن لا تتعرض : فإن لا يعرض د

(٤) لذلك : بذلك د

(٥) مركبة : مركب ب ، ج ، د

(٦) فيما : في د ؛ ما م

(٧) بسيطة : بسيط ب ، ج ، د ، م

(٨) شيء : ساقطة من د

(٩) متميز : يتميز ج ؛ مميز م

(١٠) وشيء هو مادة : ساقطة من م. (١١) أخذت : أخذ ط

(١٢) لا بمعنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م. (١٣) بها : به د ، م ؛ به مع ج ، ص ، ط

(١٤) فإنما : فإن د ؛ فإنه ج ، ص ، ط

(١٥) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د.

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل. كما أن الجسم الذي هو معنى المادة<sup>(١)</sup> جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس معنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهي<sup>(٢)</sup> أسباب<sup>(٣)</sup> لوجوده ، وليس هو سبباً لوجودها. ولو كان للجسمية التي<sup>(٤)</sup> معنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن<sup>(٥)</sup> كانت قبلته قبلية<sup>(٦)</sup> لا بالزمان بل<sup>(٧)</sup> بالذات<sup>(٨)</sup> ، لكن سبباً لوجود النوعية ، مثل الجسم الذي معنى المادة<sup>(٩)</sup> ، وإن كانت قبلته<sup>(٩)</sup> لا بالزمان<sup>(١٠)</sup> بل وجود تلك الجسمية<sup>(١١)</sup> في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير.

وفي العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك. فإن العقل لا يمكنه أن يضع في شيء من الأشياء للجسمية التي لطبيعة الجنس وجوداً يحصل<sup>(١٢)</sup> هو أولاً<sup>(١٣)</sup> وينضم<sup>(١٤)</sup> إليه شيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي<sup>(١٥)</sup> في العقل. فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه في العقل أيضاً. بل إنما<sup>(١٦)</sup> يحدث للشيء الذي هو النوع طبيعة الجنسية في الوجود وفي العقل معاً إذا حدث<sup>(١٧)</sup> النوع بتمامه. ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً<sup>(١٨)</sup> فيه وجزء منه من الجهة التي<sup>(١٩)</sup> أومنا إليها. وليس<sup>(٢٠)</sup> هذا حكم الجنس وحده<sup>(٢١)</sup> من حيث هو كلي<sup>(٢٢)</sup> ، بل حكم كل كلي من حيث هو كلي<sup>(٢٢)</sup>.

(١) المادة : + فإنه ج ، د ، ص ، ط ، م

(٢) فهي : فهو د. (٣) أسباب : إثبات ط

(٤) التي : الذي ط. (٥) وإن : إن ب

(٦) قبلته قبلية : قبله ب ؛ قبلتها ص ؛ قبلته ج ، ط

(٧) وإن ... بالذات ساقطة من ج ، م

(٨) المادة : + ولكان قبلتها ص ، ط ؛ + الجنسية م

(٩) قبلته : قبلية ص. (١٠) وإن ... بالزمان : ساقطة من د

(١١) الجسمية : الجنسية د ، ص

(١٢) يحصل : يحصله ط. (١٣) هو أولاً : أولاً هو م

(١٤) وينضم : ينضم د. (١٥) النوعي : النوع ب ، م

(١٦) بل إنما : إنما د. (١٧) حدث : أحذت ج

(١٨) متضمنا : مضمنا ب ؛ منضمنا ص

(١٩) التي : الذي ط .. (٢٠) وليس : ليست ج

(٢١) وحده : وبعده ط. (٢٢) من حيث هو كلي : ساقطة من د ، ص ، م

(٢٣) هو كلي : هو كل م.

فبين<sup>(١)</sup> من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جنساً يكون كالمجهول بعد ، لا يدرى أنه على أي صورة ، وكم صورة يشتمل<sup>(٢)</sup> ، وتطلب النفس تحصيل<sup>(٣)</sup> ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك<sup>(٤)</sup> إذا أخذنا اللون<sup>(٥)</sup> وأخترناه ببال النفس ، فإن النفس<sup>(٦)</sup> لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل<sup>(٧)</sup> ، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يتطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة . وأما طبيعة<sup>(٨)</sup> الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب<sup>(٩)</sup> أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضاً مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنها يبقى له أن يستعد لهذا الطلب أكثر ويكون<sup>(١٠)</sup> إلى النفس أن يفرضه أي مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أي مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف<sup>(١١)</sup> إليه معانٍ أخرى<sup>(١٢)</sup> بعد اللونية قبل الإشارة<sup>(١٣)</sup> . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك<sup>(١٤)</sup> الشيء ليس إلا لوناً فقط . وقد يخصص بأمور عرضية عرضت<sup>(١٥)</sup> من خارج يجوز أن يتوهّم هو بعينه باقياً مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في مخصصات طبيعة<sup>(١٦)</sup> النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذي نحن بسبيله ليس<sup>(١٧)</sup> يمكن أن يجعله

(١) فيبين : فيتبين ح ، د

(٢) يشتمل : يشمل ط ؛ يشمل د

(٣) تحصيل : تحصل ط

(٤) وكذلك : ولذلك م

(٥) اللون : الكون م

(٦) فإن النفس : ساقطة من ب

(٧) لا بالفعل : ولا بالفعل ط

(٨) النوع ... طبيعة : ساقطة من ب

(٩) وما يجب : ووجب د

(١٠) ويكون : فيكون ح ؛ أو يكون ط . (١١) تضيف : يضاف ص

(١٢) أخرى : أخرج ، د ، ص ، ط ، م . (١٣) فلا ... الإشارة : ساقطة من م .

(١٤) ذلك : وذلك ص . (١٥) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط

(١٦) طبيعة : الطبيعة ط ؛ طبيعته م . (١٧) ليس : + آن د .

الذهن مشارا إليه مقتضرا<sup>(١)</sup> على أنه جوهر يتضمن أي شيء اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقه على جملته لم يتحدد الأشياء التي يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعا.

فإن قال قائل : فيمكينا أن نجمع مثل<sup>(٢)</sup> هذا الجمع أي الأشياء شيئا ، فنقول : إن كلامنا في نحو من الاجتماع مخصوص<sup>(٣)</sup> ، يكون اجتماع الأشياء<sup>(٤)</sup> فيه على نحو الاجتماع في طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك التحو هو أن تكون المجتمعات فضولا تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا هاهنا في الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوي الفضول وغير الفضول ، وأي الأشياء يجتمع فيه على نحو الفضول ، بل كلامنا فيها على التحو المؤدي إلى الفرق بين الجنس والمادة. وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذي هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه. فتكون الجملة طويلة عريضة عميقه ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء<sup>(٥)</sup> معلومة الشروط مجهلة بعد. وإلى هذا<sup>(٦)</sup> الحد ما نتكلم في هذا الفصل.

---

(١) مقتضرا : مقصرا ط ، م

(٢) مثل : ساقطة من م

(٣) مخصوص : + فيما ج ، د ، ص ، ط

(٤) اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م

(٥) إلا أشياء : الأشياء د

(٦) هذا : ساقطة من ب .

## [ الفصل الرابع ]

### ( د ) فصل

#### في كيفية دخول المعاني الخارجية عن الجنس على<sup>(١)</sup> طبيعة الجنس

فلنتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في الجنس ، ويكون التوقف في إثبات طبيعته وماهيته<sup>(٢)</sup> محصلة بالفعل أنها يقع لأجلها. فنقول : إن هذا المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب أن يحصرها الجنس في نفسه وينتشر ، فنكون تلك الأشياء جاعلة إياها نوعاً. والثاني<sup>(٣)</sup> ، أنه أي الأشياء يكون واقعاً في حصره مما ليس كذلك. وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه<sup>(٤)</sup> البياض على النحو<sup>(٥)</sup> المذكور لم يجعله نوعاً ، والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتتنوع بأشياء أخرى. ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة حيواناً مشاراً إليه. فنقول أولاً : ليس يلزم أن تتكلف إثبات خاصية فصل كل جنس<sup>(٦)</sup> عند كل نوع ولا أيضاً فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس في مقدورنا ، بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر في نفسه. وأما إذا نظرنا في معنى<sup>(٧)</sup> من المعاني المعقولة الواقعية في تخصيص الجنس أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى<sup>(٨)</sup> العام إذا

(١) على : في ط

(٢) طبيعته وماهيته : طبيعة و Mahmia ج

(٣) والثاني : الثاني ج ، ط

(٤) فيه : في ط

(٥) النحو : النوع د ، م

(٦) كل جنس : جنس ب

(٧) في معنى : إلى معنى ج ، د ، ص ، ط ، م

(٨) المعنى : معنى د.

انضافت إليه طبيعة<sup>(١)</sup> فيجب أول شيء أن يكون انضيافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة<sup>(٢)</sup> أن تنقلب وذلك المشار إليه باقي الجوهر ، حتى يصير مثلاً المتحرك منهما غير متحرك<sup>(٣)</sup> وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركاً<sup>(٤)</sup> وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمحرك قسماً التقسيم الذاتي ، بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون<sup>(٥)</sup> المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب<sup>(٦)</sup> شيء قبلهما<sup>(٧)</sup> وتتضمن<sup>(٨)</sup> طبيعة الجنس أن يكون له ذلك<sup>(٩)</sup> المعنى أولاً. فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلاً البنتة ، بل كان أمراً لازماً للأمر الذي هو الفصل مثل<sup>(١٠)</sup> أن يكون قاسم قد غير<sup>(١١)</sup> حكمه فلم يقسم<sup>(١٢)</sup> الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة<sup>(١٤)</sup> وإلى غير قابل للحركة<sup>(١٥)</sup>. فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول اللحوق ، بل بعد أن يصير مكانياً جسمانياً<sup>(١٦)</sup>. فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً لزمن<sup>(٧)</sup> الفصول. لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض<sup>(١٨)</sup> له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو<sup>(١٩)</sup> جوهر لا يتوسط شيء آخر.

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولاً فصلاً ، ولكن لا يكون فصلاً قريباً لذلك الجنس ، بل فصلاً بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ناطق

(١) طبيعة : طبيعته م

(٢) مستحيلة : مستحيلاً ط ، م

(٣) متحرك : المتحرك ج

(٤) متحركاً : متحرك ج

(٥) فيكون : فذلك ج

(٦) بسبب : لسبب ط. (٧) قبلهما : له قبلها د

(٨) وتتضمن : وأن يتضمن د. (٩) له ذلك : ساقطة من د

(١٠) مثل : مثيل ص ، ط ، م. (١١) غير : راع يخ

(١٢) حكمه : ساقطة من ب ، ج ، ص. (١٣) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م

(١٤) الحركة : الحرم ط. (١٥) للحركة : الحركة ج ، د ، ص

(١٦) جسمانياً : جسماب ، د ، م. (١٧) لزمن : ألزمن ط

(١٨) ما تعرض : مما تعرض د ، ط ، م .. (١٩) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا<sup>(١)</sup> لأن يكون ناطقا وغير<sup>(٢)</sup> ناطق ، بل يحتاج<sup>(٣)</sup> إلى أن يكون أولاً ذا نفس حتى يكون ناطقا. وإذا وجد الجنس<sup>(٤)</sup> فصلاً فيجب أن تكون تلك<sup>(٥)</sup> الفصول التي بعده فصولاً تعرف<sup>(٦)</sup> تخصيص<sup>(٧)</sup> ذلك<sup>(٨)</sup> الفصل<sup>(٩)</sup> ، فإن ذا النطق وعدم النطق تعرف حال فصل كونه ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعدم النطق<sup>(١٠)</sup> من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر يتباين بالفعل<sup>(١٢)</sup>. وكذلك كون الجسم ذا نفس أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء يتباين من الأجناس المتوسطة ، فإذا عرض لطبيعة الجنس أيضاً عوارض ينفصل بها<sup>(١٣)</sup> لم يخل إما أن يكون الاستعداد للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل لطبيعة أخص منها. فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود<sup>(١٤)</sup> ، والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض وأسود<sup>(١٥)</sup> لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائماً بالفعل ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيواناً ، والإنسان إنما صار مستعداً للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلاً للجنس. وأيضاً قد<sup>(١٦)</sup> تكونأشياء خاصة بالجنس<sup>(١٧)</sup> تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون فصولاً<sup>(١٨)</sup> بوجه من الوجوه ، وذلك لأنما إنما كانت تكون فصولاً لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساماً أولياً ، ولم تكن

(١) مستعداً : مستحقاً ج ، ص

(٢) وغير : أو غير ص

(٣) يحتاج : محتاج ج

(٤) الجنس : للجنس ج. (٥) تلك : ساقطة من د

(٦) تعرف : + فصول ط

(٧) تخصيص : تخصص د ، ط

(٨) ذلك : تلك ج ، م. (٩) الفصل : الفصول ج ، د ، ط ، م

(١٠) تعرف ... وعدم نطق : ساقطة من م

(١١) وعدم النطق : وعدم نطق ط ، م. (١٢) بالفعل : بالفصل ط

(١٣) بها : فيها ج ، ط ، م. (١٤) وأسود : أو أسود ط ؛ والأسود م

(١٥) وأسود : أو أسود ط. (١٦) قد : فقد د

(١٧) بالجنس : بالجسم م ؛ + تقسمه ج ، د ، ص ، ط

(١٨) فصولاً : فصلاً د ، ط.

لازمة <sup>(١)</sup> لشيء يقومه فصل أولا ، فاما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لا تمنع حصول صورة الجنس وماهيتها <sup>(٢)</sup> ولا طرفا القسمة <sup>(٣)</sup> في المادة <sup>(٤)</sup> ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس افتراق <sup>(٥)</sup> آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من العوارض <sup>(٦)</sup> اللازمـة فيه أعني مثل الذكورة <sup>(٧)</sup> والأأنوثة. فإن المـي الذي كان صالحـا لصورة الحـيـان <sup>(٨)</sup> وكان مـتعـينا لـفـصل <sup>(٩)</sup> خـاصـ منـ الحـيـانـ الكلـيـ عـرـضـ لهـ انـفعـالـ حـارـ فـصـارـ ذـكـراـ ، وـكانـ <sup>(١٠)</sup> يـجـوزـ أنـ يـعـرـضـ لهـ بـعـينـهـ انـفعـالـ مـبـرـدـ <sup>(١١)</sup> فيـ المـزـاجـ فـيـكـونـ أـنـشـيـ ، وـذـلـكـ الـانـفعـالـ وـحـدهـ لـاـ يـمـنـعـهـ منـ حـيـثـ نـفـسـهـ أـنـ يـقـبـلـ أـيـ فـصـلـ يـعـرـضـ لـلـحـيـانـ مـنـ جـهـةـ صـورـتـهـ ، أـيـ مـنـ جـهـةـ كـوـنـهـ ذـاـ نـفـسـ دـرـاكـاـ مـتـحـرـكـاـ بـالـإـرـادـةـ ، فـكـانـ يـجـوزـ أـنـ يـقـبـلـ النـطـقـ وـغـيرـ النـطـقـ فـلـمـ يـكـنـ ذـلـكـ <sup>(١٢)</sup> مـؤـثـراـ فيـ تـنوـيعـهـ. وـحتـىـ لـوـ تـوـهـمـنـاهـ <sup>(١٣)</sup> لـاـ أـنـشـيـ وـلـاـ ذـكـراـ وـلـمـ نـالـتـفـتـ إـلـىـ ذـلـكـ الـبـيـتـ لـقـامـ نـوـعـاـ بـمـاـ يـنـوـعـهـ ، فـلـاـ ذـلـكـ يـمـنـعـهـ عنـ <sup>(١٤)</sup> التـنـوـعـ <sup>(١٥)</sup> دونـ الـالـتـفـاتـ إـلـيـهـ وـلـاـ يـفـيدـ التـنـوـعـ بـالـالـتـفـاتـ <sup>(١٦)</sup> إـلـيـهـ. وـلـيـسـ كـذـلـكـ إـذـاـ تـوـهـمـنـاهـ لـاـ نـاطـقـاـ وـلـاـ أـعـجمـ أـوـ تـوـهـمـنـاهـ اللـوـنـ لـاـ أـيـضـ وـلـاـ أـسـوـدـ بـوـجـهـ.

ولـيـسـ يـكـفـيـ إـذـاـ أـرـدـنـاـ أـنـ نـفـرـقـ بـيـنـ الـفـصـولـ وـالـخـواـصـ الـقـاسـمـةـ أـنـ نـقـوـلـ : إـنـ الـذـيـ عـرـضـ مـنـ جـهـةـ الـمـادـةـ فـلـيـسـ <sup>(١٧)</sup> بـفـصـلـ. فـإـنـ كـوـنـهـ غـاذـيـأـ أوـ غـيـرـ غـاذـ <sup>(١٨)</sup> إـنـماـ يـعـرـضـ مـنـ جـهـةـ الـمـادـةـ لـكـنـ يـجـبـ أـنـ تـرـاعـيـ الشـرـائـطـ الـأـخـرـىـ <sup>(١٩)</sup> الـيـ وـصـفـنـاهـاـ.

(١) لازمة : لازم ب

(٢) وماهيتها : + في المادة ط

(٣) ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص

(٤) القسمة : لقسمته ط

(٥) ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م

(٦) افتراق : اقتران ج ، د. (٧) العوارض : الأعراض ج

(٧) الذكورة : الذكور ط. (٨) الحـيـانـ : + أوـ لـاـ طـ ، مـ

(٩) لـفـصلـ : بـفـصـلـ جـ ؛ـ لـفـصـولـ مـ. (١٠) وـكـانـ : أـوـ كـانـ طـ

(١١) مـبـرـدـ : بـارـدـ صـ. (١٢) ذـلـكـ : ذـاكـ مـ

(١٣) تـوـهـمـنـاهـ : تـوـهـمـنـاـ طـ. (١٤) عـنـ : مـنـ دـ ، صـ ، طـ ، مـ

(١٥) التـنـوـعـ : التـنـوـعـ طـ ، مـ. (١٦) بـالـالـتـفـاتـ : الـالـتـفـاتـ طـ

(١٧) فـلـيـسـ : سـاقـطـةـ مـنـ طـ. (١٨) أـوـ غـيـرـ غـاذـ : وـغـيـرـ غـاذـ بـ ، مـ

(١٩) الـأـخـرـىـ : الـأـخـرـ جـ.

ولهذا لا نجد شيئاً من جملة ما هو مغتذٍ من أنواع الجسم<sup>(١)</sup> يدخل في جملة ما هو غير<sup>(٢)</sup> مغتذٍ ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأئمّة جميعاً ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأئمّة<sup>(٣)</sup> قد<sup>(٤)</sup> تدخل أيضاً في الإنسان وفي الفرس. على أن هذا المعنى وهو ملازم<sup>(٥)</sup> ما به<sup>(٦)</sup> تقع القسمة للمقسم<sup>(٧)</sup> — وإن كان من شرائط الفصل — فقد يكون في غير الفصل. فربما لزم ما ليس بفصل نوعاً واحداً لا يتعداه ، وذلك إذا كان من لوازם الفصل.

ونرجع فنقول<sup>(٨)</sup> : وأنت<sup>(٩)</sup> تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجنس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في العاية التي إليها تتحرك في التكون<sup>(١٠)</sup>. فقد<sup>(١١)</sup> علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها البعض ، والانفعالات<sup>(١٢)</sup> التي تقع بينها<sup>(١٣)</sup> ، فربما كانت الانفعالات المعرضة صارفة<sup>(١٤)</sup> عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة اختلافات لا في نفس الغاية المقصودة<sup>(١٥)</sup> ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة<sup>(١٦)</sup> ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جداً. مما يعرض للمادة من هذه الجهة وتبقى معه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة<sup>(١٧)</sup> والأئمّة<sup>(١٨)</sup> إنما تؤثر في كيفية<sup>(١٩)</sup> حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناسل

(١) الجسم : + نوع ج

(٢) غير : ساقطة من ج ، ص ، ط

(٣) والذكر والأئمّة : ساقطة من د

(٤) قد : وقد د. (٥) ملازم : ملازمة ص ، م

(٦) ما به : فإنه م. (٧) للمقسم : للقوم ج ، م. (٨) فنقول : ونقول م

(٩) وأنت : فأنت د ، م. (١٠) التكون : التكوين د ؛ السكون ط

(١١) فقد : وقد ج. (١٢) والانفعالات : وانفعالات د

(١٣) بينهما : بينهما ج ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي هامش ص

(١٤) صارفة : صادفة ب ، ج ، ط. (١٥) وربما ... المقصودة : ساقطة من م

(١٦) مناسبة ما : مناسبة ج ، ط. (١٧) والذكورة : والذكورية ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٨) والأئمّة : والأئمّة د ؛ والأئمّة ص ، ط ، م

(١٩) كيفية : كيفية م.

لا محالة أمر عارض <sup>(١)</sup> بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئاً محصلاً بعينه. فيكون ذانك وأمثالهما من جملة <sup>(٢)</sup> الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعاً ، وإن كانت مناسبة للغاية. فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم <sup>(٣)</sup> أنها ليست من الفصول للأجناس <sup>(٤)</sup>.

قد <sup>(٥)</sup> عرفنا طبيعة الكلي وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادةتعريفاً

من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سوردها بعد ، وعرفنا أي الأشياء يتضمنها الجنس مما يتتنوع بها. وبقى <sup>(٦)</sup> بخنان متصلان بما نحن بسبيله <sup>(٧)</sup>. أحدهما ، أي الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس من نوع إياه. والثاني ، أن هذا التأكيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهو ما شيئاً ، شيء واحد متحصل <sup>(٨)</sup> بالفعل.

فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولاً <sup>(٩)</sup> فهي لا محالة عوارض. والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة. واللازم <sup>(١٠)</sup> إما لازمة لأجناس <sup>(١١)</sup> الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول <sup>(١٢)</sup> أجنسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تخته ، وإما لمادة شيء منها. وأما ما كان منها <sup>(١٣)</sup> من فوق فإن اللازمات للأجناس الفوقانية والفصول التي لها الفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — فجميع ذلك يكون لازماً للجنس ولما تخته.

(١) عارض : عارضة ج

(٢) جملة : جبلة ج ، ط.

(٣) فليعلم : فيعلم ج

(٤) للأجناس م

(٥) قد : وقد ص

(٦) وبقى : وقد بقى ج ، د ، ص ، ط ، م

(٧) بسبيله : في سبيله ب ، ج ، د ، ص ، م

(٨) متحصل : محصل ج ؛ يتحصل د

(٩) فصولاً : أصولاً ط

(١٠) واللازم : واللازم ج

(١١) لأجناس : الأجناس ج

(١٢) لفصول : الفصول م

(١٣) منها : منها ط.

وأما التي <sup>(١)</sup> تلزم الفصول <sup>(٢)</sup> التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من <sup>(٣)</sup> ذلك أن يلزمها <sup>(٤)</sup> النقيضان <sup>(٥)</sup> ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما.

وأما البحث الثاني <sup>(٦)</sup> فلينفرض مشارا إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام <sup>(٧)</sup> وأعراض كثيرة. فإذا قلنا له جسم ، فلسنا نعني بذلك مجرد مجموع <sup>(٨)</sup> الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل نعني شيئا لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا <sup>(٩)</sup> الحمل عليه أوليا أو غير أولى. فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة <sup>(١٠)</sup> يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته <sup>(١١)</sup>. فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه. ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على <sup>(١٢)</sup> أن للشخص أعراض وخصوصيات خارجة عن طبيعة الجنس. فنقول : معنى قوله <sup>(١٣)</sup> أن للشخص أعراض وخصوصيات خارجة عن طبيعة الجنس <sup>(١٤)</sup> هو : أن طبيعة الجنس الموقلة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث تعم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيعة الجنس لا تقال على الجملة. فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءا من الشخص <sup>(١٥)</sup>. لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخصوصيات لكان يكون أيضا هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

---

(١) التي : الذي ج

(٢) الفصول : الفصل د

(٣) من : ساقطة من ص

(٤) أن يلزمها : يلزمها ص

(٥) النقيضان : النقصان ط ، م

(٦) وأما البحث الثاني : ساقطة من م

(٧) الأجسام : الأجناس م

(٨) مجموع : ساقطة من ب

(٩) هذا : ذلك د

(١٠) معينة : + قد ج ، د ، ص. (١١) مادته : بمادته م

(١٢) أجمع الحكماء على : ص ح د ، م. (١٣) قوله : قولنا د

(١٤) منقول ... الجنس : ساقطة من م. (١٥) من الشخص : منه د.

وهو أنها<sup>(١)</sup> طبيعة جوهر كيف كانت جوهريته<sup>(٢)</sup> يتقوم<sup>(٣)</sup> بكندا وكذا مما يجب له في أنه جسم.

فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن<sup>(٤)</sup> يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلاً في أن يكون جسماً على ما قبل ، إلا أن يكون مختصاً. وليس<sup>(٥)</sup> في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه. فقد<sup>(٦)</sup> يحمل<sup>(٧)</sup> على ما لا يحتاج إلى معناه. وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل<sup>(٨)</sup> ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره. وكذلك حاله مع الفضول. ولو لا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءاً لا محمولاً.

---

(١) أنها : أنه ب ، ج ، ص ، م

(٢) جوهريته : جوهرية ط

(٣) يتقوم : + تقوما ج

(٤) عن أن : هي ط

(٥) وليس : فليس ط

(٧) عليه فقد يحمل : ساقطة من د

(٦) فقد : وقد ج

(٨) بالفعل : الفعل م.

## [ الفصل الخامس ]

### ( هـ ) فصل

#### في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته <sup>(١)</sup> بأمر تحصله <sup>(٢)</sup> يكون العقل إنما ينبغي له <sup>(٣)</sup> بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يتطلب شيئاً في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع <sup>(٤)</sup> الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له <sup>(٥)</sup> لوازم من الخواص والأعراض تعين بها الطبيعة المشار <sup>(٦)</sup> إليها ، وتكون <sup>(٧)</sup> تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات البتة ، وهي ما يعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض <sup>(٨)</sup> ، لأن تشخصها بكونها <sup>(٩)</sup> محمولة على موصوفاتها <sup>(١٠)</sup> ، وتشخصها بالموضوع <sup>(١١)</sup> يكون بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ، وإنما أن تكون <sup>(١٢)</sup> أحوالاً <sup>(١٣)</sup> زائدة على المضادات ، لكن بعضها بغيث لو توهم مرفوعاً عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذي هو مغاير لآخرين موجوداً ، بل يكون قد <sup>(١٤)</sup> فسد نحو مغايرته <sup>(١٥)</sup> الالزمة ،

---

(١) ماهيتها : ماهية ج ، ص ، ط

(٢) تحصله : محصلة ج ، د ، ص ، ط

(٣) له : ساقطة من ص ، م

(٤) نوع : + من ج

(٥) له : لها ج ، ص ، م

(٦) المشار : مشاراً ب ، د ، ص ، ط ، م

(٧) وتكون : تكون ج ، ص ، م

(٨) والأعراض : وللأعراض ج ، د ، م

(٩) بكونها : لكونها د

(١٠) على موصوفاتها : أى في موضوعاتها ج ، د ، ص ، ط ، م

(١١) بالموضوع : بالوضع ب ، ج

(١٢) أن تكون : + أيضاً ج ، ط

(١٣) أحوالاً : + أيضاً د ، ص ، م

(١٤) يكون قد : قد يكون ج . (١٥) مغايرته : المغايرة ج ، هامش ص.

وبعضاها بحيث لو توهם مرفوعا لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .  
لكنا <sup>(١)</sup> ربما أشكل علينا ذلك <sup>(٢)</sup> فلم يحصل ، وليس كلامنا فيما نعلم نحن <sup>(٣)</sup> ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

---

(١) لكنا : لكنها ح ؛ لكن ط ؛ ولكن م

(٢) ذلك : ساقطة من ط

(٣) نحن : + في ذلك ط

## [ الفصل السادس ]

### ( و ) فصل

#### في تعريف <sup>(١)</sup> الفصل و تحقيقه

والفصل أيضا يجب <sup>(٢)</sup> أن نتكلم فيه ونعرف حاله. فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس <sup>(٣)</sup> ، فإن ذلك غير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل اللمس للحس على <sup>(٤)</sup> ما علمنت في موضع آخر <sup>(٥)</sup> ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو. فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء <sup>(٦)</sup> منها أنه نطق أو حس ، لكن <sup>(٧)</sup> يشتق له من أسمائها <sup>(٨)</sup> اسم. فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ، وليس من الجهة <sup>(٩)</sup> التي هي أقسام المقول على كثريين بالتواطؤ. فالأولى <sup>(١٠)</sup> أن تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنما إنما تحمل بالتواطؤ <sup>(١١)</sup> على غير أشخاص النوع التي يقال إنما فصولها. وذلك لأن النطق يحمل <sup>(١٢)</sup> على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ.

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شيء من الجنس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا البتة. وأما الفصل الذي هو الناطق <sup>(١٣)</sup> والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوعا. وأما كيف ذلك فقد

(١) تعريف : ساقطة من م

(٢) يجب : فيجب ب ، ج ، د ، ط ، م

(٣) والحس : والجنس ب ، ج ، د ، ط

(٤) على : وعلى د ، م

(٥) موضع آخر : موضع آخر د

(٦) لشيء : شيء ج ؛ الشيء ص ؛ بشيء د ، م

(٧) لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط ، م

(٨) أسماءها : أسماء د

(٩) الجهة : جهة ط

(١٠) فالأولى : الأولى ج

(١١) فالأولى ... بالتواطؤ : ساقطة من م.

(١٢) يحمل : + إنما ص

(١٣) الناطق : كالناطق ج ، د ، ص.

تكلمنا فيه وبيننا أنه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفترق (١) هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو الجنس إذا صار موصوفاً بالفعل (٢) ، وأن ذلك التمييز والتفريق هو (٣) عند العقل ، فإذا (٤) احتيل (٥) وفصل وتميز في الوجود في المركبات (٦) صار الجنس مادة والفصل صورة ، ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولاً على النوع . ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضاً من المعانى ، فإذاً أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعاً تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات (٧) . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجرأ ليس (٨) مقولة ولا في حكم مقوله ، فيبقى (٩) أن يكون واقعاً تحت (١٠) أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل (١١) عما يشاركه فيه (١٢) بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، وينذهب هذا إلى غير النهاية .

والذى يجب أن يعلم حتى ينحل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوماً ل Maheria (١٣) الموضوع ، ومنه ما يكون أمراً لازماً له غير مقوم ل Maheria (١٤) كالوجود . وأنه (١٥) ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى يغاير (١٦) ذاته و Maheria (١٧)

(١) تفترق : تفرق د

(٢) بالفعل : بالفعل ج ، ص ، ط

(٣) هو : + له ط

(٤) فإذا : وإذا ج ، د

(٥) احتيل : أحسم م

(٦) في المركبات : وفي المركبات د

(٧) ومحال ... المحمولات : ساقطة من ص ، ط

(٨) ليس : ليست ط

(٩) فيبقى : فيبقى ص

(١٠) تحت : تتحته ط . (١١) منفصل : ساقطة من ب

(١٢) فيه : ساقطة من ب . (١٣) مقوماً ل Maheria : مقوم Maheria م

(١٤) Maheria : Maheria ط . (١٥) Maheria ط

(١٦) وأنه : فإنه د ، ص . (١٧) يغاير : مغاير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوماً ل Maherite فيكون كالجزء في العقل والذهن Maherite ، فما يشاركه عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركه<sup>(١)</sup> في شيء هو جزء Maherite ، فإذا<sup>(٢)</sup> خالفه يجب<sup>(٣)</sup> أن يخالفه<sup>(٤)</sup> في شيء لا يتشاركه فيه ، ويكون ذلك جزءاً آخر عند العقل والذهن والتحديد من Maherite . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة Maherite ، ليس بجميع ما يدخل<sup>(٥)</sup> في Maherite ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في أجزاء حد الماهية أصلاً وكانت<sup>(٦)</sup> الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتراكاً في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء<sup>(٧)</sup> آخر غير Maherite وطبيعته . ولو شاركه العدد في معنى داخل في Maherite لكن يحتاج إلى<sup>(٨)</sup> أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير<sup>(٩)</sup> جملة Maherite<sup>(١٠)</sup> . لكن جملة Maherite اللون<sup>(١١)</sup> غير مشاركة البتة ل Maherite العدد ، وإنما تشاركه بشيء<sup>(١٢)</sup> خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضاً إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من Maherite ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من Maherite ، مثالاً الحيوان يحمل على

(١) شاركه : يشاركه د ، ط

(٢) فإذا : وإذا ج

(٣) يجب : فيجب د ، ط

(٤) يخالفه : يخالف د

(٥) ما يدخل : ما يدل ط

(٦) وكانت : كانت ب ، ج ، د ، ص

(٧) إلى شيء : لا شيء ط

(٨) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م

(٩) غير : ساقطة من د ، طا ؛ عن م

(١٠) Maherite : Maherite اللون ط

(١١) لكن .... اللون : ساقطة من م

(١٢) بشيء : لشيء ج .

الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته (١). فإنما (٢) يعني بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بياناً لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر. إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهرًا وإنما وإنما حساساً ، فتكون هذه الأمور مقوله عليه قوله اللازم على الملزم لأنها غير داخلة في مفهوم الناطق أي الشيء ذي النطق.

فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذي يحمل عليه في الماهية فيكون إذن انفصالة عنه بذاته. ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصالة عنه (٣) لطبيعة (٤) الجنس التي هي في ماهية (٥) النوع وليس في ماهية الفصل. وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها في الماهية وجب أن ينفصل عنها بفصل ، وإن لم يشاركها في الماهية (٦) لم يجب أن ينفصل عنها (٧) بفصل (٨). وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئاً في ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلاً في ماهيته. ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الدخول في ماهيته ، مثل الناطق مثلاً ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعني الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذي أؤمنا إليه ، ويقع أيضاً تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلة (٩) في ماهيته — بل على أنها لازمة له.

(١) لا على ... ماهيته : ساقطة من م

(٢) فإنما : فإنما ج ؛ فإنما إنما د ، ص ، ط

(٣) عنه : منه ص

(٤) لطبيعة : بطبيعة ص ، م

(٥) ماهية : ماهيته ج ، ط

(٦) وجب ... الماهية : ساقطة من ب.

(٧) وإن لم ... بفصل : ساقطة من م

(٨) عنها : عنه ب ، هامش ص ؛ منها

(٩) أو داخلة : أو داخل ج.

فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج<sup>(١)</sup> في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائل اللوازم<sup>(٢)</sup> إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لا محالة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزم الأخضر تحت اللازم الذي<sup>(٣)</sup> لا يدخل<sup>(٤)</sup> في الماهية.

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة. فإن عنيت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعانى المؤلفة من نسبة وجهر ، على ما علمت من حكمه في موضع أخرى. وإن عنيت نفس النطق<sup>(٥)</sup> كانت<sup>(٦)</sup> جوهرا وكانت جزءاً وجهر مركب تناقضه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحقق كثيرا<sup>(٧)</sup>.

ولنرجع<sup>(٨)</sup> الآن إلى المقدمات<sup>(٩)</sup> التي في الشك<sup>(١٠)</sup> ، فنقول : أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعانى فإنما يكون أعم المحمولات ، وإنما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فمسلمة. وأما الأخرى وهي القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقوله كذب ، وإنما المقوله أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي هي أعم المحمولات ، وليس تقوم<sup>(١١)</sup> ماهية<sup>(١٢)</sup> كل ما<sup>(١٣)</sup> تحتها ، بل تلزم الأشياء. والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه<sup>(١٤)</sup> فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة. لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى<sup>(١٥)</sup> الداخل في الماهية ، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل مجرد الماهية.

(١) وليس يحتاج : وليس محتاجاً

(٢) اللوازم : اللازم ط

(٣) الذي : ساقطة من د

(٤) لا يدخل : لا يدخله ط

(٥) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م

(٦) كانت : كان د ، م

(٧) كثيراً : ساقطة من ب ، د ، م

(٨) ولنرجع : فلنرجع د

(٩) المقدمات : المتقدمات د

(١٠) الشك : الشكل ط. (١١) تقوم : مقوم ج ؛ بمقوم ص ، ط

(١٢) ماهية : ماهيتها ج ، ص ، ط. (١٣) ما : + هو ج

(١٤) منه : ساقطة من ب. (١٥) المعنى : معنى ج.

فتعين<sup>(١)</sup> بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذي يقال من أن فصول الجوهر جوهر ، وفصول الكيف<sup>(٢)</sup> كيف ، معنى ذلك ، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرا ، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيما ، لا أن<sup>(٣)</sup> فصول الجوهر يوجد في مفهوم ماهيّاتها حد الجوهر على أنها جواهر<sup>(٤)</sup> في نفسها<sup>(٥)</sup> ، وفصول الكيف يوجد في ماهيّتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن نعني بفصول<sup>(٦)</sup> الجوهر مثلا لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق ، أعني لا الناطق بل النطق ، فيكون حينئذ ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق<sup>(٧)</sup> لا بالتواطؤ ، والفصل الحقيقى<sup>(٨)</sup> الذي يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجودا ، أن يكون أيضا<sup>(٩)</sup> الفصل الذي بالاشتقاق موجودا ، إنما يكون هكذا لا في كل ما هو نوع ، بل<sup>(١٠)</sup> فيما هو نوع جوهري دون الأنواع العرضية ، وليس أيضا في كل نوع جوهري ، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا. فالفصل<sup>(١١)</sup> الذي يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقا ، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل<sup>(١٢)</sup> يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذي بصفة كذا جوهرا أو كيما. مثاله<sup>(١٣)</sup> ، أن الناطق هو شيء له نطق<sup>(١٤)</sup>. فليس في كونه<sup>(١٥)</sup> شيئا له نطق هو أنه جوهرا أو عرض ، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرا أو جسما.

(١) فتعين : وبين ح

(٢) الكيف : كيف ص

(٣) لا أن : ساقطة من م

(٤) أنها جواهر : أنه جوهرا م

(٥) نفسها : نفسها ج ، ص ، م ؛ نفسها د ، ط

(٦) بفصول : + الكيفية م

(٧) أعني ... بالاشتقاق : ساقطة من م

(٨) الحقيقى : ساقطة من ط

(٩) أيضا : ساقطة من ج ، د ، م

(١٠) بل : ساقطة من ط

(١١) فالفصل : والفصل ص

(١٢) والتأمل : أو التأمل ج ، م. (١٣) مثاله : أمثاله ط

(١٤) نطق : النطق ص. (١٥) كونه : كونها د.

## الفصل السابع

### (ز) فصل

#### في تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولقائل<sup>(١)</sup> أن يقول : إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل<sup>(٢)</sup> ، وكل واحد منهمما مفارق للأخر ، ومجموعهما هو جزء الحد ، وليس الحد إلا ماهية المحدود ، فتكون نسبة المعانى المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتها<sup>(٣)</sup> في الحد إلى المحدود. وكما أن الجنس والفصل جزءاً الحد<sup>(٤)</sup> ، فكذلك معناهما<sup>(٥)</sup> جزءاً المحدود<sup>(٦)</sup> . وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول : إننا إذا حددنا فقلنا : الإنسان — مثلا — حيوان ناطق ، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق ، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق ، بل الذي هو بعينه الناطق<sup>(٧)</sup> . كان الحيوان في نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا<sup>(٨)</sup> قبل. فإذا<sup>(٩)</sup> كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له : إنه ذو نفس دراكه محملا الذي هو غير محصل ، أي إنه<sup>(١٠)</sup> ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة ، فيكون هذا تحصيلا لكونه ذو نفس دراكه. فليس يكون الجسم ذو النفس الدراكه شيئاً ، وكونه ذو نفس ناطقة<sup>(١١)</sup> شيئاً ينضم إليه خارجا عنه ، بل

(١) ولقائل : لقائل ب ، ج ، ص ، م

(٢) وفصل : ومن فصل ج

(٣) كنسبتها : فنسبتها ط

(٤) جزءاً الحد : جزء الحد م

(٥) معناهما : معناهما ج ، ص ، م

(٦) جزءاً المحدود : جزء المحدود ط ، م

(٧) والناطق ... الناطق : ناطقه به م.

(٨) قلنا : قلناه ج

(٩) فإذا وإذا د

(١٠) أي أنه : أنه أي د ؛ أنه حي أي ط ؛ أي م

(١١) ناطقة : ناطق ج.

يكون هذا الذي هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراءة. ثم كون نفسه دراءة أمر مبهم ، ولا يكون بالفعل في الوجود مبهمما البتة كما علمت ، بل يكون فيه محصلا ، وإنما<sup>(١)</sup> يكون هذا الإبهام في الذهن ، إذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراءة حتى يفصل ، فيقال دراءة بالحس والتخيل والنطق.

وإذا<sup>(٢)</sup> أحد الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل. فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراءة متحرّكة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيّل ، ولا هويته<sup>(٣)</sup> أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك ، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر ، لكنه<sup>(٤)</sup> ليس له في نفسه اسم ، وهذه توابعه ، فتضطر إلى أن نخترع له اسمًا بالنسبة إليها. ولهذا ينجم الحس والتحرك معاً في حده ، و يجعل الحس كأنه معنى يجمع<sup>(٥)</sup> الحس الظاهر<sup>(٦)</sup> والباطن<sup>(٧)</sup> ، أو يقتصر<sup>(٨)</sup> على الحس فيكون دالاً على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام.

وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه ، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد<sup>(٩)</sup> شعب فصله وأحد<sup>(١٠)</sup> لوازمه. وإنما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له ، وكذلك<sup>(١١)</sup> الناطق للإنسان. لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا<sup>(١٢)</sup> بالفصول يضطربنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة الفصل إلى لازمه. فربما اشتقتنا اسمه من لازمه ، فعنينا بالحساس<sup>(١٢)</sup> الذي له المبدأ الذي ينبعث منه<sup>(١٣)</sup>

(١) وإنما : فإنما ط

(٢) وإذا : إذا ط

(٣) أن يتخيّل ولا هويته : ساقطة من م

(٤) لكنه : + شيء ط

(٥) يجمع : لجميع ط

(٦) الظاهر : + والحس ط

(٧) والباطن : الباطن ط

(٨) أو يقتصر : أو يقتصر ص

(٩) أحد : واحد د. (١٠) واحد : واحد من د

(١١) شعورنا : + في الأسماء د

(١٢) بالحساس : بالحساس ب

(١٣) منه : عنه ب ، د ، ص.

الحس وغيره ، وربما كان الفصل <sup>(١)</sup> نفسه مجهولاً عندنا ، ولم نشعر إلا بلازمة. وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نعقل نحن ونصنع نحن ونصرف فيها نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها. ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا <sup>(٢)</sup> الحساسة <sup>(٣)</sup> كان كونه جسماً ذاتا ليس جنساً بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية <sup>(٤)</sup> بشرط أن يكون هو فقط ، بل على التحو الذي قلنا. فاتحاد <sup>(٥)</sup> الفصل بالجنس ليس إلا على أنه شيء كان يتضمن <sup>(٦)</sup> الجنس بالقوة لا يلزم <sup>(٧)</sup> الجنس بالقوة ، واتحاد المادة بالصورة أو الجزء بالجزء <sup>(٨)</sup> الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه لازم أو عارض.

فتكون الأشياء التي يكون <sup>(٩)</sup> فيها اتحاد على أصناف. أحدها ، أن يكون كاتحاد المادة والصورة فتكون المادة شيئاً لا وجود <sup>(١٠)</sup> لها بانفراد ذاته بوجه ، وإنما يصير بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهمما. والثاني ، اتحاد أشياء <sup>(١١)</sup> يكون كل واحد منها <sup>(١٢)</sup> في نفسه مستغنياً عن الآخر في القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل منها شيء واحد <sup>(١٣)</sup> إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج. ومنها ، اتحاد أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذى يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل اتحاد الجسم والبياض. وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + في د ، ط ، م

(٢) إلا : ساقطة من د

(٣) الحساسة : الحاسة د ، م ؛ الحساس ط

(٤) الجسمية والحسية : الحسية ط

(٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط

(٦) يتضمن : يضمن ب ، م ؛ مضمن ص ، ط

(٧) لا يلزم : لا ملزمه ج ، ص ، ط ، م

(٨) أو الجزء بالجزء : والجزء لجزء ج ؛ والجزء د ؛ والجزء بالجزء م

(٩) يكون : ساقطة من ص ، ط ، م

(١٠) لا وجود : لا يوجد ط

(١١) أشياء : شيئاً م

(١٢) منها : منها ب ، د ، ط ، م

(١٣) واحد : آخر ط.

بعضاً ، ولا جملتها أجزاءها ، ولا يحمل البة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ. ومنها<sup>(١)</sup> اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن ينضم إليه. فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة كل واحد منها<sup>(٢)</sup> ذلك المعنى في الوجود ، فيضم<sup>(٣)</sup> إليه معنى آخر تعين<sup>(٤)</sup> وجوده بأن يكون ذلك المعنى متضمنا<sup>(٥)</sup> فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعين<sup>(٦)</sup> والإيمان لا في الوجود. مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط<sup>(٧)</sup> والسطح والعمق ، لا على أن يقارنه شيء فيكون بمجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك. وذلك لأن معنى المقدار هو<sup>(٨)</sup> شيء يتحمل مثلاً المساواة ، غير<sup>(٩)</sup> مشروط<sup>(١٠)</sup> فيه أن يكون هذا المعنى فقط. فإن مثل هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء<sup>(١١)</sup> كان ، بعد أن يكون وجوده لذاته هو<sup>(١٢)</sup> الوجود ، أي يكون محمولاً عليه لذاته أنه كذلك ، سواء كان في بعد أو<sup>(١٣)</sup> بعدين أو ثلاثة.

فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجوداً مفرداً. ثم إن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضف الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل يكون ذلك<sup>(١٤)</sup> تحصيلاً لقبوله للمساواة<sup>(١٥)</sup> أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه.

(١) منها : ومنه ج ، ط

(٢) منها : منهما ج ، ط

(٣) فيضم : فينضم ص ، ط

(٤) تعين : وتعين ج

(٥) متضمناً : متضمناً ج ، د ، ص ، ط

(٦) التعين : التعين ج

(٧) الخط : والخط ج ، ط

(٨) هو : هي ط

(٩) غير : أو غير ط. (١٠) مشروط : مشروطة ج

(١١) شيء : معنى طا. (١٢) هو : هذا ج ، ص ، م

(١٣) أو : + في ط. (١٤) ذلك : ساقطة من م

(١٥) للمساواة : المساواة ط.

فيكون القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة ، حتى يجوز لك  
 (١) أن تقول : إن هذا (٢) القابل للمساواة هو هذا الذي هو ذو بعد واحد وبالعكس ، ولا  
 يكون هذا في الأشياء التي مضت. وها هنا وإن كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثرة ليست  
 من الجهة التي تكون من (٣) الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل (٤). فإن  
 الأمر المحصل في (٥) نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية  
 ، لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده.  
 فإن التحصيل ليس بغيره بل يتحقق.

فهكذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من (٦) الجنس والفصل. وإنه (٧) وإن كان مختلفاً  
وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طبائعها (٨) وتبعد فصوتها من صورها وأجناسها من المواد  
التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها (٩) ولا فصوتها موادها وصورها من حيث هي مواد  
وصور ، وبعضاها ليس فيها تركيب في طبائعها (١٠) بل إن كان فيها تركيب (١١) فهو على النحو  
الذي قلنا ، فإنما (١٢) يكون أحد الشيئين منهمما في كل نوع غير الآخر ، لأنه قد أخذ مرة (١٣)  
لا بحاله من التحصيل ، بل على أنه (١٤) بالقوة محصل ، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل. وهذه  
القوية له (١٥) ليس بحسب الوجود (١٦) ، بل بحسب الذهن. فإنه ليس له في الوجود حصول  
طبيعة جنسية هي (١٧) بعد بالقوية محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب (١٨) في الطبائع (١٩)  
أو لم يكن.

- (١) لك : ذلك ج ، د ، ط

(٢) هذا : + الشيء ج ، ص

(٣) تكون من : ومن ط

(٤) وأمر محصل : + عند الذهن ط

(٥) في : وفي د. (٦) من : ساقطة من ج ، ص ؛ + بين ج ، ص ،

(٧) وإنه : فإنه ج ، د. (٨) طبائعها : طباعها ص

(٩) لا أحناسها : ..... ٢ ..... إلا أحناسها م

(١٠) طبائعها : طباعها ج. (١١) في ... تركيب : ساقطة من د

(١٢) فإنما : وإنما ص ، ط. (١٣) مرة : ساقطة من م

(١٤) أنه : + هو ص. (١٥) له : ساقطة من د

(١٦) الوجود : الموجود ط. (١٧) هي : ساقطة من م

(١٨) تركيب : التركيب ص ؛ يركب ج ، ط

(١٩) الطبائع : الطياع ب ، م.

والجنس<sup>(١)</sup> والفصل في الحد أيضاً من حيث كل واحد منها هو جزء للحد من حيث هو حد ، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد إنه جنس<sup>(٢)</sup> ولا فصل ولا بالعكس ، فلا يقال لحد<sup>(٣)</sup> الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصوص طبائع تبع<sup>(٤)</sup> طبيعة<sup>(٥)</sup> على ما علمت فإنها تحمل على المحدود ، بل نقول : إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلاً<sup>(٦)</sup> أنك إذا قلت : الحيوان الناطق ، يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن ، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته<sup>(٧)</sup> مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر ، وجدت هناك كثرة في الذهن. فإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الأول ، وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق ، كان الحد بعينه هو المحدود<sup>(٨)</sup> المعقول. وإن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل ، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود ، بل كان<sup>(٩)</sup> شيئاً مؤدياً إليه كاسباً له. ثم الاعتبار<sup>(١٠)</sup> الذي يجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزءين من الحد ، بل محمولين عليه بأنه هو لا أنهما شيئاً من حقيقة متغيران ومغايران<sup>(١١)</sup> لل المجتمع<sup>(١٢)</sup>. لكن نعني به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته<sup>(١٣)</sup> مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذي يجب كون الحد غير المحدود يمنع<sup>(١٤)</sup> أن يكون<sup>(١٥)</sup> الجنس

(١) الجنس : فالجنس د

(٢) جنس : + فقط ج ، ص

(٣) لحد : في حد ط

(٤) تبعث : تتبعث د ، ص ، م ؛ لبعث ط

(٥) طبيعة : طبيعته ج ، د

(٦) مثلاً : مثل ط

(٧) فوجدته : وووجدته ج

(٨) المحدود : المعدود ط

(٩) كان : + الثاني ط. (١٠) الاعتبار : + الثاني ط

(١١) ومغايران : أو مغايران ص ، ط. (١٢) لل المجتمع : المجتمع ص ، ط

(١٣) حيوانيته : حيوانية ط ؛ ساقطة من د

(١٤) يمنع : + من ج ، ط. (١٥) أن يكون : كون م.

والفصل محمولين على الحد ، بل جزءين منه. فلذلك ليس <sup>(١)</sup> الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحداً منهما ولا جملة معنى الحيوان <sup>(٢)</sup> مؤلفاً مع الناطق <sup>(٣)</sup> هو معنى الحيوان غير مؤلف <sup>(٤)</sup> ولا معنى الناطق غير <sup>(٥)</sup> مؤلف <sup>(٦)</sup>. ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم <sup>(٧)</sup> من أحدهما ، ولا يحمل أحد هما عليه ، فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين <sup>(٨)</sup> غيرهما <sup>(٩)</sup> ، بل ثالث. لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون هو الجزء.

(١) ليس : فليس ص

(٢) الحيوان : حيوانات ؟ حيوان م

(٣) مع الناطق : مع النطق د

(٤) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف ج ، ط

(٥) مؤلف ... غير : ساقطة من ب

(٦) الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف ج

(٧) ما يفهم : ما يفهمه ج

(٨) شيئين : أمرین ص ، ط ؛ + هو ج ، ص ، ط

(٩) غيرهما : غيرها ب ، د.

## [ الفصل الثامن ]

### ( ح ) فصل

في الحد <sup>(١)</sup>

والذى ينبعى لنا <sup>(٢)</sup> أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة <sup>(٣)</sup> الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية للشيء وبين الصورة . فنقول : كما أن الموجود الواحد من الأشياء العامة للمقولات ولكن على سبيل تقدم وتأخير ، فكذلك <sup>(٤)</sup> أيضاً كون الأشياء ذات ماهية واحد ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة.

فأما <sup>(٥)</sup> الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولاً أولياً وبالحقيقة ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو <sup>(٦)</sup> ما حددناه <sup>(٧)</sup> ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال قد <sup>(٨)</sup> عرفتها أيضاً ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضاً من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر <sup>(٩)</sup> فيعرض من ذلك أن تكون <sup>(١٠)</sup> . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذواها ، لأن <sup>(١١)</sup> ذواها <sup>(١٢)</sup> وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجه ، وذلك لأن ما جزءه جوهر فهو جوهر ، فإن <sup>(١٣)</sup> حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه <sup>(١٤)</sup> جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا محالة . وأما <sup>(١٥)</sup> المركبات فإنما يعرض فيها <sup>(١٦)</sup> تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(١) الحد : + وأجزائه ج ، ص

(٢) لنا : ساقطة من د

(٣) نسبة : يناسب د

(٤) فكذلك : وكذلك ج

(٥) فاما : فإن م. (٦) نحو : ساقطة من ط

(٧) ما حددناه : ما حددنا م. (٨) قد : فقد ج ، ص ، ط ، م

(٩) بالجوهر : بالجواهر ط. (١٠) أن تكون : ساقطة من ب

(١١) لأن : ساقطة من ب. (١٢) ذواها : ساقطة من ب

(١٣) فإن : بأن ط. (١٤) أنه : إنما ب

(١٥) وأما : فاما د. (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط.

في الحد <sup>(١)</sup> ، وإذ فيها عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة <sup>(٢)</sup> من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اثنينية وكثرة. ويتبين <sup>(٤)</sup> إذا حل حد ذلك العرض ورد إلى مضمنته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ، فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه. والحدود والحقيقة لا يجب أن تكون فيها زيادات. ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفطس فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفطس فتكون <sup>(٥)</sup> أخذت فيه حد الأفطس ، لكن الأفطس <sup>(٦)</sup> هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقاً وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأفطس لكان الساق المعمقة <sup>(٧)</sup> أيضاً فطساء <sup>(٨)</sup> ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأفطس. فإذا حددت الأنف الأفطس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما <sup>(٩)</sup> أن لا تكون <sup>(١٠)</sup> أمثل هذه حدوداً وإنما تكون الحدود للبساط <sup>(١١)</sup> فقط ، أو تكون هذه حدوداً على جهة أخرى. وليس ينبغي أن نقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فنجعل أمثل هذه لذلك <sup>(١٢)</sup> حدوداً حقيقة <sup>(١٣)</sup> ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرفته. ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بازائه اسم حداً لكان جميع كتب الجاحظ حدوداً. فإذا كان الأمر على هذا ، فيبين أن هذه <sup>(١٤)</sup> المركبات حدودها حدود على جهة أخرى. وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء <sup>(١٥)</sup> قابل ل Maherite.

(١) الحد : المحدود

(٢) لتكون : فتكون ج ، د

(٣) مؤلفة : مؤلفاً بـ

(٤) ويتبيّن : يتبيّن د

(٥) ف تكون : وتكون ب ، د ؛ ف تكون قد ص ، ط

(٦) لكن الأفطس : ساقطة من د

(٧) المعمقة : المعمقة م

(٨) فطساء : فطسة ط

(٩) إما : ساقطة من ص ، ط

(١٠) لا تكون : تكون ط

(١١) للبساط : البساط ط. (١٢) لذلك : لذلك ج ، د ، ص ، ط

(١٣) حقيقة : حقيقة ط. (١٤) هذه : هذا د ؛ ساقطة من ج

(١٥) شيء : + هو ج.

ولو كان هناك شيء قابلاً ل Maheriyah ، لم يكن ذلك الشيء Maheriyah المقبول<sup>(١)</sup> الذي حصل له<sup>(٢)</sup> ، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته ، وصورته ليس هو الذي يقابلها حد ، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ما هي ، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها ، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته ، فيكون هو أيضاً<sup>(٣)</sup> يتضمن المادة بوجهه . وبهذا<sup>(٤)</sup> يعرف الفرق بين الماهية في المركبات والصورة والصورة دائماً جزء من الماهية في المركبات ، وكل بسيط فإن صورته أيضاً ذاته لأنه<sup>(٥)</sup> لا تركيب فيه ، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها ، أما الصورة ظاهر أنها<sup>(٦)</sup> جزء منها ، وأما الماهية فهي ما بها<sup>(٧)</sup> هي ما هي ، وإنما هي ما هي تكون الصورة مقارنة للمادة ، وهو أزيد من معنى الصورة . والمركب ليس هذا المعنى أيضاً ، بل هو مجموع الصورة والمادة ، فإن هذا هو ما هو المركب ، والماهية لهذا التركيب . فالصورة أحد ما يضاف<sup>(٨)</sup> إليه<sup>(٩)</sup> التركيب ، والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة ، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد .

فالجنس بما هو جنس ماهية . وللنوع بما هو نوع ماهية ، وللمفرد الجزئي أيضاً بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الأعراض الالازمة . فكان<sup>(١٠)</sup> الماهية إذا قيلت على<sup>(١١)</sup> التي في الجنس والنوع وعلى التي للمفرد الشخصي<sup>(١٢)</sup> كان باشتراك الاسم . وليس<sup>(١٣)</sup> هذه الماهية مفارقة لما<sup>(١٤)</sup> هو بها<sup>(١٥)</sup> ما هو ، وإلا لم تكن ماهية . لكنه لا حد للمفرد بوجهه<sup>(١٦)</sup> من الوجوه ، وإن كان للمركب حد ما<sup>(١٧)</sup> . وذلك

(١) المقبول : ساقطة من م

(٢) له : + أيضاً ، ص ، ط ، م

(٣) أيضاً : + قد ج ، د ، ص ، ط ، م

(٤) وهذا : وهذا ط

(٥) لأنه : لأن ج ، ط

(٦) أنها : أنه د . (٧) ما بها : ما به ج ، د ، ص ، ط ، م

(٨) ما يضاف : ما ينضاف د . (٩) إليه : + هذا ج ، د ، ص ، ط ، م

(١٠) فكان : فكانت ج ؛ وكأن ط . (١١) قيلت على : + نحو ج ؛ النفس د

(١٢) الشخصي : الشخص ج . (١٣) وليس : ليس ط

(١٤) لما : بما د . (١٥) بها : به ج

(١٦) بوجه : إلى توجه د . (١٧) وإن ... حد ما : ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعنة<sup>(١)</sup> لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكيان تسمية<sup>(٢)</sup> فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة<sup>(٣)</sup> وما أشبه ذلك ، وليس<sup>(٤)</sup> فيها تعريف المجهول بالمعنى<sup>(٥)</sup>.

وإذ كان كل اسم يحصر في حد المفرد يدل على نعت ، والمعنون يحتمل الوقع على عدة ، والتاليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمناً كلياً وأضيف إليه ب — وهو معنى كلي — حاز أن يكون فيه تحصيص ما. ولكن إذا<sup>(٦)</sup> كان<sup>(٧)</sup> تحصيص كلي بكلٍ يبقى بعده الشيء الذي هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة. ومثال ذلك : « هذا سقراط » ، إن حدته قلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ، وإن قلت : الفيلسوف الدين<sup>(٨)</sup> ، ففيه أيضاً شركة ، فإن قلت<sup>(٩)</sup> : الفيلسوف الدين المقتول ظلماً ، ففيه أيضاً شركة ، فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه<sup>(١٠)</sup> احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً<sup>(١١)</sup> تعريفه كتعريفه ، فإن عرف<sup>(١٢)</sup> ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب<sup>(١٣)</sup> ، وبطل<sup>(١٤)</sup> أن يكون بالتحديد. وإن زيد فقيل : هو الذي قتل في مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخصه<sup>(١٥)</sup> بالحيلة<sup>(١٦)</sup> كلي يجوز أن يقال على كثرين إلا أن يستند<sup>(١٧)</sup> إلى شخص. فإن كان المستند<sup>(١٨)</sup> إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالمشاهدة ولم يوجد العقل عليه وقوفاً إلا بالحس ، فإن كان المستند<sup>(١٩)</sup> إليه من الأشخاص — التي

(١) ناعنة : ناعنته ص ، ط

(٢) تسمية : تسميتها ج ، ط. (٣) وإشارة : أو إشارة ج

(٤) وليس : فليس د ، ص ، ط. (٥) بالمعنى : ساقط من د

(٦) إذا : ساقطة من ج. (٧) كان : ساقطة من ج

(٨) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؟ فإن قلت : الفيلسوف : ساقطة من ج

(٩) فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط

(١٠) كان فيه : ففيه ب ، ج. (١١) شخصاً : مشخصاً م

(١٢) فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م

(١٣) واللقب : ساقطة من ب. (١٤) وبطل : فبطل ج ، د

(١٥) تشخصه : تشخيصه م. (١٦) بالحيلة : بالحالية د ؛ بالجملة م

(١٧) يستند : يستند ج ، ص ، ط

(١٨) المستند : المستند ج ، ط

(١٩) المستند : المستند ج ، د ، ط.

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه. فإذا جعل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف<sup>(١)</sup> عليه ولم يخف<sup>(٢)</sup> العقل تغير الحال<sup>(٣)</sup> لجواز<sup>(٤)</sup> فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء<sup>(٥)</sup> لا يفسد. ولكن<sup>(٦)</sup> المرسوم لا يوثق بوجوده دوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقائه ، فلم يكن هذا أيضا حدا حقيقيا. فيبين أنه لا حد حقيقي<sup>(٧)</sup> للمرفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة<sup>(٨)</sup> إلى معروف<sup>(٩)</sup> بلقب أو إشارة<sup>(١٠)</sup>.

وكل حد<sup>(١١)</sup> فإنه تصور عقلي صادر أن يحمل على المحدود ، والجزئي فاسد<sup>(١٢)</sup> إذا فسد لم يكن محدودا بمحده. فيكون حمل الحد عليه مدة ما صادقا وفي غيرها<sup>(١٣)</sup> كاذبا ، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائما ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة ، فيصير بذلك الإشارة محدودا بمحده<sup>(١٤)</sup> ، وإذا لم يكن ذلك يكون<sup>(١٥)</sup> مطعونا به أن له حدده. وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له يقينا. فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإيقائهما ، ويركب شططا<sup>(١٦)</sup>.

(١) وقوف : ساقطة من د

(٢) يخف : يشكل طا ؛ + على د

(٣) الحال : + فلم يكن هذا أيضا حد لحقيقة لا د

(٤) لجواز : بجواز ط ، م

(٥) هذا الشيء : ذلك للشيء ط

(٦) ولكن : لكن ط

(٧) حقيقي : حقيقيا ج ، ص ، م

(٨) أو نسبة : أو نسبة ص ؛ ونسبة م

(٩) معروف : معروفة ج

(١٠) بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د

(١١) حد : نسبة طا

(١٢) فاسد : + لها م

(١٣) وفي غيرها : وغيرها ط

(١٤) فيصير : ليصير م

(١٥) بمحده : بمحده ج

(١٦) يكون : ساقطة من ج ؛ فيكون د

(١٧) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط.

## [ الفصل التاسع ]

### ( ط ) فصل

#### في مناسبة الحد وأجزائه

ونقول<sup>(١)</sup> : إنه كثيراً ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء<sup>(٢)</sup> المحدود. وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزءين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء. فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك<sup>(٣)</sup> إذا كان من أحد صنفي الأشياء ، أما في الأعراض فمن الكميات ، وأما في الجواهر فمن المركبات. وظاهر الحال يومئ إلى أن أجزاء الحد<sup>(٤)</sup> أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض الموضع بالخلاف. فإننا إذا أردنا أن نحد قطعة<sup>(٥)</sup> الدائرة حددها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحد إصبع الإنسان حددها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحد<sup>(٦)</sup> الحادة وهي جزء من القائمة حددها بالقائمة ، ولا نحد البته القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها ولا الإنسان بالإصبع.

فيجب أن نعرف العلة في هذا. فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع<sup>(٧)</sup> من جهة ماهيتها وصورتها ، ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل<sup>(٨)</sup> تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ، ولا من شرط<sup>(٩)</sup> الإنسان — من حيث هو إنسان — أن يكون له إصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها. فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيتها بل من حيث مادته وموضوعه. فإنما<sup>(١٠)</sup>

يعرض

(١) ونقول : فنقول ج ، د

(٢) هي أجزاء : ساقطة من ص ، ط

(٣) وذلك : ساقطة من م

(٤) الحد : الحدود م

(٥) قطعة : + من ج

(٦) أن نحد : + زاوية ج

(٧) النوع : الموضوع د ، ط

(٨) بالفعل : + حتى م

(٩) ولا من شرط : ولا شرط ط

(١٠) فإنما : وإنما د ، ص.

للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفعال يعرض مادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها<sup>(١)</sup> ولا استكمال صورتها<sup>(٢)</sup> في نفسها. واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات التي لا يخلو الشيء عنها ، لا من<sup>(٣)</sup> المقومات<sup>(٤)</sup> كما مضى لك شرحه. وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشيء منها.

وما يجري مجرى الإصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيواناً ناطقاً إلى إصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته<sup>(٥)</sup> ليحسن بها حال مادته. فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه<sup>(٦)</sup> الصورة ، فليست هي<sup>(٧)</sup> من أجزاء الحدبة. لكنها إذا كانت أجزاء المادة<sup>(٨)</sup> ولم تكن أجزاء للمادة<sup>(٩)</sup> مطلقاً ، بل إنما تكون أجزاء لتلك<sup>(١٠)</sup> المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدها تلك الصورة. وذلك النوع فيكون أيضاً مع المادة مثل ما أن الإصبع ليس جزءاً<sup>(١١)</sup> مناسباً للجسم مطلقاً ، بل للجسم الذي صار حيواناً أو إنساناً<sup>(١٢)</sup>. وكذلك الحادة والقطعة<sup>(١٣)</sup> ليس جزءاً للسطح مطلقاً ، بل للسطح<sup>(١٤)</sup><sup>(١٥)</sup> الذي صار<sup>(١٦)</sup> صار<sup>(١٧)</sup> قائمة أو دائرة. فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلات<sup>(١٨)</sup> في حدود هذه الأجزاء. ثم تفترق<sup>(١٩)</sup> هذه الأمثلة<sup>(٢٠)</sup> الثلاثة. فإن الإصبع في الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(١) بصورتها : لصورتها م

(٢) ولا استكمال صورتها : ساقطة من د

(٣) لا من : فضلاً عن ط

(٤) المقومات : المقولات د

(٥) لمادتها : لمادتها د

(٦) إليها : إليها ب ، د ، ط

(٧) فليست هي : فليس هو ب ، ج ، د ، م ؛ فليس ص ، ط

(٨) المادة : للمادة بخ ، ج. (٩) للمادة : المادة ج

(١٠) لتلك : تلك ج. (١١) ليس جزءاً : ليست جزءاً د ، ط ، م

(١٢) أو إنساناً : وإنساناً د ، ط ، م. (١٣) والقطعة : والقطع د

(١٤) بل للسطح : ساقطة من ب. (١٥) للسطح : لسطح ص ، ط ، م

(١٦) الذي : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م

(١٧) صار : ساقطة من م. (١٨) الكلات : الكلمات ص ، ط ؛ للكلات بخ ؛ الكليات م

(١٩) تفترق : تفرق د ؛ تقتربن م

(٢٠) الأمثلة : ساقطة من ص.

من حيث هو شخص كامل إنساني وجب أن يوجد الإصبع حيث في رسمه لأنه يكون له <sup>(١)</sup> ذلك جزءاً ذاتياً في أن يكون شخصاً كاملاً للأعراض ولا يكون مقوماً لطبيعة نوعه. إذ قلنا مثراً : إن ما يتقوم <sup>(٢)</sup> ويتم به الشخص في شخصه <sup>(٣)</sup> هو غير ما تقوم به طبيعة النوع. فهذا القسم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذائق الآخرين فليس الجزء فيهما جزءاً بالفعل.

ويشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل <sup>(٤)</sup> عنها <sup>(٥)</sup> أنها دائرة ، إذ لا يكون الخط خططاً واحداً بالفعل بل كثيراً ، اللهم <sup>(٦)</sup> إلا أن تكون الأقسام <sup>(٧)</sup> بالوهم وبالفرض <sup>(٨)</sup> لا بالفعل وبالقطع <sup>(٩)</sup> . وكذلك حكم القائمة. ثم الدائرة والقائمة يختلفان <sup>(١٠)</sup> في شيء وهو <sup>(١١)</sup> أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل. والحادية ليس <sup>(١٢)</sup> من شرطها في الوجود أن تكون جزءاً زاوية <sup>(١٣)</sup> أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد <sup>(١٤)</sup> ضليعها عند الآخر. لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه الإضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعض فيما بينها <sup>(١٥)</sup> مما تتعلق به إضافة ما عرض أن يتعلق <sup>(١٦)</sup> البيان للمادة بالإضافة ، وإن لم <sup>(١٧)</sup> يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل. ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان <sup>(١٨)</sup> الميل الذي يحدث هو ميل عن

(١) له : ساقطة من د

(٢) ما يتقوم : ما يقوم ط

(٣) شخصه : شخصيته ب ، ج

(٤) وبطل : أو بطل د. (٥) عنها : ساقطة من ط.

(٦) اللهم : ساقطة من م

(٧) الأقسام : الانقسام د ، ص ، ط

(٨) وبالفرض : بالفرض د. (٩) وبالقطع : بالقطع ب ، ج ، ط ، م ؛ كالفلع ص

(١٠) يختلفان : مختلفان ج.

(١١) وهو : هو ط. (١٢) ليس : وليس م

(١٣) زاوية : زاويته د ، ط. (١٤) أحد : ساقطة من م

(١٥) بينها : بينهما م. (١٦) أن يتعلق : أى تعلق م

(١٧) لم : + يكن ج. (١٨) وكان : فكان ج.

اعتدال ما وعن جهة ما ، لأننا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعين الميل<sup>(١)</sup> عنه لم يكن<sup>(٢)</sup> إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقارئة وللمنفرجة . فإن خطوطها<sup>(٣)</sup> أيضاً فيها ميل لبعضها إلى بعض ، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت<sup>(٤)</sup> المنفرجة وفيها ميل لأحد خططيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شيء . ولما كان ذلك الشيء يجب أن يكون بعده خطياً ، ولم<sup>(٥)</sup> يمكن أن تتوهم خطوط<sup>(٦)</sup> ميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني ، والذي<sup>(٧)</sup> يفعل زاوية منفرجة أو الذي يفعل زاوية قائمة أو الذي يفعل زاوية حادة<sup>(٨)</sup> . فاما<sup>(٩)</sup> الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شيء ، وكان<sup>(١٠)</sup> اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقارئة أيضاً حادة . وكذلك<sup>(١١)</sup> اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج<sup>(١٢)</sup> ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تعرف بالحادة فيكون تعريف مجھول . فبقي ضرورة أن يكون تعريفها بالقارئة ، التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً . فكأنه يقول : إن الحادة هي التي<sup>(١٣)</sup> عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال<sup>(١٤)</sup> أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هي أصغر من القائمة لو كانت . وليس يعني بها<sup>(١٥)</sup> أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة<sup>(١٦)</sup> تزيد عليها فحينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(١) الميل : ميل ط

(٢) يمكن : ساقطة من م

(٣) خطوطها : خطوطهما ط

(٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م

(٥) ولم : فلم ط

(٦) خطوط : خطوطه ج

(٧) والذي : أو الذي م

(٨) أو الذي يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط

(٩) فاما : وأما ج ، ص . (١٠) وكان : فكان م

(١١) وكذلك : ولذلك م . (١٢) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د

(١٣) التي : + هي م . (١٤) ومال : وصار د ، ص ، ط

(١٥) بها : ساقطة من م . (١٦) بقائمة : لقائمة ج ؛ بقائمته ط .

بهذه الصفة . والقائمة بهذه الصفة <sup>(١)</sup> من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة ، فإن القوة من حيث هي قوة وجود بالفعل . وربما كانت القوة أيضاً موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة <sup>(٢)</sup> من الفعل ، ثم تصير بالفعل قوة قريبة . فإن القوة القرية على تكون الإنسان في الغذاء تكون بالقوة ، ثم إذا صار ميتاً صارت <sup>(٣)</sup> تلك القوة القرية موجودة بالفعل ، وإنما يكون فعلها غير موجود <sup>(٤)</sup> .

فإذان الحادة تحد <sup>(٥)</sup> بقائمة لا بالفعل <sup>(٦)</sup> مطلقاً ، بل بالقوة . فلا تحد <sup>(٧)</sup> بنظير لها <sup>(٨)</sup> ولا أيضاً بما ليس له حصول . فإن المحدود به قائم بالقوة ، وذلك له من حيث هو كذلك حصول <sup>(٩)</sup> بالفعل ، وبالحربي إن عرفت الحادة والمفرحة بالقائمة فإن القائمة تتحقق من المساواة والمائلة والوحدانية ، وتانك تتحققان من الخروج عن المساواة . وأما القائمة فتحقق بذاتها . ولقد كان يمكن أن يقال : إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط ، والمفرحة أعظمهما <sup>(١٠)</sup> ، وكان <sup>(١١)</sup> حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة ، لأن الأكبر هو الذي يكون مثلاً وزيادة ، والأصغر هو الذي ينقص عن المثل . فبالمثل <sup>(١٢)</sup> تتحقق معرفة الصغر <sup>(١٣)</sup> والكبير ، وبالواحد <sup>(١٤)</sup> المشابه <sup>(١٥)</sup> تتحقق المتكرر الغير المشابه المختلف .

فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات ، ثم يجب أن يتذكر <sup>(١٦)</sup> ما قلناه <sup>(١٧)</sup> قبل أيضاً في حال أجزاء المادة وعلاقتها .

(١) والقائمة بهذه الصفة : ساقطة من ج ، ص ، ط

(٢) البعيدة : القرية م

(٣) صارت : صارت ط

(٤) موجود : موجودة ج

(٥) تحد : لا تحد ط . (٦) لا بالفعل : بالفعل ط

(٧) فلا تحد : ولا تحد ص

(٨) بنظير لها : بنظيرتها ج ، د ، ص ، ط ؛ + بالقوة ج ، هامش ص

(٩) حصول : للحصول ص ، ط

(١٠) أعظمهما : أعظمها ج ، د ، ص ، ط

(١١) وكان : فكان ج ، ص . (١٢) فبالمثل : وبالمثل ط

(١٣) الصغر : الصغير ط . (١٤) والكبير وبالواحد : والكبير وبالواحد ط

(١٥) المشابه : الغير المتكرر بخ . (١٦) أن يتذكر : أن تكون متذكرة

(١٧) ما قلناه : ما قلنا د .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ هـ  
( الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ م )

محمد الفاتح عمر  
عضو مجلس الإداره المنتدب

**IBN SINĀ**

# AL-SHİFA

Al-Ilāhiyyāt (1)  
(LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE  
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION  
RÉGION DU SUD  
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE  
Organisation Générale  
des Imprimeries Gouvernementales  
1974

لبن سينا

# الشفاء

الإلهيات (٢)

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكر

تحقيق الأستاذة

محمد يوسف موسى سليمان دنيا سعيد زايد

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة والإرشاد الفوبي

الإقليم الجنوبي

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الأربعين لـ الشیخ الرئيس

الفترة

الرئيسية العاشرة لشئون الطابع الأصيلية

١٢٨٠ - ١٩٦٠ م

## المقالة السادسة

(١) وفيها (٢) خمسة (٣) فصول (٤)

---

(١) السادسة+ من الجملة الرابعة من الكتاب ب ، ج ، ص ، ط ، م.

(٢) وفيها : ساقطة من ج ، م.

(٣) خمسة : ساقطة من ب.

(٤) وفيها خمسة فصول : ساقطة من د.

## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل (١)

#### في أقسام العلل وأحوالها

قد تكلمنا في أمر الجوهر<sup>(٢)</sup> والأعراض ، وفي اعتبار<sup>(٣)</sup> التقدم والتأخر فيها<sup>(٤)</sup> ، وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية . فبالحري أن نتكلم الآن في العلة<sup>(٥)</sup> والمعلول ، فإنما أيضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود .

والعلل كما سمعت<sup>(٦)</sup> ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول<sup>(٧)</sup> : إننا<sup>(٨)</sup> نعني بالعلة الصورية ، العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون الشيء بها<sup>(٩)</sup> هو ما هو بالفعل ، وبالعنصرية<sup>(١٠)</sup> العلة التي هي جزء من قوام الشيء<sup>(١١)</sup> ، يكون بها<sup>(١٢)</sup> الشيء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ، وبالفاعل ، العلة التي تفيد وجودا مبaitنا لها<sup>(١٣)</sup> ، أي لا تكون ذاتها<sup>(١٤)</sup> بالقصد الأول محلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور بها<sup>(١٥)</sup> ، حتى<sup>(١٦)</sup> يكون في ذاتها<sup>(١٧)</sup> قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة<sup>(١٨)</sup> ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فباعتبار آخر ، وذلك لأن الفلسفـة الإلهـيين ليسـوا يـعنـون بالفاعل مبدأ التحرـيك فقط ، كما يعنيـه الطـبـيعـيون ، بل مبدأ الـوـجـودـ ومـفـيـدـهـ ، مثلـ الـبـارـيـ للـعـالـمـ ، وـأـمـاـ العـلـةـ الفـاعـلـيـةـ الطـبـيعـيـةـ فـلاـ تـفـيدـ وـجـودـ غـيرـ التـحـرـيكـ بـأـحـدـ أـنـحـاءـ التـحـرـيـكـاتـ ،ـ فـيـكـونـ مـفـيـدـ الـوـجـودـ فـيـ الطـبـيعـيـاتـ مـبـأـ حـرـكـةـ ،ـ وـنـعـيـ بـالـغـاـيـةـ ،ـ العـلـةـ<sup>(١٩)</sup> الـتـيـ لـأـجـلـهـ يـحـصـلـ وـجـودـ شـيـءـ مـبـaiـنـ لـهـ .

(١) فصل : الفصل الأول ط ; ساقطة من د . (٢) الجوهر : الجوهر ب .

(٣) اعتبار : ساقطة من ص . (٤) فيها : ساقطة من ح

(٥) في العلة : في العلية ح ، ص ، ط . (٦) سمعت : سمعته ب ، ص ، ط ، م

(٧) فنقول : والعـلـلـ حـ ،ـ دـ ،ـ صـ ،ـ مـ . (٨) إنـاـ :ـ إـنـاـ حـ ،ـ دـ

(٩) يكون الشيء بها : يكون به الشيء د ، م : يكون بها الشيء ب ، ح ، ص ، ط

(١٠) وبالعنصرية : وبالعنصر ب ، ح ، ص ، ط ، م . (١١) هي جزء من قوام الشيء : ساقطة م

(١٢) بها : به د . (١٣) لذاته ح . (١٤) أى لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته ح

(١٥) بها : به ب ، ج . (١٦) حتى : وحتى ب ، د ، م

(١٧) ذاتها : ذاته ب ، ح ، د ، ط ، م . (١٨) من جهة : من جهة ب ، د ، ط

(١٩) العلة : ساقطة من د .

وقد يظهر أنه لا علة خارجة عن هذه<sup>(١)</sup> ، فنقول. إن السبب<sup>(٢)</sup> للشيء لا يخلو إما أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، أو لا يكون. فإن كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده<sup>(٣)</sup> فإما أن يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هيولي ، أو يكون الجزء الذي وجوده هو صيورته بالفعل ، وهو الصورة. وأما إن لم يكن جزءا من وجوده فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون. فإن كان ما هو لأجله ، فهو العاية ، وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يخلو<sup>(٤)</sup> إما أن يكون وجوده منه بآلا يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فاعله ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا<sup>(٥)</sup> عنصره أو موضوعه.

فتكون المبادي إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة. لأنك إن<sup>(٦)</sup>أخذت العنصر الذي هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير العنصر الذي هو جزء ، كانت خمسة. وإن أخذت كليهما شيئا واحدا ، لاشراكهما في معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة. ويجب ألا تأخذ العنصر. معنى القابل الذي هو جزء ، مبدأ للصورة بل للمركب. إنما القابل يكون مبدأ بالعرض<sup>(٧)</sup> ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذي هو بالقوة<sup>(٨)</sup> من جهة ما هو<sup>(٩)</sup> بالقوة ، لا يكون مبدأ البتة. ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض<sup>(١٠)</sup> ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ، ثم صار سببا لقوامه ، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات<sup>(١١)</sup> وبالرمان. فهذه هي أنواع العلل. وإذا كان الموضوع<sup>(١٢)</sup> علة لعرض يقيمه<sup>(١٣)</sup> ، فليس ذلك على النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للمركب ، بل هو نوع آخر.

(١) هذه : هنا ح ، د

(٢) السبب : + المطلق د

(٣) أولا يكون ..... وجوده : ساقطة من د

(٤) فإما أن يكون ... فلا يخلو : فإما أن يكون ما لأجله وهو العاية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يخلو م

(٥) بآلا يكون ... وهو أيضا : بأن يكون قيه ، فهو أيضا ط

(٦) إن : إذا ب ، ح ، ط ، م. (٧) بالعرض : للعرض م

(٨) والشيء الذي هو بالقوة : ساقطة من ط

(٩) هو : ساقطة من د. (١٠) بالعرض : للعرض ب ، د ، ص ، ط ، م

(١١) أو زائلا ... بالذات : ساقطة من ط

(١٢) الموضوع : للموضوع ط. (١٣) يقيمه : لقيمه د.

وإذا كانت <sup>(١)</sup> الصورة علة للمادة تقييمها ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للمركب <sup>(٢)</sup> ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منها علة لشيء لا تبأنه ذاته <sup>(٣)</sup>. فإنما وإن اتفقا في ذلك ، فإن <sup>(٤)</sup> أحد الوجهين ليس تفيد العلة للأخر <sup>(٥)</sup> وجوده ، بل إنما يفيد <sup>(٦)</sup> الوجود شيء آخر ولكن فيه ، والثاني يكون العلة فيه هو <sup>(٧)</sup> المبدأ القريب لإفادة المعلول وجوده بالفعل <sup>(٨)</sup> ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك <sup>(٩)</sup> وسبب <sup>(١٠)</sup> يوجد هذه العلة ، أعني الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون <sup>(١١)</sup> الصورة للمادة كأنما مبدأ فاعلي لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبهه <sup>(١٢)</sup> أن تكون الصورة جزءاً للعلة <sup>(١٣)</sup> الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على <sup>(١٤)</sup> ما سيتضح بعد. وإنما الصورة ، علة صورية للمركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة.

والفاعل <sup>(١٥)</sup> يفيد شيئاً آخر وجوداً ليس للأخر عن ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة <sup>(١٦)</sup> لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة <sup>(١٧)</sup> له مقارنة داخلة فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجاً عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر. وليس ببعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقياً لذاته ، فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتهما <sup>(١٨)</sup> على سبيل أن أحدهما <sup>(١٩)</sup> جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متبنيتان <sup>(٢٠)</sup> في الحقائق ، ولهمما محل مشترك ، فمن الفاعل ما يتفق وقتاً أن لا يكون فاعلاً ، ولا مفعوله مفعولاً ، بل يكون مفعوله معادوماً ، ثم يعرض للفاعل الأسباب التي يصير بها فاعلاً بالفعل.

(١) كانت : كان د. (٢) كانت الصورة ... للمركب : جاءت هذه العبارة في هامش ص

(٣) ذاته : ساقطة من ب. (٤) فإن : + في ب ، ح ، ص ، ط. (٥) للأخر ب ، ح ، د ، ط ، م.

(٦) يفيد : يفيده ح ، د ، ص ، ط ، م. (٧) هو : ساقطة من م. (٨) بالفعل : + فيه ط.

(٩) شريك : الشريك ط. (١٠) وسبب : ولسبب ط. (١١) وتكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط ، م.

(١٢) ويشبهه : أو يشبهه ب ، ح ، ط ، م. (١٣) جزءاً للعلة : جزءة علة ص.

(١٤) على : وعلى ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) والفاعل : وفاعل ح. (١٦) قابلة : قابلاً ح ، د ، م

(١٧) ولا مقارنة : ولا مقارنا ح ، د ، م. (١٨) مقارنتهما : مقارنتها ط

(١٩) أحدهما : أحدهما ح ، د ، ص ، ط. (٢٠) متبنيتان : تبنيتان د ، ط.

وقد تكلمنا في هذا<sup>(١)</sup> فيما سلف ، فحيثند يصير فاعلا ، فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن ، فيكون لذلك الشيء وجود ، ولذلك الشيء أنه لم يكن ، وليس له من الفاعل أنه لم يكن ، ولا أنه كان بعد ما لم يكن ، إنما له من الفاعل وجوده . وإن إذن فإن<sup>(٢)</sup> كان له من ذاته الالا وجود<sup>(٣)</sup> ، لوم أن صار وجوده بعد ما لم يكن ، فصار كائنا بعد ما لم يكن .

فالذى له بالذات من الفاعل الوجود ، وأن الوجود الذى له ، إنما هو لأن الشيء الآخر على جملة يجب عنها أن يكون<sup>(٤)</sup> لغيره وجود عن وجوده الذى له بالذات . وأما أنه لم يكن موجودا فليس عن علة فعلته ، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى علة ما ، وهو عدم عنته ، فأما<sup>(٥)</sup> كون وجوده بعد العدم فأمر لم يصر<sup>(٦)</sup> لعلة ، فإنه لا يمكن البة أن يكون وجوده إلا بعد عدم . وما لا<sup>(٧)</sup> يمكن فلا علة<sup>(٨)</sup> له ، نعم وجوده يمكن أن يكون ، وأن لا يمكن ، فلو وجوده علة ، وعده قد يكون وقد لا يكون ، فيجوز أن يكون لعدمه علة ، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا<sup>(٩)</sup> علة له<sup>(١٠)</sup> .

فإن قال قائل : كذلك<sup>(١١)</sup> وجوده بعد عدمه ، يجوز أن يكون ، ويجوز أن لا يكون ، فنقول : إن عنيت وجوده من حيث هو<sup>(١٢)</sup> وجوده<sup>(١٣)</sup> ، فلا مدخل للعدم فيه ، فإن نفس وجوده يمكن غير ضروري ، أي ممكن<sup>(١٤)</sup> ، وليس هو<sup>(١٥)</sup> غير ضروري<sup>(١٦)</sup> من حيث هو بعد عدم ، ولكن<sup>(١٧)</sup> الغير ضروري<sup>(١٨)</sup> ، وجوده هذا الذي اتفق الآن ، وقد<sup>(١٩)</sup> كان معذوما . وأما من حيث أخذ<sup>(٢٠)</sup> وجوده وجودا بعد عدم ، فليلاحظ<sup>(٢١)</sup> كونه بعد عدم<sup>(٢٢)</sup> ، لا كونه موجودا فقط ، الذي كان بعد عدم ، واتفاق بعد عدم ، وذلك<sup>(٢٣)</sup> لا سبب له ، فلا سبب<sup>(٢٤)</sup> لكون<sup>(٢٥)</sup> وجوده بعد العدم ،

(١) وقد تكلمنا في هذا : وقد تكلمنا فيه ب : على ما تكلمنا فيه د ، ط ، م

(٢) فإن : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٣) الالا وجود : أن لا وجود د

(٤) يكون : + لا ح . (٥) فأما : + أن ح . (٦) لم يصر : لا يصير ح ، ص ، ط . (٧) وما لا : وما لم ح ، ص

(٨) علة : + فيجوز أن لا يكون لعدم علة ح ؛ ساقطة من ص . (٩) فلا : فاعلا م . (١٠) له : ساقطة من

ح . (١١) كذلك : كل ص ، ط . (١٢) هو : ساقطة من ب ، ح . (١٣) وجوده : + وحده ط . (١٤) أي

ممكن : ساقط من ح ، د ، ص ، ط ، م . (١٥) وليس هو : وليس د ، م . (١٦) ضروري : + فيه ح ، د .

(١٧) ولكن : ولكل ب . (١٨) الضروري : كضروري ط

(١٩) وقد : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٠) أخذ : يأخذ ب ، ح ، د ، ص ، م

(٢١) فليلاحظ : فيلاحظ ح ، ص : فلنلاحظ د ، م . (٢٢) عدم : ساقطة من ح ، د ، ص ، م

(٢٣) وذلك : فذلك ص ، م ، د . (٢٤) فلا سبب : فذلك لا سبب م . (٢٥) لكون : لكونه ح .

وإن كان سبباً لوجود ، الذي كان بعد عدم من حيث وجوده. فحق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون <sup>(١)</sup> بعد العدم الحالـل ، وليس بحق أن يكون وجوده بعد العـدم من حيث هو وجود <sup>(٢)</sup> بعد العـدم جائز أن يكون وجوداً بعد العـدم <sup>(٣)</sup> وأن لا يكون بعد العـدم ، اللهم إلا أن لا يكون وجوداً أصلاً فيكون الاعتـبار للوجود.

وربما ظن ظان أن الفاعـل والعلـة إنما يحتاجـ إلى ليـكون للشيـء وجودـ بعد ما لم يـكن ، وإذا <sup>(٤)</sup> وجد الشـيء ، فـلو فقدـت العـلة ، لوـجد الشـيء مستـغـياً بـنفسـه ، فـظنـ من ظـنـ <sup>(٥)</sup> أن الشـيء إنـما يـحتاجـ إلى العـلة في حدـوثـه ، فإذاـ حدـثـ وـوـجـدـ فقدـ استـغـىـ عنـ العـلة ، فـتكـونـ عـنـدهـ العـللـ عـلـلـ الحـدوـثـ فـقـطـ وـهـيـ مـتـقدـمـةـ لـأـمـاـ ، وـهـوـ <sup>(٦)</sup> ظـنـ باـطـلـ <sup>(٧)</sup> لأنـ <sup>(٨)</sup> الـوـجـودـ بـعـدـ الحـدوـثـ لـأـخـلـوـ إـمـاـ أـنـ يـكـونـ وـجـودـاـ وـاجـبـاـ أـوـ وـجـودـاـ غـيرـ وـاجـبـ ، فإنـ كـانـ وـجـودـاـ وـاجـبـ ، فإـمـاـ أـنـ يـكـونـ وـجـوبـهـ <sup>(٩)</sup> لـذـاتـ تـلـكـ المـاهـيـةـ حـتـىـ تـقـضـيـ تـلـكـ المـاهـيـةـ وـجـوبـ الـوـجـودـ فـيـسـتـحـيلـ حـيـنـئـذـ أـنـ تـكـونـ حـادـثـةـ ، وـإـمـاـ أـنـ يـجـبـ لـهـ بـشـرـطـ ، وـذـلـكـ الشـرـطـ إـمـاـ الحـدوـثـ ، وـإـمـاـ صـفـةـ مـنـ صـفـاتـ تـلـكـ المـاهـيـةـ ، وـإـمـاـ شـيـءـ مـبـاـيـنـ ، وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ وـجـوبـ وـجـودـهـ بـالـحـدوـثـ ، فإنـ <sup>(١٠)</sup> الحـدوـثـ نـفـسـهـ لـيـسـ وـجـودـاـ وـاجـبـ بـذـاتـهـ ، فـكـيـفـ يـجـبـ بـهـ وـجـودـ غـيرـهـ. وـالـحـدوـثـ قـدـ بـطـلـ فـكـيـفـ يـكـونـ عـنـدـ عـدـمـهـ عـلـةـ <sup>(١١)</sup> لـوـجـوبـ غـيرـهـ ، إـلـاـ أـنـ يـقـالـ إـنـ العـلـةـ <sup>(١٢)</sup> لـيـسـ <sup>(١٣)</sup> هـيـ الـحـدوـثـ ، بلـ كـونـ <sup>(١٤)</sup> الشـيءـ قـدـ حـصـلـ لـهـ الـحـدوـثـ ، فـيـكـونـ هـذـاـ مـنـ الصـفـاتـ الـيـ للـشـيءـ الـحـادـثـ فـيـ دـخـلـ فـيـ الـجـمـلـةـ الثـانـيـةـ مـنـ الـقـسـمـيـنـ.

فـقـولـ : إـنـ هـذـهـ الصـفـاتـ لـأـخـلـوـ إـمـاـ أـنـ تـكـونـ لـلـمـاهـيـةـ بـمـاـ هـيـ <sup>(١٥)</sup> مـاهـيـةـ ، لـأـمـاـ هـيـ قـدـ <sup>(١٦)</sup> وـجـدتـ ، فـيـجـبـ أـنـ يـكـونـ مـاـ قـدـ يـلـزـمـهـاـ يـلـزـمـهـاـ وـجـوبـ الـوـجـودـ ، أـوـ تـكـونـ هـذـهـ الصـفـاتـ حـادـثـةـ مـعـ الـوـجـودـ ، فـيـكـونـ الـكـلـامـ فـيـ وـجـوبـ وـجـودـهـ

(١) يـكـونـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ. (٢) وـجـودـ : + إـلـىـ دـ

(٣) بـعـدـ الـعـدـمـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، حـ ، صـ ، طـ ، مـ. (٤) وـإـذـاـ : إـذـاـ بـ ، حـ ، دـ ، صـ ، مـ

(٥) مـنـ ظـنـ : سـاقـطـةـ بـ ، صـ ، طـ ، مـ. (٦) ظـنـ : خـلـقـ حـ

(٧) وـهـوـ : فـهـوـ حـ ، دـ. (٨) باـطـلـ : + لـمـ اـعـلـمـتـ بـ ، حـ ، دـ ، صـ ، طـ

(٩) لـأـنـ : وـلـأـنـ دـ. (١٠) وـجـوبـهـ : وـجـودـهـ دـ. (١١) المـاهـيـةـ : لـلـمـاهـيـةـ حـ. (١٢) فـإـنـ : لـأـنـ حـ

(١٣) عـلـةـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ. (١٤) يـقـالـ إـنـ العـلـةـ : يـقـالـ العـلـةـ طـ. (١٥) لـيـسـ بـ. (١٦) كـونـ : يـكـونـ دـ .. (١٧) هـيـ : سـاقـطـةـ مـنـ حـ ، دـ ، صـ ، مـ .. (١٨) قـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، صـ ، طـ ، مـ.

كالكلام في الأول ، فإنما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، ف تكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإنما أن تنتهي إلى صفة تحب بشيء<sup>(١)</sup> خارج . والقسم الأول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود في أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود في نفسه ، موجود<sup>(٢)</sup> بغيره<sup>(٣)</sup> ، ف تكون جميع الصفات تحب بغير خارج عنها . والقسم الثاني يوجب أن الوجود<sup>(٤)</sup> الحادث إنما يبقى وجوداً بسبب من<sup>(٥)</sup> خارج وهو العلة .

على أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجوداً بعد ما لم يكن ، فهناك وجود<sup>(٦)</sup> ، وهناك كون<sup>(٧)</sup> بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المحدثة تأثير وغباء<sup>(٨)</sup> في أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها<sup>(٩)</sup> وغناوتها<sup>(١٠)</sup> في أن منه الوجود . ثم عرض أن كان<sup>(١١)</sup> ذلك ، في ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والععارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشيء ، فلا دخول للعدم المتقدم في أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك<sup>(١٢)</sup> النوع من الماهيات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر وبقي . وهذا لا يمكن أن<sup>(١٣)</sup> تقول : إن شيئاً جعل وجود الشيء بحيث يكون بعد أن لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعده<sup>(١٤)</sup> واجب ضرورة أن<sup>(١٥)</sup> يكون<sup>(١٦)</sup> بعد عدم .

فأما الوجود ، من حيث هو<sup>(١٧)</sup> وجود هذه الماهية ، فيجوز أن يكون<sup>(١٨)</sup> عن علة ، وأما صفة هذا الوجود ، وهي أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون عن علة ، فالشيء من حيث<sup>(١٩)</sup> وجوده حادث ، أي من حيث إن الوجود الذي له موصوف بأنه بعد العدم

(١) بشيء : لشيء ب

(٢) موجود : وجود ب ، ص ، ط ،

(٣) بغيره : لغيره ح

(٤) الوجود : الموجود ط . (٥) من : ساقطة من ح ، د ، م

(٦) فهناك وجود : ساقطة من م . (٧) كون : كونه ب ، ح ، ص ، م

(٨) وغباء : وغنى ب ، ح ، د ، ص ، ط . (٩) تأثيرها : تأثيره ب ، ح ، د ، م

(١٠) وغناوتها : وغناه ب ، ح ؛ وغناه د ؛ وغناوه م . (١١) أن كان : ساقطة من د

(١٢) لذلك : بذلك ح ، ط ، ه . (١٢) أن : ساقطة من د

(١٤) وبعده : وبعها ح . (١٦) أن يكون : أن يكون ضرورة د

(١٥) أن : ساقطة من ط . (١٧) هو : + هو ح ، د

(١٨) أن يكون : ساقطة من ص . (١٩) حيث (الأولى) : + هو ص .

لا علة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث (١) للماهية (٢) وجود ، فالامر بعكس ما (٣) يظلون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، وإن لم يتفق كان غير حادث.

والفاعل (٤) ، الذي تسميه العامة فاعلا ، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا ، فإنهم (٥) يجعلونه (٦) فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا (٧) من حيث هو علة ، بل من حيث هو علة وأمر (٨) لازم معه ، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ما له (٩) فيه أثر مقولون باعتبار ما ليس له فيه أثر ، كأنه إذا اعتبرت (١٠) العلة من حيث ما يستفاد (١١) منها مقارنا لما لا يستفاد منها سمي فاعلا. فلذلك (١٢) كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ، ثم أراد أو قسر ، أو عرض حال (١٣) من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا عن ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط.

فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه منفعة ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده (١٤) بعد ما لم يكن. فإذا (١٥) ظهر أن وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فلذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام (١٦) موجودا. كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفиде الوجود لنفس الوجود بالذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود دائما سر마다 ما دام موجودا.

(١) حيث : + أن د

(٢) للماهية : الماهية م : ل Maherite ب ، ح ، ط

(٣) بعكس ما : بالعكس مما ط : بعكس مما ص. (٤) والفاعل : وفاعل ب ، ح ، هـ : فالفاعل د

(٥) فإنهم : فالأنهم ح. (٦) يجعلونه : يجعلون ح. (٧) فلا يكون فاعلا : ساقط من ب ، ح ، ص

(٨) أمر : ساقط من د. (٩) له : ساقطة من ص

(١٠) اعتبرت : اعتبر ب ، ح ، د ، ص ، م

(١١) يستفاد : استفاد ح. (١٢) فلذلك : فكذلك د

(١٣) أو عرض حال : أو عارض أو حال ب. (١٤) وجوده : وجود ب ، ح ، د ، ط ، م

(١٥) فإذا : فإن د ، م : فإذا ب ، ح : فإذا ص

(١٦) ما دام : وما دام ب.

## [ الفصل الثاني ]

( ب ) فصل <sup>(١)</sup> في حل ما يتشكل به <sup>(٢)</sup> على ما يذهب إليه <sup>(٣)</sup> أهل الحق من <sup>(٤)</sup> أن كل علة هي <sup>(٥)</sup> مع معلوها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذي يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء <sup>(٦)</sup> يبقى بعد البناء ، والسخونة تبقى بعد النار ، فالسبب فيه الخلط واقع من جهة <sup>(٧)</sup> جهل العلة بالحقيقة ، فإن البناء والأب والنار ليست علاجا بالحقيقة لقوع هذه المعلولات ، فإن <sup>(٨)</sup> الباني العامل له المذكور ، ليس علة لقوع البناء المذكور <sup>(٩)</sup> ، ولا أيضاً لوجوده.

أما <sup>(١٠)</sup> البناء فحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو عدم حركته ونقله <sup>(١١)</sup> بعد ذلك <sup>(١٢)</sup> النقل <sup>(١٣)</sup> علة لانتهاء <sup>(١٤)</sup> تلك <sup>(١٥)</sup> الحركة ، وذلك النقل يعنيه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ، وذلك الاجتماع علة لتشكل ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا.

وأما الأب فهو علة لحركة المني ، وحركة المني <sup>(١٦)</sup> إذا انتهت على الجهة المذكورة علة الحصول المني في القرار ، ثم حصوله في القرار علة لأمر <sup>(١٧)</sup> ، وأما تصويره حيوانا وبقاوته حيوانا <sup>(١٨)</sup> فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها.

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء <sup>(١٩)</sup> ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل لقبول صورة المائية أو حفظها <sup>(٢٠)</sup> ، وذلك أن شيئاً <sup>(٢١)</sup> آخر علة لإحداث الاستعداد التام في مثل هذه الحال لقبول صدتها وهي الصورة النارية <sup>(٢٢)</sup> ، وعنة الصورة <sup>(٢٣)</sup> النارية هي العلل التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة.

(١) فصل : الفصل الثاني ط ؛ ساقط من د. (٢) في حل ما يتشكل به : في حد ما يتشكل ط. (٣) إليه : به ح. (٤) من : في م. (٥) هي : فهي ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٦) البناء : البان ب ، د ، م. (٧) جهة : حيث د. (٨) هذه المعلولات فإن : ساقطة من م. (٩) ليس علة لقوع البناء المذكور : ساقطة من م. (١٠) أما : وأما ح. (١١) ونقله : ونقلته ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) ذلك : تلك ب ، د. (١٣) النقل : النقلة د ، ص ، ط ، م. (١٤) علة لانتهاء ... وانتهاء تلك الحركة : ساقطة من م. (١٥) تلك (الأولى) : ساقطة من ط. (١٦) وحركة المني : ساقطة من ب ، د. (١٧) لأمر : الأمور د. (١٨) وبقاوته حيوانا : ساقطة من ح. (١٩) الماء : النار م. (٢٠) أو حفظها : وحفظها ط .. (٢١) أن شيئاً : أو شيء ب ، ح ، ص ، م : إذ شيء.

(٢٢) الصورة النارية : صورة النارية ب ، ح ، د ، ص ، م  
(٢٣) الصورة : صورة ح ، ط.

فتكون العلل الحقيقة موجودة مع المعلول ، وأما المتقدمات فهي علل ، إما بالعرض وإما معينات. فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البناء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثابتها على ما ألغت ، وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع. وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفید للصور. وعلة النار السبب المفید للصور<sup>(١)</sup> وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور<sup>(٢)</sup> معا. فتجد إذن<sup>(٣)</sup> أن<sup>(٤)</sup> العلل مع المعلولات.

وإذا<sup>(٥)</sup> قضينا<sup>(٦)</sup> فيما يتصل به كلامنا بأن<sup>(٧)</sup> العلل متباينة ، فإنما نشير إلى هذه العلل ولا نمنع أن تكون علاً معيينة ومعددة بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب عنته حينئذ كما بینا ، وعلته ما كان أيضاً وجباً. فوجب<sup>(٨)</sup> في الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التي بها تجحب في العلل الموجودة بالفعل ، أن تصير علاً لها بالفعل أموراً بلا نهاية ، ولذلك<sup>(٩)</sup> لا يقف فيها سؤال<sup>(١٠)</sup> لم البة. ولكن الإشكال هاهنا في شيء ، وهو أن هذه التي بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها<sup>(١١)</sup> آنا فتوالي آنات متباينة ليس بينها زمان وهذا محال ، وإما أن يبقى زماناً فيجب أن يكون إيجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ، ويكون المعنى<sup>(١٢)</sup> الموجب لإيجابها أيضاً معها في ذلك الزمان<sup>(١٣)</sup> ، ويكون الكلام في إيجاب إيجابها كالكلام فيه ، وتحصل علل بلا نهاية معاً.

وهذا هو الذي نحن<sup>(١٤)</sup> في منعه فنقول : إنه لو لا الحركة لوجب هذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة<sup>(١٥)</sup> واحدة فلا<sup>(١٦)</sup> يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون<sup>(١٧)</sup> ذات العلة غير موجبة

(١) للصور (الثانية) : للصورة د. (٢) الصور : الصورة ب ، د ، ح ، ط ، م

(٣) إذن : ساقطة من ح. (٤) أن : ساقطة من ب ، د ، ص ، م

(٥) وإذا : فإذا د. (٦) قضينا : فصلنا ح

(٧) بأن : فإن م. (٨) فوجب : + فيجب م

(٩) ولذلك : وكذلك ب. (١٠) سؤال : سؤالها ح. (١١) منها : ساقطة من م. (١٢) المعنى : معنى د

(١٣) لإيجابها : إيجابها ب ، د. (١٤) لا في طرف منه ... الزمان ساقط من م.

(١٥) نحن : ساقطة من م. (١٦) حالة : حال د ، م

(١٧) فلا : ولا ب ، ج ، د ، م. (١٨) فتكون : + كون ح ، د ، ص ، ط.

لوجود<sup>(١)</sup> المعلول بل لكونها<sup>(٢)</sup> على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون علتها الحركة أو شريكة علتها أو التي<sup>(٣)</sup> بها العلة علة بالفعل الحركة ، فتكون حيئن العلة<sup>(٤)</sup> لا ثابتة<sup>(٥)</sup> الوجود على حالة<sup>(٦)</sup> واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد ، فباضطرار إذن<sup>(٧)</sup> تكون العلة الحافظة أو المشاركة لنظام هذه العلل التي يسببها تناول الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك<sup>(٨)</sup> في موضعه إياضاً أشفي من هذا. فقد بان ووضوح<sup>(٩)</sup> أن العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب أن تكون معه لا متقدمة<sup>(١٠)</sup> في الوجود تقدماً<sup>(١١)</sup> يكون زواله مع حدوث المعلول ، وأن هذا إنما يجوز في علل غير ذاتية<sup>(١٢)</sup> أو غير قريبة<sup>(١٣)</sup> ، والعمل غير الذاتية<sup>(١٤)</sup> أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجهه.

وإذ قد<sup>(١٥)</sup> تقرر هذا ، فإذا كان شيء من الأشياء لذاته سبباً لوجود شيء آخر دائماً كان سبباً له دائماً ما دامت ذاته موجودة. فإن كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود ، فيكون مثل هذا من العلل أولى بالعلمية لأنه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي يعطي الوجود التام للشيء. فهذا هو المعنى الذي يسمى إبداعاً عند الحكماء وهو تأييس<sup>(١٦)</sup> الشيء بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول<sup>(١٧)</sup> في نفسه أن يكون «ليس» ويكون له عن علته أن يكون «أليس». والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان ، من<sup>(١٨)</sup> الذي يكون عن غيره ، فيكون كل معلول «أليس» بعد «ليس»<sup>(١٩)</sup> بعدينة بالذات.

فإن أطلق اسم الحديث<sup>(٢٠)</sup> على كل ما له «أليس» بعد «ليس» وإن لم تكن بعدينة بالزمان<sup>(٢١)</sup> كان كل معلول محدثاً ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط الحديث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

(١) لوجود : الوجود ح ، ط ، ٥. (٢) لكونها : تكون د. (٣) أو التي : والتي ط. (٤) التي : + هي ط.

(٥) العلة (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط. (٦) لا ثابتة : لا باقية ب ، ح ، ص. (٧) حالة :

حال د ، م. (٨) إذن : + إن ، ب ، ح ، ص ، م. (٩) ذلك : هذا ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) ووضوح :

وضوح ح ، د ، م. (١١) لا متقدمة : لا تقدمه ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) تقدماً : مقدماً ب ، ح. (١٣)

غير ذاتية : غير الذاتية ب ، ح. (١٤) غير قريبة : غير القريبة ب ، ح. (١٥) غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د

، ص ، ط ، م. (١٦) قد : ساقطة من ب. (١٧) تأييس : تلبيس ب. (١٨) للمعلول : المعلول ب ، د ، م.

(١٩) من : عن ح ، د ، ص ، م. (٢٠) ليس : + ليس ط

(٢١) الحديث : الحديث ب ، ح ، م : ط ، وث هـ لحد. (٢٢) بالزمان : في الزمان ب ، ح ، د ، ص ، م.

فبطل بعثته (١) بعده ، فت تكون (٢) بعديه بعديه (٣) لا تكون مع القبلية موجودة ، بل تكون معايزة لها (٤) في الوجود ، لأنها زمانية. فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذي سبق (٥) وجوده زمان سبق (٦) وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش في الأسماء.

ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الرمان لا يخلو إما أن يكون وجوده بعد « ليس » مطلق ، أو يكون وجوده بعد « ليس » غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته. فإن كان وجوده بعد « ليس » مطلق كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا ، ويكون أفضل أنباء إعطاء الوجود ، لأن العدم يكون قد منع البتة ، وسلط عليه الوجود ، ولو مكن العدم تكينا فسبق (٧) الوجود كان تكوينه ممتنعا إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعني وجود الشيء من الشيء ضعيفا قصيرا مستأنا.

ومن الناس من لا يجعل كل ما هذا (٨) صفة مبدعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن علة أولى بتوسط (٩) علة وسطى فاعلية ، وإن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدمه سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقة (١٠) بعد وجود آخر انساق إليه ، فليس تأييسه عن « ليس » مطلقا ، بل عن « أليس » وإن لم يكن ماديا (١١). ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صوري كيف كان ، وأما المادي (١٢) وإن (١٣) لم تكن المادة سبقة في شخص نسبته إلى العلة باسم التكوين.

ونحن لا نناقش في هذه الأسماء البتة بعد أن تحصل المعاني متميزة (١٤) ، فنجد بعضها له وجود (١٥) عن علة دوما (١٦) بلا مادة ، وبعضها بمادة (١٧) ، وبعضها بواسطه ، وبعضها بغير واسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا ، وأن يجعل (١٨) أفضل ما يسمى مبدعا ما لم (١٩) يكن بواسطه (٢٠) عن علته الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك.

(١) بعثته : بعثته ط. (٢) فت تكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذا يكون م. (٣) بعديه : ساقطة من ص ، ط ، م. (٤) لها : ساقطة من ط. (٥) سبق : يسبق ط. (٦) سبق : يسبق د ، ط. (٧) فسبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م. (٨) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٩) بتوسطه : بتوسطه د

(١٠) الحقيقة : + الحقيقة د. (١١) ماديا : مادته ب

(١٢) وأما المادي : وأما مادي ط. (١٣) وإن : فإن د

(١٤) متميزة : ساقطة من م. (١٥) وجود : الوجود د. (١٦) دوما : دوما د. (١٧) وبعضها بمادة : ساقطة من د. (١٨) يجعل : يجعله د. (١٩) ما لم : لم ح ، ص ، ط. (٢٠) بواسطه : بواسطته ب.

ونرجع إلى ما كنا فيه فنقول : أما <sup>(١)</sup> الفاعل الذي يعرض له أن يكون فاعلاً فلا بد له <sup>(٢)</sup> من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فرعياً فعل دفعه ، وربما فعل <sup>(٣)</sup> بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ، وإذا قال الطبيعيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، عنوا به الحركات الأربع ، وتساهلو في هذا الموضع فجعلوا الكون والفساد حركة . وقد يكون الفاعل بذاته فاعلاً ، وقد يكون بقوة ، فالذى <sup>(٤)</sup> بذاته ، فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجرد تفعل ، فكان <sup>(٥)</sup> يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ، وأما الفاعل بقوة ، فمثل النار بحرارتها وقد عدنا في موضع آخر <sup>(٦)</sup> أصناف القوى .

### [الفصل الثالث]

#### (ج) فصل

<sup>(٧)</sup> في مناسبة <sup>(٨)</sup> ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

نقول إنه <sup>(٩)</sup> ليس الفاعل كل ما أفاد وجوداً ملئ نفسه ، فرعياً أفاد وجوداً مثل نفسه وربما أفاد وجوداً ، لا مثل <sup>(١٠)</sup> نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة <sup>(١١)</sup> تسخن ، والفاعل الذي يفعل وجوداً مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بين ولا بحق <sup>(١٢)</sup> من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفید أولى بما يفيده من المستفيد .

ولنعد من رأس فنقول : إن العلل لا تخلي إما أن تكون علاً للمعلومات في نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون علاً للمعلومات في وجود آخر ، مثال الأول : تسخين النار <sup>(١٣)</sup> ، ومثال الثاني : تسخين الحركة ، وحدوث التخلخل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

(١) أما : وأما ب ، ح ، د ، ص

(٢) فلا بد له : فلا بد ج ، ص ، م

(٣) فعل : كان فعله ب . (٤) فالذى : والذى ب ، ط ، م

(٥) فكان : وكان ح ، ط : كما ب . (٦) في موضع آخر : في موضع آخر ح ، ص

(٧) فضل : الفصل الثالث ط ؛ ساقطة من د . (٨) مناسبة : المناسبة م

(٩) إنه : ساقطة من ح ، ص . (١٠) لا مثل : كله ب . (١١) أو كالحرارة : أو كالحركة ط ، م : وكالحركة ب ، ح . (١٢) بحق : حق م

(١٣) النار : ساقطة من ب .

ولنتكلم على العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الأول. ولنورد الأقسام التي قد يظن في الظاهر أنها أقسامه ، فنقول : قد <sup>(١)</sup> يظن في الوجه <sup>(٢)</sup> الأول أنه قد يكون المعلول في كثير منه أنقص وجودا من العلة في ذلك المعنى ، إن كان ذلك المعنى <sup>(٣)</sup> يقبل الأشد والأنقص مثل <sup>(٤)</sup> الماء إذا تسخن عن النار ، وقد يكون <sup>(٥)</sup> في ظاهر النظر مثله أيضا ، قبل ذلك أو لم يقبل ، مثل النار فإنها يعتقد فيها ، في <sup>(٦)</sup> الظاهر ، أنها <sup>(٧)</sup> تخيل غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساويا <sup>(٨)</sup> لها في صورة <sup>(٩)</sup> النارية ، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل <sup>(١٠)</sup> ، ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ <sup>(١١)</sup> كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته <sup>(١٢)</sup> وعنده أيضا ، والمادة متساوية في التهئي.

وأما كون المعلول أزيد في المعنى الذي هو <sup>(١٣)</sup> من العلة ، فهو الذي يرى أنه لا يمكن البينة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللا ومعلولات ، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون حدوثها بذاتها ، ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة <sup>(١٤)</sup> استعداد <sup>(١٥)</sup> المادة ، حتى يكون قد أوجب <sup>(١٦)</sup> ذلك خروج الشيء <sup>(١٧)</sup> إلى الفعل بذاته ، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد ، فإن جعل سببها العلة والأثر الذي وجد عن العلة معا ، فتلك الزيادة تكون معلولة <sup>(١٨)</sup> أمرين لا معلولة أمر واحد ، وهو ما يجمع بين أكثر وأزيد من المعلول الذي هو <sup>(١٩)</sup> الزيادة.

فإن <sup>(٢٠)</sup> سلمنا <sup>(٢١)</sup> هذه <sup>(٢٢)</sup> المظنون إلى أن نستبين <sup>(٢٣)</sup> حالها <sup>(٢٤)</sup> ، ساع لنا أن نقول :

إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة متساوية في الشدة والضعف <sup>(٢٥)</sup> فإنه يكون للعلة ، بما هي علة ، التقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى. والتقدم الذاتي ، الذي له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك

(١) (الأولى) قد : ساقطة من ب. (٢) الوجه : وجه د. (٣) إن كان ذلك المعنى : ساقطة من ط. (٤) مثل + ذلك ط. (٥) وقد يكون : فإنه قد يكون ص ، ط : وأنه قد يكون : ب ، د. (٦) في (الأولى) : من ط

(٧) أنها : أنه ح. (٨) متساوية ب ، ص. (٩) في صورة : في الصورة ح ، ص ، ط. (١٠) والأقل : ولا الأقل ح : والأنقص ط. (١١) إذ : إذا د. (١٢) لصورته : لصورتها ب. (١٣) هو : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٤) لزيادة : بزيادة ح ، د ، ط. (١٥) استعداد : واستعداد د. (١٦) أوجب : أوجبت د. (١٧) الشيء : شيء د ، م. (١٨) معلولة : معلول ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٩) الذي هو : التي هي ب. (٢٠) فإن : وإن ط. (٢١) سلمنا : أسلمنا ، د ، م. (٢٢) هذه : بهذه ب. (٢٣) نستبين نستiera ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢٤) حالها : أحالتها د. (٢٥) الضعف : والنقص ب.

المعن<sup>(١)</sup> ، غير موجود للثاني ، فيكون ذلك المعن مساويا للأول<sup>(٢)</sup> إذا أخذ<sup>(٣)</sup> بحسب وجوده وأحواله التي له من جهة<sup>(٤)</sup> وجوده أقدم منه للآخر<sup>(٥)</sup>. فيزول إذن مطلق المساواة<sup>(٦)</sup> ، لأن المساواة تبقى في الحد ، وهما من جهة ما هما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما علة ولا معلولا. فأما من جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود<sup>(٧)</sup> ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ<sup>(٨)</sup> كان له أولا لا من الثاني ولم يكن الثاني<sup>(٩)</sup> إلا منه. فظاهر من هذا<sup>(١٠)</sup> أن هذا المعن إذا كان نفس الوجود لم يمكن<sup>(١١)</sup> أن يتساوا فيه البتة إذ<sup>(١٢)</sup> كان<sup>(١٣)</sup> إنما يمكن أن يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود<sup>(١٤)</sup>. والآن فإن استحقاق الوجود هو من حسن استحقاق الحد بعينه ، إذ قد أخذ هذا المعن نفس الوجود ، فيبين<sup>(١٥)</sup> أنه لا يمكن أن يساويه إذا كان المعن نفس الوجود<sup>(١٦)</sup> فمفيض<sup>(١٧)</sup> وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود<sup>(١٩)</sup> من الشيء.

ولكن<sup>(٢٠)</sup> هاهنا تفصيل آخر بنوع<sup>(٢١)</sup> من<sup>(٢٢)</sup> التحقيق يجب<sup>(٢٣)</sup> أن لا نغفله ، وهو أن العلل والمعلومات تنقسم في أول النظر عند التفكير<sup>(٢٤)</sup> إلى قسمين :

قسم تكون طباع المعلول فيه ونوعيته و Maherite الذاتية توجب أن يكون معلولا في وجوده لطبيعة أو لطبعه ، فتكون العلل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت علا له في نوعه لا في شخصه. وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ<sup>(٢٦)</sup> المطلوب علة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات يجب عن نوع غير نوعها ، والعلل يجب عنها نوع غير نوعها ، تكون<sup>(٢٧)</sup> علا للشيء المعلول ذاتية بالقياس إلى نوع المعلول مطلقا.

(١) المعن : ساقطة من ب ، د ، م. (٢) مساويا للأول : للأول ب ، ح ، م : الأول د ، ط. (٣) أخذ : أخذت د. (٤) من جهة : في جهة ط. (٥) منه للآخر : من الآخر ط. (٦) المساواة : المساوى م. (٧) وجود : + وجود م ؛ وجوده ب. (٨) إذ : إذا د. (٩) ولم يكن الثاني : ولم يكن للثاني ح ، د ، ص ، م. (١٠) من هذا : منه ، م ، د. (١١) لم يمكن : لم يكن د. (١٢) إذ : إذا د. (١٣) أولا ، لا من الثاني ... البتة إذ كان : ساقطة من ط. (١٤) الوجود : الثاني ب. (١٥) استحقاق : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٦) فيبين : فمن ب. (١٧) فيبين أنه لا يمكن ... الوجود : ساقطة من م. (١٨) فمفيض مر. (١٩) بالوجود : في الوجود د ، م. (٢٠) لكن : ساقطة من ب. (٢١) بنوع : نوع ب ، ح ، ص ، ط. (٢٢) بنوع من : من وقوع م. (٢٣) يجب : ويجب د. (٢٤) عند التفكير : ساقطة من ح. (٢٥) التفكير : الفكر ب ، د ، ص ، م. (٢٦) إذ : إذا د ، ح. (٢٧) تكون : وتكون ب ، د ، ص ، م.

وَقُسْمٌ مِّنْهُ (١) يَكُونُ الْمَعْلُولُ لَيْسَ مَعْلُولَ الْعَلَةِ ، وَالْعَلَةُ عَلَةُ الْمَعْلُولِ فِي نُوْعِهِ بَلْ فِي شَخْصِهِ. وَلَنَأْخُذْ هَذَا عَلَى ظَاهِرٍ مَا يَقْتَضِيهِ الْفَكْرُ مِنَ التَّقْسِيمِ ، وَظَاهِرٌ مَا يَوْجَدُ لَهُ مِنَ الْأَمْثَالِ وَعَلَى سَبِيلِ التَّوْسُعِ ، إِلَى أَنْ نَبْيَنَ (٢) حَقِيقَةَ الْحَالِ الْوَاجِبَةِ فِيهِ مِنْ نَظَرِنَا فِي السَّبِيلِ الْمُعْطَى لِصُورَةِ (٣) كُلِّ ذِي صُورَةٍ مِّنَ الْأَجْسَامِ. فَمَثَلًا (٤) الْأُولُ كَوْنُ النَّفْسِ عَلَةً لِلْحُرْكَةِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ ، وَمَثَلُ الثَّانِي كَوْنُ هَذِهِ النَّارِ عَلَةً لِتَلْكُ النَّارِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مَعْلُومٌ ، فَإِنْ هَذِهِ النَّارُ لَيْسَتْ عَلَةً لِتَلْكُ النَّارِ عَلَى أَنَّهَا عَلَةٌ نَوْعِيَّةٌ لِلنَّارِ بَلْ عَلَى أَنَّهَا عَلَةٌ نَارٌ مَا ، إِذَا اعْتَدَرْتُ مِنْ جَهَةِ النَّوْعِيَّةِ كَانَتْ هَذِهِ الْعَلَةُ لِلنَّوْعِيَّةِ (٥) بِالْعِرْضِ ، وَكَذَلِكَ الْأَبُ لِلَّابِنِ لَا مِنْ جَهَةِ مَا هُوَ أَبٌ وَذَلِكَ أَبٌ ، مَا مِنْ جَهَةِ وُجُودِ الْإِنْسَانِيَّةِ. وَهَذَا الْقُسْمُ يَتَوَهَّمُ (٦) عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْعَلَةُ وَالْمَعْلُولُ مُشْتَرِكِيْنِ فِي اسْتِعْدَادِ الْمَادَةِ كَالنَّارِ (٧) وَالنَّارِ.

وَالآخَرُ أَنْ لَا يَكُونَا فِيهِ مُشْتَرِكِيْنِ كَضَوْءِ الشَّمْسِ الَّذِي فِي جَوْهَرِهِ (٨) الْفَاعِلُ لِلضَّوْءِ هَاهُنَا أَوْ فِي (٩) الْقَمَرِ ، وَإِذَا (١٠) لَيْسَ اسْتِعْدَادُ الْمَادَتَيْنِ فِيهِمَا مُتَسَاوِيَا وَلَا الْمَادَاتَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، فِي الْحَرَقِ (١١) أَنْ لَا يَتَسَاوِي الشَّخْصَانِ فِي ذَلِكَ ، أَعْنِي هَذَا الضَّوْءُ الَّذِي فِي الشَّمْسِ وَهَذَا الضَّوْءُ الْحَادِثُ عَنْهُ ، فَيُكَادُ لِذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ الضَّوْءَانِ (١٢) مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ عَنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي تَسَاوِي نَوْعِيَّةِ الْكَيْفِيَّاتِ أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَنْقَصَ وَالآخَرُ أَزِيدُ ، عَلَى مَا عَلِمْتُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ صَفَتِهِ ، وَيَكُونُانِ (١٣) نَوْعًا وَاحِدًا عَنْدَ مَنْ يَرِيُ الْمُخَالَفَةَ بِالْنَّقْصِ (١٤) وَالاشْتِدَادُ مُخَالِفَةً بِالْعَوْارِضِ وَالتَّشْخَصَاتِ.

وَأَمَّا الْقُسْمُ الْأُولُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ مُشْتَرِكِيْنِ فِي اسْتِعْدَادِ الْمَادَةِ ، فَهُوَ أَيْضًا عَلَى قَسْمَيْنِ ، لَأَنْ ذَلِكَ الْاسْتِعْدَادُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِعْدَادًا فِي الْمُنْفَعِ تَامًا ، أَوْ يَكُونَ (١٥) اسْتِعْدَادًا نَاقِصًا. وَالْاسْتِعْدَادُ التَّامُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي طَبَاعِ الشَّيْءِ مَعَاوِقًا وَمَضَادًا لِمَا هُوَ

(١) مِنْهُ : سَاقِطَةٌ مِّنْ م. (٢) نَبْيَنَ : يَتَبَيَّنُ ح ، ص ، ط

(٣) لِصَوْةٍ : الصُّورَةُ ب ، د. (٤) فَمَثَلًا : مَثَلًا د. (٥) الْعَلَةُ لِلنَّوْعِيَّةِ : النَّوْعِيَّةُ لِلْعَلْلِ د

(٦) يَتَوَهَّمُ : مُتَوَهَّمٌ ب. (٧) الْمَادَةُ كَالنَّارُ : مَا كَالنَّارَ د ، م. (٨) فِي جَوْهَرِهِ : فِي جَوْهَرِ م

(٩) فِي : + آخِرٌ ط. (١٠) وَإِذَا : إِذَا ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١١) فِي الْحَرَقِ : + مِنْ ذَلِكَ ح ، ص

(١٢) الضَّوْءَانِ : ضَوْءَانِ ح. (١٣) وَيَكُونُانِ : وَيَكُونُ م. (١٤) بِالْنَّقْصِ : التَّنَقْصُ ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٥) اسْتِعْدَادًا . . . . . يَكُونُ : سَاقِطَةٌ مِّنْ ب.

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبريد لأن فيه نفسه قوة طبيعية — كما علمناه<sup>(١)</sup> في الطبيعيات — تعاوق<sup>(٢)</sup> القوة الخارجية في التبريد أو لا تعاوقة<sup>(٣)</sup> ، وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن ، لأن فيه قوة<sup>(٤)</sup> تعاوق التسخن<sup>(٥)</sup> الذي يحدث فيه<sup>(٦)</sup> من خارج ، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل. والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

فإنه إما أن يكون في المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما في الماء إذا برد عن سخونه.

وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما في الشعر

إذا شاب<sup>(٧)</sup> عن سواد.

وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين لا ضد<sup>(٨)</sup> ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد<sup>(٩)</sup> له فقط ، مثل حال التفه<sup>(١٠)</sup> في قبول الطعم ، وعدم<sup>(١١)</sup> الرائحة في قبول الرائحة. فإن سئلنا عن استعداد الماء لأن يصير نارا أنه من أي الأقسام<sup>(١٢)</sup> الخامسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة في استعداد<sup>(١٣)</sup> تام للمادة ولكن به<sup>(١٤)</sup> في المادة ضده.

وللائل أن يقول : إنكم قد ترکتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركة في المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ، فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع البنتة ، فإنه قد استبيان أن الأشياء المتفقة<sup>(١٥)</sup> في النوع البريء عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين.

فإذ قد دللتنا على هذه الأقسام التي حاصلها خمسة ، فإننا نورد الحكم في قسم قسم منها

فنقول :

أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد<sup>(١٦)</sup> المادة لا القرية ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون ما يحده الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والنقصان

(١) علمناه : علمناك ح ، د ، ص ، م : علمناكمها ، ط. (٢) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط : معاون ح  
 (٣) تعاوقة : تعاون ط. (٤) تعاوق القوة الخارجية ... فيه قوة : ساقطة من م. (٥) التسخن : للتسخن ح  
 (٦) يحدث فيه : يحدث فيها ح. (٧) شاب : شابه ح. (٨) لا ضد : لا صدق م : لا بضد د. (٩)  
 والاستعداد : في الاستعداد د. (١٠) التفه [ من الطعام الذي ليس له طعم حلاوة أو حموضة أو مرارة ] (اللسان )

(١١) وعدم : وعدم د. (١٢) الأقسام : + وله د  
 (١٣) استعداد : الاستعداد د. (١٤) به : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م  
 (١٥) المتفقة : متفقة ط. (١٦) استعداد : الاستعداد د.

مساويًا لنفسه ، لأنَّه يمكن أن يكون بما<sup>(١)</sup> افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبله بالسوية ، وليس أيضًا يجب أن لا يتساوا<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup> ، بل قد<sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون الحال في ذلك مثل الحال في اتباع سطح فلك الأثير<sup>(٥)</sup> لسطح فلك القمر في الحركة التي<sup>(٦)</sup> بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون في هذا مانع من قبول التأثير مساويًا لما يؤثره الفاعل وهو<sup>(٧)</sup> في<sup>(٨)</sup> مثل<sup>(٩)</sup> هذا الموضع إحداث مثل نفسه.

وأما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تمام كيف كان ، فالامر ظاهر في أن المنفعل قد يجوز أن يتتشبه بالفاعل تتشبها<sup>(١٠)</sup> تماماً ، وذلك مثل النار تحيل الماء ناراً والملح يحيل العسل ملحًا ، وما أشبه ذلك. وقد يجوز أن يزيد فيه المنفعل على الفاعل في الظاهر غير المتحقق<sup>(١١)</sup> ، مثل الماء الذي يجمده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء<sup>(١٢)</sup> برد ذلك الجمد ، إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وحده هو البرد الذي في الهواء ، بل والقوة<sup>(١٣)</sup> المبردة الصورية التي في جوهر الماء — الذي دللتنا عليه في الطبيعتين — إذا عاونها ولم يعاوتها برد الهواء.

وأما القسم من هذا الباب الذي يكون استعداد المنفعل فيه ناقصاً ، فليس يمكن<sup>(١٤)</sup> البة<sup>(١٥)</sup> أن يتتشبه فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه<sup>(١٦)</sup> لا يمكن أن يكون الشيء<sup>(١٧)</sup> قوة في<sup>(١٨)</sup> الشيء<sup>(١٩)</sup> لا مضاد لها والحاصل<sup>(٢٠)</sup> من<sup>(٢١)</sup> قوة أخرى ، وهناك<sup>(٢٢)</sup> مضاد مانع ، متساوين البة ، أو يبطل<sup>(٢٣)</sup> المانع. ولهذا لا يمكن أن يكون شيء غير النار<sup>(٢٤)</sup> يتسرخ من النار وتكون سخونته مثل سخونة تلك النار ، أو شيء غير الماء يبرد<sup>(٢٤)</sup> عن الماء و تكون ببرودته أكثر من بروادة<sup>(٢٥)</sup> ذلك

- (١) بما : ساقطة من د. (٢) أن لا يتساوا : أن يتساوا م. (٣) فيه : ساقطة من ب. (٤) قد : ساقطة من ب  
 (٥) سطح فلك الأثير : سطح الأثير : ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٦) التي : الذي ح. (٧) وهو : وهى د  
 (٨) في : ساقطة من د. (٩) مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م. (١٠) تتشبها : شبها ح : تشبيها ط. (١١)  
 غير المتحقق : الغير المتحقق ب ، ح ، ص ، ط : غير المتحقق م. (١٢) برد ذلك الهواء : برد الماء ح ، د ، ص ،  
 ط ، م. (١٣) والقوة : في القوة ح ، د. (١٤) يمكن : يمكنه ط. (١٥) البة : + بين د. (١٦) فإنه : ساقطة  
 من د. (١٧) من : في ح ، ط ، د ، ص ، م  
 (١٨) في : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٩) الشيء : بشيء ط  
 (٢٠) والحاصل : والحاصلة د ، م. (٢١) من (الثانية) : في ح ، د ، ص ، ط ، م  
 (٢٢) أو يبطل : إذ يبطل د. (٢٣) النار (الأولى) : النارية ح ، ص ، ط  
 (٢٤) يبرد : برد د  
 (٢٥) ببرودته أكثر من بروادة : ساقطة من د.

الماء ، لأن استعداد النار للتسخن<sup>(١)</sup> والماء للتبريد<sup>(٢)</sup> حال غير مضاد في جوهره ، والقوة الفاعلة داخلة في جوهره<sup>(٣)</sup> غير غريبة منه ، فأما ما ينفعل منهما ففيه مانع عنه مضاد. والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بعماسته<sup>(٤)</sup> وبتوسط أمر ، كالتسخونة المحسوسة في النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة في الماء المبرد<sup>(٥)</sup> ، فليس يمكن أن يساويه.

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر<sup>(٦)</sup> فتجعلها أحسن منها ، لأننا ندخل أيديينا في النار ونحرها فيها بعجلة فلا تخترق<sup>(٧)</sup> احترافها في المسبوّكات<sup>(٨)</sup> لو فعل<sup>(٩)</sup> بها ذلك بعينه ، فيعلم<sup>(١٠)</sup> من ذلك يقيناً أن المسبوّكات أحسن من النار ومع ذلك فإنما<sup>(١١)</sup> سخنت من النار. فإننا نجيب ونقول<sup>(١٢)</sup> : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوّكات<sup>(١٣)</sup> أحسن ، ولكن لمعان ثلاثة ، منها ما هو<sup>(١٤)</sup> أقرب إلى الظهور : أحدها<sup>(١٥)</sup> في المسبوّك. والآخر في النار ، والثالث في اللامس ، وكلها متعاونة متقاربة<sup>(١٦)</sup>. أما الذي في المسبوّك ، فلأنه غليظ فيه تشتت ما ولزوجة وبطء انفصال ، فإذا لم يذهب<sup>(١٧)</sup> مع اللامس ولم يكن<sup>(١٨)</sup> أن يفارق إلا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار<sup>(١٩)</sup> ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجهه. ومن شأن الفاعل الطبيعي أن يفعل في المنفعل في مدة<sup>(٢٠)</sup> أطول فعلاً آكداً<sup>(٢١)</sup> وأحكماً<sup>(٢٢)</sup> ، وأن يفعل الضعيف في مدة<sup>(٢٢)</sup> أطول ما لا يفعله القوى في مدة قصيرة. وأما الذي في النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هي أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض متصلة متحركة ، واجتماعها<sup>(٢٣)</sup> على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هي في أنفسها متفرقة ، ويختخلها الهواء تخللاً على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها<sup>(٢٤)</sup> من صرافة حرها ، لأنه أبد منها<sup>(٢٥)</sup> ، ولأنه ليس ينفعل<sup>(٢٦)</sup> في<sup>(٢٧)</sup> تلك العجلة انفعالاً يصير به ناراً محضاً ،

(١) للتسخن : المتسخن د ، ب. (٢) للتبريد : المتبرد د. (٣) والقوّة ... جوهره : ساقطة من د. (٤) بعماسته : بعماسته ، د ، ص ، م. (٥) المبرد : البردة ب. (٦) الجواهر : الجوهر ح. (٧) فلا تخترق : تخرق ط. (٨) المسبوّكات : + والفعل ط. (٩) لو فعل : أو فعل ب : فلو فعل د : ساقطة من ط. (١٠) فيعلم : فعل ح. (١١) فإنما : إنما ح : فإذا د. (١٢) ونقول : فنقول ص ، ط. (١٣) المسبوّكات : المسبوّك ب ، د ، ص ، ط (١٤) ما هو : ساقطة من ب ، ح ، م. (١٥) أحدهما : أحدهما ب. (١٦) متقاربة : ومتقاربة ح. (١٧) ذهب : ذهبت د. (١٨) ولم يكن : ولم يكن د. (١٩) النار : للنار ب ، ص ، ط ، م. (٢٠) مدة : ساقطة من د. (٢١) آكداً : وآكداً ب. (٢٢) في مدة : + أفعل م. (٢٣) واجتماعها : وإجماعها م. (٢٤) فيها : منها ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢٥) منها : منه م. (٢٦) ينفعل : + منه م. (٢٧) في : من ص.

ومع ذلك فإنها<sup>(١)</sup> سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها ماساً بجزء<sup>(٢)</sup> من اليد زماناً يؤثر فيه تأثيراً محسوساً بل يتجدد ، فما<sup>(٣)</sup> لم<sup>(٤)</sup> تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤودي إلى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر. وأما المسبوك ، فإن جوهره مجتمع متعدد ثابت قائم بالاتصال ، وإذا<sup>(٥)</sup> كان كذلك كان ما يلاقي<sup>(٦)</sup> سطح اليد من المسبوك سطحاً واحداً مطابقاً بالكلية<sup>(٧)</sup> ، وما يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لما هو بالقياس إليها برد<sup>(٨)</sup> ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها الماسات فيكثر ويُفْعَل<sup>(٩)</sup> كل سطح فيما يماسه<sup>(١٠)</sup> فعلاً ، ثم يتسلط الفعل على ما هو<sup>(١١)</sup> عليه الأمر في الاستحالات الطبيعية<sup>(١٢)</sup> . وأما النار الحقونة في مثل الكيران للحدادين فإنها أعظم تأثيراً فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصرفتها. وأما الحال التي في اليد ، فلأن اليد قادرة على<sup>(١٣)</sup> قطع الهواء والنار والأجسام<sup>(١٤)</sup> اللطيفة بأسرع<sup>(١٥)</sup> حركة ، وليس قادرة على قطع المسبوك الكثيف بأسرع حركة<sup>(١٦)</sup> ، لأن المقاومة للدفع والخرق في اللطيف قليل ، وفي الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون<sup>(١٧)</sup> هذا<sup>(١٨)</sup> يسمى كثيفاً وذلك لطيفاً بسبب اختلافهما<sup>(١٩)</sup> في هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس أرج وأكثر تشبثاً لما يلامسه ، وليس أيضاً أشد اجتماعاً واتحاداً ، ثم كان قطعة في مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتاً لازماً غير هارب عن الماسة ، لكافاه ذلك في جواز أن يؤثر تأثيراً أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب<sup>(٢٠)</sup> الأزمنة إذ كان<sup>(٢١)</sup> ذا آثر<sup>(٢٢)</sup> في مثل زمان ملاقاة اللطيف آثراً ما ، فإذا ضوعف الزمان أمكن أن يساويه في بعض الأضعاف<sup>(٢٣)</sup> ، وإذا زيد في الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن<sup>(٢٤)</sup> زمانه المضاعف<sup>(٢٥)</sup> مع عظم<sup>(٢٦)</sup> نسبته محسوس القدر لما تعرفه. ومن حق هذا الموضع أن يحيط بسطاً أكثر مما بسطناه ، لكنه<sup>(٢٧)</sup>

- (١) فإنها : فإنه : د ، م. (٢) جزء : جزء ح ، ص ، ط. (٣) فما : فيما ط. (٤) لم : ساقطة من د. (٥) وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، ط ، م. (٦) ما يلاقي : + في ب. (٧) بالكلية : بكليته ب ، د ، ص ، م. (٨) برد : مبرد ح ، ص ، ط. (٩) ويُفْعَل : أو يُفْعَل ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٠) يماسه : يتماسه د. (١١) هو : ساقطة من ب. (١٢) الطبيعية : + فيبرد ط. (١٣) على : ساقطة من ح ، د ، م. (١٤) والأجسام في الأجسام د : وفي الأجسام ب ، م. (١٥) بأسرع : أسرع ط. (١٦) وليس ... حرقة : ساقطة من د .. (١٧) أن يكون : يكون د ، م. (١٨) هنا : ساقطة من د. (١٩) بسبب اختلافهما : بسببه اختلاف د. (٢٠) نسب : نسبة د. (٢١) إذ كان : إذا كان د : إذ كانوا ح ، ص ، ط. (٢٢) ذا آثر : إذا آثر ب ، ص ، م : ساقطة من د (٢٣) الأضعاف : ساقطة من د. (٢٤) لم يكن : لم يكن ص. (٢٥) المضاعف : المضاف د. (٢٦) عظم : ساقطة من د (٢٧) لكنه : ولكنه ب ، د.

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما<sup>(١)</sup> يجب أن نذكر هاهنا قدر ما تتحل<sup>(٢)</sup> به الشبهة<sup>(٣)</sup> ويظهر وجهها ، ثم إن شاء مستقصٍ أن يستقصي ذلك استقصاه من الأقوال المستقصاة في علم<sup>(٤)</sup> الطبيعة وخصوصاً ما عسى يجده من جهتنا<sup>(٥)</sup> . فقد ظهر من حملة هذه التفصيات الموضع الذي نظن فيه أنه<sup>(٦)</sup> يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه ، والموضع الذي يظن فيه أنه<sup>(٧)</sup> يجوز أن يزيد عليه ، والموضع الذي لا يجوز إلا أن يقصر عنه<sup>(٨)</sup> . وظاهر<sup>(٩)</sup> في حلال ذلك أنه وإن كان كذلك فوجود المعنى<sup>(١٠)</sup> من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلاً للمعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيانه.

ثم الفاعل والمبدأ الذي ليس من فعله مشاركاً له في النوع ولا في المادة<sup>(١١)</sup> ، وإنما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود ، وليس<sup>(١٢)</sup> يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لأنهما ليسا يشتركان فيه ، فيقي<sup>(١٣)</sup> فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان في سائر ذلك<sup>(١٤)</sup> ما كان من المتساوية<sup>(١٥)</sup> والزائدة على المبدأ الفاعل<sup>(١٦)</sup> إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعلي غير مساوٍ له لأن وجوده بنفسه ، وجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه. ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأقصى وإنما يختلف في عدة<sup>(١٧)</sup> أحكام وهي : التقدم ، والتأخر ، والاستغناء وال الحاجة ، والوجوب والإمكان. أما في التقدم<sup>(١٨)</sup> والتأخر ، فإن<sup>(١٩)</sup> الوجود ، كما علمت ، للصلة أولاً ، وللمعلول ثانياً. وأما الاستغناء<sup>(٢٠)</sup> وال الحاجة<sup>(٢١)</sup> ، فقد علمت أن العلة لا تفتقر في الوجود إلى المعلول ، بل يكون موجوداً بذاته أو بصلة أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالقه في الاعتبار.

(١) وإنما : فإنما ح. (٢) تتحل : تتحلل م. (٣) الشبهة : شبهة ح ، الشبه د. (٤) علم : العلم د. (٥) جهتنا : جهتها ح ، ص. (٦) نظن فيه أنه : نظن أنه ب ، ح ، د ، ط ، م. (٧) أن يتساوى الفاعل ... أنه يجوز : ساقطة من ب ، د. (٨) يظن فيه أنه : يظن أنه ح ، م. (٩) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر يجوز أن يقصر عنه م. (١٠) وظاهر : ظاهر ح

(١١) فوجود المعنى : فموجود للمعنى د. (١٢) ولا في المادة : لا في المادة د. (١٣) وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٤) فيقي<sup>(١٤)</sup> ح ، ص ، ط. (١٥) ذلك : تلك ح. (١٦) المتساوية : المتساوية ط. (١٧) الفاعل : الفاعلي ط : بالفاعل د. (١٨) عدة : ثلاثة ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٩) أما في التقدم : فإن اعتبرت التقدم د ، ص ، ط ؛ فإن اعتبرت في التقدم ح. (٢٠) فإن : كان ح ، د ، ص ، ط. (٢١) وأما الاستغناء : فأما الاستغناء د ، ط

(٢٢) والوجوب والإمكان ... وأما الاستغناء وال الحاجة : ساقط من م.

وأما الوجوب والإمكان ، فإننا نعلم <sup>(١)</sup> أنه إن كانت <sup>(٢)</sup> علة هي علة <sup>(٣)</sup> لكل ما هو معلول فهي واجبة <sup>(٤)</sup> الوجود بالقياس إلى الكل من كل <sup>(٥)</sup> المعلولات وعلى الإطلاق ، وإن كان <sup>(٦)</sup> علة معلول ما فهي واجبة <sup>(٧)</sup> الوجود بالقياس إلى ذلك المعلول ، وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلول هو في ذاته <sup>(٨)</sup> بحيث لا يجب له وجود ، وإلا لوجب من دون <sup>(٩)</sup> علة إذا <sup>(١٠)</sup> فرض واجباً لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود ، وإلا لما وجد بالعلة ذاته بذاته بلا شرط كون علة له أو لا كون علة له ممكنة <sup>(١١)</sup> الوجود ، وإنما يجب لا محالة بالعلة.

ثم العلة كما قد تبين لا يجوز أن يجب بها <sup>(١٢)</sup> ، بل يكون إما <sup>(١٣)</sup> واجباً لذاته وإما واجباً من شيء غيره ، فإذا <sup>(١٤)</sup> حصل له الوجوب به فحيثند يصح <sup>(١٥)</sup> أن يكون عنه وجوب غيره ، فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكناً وأما العلة باعتبار ذاتها <sup>(١٦)</sup> إما واجباً وإما ممكناً ، فإن كان واجباً فوجوده أحق من وجود الممكناً وإن كان ممكناً وليس يجب بالمعلول ، والمعلول يجب به وبعد وجوده ، فتكون <sup>(١٧)</sup> العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلول ، والمعلول لا يصير ذاته واجبة <sup>(١٨)</sup> إلا بالقياس إليها <sup>(١٩)</sup> ، فيكون إلى ذات العلة نظر <sup>(٢٠)</sup> قد وجب <sup>(٢١)</sup> به لا يتناول ذات المعلول بل يكون به <sup>(٢٢)</sup> هو واجباً ، والمعلول غير ملحوظ بعد ، وذات المعلول لا تكون إلا ممكناً <sup>(٢٣)</sup> ، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلة ، فيكون للعلة اختصاص بوجوب ، ولا يكون <sup>(٢٤)</sup> للمعلول إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص ، ويكون إذا كان للمعلول <sup>(٢٥)</sup> وجوب كان للعلة أولاً وإلا لكان <sup>(٢٦)</sup> العلة بعد ممكنته لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول ، فيكون وجوب لا عن ذات العلة وهذا محال ، فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

- (١) فإننا نعلم : فإنك تعلم د ، ص ، ط. (٢) كانت : كان د. (٣) هي علة : ساقطة من م. (٤) واجبة :
- واجب ح
- (٥) من كل : مع ح ، ص ، ط. (٦) وإن كان : فإن كانت ، ح ، د ، ص ، ط ؛ وإن كانت م. (٧) واجبة :
- واجب ح. (٨) هو في ذاته : في ذاته ط. (٩) من دون : مع دون ح ، ص ، ط. (١٠) إذا : إذ ب ، ح ،
- ط ، م. (١١) ممكنة : ممكناً ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) بها : به ص. (١٣) إما : ساقطة من ح ، ص ،
- ط. (١٤) فإذا : فإن ط .. (١٥) فحيثند يصح : حيثند فصح م. (١٦) ذاته ب ، ح ، د ، ط ، م.
- (١٧) فتكون : وتكون ب. (١٨) واجبة : واجباً ب ، ح ، د ، م. (١٩) إليها : إليه ب ، ح ، د ، ص ، م.
- (٢٠) نظر : نظر ح ، ط. (٢١) وجب : وجنت ص : توجب ط. (٢٢) به : ساقطة ب ، ح ، ص ، م.
- (٢٣) ممكنة : ممكناً ب ، ح ، د ، م. (٢٤) ولا يكون : فلا يكون ب. (٢٥) إلا الإمكان ... للمعلول :
- ساقطة من ب. (٢٦) ل كانت : كانت د ، م.

لم تضف إلى المعلول ، والمعلول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ (١) كانت العلة لا تجحب عنه (٢) بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه ، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المعلول (٣) بعد. فالمعلول (٤) ليس يحب وجوده ، بل إنما يحب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فنصير العلة ، لمنه المعاني الثلاثة ، أولى بالوجود من المعلول ، فالعلة أحق من المعلول ، ولأن الوجود المطلق إذا جعل وجود شيء صار حقيقيا (٥). فيبين أن المبدأ المعطى (٦) للحقيقة (٧) المشارك فيها أولى بالحقيقة (٨) ، فإذا صح أن هاهننا مبدأ أولاً هو المعطى لغيره الحقيقة (٩) (١٠) ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق (١١) مطلقا ، وإذا (١٢) حصل العلم به كان العلم الحق (١٣) مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق ، وهو الذي بالقياس إلى المعلوم (١٤) .

## الفصل الرابع

### (د) فصل

#### (١٥) في العلل الأخرى (١٦) العنصرية والصورية والغائية

فهذا ما نقوله في المبدأ (١٧) الفاعلي ، ولنشرح (١٨) الآن القول في المبادي (١٩) الأخرى. فأما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء (٢٠) ، فنقول : إن الشيء تكون له هذه الحالة مع شيء آخر (٢١) على وجوه :

فتارة يكون كما للوح (٢٢) إلى الكتابة ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغيير (٢٣) فيه ولا زوال أمر كان له عنه.

(١) إذ : إذا ح. (٢) لا تجحب عنه : تجحب لا عنه ب ، ح ، د ، ط ، م. (٣) المعلول : معلول ح

(٤) فالمعلول : والمعلول ح ، م. (٥) حقيقيا : حقيقيا ب ، ح : حقيقته ص ، ط. (٦) المعطى : للمعطى ح

(٧) للحقيقة : للحقيقة ب ، ح ، ص. (٨) بالحقيقة : بالحقيقة ح ، د ، ص ، ط ، م. (٩) الحقيقة : الحقيقة ب

، ح ، ص

(١٠) الحقيقة : طا. (١١) بالحق : + حقيقة در (١٢) فإذا ب ، ح ، ص ، ط. (١٣) الحق : بالحق ب ، د ، ط

(١٤) بالقياس إلى المعلوم : بقياس المعلوم : ب ، ح ، د ، م ؛ بقياس المعلول ص

(١٥) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساقطة من د

(١٦) الأخرى : الآخر ح ، ط

(١٧) المبدأ : مبدأ د. (١٨) ولنشرح : فلننشرح ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٩) المبادي : مبادي د. (٢٠) الشيء : شيء ح ، د ، ص ، ط ، م

(٢١) آخر : ساقطة من ب. (٢٢) كما للوح : كاللوح د

(٢٣) تغيير : تغيير ص.

وتارة يكون كما للشمعة إلى الصنم ، وللصبي <sup>(١)</sup> إلى الرجل ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير أن يتغير <sup>(٢)</sup> من أحواله شيء ، إلا حركة في « أين » أو « كم » أو غير ذلك.

وتارة يكون كما <sup>(٤)</sup> للخشبة إلى السرير ، فإنه ينقصه بالتحت شيئاً من جوهره .  
وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل ويفقد <sup>(٥)</sup> كفيته <sup>(٦)</sup> من غير فساد جوهره .

وتارة يكون كما <sup>(٧)</sup> للماء <sup>(٨)</sup> إلى <sup>(٩)</sup> الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .  
وتارة يكون كما للمي إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن يسلخ عن صور <sup>(١٠)</sup> له <sup>(١١)</sup> انسلاخات حتى يستعد لقبول صورة <sup>(١٢)</sup> الحيوان . وكذلك <sup>(١٣)</sup> الحصرم للخمر <sup>(١٤)</sup> .

وتارة يكون كما للمادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .  
وتارة يكون مثل الهليلجة <sup>(١٥)</sup> إلى المعجون ، فإنه ليس عنه <sup>(١٦)</sup> وحده يكون المعجون <sup>(١٧)</sup> ، بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك حزءاً من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كما للخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كال الأول ، إلا أن الأول إنما يكون عنه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضاً الآحاد للعدد ، وقد يجعل قوم المقدمات <sup>(١٨)</sup> كذلك للنتيجة ، وذلك غلط . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما <sup>(١٩)</sup> النتيجة فليست <sup>(٢٠)</sup> صورة في المقدمات ، بل شيئاً يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها في النفس .

(١) وللصبي : والصبي ح ، د ، ص ، م

(٢) يتغير : يغير ب ، د . (٣) من : ساقطة من م

(٤) كما : مثل ما ب . (٥) ويفقد : ساقطة من ب ، د ، ط

(٦) كفيته : كيفية له ب ، د ، م ؛ كفيته له ح ، ط

(٧) كما : ساقطة من د . (٨) كما للماء : كالماء ب

(٩) إلى : ساقطة من ب . (١٠) صور : صورة ح ، ص ، ط

(١١) له : ساقطة من د . (١٢) لقبول صورة : لصورة ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٣) وكذلك : كذلك د . (١٤) للخمر : للخمور د . (١٥) الهليلجة : إهليلج وقد تزحف الممزة عقار من الأدوية (تاج العروس) . (١٦) عنه : منه ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٧) المعجون : المعجونة د . (١٨) المقدمات : المتقدمات د

(١٩) وأما : وأن د . (٢٠) فليست : فليس ب .

فعلى هذه الألئاء بحد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحديتها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحديتها فإما أن لا يحتاج<sup>(١)</sup> فيما يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذي بالحرفي أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون مثل<sup>(٢)</sup> هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يجز أن يكون متلهيا<sup>(٣)</sup> لقبول<sup>(٤)</sup> الحال فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ، فإن كان إنما يصير قائما بما يجعله فقد كان فيه شيء<sup>(٥)</sup> يجعله قبل ما حله ثانيا به يقوم<sup>(٦)</sup> ، وإنما<sup>(٧)</sup> أن يكون الثاني ليس مما يقوم به بل مضافا إليه أو يكون<sup>(٨)</sup> وروده يصل ما كان يقيميه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه<sup>(٩)</sup> لم يستحل . فهذا<sup>(١٠)</sup> قسم . وأما إن كان<sup>(١١)</sup> يحتاج إلى زيادة شيء ، فإنما أن يكون إلى حركة فقط ، وإنما<sup>(١٢)</sup> مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإنما إلى فوات أمر<sup>(١٣)</sup> آخر من<sup>(١٤)</sup> جوهره<sup>(١٥)</sup> من كم أو كيف<sup>(١٦)</sup> أو غير ذلك<sup>(١٧)</sup> .

وأما الذي يكون بمثابة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فإما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإنما أن يكون مع ذلك استحالة في الكيف . وكل ما فيه تغير<sup>(١٨)</sup> فإما أن ينتهي إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذي يكون الكون منه<sup>(١٩)</sup> بالتركيب وهو في الشيء أسطقسا ، وهو الذي ينحل إليه أحيرا<sup>(٢٠)</sup> ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر<sup>(٢١)</sup> ما ينتهي إليه القاسم في القسمة إلى المخلفات الصور<sup>(٢٢)</sup> الموجودة فيه وقد حد بأنه الذي منه ومن غيره تركب<sup>(٢٣)</sup> الشيء وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

(١) ألا يحتاج : أن يكون يحتاج د . (٢) مثل : مثل ح . (٣) متلهيا : متهيا ب ، ح ، د ، ص ، م

(٤) لقبول : لحصول ب ، ح ، م : + وحصل ص

(٥) شيء : + بقربه د . (٦) يقوم : يتقوم د ، ص ، ط

(٧) وإنما : فإنما د ، ص ، ط ، م . (٨) أو يكون : ويكون د

(٩) وقد فرضناه : وفرضناه ب ، د ، م . (١٠) إن كان : كان ح ، ص ، ط

(١١) إنما : ساقطة ب ، ح ، ص ، ط ، م . (١٢) أمر : ساقطة من م

(١٣) آخر من ، آخر عرض ب ، ص : آخر عن ح ، ط . (١٤) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م .

(١٥) أو كيف : ساقطة من ب ، د ، م . (١٦) ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د

(١٧) تغير : تغيير د . (١٨) منه : + يتغير ط

(١٩) أحيرا : أحراز د . (٢٠) أصغر : أصغرها د . (٢١) الصورة : الصورة ح ، د ، ص ، ط ، م

(٢٢) تركب : ركب د : تركيب ح ، ص ، ط .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون<sup>(١)</sup> من الأجناس والفصول جعلها الأسطقطات الأولى ، وخصوصاً الواحد والهوية فقد جعلوها أولى المبادي بالمبتدئية ، لأنها أشدّها<sup>(٢)</sup> كلية وجنسية . ولو<sup>(٣)</sup> أنصفوا لعلموا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص ، فما يليها أولى بأن يكون جواهر وقائمات بأنفسها ، وأنها أولى بالوجود<sup>(٤)</sup> أيضاً.

ولنعد إلى أمر العنصر<sup>(٥)</sup> فنقول : قد جرت العادة في موضع<sup>(٦)</sup> بأن<sup>(٧)</sup> يقال : إن الشيء كان عن العنصر في موضع<sup>(٨)</sup> ، ولم يجر في موضع<sup>(٩)</sup> ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ، ولا يقال : كان<sup>(١٠)</sup> من الإنسان كاتب . وأن ينسب الكائن إلى الموضوع في موضع<sup>(١١)</sup> ، وأن لا ينسب في موضع ، فيقال ، تارة<sup>(١٢)</sup> ، إن هذا باب خشبي ، ولا يقال : إن هذا كاتب إنساني . فأما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع<sup>(١٣)</sup> لم يتحرك إليه<sup>(١٤)</sup> البتة ولم يتغير في قبول الشيء ، فإنهم حينئذ<sup>(١٥)</sup> لا يقولون إنه كان عنه ، بل إنما يقولون دائمًا إنه كان عن العدم ، كما يقولون عن غير الكاتب . وإذا تغير وخصوصاً فيما لا يجدون للعدم<sup>(١٦)</sup> منه<sup>(١٧)</sup> أسمًا ، فيقولون : كان عن غير<sup>(١٨)</sup> الموضوع . وأما بالنسبة<sup>(١٩)</sup> إلى الموضوع فإنما يستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد يصلح غيره للصورة<sup>(٢٠)</sup> . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها الاسم ، والموضوع قد<sup>(٢١)</sup> يكون مشتركاً للكل وقد يكون مشتركاً لعدة أمور ، مثل العصير<sup>(٢٢)</sup> للخل والخمر والطلاء والرب<sup>(٢٣)</sup> وغير ذلك .

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره ، وما كان من العناصر أو<sup>(٢٤)</sup> القوابيل مبدأ الحركة إلى الآخر موجود في نفسه

(١) تتكون : تكون ط . (٢) أشدّها : أشد ، د ، ط

(٣) ولو : فلough ، د ، ص . (٤) بالوجود : بالوحدة ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٥) أمر العنصر : الأمر العنصري د . (٦) في موضع : ساقطة من ب

(٧) بأن : أن ب ، د ، م . (٨) عن العنصر في موضع : عن العنصر د ، م

(٩) ولم يجر في موضع : ولم يجر ح ، ص . (١٠) ولا يقال كان : ولا يقال م

(١١) الموضوع في موضع : الموضوع م . (١٢) تارة : ناقصة من ط

(١٣) وجدوا الموضوع : وجد كالموضوع ب . (١٤) إليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، م

(١٥) حينئذ : ساقطة من ب ، م . (١٦) للعدم : للمعدوم ب

(١٧) منه : فيه ب ، ح ، ص ، ط . (١٨) غير : ساقطة من م

(١٩) بالنسبة : النسبة ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢٠) للصورة : + لغيره وللصورة د

(٢١) والموضوع قد : والموضوع وقد د . (٢٢) العصير : العصر د

(٢٣) والرب : والربوب ط (الرّب ما يطبخ من الشمر — تاج العروس) . (٢٤) أو : « و » ح ، ص ، ط .

ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك<sup>(١)</sup> . فقد<sup>(٢)</sup> تبين<sup>(٣)</sup> لنا<sup>(٤)</sup> في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلاً وقابلًا لشيء واحد من غير أن يتجرأ ذاته ، لكن العنصر إذا كان مبدأ حركة فيه بذاته كان متحركاً عن الطبيعة ، وكان ما يكون منه طبيعياً ، وإذا كان مبدأ الحركة<sup>(٥)</sup> فيه<sup>(٦)</sup> من خارج ولم يكن<sup>(٧)</sup> له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه<sup>(٨)</sup> كان ما يكون منه صناعياً أو جارياً مجرراً ، فهذا جمل ما نقوله في العنصر.

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى.

ويقال<sup>(٩)</sup> صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب<sup>(١٠)</sup> حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تقوم<sup>(١١)</sup> به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة<sup>(١٢)</sup> وما يتحرك بها<sup>(١٣)</sup> إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال<sup>(١٤)</sup> صورة لنوع الشيء<sup>(١٥)</sup> ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلي صورة للأجزاء<sup>(١٦)</sup> أيضاً ، والصورة قد تكون ناقصة كالحركة<sup>(١٧)</sup> وقد تكون تامة كالربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة . وفي الصناعة أيضاً ، فإن الصناعة<sup>(١٨)</sup> هي صورة المصنوع في النفس ، فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت ، وكذلك الصحة هي<sup>(١٩)</sup> صورة البرء ، ومعرفة العلاج هي صورة الإبراء . والفاعل<sup>(٢٠)</sup> الناقص يحتاج إلى حركة وآلات<sup>(٢١)</sup> حتى يصدر ما في نفسه محصلاً في المادة ،

(١) كذلك : ذلك د . (٢) فقد : قد ب ، ح ، د ، م

(٣) تبين : يتبيّن م . (٤) لنا : لك ح . (٥) حركة فيه بذاته ... مبدأ الحركة : ساقطة من م

(٦) فيه : ساقطة من د . (٧) ولم يكن : وأن لم يكن ص . (٨) من نفسه : بنفسه د ، ص ، ط ، م

(٩) ويقال : وقد يقال ب ، ح ، ص ، ط . (١٠) أو بالتركيب : وبالتركيب د

(١١) تقوم : تكمل مقومها د . (١٢) الصورة : الصحة ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٣) بها : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م . (١٤) ويقال : أو يقال ب

(١٥) الشيء : شيء ب . (١٦) للأجزاء : في الأجزاء ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٧) كالحركة : كحركة د . (١٨) فإن الصناعة : ساقطة من ب

(١٩) هي : هو : د ، م . (٢٠) والفاعل : فالفاعل ح . (٢١) وآلات : والآلات ح ، ص .

والكامل فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود<sup>(١)</sup> الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند العلل المتقدمة للطبيعة بنوع ، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع ، وأنت تعلم هذا بعد.

وأما الغاية فهي ما لأجله يكون الشيء ، وقد علمته فيما سلف ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء<sup>(٢)</sup> في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء<sup>(٣)</sup> في شيء غير الفاعل ، وذلك تارة في الموضوع مثل غaiات الحركات التي تصدر عن روية أو طبيعة<sup>(٤)</sup> ، وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان ، فيكون<sup>(٥)</sup> رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل ، وإن كان الفرح بذلك الرضى أيضاً غاية أخرى. ومن الغaiات التشبه بشيء آخر ، والتشبه<sup>(٦)</sup> به من حيث هو<sup>(٧)</sup> متשוק إليه<sup>(٨)</sup> غاية<sup>(٩)</sup> ، والتشبه نفسه أيضاً غاية.

## [ الفصل الخامس ]

### ( هـ ) فصل

<sup>(١٠)</sup> في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها ، والفرق بين الغاية وبين الضروري

وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية علىسائر العلل والوجه الذي تتأخر به

فنقول : إنه قد بان ، مما<sup>(١١)</sup> سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن<sup>(١٢)</sup> هاهنا ما هو عبث ، وهاهنا ما هو اتفاق ، وأيضاً هاهنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها<sup>(١٣)</sup> في ظاهر الأمر ،

(١) وجود : وجوه ح ، ص ، ط

(٢) الأشياء : + أنقص ط. (٣) في نفس الفاعل ...

الأشياء ساقطة من م. (٤) أو طبيعة : والطبيعة م

(٥) فيكون : فلان ص : يكون ب ، د. (٦) والتشبه : والتشبه ط

(٧) هو : + إليه د. (٨) إليه : + هو ب ، ح ، د ، ص

(٩) ومن الغaiات .... إليه غاية : ساقطة من م

(١٠) فصل : الفصل الخامس ط ؛ ساقطة من د

(١١) مما : فيما ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٢) فإن : وإن ط. (١٣) لها : ساقطة من ح.

والكون والفساد لا غاية لهما في ظاهر الظن. ثم لقائل أن يقول : قد يجوز أن <sup>(١)</sup> يكون لكل غاية غاية ، كما يكون لكل <sup>(٢)</sup> ابتداء ابتداء ، فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام ، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه ، وقد نجد أشياء هي غaiات ولها غaiات أخرى إلى غير النهاية ، فإننا هنا أشياء يظن أنها غaiات ولا تنتهي ، كنتائج تترافق عن القياسات ولا تنتهي. ثم لقائل أن يقول : لترك أن الغاية موجودة لكل فعل ، فلم جعلت علة <sup>(٣)</sup> متقدمة وهي بالحقيقة معلولة <sup>(٤)</sup> العلل كلها؟ وما <sup>(٥)</sup> يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة <sup>(٦)</sup> أنه هل الغاية والخير شيء واحد أم مختلف <sup>(٧)</sup>؟ وأيضاً ما الفرق بين الجود والخيرية؟ فنقول <sup>(٨)</sup> :

أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والبعث فنحله ونقول <sup>(٩)</sup> : أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات. وأما بيان أمر البعث فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فيها مبدأ قريب ، ومبدأ بعيد <sup>(١٠)</sup> ، ومبدأ أبعد. فالمبدأ القريب هو القوة الحركة التي في عضلة العضو ، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشووية ، والأبعد من ذلك هو التخييل أو التفكير <sup>(١١)</sup>. فإذا ارتسם في التخييل أو في الفكر <sup>(١٢)</sup> النطقي <sup>(١٣)</sup> صورة ما ، فتحركت <sup>(١٤)</sup> القوة الشووية إلى الإجماع ، خدمتها القوة الحركة التي في الأعضاء ، فربما كانت الصورة المرسمة في التخييل أو <sup>(١٥)</sup> الفكر <sup>(١٦)</sup> هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة ، وربما كانت شيئاً غير ذلك ، إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهي إليه الحركة ، أو تدوم عليه الحركة.

مثال الأول : أن الإنسان ربما ضجر عن المقام في موضع ما ، وتخيل <sup>(١٧)</sup> في نفسه صورة موضع آخر ، فاشتاق <sup>(١٨)</sup> إلى المقام فيه ، فتحررك نحوه ، فانتهت <sup>(١٩)</sup> حركته إليه ، فكان متتشوقه نفس ما انتهى إليه تحريك القوى الحركة للعضلة.

(١) يجوز أن : + به ب. (٢) كما يكون لكل : كما لكل ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٣) علة : علته ح ، ص ، ط. (٤) معلولة : معلول د

(٥) وما : وما م. (٦) الشبهة : الشبه ح ، د ، ص ، ط. (٧) مختلف : مختلف ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٨) فنقول : + الآن ح ، د ، ص ، ط ، م. (٩) ونقول : + الآن ح. (١٠) بعيد : + ومبدأ أبعد ح ، ص ، ط

(١١) أو التفكير : والتفكير د : والتفكير ب. (١٢) الفكر : ساقطة من ط

(١٣) النطقي : المنطقي د. (١٤) فتحركت : فحركت ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٥) أو : أو في ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٦) الفكر : التفكير د

(١٧) وتخيل : ويتخيل د. (١٨) فاشتاق : واشتاق د : اشتاق م

(١٩) فانتهت : وانتهت ب ، د ، ص ، ط ، م.

ومثال الثاني : أن الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك إلى المكان الذي يقدر مصادفته فيه ، فتنتهي حركته إلى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت إليه حركته نفس المتشوق <sup>(١)</sup> الأول الذي نزع <sup>(٢)</sup> إليه بل معنى آخر ، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل <sup>(٣)</sup> بعده ، وهو <sup>(٤)</sup> لقاء الصديق.

فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدين تأمل أن الغاية التي تنتهي إليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة <sup>(٥)</sup> ، هي غاية أولى حقيقة للقوة الفاعلة <sup>(٦)</sup> المحركة <sup>(٧)</sup> التي في الأعضاء ، وليس للقوة المحركة التي في الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان <sup>(٨)</sup> للقوة التي قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائماً أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشووية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضاً دائماً يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك في المثالين.

أما الأول منهما فكانت الغاية فيها <sup>(٩)</sup> واحدة ، وأما الثاني فكانت مختلفة. والقوة الحركة التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشووية أيضاً مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق البتة ، لأن الشيء الذي لا تنبع إليه القوة ثم تبعت إليه انبعاثاً نفسانياً يكون بتشوق <sup>(١٠)</sup> نفسيان لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن. فإذا <sup>(١١)</sup> كل حركة نفسانية <sup>(١٢)</sup> مبدؤها الأقرب قوة محركة في عضل الأعضاء ، ومبدؤها الذي يليه شوق ، والشوق — كما عالم <sup>(١٣)</sup> في علم كتاب <sup>(١٤)</sup> النفس — تابع لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلاً أو فكراً. فإذا <sup>(١٥)</sup> ها هنا مبادئ للحركات النفسانية.

منها واجبة بأعيانها ضرورة.

(١) المتشوق (الأولى) : المتشوق د

(٢) نزع : يتزع ب ، ح ، د

(٣) ويحصل : أو يحصل ب ، ح ، م : أن يحصل ص

(٤) وهو : هو د. (٥) حركة : وحركة د. (٦) الفاعلة : الفاعلية ب ، ح ، د ، م

(٧) الحركة : للحركة م. (٨) كانت ب ، ح ، د ، ص ، م

(٩) فيهما : فيما ط. (١٠) يتسوق : بشوق د : لسوق ب ، م : بشوقى ح ، ص

(١١) فإذا : فإن ح. (١٢) نفسانية : + فيكون ح ، ص ، م

(١٣) علم : علمت ح

(١٤) كتاب : ساقطة من م

(١٥) للحركات : للحركة ب ، ح ، د ، ص ، م.

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة ،

والواجبة ضرورة : هي <sup>(١)</sup> القوى الحركة في الأعضاء ، والقوة الشوقية .  
وغير الواجبة : هي التخيل والفكر <sup>(٢)</sup> ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر  
أو فكر ولا تخيل ولكل <sup>(٣)</sup> مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الإرادية له  
غاية لا بد منها ، والمبدأ <sup>(٤)</sup> الذي منه بد قد توجد الحركة حالية عن غايته ، فإن اتفق أن  
يتطابق <sup>(٥)</sup> المبدأ الأقرب — وهو القوة الحركة — والمبدأ ان اللذان بعده — أعني الشوقية مع  
التخيل أو الشوقية مع الفكرية <sup>(٦)</sup> — كانت نهاية الحركة هي الغاية للمبادئ كلها ، وكان ذلك  
غير عبث لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ، أعني أن لا يكون <sup>(٧)</sup> ما هو الغاية الذاتية للقوة الحركة غاية ، ذاتية  
للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة  
الحركة التي للعضو ، وذلك لأننا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو  
شوق فهو شوق <sup>(٨)</sup> لشيء <sup>(٩)</sup> ، وإذا <sup>(١٠)</sup> لم يكن لنتهى الحركة كان لشيء آخر غيره لا محالة ،  
وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة <sup>(١١)</sup> .

وكل <sup>(١٢)</sup> نهاية تنتهي إليها <sup>(١٣)</sup> الحركة <sup>(١٤)</sup> أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق  
التخيلي والفكري قد تطابقا <sup>(١٥)</sup> عليها <sup>(١٦)</sup> ، فيبين أنها غاية إرادية ، وليس <sup>(١٧)</sup> بعث البطة ،  
وكل نهاية تنتهي إليها <sup>(١٨)</sup> الحركة وتكون هي بعينها الغاية المتشوقة المتخيلة <sup>(١٩)</sup> ولا تكون  
المتشوقة <sup>(٢٠)</sup> بحسب الفكرة ، فهي التي تسمى العبث .

وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبؤها تشوق تخيلي غير فكري ، فلا يخلو <sup>(٢١)</sup> :

إما أن يكون التخيل وحده هو المبدأ <sup>(٢٢)</sup> لحركة الشوق <sup>(٢٣)</sup> .

---

(١) هي : هو بـ (٢) والفكـر : والتـفكـر حـ. (٣) ولـكـل : فـلـكـل حـ ، طـ

(٤) والمـبدأ : فـالـمـبدأ بـ : + الأول دـ ، طـ. (٥) يـتطـابـق : سـاقـطـة من دـ

(٦) الفكرـية : الفـكـرة بـ ، مـ. (٧) أن لا يكون : أن ما لا يكون مـ

(٨) فهو شـوق : فـشـوق دـ. (٩) لـشـيء : بـشـيء طـ. (١٠) وإذا : إذا دـ. (١١) اـنـتـهـاءـ الـحـرـكـةـ : + نـهاـيـةـ دـ

(١٢) وـكـلـ : فـكـلـ صـ. (١٣) إـلـيـهـاـ : إـلـيـهـاـ صـ. (١٤) الـحـرـكـةـ : + وـكـونـ اـنـتـهـاءـ الـحـرـكـةـ بـ. (١٥) قد تـطـابـقاـ

: وـالـتـطـابـقـ دـ. (١٦) عـلـيـهـاـ : عـلـيـهـاـ حـ ، مـ. (١٧) وـلـيـسـ : وـلـيـسـ دـ. (١٨) إـلـيـهـاـ : إـلـيـهـاـ دـ. (١٩) المـتـخـيـلـةـ :

الـتـخـيـلـيـةـ بـ ، دـ ، صـ ، طـ ، مـ. (٢٠) المـتـشـوـقـةـ (ـالـثـانـيـةـ)ـ : لـلـمـتـشـوـقـةـ بـ ، دـ ، مـ. (٢١) يـخـلـوـ : يـخـتـلـفـ حـ ،

صـ ، طـ

(٢٢) المـبدأـ : مـبدأـ صـ

(٢٣) الشـوقـ : المـتـشـوـقـ دـ.

أو التخييل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض.  
 أو التخييل مع خلق وملكة <sup>(١)</sup> نفسانية داعية إلى ذلك الفعل بلا رؤية.  
 فإن كان التخييل وحده هو المبدأ للشوق سمي ذلك الفعل جزافاً ، ولم يسم عبثاً.  
 وإن <sup>(٢)</sup> كان تخييل <sup>(٣)</sup> مع طبيعة مثل التنفس ، سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبيعياً.  
 وإن كان تخييل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل <sup>(٤)</sup> عادة ، لأن الخلق أثما يتقرر باستعمال الأفعال ، فما <sup>(٥)</sup> يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة.  
 وإذا كانت الغاية التي <sup>(٦)</sup> للقوة الحركية وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها وينحو <sup>(٧)</sup> الشوق <sup>(٨)</sup> وهي غاية الشوق <sup>(٩)</sup> فيسمى <sup>(١٠)</sup> ذلك الفعل باطلًا ، كمن حصل في المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك ، فسمي فعله باطلًا بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة الحركية وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية.  
 وإذا <sup>(١١)</sup> تقررت هذه المقدمات فنقول : قول من يقول <sup>(١٢)</sup> إن العبث فعل من غير غاية البة هو <sup>(١٣)</sup> قول كاذب.  
 وقول القائل أيضًا <sup>(١٤)</sup> إن العبث فعل من غير غاية البة هي <sup>(١٥)</sup> خير أو مظنون خيراً ، هو <sup>(١٦)</sup> قول كاذب.  
 أما الأول فإن الفعل أثما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أي شيء اتفق. وما مثل به في الشك من <sup>(١٧)</sup> اللعب باللحية ، فمبدأ حركته <sup>(١٨)</sup> القرية <sup>(٢٠)</sup> هو القوة التي في العضلة ، والذي قبله

---

(١) وملكة : أو ملكة ح ، د ، ص ، م  
 (٢) وإن : فإن ب ، ط. (٣) تخييل : التخييل د. (٤) قصداً ضرورياً .... ذلك الفعل : ساقطة من م  
 (٥) الأفعال فيما : الانفعال فإنما م. (٦) التي : ساقطة من ط. (٧) وينحو : وينحوها ب ، د ، ص ، ط ، م  
 (٨) الشوق : بالشوق ب ، م. (٩) الشوق : الشوق ب ، د ، ط ، م  
 (١٠) فسمى : فيسمى ح. (١١) وإذا : فإذا ح ، ط : فإذا ب  
 (١٢) قول من يقول : قول القائل ح ، د ، ص : القائل م  
 (١٣) هو : فهو ب. (١٤) أيضاً : ساقطة من ب  
 (١٥) هي : هو ط. (١٧) هو : وهو ص. (١٦) قول كاذب ... البة هي : ساقطة من م  
 (١٨) من : في ط. (١٩) حركته : الحركة د. (٢٠) القرية : القريب ص.

تشوّق تخيلي بلا فكر ، وليس مبدؤه فكراً البتة ، فليس<sup>(١)</sup> فيه غاية فكرية ، وقد حصلت فيه الغاية التي للتشوّق<sup>(٢)</sup> التخييلي وللقوة المحرّكة ، فيبين أنّ هذا الفعل بحسب مبدأ المحرّك ، منتهي إلى غاية ، وأنّه أنما لا يتحرّك إلى غاية بحسب ما ليس مبدؤه المحرّك.

ولا يجب أن يظنّ أنّ هذا يصدر لا عن شوّق تخيلي<sup>(٣)</sup> ، فإنّ كلّ فعل نفسيّي كان بعد ما لم يكن ، فهناك شوّق ما لا محالة ، وطلب نفسيّي ، وذلك مع تخيل ما ، إلا أنّ ذلك التخييل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان ، أو كان ثابتاً ولكن لم يشعر به ، فليس كلّ من تخيل شيئاً يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأنّ التخييل غير الشعور بأنه قد تخيل . وهذا ظاهر ، ولو كان كلّ تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الأمر إلى غير النهاية.

وأما الثاني فلأنّ لابعات هذا الشوّق علة ما لا محالة : إما عادة ، وإما ضجر عن هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى ، وإما حرص من القوى<sup>(٥)</sup> المحرّكة والمحسّنة على أن يتجدد لها<sup>(٦)</sup> فعل تحريك وإحساس<sup>(٧)</sup>.

والعادة لذذة ، والانتقال عن المملوّل لذذة ، والحرص على الفعل الجديد لذذة ، أعني بحسب القوة الحيوانية والتخييلية . ولذذة هي الخير<sup>(٨)</sup> الحسي ، والتخيلي ، والحيواني ، بالحقيقة وهي المظنة خيراً ، بحسب الخير الإنساني فإذا كان المبدأ تخيلاً<sup>(٩)</sup> حيوانياً فيكون خيره<sup>(١٠)</sup> لا محالة خيراً تخiliaً<sup>(١١)</sup> حيوانياً فليس إذن هذا الفعل حالياً عن خير بحسبه ، وإن لم يكن خيراً حقيقياً أي بحسب العقل ثم وراء هذا علل لتخصيص هيئة دون هيئة<sup>(١٢)</sup> من الحركات جزئية لا تضبط .

وأما الشك الذي يليه فينكشف<sup>(١٣)</sup> بأنّ نعرف الفرق بين<sup>(١٤)</sup> الغاية بالذات وبين الضروري الذي هو أحد الغايات التي بالعرض . والفرق بينهما أنّ الغاية بالذات هي الغاية التي تتطلّب لذاتها ، والضروري أحد ثلاثة أمور .

(١) فليس : فليست ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٢) للتشوّق ص . (٣) تخيلي : + البتة ح ، د ، ص ، ط ، م

(٤) قد تخيل : قد يتخيل د . (٥) القوى : القوة ح . (٦) لها : بها ط

(٧) وإحساس : أو إحساس ح ، ص ، ط ، م . (٨) الخير : + من ط

(٩) تخيلاً : تخiliab ، م : تخiliyah ، ص ، ط . (١٠) خيره : خير ص

(١١) تخiliab : تخiliyah ، ح ، ص ، ط ، م . (١٢) دون هيئة : ساقط من د

(١٣) فينكشف : فيكشف د . (١٤) بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه علة للغاية بوجه ، مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع به.

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه علة للغاية <sup>(١)</sup> ، بل على أنه أمر لازم للعلة ، مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدنى حتى يتم القطع به ، وإنما لم يكن بد من جسم أدنى لا لدكتنه <sup>(٢)</sup> ، لكن لأنه كان لازماً للحديد الذي لا بد منه.

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للعلة <sup>(٤)</sup> الغائية نفسها <sup>(٥)</sup> ، مثل أن العلة العائمة في التزويع مثلاً <sup>(٧)</sup> التوليد <sup>(٨)</sup> ، ثم التوليد <sup>(٩)</sup> يتبعه حب الولد ويلزمه ، لأن <sup>(١٠)</sup> التزويع كان لأجله. فهذه <sup>(١١)</sup> كلها غaiات بالعرض الضروري ، لا العرض الاتفاقى. وقد <sup>(١٢)</sup> علمت الغaiات العرضية الاتفاقية <sup>(١٣)</sup> في موضع <sup>(١٤)</sup> آخر.

واعلم أن وجود مبادئ الشر في الطبيعة ، هو من القسم الثاني من هذه الأقسام ، فإنه مثلاً لما كان يجب في الغاية <sup>(١٥)</sup> الإلهية — التي هي <sup>(١٦)</sup> الجود — أن يؤتى <sup>(١٧)</sup> كل ممكن الوجود <sup>(١٨)</sup> وجوده الخيري <sup>(١٩)</sup> ، وكان <sup>(٢٠)</sup> الوجود الذي للمركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون <sup>(٢١)</sup> العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الجهة <sup>(٢٢)</sup> المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات.

وكأننا <sup>(٢٣)</sup> قد خرجنا عن غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجرب <sup>(٢٤)</sup> عن الشك المورد فنقول :

أما أشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست هي بغيایات ذاتية في الطبيعة ، ولكن الغaiات <sup>(٢٥)</sup>

(١) للغاية : ساقطة من د ، م. (٢) أمر (الثانية) : ساقطة من ص ، م

(٣) لدكتنه : لدلالة م. (٤) للعلة : للعلل ط. (٥) نفسها : بنفسها ح ، د ، ص ، م. (٦) في : + أمر ب ، د ، ص ، ط ، م. (٧) مثلاً : مثل د. (٨) التوليد : للتوليد ب

(٩) ثم التوليد : ساقطة من م. (١٠) لأن : لأن ب ، م : أن د : لا لأن ح ، ص

(١١) وهذه ب. (١٢) وقد : فقد ب ، ح ، د ، م

(١٣) الاتفاقية : والاتفاقية ح ، د ، ط. (١٤) موضع : موضع د

(١٥) الغاية : العناية ص ، ط ، م. (١٦) التي هي : والذي هو د

(١٧) يؤتى : نوقي د ؛ يعطى م. (١٨) الوجود : + الخيري ب ، ح ، د ، ط ، م

(١٩) الخيري : ساقطة من م. (٢٠) وكان : + منها مبدأ د ، ط ؛ + منها د ، ص ، ط ؛ + مبدأ د ، ط ، م

(٢١) المركبات ..... لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب. (٢٢) الجهة : جهة د

(٢٣) وكأننا : فكأننا د. (٢٤) ولنجرب : ولنجرب ب ، د. (٢٥) الغaiات : الغاية ب ، د ، م.

الذاتية هي <sup>(١)</sup> مثلاً أن يوجد الجوهر الذي هو الإنسان أو الفرس <sup>(٢)</sup> أو التخلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان <sup>(٣)</sup> هذا ممتنعاً في الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمته ضرورة الفساد ، وأعني <sup>(٤)</sup> الكائنات من الهيولى الجسمانية <sup>(٥)</sup> ، ولما امتنع في الشخص استيقى بال النوع ، فالغرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلاً ، أو غيرها ، أو شخص منتشر غير معين <sup>(٦)</sup> ، وهو العلة التامة لفعل الطبيعة الكلية ، وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقياً من أن يكون <sup>(٧)</sup> أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تناهي الأشخاص بالعدد غرضاً على المعنى <sup>(٨)</sup> الضروري من القسم الأول ، لا على أنه عرض بنفسه ، لأنه لو أمكن أن يبقى الإنسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر <sup>(٩)</sup> لما احتاج <sup>(١٠)</sup> إلى التوالي والتکاثر بالنسيل.

على أنه وإن سلمنا أن الغرض لا تناهي الأشخاص <sup>(١١)</sup> كان لا تناهي الأشخاص <sup>(١٢)</sup> غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص <sup>(١٤)</sup> ، لا تناه بعد لا تناه ، فإذاً العادة بالحقيقة <sup>(١٥)</sup> هاهنا موجودة <sup>(١٦)</sup> ، وهي وجود شخص منتشر <sup>(١٧)</sup> ، أو لا تناهي الأشخاص ثم الشخص الذي يؤدي إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة <sup>(١٨)</sup> الكلية ، بل للطبيعة الجزئية إذ هي غاية للطبيعة <sup>(١٩)</sup> (٢٠) الجزئية <sup>(٢١)</sup> فليس غيرها بعدها غرضاً وغاية <sup>(٢٢)</sup> لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها.

(١) هي : هو بـ. (٢) أو الفرس : والفرس د

(٣) وكان : فكان حـ ، دـ ، طـ ، مـ. (٤) وأعني : أعني بـ ، دـ ، صـ ، طـ ، مـ

(٥) الجسمانية : الجسمانيات طـ. (٦) معين : متعين م

(٧) يكون : + له حـ ، صـ ، طـ. (٨) المعنى : معنى مـ ، صـ

(٩) والقمر : والفلك بـ. (١٠) والقمر لما احتاج : ساقطة من دـ

(١١) لا تناهي الأشخاص : كان لا تناهي الأشخاص حـ

(١٢) كان لا تناهي الأشخاص : ولا تناهي الأشخاص معنى حـ ، مـ

(١٣) الأشخاص : + معنى بـ ، دـ ، صـ

(١٤) بعد شخص : ساقطة من مـ. (١٥) بالحقيقة : لا الحقيقة صـ : ساقطة من دـ ، صـ ، طـ

(١٦) موجودة : + بالحقيقة طـ. (١٧) فإذاً العادة ... شخص منتشر : ساقطة من دـ ، مـ

(١٨) للطبيعة : الطبيعة مـ. (١٩) للطبيعة : الطبيعة مـ

(٢٠) غاية للطبيعة : غاية الطبيعة دـ. (٢١) « فإذاً هي غاية للطبيعة الجزئية » : ساقطة من صـ

(٢٢) وغاية : أو غاية بـ.

وأعني بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة للتدبر<sup>(١)</sup> بشخص واحد<sup>(٢)</sup>.  
وأعني<sup>(٣)</sup> بالطبيعة<sup>(٤)</sup> الكلية القوة القابضة من<sup>(٥)</sup> جواهر السماويات كشيء واحد وهي المدبرة<sup>(٦)</sup> لكلية ما<sup>(٧)</sup> في الكون. وأنت<sup>(٨)</sup> تعلم هذه كلها<sup>(٩)</sup> بعد هذا

وأما الحركة الذهابية إلى غير النهاية فإنها<sup>(١٠)</sup> واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات. وأيضاً فإن الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة ، بل الغرض هناك الدوام الذي نصفه بعد ، وهذا الدوام معنٍ واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء نسلم أن عددها بغير نهاية.

وأما حديث المقدمات والنتيجة ، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا<sup>(١١)</sup> : إن العلة الغائية تنتهي وتقف ، أن العلة الغائية التي بحسب<sup>(١٢)</sup> فاعل واحد و فعل واحد تنتهي ، ولا يجوز أن يكون فاعل طبيعي أو اختياري يفعل فعلاً يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية.

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، ويصير بحسب كل فعل فاعلاً غير الفاعل الذي كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضع غيره ، فيجوز أن تتكرر<sup>(١٣)</sup> غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلاً<sup>(١٤)</sup> غاية أخرى ، وإن حاز أن يعتبر له كونه فاعلاً بعد كونه فاعلاً إلى غير النهاية ، كانت غاياته<sup>(١٥)</sup> بغير نهاية.

ثم النتيجة هي علة غاية<sup>(١٦)</sup> تماماً للقياس<sup>(١٧)</sup> الذي يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب قياس فعل<sup>(١٨)</sup> مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال له<sup>(١٩)</sup> فاعل مستأنف ، وفي كل واحد من مرات كونه فاعلاً غاية محدودة بعينها لا يجوز أن تكون ذاهبة إلى غير النهاية إذ<sup>(٢٠)</sup> لكل قياس واحد نتيجة واحدة<sup>(٢١)</sup> لا محالة.

(١) التدبر : للتدبر د. (٢) بشخص واحد : بالشخص الواحد ح ، د ، ص ، ط

(٣) بالطبيعة الجزئية ... وأعني : ساقطة من م. (٤) بالطبيعة : طبيعة د

(٥) من : في ب ، ح ، ط ، م. (٦) وهى المدبرة : والمدبرة ب ، م : هى المدبرة ط

(٧) لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط. (٨) وأنت : فأنت د

(٩) كلها : + من ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) فإنما : فإنه د

(١١) بقولنا : في قولنا ح ، ص ، م. (١٢) بحسب : فحسب ص ، ط

(١٣) تتكرر : تتكرر ح ، ص. (١٤) فاعلاً : + وغيره ط

(١٥) غاياته : غايته ح. (١٦) غاية : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٧) للقياس : القياس ط. (١٨) فعل : ساقطة من ب ، ح ، د ، م. (١٩) له : لها ح ، ط. (٢٠) إذ : أو د. (٢١) واحدة : واحد د.

وأما الشك الذي يليه فينحل بأن يعلم أن الغاية تفرض <sup>(١)</sup> شيئاً. وفترض موجوداً ، وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا <sup>(٢)</sup> موجوداً ، كالفرق بين الأمر ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته <sup>(٣)</sup> فاستأنف تأمله <sup>(٤)</sup> من الإنسان. فإن للإنسان حقيقة هي حده وماهيته من غير شرط وجود <sup>(٥)</sup> خاص أو عام في الأعيان أو في النفس بالقوة شيء من ذلك أو بالفعل <sup>(٦)</sup>.

وكل علة فإنها من حيث هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية ، فالعلة الغائية هي في شيئيتها سبب لأن تكون <sup>(٧)</sup>سائر العلل موجودة بالفعل علا ، والعلة الغائية في وجودها مسببة لوجود <sup>(٨)</sup>سائر العلل علا بالفعل ، فكان <sup>(٩)</sup>الشيئية <sup>(١٠)</sup> من العلة الغائية علة علة وجودها <sup>(١١)</sup> ، وكان <sup>(١٢)</sup> وجودها معلوم شيئيتها ، لكن شيئيتها <sup>(١٣)</sup> لا تكون علة ما لم تحصل متقدمة في النفس <sup>(١٤)</sup> أو ما يجري <sup>(١٥)</sup> مجرها <sup>(١٦)</sup> ، ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها <sup>(١٧)</sup> إلا علة أخرى غير العلة التي تحرّك إليها أو يتحرّك إليها.

واعلم أن الشيء :

يكون معلوماً في شيئيته.

ويكون معلوماً في وجوده.

فالمللول <sup>(١٨)</sup> في شيئيته مثل الثنينية <sup>(١٩)</sup> ، فإنها <sup>(٢٠)</sup> في حد كونها <sup>(٢١)</sup> الثنينية معلومة للوحدة.

والمللول في وجوده <sup>(٢٢)</sup> ظاهر لا يخفى.

وكذلك قد يكون للشيء <sup>(٢٣)</sup> أمر حاصل موجود <sup>(٤)</sup> في شيئيته مثل العددية للثنينية.

(١) تفرض : تفترض م. (٢) إلا : + يكون م

(٣) وتحققته : وتحقيقه ح : ساقطة من د. (٤) فاستأنف تأمله : واستأنف تأمله ص ; فاستأنف بأمثلة د ؛ ساقطة من ط

(٥) وجود : وجوده ح. (٦) فاستأنف تأمله ..... أو بالفعل : ساقطة من ب ، م

(٧) لأن تكون : لا يكون ب ، د. (٨) لوجود : + سبب ط

(٩) فكان : وكان ح ، ص ، ط. (١٠) الشيئية : + بالفعل م

(١١) وجودها : لوجودها ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٢) وكان : فكان ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٣) لكن شيئيتها : ساقطة من د. (١٤) النفس : نفس ب ، د ، ص ، ط ، م

(١٥) ما يجري : وما يجري د. (١٦) مجرها : مجراه ب ، د ، م

(١٧) شيئيتها : شيئية م. (١٨) فالمللول : والمللول د ، م. (١٩) الثنينية : ثينية ح ، ص ، ط

(٢٠) فإنها : فانهما د. (٢١) كونها : كونهما د

(٢٢) وجوده : وجود د. (٢٣) للشيء : لشيء د. (٢٤) موجود : لوجوده د.

وقد يكون الأمر زائدا لأمر زائد<sup>(١)</sup> على شبيئته مثل كون التربيع في الخشب أو الحجر

(٢)

والأجسام الطبيعية علة لشيئية<sup>(٣)</sup> كثير من الصور والأعراض ، أعني<sup>(٤)</sup> التي لا يتحدد إلا  
ها ، وعلة لوجود بعضها دون شبيئته<sup>(٥)</sup> كما يظن أن الحكم في التعليمات كذلك.

فقد سهل<sup>(٦)</sup> لك أن تفهم<sup>(٧)</sup> أن العلة الغائية في الشيء قبل العلل<sup>(٨)</sup> الفاعلة<sup>(٩)</sup> والقابلة  
(١٠) ، وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضا العلة  
الغائية في وجودها في النفس قبل العلل الأخرى. أما في نفس الفاعل فلأنها توجد أولا ثم يتصور  
عنه الفاعلة<sup>(١١)</sup> ، وطلب القابل ، وكيفية<sup>(١٢)</sup> الصورة. وأما في نفس غير الفاعل فليس  
بعضها ترتيب على الآخر<sup>(١٣)</sup> ضروري<sup>(١٤)</sup> ، فإذاً في اعتبار الشيء واعتبار الوجود في العقل  
ليست علة أقدم من الغائية بل هي علة لصيورة سائر العلل علا ، ولكن<sup>(١٥)</sup> وجود العلل  
الأخرى بالفعل علا ، علة لوجودها ، وليس العلة الغائية علة على أنها موجودة<sup>(١٦)</sup> ، بل على  
أنها شيء في الجهة التي هي علة ، هي<sup>(١٧)</sup> علة العلل<sup>(١٨)</sup> ، وبالجهة الأخرى هي<sup>(١٩)</sup> معلولة العلل  
(٢٠)

هذا إذا كانت العلة الغائية في الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست في الكون  
ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيتضح في موضعه فلا يكون شيء من العلل الأخرى  
عنة لها ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود ، فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة<sup>(٢١)</sup>  
لسائر العلل لا لأنها<sup>(٢٢)</sup> علة غائية ولكن لأنها ذات كون ، ولو كانت ليست ذات كون ، لما  
كانت معلولة البتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العلل في أن تكون علا  
مثلاً أن تكون علة فاعلية وعنة قابلية وعنة صورية ، لا في أن تكون كائنة

(١) لأمر زائد : الأمر زائدا ح. (٢) الخشب أو الحجر : خشب أو حجر ح ، م

(٣) مثل كون التربيع .... لشيئية : ساقطة من ب. (٤) أعني : ساقطة من ط

(٥) شبيئته : شبيئتها ط. (٦) سهل : اتضحت ب. (٧) أن تفهم : إذن ب. (٨) العلل : العلة ط

(٩) الفاعلية : الفاعلية ب ، ح ، د ، م ، ص. (١٠) القابلية : القابلية ب ، ح ، د ، ص

(١١) الفاعلية : الفاعلية ب ، د ، م. (١٢) وكيفيتها ط. (١٣) الآخر : الآخر ط. (١٤) وأما في

نفس .... ضروري : ساقطة من م. (١٥) ولكن : لكن ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٦) موجودة : موجود ح.

(١٧) هي ( الثانية ) : ساقطة من د. (١٨) علة العلل : + هي علة ط. (١٩) هي ( الثالثة ) : وهي ب ، ح  
، د ، ص ، ط

(٢٠) معلولة العلل : + الأخرى د. (٢١) معلولة : معلولا د. (٢٢) لا لأنها : لأنها ب ، ح ، ص ، ط ، م.

وموجودة في نفسها<sup>(١)</sup> ، فإذاً الذي بالذات للصلة الغائية بما هي علة غائية ، أن تكون على لسائر العلل ويعرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً في الكون أن يكون معلولاً من جهة<sup>(٢)</sup> الكون.

فقد<sup>(٣)</sup> تبين لك أنه كيف يكون الشيء علة ومعلولاً ، على أنه فاعل وغاية ، وهذا من المبادي للطبيعين<sup>(٤)</sup>.

وأما البحث الذي بعد هذا فيكشف<sup>(٥)</sup> بما نقوله : إن<sup>(٦)</sup> الغاية التي تحصل في فعل الفاعل تنقسم<sup>(٧)</sup> إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً في منفعل قابل للفعل.

وغاية لا تكون صورة<sup>(٨)</sup> ولا عرضاً في منفعل قابل البتة فتكون في الفاعل لا محالة ، لأنما إن لم تكن في الفاعل ولا في المنفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم<sup>(٩)</sup> بنفسه جوهراً حدث لا من مادة ولا في مادة ، فلا يكون لها وجود البتة.

فمثال الأول صورة الإنسانية في المادة<sup>(١٠)</sup> الإنسانية ، فإنما غاية للقوة الفاعلة<sup>(١١)</sup> للتوصير في مادة<sup>(١٢)</sup> الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها.

ومثال الثاني الاستكنان ، فإنه<sup>(١٣)</sup> غاية لمستوي البيت الذي هو مبدأ<sup>(١٤)</sup> لحركة كونه ، وليس هو البتة صورة في البيت. ويشبه أن تكون غاية الفاعل القريب الملائق لتحريك المادة صورة في المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدأ قريباً للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطة<sup>(١٥)</sup> وما غايته يعني ليس صورة<sup>(١٦)</sup> في تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

---

(١) في نفسها : لا في نفسها ص

(٢) جهة : جملة ط. (٣) فقد : قد م. (٤) للطبيعين : للطبيعي ط

(٥) فيكشف : فيكشف د

(٦) إن : إلى د. (٧) تنقسم : منقسمة ح ، د ، ص ، م

(٨) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م

(٩) ما يقوم : مما يقوم ط ، م. (١٠) في المادة : في مادة ح

(١١) الفاعلة : الفاعلية ح ، د. (١٢) مادة : المادة د

(١٣) فإنه : فإنما ح<sup>(١٤)</sup> مبدأ : + الحركة ح ، د ، ص

(١٥) المتعاطة : المتواءلة د

(١٦) صورة : صورته ط.

الإنسان يبني بيته ليستسكن<sup>(١)</sup> فيه<sup>(٢)</sup> ، فإنه من جهة ما هو طالب الكن داع إلى البناء وعلة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معمول لما هو مستسكن ، فيكون الغاية لما هو مستسكن ، غير الغاية لما هو بـ<sup>(٣)</sup> . وإذا كان كذلك فيكون أيضاً في الإنسان الواحد المستسكن الباني غايته بما هو مستسكن غير غايته بما هو بـ.

وإذ قد<sup>(٤)</sup> تقرر هذا فنقول : أما في القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود ، لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل<sup>(٥)</sup> ، وهي<sup>(٦)</sup> بالقوة ، ونسبة إلى القابل ، وهي<sup>(٧)</sup> بالفعل قابل<sup>(٨)</sup> ، ونسبة إلى الحركة ، فهي بقياسها<sup>(٩)</sup> إلى الفاعل غاية وبقياسها<sup>(١٠)</sup> إلى الحركة<sup>(١١)</sup> نهاية وليست بغایة<sup>(١٢)</sup> ، لأن الغاية التي لأجلها الشيء ويؤمها الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء ، بل يستكملاً بها<sup>(١٣)</sup> الشيء والحركة تبطل مع انتهائهما ، وهي<sup>(١٤)</sup> بقياسها<sup>(١٥)</sup> إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ، لأن الشر هو العدم لكماله ، والخير الذي يقابلها هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقياس<sup>(١٦)</sup> إلى القابل وهو بالفعل صورة.

وأما الغاية التي بحسب القسم الثاني فيبين أنها ليست صورة للمادة المنفعة ، ولا هي نفس نهاية الحركة. وقد بــان أنها تكون صورة أو عرضاً في الفاعل ، ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذي بالقوة إلى الذي بالفعل ، والذي بالقوة هو<sup>(١٧)</sup> لأجل العدم الذي يقارنه شر ، والذي بالفعل هو الخير<sup>(١٨)</sup> الذي يقابلها. فت تكون إذن هذه<sup>(١٩)</sup> الغاية خيراً بالقياس إلى ذات الفاعل<sup>(٢٠)</sup> ، لا<sup>(٢١)</sup> إلى ذات القابل ، فإذا<sup>(٢٢)</sup> نسبت<sup>(٢٣)</sup> إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا<sup>(٢٤)</sup> نسبت<sup>(٢٥)</sup> إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

(١) ليستكن : ليسكن م. (٢) فيه : ساقطة من ح ، م. (٣) فت تكون الغاية .... لما هو بــان : ساقطة من م

(٤) قد : ساقطة من ط ، م. (٥) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م. (٦) وهي : وهو ط

(٧) وهي : وهو ، ب ، ط. (٨) قابل : ساقطة من م. (٩) بقياسها : لقياسها ح. (١٠) بقياسها : لقياسها د

(١١) وبقياسها إلى الحركة : ساقطة من ط. (١٢) وليس بغایة : + لغاية الحركة ح

(١٣) بما : به د. (١٤) وهي : وهو بــ ، ح ، د ، ط ، م. (١٥) بقياسها : بقياسها بــ ، ح ، د ، ط ، م

(١٦) وبالقياس : والقياس د. (١٧) هو : + هو د

(١٨) المخــير : ساقطة من م. (١٩) هذه : هي د

(٢٠) ذات الفاعل : للفاعل د. (٢١) لا : + بالقياس د

(٢٢) فإذا : وإذا د. (٢٣) نسبت : نسب بــ ، م

(٢٤) وإذا : فإذا ح. (٢٥) نسبت : نسب بــ ، د ، م.

ال فعل ومستكمل ، كانت خيرا إذا (١) كان (٢) ذلك الخروج من القوة إلى الفعل في معنى نافع في الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية (٣) فليس (٤) يجب أن يكون خيرا حقيقة ، بل قد يكون خيرا مظنونا ، فيكون إذن كل غاية فهي باعتبار غاية ، وباعتبار آخر خير إما مظنون وإما حقيقي ، فهذا هو حال الخير والصلة التامة. وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئا واحدا له قياس إلى القابل المستكمل به ، وقياس إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاعل الذي يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاعل منفعا به أو بشيء يتبعه كان قياسه إلى الفاعل جودا وإلى المنفعل خيرا ، وللحظة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأول في اللغات إفاده المفيد لغيره (٥) فائدة لا يستعيض عنها بدلا ، وأنه إذا استعراض منها بدلا قيل له مبایع أو معاوض ، وبالجملة معامل ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال (٦) المستحسنة (٧) لا تعد عند الجمهور من الأعراض (٨) ، بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها (٩) في موضوعات يظن أن (١٠) المفيد غيره فائدة يربح (١١) منها شakra هو أيضا جواد وليس مبایعا ولا معاوضا (١٢) ، وهو في الحقيقة معاوض (١٣) ، لأنه أفاد واستفاد (١٤) سواء استفاد عوضا (١٥) ماليها (١٦) ، إما (١٧) من جنسه ، وإما (١٨) من غير جنسه ، أو شakra ، أو ثناء يفرح (١٩) به ، أو استفاد أن صار فاضلا محمودا ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم (٢٠) يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته. لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في الأعراض ، فلا يمتنعون عن تسمية (٢١) من يحسن إلى غيره بشيء (٢٢) من هذه (٢٣) الخيرات (٢٤) المظنونة أو الحقيقة التي يحصل له بذلك ثناء (٢٥) ، جوادا ،

(١) إذا : وإذا : ب ، ح ، د ، ص. (٢) كان : كانت ب ، ح ، ص ، ط

(٣) تخيلية : تخيلية ط. (٤) فليس : ليس د. (٥) لغيره : لغير ص. (٦) الأحوال : الأفعال ح

(٧) المستحسنة : المستحبة ح ، د ، ص ، م. (٨) الأعراض : الأعراض م. (٩) يقررونها : يقررونها د ، م.

(١٠) أن : ساقطة من ب ، د ، ط. (١١) يربح : ربح د. (١٢) معاوضا : معاوضا م

(١٣) معاوض : معاوض م. (١٤) استفاد : ساقطة من ح

(١٥) عوضا : + ما ح ، ص ، م. (١٦) ماليها : ساقطة من د ، م

(١٧) إما : ساقطة من ب ؛ + هو د. (١٨) إما : + هو د ؛ أو ط ، م

(١٩) يفرح : ويفرح د. (٢٠) لو لم : + يكن د. (٢١) تسمية : تسميتها د. (٢٢) بشيء : لشيء ب ، ح ،

د ، م

(٢٣) هذه : هذا د. (٢٤) الخيرات : الحركات م. (٢٥) ثناء : ساقطة من ب ، م.

ولو فطروا لهذا المعنى لم يسموه جوادا ، إذ (١) الواحد منهم إذا أحسن إليه لعوض (٢) وإن كان شيئاً غير المال ، ففقطن له ، استخفف الملة أو أنكرها (٣) وأبي (٤) أن يكون المحسن إليه (٥) جوادا إذ (٦) كان فعله لعلة ، فإذا حق وحصل (٧) معنى الجود كان إفادة الغير كمالاً في جوهره أو في أحواله من غير أن يكون بإزائه ، عوض (٨) بوجهه من الوجوه ، فكل فاعل بفعل فعلاً لغرض يؤدي (٩) إلى شبه عوض فليس بجواد ، وكل (١٠) مفيد للقابل صورة أو عرضاً له (١١) غاية أخرى يحصل بالخير الذي أفاده إياه فليس بجواد.

بل نقول : إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات ، وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته (١٢) ، أو بحسب مصالح ذاته ، أو بحسب شيء آخر في ذاته ، أو في مصالحه. ومعلوم أنه إن كان (١٣) بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته (١٤) أو بحسب شيء آخر في مصالحه (١٥) ، وبالجملة بحسب أمر يعود إلى (١٦) ذاته بعائدة (١٧) ما ، فذاته ناقصة في وجودها ، أو في كمالاتها. وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث (١٨) كونه عنه (١٩) له ولا كونه عنه بمتعلقة ، حتى (٢٠) إنه لو لم يصدر عنه ذلك (٢١) الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحاله لو صدر عنه ذلك ، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه (٢٢) لحمدة أو غيرها من الأغراض الخاصة (٢٣) في ذاته ولا ضدة غير الأجمل به وغير الحالب إليه حمد (٢٤) أو غيرها من الأغراض المأثورة والنافعة ، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى (٢٥) والأحسن به (٢٦) ، فيكون لا داعي له إلى ذلك ولا مرجح (٢٧) لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابله (٢٩).

(١) إذ : وب. (٢) لعوض : لغرض ص ، م ؛ + أيضاً ص. (٣) أو أنكرها : وأنكرها م  
 (٤) وأبي : وإلى د. (٥) إليه : ساقطة من م. (٦) إذ : إذا ط. (٧) وحصل : واجعل د. (٨) عوض : غرض

ب

(٩) يؤدي : ويؤدي د. (١٠) وكل : فكل ب ، ط. (١١) وله : فله د  
 (١٢) بل نقول .... مقابلة : ساقطة من م. (١٢) ذاته (الأولى) : وذاته د  
 (١٣) إن كان : + غرضه ط. (١٤) إنه إن كان .... مصالح ذاته : ساقطة من ب  
 (١٥) أو بحسب شيء آخر في مصالحة : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط  
 (١٦) إلى : على ب ، د ، ص ، ط  
 (١٧) بعائدة : بعائدة د. (١٨) بحيث : بحسب د. (١٩) عنه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص  
 (٢٠) حتى : وحتى ب ، ح ، د ، ص. (٢١) ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص  
 (٢٢) إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط. (٢٣) الخاصة : الخاصة ب  
 (٢٤) حمد : لحمد ط. (٢٥) الأولى : + به د ، ص. (٢٦) والأحسن به : ولا حين فيه د

(٢٧) به : فيه ح ، ص. (٢٨) ولا مرجح : والمرجح ح ، ص ، ط .

ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن<sup>(١)</sup> إرادة ليست<sup>(٢)</sup> على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيفقف عليه فلا يكون مصدراً لأمر<sup>(٣)</sup> من الأمور عن علة من العلل ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل<sup>(٤)</sup> القاصد بالقصد<sup>(٥)</sup> المذكور أن يكون إنما يفيض خيراً على غيره<sup>(٦)</sup> ، لأنه أولى به ، وضده غير الأولى به ، ويرجع آخر الأمر<sup>(٧)</sup> إلى غرض يتصل<sup>(٨)</sup> بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى<sup>(٩)</sup> ذاته ، وحيثند لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده متصلة واحدة بالقياس<sup>(١٠)</sup> إلى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها ، بل يكون كونه عن ذاته كون الأغراض التي تختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تناول<sup>(١١)</sup> بذلك كمالاً وحظاً خاصاً<sup>(١٢)</sup>.

وكذلك<sup>(١٣)</sup> فإن سؤال اللهم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجح إلى الذات. مثاله إذا قيل للفاعل : لم فعلت كذا؟ فقال<sup>(١٤)</sup>. ليتألم فلان غرضاً ، فيقال له : ولم طلبت أن يتألم فلان غرضاً؟ فقال<sup>(١٥)</sup> : لأن الإحسان حسن ، لم يقف السؤال ، بل قيل : ولم تطلب ما هو حسن؟ فإذا أجبت حينئذ بخبير يعود إليه أو شر ينتفي عنه<sup>(١٦)</sup> ، وقف السؤال ، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر<sup>(١٧)</sup> عنه هو المطلوب لذاته<sup>(١٨)</sup> مطلقاً.

وأما<sup>(١٩)</sup> الشفقة والرحمة<sup>(٢٠)</sup> والعطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والغم بما يقع من التقصير<sup>(٢١)</sup> وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، وداع<sup>(٢٢)</sup> ينم عاملها<sup>(٢٣)</sup> أو تنحط به متصلة كماله<sup>(٢٤)</sup>. فالجود<sup>(٢٥)</sup> إفادة الغنى في جميع الجهات عن الإفادة كمالاً فيكون ذلك المعنى<sup>(٢٦)</sup> بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل إفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بعوض أو لا بعوض ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً<sup>(٢٧)</sup> إلا أن يكون لا بعوض<sup>(٢٨)</sup>. فهذا هو<sup>(٢٩)</sup> البيان لحقيقة الخير والجود.

وقد<sup>(٣٠)</sup> تكلمنا على العلل وأحوالها ، وبقي أن نكمل<sup>(٣١)</sup> فيها<sup>(٣٢)</sup> القول فنقول : إن هذه<sup>(٣٤)</sup> العلل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع<sup>(٣٥)</sup> في كثير من الأمور الموجودة في العلوم ، فإن الأمور

(١) وعن : أو عن ح ، د ، ص ، ط. (٢) ليست : مصدر الأمر : مصدر أمر ح. (٣) بالفعل : للفاعل بـ. (٤) بالقصد : القصد ح ، هـ : المقصود. (٥) على غيره : + جهة خيرية ط. (٦) الأمر : الأمر دـ. (٧) يتصل : + به بـ. (٨) إلى : على بـ ، دـ. (٩) بالقياس : وبالقياس دـ. (١١) تناول : نال دـ. (١٢) خاصاً : خاصية حـ. (١٣) وكذلك : ولذلك ح ، ط ، هـ. (١٤) فقال : فيقول له صـ. (١٥) قوله<sup>(٣٢)</sup> إن دـ. (١٦) عنه : منه بـ. (١٧) الشر : شـ. (١٨) لذاته : بـ ذاتـه بـ ، حـ ، صـ ، طـ. (١٩) وأما : فأما دـ ، طـ. (٢٠) والرحمة : والرحمة حـ ، دـ. (٢١) التقصير : التقصير بـ. (٢٢) وداع : وداع دـ. (٢٣) عاملـها : عـاصـيـهـاـ بـ ، حـ ، مـ. (٢٤) ومـثـلـ ...ـ كـمـالـ ...ـ سـاقـطـةـ مـنـ مـ. (٢٥) فالجـودـ : +ـ هـ بـ ، دـ ، صـ ، طـ ، مـ. (٢٦) المعنى : الغـنىـ دـ : سـاقـطـةـ مـنـ صـ ، طـ. (٢٧) جـودـاـ مـ. (٢٨) بـعـوضـ : لـعـوضـ بـ ، حـ. (٢٩) فـهـذاـ هوـ : هـذاـ وـهـوـ ، دـ. (٣٠) وـقـدـ : فـقـدـ دـ ، صـ ، مـ. (٣١) نـكـملـ :

نجمل ب ، ح ، د ، ط ، م. (٣٢) فيها : فيه ب. (٣٣) إن : ساقطة من م. (٣٤) هذه : هذا د (٣٥) تجتمع  
: لا تجتمع ب ، د ، ص ، ط ، م.

التي لا تتحرك والتعليميات <sup>(١)</sup> لا يظن أن فيها فاعلاً أي <sup>(٢)</sup> مبدأ حركة ، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضاً لها مادة بل إنما يبحث عن صورها ، فلذلك <sup>(٣)</sup> استخف بها من استخف ، قائلاً : إنما لا تدل على علة <sup>(٤)</sup> تمامية ، فالنظر فيها لهذا العلم لا <sup>(٥)</sup> أن علماً واحداً يتناولها ، كما للمتقابلات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذي به هذا <sup>(٦)</sup> العلم واحد يشرح أمرها.

وذلك لأننا وإن سلمنا <sup>(٧)</sup> أن هذه العلل لا تجتمع في العلوم كلها حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم <sup>(٨)</sup> مختلفة ، فإنما أيضاً قد توجد <sup>(٩)</sup> في علوم <sup>(١٠)</sup> متفرقة مختلفة ، ولو <sup>(١١)</sup> كانت أيضاً <sup>(١٢)</sup> في علم واحد لم يكن في منة <sup>(١٣)</sup> صاحب ذلك العلم الواحد <sup>(١٤)</sup> كالطبيعي مثلما الذي في صناعته هذه المبادي كلها ، أن يبينها ، لأنها مبادئ <sup>(١٥)</sup> للعلم الطبيعي <sup>(١٦)</sup> ويتكلم فيما يعرض لها على أنه ليس الأمر كذلك. فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل ، فالأمور التعليمية في طبائعها <sup>(١٧)</sup> إنما يجب وجودها بغيرها <sup>(١٨)</sup> ، وطبائعها لا تفارق المادة وإن حررت عن المادة <sup>(١٩)</sup> في <sup>(٢٠)</sup> الوهم فقد يلزمها في الوهم من <sup>(٢١)</sup> القسمة ومن التشكل <sup>(٢٢)</sup> ما يكون بسبب المادة ، ويقاد أن <sup>(٢٣)</sup> تكون المقادير هيولات <sup>(٢٤)</sup> قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضاً للعدد ، والعدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ <sup>(٢٥)</sup> فاعلي ومبدأ قابلي وحيث <sup>(٢٦)</sup> كانا ، كان تمام ، والت تمام هو الاعتدال ، والتحديد والترتيب التي بها يكون لها <sup>(٢٧)</sup> ما يكون من الخواص ، وإنما هي لأجل أن يكون على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد ، فإن منع أن يكون هذا تماماً أي غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيراً ويكون <sup>(٢٨)</sup> علة <sup>(٢٩)</sup> لأنه خير ، وهناك <sup>(٣٠)</sup> أيضاً إنما كان علة لأنه خير ثم <sup>(٣١)</sup> كان اتفق لذلك الخير إن كان <sup>(٣٢)</sup> تماماً لحركة ، إذ <sup>(٣٣)</sup> كان السبيل إليه بحركة.

(١) والتعليميات : والتعليميات ب ، د ، ط ، م. (٢) أي : + أو د. (٣) فلذلك : فلذلك ب ، د. (٤) علة : علته ح ، ص ، ط. (٥) لا : إلا م. (٦) هذا : وهذا ب. (٧) سلمنا : أسلمنا د. (٨) للعلوم : + في علوم ط. (٩) قد توجد : + متفرقة د. (١٠) في علوم : على علوم د. (١١) ولو : ولو د. (١٢) أيضاً : ساقطة من ط. (١٣) منة : منه ح ، د ، ص ، ط. (١٤) الواحد : ساقطة من ط. (١٥) مبادئ : مبادح ، د ، ص.

(١٦) لأنها مبادئ للعلم الطبيعي : ساقطة من م

(١٧) طبائعها : طبائعها ب ، د ، ص ، م. (١٨) بغيرها : لغيرها ح. (١٩) عن المادة : ساقطة من ب ، ح. (٢٠) المادة في : ساقطة من د ، ص. (٢١) من : عن د. (٢٢) التشكل : التشكيل م. (٢٣) أن : ساقطة من م. (٢٤) هيولات : هيولات د ، ط ، م. (٢٥) مبدأ : مبتهي د. (٢٦) وحيث : حيث م. (٢٧) لها : ساقطة من م. (٢٨) ويكون : أو يكون ب. (٢٩) علة : غائية ط. (٣٠) وهناك : أو هناك د. (٣١) ثم : + إن د. (٣٢) كان : يكون د. (٣٣) إذ : أو د.

ولو لا أن الخواص واللواحق التي لهذه هي غaiات تتأدى إليها هيئتها<sup>(١)</sup> لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغaiات ، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة<sup>(٢)</sup> ، ولا تكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولو احتجها ، فتطلب الدائرة لها ، فقد صارت هذه العلل أيضا<sup>(٣)</sup> مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم<sup>(٤)</sup> ، وليس<sup>(٥)</sup> ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علما<sup>(٦)</sup> ، لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض<sup>(٧)</sup> للمشترك ، فإن هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات<sup>(٨)</sup> إذا كانت<sup>(٩)</sup> لذاتها أولاً<sup>(١٠)</sup> وكانت<sup>(١١)</sup> لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية ، ولو كانت هذه علوما مفردة لكان أفضليها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة . والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم ، يعني العلم الناظر في العلل الغائية للأشياء<sup>(١٢)</sup> .

(١) هيئتها : مبادئها ب ، ح ، د ، ص . (٢) مستديرة : مستديرا ب ، د ، م .

(٣) أيضا : ساقطة من م . (٤) مشتركة فيجب ..... هذا العلم : ساقطة من ب .

(٥) وليس : + إنما ب ، د ، ص ، ط ، م

(٦) علما (الثانية) : ساقطة من د

(٧) وعارض : وعارض د . (٨) للجزئيات : في الجزئيات د

(٩) كانت : كان د . (١٠) أولاً : وأولاً ب ، ح ، د ، ط ، م

(١١) وكانت : كانت م . (١٢) للأشياء : للشيء ط

(١٣) للأشياء : + بل نقول إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء النافع الذات وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان عرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته وبالجملة بحسب أمر يعود على ذاته بعائدته ما ، فذاته نافعة في وجودها أو في كمالاتها وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه بمثابة وحتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الجزء الذي هو خير بحسب غيره كانت حالة من كل جهة كحاله لو صدر عنه فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب لحمدته أو غيرها من الأعراض الخاصة في ذاته ولا ضدة غير الأجمل به وغير الحالب إليه ممددة أو غيرها من الأعراض المتأثرة والنافعة وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك هو الأولى به والأحسن به فيكون له داعي له ولا مرجع لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابله ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر عن طبع أو عن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور عن علة من العلل بأن يجب وإنما أن لا يكون الأولى بالفاعل القاصد القصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزءا على غيره لأنه أولى به وضده عن الأولى به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل ذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته وحينئذ ولا يكون وجود ذلك العرض ولا وجوده بمثابة واحدة بالقياس إلى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها بل يكون كونه عن ذاته كون الأعراض الذي يختص ذاته فيعود إلى أن ذاته تناول بذلك كمالا وحظا خاصا وكذلك فإن سؤال الكم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات مثاله إذا قبل للفاعل لم فعلت كذا فقال لينال فلان غرضا فيقال له ولم طلبت أن ينال فلان غرضا فقال لأن الإحسان حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فإذا

أجيب حينئذ بخير يعود عليه أو شر ينفي عنه وقف السؤال فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب بذاته مطلقاً وأما الشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي أعراض خاصة للفاعل وداع ندم عاصيها أو تحيط به مترفة كماله .

**المقالة السابعة<sup>(١)</sup>**

**و فيها ثلاثة فصول<sup>(٢)</sup>**

---

**(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م.**

**(٢) ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ح ، ص.**



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل (١)

في لواحق الواحدة (٢) من الهوية (٣) وأقسامها (٤) ولواحق الكثرة

#### من الغيرية (٥) والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الأمور التي تختص بالهوية من حيث هي (٦) هوية أو تلحظها (٧)، ثم الواحد والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء حتى إن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال (٨) له إنه واحد باعتبار ، وكل شيء فيه وجود واحد ولذلك (٩) ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك ، بل هما واحد بالموضوع ، أي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك (١٠) ، ولو كان المفهوم من (١١) الواحد من كل جهة مفهوم الموجود (١٢) لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا ، كما ليس واحدا ، وإن كان يعرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة (١٣) إنما كثرة واحدة ولكن لا من حيث هي كثرة (١٤).

فحربي بنا (١٥) أن نتكلّم أيضا (١٦) في الأمور التي تختص بالوحدة (١٧) ومقابلاً لها (١٨) أي الكثرة مثل الهوية (١٩) والمحاسبة والموافقة والمساواة والمشابهة ومقابلاً لها ، بل الكلام في الجانب المقابل لها أكثر (٢٠) ، فإن الوحدة مشابهة وما يصادها متغير (٢١) متشعب ، فالهوية (٢٢) هو أن يحصل (٢٣) للكثرة (٤) وجه وحدة من وجه آخر ، فمن ذلك ما بالعرض (٢٥) وهو على قياس الواحد

(١) فصل ساقطة من د. (٢) الوحدة : الواحد م. (٣) الهوية : فهو هوية ب ، د ، ص ، ط ، م. (٤) وأقسامها : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٥) من الغيرية : من الغير ب ، ح ، د ، ص ، م. (٦) هي : هو ط. (٧) أو تلحظها : وتلحظها ب ، ح ، د ، ص. (٨) أن يقال : أن نقول ب ، م. (٩) ولذلك : وكذلك م. (١٠) بذلك ب ، ح ، د ، ط ، م. (١١) المفهوم من : مفهوم ب ، م. (١٢) الموجود : الوجود د. (١٣) للكثرة : للكثير د. (١٤) كثرة : كثير د. (١٥) بنا : بناء ط. (١٦) أيضا : ساقطة من د. (١٧) بالوحدة : بالوجود د. (١٨) ومقابلاً لها ب ، ح ؛ ومقابلاً لها ص ؛ ومقابلاً لها م : ومقابلاً لها د. (١٩) الهوية : فهو هوية ب ، ح ، ص ، ط ، م ؛ + هوية د. (٢٠) أكثر : في الأكثر د : في الكثرة ح. (٢١) متغير : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢٢) فالهو هوية : فالهو هو ب ، م. (٢٣) يحصل : يجعل ط ، م. (٢٤) للكثرة : للكثير ب ، د ، ص ، م ؛ + من ط ، م. (٢٥) ما بالعرض : بالعرض ب ، ح ، د ، ص ،

بالعرض فكما<sup>(١)</sup> يقال هناك واحد يقال هاهنا هو هو ، وما كان هو هو في الكيف فهو شبيه ، وما كان هو هو في الكل فهو مساو ، وما كان هو هو في الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذي بالذات فيكون في الأمور التي<sup>(٢)</sup> تقوم الذات<sup>(٣)</sup> ، فما كان هو هو<sup>(٤)</sup> في الجنس قيل مجنس ، وما كان<sup>(٥)</sup> هو هو في النوع قيل مماثل. وأيضاً ما كان هو هو في الخواص يقال له مشاكل. ومقابلات هذه معروفة من المعرفة<sup>(٦)</sup> بهذه.

ومقابل الماء هو<sup>(٧)</sup> على<sup>(٨)</sup> الإطلاق الغير. والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع ، وهو<sup>(٩)</sup> بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ، ويجوز أن يكون الغير بالعرض شيئاً واحداً وهو غير لنفسه من وجهين. وأما<sup>(١٠)</sup> الآخر فاسم خاص في الاصطلاح<sup>(١١)</sup> للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن<sup>(١٢)</sup> المخالف مخالف بشيء<sup>(١٣)</sup> ، والغير قد يغایر بالذات ، والمخالف أخص من الغير وكذلك الآخر. والأشياء المتغيرة بالجنس الأعلى إذا كانت مما يحل المواد نفس تغايرها بالجنس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة.

وأما المتغيرات<sup>(١٤)</sup> التي تختلف بالأنواع تحت<sup>(١٥)</sup> الأجناس القرية التي<sup>(١٦)</sup> دون الأعلى<sup>(١٧)</sup> ، فيستحيل البة أن تجتمع في موضوع واحد ، وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى مقابلات<sup>(١٨)</sup> وقد علمت في المنطق عددها وخاصيتها<sup>(١٩)</sup> والقنية<sup>(٢٠)</sup> ، وعدم منها ، تدخل بوجه<sup>(٢١)</sup> تحت التناقض<sup>(٢٢)</sup> ، والأضداد تدخل بوجه تحت عدم والقنية<sup>(٢٣)</sup> . ووجه دخول عدم تحت السالبة ، غير وجه دخول الصد تحت عدم.

ولكن يجب أن تعلم أن عدم يقال على وجوه : فيقال لما من<sup>(٢٤)</sup> شأنه أن يكون موجود ما وليس له ، لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما<sup>(٢٥)</sup>

(١) فكما : كما ح. (٢) التي : + تقدم د. (٣) الذات : بالذات ح ، ص. (٤) هو (الثانية) : ساقطة من د. (٥) ما كان : فإن كان ط. (٦) المعرفة : المعروفة م. (٧) الماء هو : هو هو د. (٨) على : لا على ح. (٩) وهو : هو ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) وأما : فأما د ، ص ، م. (١١) في الاصطلاح للمخالف : في إصلاح ما للمخالف ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) بأن : فإن ح ، د ، ص. (١٣) مخالف بشيء : يخالف لشيء ح : يخالف بشيء م. (١٤) المتغيرات : المتغيرات م. (١٥) تحت : بحسب د. (١٦) التي : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٧) الأعلى : على ب. (١٨) مقابلات : مقابلات ب ، د ، ط. (١٩) وخاصيتها : وخاصيتها م : وخاصتها ط. (٢٠) والقنية : فالقنية ط

(٢١) بوجه : ساقطة من ح. (٢٢) التناقض : + بوجه ح

(٢٣) والقنية : الوجود ح. (٢٤) من : ساقطة من م

(٢٥) موجود ما ... أن يوجد لأمر ما : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما وليس له من شأنه ط : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما ح ، ص.

كالبصري<sup>(١)</sup> فإنه<sup>(٢)</sup> من شأنه أن يكون لشيء ما<sup>(٣)</sup> ، لكن<sup>(٤)</sup> الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له<sup>(٥)</sup>. ويقال لما من شأنه أن يكون لجنس<sup>(٦)</sup> الشيء وليس للشيء ولا من شأنه أن يكون له<sup>(٧)</sup> جنساً قريباً أو<sup>(٨)</sup> بعيداً<sup>(٩)</sup>.

ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشيء وليس<sup>(١٠)</sup> من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة. ويقال لما من شأنه أن يكون للشيء وليس له مطلقاً أو في وقته أو لأن وقته لم يحييء كالمرد أو لأن<sup>(١٢)</sup> وقته قد فات كالردد<sup>(١٣)</sup> ، والضرب الأول يطابق السالبة<sup>(١٤)</sup> مطابقة شديدة وأما الوجه الآخر فيخالفها<sup>(١٥)</sup> ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد<sup>(١٦)</sup> الشيء لا بتمامه<sup>(١٧)</sup> ، فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا هو<sup>(١٨)</sup> أيضاً بصير مطلق<sup>(١٩)</sup> لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعني الإنسان لا العين.

ثم إن العدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس. وأما العدم فلا يحمل على الصد<sup>(٢٠)</sup> لأنـه : ليس المراة<sup>(٢١)</sup> عدم الحلاوة ، بل هي<sup>(٢٢)</sup> شيء آخر مع عدم الحلاوة ، فإن العدم<sup>(٢٣)</sup> وهذه قد يكون في المادة وقد يكون مصاحباً لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أو لا<sup>(٢٤)</sup> يكون إلا مع العدم. وهذه هي الأضداد ، وليس السبب في تقابلها تغير الأجناس وقد<sup>(٢٥)</sup> بينما ذلك ، بل السبب في ذلك أن ذواها في حد أنفسها وحد فصولها تتمانع عن الاجتماع<sup>(٢٦)</sup> وتتفاسد<sup>(٢٧)</sup> ،

(١) كالبصري : كان كبصر د

(٢) فإنه : فإن كان د

(٣) ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط

(٤) لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط

(٥) كالبصري فإنه ... البصر له : ساقطة من م

(٦) لجنس : ساقطة من ح ، د ، ط

(٧) لجنس الشيء .... أن يكون : ساقطة من د

(٨) له : + كان ب ، د ، م

(٩) أو : + جنساً ط

(١٠) ويقال لما من شأنه ... جنساً قريباً أو بعيداً : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنساً

بعيد أو قريباً ص. (١١) وليس : فليس ح. (١٢) لأن : ساقطة من م. (١٣) كالردد : كالدر ط. (١٤)

السالبة : بالسالبة ط. (١٥) فيخالفها : فيخالفه ط. (١٦) فقد : فقده ب ، ح ، ص ؛ فقدته د ، م. (١٧) لا

بتمامه : بتمامه ح ، د ، ط ، م

(١٨) هو : ساقطة من ح ، ص. (١٩) مطلق : ساقطة من ح ، ص ، ط

(٢٠) على الصد : عليه الصد ح ، ص ، ط. (٢١) المراة : المرة ط

(٢٢) هي : هو ب ، ط. (٢٣) فإن العدم : فالعدم ب ، م. (٢٤) أولاً : ولا ب

(٢٥) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٢٦) الاجتماع : الإجماع (٢٧) وتناسد : ويفاسد ط.

وإذ ليس شيء من الأجناس العالية ممتضادة<sup>(١)</sup> فيجب أن تكون الأضداد الحقيقة واقعة تحت جنس<sup>(٢)</sup> ، وأن يكون جنسا<sup>(٣)</sup> واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تتحالف بالفصول ، وتكون الأضداد من جملة الغير<sup>(٤)</sup> في الصورة<sup>(٥)</sup> مثل السواد والبياض تحت اللون ، والحلوة والمرارة تحت الذوق.

وأما الخير والشر فليس بالحقيقة أجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطئ<sup>(٦)</sup> ولا الشر ، ومع ذلك فالشر يدل في كل شيء بوجه ما على عدم الكمال الذي له ، والخير على وجوده ، فبينهما خالفة العدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشتراك في غير<sup>(٧)</sup> جنس الخير والشر ، وإنها<sup>(٨)</sup> تشتراك في<sup>(٩)</sup> المحسوس أو في التخييل وغير ذلك ، فليست أنواعا للخير والشر ويشبه أن يكون أهل الظاهر من النظر<sup>(١٠)</sup> عمدوا إلى الأشياء التي هي ممتضادة ولها أجناس قريبة تدخل فيها<sup>(١١)</sup> ، وطبقة منها موافقة للحاسة<sup>(١٢)</sup> أو العقل وطبقة خالفة وطبقية منها موافقة للإيجاب<sup>(١٣)</sup> ، والأخرى<sup>(١٤)</sup> للفصل<sup>(١٥)</sup> ، وطبقة خالفة لأيهم<sup>(١٦)</sup> كان ، فالقططا منها المعن الموافق والمعنى المخالف فجعلوا<sup>(١٧)</sup> أحدهما<sup>(١٨)</sup> جنسا لطبقة ، والآخر<sup>(١٩)</sup> لطبقة أخرى<sup>(٢٠)</sup> ، وليس الواجب<sup>(٢١)</sup> كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالف دلالة اللوازيم لأنها ليست<sup>(٢٢)</sup> للأشياء في أنفسها بل بالإضافة<sup>(٢٣)</sup>.

ثم إن الأمور الموافقة والمخالف إذا جعلا<sup>(٢٤)</sup> كطبعتين<sup>(٢٥)</sup> وجد لها أشياء<sup>(٢٦)</sup> يصلح أن يجعل بحسب<sup>(٢٧)</sup> الاعتبارات المختلفة للأجناس لها<sup>(٢٨)</sup> فإنها<sup>(٢٩)</sup> تدخل في جملة الأفعال والانفعالات من جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات<sup>(٣٠)</sup> أخرى<sup>(٣١)</sup> ، فإنها من حيث

(١) ممتضادة : لمتضادة د : متضاد م. (٢) واقعة تحت جنس : واقعة في الجنس ط ؛ واقعة في جنس ب

(٣) جنسها ب ، ح ، د ، ط ، م. (٤) وتكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٥) الغير : + في الجملة ط. (٦) في الصورة : صورة ط. (٧) متواطئ ط : متواطئ د ، م ؛ + فيه ح ، م

(٨) غير : ساقطة من د. (٩) وإنما : فانها ح ، ص ، ط. (١٠) في : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط. (١١) النظر : النظري ط. (١٢) فيها : فيما ط. (١٣) للحاسة أو العقل : ساقطة من د. (١٤) للإيجاب : الإيجاب د. (١٥) والأخرى : أخرى ح ، د ، ص. (١٦) للفصل : الفصل د. (١٧) لأيهم : لأيها د. (١٨) وطبقة مخالفة ... وطبقة مخالفة لأيهم : وطبقة مخالفة لأيهم ط ، م .. (١٩) فجعلوا : فجعل د. (٢٠) أحدهما : إداتها ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢١) والآخر : والأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢٢) طبقة أخرى : للطبقة الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢٣) الواجب : مشطوبة من م. (٢٤) ليست : ليس ب. (٢٥) بالإضافة : الإضافة م. (٢٦) جعلا : جعلوا ص. (٢٧) كطبعتين : كطبعتين د. (٢٨) أشياء : الأشياء د.

(٢٩) بحسب : تحت ط. (٣٠) لها : لها ، د. (٣١) فإنما : فإنما د ؛ + قد ج ، ص ، ط. (٣٢) باعتبارات : باعتبار ح ، د ، ص. (٣٣) أخرى : أخرى ح ، د ، ص ، م.

هي صادرة من أشياء هي أفعال ، ومن حيث هي حاصلة عن أشياء في أشياء هي انفعالات<sup>(١)</sup> ، ومن حيث يتقرر عنها<sup>(٢)</sup> هيئات قارة<sup>(٣)</sup> في حوالتها فهي من الكيفيات ، ومن حيث إن المواقف موافق<sup>(٤)</sup> لموافقة فهي من المضاف ، فإذا<sup>(٥)</sup> كان اسم<sup>(٦)</sup> المواقفة والمخالفة مصروفا إلى أحد هذه المعاني بعينه دخل في الجنس الخاص له ، ليست<sup>(٧)</sup> أقول إن شيئاً واحداً يدخل في أحجام مختلفة فهذا<sup>(٨)</sup> مما نخرمه ، بل كل اعتبار هو شيء<sup>(٩)</sup> آخر ، وهو الداصل في جنس آخر<sup>(١٠)</sup> ولا هذه بالحقيقة<sup>(١١)</sup> أحجام بل كأحجام ، لأنها أمور مركبة من معنى ومن فعل أو انفعال أو إضافة<sup>(١٢)</sup> أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون في ذواها كيفيات وتكون سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع<sup>(١٣)</sup> الاجتهاد كله في أن يجعل المواقفة والمخالفة مما<sup>(١٤)</sup> يسندها<sup>(١٥)</sup> إلى الأحجام العالمية فإن لتلك الطبائع<sup>(١٦)</sup> الأضداد<sup>(١٧)</sup> التي جعلت طبيعتين<sup>(١٨)</sup> أحجاماً حقيقة غير المواقفة والمخالفة هي تدخل فيها<sup>(١٩)</sup> وقد علمت هذا في موضعه<sup>(٢٠)</sup>.

وأما القول بوجود الضددين في جنسين متضادين مثل الشجاعة والتھور فهو<sup>(٢١)</sup> أيضاً قول متسع فيه ، فإن الشجاعة في نفسها كيفية ، وباعتبار<sup>(٢٢)</sup> ما تكون فضيلة ، وكذلك التھور في نفسه<sup>(٢٣)</sup> كيفية ، وباعتبار ما يكون رذيلة ، فالفضيلة والرذيلة ليستا<sup>(٢٤)</sup> من الأحجام لهذه الكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب<sup>(٢٥)</sup> ليسا<sup>(٢٦)</sup> جنسين للروائح والمذوقات<sup>(٢٧)</sup> بل لوازم لها بحسب اعتبارات تتحققها.

فالشجاعة في ذاهما لا تضاد التھور ولا الجبن وإنما المتضادان هما<sup>(٢٨)</sup> التھور والجبن الداخلان في باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللاشجاعة كما قلنا في المساوي<sup>(٢٩)</sup>

(١) انفعالات : الانفعالات ط. (٢) عنها : منها ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٣) قارة : قادرة د

(٤) موافق : ما وافق د. (٥) فإذا : وإذا ، ص. (٦) اسم : + الشيء ح ، د ، ص ، ط ، م

(٧) لست : ليست م. (٨) فهذا : وهذا ح ، ص ، م. (٩) هو شيء : وهو شيء م

(١٠) في جنس آخر : في الجنس الآخر ط. (١١) بالحقيقة : وبالحقيقة د

(١٢) أو إضافة : وإضافة ح. (١٣) مع : + وضع ط

(١٤) مما : فما د. (١٥) يسندهما : يسندهما ح ، ص ، ط. (١٦) الطبائع : لطبائع د

(١٧) الأضداد : للأضداد ب. (١٨) طبيعتين : طبقتين ص

(١٩) فيها : فيهما ط. (٢٠) في موضعه : في موضع ب ، د ، م ؛ في موضع آخر ط. (٢١) فهو : وهو ، م

(٢٢) وباعتبار : وهي باعتبار ب ، ح ، ط ، م ، د. (٢٣) في نفسه : في نفسها ح ، د ، ص ، ط ، م

(٢٤) ليستا : ليسا ح ، ص ، ط. (٢٥) وغير الطيب : ساقطة من د

(٢٦) ليسا : + من ص. (٢٧) والمذوقات : والمذاقات ب ، د ، م

(٢٨) هما : هو ح. (٢٩) المساوي : المبادئ د ؛ + في آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د.

وما يقابلها ، ثم اللاشجاعة كالجنس للتهور والجنون ، فإذا (١) ضادت (٢) الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها (٣) بل إنما تضاده لعارض فيها (٤) هو (٥) أن هذه محمودة وفضيلة ونافعة (٦). وذلك مذموم ورذيلة وضار ، فالآضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع الواحد ، فمنها (٧) ما يكون الموضوع الواحد يقبل الصدرين جميعاً من غير استحالة في غيرهما ، ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولاً في غيرهما حتى يعرض له أحدهما فإن مزاجاً ما يخلو به الشيء ، وإذا (٨) أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس (٩) كذلك الحال في استحالة الحار (١٠) إلى البارد (١١).

ولما كان الصددان (١٢) يكونان (١٣) في الجنس فلا يخلو إما (١٤) أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزم الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإنما أن يكون ليس كذلك. فلا يخلو : إما (١٥) أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهمما (١٦) مخالفة (١٧) واحدة ليس مخالفة بعضها (١٨) أقل أو أكثر (١٩) أو يكون ذلك مختلفاً ، فإن كان مختلفاً في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته (٢٠) والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الصد ذلك ، ويكون التضاد غاية الخلاف للمتقابلات المتنافقة في الجنس (٢١) والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من (٢٢) حيث كان متوسطاً وحيث لم يكن ، لأنه (٢٣) إن كان (٢٤) اثنان كل (٢٥) واحد منها (٢٦) في غايةبعد عن الآخر فالتضاد خلاف تمام ، ولذلك (٢٧) فإن ضد الشيء واحد.

وأما إن جعل جاعل غاية الخلاف وبعد قد يقع بين الواحد وبين آخرين (٢٨) اثنين متخالفين (٢٩) فذلك محال ، لأن التخالف (٣٠) بين الواحد وبينهما إما أن يكون في معنى واحد من

(١) فإذا : فإن ح ، د ، ص ، ط م. (٢) ضادت : ضاد ، ب ، ح ، ط ، م

(٣) ذاتها : ذاته ب. (٤) فيها : فيه ب. (٥) هو : وهو ب ، د ، ص ، ط ، م. (٦) ونافعة : ونافع ح ، ص ، ط

(٧) في الموضوع الواحد فمنها : في الموضوع فمنها ب ، م. (٨) وإذا : فإذا ط : وإذا د. (٩) وليس : فليس ص. (١٠) في استحالة الحار : ساقطة من ص. (١١) البارد : البرد ح ، ص ، ط ، م. (١٢) الصددان : الصد ب ، م. (١٣) يكونان : يكون ب ، د ، م. (١٤) إما : أو م. (١٥) فلا يخلو إما : فإما م. (١٦) منها :

منها ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٧) مخالفة : بمخالفة م. (١٨) بعضها : لبعض ب ، ح ، ط ، ه

(١٩) أو أكثر : وأكثر ب ، ح ، د. (٢٠) مشابهته : مشابهة د ، ط : المشابهة ط

(٢١) في الجنس : الجنس ب ، ط ، م : بالجنس ح

(٢٢) من : ساقطة من د ، ص ، ط. (٢٣) بين لفظ « لأنه » ولفظ « إن » بياض في ب ، د ، ط

- (٢٤) كان : كانت د. (٢٥) كل : فكل ب ، ح ، ط
- (٢٦) منها : ساقطة من ب. (٢٧) ولذلك : وكذلك د ، ط
- (٢٨) آخرين : الآخرين ح. (٢٩) مخالفين : مخالفين د ، ط. (٣٠) التحالف : المخالفة ب ، ح ، د ، ط.

جهة واحدة فتكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف ، ويكون نوعا واحدا لا أنواعا كثيرة ، وإنما أن يكون من جهات <sup>(١)</sup> فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا ، فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي إذا الحق <sup>(٢)</sup> الجنس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء ، وخصوصا في البسائط ، وقد علمت هذا ، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع . وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد <sup>(٣)</sup> الذي بالذات ليس يعني بقوله بالذات الجوهر والموضوع <sup>(٤)</sup> ، بل يعني به ما يقع به التضاد <sup>(٥)</sup> ولو كان كيفية <sup>(٦)</sup> أيضا <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> ، فقد بان أن ضد الواحد واحد.

والمتوسط <sup>(٩)</sup> في الحقيقة <sup>(١٠)</sup> هو الذي مع أنه يخالف <sup>(١١)</sup> يشأبه <sup>(١٢)</sup> ، فحينئذ يجب أن يكون الانتقال إليه أولا في التغير إلى الضد ، فإن الأسود لذلك يغبر أو يخضر أو يحمر <sup>(١٣)</sup> أولا ثم <sup>(١٤)</sup> يبيض ، وقد يعرض للأضداد <sup>(١٥)</sup> متوسطات بسلب الطرفين ، فربما كان ذلك لعدم الاسم ، والمتوسط <sup>(١٦)</sup> متوسط ، وعني به متوسطا <sup>(١٧)</sup> حقيقيا مثل اللاحار واللابارد ، وإذا لم يكن للفاتر اسم فمثل هذا أيضا يكون في الجنس ، وإذا <sup>(١٩)</sup> أخرج <sup>(٢٠)</sup> عن الجنس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك <sup>(٢١)</sup> ليس بالمتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ ، وأما الملكة وعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما هما <sup>(٢٢)</sup> الموجبة وال والسالبة <sup>(٢٣)</sup> بعينهما <sup>(٢٤)</sup> مخصصة بجنس أو موضوع ، وأيضا في وقت وحال ، فتكون نسبة الملكة <sup>(٢٥)</sup> وعدم إلى ذلك الشيء والحال نسبة التقىضيين إلى الوجود كله ، وإذا <sup>(٢٦)</sup> لا واسطة بين التقىضيين فكذلك لا واسطة بين عدم والملكة .

(١) من جهات : في جهات ب ، ح ، د ، ط ، م

(٢) الحق : تحقق م. (٣) وفي التضاد : والتضاد ط

(٤) والموضوع : أو الموضوع د ، ص ، ط. (٥) التضاد : + وفي التضاد الذي بالذات ليس إلى ح

(٦) كيفية : كيفية ص ، ط. (٧) أيضا : + إلى د

(٨) ليس يعني بقوله ..... كيفية أيضا : ساقطة من ب ، م. (٩) والمتوسط : والمتوسطة د

(١٠) في الحقيقة : بالحقيقة ص. (١١) يخالف : مخالف ح

(١٢) يشأبه : + به ط. (١٣) أو يخضر أو يحمر : ويخضر ويحمر ح ، ط

(١٤) ثم : لم د. (١٥) للأضداد : الأضداد د

(١٦) والمتوسط : والمتوسط د. (١٧) وعني به متوسطا : ساقطة من د ، م.

(١٨) وإذا : إذا م

(١٩) وإذا : إذا ط. (٢٠) أخرج : خرج م

(٢١) كذلك : فلذلك د. (٢٢) هما : ساقطة من ط

(٢٣) الموجبة وال والسالبة : موجبة وسالبة ط

- (٢٤) بعينهما : بعينها ب ، ح ، د ، ص ، م  
(٢٥) الملكة : المكّة ب . (٢٦) وإذ : إذ ب ، د ، ح .

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

(١) في اقتصاص مذاهب الحكماء (٢) الأقدمين في المثل ومبادئ (٣) التعليميات (٤) والسبب

الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل (٥) الذي وقع لهم حتى (٦) زاغوا لأجله

قد حان (٧) لنا أن نتجرد لمناقشة آراء قيلت في الصور (٨) والتعليميات (٩) والمبادئ المفارقة والكليات مخالفة لأصولنا (١٠) التي قد (١١) قررناها ، وإن كان (١٢) في صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين التي (١٣) أعطيناها تنبئه للمستبصر على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنها مستظہرون بتکلف ذلك بأنفسنا (١٤) لما نرجو أن يجري في ذلك من فوائد نذكرها (١٥) في حال (١٦) مقاوماتنا إياهم يكون قد ذهب (١٧) علينا فيما قدمناه وشرحناه.

ونقول : إن كل صناعة فإن لها (١٨) نشأة تكون فيها نية فجة غير أنها تنضج بعد حين ثم إنها (١٩) تزداد وتکمل بعد حين (٢٠) آخر ، ولذلك (٢١) كانت الفلسفة في قسم (٢٢) ما اشتغل بها (٢٣) اليونانيون خطبية ، ثم خالطها غلط وجدل ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعي ، ثم أحذنوا يتبعون للتعليمي ، ثم للاهي (٢٥) ، وكانت لهم انتقالات من بعضها (٢٦) إلى بعض غير سديدة ، وأول ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشا (٢٧) فظننن أن القسمة توجب وجود (٢٨) شيئاً في كل

(١) فصل : الفصل ط : ساقطة من د. (٢) الحكماء : القدماء ب ، ح ، ص ، م

(٣) ومبادئ : المبادئ ح ؛ ساقطة من ب ، م. (٤) التعليميات : التعليمات ب ، د ، م

(٥) الجهل : الجهة د. (٦) حتى : حين م. (٧) حان : جاز د. (٨) في الصور : في الصورة د

(٩) والتعليميات : لتعليمات د ؛ والتعليمات ب ، م. (١٠) لأصولنا : أصولنا م. (١١) قد : ساقطة من ب ،

ح ، ص ، ط ، م. (١٢) كان : كانت ح ، ط. (١٣) التي : ساقطة من د

(١٤) بأنفسنا : لأنفسنا ط. (١٥) نذكرها : نذكر ، م

(١٦) في حال : بما خلال م. (١٧) ذهب : ذهبت م ؛ أذهب د

(١٨) لها : + ابتداء ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٩) إنما : إنما ؛ د. (٢٠) ثم إنما تزداد وتکمل بعد حين : ساقطة من ح ، ص ، ط.

(٢١) ولذلك : وكذلك ب ، ح

(٢٢) في قسم : في القسم ط

(٢٣) اشتغل : استعمل د. (٢٤) بها : به ب ، ح ، ص ، ط

(٢٥) للاهي : للاهي ط ؛ الإلهي ب. (٢٦) من بعضها : ساقطة من ب : من بعضهم د

(٢٧) تشوشاو : لشوشاو ب ، د. (٢٨) وجود : + وجود ح.

شيء ، كإنسانين في معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق أبيدي لا يتغير ، وجعلوا لكل واحد منها وجودا ، فسموا الوجود<sup>(١)</sup> المفارق وجودا<sup>(٢)</sup> مثاليًا ، وجعلوا لكل واحد<sup>(٣)</sup> من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقوله ، وإياها يتلقى العقل<sup>(٤)</sup> ، إذ<sup>(٥)</sup> كان المعقول أمرا لا يفسد ، وكل محسوس من هذه فهو فاسد ، وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه وإياها تتناول.

وكان المعروف بأفلاطون<sup>(٦)</sup> ومعلمه سocrates يفرطان في هذا الرأي ويقولان<sup>(٧)</sup> إن للإنسانية<sup>(٨)</sup> معنى واحدا موجودا يشترك فيه<sup>(٩)</sup> الأشخاص ويقى مع بطلانها ، وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو إذن المعنى<sup>(١٠)</sup> المفارق. وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة<sup>(١١)</sup> بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود ، وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور<sup>(١٢)</sup> التعليمية للمادة ، كالتعبير فإنه معنى تعليمي ، فإذا قارن المادة صار فط Osborne<sup>(١٣)</sup> ، وصار معنى طبيعيا ، وكان<sup>(١٤)</sup> للتعبير من حيث<sup>(١٥)</sup> هو تعليمي أن يفارق<sup>(١٦)</sup> وإن لم يكن<sup>(١٧)</sup> له<sup>(١٨)</sup> من حيث هو<sup>(١٩)</sup> طبيعى أن يفارق<sup>(٢٠)</sup>.

وأما أفلاطون<sup>(٢٢)</sup> فأكثر ميله إلى أن الصور هي المفارقة<sup>(٢٣)</sup> ، فأما<sup>(٢٤)</sup> التعليميات فإنها عنده معان بين الصور<sup>(٢٥)</sup> والماديات<sup>(٢٦)</sup> ، فإنها وإن فارقت في الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعد قائم لا في مادة ، لأنه إما أن يكون متناهيا ، أو غير متناه<sup>(٢٧)</sup> ، فإن كان غير متناه<sup>(٢٨)</sup> ، وذلك<sup>(٢٩)</sup>.

(١) الوجود : الموجود د ، ط. (٢) وجودا : موجودا د ، ط. (٣) منها وجودا ... لكل واحد : ساقطة من د

(٤) العقل : العقول ط. (٥) إذ : إذا ح ، د. (٦) بأفلاطون : بأفلاطون ح ، ص ، ط : بفلاطون م. (٧) ويقولان : ويقولون د. (٨) لالنسانية : الإنسانية د. (٩) فيه : فيها د. (١٠) المعنى : ساقطة من د ، م. (١١) مفارقة+ ما لوجود ح

(١٢) الصور : الصورة د. (١٣) فط Osborne : فط Osborne ط. (١٤) وكان : فكان ب ، ولأن د ، م. (١٥) حيث : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٦) يفارق : يقارن م. (١٧) وإن لم : ب ، د ، ط ، م. (١٨) وإن لم يكن : ليس ب. (١٩) له : ساقطة من م. (٢٠) هو : ساقطة من د. (٢١) يفارق : يقارن م. (٢٢) أفلاطون : أفلاطون م. (٢٣) المفارقة : المفارقة د. (٢٤) فأما : وأما ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢٥) الصور : + وبين م. (٢٦) والماديات : والماديين ب ، ح ، د ، ص. (٢٧) لأنه إما أن يكون متناهيا أو غير متناه : لأنه يكون إما متناهيا أو غير متناه ط ؛ لأنه إما أن يكون تناهيا أو غير متناه ح ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا وإما غير متناه م. (٢٨) فإن كان غير متناه « : وإن كان غير متناه د ؛ ساقطة من ب. (٢٩) وذلك : فذلك ح.

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان حينئذ كل بعد غير متناه ، وإن (١) لحقه لأنه مجرد (٢) عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر (٣) والصورة (٤) ، وكلا الوجهين محال ، بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناهيا فانحصره في حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعال عرض له من خارج ، لا لنفس طبيعته (٥) ، ولن تتفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة ، وهذا محال فيجب أن تكون متوسطة.

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية أمورا تعليمية ، وجعلوها (٦) المقولات بالحقيقة ، وجعلوها المفارقates بالحقيقة (٧) ، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد (٨) ، وذلك لأن المقولات التسع (٩) فإن الكيفيات (١٠) الانفعالية والانفعالات منها (١١) والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى ، وأما الإضافة فمما (١٢) يتعلق بأمثال هذه فهي أيضا مادية ، فيبقى الأين وهو كمي ، ومني وهو كمي ، والوضع وهو كمي ، وأما الفعل والانفعال فهو مادي ، فيحصل من هذا أن جميع ما ليس بكمي فهو متعلق بالمادة ، والمتصل بالمادة مبدئه (١٣) ما ليس متعلقا (١٤) بالمادة ، فتكون التعليميات (١٥) هي (١٦) المبادي ، وتكون هي المقولات بالحقيقة (١٧) ، وسائر ذلك غير معقول (١٨) ، ولذلك (١٩) فليس (٢٠) واحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا يعيّبه (٢١) ، إنما (٢٢) هو نسبة (٢٣) إلى قوة مدركة فلا (٢٤) يعقلها عندهم العقل إنما يتخيّلها (٢٥) الخيال تبعا للحسن.

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاها ، فهي إذن المفارقة . وقوم جعلوها مبادئ ولم يجعلوها مفارقة (٢٦) ، وهم أصحاب فيثاغورث ، وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية ، وجعلوا (٢٧) الوحدة في حيز الخير (٢٩) والحصر (٣٠) ، وجعلوا الثنائية في حيز الشر وغير الحصر .

(١) وإن : فإن د ، ط ، م. (٢) مجرد : + حينئذ ، د. (٣) للحصر : الحصر ب ، م. (٤) والصورة : للصور ط. (٥) طبيعته : طبيعة ح ، ط. (٦) وجعلوها : فجعلوها ب ، ح. (٧) وجعلوها المفارقates بالحقيقة : ساقطة من م. (٨) أقطار وأشكال وأعداد : أعظاما وأشكالا وأعدادا ب ، ح ، ط ، م ، ٥. (٩) التسع : التسعة ح ، ص ، م. (١٠) الكيفيات : المكيفيات م. (١١) منها : ساقطة من د. (١٢) فما : فإنما ط. (١٣) مبدئه : مبدئه ط : مباده ، د ، ص ، م ؛ مبدئه ح ؛ مبدأوه ، ب. (١٤) متعلقا : يتعلق ب ، ط. (١٥) التعليميات : التعليمات م. (١٦) هي : ساقطة من م. (١٧) بالحقيقة : الحقيقة ب ، ص ، م. (١٨) معقول : + له ح. (١٩) ولذلك : يتصور ، م. (٢٠) فليس : وليس م. (٢١) به : ساقطة من ح. (٢٢) إنما : وإنما ط ؛ إنما د. (٢٣) نسبة : يشبهه د. (٢٤) فلا : ولا ب ، ح ، د ، ص ، م

(٢٥) يتخيّلها : يخيّلها د. (٢٦) مفارقة : مفارقates ب. (٢٧) وجعلوا : وجعلوا م. (٢٨) الوحدة : الواحدة د. (٢٩) الخير : الخواطير ، د. (٣٠) والحصر : والحصرD.

وَقُومٌ جَعَلُوا الْمَبَادِي الزَّائِدَ وَالنَّاقِصَ وَالْمَسَاوِي ، وَجَعَلُوا الْمَسَاوِي مَكَانَ الْهَيُولِي ، إِذْ عَنْهُ  
الْاسْتِحْالَةُ إِلَى الْطَّرْفَيْنِ.

وَقُومٌ جَعَلُوهُ مَكَانَ الصُّورَةِ ، لِأَنَّهَا الْمَحْصُورَةُ الْمَحْدُودَةُ وَلَا حَدٌ<sup>(١)</sup> لِلزَّائِدِ وَالنَّاقِصِ.  
ثُمَّ تَشَعُّبُوا فِي أَمْرِ تَرْكِيبِ الْكُلِّ مِنَ الْتَّعْلِيمَيَاتِ<sup>(٢)</sup> ، فَجَعَلُ بَعْضَهُمْ<sup>(٣)</sup> الْعَدْدَ مِبْدَأً لِلْمَقْدَارِ  
، فَرَكَبَ<sup>(٤)</sup> الْخَطَّ مِنْ وَحْدَتَيْنِ ، وَالسَّطْحَ مِنْ أَرْبَعَ وَحْدَاتٍ. وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ لِكُلِّ<sup>(٥)</sup> وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا<sup>(٦)</sup> حِيزًا<sup>(٧)</sup> عَلَى وَحْدَةٍ ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَدْدَ هُوَ الْمَبْدَأُ<sup>(٨)</sup> ، وَالْوَحْدَةُ هِيَ الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ  
، وَإِنَّ<sup>(٩)</sup> الْوَحْدَةَ وَالْمَوْهِيَّةَ مُتَلَازِمَتَانِ<sup>(١٠)</sup> أَوْ مُتَرَادِفَتَانِ<sup>(١١)</sup> ، وَقَدْ رَتَبُوا الْعَدْدَ وَإِنْشَاءَهُ مِنَ الْوَحْدَةِ  
عَلَى وَجْهَ ثَلَاثَةَ :

أَحَدُهَا عَلَى وَجْهِ الْعَدْدِ<sup>(١٢)</sup> الْعَدْدِيِّ .

وَالثَّانِي عَلَى وَجْهِ الْعَدْدِ التَّعْلِيمِيِّ .

وَالثَّالِثُ عَلَى<sup>(١٣)</sup> وَجْهِ التَّكْرَارِ .

أَمَّا<sup>(١٤)</sup> وَجْهِ الْعَدْدِ الْعَدْدِيِّ فَجَعَلُوهُ الْوَحْدَةَ فِي أَوَّلِ التَّرْكِيبِ ، ثُمَّ الثَّانِيَّةَ ، ثُمَّ الثَّالِثَيْةَ .

وَأَمَّا الْعَدْدِ التَّعْلِيمِيِّ : فَجَعَلُوهُ الْوَحْدَةَ مِبْدَأً ، ثُمَّ الثَّانِيَّ ، ثُمَّ الثَّالِثُ ، فَرَتَبُوا الْعَدْدَ عَلَى  
تَوَالِي وَحْدَةٍ وَحْدَةٍ .

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَجَعَلُوهُ إِنْشَاءَ الْعَدْدِ بِتَكْرَارِ وَحْدَةٍ بَعْنَاهَا لَا بِإِضَافَةِ أُخْرَى إِلَيْهَا .

وَالْعَجَبُ مِنْ طَائِفَةِ فِيشَاغُورِثِيَّة<sup>(١٥)</sup> تَرَى أَنَّ الْعَدْدَ يَتَأَلَّفُ مِنْ وَحْدَةٍ وَجَوْهِرٍ ، إِذْ الْوَحْدَةُ  
لَا تَقُومُ وَحْدَهَا ، فَإِنَّمَا وَحْدَةُ شَيْءٍ ، وَالْمَحْلُ جَوْهِرٌ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّرْكِيبُ ، فَتَكُونُ الْكَثْرَةُ .

وَمِنْ هُؤُلَاءِ مَنْ يَجْعَلُ لِكُلِّ<sup>(١٦)</sup> رَتْبَةِ تَعْلِيمِيَّةٍ مِنَ الْعَدْدِ صُورَة<sup>(١٧)</sup> مُطَابِقَةٌ لِصُورَةِ

(١) وَلَا حَدٌ : وَلَا حَدًا ط

(٢) التَّعْلِيمَيَاتُ : التَّعْلِيمَاتُ م

(٣) بَعْضُهُمْ : + التَّعْلِيمَاتُ ح

(٤) فَرَكَبَ : فَنَرَكَبَ بَ ، دَ ، ط

(٥) لِكُلِّ : كُلَّ ح

(٦) مِنْهُمَا : مِنْهَا بَ ، ص

(٧) حِيزًا : جَزِيعًا حَ ، صَ ، ط

(٨) الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ : لِلْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ م

(٩) وَإِنَّ : فَإِنَّ حَ . (١٠) مُتَلَازِمَتَانِ : مُتَلَازِمَانِ د

(١١) مُتَرَادِفَتَانِ : مُتَرَادِفَانِ د . (١٢) الْعَدْدُ : سَاقِطَةٌ مِنْ م

(١٣) عَلَى سَاقِطَةٍ مِنْ م . (١٤) أَمَّا : وَأَمَّا د

(١٥) فِيشَاغُورِثِيَّةٌ : فِيشَاغُورِثِ بَ ، دَ ، حَ ، طَ ؛ فِيشَاغُورِيَّةٌ م

(١٦) لكل : الكل م. (١٧) صورة : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة <sup>(١)</sup> إنسان أو فرس ، وذلك للمعنى <sup>(٢)</sup> الذي أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين <sup>(٣)</sup> هذه الصور <sup>(٤)</sup> العددية وبين المثلث <sup>(٥)</sup> فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات <sup>(٦)</sup> على ما سلف قبل.

وأكثر <sup>(٧)</sup> الفيشارغوريين يرون أن العدد التعليمي هو المبدأ ولكنه <sup>(٨)</sup> غير مفارق ، ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد فيمتنع <sup>(٩)</sup> تنصيف المقادير ، ومنهم من لا <sup>(١٠)</sup> يرى أساسا بأن تكون التعليميات <sup>(١١)</sup> مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غير نهاية <sup>(١٢)</sup> ، ومنهم من يجعل الصور <sup>(١٣)</sup> العددية مبادئ للصور الهندسية.

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الغلط في جميع ما ضل فيه هؤلاء القوم خمسة : أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقتربن به اعتبار غيره كان مجردًا في الوجود عنه ، كأنه إذا التفت إلى الشيء <sup>(١٤)</sup> وحده ومعه قرین التفافات خلا عن الالتفات إلى قرینة فقد <sup>(١٥)</sup> جعل غير مجاور لقرنه ، وبالجملة إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة ، حتى إنما صلح أن ينظر فيه ، لأنه <sup>(١٦)</sup> غير مقارن بل مفارق ، فظن <sup>(١٧)</sup> لهذا أن المقولات الموجودة في العالم لما كان العقل ينالها من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس ينال إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر <sup>(١٨)</sup>.

وإنما إذا <sup>(١٩)</sup> عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هي صورة الإنسان وحده <sup>(٢٠)</sup> فقد عقلنا موجودا وحده من حيث <sup>(٢١)</sup> ذاته ، ولكن <sup>(٢٢)</sup> حيث عقلناه <sup>(٢٣)</sup> فليس <sup>(٢٤)</sup> يجب أن يكون وحده مفارقًا <sup>(٢٤)</sup> ،

(١) صورة : بصورة م. (٢) للمعنى : المعنى ح ، ص ، ط ؛ لمعنى د

(٣) بين : من ب. (٤) الصور : الصورة د ؛ ساقطة من ب

(٥) متوسطات : متوسطة ط. (٦) وأكثر : فأكثر د

(٧) ولكنه : ولكن ب. (٨) فيمتنع : فيمتنع ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٩) من لا : لا د. (١٠) التعليميات : التعليمات م

(١١) نهاية : النهاية ح ، ص ، ط. (١٢) الصور : الصورة م

(١٣) الشيء : شيء ح ، ص ، ط. (١٤) فقد : وقد م

(١٥) لأنه : لأن د. (١٦) فظن : وظن ط ، م. (١٧) آخر : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م

(١٨) وإنما إذا : فإنما إذا د ؛ وإذا م ؛ فإنما إذا ح ، ص ، ط

(١٩) الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، د ، م

(٢٠) من حيث : ومن حيث م. (٢١) ولكن : ساقطة من د ، م

(٢٢) عقلناه ب ، ح ، ص ، م. (٢٣) فليس : وليس ح ، د ، ص ، ط ، م

(٢٤) مفارقاً و مفارقاً د ، م.

فإن المخالف من حيث هو هو غير مفارق<sup>(١)</sup> على جهة السلب لا على جهة العدول الذي يفهم منه المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا أن نقصد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحداً من<sup>(٢)</sup> الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواماً وإن فارقه حداً ومعنى وحقيقة ، إذ<sup>(٣)</sup> كانت حقيقته<sup>(٤)</sup> ليست<sup>(٥)</sup> مدخولة في<sup>(٦)</sup> حقيقة الآخر ، إذ المعية توجب المقارنة لا المداخلة في المعانى.

والسبب الثاني ، غلطهم في أمر الواحد ، فإننا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد لم تذهب فيه إلى أنه معنى<sup>(٧)</sup> واحد وهو بعينه يوجد في كثريين فيتكرر بالإضافة كأب واحد يكون<sup>(٨)</sup> لكثريين<sup>(٩)</sup> ، بل هو كالآباء لأبناء<sup>(١٠)</sup> متفرقين ، وقد استقصينا القول<sup>(١١)</sup> في هذا في مواضع<sup>(١٢)</sup> آخر. فهو لاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد ، ونعني بذلك أن أي واحد منها لو توهمناه سابقاً إلى مادة هي بالحالة التي للآخر<sup>(١٣)</sup> ، كان يحصل منه<sup>(١٤)</sup> هذا الشخص الواحد ، وكذلك أي واحد منها سبق إلى الذهن منطبعاً فيه كان يحصل منه هذا المعنى الواحد ، وإن كان إذا سبق واحد تعطل الآخر فلم<sup>(١٥)</sup> يعمل شيئاً كالحرارة<sup>(١٦)</sup> التي لو طرأت على مادة فيها رطوبة أثرت معنى آخر أو تعرضت للذهن سبق إليه<sup>(١٧)</sup> معنى رطوبة ومعقولها لفعلت<sup>(١٨)</sup> معنى آخر ، ولو<sup>(١٩)</sup> أئم فهموا معنى الواحد في هذا لكتفاهم. ذلك ما أضلهم.

والثالث جهلهم بأن<sup>(٢٠)</sup> قولنا : إن كذا من حيث هو كذا شيء آخر مباین في الحد له ، قول متناقض ، كقول المسؤول الغالط<sup>(٢١)</sup> إذا سُئل هل الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان واحد أو كثير<sup>(٢٢)</sup>؟

(١) مفارق : مقارن م ؛ + ومنهم من فهم هكذا فإن ليس بمفارق لا لأن يقال إنه غير مفارق لأن العدول عبارة عن عدم صفة موجودة فعدمها فرع وجودها فالعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق ح.

(٢) من : ساقطة من ص ، م. (٣) إذ : إذا ب ، د

(٤) حقيقته : حقيقة ط. (٥) ليست : غير ح ، د ، ص ، ط ، م

(٦) في : ساقطة من ب ، م. (٧) أنه معنى : + عدده ب ، د ، م ؛ + عددياً ح ، ص

(٨) يكون : ساقطة من ب ، د. (٩) لكثريين : لكثريين د

(١٠) كالآباء لأبناء : كآباء لأولاد ب ، ط

(١١) القول : الكلام ط. (١٢) مواضع : موضع ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٣) للآخر : للآخر ح ، د ، ط ، م

(١٤) منه : منها ب ، د ، ط ، م ؛ فيها ص

(١٥) فلم : ولم ح. (١٦) كالحرارة : لا كالحرارة ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٧) إليها : إليها ط. (١٨) لفعلت : إن فعلت ذ

(١٩) ولو : فلو ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٢٠) بأن : أن ح. (٢١) الغالط : المغالط ط. (٢٢) إنسان (الثانية) : ساقطة من؟؟ ، ح ، ص ، ط ، م  
(٢٣) أو كثير : أم كثيـر د ، ط ، م.

فقال (١) : واحد أو كثير (٢) ، فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط (٣) ، وليس هو (٤) من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان. والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهم (٥) هذا.

والرابع ، ظنهم أنما إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية ، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، وإنما (٦) يكون هذا لو كان قولنا إنسانية وإنسانية (٧) واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك (٨) لا يجب أن يحسبوا أنفسهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد (٩) لزمه أن الإنسانية الواحدة بعينها (١٠) باقية حتى يضعوا إنسانية أزلية.

والخامس ظنهم أن الأمور المادية (١١) إذا كانت معلولة يجب أن تكون عللها أي أمور يمكن أن تفارق ، فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب أن تكون عللها (١٢) التعليميات (١٣) لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ، ولم يتحققوا كنه التحقيق (١٤) أن الهندسيات من التعليميات (١٥) لا تستغني حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن استغنت عن نوع ما (١٦) من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكفي في تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلتتجدد للقائلين بالتعليميات (١٧).

(١) فقال : فيقال د. (٢) فقال واحد أو كثير : ساقطة من م

(٣) إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م. (٤) وليس هو : وليس م

(٥) تفهم : تفهم م؟ تفهمهم ح ، ص ، ط

(٦) وإنما : فإنما ه. (٧) وإنسانية : وإنسانيته ط.

(٨) وكذلك : ولذلك ح ، ص ، ط ، م

(٩) فقد : ساقطة من ب. (١٠) بعينها : ساقطة من م

(١١) الأمور المادية : أموراً مادية ح ، د ، ص ، م

(١٢) أي أمور يمكن .... أن تكون عللها : ساقطة من م

(١٣) التعليميات : التعليميات م

(١٤) التحقيق : التحقق د ، م

(١٥) التعليميات : التعليميات م

(١٦) نوع ما : نوع ب ، م

(١٧) التعليميات : التعليميات م.

### [ الفصل الثالث ]

#### ( ج ) فصل

##### (١) في إبطال القول بالتعليميات (٢) والمثل

فنقول : إنه إن كان في التعليميات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس ، فإما أن لا يكون في المحسوس (٣) تعليمي (٤) البتة أو يكون (٥) ، فإن لم يكن في المحسوس تعليمي وجب أن لا يكون مربع ولا مدور ولا معدود محسوس ، وإذا لم يكن شيء من هذا محسوسا فكيف السبيل (٦) إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها (٧) ، فإن مبدأ تخيلها كذلك (٨) من الوجود (٩) المحسوس حتى لو توهنا واحدا لم يحس (١٠) شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعقل شيئا منها ، على أنا أثبتنا وجود كثير منها في المحسوس.

وإن كانت طبيعة التعليميات (١١) قد توجد أيضا في المحسوسات فيكون تلك الطبيعة بذاتها (١٢) اعتبار ، ف تكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى (١٣) للمفارق أو مبادلة (١٤) له ، فإن كانت مفارقة له ف تكون التعليميات (١٥) المعقوله أمورا غير التي تخيلها ونعقلاها ونحتاج في إثباتها إلى دليل مستأنف ، ثم نشتغل بالنظر في حال مفارقتها فلا (١٦) يكون ما عملوا عليه من الإخلاف إلى الاستغناء عن إثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستنام إليه.

وإن كانت مطابقة مشاركة له في (١٧) الحد فلا يخلو : إما أن تكون هذه التي في المحسوسات أنها صارت (١٨) فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف (١٩) يفارق ما له حدده؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هي معرضة (٢٠) لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحقوق ذلك إياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقدوه (٢١) وبنوا عليه أصل رأيهم.

(١) فصل : الفصل ط ؛ ساقطة من د

(٢) التعليميات : التعليمات م. (٣) لا يكون في المحسوس : يكون في المحسوس ح ، ص ، م

(٤) المحسوس فاما .... في المحسوس تعليمي : ساقطة من ط

(٥) أو يكون : أو لا يكون ح ، ص ، م. (٦) السبيل : السبيل م. (٧) تخيلها : تخيلنا د.

(٨) كذلك : لذلك ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٩) الوجود : الموجود د

(١٠) يحس : يحسن م. (١١) التعليميات : التعليمات د ، م

(١٢) بذاتها : لذاتها ح ، ص ، ط. (١٣) والمعنى : وبالمعنى ط

(١٤) مبادلة : مبادلة ط. (١٥) التعليميات : التعليمات م

(١٦) فلا : ولا ص ، م. (١٧) في : فيه د. (١٨) صارت : صار ب. (١٩) وكيف : فكيف ب ، ح ، ص  
(٢٠) معرضة : معروضة ح ، ط. (٢١) عقلوه : عقلوه د ، ط.

وأيضاً فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات (١) ، وإنما (٢) تحتاج إلى مفارقات غيرها لطبيعتها ، فتحتاج المفارقات أيضاً إلى أخرى (٣) ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات (٤) لما عرض لها حتى لو لا ذلك العارض (٥) وكانت لا تحتاج إلى المفارقات (٦) البتة ، ولا كان (٧) يجب أن يكون للمفارقات وجود البتة ، فيكون العارض للشيء يوجب وجود أمر أقدم منه وغنى عنه ، ويجعل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود.

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كان وجود المفارقات يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها (٨) ولا يوجب في نفسها (٩) والطبيعة متفرقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات علاً لها بوجه من الوجه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ، فإن هذا المفارق (١٠) للمادة تلتحقه من القوى والأفعال ما لا يوجد للمفارق ، وكم الفرق بين شكل إنساني ساذج وبين شكل إنساني حي (١١) كامل (١٢) .  
والعجب منهم إذ يجعلون الخط متجرداً في قوامه عن السطح ، والنقطة عن الخط ، فما (١٢) الذي يجمعها في الجسم الطبيعي؟ أطبيعة (١٤) واحدة (١٥) منها (١٦) توجب ذلك؟ فكذلك يجب (١٧) أن يجمعهما (١٨) لو كانت (١٩) مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارئ ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم العلل وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته ، بل إن كان ولا بد فالجسم التام الكامل في الأبعاد هو غاية (٢٠) الخط (٢١) وغيره ولا هو (٢٢) هيولاه ، بل هو شيء يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع ، وأيضاً يلزم القائل

(١) مفارقات (الأولى) : المفارقات ح ، ص ، ط. (٢) وإنما : وإنما م ؛ + كانت م

(٣) أخرى : الأخرى د. (٤) المفارقات : + البتة ط

(٥) العارض : ساقطة من ط. (٦) المفارقات : المفارقين د

(٧) ولا كان : ولما كان ص ؛ وإن كان ح. (٨) في غيرها : + في م

(٩) في نفسها : في نفسها ص. (١٠) المفارق : المقارن ب ، ح ، د ط ، م

(١١) حي : ساقطة من ط. (١٢) كامل : فاعل ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٣) فما : فالذى ط ؛ في الذي د. (١٤) أطبيعة : لطبيعة ب

(١٥) واحدة : واحد ب ، د ، م. (١٦) منها ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١٧) فكذلك يجب : فيجب د. (١٨) يجمعهما : يجمعها ح ، م

(١٩) كانت : كان د. (٢٠) غاية : الغاية ح ، د ، ص ، ط ، م

(٢١) الخط : للخط ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢٢) ولا هو : ولا ح ، ط.

بالأعداد أن يجعل التفاوت بين الأمور بزيادة كثرة <sup>(١)</sup> ونقصها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس أن أحدهما أكثر والآخر أقل <sup>(٢)</sup> ، والأقل دائمًا موجود في الأكثر فيكون في أحد هما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتبادرات تحت بعض وهو خلف فاسد <sup>(٣)</sup> .

ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل <sup>(٤)</sup> جزءاً من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضاً غير متساوية ، فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم <sup>(٥)</sup> وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد <sup>(٦)</sup> تزيد وتنقص ، فإذاً أن يكون زيادة الزائد <sup>(٧)</sup> منها بشيء <sup>(٨)</sup> فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدراً لا مبدأ مقدار <sup>(٩)</sup> ، وإن كانت زيادة الزائد بشيء فيها بالفعل كالأعداد تكون الوحدة كثرة.

ويلزم القائلين بالعدد العددي المركبين <sup>(١٠)</sup> منها <sup>(١١)</sup> صور الطبيعيات أن يعملوا أحد شيئين : إما أن يجعلوا للعدد المفارق الموجود نهاية ، فيكون تناهيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع <sup>(١٢)</sup> الذي لا محصول له .

أو يجعلوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية ، وهؤلاء يجعلون الوحدة الأولى غير كل وحدة من الوحدتين اللتين في الثانية ، ثم يجعلون الثانية الأولى غير الثانية التي في الثلاثية <sup>(١٣)</sup> وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا مجال ، فإنه ليس بين الثانية الأولى ، والثانية التي في الثلاثية فرق في الذات بل في عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن <sup>(١٤)</sup> مقارنا ، لأن المقارن مقارن للموجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدتين

(١) كثرة : كثيرة د ، م

(٢) والآخر أقل : ساقطة من ب ، د ، ط ، م

(٣) فيلزم من ذلك ..... خلف فاسد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م

(٤) الأقل : الأول د . (٥) الاسم : اسم د

(٦) الحد : الحدين م . (٧) الزائد : الزائدات ط

(٨) شيء : شيء د ، م . (٩) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقدار يـا ح ، م : لا مبدأ مقدارا ص

(١٠) المركبين : والمركبين د

(١١) منها : منه ح ، د ، ص ؛ منها هامش ص

(١٢) الاختراع : الاجتماع د ، ط

(١٣) الثلاثية : الثالثة د

(١٤) لم يكن : لما كان ب ، د ، ح ، ط ، م .

إلا بِإِفْسَادِهَا وَاحِدًا وَاحِدًا مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> ، وَكَيْفَ تَكُونُ الْوَحْدَةُ مُفْسِدَةً لِلْوَحْدَةِ<sup>(٢)</sup>؟ وَلَوْ أَفْسَدَهَا لَمْ تَكُنْ ثَنَائِيَّةً ، بل الثَّنَائِيَّةُ مُقَارَنَةً الْوَحْدَةِ<sup>(٣)</sup> إِيَّاهَا لَا تَصِيرُ مُبَاينَةً فِي الذَّاتِ<sup>(٤)</sup> لِلثَّنَائِيَّةِ<sup>(٥)</sup> بِوُجُودِهَا غَيْرَ مُقَارَنَةً لِلْوَحْدَةِ ، فَإِنَّ الْوَحْدَةَ لَا تَتَغَيِّرُ<sup>(٦)</sup> بِالْمُقَارَنَةِ حَالًا ، بل تَجْعَلُ الْكُلُّ أَكْثَرَ وَتَذَرُّ<sup>(٧)</sup> الْجُزْءَ عَلَى حَالِهِ.

وَبِالجملةِ إِذَا كَانَتِ الْوَحدَاتِ<sup>(٨)</sup> مُتَشَاكِلَةً وَالْتَّرَكِيبُ<sup>(٩)</sup> وَاحِدًا كَانَتِ الطَّبِيعَاتِ<sup>(١٠)</sup> مُتَفَقِّتَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَعْرُضَ شَيْءٌ يَغْيِرُ وَيَفْسِدُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْوَحدَاتُ مُتَشَاكِلَةً ، فَإِنَّ الْعَدْدَ يَحْدُثُ مِنْ وَحدَاتٍ مُتَشَاكِلَةٍ لَا غَيْرَ.

عَلَى أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الثَّنَائِيَّةَ يَلْحِقُهَا مِنْ حِيثِ هِيَ ثَنَائِيَّةٌ وَحْدَةٌ غَيْرُ وَحْدَةٌ الثَّلَاثِيَّةِ ، فَكَذَلِكَ<sup>(١١)</sup> تَكُونُ وَحْدَةُ الثَّنَائِيَّةِ غَيْرُ وَحْدَةُ الثَّلَاثِيَّةِ<sup>(١٢)</sup> ، فَيُلَزِّمُ أَنْ تَكُونُ الْعَشَارِيَّةُ مُرْكَبَةً لَا مِنْ خَمَاسِيَّتَيْنِ<sup>(١٣)</sup> عَلَى مَا تَكُونُ بِهِ الْخَمَاسِيَّاتِ ، لِأَنَّ آحَادَ الْعَشَرَةِ غَيْرُ آحَادِ الْخَمَاسِيَّةِ ، فَلَا تَتَرَكِبُ الْعَشَارِيَّةُ مِنْ خَمَاسِيَّتَيْنِ<sup>(١٤)</sup> ، وَيُلَزِّمُ أَنْ تَكُونُ آحَادُ الْخَمَاسِيَّةِ إِذَا كَانَتْ جُزْءَ عَشَرَةِ<sup>(١٥)</sup> مُخَالِفَةً لِآحَادِهَا إِذَا كَانَتْ<sup>(١٦)</sup> جُزْءَ خَمْسَةِ عَشَرَ ، لِكُلِّهِمْ عَسَاهُمْ<sup>(١٧)</sup> يَقُولُونَ : إِنَّ الْخَمَاسِيَّةَ<sup>(١٩)</sup> الَّتِي فِي خَمْسَةِ عَشَرَ غَيْرُ الْخَمَاسِيَّةِ الَّتِي فِي الْعَشَارِيَّةِ الْبَسيِطَةِ ، لِأَنَّهَا خَمَاسِيَّةٌ عَشَارِيَّةٌ هِيَ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، فَيُلَزِّمُ أَنْ تَكُونُ الْعَشَارِيَّةُ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهَا الْخَمَاسِيَّةُ لَا تَصِيرُ خَمْسَةُ عَشَرَ أَوْ تَسْتَحِيلُ آحَادِهَا ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُحَالٌ.

ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُونْ خَمَاسِيَّةُ الْعَشَرَةِ<sup>(٢٠)</sup> مُسَاوِيَةً لِلْخَمَاسِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ فَلَا تَكُونْ خَمَاسِيَّةٌ إِلَّا باشْتِراكِ الْأَسْمَاءِ ، فَبِالْحَرْيِ<sup>(٢١)</sup> أَنْ يَتَفَهَّمُ مَعْنَى الْخَمَاسِيَّةِ فِيهَا<sup>(٢٢)</sup> بَعْدَ الْمُشارِكَةِ فِي الْلُّفْظِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسَاوِيَةً

(١) مِنْهُمَا : مِنْهَا ط. (٢) إِلَّا بِإِفْسَادِهَا ... مُفْسِدَةً لِلْوَحْدَةِ : ساقِطَةٌ مِنْ م.

(٣) الْوَحْدَةُ : وَحْدَةُ بِ ، م. (٤) فِي الذَّاتِ : لِلذَّاتِ د. (٥) لِلثَّنَائِيَّةِ : لِلثَّنَائِيَّةِ د

(٦) لَا تَتَغَيِّرُ : لَا تَغْيِرُ بِ ، د ، ص ، مَ أَكْثَرُ : ساقِطَةٌ مِنْ د. (٧) وَتَذَرُّ : وَتَبْثِتُ حِ ، د ، هَامِشٌ ص

(٨) الْوَحدَاتُ : لِلْوَحدَاتِ وَحدَاتُ دِ ؛ وَحدَاتُ ص. (٩) وَالْتَّرَكِيبُ : وَالْتَّرَاكِيبُ ح

(١٠) الطَّبِيعَاتِ : الطَّبِيعَاتِ دِ ، طِ ، م. (١١) فَكَذَلِكَ : لِذَلِكَ بِ ، حِ ، طِ

(١٢) فَكَذَلِكَ تَكُونُ وَحْدَةُ الثَّنَائِيَّةِ غَيْرُ وَحْدَةُ الثَّلَاثِيَّةِ : ساقِطَةٌ مِنْ بِ

(١٣) خَمَاسِيَّتَيْنِ : خَمَاسِيَّتَيْنِ م. (١٤) خَمَاسِيَّتَيْنِ : خَمَاسِيَّتَيْنِ د

(١٥) جُزْءٌ عَشَرَةً : جُزْءٌ مِنْ عَشَرَةِ ط

(١٦) جُزْءٌ عَشَرَةً مُخَالِفَةً لِآحَادِهَا إِذَا كَانَتْ : ساقِطَةٌ مِنْ م

(١٧) كَانَتْ : كَانَ د. (١٨) عَسَاهُمْ يَقُولُونَ : عَسَوا أَنْ يَقُولُوا حِ ، صِ ، طِ ، مِ : عَسَوهُمْ أَنْ يَقُولُوا ، د

(١٩) الَّتِي فِي خَمْسَةِ عَشَرَ غَيْرُ الْخَمَاسِيَّةِ : ساقِطَةٌ مِنْ حِ ، صِ ، طِ

(٢٠) الْعَشَرَةُ : الْعَشَرِيَّةُ ط. (٢١) فَبِالْحَرْيِ : وَبِالْحَرْيِ بِ ، د

د. منها : فيها (٢٢)

فتكون إذن الآحاد في جميعها متساوية والثانيات والثلاثيات ، فت تكون أيضاً (١) صورة الثلاثية موجودة في الرباعية ، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي ، والرباعية كذلك ، فت تكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أخرى مخالفة. مثلاً إذا كان عدد ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر (٢) صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل ، فإن (٣) كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجوداً في الفرس وإن كان أقل منه كان نوع الفرس موجوداً في الإنسان ، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كانت أشد تركيباً منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذاً غير متناه. ثم (٤) كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوحدانية والثنائية يذهب إلى غير النهاية (٥) بالفعل وقد تبين (٦) استحالة (٧) هذا.

وأما الذين يولدون العدد بالتكلير (٨) مع ثبات الوحدة (٩) للواحد (١٠) فليس يفهم للتكرير فيه معنى إلا إيجاد شيء آخر غير الأول بالعدد ، فإن كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الأول والثاني فيه (١١) وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد ، فإن كان الأول من حيث هو أول وحدة ، والثاني من حيث هو ثان وحدة ، فهناك وحدتان ، فإن الوحدة (١٢) لا تتكرر إلا بأن تكون هناك مرة بعدمرة ، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية ، فإن كانت زمانية ولم تعدم في الوسط فهي كما كانت إلا أنها (١٣) كررت ، وإن عدمت (١٤) ثم أوجدت فالوحدة (١٥) شخصية أخرى ، وإن (١٦) كانت ذاتية فذلك أبين. وقوم جعلوا الوحدة كالمهيولى للعدد وقاموا كالصورة (١٧) لأنها تقال على الكل. والعجب من الفيشاغورين إذ جعلوا (١٨) الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للمقادير (١٩) ، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب (٢٠) في النجزء إلى غير النهاية.

(١) أيضاً : إذن م. (٢) آخر : أخرى ب ، ح ، ص ، ط

(٣) فإن : وإن م. (٤) م : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٥) النهاية : نهاية م. (٦) تبين : بين د ، م

(٧) استحالة : فساد د. (٨) بالتكلير للتكرير ، د

(٩) الوحدة : وحدة ح. (١٠) للواحد : للوحدة د : الواحد ب ، ص ، م ؛ الواحد ح

(١١) فيه : منه م. (١٢) الوحدة : + الواحد ب ، د ، ص ، ط ، م

(١٣) إلا أنها : لا أنها ح ، ص ، ط ، م

(١٤) عدمت : عدلت د. (١٥) أوجدت : وجدت ح ، ص ، ط

(١٦) فالوحدة : فالوحدة ح ، د ، ص ، ط

(١٧) وإن : فإن ط. (١٨) كالصورة : كصورة ب ، م

(١٩) الفيشاغورين : الفيشاغورس د

(٢٠) جعلوا : جعل د. (٢١) للمقادير : المقادير ب

(٢٢) أن المقادير تذهب إلى مذهب : أن المقادير تذهب م ؛ أنها تذهب ب ، ح ، ص ، ط .

وقال قوم : إن الوحدة إذا قارنت المادة صارت نقطة ، والثانية <sup>(١)</sup> على ذلك القياس <sup>(٢)</sup> إذا قارنتها فعلت خطأ والثلاثية سطحا والرابعية جسما ، ولا <sup>(٣)</sup> يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة <sup>(٤)</sup> واحدة فتصير <sup>(٥)</sup> المادة <sup>(٦)</sup> تارة نقطة ، ثم تقلب جسما <sup>(٧)</sup> ، ثم تقلب نقطة ، وهذا مع استحالته <sup>(٨)</sup> يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون <sup>(٩)</sup> الجسم مبدأ للنقطة <sup>(١٠)</sup> ، بل ربما <sup>(١١)</sup> يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت <sup>(١٢)</sup> موادها مختلفة فلا توجد في مادة <sup>(١٣)</sup> وحدة ، فلا تكون في مادة الثانية ثانية <sup>(١٤)</sup> ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء البتة معا.

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا في الخط ، الذي هو في السطح ، الذي هو في الجسم <sup>(١٥)</sup> ، الذي هو في المادة ، ولدينا النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما بالحقيقة فالجسم هو المبدأ <sup>(١٦)</sup> ، بمعنى أنه معروض له التناهي به . والعجب من جعل المبدأ الزيادة والنقصان ، فجعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء.

ثم كيف يمكنهم أن يجعلوا في الوجود كثرة؟ فإن الوحدة الثانية <sup>(١٧)</sup> التي توجد في الكثرة مضافة إلى الأولى <sup>(١٨)</sup> إن كانت موجودة لذاتها ، فيما ذا تبادر وحدة وحدة؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكرر ولا يباين شيئا إلا بالجواهر لا بالعدد ، وإن جاءت <sup>(١٩)</sup> بانقسام وحدة فليست <sup>(٢٠)</sup> الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت <sup>(٢١)</sup> بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة <sup>(٢٢)</sup> في طبيعتها وليس من الأمور التي بذاتها ومن المبادي التي توجد ولا سبب لها.

(١) الثانية : ساقطة من ح ، م. (٢) القياس : + فإن الشائبة ح ، د ، ص ، ط ، م

(٣) ولا : فلا ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٤) لها مادة : + أخرى م

(٥) فتصير : فتصير م. (٦) المادة : المادتان م

(٧) ثم تقلب جسما : ساقطة من د. (٨) استحالته : استحالة م

(٩) أولى من أن يكون : أولى من كون د ، ص ، م ؛ أولى من أن كون ح

(١٠) للنقطة : لنقطة ح ، ص ، ط. (١١) ربما هما ب ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من ب ، م

(١٢) وإن كانت : فإن كان ح ، ص ، ط

(١٣) الثانية : الثانية ب. (١٤) ثنائية : وحدتان ح : وحدة ص : ساقطة من ط ؛ وحدتان فلا يوجد في

مادة الثانية ثنائية د ، م. (١٥) الجسم : صورة الجسم ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٦) المبدأ : كمبدا ح ، ص ، ط. (١٧) الثانية : الثنائية ح ، د ، ص

(١٨) الأولى : الأول د ، م. (١٩) جاءت : حان م

(٢٠) فليست : ليست ح ، ص ، ط. (٢١) وإن جاءت : فإن جاءت ح ، د ، ه ؛ وجاءت ط

(٢٢) موجودة : موجودة ب ، ح ، ص ، ط .

ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقسموها إلى الخير والشر ، فمنهم من مال إلى أن يجعل<sup>(١)</sup> العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ، ومنهم من مال إلى أن يجعل الوحدة من الخير ، فإذا<sup>(٢)</sup> كانت الوحدة من الخير<sup>(٣)</sup> ، فكيف تولد من خير شر<sup>(٤)</sup>؟ وكيف صار<sup>(٥)</sup> ازدياد الخير شرًا؟ وإن كانت الكثرة خيراً والوحدة<sup>(٦)</sup> شرًا ، فكيف<sup>(٧)</sup> حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والب戴اً شرًا حتى صار الأفضل معلوماً والأدنى علة؟ ومنهم من جعل<sup>(٨)</sup> العدد والوحدة من باب الخير ، وجعل الشر الهيولي ، والهيولي إن كانت معلولة فيكون لها علة تستند إلى هيولي أو إلى<sup>(٩)</sup> صورة ، فإن<sup>(١٠)</sup> كانت تستند إلى هيولي<sup>(١١)</sup> فستتفق على ما يقصد بالكلام ، وإن كانت تستند إلى صورة فكيف تولد<sup>(١٢)</sup> الخير الشر<sup>(١٣)</sup>؟ وإن لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها ، فإذاً أن تكون قابلة للانقسام أو مجردة ، فإن كانت قابلة للانقسام في نفسها فهي مقدار مؤلف من آحاد على رأيهم<sup>(١٤)</sup> ، فهي أيضاً من الخير ، وإن كانت غير منقسمة في ذاتها وحدانية ، والوحدانية — بما هي وحدانية — خير ، إذ ليس عندهم للخير معنى إلا كونه<sup>(١٥)</sup> وحدة ونظاماً<sup>(١٦)</sup> من العدد ، والوحدة أولى عندهم بذلك.

فإن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيراً انتقضت أصولهم كلها ، وإن جعلوا الوحدانية خيرية لزم<sup>(١٧)</sup> من ذلك أن تكون الهيولي — لأنها وحدانية — خيرية ، ثم إن كانت الوحدانية فيها خيرية ، ولكنها لاحق لها<sup>(١٨)</sup> غريب ، فلتجرد الملحق<sup>(١٩)</sup> به<sup>(٢٠)</sup> ، يلزمـهـ هذا البحث بعينـهـ ، ثم كيف يتولد<sup>(٢١)</sup> من الأعداد حرارة وبرودة وثقل وخفـةـ حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى أسفل؟ فإن<sup>(٢٢)</sup> بطـلـانـ هذهـ مـاـ يـعـنيـ عنـ تـكـلـفـ إـبـانـةـ<sup>(٢٣)</sup>.

(١) يجعل : + الوحدة ص. (٢) فإذا : وإن ح ؛ فإن ب ، ص ، ط

(٣) فإذا كانت الوحدة من الخير : ساقطة من م. (٤) شر : وشر م

(٥) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ؟ ومن شر خير وكيف حصل د

(٦) والوحدة : أو الوحدة د. (٧) فكيف : وكيف د

(٨) جعل : يجعل ط. (٩) أو إلى : وإلى د. (١١) أو إلى صورة فإن كانت تستند إلى هيولي : ساقطة من م

(١٠) فإن : وإن ب. (١٢) يولد : ولد ح ، م. (١٣) الشر : شراب ، د ، ص ، ط ، م

(١٤) رأيهم : آرائهم د ، م. (١٥) كونه : كونها ، د. (١٦) ونظاماً : أو نظاماً د ، م

(١٧) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط. (١٨) لاحق لها : عليها د

(١٩) الملحق : الملحق ح. (٢٠) به : ساقطة من ح ، م

(٢١) يولد : لا يتولد م. (٢٢) فإن : + كان م. (٢٣) تكلف إبانته : تكفاراته د.

على أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية و يوجد معها ، ف تكون (١) المبادي ليست (٢) أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات (٣) وأمورا (٤) أخرى ، وهذا محال عندهم. (٥) واعلم بعد هذا كله أن التعليميات (٦) لا تفارق الخيرية ، وذلك لأنها في أنفسها ذات حظ وافر من الترتيب والنظام (٧) والاعتدال ، فكل (٨) شيء منها (٩) على ما ينبغي أن يكون له ، وهذا خير كل شيء (١٠).

(١) ف تكون : فسيكون ب ، م

(٢) ليست : ليس ح

(٣) وكيفيات : أو كيفيات د ، م

(٤) وأمورا : وأمور ب ، د ، م

(٥) التعليميات : التعليمات ب

(٦) في أنفسها : في نفسها ص

(٧) والنظام : ساقطة من ب

(٨) فكل : وكل ب ، ح

(٩) منها : منها ب ، ص ، ط

(١٠) واعم بعد هذا .... كل شيء : ساقطة من د ، م.

**المقالة الثامنة<sup>(١)</sup>**

**في معرفة<sup>(٢)</sup> المبدأ الأول للوجود<sup>(٣)</sup> كله ومعرفة صفاته**

**سبعة فصول<sup>(٤)</sup>**

---

(١) الثامنة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م : ساقطة من د.

(٢) معرفة : المعرفة د.

(٣) للوجود كله ومعرفة صفاته : ساقطة من ب ، د ، ص ، ح ، ط.

(٤) سبعة فصول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، وط.



## الفصل الأول (١)

### فصل (١)

#### في تناهي العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد <sup>(٢)</sup> بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فالحربي أن نختمه بعمرفة المبدأ الأول للوجود <sup>(٣)</sup> كله وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له <sup>(٤)</sup> في مرتبته ولا ندلله؟ وندل <sup>(٥)</sup> على مرتبته في الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها <sup>(٦)</sup> ، وعلى حال العود إليه ، مستعينين به . فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العلل من الوجه <sup>(٧)</sup> كلها متناهية ، وأن في كل طبقة منها مبدأ أول ، وأن مبدأ جميعها واحد ، وأنه ممكناً لجميع الموجودات <sup>(٨)</sup> ، واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود ف منه ابتداء وجوده .

فنقول : أما أن علة الوجود للشيء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول <sup>(٩)</sup> : إننا إذا فرضنا معلوماً ، وفرضنا له علة ، ولعلته علة ، فليس يمكن أن يكون لكل علة علة بغير نهاية ، لأن المعلول ولعلته ولعلته إذا اعتبرت جملتها في القياس الذي بعضها إلى بعض كانت <sup>(١٠)</sup> علة العلة علة أولى مطلقة للأمررين ، وكان للأمررين نسبة المعلولية إليها ، وإن اختلفا في أن أحدهما معلول بمتوسط والأخر معلول بغير متوسط <sup>(١١)</sup> ، ولم يكن كذلك الأخير <sup>(١٢)</sup> ولا المتوسط لأن المتوسط — الذي هو العلة المماسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د

(٢) قد : ساقطة من م

(٣) للوجود : للوجود ط

(٤) له : ساقطة من د ، م

(٥) ولا ندلله وندل : ولا ندل د

(٦) ومرابها : مرها م

(٧) الوجه : الوجود د

(٨) الموجودات : الموجودات د

(٩) ثم نقول : فنقول ح ، د ، م : ونقول : ص

(١٠) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط

(١١) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د

(١٢) الأخير : لا الأخير ب ، د .

لشيء واحد فقط ، والمعلول ليس علة<sup>(١)</sup> لشيء ، ولكل<sup>(٢)</sup> واحد من الثلاثة خاصية ، فكانت خاصية الطرف المعلول أنه ليس علة لشيء ، وخاصية الطرف الآخر أنه علة للكل غيره ، وكانت خاصية<sup>(٣)</sup> المتوسط<sup>(٤)</sup> أنه علة لطرف ومعلول لطرف.

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن<sup>(٥)</sup> كان فوق واحد فسواء ترتيب ترتيباً<sup>(٦)</sup> متناهياً أو ترتيباً<sup>(٧)</sup> غير متناه ، فإنه إن ترتيب<sup>(٨)</sup> في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشتراك في خاصية الواسطة بالقياس إلى الطرفين ، ويكون<sup>(٩)</sup> لكل واحد من الطرفين خاصية ، وكذلك إن ترتيب<sup>(١٠)</sup> في كثرة غير متناهية ولم<sup>(١١)</sup> يحصل الطرف كان جميع الطرف<sup>(١٢)</sup> غير المتناهي مشتركاً<sup>(١٣)</sup> في خاصية الواسطة ، لأنك أي جملة أخذت كانت<sup>(١٤)</sup> علة لوجود المعلول الآخر ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها معلول ، والجملة متعلقة الوجود بها ، ومتصل الوجود بالمعلول معلول ، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المعلول الآخر ، وعلة له ، وكلما زدت<sup>(١٥)</sup> في الحصر<sup>(١٦)</sup> كان الحكم إلى غير النهاية باقياً ، فليس يجوز إذن أن تكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير<sup>(١٧)</sup> معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا محال ، وقول القائل إنما — أعني<sup>(١٨)</sup> العلل قبل العلل — تكون بلا نهاية<sup>(١٩)</sup> مع تسليمه لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية<sup>(٢٠)</sup> ، ليس يمنع<sup>(٢١)</sup> غرضنا الذي نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى.

على أن قول القائل : إن هاهنا<sup>(٢٢)</sup> طرفين ووسائل بغیر نهاية قوله باللسان ، دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف<sup>(٢٣)</sup> فهو متناه في نفسه ، فإن كان<sup>(٤)</sup> الحصى

(١) علة : العلة ح ، ص ، ط. (٢) ولكل : وكان لكل ط

(٣) خاصية : خاصيته ح ، د ، ص ، ط. (٤) المتوسط : الوسط د

(٥) فإن : وإن ب ، ح ، د ، م. (٦) ترتيباً : ترتيب ب ، ح ، ص ، ط

(٧) ترتيباً : ترتيبا ، ب ، ح ، ص ، ط. (٨) ترتيب (الثانية) : ترتيبت م

(٩) ويكون : فيكون ح د ، ص ، ط ، م. (١٠) ترتيب : ترتيبت د ، م

(١١) ولم : فلم ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٢) الطرف : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م ؛ + كان جميع د

(١٣) مشتركاً : ساقطة من ب ، د ، ط و م. (١٤) كانت : كان د ، م

(١٥) زدت : زادت د. (١٦) في الحصر : + والأخذ ح ، د ، ص ، ط ، م

(١٧) غير : الغير ط. (١٨) أعني : أي ح ، ص ، ط

(١٩) بلا نهاية : لا نهاية د (٢٠) مع تسليمه ... بلا نهاية : ساقطة من ط.

(٢١) يمنع : لمنع د

(٢٢) هاهنا : بينما ص

(٢٣) طرف : طرفان ح

(٢٤) فَإِنْ كَانَ : وَإِنْ كَانَ بِ ، حِ ، صِ ، مِ .

لا ينتهي إلى طرفه ، فإن ذلك معنى في المقصى لا معنى في الشيء نفسه<sup>(١)</sup> ، وكون الأمر في نفسه متناهيا ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو ممدود ضرورة بعما<sup>(٢)</sup>.

فقد تبين من جميع هذه الأقوايل أن هاهنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، وووجد الطرف ، فذلك الطرف أول<sup>(٣)</sup> لما لا ينتهي ، وهو علة غير معلوم.

وهذا البيان يصلح أن يجعل بياناً لتناهي جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له<sup>(٤)</sup> في العلل الفاعلية ، بل قد علمت أن كل ذي ترتيب في الطبع ، فإنه متناه وذلك في الطبيعتيات ، وإن<sup>(٥)</sup> كان كالدخل فيها<sup>(٦)</sup> فلنقبل<sup>(٧)</sup> على بيان تناهي العلل التي تكون أجزاء من وجود<sup>(٨)</sup> الشيء ومتقدمة<sup>(٩)</sup> في الزمان<sup>(١٠)</sup> ، وهي العلل التي تختص<sup>(١١)</sup> باسم العنصرية ، وهي ما يكون عنه الشيء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتياً للشيء.

وبالجملة اعتبر بقولنا<sup>(١٢)</sup> شيء من شيء أن يكون قد دخل في وجود الثاني أمر كان للشيء الأول ، إما الجوهر<sup>(١٣)</sup> والذات الذي للشيء الأول ، مثل الإنسان في الصبي ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الهيولى في الماء<sup>(١٤)</sup> ، إذا قيل : إنه كان منه<sup>(١٥)</sup> هواء ، ولا تعتبر المفهوم من قول القائل : كان كذلك من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ<sup>(١٦)</sup> « من » على شيء من ذات<sup>(١٧)</sup> الأول ، بل على البعدية فقط. فنقول : إن كون شيء من<sup>(١٨)</sup> الشيء ، لا يعني<sup>(١٩)</sup> بعد الشيء<sup>(٢٠)</sup> ، بل يعني أن في الثاني أمراً من الأول داخلاً في جوهره ، يقول على وجهين :

أحدهما يعني<sup>(٢١)</sup> أن يكون الأول أثماً هو ما هو بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثاني ، كالصبي إنما هو صبي لأنه في طريق<sup>(٢٢)</sup> السلوك<sup>(٢٣)</sup> إلى الرجلية مثلاً ، فإذا صار رجلاً لم

(١) لا معنى في الشيء نفسه : لا في الشيء نفسه هـ ؛ لا في معنى الشيء نفسه ط

(٢) بعما : بيهما ح ، ص ، م

(٣) فذلك الطرف أول : فهو أول د ، ص ، م ؛ ذلك الطرف أول ب : فهو الطرف الأول ط

(٤) استعمالنا له : استعماله لنا ح ، ص ، م ، ط

(٥) وإن : إن ح. (٦) فيها : فيه ط ، م. (٧) فلنقبل : فنقبل ح ، هـ : فلننتقل د

(٨) وجود : موجود د. (٩) ومتقدمة : وتتقدمه ص ، م

(١٠) في الزمان : بالزمان ط. (١١) تختص : تختص ب ، ح ، د ، ط ، م

(١٢) بقولنا : لقولنا ب ، د ، ط. (١٣) الجوهر : بالجوهر ح

(١٤) في الماء : للماء ب ، ط (١٥) منه : عنه ط

(١٦) لفظة : لفظ د. (١٧) ذات : ذات ، ب

(١٨) من : بين ب. (١٩) الشيء لا يعني : الأول لا يعني م

(٢٠) بعد الشيء : + بل يعني بعد الشيء ط

(٢١) معنى : لمعنی م. (٢٢) طریق : الطریق م. (٢٣) السلوك : المسلوك م.

يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم ينزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضاً أمر عرضي ، إلا ما يتعلق بالنقض ، وبكونه بالقوة بعد ، إذا قيس إلى الكمال الأخير.

والثاني أن <sup>(١)</sup> يكون الأول ليس في <sup>(٢)</sup> طباعه أن يتحرك <sup>(٣)</sup> إلى الثاني ، وإن كان يلزمـه الاستعداد لقبول صورـته <sup>(٤)</sup> ، لا من جهة ماهـيته ، ولكن من جهة حـامل ماهـيته. وإذا كان منه الثاني ، لم يكن من جـوهـرهـ الذى بالـفـعلـ إلاـ بـعـنىـ <sup>(٥)</sup> بـعـدـ ، ولكنـ كانـ منـ جـزـءـ جـوهـرهـ ، وـهـوـ الجـزـءـ الثـانـىـ <sup>(٦)</sup> الـذـي يـقـارـنـ الـقـوـةـ ، مـثـلـ المـاءـ إـنـماـ يـصـيرـ هـوـاءـ بـأـنـ تـنـخـلـعـ عـنـ هـيـولاـهـ صـورـةـ المـائـيـةـ ، وـيـحـصـلـ لـهـ <sup>(٧)</sup> صـورـةـ المـوـائـيـةـ ، وـالـقـسـمـ الـأـوـلـ كـمـاـ لـاـ يـخـفـىـ عـلـيـكـ ، يـحـصـلـ فـيـهـ الجـوـهـرـ الـذـي لـلـأـوـلـ بـعـينـهـ فـيـ الثـانـىـ <sup>(٨)</sup> ، وـالـقـسـمـ الثـانـىـ لـاـ يـحـصـلـ الجـوـهـرـ الـذـي فـيـ الـأـوـلـ بـعـينـهـ فـيـ الثـانـىـ ، بـلـ جـزـءـ مـنـهـ وـيـفـسـدـ ذـلـكـ الجـوـهـرـ.

ولما كان في أول <sup>(٩)</sup> القسمين جـوهـرـ ماـ هوـ <sup>(١٠)</sup> أـقـدـمـ مـوـجـودـاـ فـيـماـ هوـ أـشـدـ تـأـخـرـاـ كـانـ <sup>(١١)</sup> هوـ بـعـينـهـ ، أوـ هوـ بـعـضـ مـنـهـ ، وـكـانـ <sup>(١٢)</sup> الثـانـىـ هوـ مـجـمـوعـ <sup>(١٣)</sup> جـوهـرـ الـأـوـلـ وـكـمالـ مضـافـ <sup>(١٤)</sup> إـلـيـهـ ، وـلـاـ كـانـ قـدـ عـلـمـ فـيـماـ سـلـفـ أـنـ الشـيـءـ مـتـاهـيـ الـمـوـجـودـ بـالـفـعلـ لـاـ يـكـونـ لـهـ أـبعـاضـ بـالـفـعلـ كـانـتـ أـبعـاضـ مـقـدـارـيـةـ أـوـ مـعـنـوـيـةـ لـهـ تـرـاتـيبـ <sup>(١٥)</sup> غـيرـ مـتـاهـيـةـ ، فـقـدـ اـسـتـغـنـيـناـ <sup>(١٦)</sup> بـذـلـكـ عنـ <sup>(١٧)</sup> أـنـ نـشـتـغـلـ <sup>(١٨)</sup> بـيـانـ أـنـهـ <sup>(١٩)</sup> هلـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ مـوـضـوـعـ مـنـ هـذـاـ الـقـبـيلـ قـبـلـ مـوـضـوـعـ بـلـ خـاتـيـةـ ، أـوـ لـاـ يـمـكـنـ.

وـأـمـاـ الثـانـىـ مـنـ الـقـسـمـيـنـ فـإـنـهـ مـنـ الـظـاهـرـ أـيـضاـ وـجـوبـ التـنـاهـيـ فـيـهـ ، لـأـنـ الـأـوـلـ أـنـماـ هـوـ بـالـقـوـةـ الثـانـىـ لـأـجـلـ الـمـقـابـلـةـ الـتـيـ بـيـنـ صـورـةـ الثـانـىـ ، وـتـلـكـ الـمـقـابـلـةـ تـقـتـصـرـ فـيـ الـاستـحـالـةـ عـلـىـ الـطـرـفـيـنـ بـأـنـ يـكـونـ <sup>(٢١)</sup> كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـأـمـرـيـنـ مـوـضـوـعـاـ لـلـآـخـرـ ، فـيـفـسـدـ

(١) والثـانـىـ أـنـ : وـالـثـانـىـ بـأـنـ حـ ، دـ ، صـ ، مـ

(٢) فـيـ : سـاقـطـةـ مـنـ حـ ، صـ ، مـ. (٣) أـنـ يـتـحـركـ : أـنـهـ مـتـحـركـ ، صـ ، مـ ؛ أـنـهـ يـتـحـركـ حـ ، طـ

(٤) صـورـتـهـ : صـورـةـ حـ ، صـ ، طـ. (٥) بـعـنىـ : يـعـنىـ دـ

(٦) الثـانـىـ : الـبـاقـىـ حـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، صـ ، طـ. (٧) لـهـ : لـهـ حـ ، صـ ، طـ. (٨) فـيـ الثـانـىـ : للـثـانـىـ دـ ، حـ ، مـ ، صـ

(٩) أـوـلـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ. (١٠) هـوـ : سـاقـطـةـ مـنـ طـ

(١١) كـانـ : كـائـنـ بـ. (١٢) وـكـانـ : كـانـ حـ ، صـ ، طـ

(١٣) هـوـ مـجـمـوعـ بـ. (١٤) مـضـافـ : يـضـافـ حـ

(١٥) تـرـاتـيبـ : تـرـاتـيبـ بـ ، حـ ، دـ ، صـ ، طـ

(١٦) فـقـدـ اـسـتـغـنـيـناـ : وـقـدـ اـسـتـغـنـيـ بـ. (١٧) عـنـ : مـنـ حـ ، دـ. (١٨) نـشـتـغـلـ : اـسـتـعـمـلـ دـ

(١٩) أـنـهـ : ذـاـتـهـ دـ. (٢٠) بـيـنـ (ـالـثـانـىــ) : سـاقـطـةـ مـنـ مـ

(٢١) بـأـنـ يـكـونـ : أـىـ يـكـونـ بـ ، صـ ، مـ ؛ أـىـ أـنـ يـكـونـ حـ ، دـ.

هذا إلى ذاك<sup>(١)</sup> ، وذاك<sup>(٢)</sup> إلى هذا ، فحيثند<sup>(٣)</sup> بالحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أي باعتبار الشخصية دون النوعية ، وهذا ليس طبيعة الماء<sup>(٤)</sup> أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء<sup>(٥)</sup> ، بل هما كالمتكافئين في الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ، ولا يمنع<sup>(٦)</sup> أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

وليس كلامنا هنا فيما هو بشخصيته<sup>(٧)</sup> مبدأ لا بنوعيته<sup>(٨)</sup> ، وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات ، فإننا نجوز<sup>(٩)</sup> أن تكون<sup>(١٠)</sup> هناك علل قبل علل بلا نهاية في الماضي والمستقبل<sup>(١١)</sup> ، وإنما علينا أن نبين التناهي في الأشياء التي هي بذواتها علل ، فهذا هو الحال في ثانية القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل في الطبيعيات . والقسم الأول هو الذي هو بذاته علة موضوعية<sup>(١٢)</sup> ، ولا يعكس فيصير الثاني علة للأول ، فإن الثاني لما كان<sup>(١٣)</sup> عند الاستكمال ، والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يجز أن تكون حركة<sup>(١٤)</sup> إلى الاستكمال بعد حصول لاستكمال ، كما يجوز<sup>(١٥)</sup> أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، فجاز رجل من صبي ولم يجز صبي من رجل .

(١) ذاك : ذلك د

(٢) وذاك : وذلك د

(٣) فحيثند : حيثند ب

(٤) الماء : المياه ، ب ، د ، م

(٥) للماء بل : بل للماء د

(٦) ولا يمنع : ولا لمنع د

(٧) بشخصيته : لشخصيته ب ، د ؛ لشخصية ح ، ص ، ط

(٨) لا بنوعيته : لا لنوعية ح ، ص ، ط ؛ لا لنوعيته م

(٩) فإننا نجوز : فإنه يجوز د

(١٠) يكون : يقع ب ، ح ، ص ، ط

(١١) والمستقبل : أو المستقبل د ، ص ، ط ، م

(١٢) موضوعية : موضوعة د

(١٣) كان : ساقطة من م

(١٤) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م

(١٥) كما يجوز : وكما يجوز د .

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل <sup>(١)</sup>

#### في شكوك تلزم ما قيل وحلها <sup>(٢)</sup>

ونحن فقد آثرنا في هذا البيان أن نحاذى المذكور منه في التعليم <sup>(٤)</sup> الأول في المقالة الموسومة بألف الصغرى ، ثم على هذا الموضوع شكوك يجحب أن نوردها ثم نتجرد حلها. فمن ذلك ، أن لقائل <sup>(٥)</sup> أن يقول : إن المعلم الأول لم يستوف القسمة في كون الشيء من شيء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين : أحدهما ، كون الشيء عن <sup>(٦)</sup> آخر يضاده ، وبالجملة الكون الذي على سبيل الاستحاله. والثاني ، كون الشيء <sup>(٧)</sup> المستكملا عن المتحرك إليه والذي في طريق الكون. وهذا غير مستوف للقسمة <sup>(٨)</sup> ، لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أولا <sup>(٩)</sup> على وجهين ، وهو أنه لا يخلو :

إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شيء <sup>(١٠)</sup> ، ولم يفسد إلا معن الاستعداد أو ما يتعلق <sup>(١١)</sup> به. وإما أن يكون الأول إنما أمكن <sup>(١٢)</sup> أن يكون منه الثاني <sup>(١٣)</sup> بزوال شيء من <sup>(١٤)</sup> الأول. والقسم الأول لا يخلو <sup>(١٥)</sup> :

أن يكون عنه الشيء ، وقد كان مستعدا فقط ، فخرج إلى الفعل دفعه من غير سلوك <sup>(١٦)</sup>.

أو يكون قد <sup>(١٧)</sup> كان مستعدا فقط فخرج <sup>(١٨)</sup> إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف.

(١) فصل : ساقطة من د ، م ... (٢) في ... وحلها : ساقطة من م. (٣) وحل لها د

(٤) في التعليم : في تعليم ط. (٥) لقائل : القائل د

(٦) عن : + شيء ح ، ص ، ط. (٧) الشيء : ساقطة من م

(٨) للنسمة : النسمة ب. (٩) الشيء يكون أولا : الشيء أولا د

(١٠) شيء : ساقطة من ط. (١١) أو ما يتعلق : وما يتعلق ح ، ص ، ط

(١٢) أمكن : يمكن ح ، ص ، م ؛ يمكن ط. (١٣) منه الثاني : من الأول ب

(١٤) من : عن ح ، د ، م. (١٥) لا يخلو : + أما ب ، ح ، د ، ص ، ط

(١٦) سلوك : شكوك م. (١٧) يكون قد : ساقطة من م

(١٨) فخرج : وخرج ب.

فيكون الكائن في القسم الأول ينسب <sup>(١)</sup> أنه كان عن حالة واحدة ، كقولنا : كان عن الجاهل بأمر كذا <sup>(٢)</sup> عالم.

والكائن في القسم الثاني ينسب أنه كان تارة عن حالة سالكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، وتارة عن حالة مستعدا فقط كقولنا : كان <sup>(٣)</sup> عن المني رجل ، فإن اسم الصبي هو للمستعد <sup>(٤)</sup> أن يستكمل رجلا ، وهو في السلوك ، واسم المني للمستعد <sup>(٥)</sup> أن يكون إنسانا لا بشرط أن يكون في السلوك <sup>(٦)</sup>.

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالا ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال.

وأيضا فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالا <sup>(٧)</sup> ، فإن النفس تعتقد الرأي الخطأ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة ، ويكون ليس على سبيل الاستكمال ، ولا أيضا على سبيل الاستحالة.

وأيضا فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج <sup>(٨)</sup> غير كائن فيها لزوال ضد المزاج بل عدمه فقط ، فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون الهواء من الماء ، وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذي مثل له بكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس <sup>(٩)</sup> ، فلا يكون <sup>(١٠)</sup> الصبي بفساد الرجل ، وهاهنا ينعكس فيكون من المترج شيء عنه <sup>(١١)</sup> امترج <sup>(١٢)</sup> بعد فساد المزاج.

وأيضا فإنه إنما تكلم <sup>(١٣)</sup> لا على الموضوع ، بما هو الموضوع ، بل بما يدل عليه لفظ <sup>(١٤)</sup> الكون <sup>(١٥)</sup> من شيء ، ومعلوم أن هذا <sup>(١٦)</sup> لا يقال لكل نسبة للمتكون إلى موضوعه <sup>(١٧)</sup> ، فإن ما كان من

---

(١) يناسب : + إلى ح ، ص ، ط

(٢) كذا : + كان م. (٣) من الصبي ... كقولنا كان : ساقطة من م

(٤) هو للمستعد : هو هو المستعد ط. (٥) يستكمل .... للمستعد ساقطة من ب

(٦) السلوك : السلوك م. (٧) وكان الكون منه ... استكمالا : ساقطة من م

(٨) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج ح

(٩) لا ينعكس : ينعكس ب. (١٠) فلا يكون : ولا يكون ب ، ح ، ص ، ط ، م

(١١) عنه : عند ح ، ص ، ط. (١٢) امترج : امتراج ح ، د ، ص ، ط ، م ، م

(١٣) تكلم : يتكلم ط. (١٤) لفظ : لفظة ب ، د ، م

(١٥) الكون : للكون ب

(١٦) هذا : هذه م

(١٧) موضوعه : موضوعاته د.

المستعدات التي يكون منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد ، ولا يلحقه (١) تغير عن حالته التي له قبل الخروج إلى الفعل ، فلا يقال إن الشيء كان منه ، فلا يقال كان من الإنسان رجل ، ولكن من الصي ، لأن الصي اسم له (٢) من جهة ما هو ناقص ، وأنه لا يتم إلا باستحالات (٣) أيضاً في طريق السلوك ، فكأنه لما سمى كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه (٤) عند الخروج إلى الفعل ، كأنه ما (٥) لم يتواهم فيه زوال أمر ما ، كان له بسببه استحقاق الاسم ، لم يقل إنه يكون منه شيء ، فيعرض من هذا أن تكون ما لا يسمى فيه نسبة الكائن إلى الموضوع غير داخل في هذه القسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات ، لأن الصي بما هو صي لا يجوز أن يصير رحلا ، حتى يكون هو صبياً ورجالاً ، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصي حتى يصير رجالاً فيكون الكون من الصي آخر الأمر. معنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم على الموضوعات التي بالعرض.

وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما أن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما.

أو لا يكون.

فإن لم يكن فالاشتعال (٦) بذكره باطل.

وإن (٧) كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل في كيفيته (٨) الفاعلة إلى المائة ، فيصير عنصراً له أن (٩) لا يستحيل في كيفية أخرى ، فيصير عنصراً لشيء آخر ، مثلاً في رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء ، ثم كذلك النار في كيفية أخرى غير مقابلة للتي فيها استحال إليها الهواء فتكون العلل المادية تذهب إلى (١٠) غير نهاية (١١) ، من غير أن ترجع ، فإذا

(١) ولا يلحقه : أو لا يلحقه ب ، د ، م

(٢) له : للشيء ب ، ح ، د ، ص ، م

(٣) باستحالات : بالاستحالات د ، ص ، ح ، ط

(٤) عنه : ساقطة من م

(٥) ما : ساقطة من د

(٦) فالاشتعال : فاشتعال ط

(٧) وإن : فإن د

(٨) كيفيته : كيفية د ؛ الكيفية ط

(٩) أن : أعني د

(١٠) إلى : ساقطة من ب

(١١) نهاية : النهاية ب ، ح ، د ، ص ، ط.

لم يتبيّن من وضعه أن يُجْبِي أن يرجع لا مَحَالَة ، بل بـ إمكان<sup>(١)</sup> الرجوع ، ويتعلق بذلك إمكان التناهي ، فليس<sup>(٢)</sup> ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهي.

ولنشرع الآن في حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، أنها هو في مبادئ الجوهر — بما هو جوهر — لا بما هو جوهر<sup>(٣)</sup> معروض له ما لا يقوم جوهريته ، ولا أيضاً يكمله ، فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصره ، أو من موضوع له ، إما على سبيل كون<sup>(٤)</sup> نوع الجوهر<sup>(٥)</sup> مطلقاً ، وإما<sup>(٦)</sup> على سبيل كون<sup>(٧)</sup> كمال نوع<sup>(٨)</sup> الجوهر .

وال الأولى<sup>(٩)</sup> أيضاً أن يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي ، وإذا كان كذلك كان العنصر جزءاً ذاتياً في وجود الكائن وأيضاً في وجود المتكون<sup>(١٠)</sup> منه ، لست أعني بالذاتي أنه<sup>(١١)</sup> يكون ضرورياً لوجود<sup>(١٢)</sup> المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للعنصر في الأشكال غير الذاتية ، مثل العنصر في الجسم الأبيض.

ولكن أعني بالذاتية أن يكون كون العنصر جزءاً أمراً ذاتياً له ، فلا يقوم<sup>(١٣)</sup> ذلك العنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشيء أو لما الشيء كماله الطبيعي ، إذ يكون<sup>(١٤)</sup> جزءاً<sup>(١٥)</sup> بـ جوهر أو<sup>(١٦)</sup> آخر<sup>(١٧)</sup> ، حكمه حكمه<sup>(١٨)</sup> ، لأن يكون العنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكملاً لما يقوم به<sup>(١٩)</sup> ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتي بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته ، بل يجب أن لا يعرى عن<sup>(٢٠)</sup> كونه جزءاً.

وإذا كان كذلك ، لم يخل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون متقوماً بهذا الشيء أو باخْر يقوم مقامه ، فيكون قد كان فيه<sup>(٢١)</sup> قبل حصول الصورة<sup>(٢٢)</sup> الحادثة فيه شيء آخر يقوم مقامها في تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

(١) إمكان : كان ط. (٢) فليس : وليس م

(٣) لا بما هو جوهر : ساقطة من م. (٥) من عنصره .... نوع الجوهر : ساقطة من ط

(٤) إما على سبيل كون : أما كون على سبيل ب

(٦) وإنما : + كون ط. (٧) كون : ساقطة من ب

(٨) كمال نوع : نوع كمال د ، ص ، م. (٩) والأولى : + له د. (١٠) المتكون : المكون ب ، د

(١١) أنه : أن د. (١٢) لوجود : بالوجود د. (١٣) يقوم : + من م. (١٤) إذ يكون : أو أن يكون ح ؛ أن يكون د ؛ أو يكون م. (١٥) جزءاً : جزء ح ، ص ، ط

(١٦) أو : + لأمر ط. (١٧) آخر ب : آخر ب ، د ، ص ، ط

(١٨) حكمه حكمه : حكمه حكمها د ، ص ، ط ، م ؛ حكمه ح

(١٩) يقومه : يقوم منه ب

(٢٠) عن : من د ، م. (٢١) فيه : + فيكون فيه ح ، ص ، ط. (٢٢) الصورة : الصور د.

قد كان <sup>(١)</sup> حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر ، فلما كان الثاني فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين.

وإما أن يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث ، ولكن <sup>(٢)</sup> بصورة غير مستكملة فيما لها بالطبع ، ولكنها قد حصلت بحيث يقوم المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذي هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملاً بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كمالاً له <sup>(٤)</sup> بالطبع ، والقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا الشيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك <sup>(٥)</sup> بالطبع إلى ذلك الكمال ، فإذاً يلزم ضرورة <sup>(٦)</sup> في هذا القسم أن يكون المستعد متحركاً إلى الكمال.

فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو <sup>(٧)</sup> كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل في كليهما جزءاً ذاتياً باعتباره في نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب.

وليس لقائل ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون <sup>(٨)</sup> القوة الطبيعية <sup>(٩)</sup> لا تتحرك <sup>(١٠)</sup> إلى كما هي لإعواز معين <sup>(١١)</sup> من <sup>(١٢)</sup> خارج أو عائق مانع.

مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الحبوب والبذور ، ومثال الثاني الأمراض المذبلة. فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون لا محالة يتتحرك بالفعل ، بل في الذي لو لم يكن <sup>(١٣)</sup> عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضة بالطبع لطبيعته موجودة ، كان <sup>(١٤)</sup> متحركاً إلى الكمال وكان في طريق السلوك.

---

(١) كان (الأولى) : + قد ح ، د ، ط. (٢) ولكن : لكن م. (٣) غير : ساقطة من م. (٤) كمالاً له : ساقطة من د. (٥) متحرك : متراكمة د ، ط. (٦) ضرورة : ساقطة من ط. (٧) ما هو : ما يكون ح ، ص ، ط. (٨) تكون : ساقطة من د. (٩) القوة الطبيعية : قوة الطبيعة د ، ط. (١٠) لا تتحرك : لا تتحرك د ، ط ، م. (١١) معين : معنى ح ، ص ، ط ، م. (١٢) من : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٣) يكن : + له ا. (١٤) كان : وكان ب.

فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير مقصودة في هذا البحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام ، فإنه يجوز في غير كون الجوهر<sup>(١)</sup> إذا فرضنا موضوعاً مبتدأً أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمور عرضية من غير أن يتناهى ، كالمخشب فإنك كلما شكلته بشكل استعد بذلك لأمر ، وإذا خرج استعداده إلى الفعل ، استعد لأمر آخر وكذلك النفس في إدراك المعقولات<sup>(٢)</sup> ، ويشبه أن تكون الاستحالات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى.

وأما الشبهة المذكورة في كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على<sup>(٣)</sup> أحد القسمين ، فحلها يظهر<sup>(٤)</sup> أيضاً مما قد قيل ، وهو أن العنصر مفرداً ليس مستعداً لقبول الصور<sup>(٥)</sup> الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه بالمزاج ، والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة ما في أمر طبيعي له ، وإن لم يكن مقوماً ، فتكون نسبته إلى صورة المزاج من القسم الذي يكون بالاستحالة ، وإذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية<sup>(٦)</sup> له استكمالاً لذلك المزاج ، ويتحرك الطبع به إليه ، فتكون نسبته<sup>(٧)</sup> إلى صورة<sup>(٨)</sup> الحيوانية نسبة الصبي إلى الرجل ، فلذلك ليست<sup>(٩)</sup> تفسد الصورة<sup>(١٠)</sup> الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبي من الرجل ، ويفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل<sup>(١١)</sup> الماء إلى الهواء ، وليس<sup>(١٢)</sup> الحيوان عنصراً جوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث هي بسيطة. فيكون إذن الامتزاج والبساطة يتعابران على الموضوع. والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط<sup>(١٣)</sup> ، فتكون النار ناراً صرفة في الكيفية التي فيها ، الالازمة لصورتها وكذلك الماء. وكذلك كل واحد من العناصر ، فإذاً كون الحيوان يتعلق بكونين ، ولكل واحد منهم حكم يخصه من وجوب التناهي ، فهو داخل أيضاً في القسمين المذكورين.

(١) الجوهر : الجوهر ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢) المعقولات : المعلومات ح ، د ، ص ، م. (٣) على : ساقطة من د. (٤) يظهر : ساقطة من د. (٥) الصور : الصورة ح ، ص ، ط ؛ صورة د ، م. (٦) الحيوانية : + التي د. (٧) المزاج من القسم .... نسبته إلى صورة ساقطة من م. (٨) نسبته : نسبة د. (٩) ليست : ليس ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٠) الصورة : صورة ب ، ح ، د ، ص. (١١) يستحيل : فيستحيل د. (١٢) وليس : فليس ص ، ط (١٣) بسيط : بسيطة د.

وأما الشبهة التي تعرض من جهة أنه إذا أخذ من العناصر ما جرت به العادة بأن<sup>(١)</sup> يقال إن الشيء منه دون ما لم تجر به العادة<sup>(٢)</sup> ، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس تتغير أحکام الأشياء من جهة الأسماء ، ولكن<sup>(٣)</sup> يجب أن يقصد المعنى ، فلنقصد ولنعرف<sup>(٤)</sup> الحال فيه فنقول :

إن العنصر أو الموضوع<sup>(٥)</sup> الذي يكون منه الشيء إذا كان يتقدمه في الزمان ، فإن له من جهة تقدمه له<sup>(٦)</sup> خاصية لا تكون مع حصوله له ، وهي الاستعداد القوى ، وإنما يتكون<sup>(٧)</sup> الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته. وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل وجد الجوهر وكأن محالاً أن يقال إنه متكون منه.

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، بل أخذ له اسمه الذي لذاته الذي يكون له أيضاً عند ما لا يجوز أن يكون منه الشيء<sup>(٨)</sup> ، لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعنى التكون ، فإن لم يكن له<sup>(٩)</sup> من جهة الاستعداد اسم<sup>(١٠)</sup> ، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلاً في الوجود ، وإذا كان المعنى الذي يكون للمسمي حاصلاً في غير المسمي كان حكمه في المعنى حكم ذلك ، وإن<sup>(١١)</sup> كان<sup>(١٢)</sup> عدم الاسم يمنع أن يكون<sup>(١٣)</sup> حكمه في اللفظ حكم ذلك.

فإذا أخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم لو كان موضوعاً ممكناً حينئذ أن نقول في كل شيء : إنه يكون من العنصر له ، مثلاً ممكناً أن نقول : إن النفس العاقلة<sup>(١٤)</sup> تكون من نفس جاهلة مستعدة للعلم ، إلا أن نمنع<sup>(١٥)</sup> استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون الذي في الجوهر. فلا يجوز أن نقول في النفس العاقلة<sup>(١٦)</sup> : إنها كانت من نفس<sup>(١٧)</sup> مستعدة للعلم ، ولكن يجوز لا محالة في الجواهر ، وكلامنا فيها. على أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر مع ذواها<sup>(١٨)</sup> ، وفي الجواهر مع أحواها.

(١) بأن : أن. د. (٢) بأن يقال ... تجربة العادة : ساقطة من ح ، ص ، ط ، م. (٣) ولكن : لكن. د. (٤) ولنعرف : ولنறع ب ، م. (٥) أو الموضوع : أو أن الموضوع د. (٦) له : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط. (٧) يتكون : يكون د ، م. (٨) الشيء : بشيء د. (٩) له : ساقطة من د. (١٠) بل أخذ له ... الاستعداد اسم : ساقطة من م. (١١) وإن : وإذا د ، م. (١٢) كان : ساقطة من م. (١٣) يكون : ساقطة من د. (١٤) العاقلة : للعلامة ب ، د ، م. (١٥) نمنع : يمتنع د. (١٦) العاقلة : العالمة ب ، ح ، د ، ص. (١٧) من نفس : ساقطة من م

(١٨) الجواهر مع ذواها : الجواهر ذواها ب ، د ، ص ، ط ، م.

وأما قول هذا القائل<sup>(١)</sup> : إن هذا<sup>(٢)</sup> يكون كونا من الشيء. معنى بعد ، فليس إذا كان معنى بعد كيف كان ، لم يكن الكون الذي<sup>(٣)</sup> نقصده ، فإنه لا بد في<sup>(٤)</sup> كل كون عن شيء أن يكون الكائن بعد ما عنه كان ، إنما الذي يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون<sup>(٥)</sup> هناك معنى<sup>(٦)</sup> غير البعدية ، مثل المثل الذي يضر به ويشرّه ، وأما إذا كان من الشيء. معنى أن كان بعده ، بأن بقي له من جوهره<sup>(٧)</sup> الذي كان أولاً ما هو أيضاً من جوهر الثاني لم يكن<sup>(٨)</sup> يعني بعد فقط ، وكان<sup>(٩)</sup> الذي كلامنا فيه.

وأما قول هذا القائل : إنه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي بالذات ، فقد وقعت فيه مغالطة<sup>(١٠)</sup> ، بسبب أن العنصر للكون<sup>(١١)</sup> ليس هو عينه العنصر للقوم في الاعتبار ، وإن كان هو بالذات ، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة ، والعنصر بالذات لل القوم هو ذات مقارنة<sup>(١٢)</sup> للفعل<sup>(١٣)</sup> ، وكل واحد منها هو عنصر بالعرض لما ليس هو عنصرا له بالذات ، وكلامه<sup>(١٤)</sup> في العنصر الذي للكون ، لا في الذي للقوم ، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر<sup>(١٥)</sup> الذي للكون مبدأ لل القوم ، فإن الصبي ليس عنصرا لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل<sup>(١٦)</sup> ، ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل.

فإن قال قائل : إن المعلم الأول إنما يتكلم في مبادئ الجوهر مطلقاً ، فلم أعرض عن العنصر الذي للجوهر في قوامه ، مثل موضوع السماء ، واقتصر على العنصر الذي للجوهر في كونه.

فالجواب عن ذلك أن<sup>(١٧)</sup> عنصر<sup>(١٨)</sup> قوامه جزء منه ، وهو<sup>(١٩)</sup> معه بالفعل ، ولا يشكل تناهي الأمور الموجودة بالفعل في شيء متناه موجود بالفعل. على أن من<sup>(٢٠)</sup> بلغ أن يتعلم هذا العلم ،

(١) قول هذا القائل : قول القائل ح ، ص ، ط. (٢) هذا : ساقطة من د. (٣) الذي : ساقطة من ب. (٤) في : + كون م. (٥) أن لا يكون : أنه لا يكون د. (٦) معنى : معنى د. (٧) من جوهره : في جوهره ط. (٨) وكان : فكان ح ، د ، ص ، م. (٩) مغالطة : المغالطة ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) للكون : الكون د. (١١) للقوة ... هو ذات مقارنة : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٢) مقارنة : مقارنة ح ، ص ، ط. (١٣) للفعل : بالفعل ح ، د ، ص ، ط. (١٤) وكلامنا د. (١٥) أخذ العنصر : أخذ للعنصر د. (١٦) ولا يكون منه قوام الرجل : ساقطة من ط. (١٧) أن : لأن ب ، ح ، ط ، م ، ٥. (١٨) عنصر : العنصر د. (١٩) وهو : هو م. (٢٠) على أن من : على من ب ، ح ، ص ، ط.

وقف على سائر ما سلف فإنما<sup>(١)</sup> يشكل عليه من أمر<sup>(٢)</sup> تناهي العلل ولا تناهيتها<sup>(٣)</sup> أنه هل يمكن أن يكون كذلك<sup>(٤)</sup> في العناصر التي بالقوة واحدا<sup>(٥)</sup> بعد<sup>(٦)</sup> آخر مختلفة بالقرب والبعد. وأما الشك<sup>(٧)</sup> الآخر<sup>(٨)</sup> في حديث<sup>(٩)</sup> الماء والماء فحله<sup>(١٠)</sup> سهل على من وقف على كلامنا في العناصر ، حيث تكلمنا في الكون والفساد ، على أن الكلام<sup>(١١)</sup> هاهنا في كون الشيء من الشيء بالذات ، وكل تغير<sup>(١٢)</sup> من الذي بالذات فهو في مضادة واحدة مقتصر<sup>(١٣)</sup> عليها ، فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفي الأخرى كذلك<sup>(١٤)</sup> ، فتكون جملة التغيرات<sup>(١٥)</sup> محصورة ، وكل طبقة منها مقتصرة على طرفين نرجع بأحددهما على الآخر<sup>(١٦)</sup> ، فقد انحنت<sup>(١٧)</sup> جميع الشبه<sup>(١٨)</sup> المذكورة.

### [ الفصل الثالث ]

#### (ج) فصل

<sup>(١٩)</sup> في إبانة تناهي العلل الغائية<sup>(٢٠)</sup> والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقا ،

وفصل القول في العلة الأولى مطلقا ، وفي العلة الأولى مقيدا ،

وبيان أن<sup>(٢١)</sup> ما هو علة أولى<sup>(٢٢)</sup> مطلقة<sup>(٢٣)</sup> علة<sup>(٢٤)</sup> لسائر العلل.

وأما تناهي العلل الغائية فيظهر لك من الموضع الذي حاولنا فيه إثباتها وحللنا الشكوك في<sup>(٢٥)</sup> أمرها ، فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تناهيتها ، وذلك لأن العلة التامة هي التي تكون سائر<sup>(٢٦)</sup> الأشياء لأجلها ، ولا تكون هي من<sup>(٢٧)</sup> أجل شيء آخر ، فإن كان وراء العلة التامة علة تمامية كانت الأولى لأجل الثانية ، فلم<sup>(٢٨)</sup> تكن الأولى علة تمامية ،

(١) فإنما : وإنما ح ، ص ، ط. (٢) عليه من أمر : عليه أمر م. (٣) ولا تناهيتها : وغير تناهيتها ح ، ص ، ط. (٤) كذلك : لذلك ب. (٥) واحد ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٦) بعد : قبل ط. (٧) الشك : الشبهة ب ، ط. (٨) الآخر : الأخير ب ، ص ؛ الأخيرة ب ؛ الأخرى ط. (٩) حديث : حيث د. (١٠) الكلام : كلامنا ط. (١١) تغير : تغيره د ؛ تغير م. (١٢) مقتصر : فحلها ب ، ح ، د ، ط. (١٣) مقتصر : مقتصر ب ، د ، ط ، م. (١٤) كذلك : لذلك ب. (١٥) التغيرات : التغيرات ب ، ط ، م. (١٦) الآخر : الأخيرة ب ، ط ، م. (١٧) انحنت : انحنت ب ، م. (١٨) الشبهة ح : الشبهة ح. (١٩) فصل : ساقطة من د. (٢٠) الغائية : الفاعلية م. (٢١) أن : ساقطة من د. (٢٢) الأولى ب ، ح ، ص ، ط. (٢٣) مطلقة : مطلقا م. (٢٤) علة : علته م. (٢٥) في : ساقطة من د. (٢٦) سائر : جميع ح ، د ، م ؛ جميع سائر ص. (٢٧) ولا تكون هي من : وتكون هي لا من ح. (٢٨) فلم : ولم ط.

وقد فرضت (١) علة (٢) تمامية (٣) فإذا كان كذلك فمن جوز (٤) أن تكون العلل التمامية تستمر واحدة بعد أخرى (٥) ، فقد رفع العلل التمامية في (٦) نفسها (٧) ، وأبطل طبيعة الخير التي هي العلة (٨) التمامية ، إذ الخير هو الذي يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تطلب لأجله ، فإذا كان شيء يطلب شيء آخر كان نافعا لا خيرا حقيقيا (٩) ، فقد اتضح أن في إيجاب لا تناهي العلل التمامية رفع العلل التمامية ، فإن من جوز أن (١٠) وراء كل قائم تماما فقد أبطل فعل العقل ، فإنه من بين بنفسه أن العاقل إنما يفعل (١١) ما يفعل (١٢) بالعقل ، لأنه يوم مقصودا وغاية (١٣) ، حتى إنه (١٤) إذا كان (١٥) فاعل ما منا يفعل (١٦) فعلا وليس له غاية عقلية ، قيل إنه يبعث ويحازف (١٧) ويفعل لا بما هو ذو عقل ، ولكن بما هو حيوان ، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل (١٨) محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقلي لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك لل فعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي ، بل من جهة ما هو فعل (١٩) يوم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذا كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية (٢٠) ، ظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية وراءها غاية ، وأما (٢١) الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فقد علم أيضا (٢٢) في (٢٣) مواضع أخرى أنها لغايات (٢٤) .

وأما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تناهيهما بما قيل في المتن ، وبما علم من تناهي الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي ، وأن الصورة التامة للشيء واحدة ، وأن الكثير يقع منها (٢٥) على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي ، وما له ترتيب طبيعي فقد علم (٢٦) تناهيه ، وفي تأمل (٢٧) هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل.

(٣) وقد فرضت علة تمامية : ساقطة من م. (١) فرضت : + أنه د. (٢) علة : علته د. (٣) جوز : زعم د.  
 (٤) أخرى : واحدة ط. (٤) في : ساقطة من ص ، ط. (٥) نفسها : نفسها د. (٦) العلة : للعلة د. (٧)  
 حقيقيا : ساقطة من م. (٨) أن : + يكون ص. (٩) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط. (١٠) ما يفعل :  
 بالفعل ص. (١١) وغاية : + يعني د. (١٢) إنه : إن ح ، م ، هـ ؛ ساقطة من ب. (١٣) إذا كان : كل د  
 ، م. (١٤) يفعل : + إلى د. (١٥) ومجازف : ساقطة من ب. (١٦) عاقل : فاعل د. (١٧) بل من جهة من  
 هو فعل : ساقطة من ح ، ص ، ط .. (١٨) لكل غاية د. (١٩) وأما : فأما ، م. (٢٠) (٢١) أيضا : ساقطة من م. (٢٢) في : من د. (٢٣) لغايات : الغايات ح ، ط ، ص ، م. (٢٤) منها : فيها ح ، د  
 ، ص ، ط ، م. (٢٥) علم : عرف ص ، عرفت ح. (٢٦) وفي تأمل : ويتأمل ح ، م.

ونبدي فنقول : إذا <sup>(١)</sup> قلنا مبدأ أول فاعلي ، بل مبدأ أول مطلق <sup>(٢)</sup> فيجب أن يكون واحدا . وأما إذا قلنا علة أولى عنصرية ، وعلة <sup>(٣)</sup> أولى صورية ، وغير ذلك ، لم يجب <sup>(٤)</sup> أن تكون واحدة وجوب ذلك في واجب <sup>(٥)</sup> الوجود ، لأنه <sup>(٦)</sup> لا تكون ولا واحد <sup>(٧)</sup> منها علة أولى مطلقا ، لأن واجب <sup>(٨)</sup> الوجود واحد ، وهو في طبقة المبدأ الفاعلي ، فيكون الواحد الواجب الوجود هو أيضا مبدأ وعلة <sup>(٩)</sup> لتلك الأوائل .

فقد بان من هذا وما سلف لنا شرحه ، أن <sup>(١٠)</sup> واجب الوجود واحد بالعدد ، وبان أن ما سواه إذا اعتبر ذاته <sup>(١١)</sup> كان ممكنا في وجوده ، فكان معلوما ، ولاح أنه ينتهي في المعلولة لا محالة إليه ، فإذا ذكر شيء إلا الواحد الذي هو <sup>(١٢)</sup> ذاته واحد ، والموجود الذي هو لذاته موجود ، فإنه مستفيد الوجود <sup>(١٣)</sup> عن غيره ، وأليس به ، وليس <sup>(١٤)</sup> في ذاته ، وهذا المعنى كون الشيء مبدعا أي ناتئ الوجود عن غيره ، ولوه عدم يستحقه في ذاته مطلقا ، ليس إنما يستحق العدم بصورته <sup>(١٥)</sup> دون مادته ، أو بمادته <sup>(١٦)</sup> دون صورته ، بل بكليته <sup>(١٧)</sup> ، فكليته <sup>(١٨)</sup> إذا لم تقترن <sup>(١٩)</sup> بإيجاب الموجد له ، واحتسب أنه منقطع عنه وجوب عدمه بكليته ، فإذا إيجاده عن الموجد له بكليته ، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى ، لا مادته ولا صورته <sup>(٢٠)</sup> ، إن كان ذا مادة وصورة .

فالكل إذن بالقياس إلى العلة الأولى مبدع ، وليس إيجاده لما يوجد عنه إيجادا يمكن العدم البتة من جواهر الأشياء بل إيجادا <sup>(٢١)</sup> يمنع العدم مطلقا فيما يحتمل السرمد ، فذلك <sup>(٢٢)</sup> هو الإبداع المطلق ، والتأييس المطلق ليس <sup>(٢٣)</sup> تأييسا ما ، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد ، وذلك الواحد محدث له إذ الحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن ، وهذا بعد إن كان زمانيا سبقه القيل وعدم مع حدوثه ، فكان شيء <sup>(٢٤)</sup> هو الموصوف بأنه قبله <sup>(٢٥)</sup> ، وليس الآن ،

(١) إذا : فإذا م. (٢) مطلق : ساقطة من ط. (٣) أولى عنصرية وعلة : ساقطة من د. (٤) لم يجب : فلم يجب ب ، ط. (٥) في واجب : في الواجب ب ، د ، م. (٦) لأنه : لأنه د. (٧) ولا واحد : ولا واحد ح ، ص ، ط. (٨) واجب : الواجب ب ، م. (٩) أيضا مبدأ وعلة : مبدأ أيضا ب ، ح ، د ، م ؛ علة أيضا ص. (١٠) أن : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١١) ذاته : بذاته ط. (١٢) هو : ساقطة من م. (١٣) الوجود : للوجود ح ، ص ، ط. (١٤) وليس : ليس ب ، م : أليس ح ، ص ، ط. (١٥) بصورته : فصورته م. (١٦) بمادته : مادته د ، م. (١٧) بكليته : بكلية ح ، د ، ص ، ط. (١٨) بكلية ح ، ص ، ط ؛ وكليته م ؛ لكليته د. (١٩) تقترن : تقرن ب ، ح ، ص ، ط. (٢٠) ولا صورته : وصورته م. (٢١) إيجادا : إيجاد ب. (٢٢) فذلك : فذلك ب ، ح ، د ، م. (٢٣) ليس : ساقطة من د. (٢٤) فكان شيء : فكان للشيء ط ؛ وكان شيء ص. (٢٥) قبله : زمانا ص ، ط.

فلم يكن يتهيأ أن يحدث شيء إلا وقبله شيء آخر ي عدم بوجوده ، فيكون الإحداث عن اللبس المطلق وهو الإبداع باطلًا لا معنى له بل بعد الذي هاهنا هو بعد الذي بالذات <sup>(١)</sup> ، فإن الأمر الذي للشيء من تلقاء نفسه قبل <sup>(٢)</sup> الذي <sup>(٣)</sup> له من غيره <sup>(٤)</sup> ، وإذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والإمكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوه بعد عدمه قبليّة وبعدية بالذات ، فكل <sup>(٥)</sup> شيء غير الأول الواحد موجوده <sup>(٦)</sup> بعد ما لم يكن <sup>(٧)</sup> باستحقاق نفسه.

#### [ الفصل الرابع ]

##### ( د ) فصل

###### (٨) في الصفات الأولى <sup>(٩)</sup> للمبرء الواجب <sup>(١٠)</sup> الوجود

فقد ثبت لك الآن <sup>(١١)</sup> شيء واجب الوجود ، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ، فواحد الوجود واحد <sup>(١٢)</sup> لا يشاركه في رتبته شيء ، فلا شيء سواه واجب الوجود ، وإذا لا شيء سواه واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب <sup>(١٣)</sup> الوجود لكل <sup>(١٤)</sup> شيء ، ويوجه إيجاباً أولياً أو بواسطة ، وإذا كان كل شيء غيره موجوده من وجوده فهو أول. ولا يعني بالأول معنى ينضاف <sup>(١٥)</sup> إلى وجوب وجوده حتى يتكرر به وجوب وجوده ، بل يعني به اعتبار إضافته إلى غيره.

واعلم أنا إذا قلنا بل بينما أن واجب الوجود لا يتكرر بوجهه من الوجود ، وأن ذاته وحداني صرف مخصوص حق ، فلا يعني بذلك أنه أيضاً لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

(١) الذي بالذات : بالذات ب. (٢) قبل : + الإبداع ح. (٣) الذي : التي د. (٤) غيره : غير د. (٥) فكل : وكل ح ، ط. (٦) موجوده : موجود ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٧) يكن : + موجوداً ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٨) فصل : ساقطة من د. (٩) في الصفات الأولى : في الصفات الأولى ح ؛ في صفات الأولى ص. (١٠) الواجب : لواجب م. (١١) الآن : ساقطة من م. (١٢) فواحد الوجود واحد : ساقطة من د ، م. (١٣) وجوب : الوجود د. (١٤) الوجود لكل : وجود كل ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٥) ينضاف : مضاف ب.

له إضافة إلى وجودات ، فإن هذا لا يمكن. وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه أخاء<sup>(١)</sup> من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى<sup>(٢)</sup> الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذي يفيض عنه كل وجود ، لكننا نعني بقولنا إنه وحداني<sup>(٣)</sup> الذات لا يتكرر أنه كذلك في ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية<sup>(٤)</sup> كثيرة فتلك<sup>(٥)</sup> لوازم للذات معلولة للذات ، توحد بعد وجود الذات ، وليس<sup>(٦)</sup> مقومة للذات ولا أجزاء لها<sup>(٧)</sup>.

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة<sup>(٨)</sup> فلها أيضا إضافة أخرى ، وينذهب إلى غير النهاية.

فإنا نكلفه أن يتأمل ما حققناه في باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن نبين أن الإضافة تنتهي وفي<sup>(٩)</sup> ذلك انحلال شكه.

ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية ، وبما ذا<sup>(١٠)</sup> تفارق الإنية فيما تفارقه في افتتاح<sup>(١١)</sup> تبياننا<sup>(١٢)</sup> هذا فنقول : إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد<sup>(١٣)</sup> يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هي مثلا إنسان أو جوهر آخر من الجواهر ، وذلك<sup>(١٤)</sup> الإنسان هو الذي هو واجب الوجود ، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد.

وقد تتأمل فتعلم<sup>(١٥)</sup> ذلك مما وقع فيه الاختلاف في<sup>(١٦)</sup> أن المبدأ في الطبيعيات واحد أو كثير.

بعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله<sup>(١٧)</sup> كثيرا.

---

(١) أخاء : أخانا د. (٢) إلى : من د ، ص ، ط. (٣) وحدان : أحدي ح ، ص ، ط. (٤) وسلبية : أو سلبية م. (٥) فتلك : لوازم د. (٦) وليس : ليس د. (٧) ولا أجزاء لها : والأجزاء لها د. (٨) معلولة : + لها د. (٩) وفي : بقى د ؛ ففى م. (١٠) وبما ذا : بما ذا م. (١١) فيما تفارقـه في افتتاح : ساقطة من د. (١٢) افتتاح : ابتداء م. (١٣) تبياننا : بيانـا د. (١٤) قد : ساقطة من ب. (١٥) وذلك : ذلك ب ، م. (١٦) تتأمل فتعلم : بيانـا د. (١٧) في : وفي ح. (١٨) وبعضهم جعله : وجعل بعضهم د.

والذي جعله منهم واحداً فمنهم من جعل المبدأ الأول لا ذات الواحد ، بل شيئاً هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار<sup>(١)</sup> أو غير ذلك .  
ومنهم من جعل المبدأ<sup>(٢)</sup> ذات الواحد من حيث هو واحد ، لا شيء عرض له الواحد ، ففرق إذن بين ماهية<sup>(٣)</sup> يعرض لها<sup>(٤)</sup> الواحد والموجود ، وبين<sup>(٥)</sup> الواحد والموجود من حيث هو واحد<sup>(٦)</sup> وموجود<sup>(٧)</sup> .

فنقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التي فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية<sup>(٨)</sup> ما ، وتكون تلك الماهية واجبة<sup>(٩)</sup> الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلاً إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أن أنه إنسان غير أنه<sup>(١٠)</sup> واجب الوجود ، فحيثند<sup>(١١)</sup> لا يخلو<sup>(١٢)</sup> إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة ، وهي مبدأ كل حقيقة ، بل هي تؤكد الحقيقة وتصححها<sup>(١٣)</sup> .

فإن كان له<sup>(١٤)</sup> حقيقة وهي غير تلك<sup>(١٥)</sup> الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد بشيء ليس هو ، فلا يكون<sup>(١٦)</sup> واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، وبالنظر إلى<sup>(١٧)</sup> ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس<sup>(١٨)</sup> بواجب الوجود ، لأن له شيئاً به يجب ، وهذا محال إذا أخذ<sup>(١٩)</sup> مطلقاً غير مقيد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية ، وإذا أخذ لاحقاً للماهية<sup>(٢٠)</sup> فإنه وإن كان قد يقارن<sup>(٢١)</sup> ذلك<sup>(٢٢)</sup> الشيء فليست<sup>(٢٣)</sup> تلك الماهية البة

(١) أو نار : ونار د (٢) لا ذات الواحد .... من جعل المبدأ : ساقطة من م .. (٣) ماهية : ماهيته ص ، م .  
(٤) لها : له ح ، د ، م . (٥) ومن م . (٦) واحد : واجب د . (٧) موجود : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م . (٨) ماهية : ماهيته م . (٩) واجبة : واجب ح . (١٠) غير أنه : غيره . (١١) فحيثند : محال ح ، ص ، ط ؛ ومحال د . (١٢) لا يخلو : ولا يخلو د . (١٣) وتصححها : فتصححها م . (١٤) كان له : كانت له م . (١٥) تلك : ذلك د . (١٦) فلا يكون : فيكون ب ، ح ، ص ، ط . (١٧) إلى : في ب ، د ، م . (١٨) ليس : ساقطة من د . (١٩) أخذ : أخذنا ح . (٢٠) للماهية : ماهيته م ؛ ماهية د . (٢١) يقارن : يفارق د ، م . (٢٢) ذلك : + ذلك ح . (٢٣) فليست : ليس ب ، ط .

واجية<sup>(١)</sup> الوجود مطلقاً ، ولا عارضاً لها وجود الوجود مطلقاً ، لأنها لا تنجو في كل<sup>(٢)</sup> وقت ، وواجب<sup>(٣)</sup> الوجود مطلقاً<sup>(٤)</sup> يجب في كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود<sup>(٥)</sup> إذا أخذ مطلقاً غير مقيد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية<sup>(٦)</sup> ، فلا ضير<sup>(٧)</sup> لو قال قائل<sup>(٨)</sup> : إن ذلك الوجود<sup>(٩)</sup> معلوم للماهية<sup>(١٠)</sup> من هذه الجهة أو لشيء آخر<sup>(١١)</sup> .

وذلك لأن الوجود يجوز أن يكون معلوماً ، والوجود المطلقاً الذي بالذات<sup>(١٢)</sup> لا يكون معلوماً ، فبقي أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقاً متحققاً من حيث هو واجب الوجود بنفسه ، واجب الوجود من<sup>(١٣)</sup> دون تلك الماهية ، ف تكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار<sup>(١٤)</sup> إليه بالعقل<sup>(١٥)</sup> في ذاته ، ويتحقق<sup>(١٦)</sup> واجب الوجود وإن لم<sup>(١٧)</sup> تكن تلك<sup>(١٨)</sup> الماهية العارضة<sup>(١٩)</sup> ، فإذاً ليس تلك الماهية ماهية لشيء<sup>(٢٠)</sup> المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود ، بل ماهية لشيء آخر<sup>(٢١)</sup> لا حق له ، وقد كانت فرضت ماهية<sup>(٢٢)</sup> لذلك الشيء لا شيء آخر<sup>(٢٣)</sup> ، هذا خلف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هي الإانية.

ونقول<sup>(٢٤)</sup> : إن الإانية والوجود لو صارا<sup>(٢٥)</sup> عارضين للماهية فلا يخلو<sup>(٢٦)</sup> إما<sup>(٢٧)</sup> أن يلزمها<sup>(٢٨)</sup> لذاتها ، أو لشيء من خارج ، ومحال أن يكون لذات<sup>(٢٩)</sup> الماهية ، فإن التابع<sup>(٣٠)</sup> لا يتبع إلا موجوداً فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها ، وهذا محال<sup>(٣١)</sup> . ونقول<sup>(٣٢)</sup> إن كل ما له ماهية غير

(١) واجبة : بواجب د ، م : واجب ح ، ص ، ط. (٢) كل : ساقطة من م. (٣) وواجب : وهو واجب ط. (٤) مطلقاً : ساقطة من د. (٥) الوجود : الوجود ب ، ص. (٦) إذا أخذ مطلقاً ... يلحق الماهية : ساقطة من م. (٧) الذي يلحق الماهية : إذا أخذ لاحقاً ماهيته د ، ط. (٨) فلا ضير : فإنه لا ضير ط. (٩) قائل : النائل د ، م. (١٠) الوجود : الوضع ط. (١١) للماهية : ماهية ب ، د ، م. (١٢) لشيء : بشيء ح. (١٣) الذي بالذات : الذي للذات د. (١٤) الوجود من : الوجود م. (١٥) لواجب : لوجود م. (١٦) مشار : المشار ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٧) بالعقل : بالفعل د. (١٨) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط. (١٩) لم : ساقطة من ط. (٢٠) تلك : ساقطة من م. (٢١) العارضة : العرضية د. (٢٢) ماهية لشيء : ماهيته الشيء ط ، م. (٢٣) لشيء : شيء م. (٢٤) ماهية : + له د. (٢٥) لا شيء آخر : ساقطة من ب ، ص ، ط ؛ شيء آخر م ؛ شيئاً آخر د. (٢٦) ونقول : بل نقول ب ، ط. (٢٧) ونقول أن الإانية : ... يكون لذات : ساقطة من م. (٢٨) لو صارا : ساقطة من ط. (٢٩) فلا يخلو : ولا يخلو ب. (٣٠) إما : ساقطة من ب. (٣١) يلزمها : يلزم د. (٣٢) التابع : البالغ ب. (٣٣) وهذا محال : ساقطة من ب. (٣٤) الماهية ... محال : ساقطة من م. (٣٥) ونقول : فنقول ب.

الإنية فهو معلول ، وذلك لأنك علمت أن الإنية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الإنية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوازم ، فلا يخلو :  
إما أن يلزم الماهية لأنها تلك الماهية

وإما أن يكون لزومها إياها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن <sup>(١)</sup> يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإنية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها ، فتكون الإنية قد تبعت في وجودها وجودا ، وكل ما يتبع في وجوده وجودا فإن متبعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها <sup>(٢)</sup> ، وهذا خلف . فبقي <sup>(٣)</sup> أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل <sup>(٤)</sup> ذي ماهية <sup>(٥)</sup> معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات <sup>(٦)</sup> هي التي <sup>(٧)</sup> بأنفسها ممكنة الوجود ، وإنما يعرض لها وجود من خارج .

فالأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات <sup>(٨)</sup> يفاض عليها <sup>(٩)</sup> الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ، ثم سائر الأشياء التي لها ماهيات فإنها <sup>(١٠)</sup> ممكنة توجد به ، وليس معنى قولي : إنه مجرد الوجود <sup>(١١)</sup> بشرط <sup>(١٢)</sup> سلب سائر الروائد عنه أنه الوجود <sup>(١٣)</sup> المطلق المشترك فيه إن <sup>(١٤)</sup> كان موجود هذه صفتة ، فإن ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعني في الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة <sup>(١٥)</sup> تركيب ، وهذا <sup>(١٦)</sup> الآخر هو الموجد لا بشرط الزيادة ، فلهذا ما كان الكلبي يحمل على كل شيء ، وذلك <sup>(١٧)</sup> لا يحمل على كل <sup>(١٨)</sup> ما هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .

وال الأول أيضا لا جنس له <sup>(١٩)</sup> ، وذلك لأن الأول لا ماهية له ، وما لا ماهية له فلا جنس له ، إذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجہ هو بعض الشيء ، والأول قد تتحقق أنه غير مركب .

(١) ولن : ولن د . (٢) وجودها : + أى وجود الماهية ب ، ح ، ص ، ط . (٣) فبقي : فيبقى ط . (٤) فكل ماهية : + هي د ، م . (٥) وكل : تلك ب ، د ، ص ، ح ، م . (٦) الماهيات : الماهية ب .  
(٧) التي : + هي ص ، ط . (٨) الماهيات : الماهية ب ، ح ، ص ، ط . (٩) عليها : عليه د . (١٠) فإنها : وأنها ص . (١١) الوجود (الأولى) : الموجود م . (١٢) بشرط : وبشرط د . (١٣) الوجود (الثانية) : الموجود ب ، ح ، د ، م . (١٤) إن : إذا د . (١٥) لا زيادة : لا زادات م . (١٦) وهذا : وهذه د . (١٧) وذلك : وهذا ب ، د ، ص ، ط ، م . (١٨) له (٢٠) الأولى ) : ساقطة من ب .

وأيضاً أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل<sup>(١)</sup>.

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوحاً بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فال الأول لا جنس له.

ولذلك<sup>(٢)</sup> فإن الأول لا فصل له ، وإذا لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك<sup>(٤)</sup> لا لم له ، وستعلم<sup>(٥)</sup> أنه لا لمية لفعله . ولسائل أن يقول : إنكم إن تحاشيتم<sup>(٦)</sup> أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فلستم<sup>(٧)</sup> تحاوشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لا في موضوع ، وهذا<sup>(٨)</sup> المعنى هو<sup>(٩)</sup> الجوهر الذي جنستموه<sup>(١٠)</sup> له . فنقول : ليس هذا معنى الجوهر الذي جنساه<sup>(١١)</sup> ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المتقررة<sup>(١٢)</sup> الذي<sup>(١٣)</sup> وجوده<sup>(١٤)</sup> ليس في موضوع كجسم<sup>(١٥)</sup> أو نفس ، والدليل على أنه إذا لم يعن بالجوهر هذا لم يكن جنساً البة ، هو أن<sup>(١٦)</sup> المدلول عليه بلفظ<sup>(١٧)</sup> الموجود ليس يقتضي جنسيته<sup>(١٨)</sup> ، والسلب<sup>(١٩)</sup> الذي يلحق به لا يزيد ، على الوجود إلا نسبة مبائية : وهذا المعنى ليس فيه إثبات<sup>(٢٠)</sup> شيء محصل<sup>(٢١)</sup> بعد الوجود ، ولا هو معنى لشيء بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لا في موضوع إنما المعنى الإثباتي فيه الذي يجوز أن يكون للذات ما ، هو الموجود ، وبعده شيء سلي ومضاف خارج عن الماوية التي<sup>(٢٢)</sup> تكون للشيء . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وأنت قد علمت هذا في المنطق علماً متقدناً<sup>(٢٣)</sup> .

وقد علمت<sup>(٢٤)</sup> في المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل « ا » مثلاً ، عيننا كل شيء موصوف بأنه « ا » ولو كانت<sup>(٢٥)</sup> له حقيقة غير الألفية ، فقولنا في حد الجوهر : إنه الموجود لا في موضوع ،

(١) فصل : ساقطة من ط . (٢) لواجب : بواجب ح ، ص ، ط . (٣) ولذلك : وكذلك د ، ص . (٤) وكذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م . (٥) وستعلم : وستعلم ب . (٦) إن تحاشيتم : إن حاشيتم ح ؛ حاشيتم م . (٧) فلستم : ساقطة من ط . (٨) وهذا : هذا م . (٩) المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى هو معنى م . (١٠) جنستموه : جنستموه له ب ، د ؛ حددتموه ج . (١١) جنسناه : جنبناه ب ، د . (١٢) المتقررة : المتفردة د ؛ ساقطة من م . (١٣) الذي : الذي له في د . (١٤) وجوده : + وجود ب ، ح ، د ، ص ، م . (١٥) كجسم : جسم م . (١٦) هو أن : وأن د . (١٧) بلفظة م . (١٨) جنسيته : جنسية د ، م . (١٩) السلب : ساقطة من ط . (٢٠) إثبات : الثبات ط . (٢١) محصل : يحصل د . (٢٢) التي : + وأن ح . (٢٣) متقدناً : متقدناً د . (٢٤) علمت : تعلمت ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٥) كانت : كان ...

معناه أنه الشيء الذي يقال عليه موجود لا في موضوع ، على أن الموجود لا في موضوع محمول عليه ، قوله <sup>(١)</sup> في نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر <sup>(٢)</sup> ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجوهر حتى يكون جنسا . والدليل على أن بين الأمرين فرقا و <sup>(٣)</sup> أن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنت تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : إنه لا محالة هو ما موجوده أن لا يكون في موضوع ، ولا تقول : إنه لا محالة موجود الآن <sup>(٤)</sup> لا في موضوع ، وكأنما قد بالغنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق .

### [ الفصل الخامس ]

#### ( هـ ) فصل

<sup>(٥)</sup> كأنه توكييد وتكرار <sup>(٦)</sup> لما سلف من توحيد واجب الوجود

#### وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

وبالحرى أن نعيد القول في أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ، وذلك لأن الواحد — بما <sup>(٧)</sup> هو واجب الوجود — يكون <sup>(٨)</sup> ما هو به هو <sup>(٩)</sup> ، وهو ذاته ، ومعناه إما مقصورا عليه لذات ذلك <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> المعنى ، أو لعلة ، مثلا : لو كان <sup>(١٢)</sup> الشيء الواجب الوجود هو هذا <sup>(١٤)</sup> الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا للإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون . فإن كان لأنه إنسان هو هذا ، فالإنسانية تتضمن أن يكون هذا فقط ، فإن وجدت لغيره مما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا <sup>(١٥)</sup> ، بل إنما صار هذا لأمر <sup>(١٦)</sup> غير الإنسانية . وكذلك الحال <sup>(١٧)</sup> في حقيقة واجب الوجود ، فإما إن كانت لأجل نفسها هي <sup>(١٨)</sup> هذا المعين <sup>(١٩)</sup> استحال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، ف تكون تلك الحقيقة ليست إلا <sup>(٢٠)</sup> هذا . وإن كان

(١) قوله : ولا د . (٢) والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص . (٣) فرقا و : ساقطة من ط . (٤) الآن : ساقطة من د . (٥) فصل : ساقطة من د . (٦) توكييد وتكرار : تأكيد أو تكرار ب ، د ، م ؛ تكرار وتأكيد ح ؛ تأكيد وتكرار ص . (٧) بما : ما ب ، م . (٨) يكون : ويكون ط . (٩) به هو : به د . (١٠) لذات ذلك : لذلك م . (١١) ذلك : ساقطة من ب ، د . (١٢) كان : + في د . (١٣) الوجود : + شيئا ط ؛ + شيء د . (١٤) هو هذا : + الإنسان ط . (١٥) هذا : + هذا ب . (١٦) لأمر : الأمر ح ، د ، ص ، ط . (١٧) الحال : الحالة د . (١٨) هي : ساقطة من د . (١٩) المعين : المعين م . (٢٠) الا : بسبب د : ساقطة من ب ، م .

تحقق هذا المعنـى لهذا المعين<sup>(١)</sup> لا عن ذاته ، بل عن غيره ، وإنما هو هو لأنـه لهذا المعين<sup>(٢)</sup> ، فيكون وجودـه الخاص له مستفـادا من غيرـه ، فلا يكون واجـب<sup>(٣)</sup> الوجود ، وهذا<sup>(٤)</sup> حـلـف ، فإذاـن حـقـيقـة الواجب الوجودـ الواحد فقط . وكـيـف تكون المـاهـيـة المـحـرـدـة عنـ المـادـة لـذـاتـيـن ، والـشـيـعـانـ إنـما يـكـونـانـ إـثـيـنـ إـمـا بـسـبـبـ المـعـنـىـ ، إـمـا بـسـبـبـ الـحـامـلـ لـلـمـعـنـىـ ، إـمـا بـسـبـبـ الـوـضـعـ أوـ المـكـانـ<sup>(٥)</sup> ، أوـ بـسـبـبـ الـوقـتـ وـالـزـمـانـ ، وـبـالـجـمـلـةـ لـعـلـةـ مـنـ الـعـلـلـ؟ـلـأـنـ كـلـ إـثـيـنـ لاـ يـخـتـلـفـانـ بـالـمـعـنـىـ ، فـإـنـماـ<sup>(٦)</sup> يـخـتـلـفـانـ بـشـيـءـ<sup>(٧)</sup> عـارـضـ لـلـمـعـنـىـ مـقـارـنـ لـهـ ، فـكـلـ<sup>(٨)</sup> مـا لـيـسـ لـهـ وـجـودـ إـلـاـ وـجـودـ مـعـنـىـ<sup>(٩)</sup> ، وـلـاـ يـتـعـلـقـ بـسـبـبـ خـارـجـ أوـ حـالـةـ<sup>(١٠)</sup> خـارـجـةـ ، فـبـمـاـ ذـاـ يـخـالـفـ مـثـلـهـ؟ـإـذـاـنـ لـاـ يـكـونـ لـهـ مـشـارـكـ فـيـ مـعـنـاهـ ، فـالـأـوـلـ لـاـ نـدـ لـهـ.

وـأـيـضاـ ، فـإـنـاـ نـقـولـ :ـإـنـ وـجـوبـ الـوـجـودـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ مـعـنـىـ مـشـتـرـكـاـ فـيـ لـعـدـةـ بـوـجـهـ مـنـ الـوـجـوهـ ، لـاـ مـنـفـقـيـ الـحـقـائـقـ وـالـأـنـوـاعـ وـلـاـ مـخـتـلـفـيـ الـحـقـائـقـ وـالـأـنـوـاعـ.

أـمـاـ أـوـلـ ذـلـكـ فـإـنـ وـجـوبـ الـوـجـودـ لـاـ مـاهـيـةـ لـهـ تـقـارـنـهـ<sup>(١١)</sup> غـيرـ<sup>(١٢)</sup> وـجـوبـ الـوـجـودـ ، فـلـاـ يـكـنـ أـنـ يـكـونـ لـحـقـيقـةـ وـجـوبـ الـوـجـودـ اـخـتـلـافـ بـعـدـ وـجـوبـ الـوـجـودـ.

وـأـيـضاـ ، لـاـ يـخـلـوـ إـمـاـ أـنـ يـكـونـ مـاـ يـخـتـلـفـ بـهـ<sup>(١٣)</sup> آـحـادـ وـاجـبـ الـوـجـودـ بـعـدـ الـاـتـفـاقـ فـيـ وـجـوبـ الـوـجـودـ أـشـيـاءـ مـوـجـودـةـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـ الـمـتـفـقـينـ فـيـهـ بـهـ يـخـالـفـهـ<sup>(١٤)</sup> صـاحـبـهـ ، أـوـ غـيرـ مـوـجـودـةـ<sup>(١٥)</sup> لـشـيـءـ مـنـهـاـ ، أـوـ مـوـجـودـةـ لـبـعـضـهـاـ وـلـيـسـ فـيـ الـبـعـضـ الـآـخـرـ إـلـاـ عـدـمـهـاـ.ـفـإـنـ كـانـتـ غـيرـ مـوـجـودـةـ<sup>(١٦)</sup> وـلـيـسـ هـنـاكـ شـيـءـ يـقـعـ بـهـ الـاـخـتـلـافـ بـعـدـ الـاـتـفـاقـ ، فـلـاـ اـخـتـلـافـ بـيـنـهـمـاـ<sup>(١٧)</sup> فـيـ الـحـقـائـقـ ، فـهـيـ مـتـفـقـةـ الـحـقـائـقـ ، وـقـدـ قـلـنـاـ إـنـماـ تـخـتـلـفـ حـقـائـقـهـاـ بـعـدـ مـاـ اـشـتـرـكـتـ فـيـهـ ، وـإـنـ<sup>(١٨)</sup> كـانـتـ<sup>(١٩)</sup> غـيرـ مـوـجـودـةـ فـيـ بـعـضـهـاـ وـمـوـجـودـةـ<sup>(٢٠)</sup> فـيـ بـعـضـهـاـ ، مـثـلاـ أـنـ يـكـونـ أـحـدـهـمـاـ

(١) المعـنـىـ (ـالـأـوـلــ) :ـالـمـعـنـىـ مـ.ـ(ـ٢ـ)ـالـمـعـنـىـ (ـالـثـانـيـةــ) :ـالـمـعـنـىـ مـ.ـ(ـ٣ـ)ـالـوـاجـبـ :ـوـاجـبـ بـ ،ـحـ ،ـطـ.ـ(ـ٤ـ)ـوـهـذـاـ هـذـاـ ،ـمـ.ـ(ـ٥ـ)ـأـوـ الـمـكـانـ :ـوـالـمـكـانـ بـ ،ـحـ ،ـدـ ،ـصـ ،ـمـ.ـ(ـ٦ـ)ـفـإـنـماـ :ـوـإـنـماـ حـ ،ـصـ ،ـطـ.ـ(ـ٧ـ)ـبـشـيـءـ :ـلـشـيـءـ مـ.ـ(ـ٨ـ)ـفـكـلـ :ـوـكـلـ دـ ،ـطـ.ـ(ـ٩ـ)ـمـعـنـىـ :ـمـعـنـىـ دـ ؛ـ +ـ مـعـنـىـ طـ.ـ(ـ١٠ـ)ـأـوـ حـالـةـ :ـوـحـالـةـ مـ.ـ(ـ١١ـ)ـلـشـيـءـ مـ.ـ(ـ١٢ـ)ـغـيرـ :ـغـيرـ بـ.ـ(ـ١٣ـ)ـعـنـ مـ.ـ(ـ١٤ـ)ـيـخـالـفـهـ :ـيـخـالـفـهـ مـ.ـ(ـ١٥ـ)ـتـقـارـنـهـ :ـمـقـارـنـهـ بـ.ـ(ـ١٦ـ)ـلـشـيـءـ مـنـهـاـ ...ـغـيرـ مـوـجـودـةـ :ـسـاقـطـةـ مـنـ مـ.ـ(ـ١٧ـ)ـبـيـنـهـمـاـ :ـأـوـغـيرـ مـوـجـودـةـ :ـأـوـغـيرـ مـوـجـودـ دـ.ـ(ـ١٨ـ)ـلـشـيـءـ مـنـهـاـ ...ـغـيرـ مـوـجـودـةـ :ـسـاقـطـةـ مـنـ مـ.ـ(ـ١٩ـ)ـكـانـتـ :ـكـانـ بـ ؛ـ +ـ فـيـهـ دـ.ـ(ـ٢٠ـ)ـمـوـجـودـةـ ؛ـمـوـجـودـاـ بـ ،ـطـ ،ـمـ ؛ـ أـوـ مـوـجـودـةـ دـ.

انفصل<sup>(١)</sup> عن الآخر بأن له<sup>(٢)</sup> حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا<sup>(٣)</sup> هو الشرط في الانفصال ، وللآخر حقيقة وجوب الوجود<sup>(٤)</sup> مع عدم الشرط الذي لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا العدم فقط ، وليس هناك شيء إلا العدم ينفصل به عن<sup>(٥)</sup> الآخر ، فيكون من شأن وجوب الوجود بالحقيقة<sup>(٦)</sup> التي له أن تثبت قائمة مع عدم شرط يلحق به ، والعدم<sup>(٧)</sup> لا معنى له مهصلا في الأشياء ، وإلا لكان في شيء واحد معان بلا نهاية فإن فيه اختلاف<sup>(٨)</sup> أشياء بلا نهاية.

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققا في الثاني من دون الزيادة التي له ، أو لا يكون. فإن لم يكن ، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ، ويكون شرطا في وجوب الوجود<sup>(٩)</sup> في الآخر أيضا. وإن كان ، فتكون الزيادة فصلا أيضا ، وليس من<sup>(١٠)</sup> شرط<sup>(١١)</sup> وجوب الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب. وإن كان لكل واحد منها<sup>(١٢)</sup> ما ينفصل به<sup>(١٣)</sup> عن الآخر ، فهو يتضمن الترکيب في كل واحد منها<sup>(١٤)</sup>.

ثم لا يخلو أيضا ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود<sup>(١٥)</sup> دون كل واحد من الزيادتين ، أو يكون ذلك شرطا له في أن يتم. فإن تم ، فوجوب الوجود لا اختلف فيه بالذات<sup>(١٦)</sup> ، إنما الاختلاف في<sup>(١٧)</sup> العارض التي تلحقه<sup>(١٨)</sup> ، وقد قام الوجود واجبا مستغنيا في قوامه عن تلك اللواحق.

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن<sup>(١٩)</sup> لا يتم دون ذلك في أن يكون له حقيقة وجوب الوجود ، وإما<sup>(٢٠)</sup> أن يكون وجوب الوجود معنى متحققا في نفسه ، وليس ذائق ولا أحدهما داخلا في هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

(١) انفصل : انفصل د. (٢) عن الآخر بأن له : للآخر د. (٣) وشيئا : وشيء ح ، ص ، ط. (٤) وشيئا هو الشرط ... وجوب الوجود : ساقطة من ب. (٥) عن : من ب ، د ، ط. (٦) بالحقيقة : والحقيقة ح ، د ، ص ، ط ، م. (٧) والعدم : فالعدم ط ، م. (٨) اختلاف : خلاف ب ، د ، ص ، م. (٩) الوجود : + ويكون ط. (١٠) من : في د. (١١) شرط : ساقطة من ب ، ح ، د. (١٢) منها ص ، ط. (١٣) به : ساقطة من د. (١٤) في كل واحد منها : في كل واحد منها م. (١٥) وجود وجود : وجوب الموجود ح ؛ ساقطة من م. (١٦) بالذات : في الذات ب ، ص ، ط. (١٧) في : فيه م. (١٨) العارض التي تلحقه : بعارض تلحقه ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٩) إما أن : + يكون ح ، د ، م. (٢٠) الوجود وإما : وجود وأما

بأحدهما ، مثل أن الهيولي — وإن كانت <sup>(١)</sup> لها جوهريتها في حد هيوليتها <sup>(٢)</sup> — فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى <sup>(٣)</sup> ، وأيضا <sup>(٤)</sup> اللون ، فإنه وإن <sup>(٥)</sup> كان فصل السواد لا يقومه — من حيث هو لون ولا فصل البياض — فإن كل واحد منها كالعلة له في أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه <sup>(٦)</sup> ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك في حال ، وذلك في حال.

إإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل <sup>(٧)</sup> واحد منهمما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط فيه ، فحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ، وإن كان على مقتضى المعنى الثاني فواحد <sup>(٨)</sup> الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به ، فيكون واجب الوجود <sup>(٩)</sup> — من بعد ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود — يحتاج إلى شيء آخر يوجد به ، وهذا محال.

وأما في اللون ، وفي الهيولي ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ، فإن الهيولي في أنها هيولي شيء <sup>(١٠)</sup> ، واللون في أنه لون شيء ، وفي أنه موجود شيء . ونظير <sup>(١١)</sup> اللون هناك هو <sup>(١٢)</sup> واجب <sup>(١٣)</sup> الوجود هاهنا ، ونظير فصلي <sup>(١٤)</sup> السواد والبياض <sup>(١٥)</sup> هناك هو <sup>(١٦)</sup> ما يختص به كل واحد من <sup>(١٧)</sup> المفروضين <sup>(١٨)</sup> هاهنا ، فكما <sup>(١٩)</sup> أن <sup>(٢٠)</sup> كل واحد من فصلي السواد والبياض لا مدخل لهما <sup>(٢١)</sup> في تقرير <sup>(٢٢)</sup> اللونية <sup>(٢٣)</sup> ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لهما <sup>(٢٤)</sup> في تقرير <sup>(٢٥)</sup> وجوب الوجود.

(١) كانت : كان د ، م. (٢) هيوليتها : هيوليتها ح ، ص ، م. (٣) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ب ، د ، م. (٤) وأيضا : وأما د. (٥) وإن : إن ح ، ص ، ط. (٦) بعينه : + بالفعل ب. (٧) فكل : وكل ح ، ص ، ط. (٨) فواحد : فوجوب ح ، ص ، ط ، م. (٩) يحتاج ... الوجود : ساقطة من ط. (١٠) في أنها هيولي شيء : في أنه هيولي شيء ؛ في ذاته هيولي ط. (١١) ونظير : فنظير ح ، ص ، ط ، م ؛ فيظهر د. (١٢) هو (الأولى) : ساقطة من د. (١٣) واجب : الواجب ح ، ص ، ط ، م. (١٤) فصلي : فصل د. (١٥) والبياض : أو البياض م. (١٦) هو : ساقطة من د. (١٧) من : + واحد ط ؛ + واحد واحد ص. (١٨) المفروضين : + به ص. (١٩) فكما : وكما (الثانية) ح ، د ، ص ، م. (٢٠) أن : ساقطة من ط. (٢١) لهما : له ط ، م. (٢٢) تقرير : تقرر ب ، د ، م. (٢٣) اللونية : + لونية ب ، ح ، ص ، م ؛ + لون ط. (٢٤) لهما : له ، ب ، د ، ح ، م : لها ص. (٢٥) تقرير : تقرر ب ، د ؛ + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى د.

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين في أن صار<sup>(١)</sup> اللون موجودا ، أي صار اللون شيئاً هو<sup>(٢)</sup> غير اللون ، وزائدا على أنه لون ، وهاهنا<sup>(٣)</sup> ليس يمكن ذلك ، لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط في تقرير<sup>(٤)</sup> ماهية<sup>(٥)</sup> واجب<sup>(٦)</sup> الوجود ، أو هو<sup>(٧)</sup> نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان.

وأما في اللون ، فالوجود لاحق يلحق ماهية هي اللون ، فتوجد الماهية التي هي بنفسها

<sup>(٨)</sup> لون عينا<sup>(٩)</sup> موجودة بالوجود<sup>(١٠)</sup> . فلو كانت الخاصة<sup>(١١)</sup> ليست<sup>(١٢)</sup> علة في تقرير<sup>(١٣)</sup> ماهية وجوب الوجود<sup>(١٤)</sup> ، بل في<sup>(١٥)</sup> أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية خروجها عن ماهية<sup>(١٦)</sup> اللون ، كان الأمر مستمراً على قياس سائر الأشياء<sup>(١٧)</sup> العامة المنفصلة بفصل<sup>(١٨)</sup> ، وبالجملة المنقسمة في معانٍ مختلفة ، لكن الوجود يجب أن يكون حاصلاً حتى يكون وجوده<sup>(١٩)</sup> ، فتكون الخاصة<sup>(١٩)</sup> كأنما<sup>(٢٠)</sup> تحتاج إليها ك شيء<sup>(٢١)</sup> في أمر<sup>(٢٢)</sup> هو الذي استغنى فيه عنه ، وهذا فللـ ، محال<sup>(٢٣)</sup> ، بل الوجوب<sup>(٢٤)</sup> ليس له الوجود ك شيء ثان يحتاج إليه ، كما لللونية<sup>(٢٥)</sup> وجود ثان<sup>(٢٦)</sup> . وبالجملة كيف يكون شيء خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود؟ ومع ذلك فإن<sup>(٢٩)</sup> حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بوجوب له<sup>(٣٠)</sup> ، فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود؟

(١) صار : + يثبت د ، م. (٢) هو : + شيء ص. (٣) وهناك ص. (٤) تقرير : تقرير ب ، م. (٥) ماهية : الماهية ح ، د. (٦) واجب : لواجب ح. (٧) أو هو : وهو ح ، ص ، ط ؛ + في ط. (٨) التي هي بنفسها : هي هي بنفسها ط. (٩) عينا : + ما هو ط. (١٠) موجودة بالوجود : موجود بالفعل ط. (١١) الخاصة : الخاصة ب ، م. (١٢) ليست : ليس د. (١٣) تقرير : تقرير ب ، م. (١٤) الوجود (الأولى) : + الوجوب الوجود د. (١٥) في : ساقطة من د. (١٦) ماهية : + تلك د. (١٧) الأشياء : الأسماء ب ، د ، م. (١٨) وجوده : وجود به ط. (١٩) الخاصة : الخاصة ح ، ص ، ط. (٢٠) كأنما : كأنه م. (٢١) ك شيء : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٢٢) أمر : آخر م. (٢٣) محال : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٢٤) بل الوجوب ... وجود ان : ساقطة من م. (٢٥) الوجوب : الوجوب ب ، ح ، ص. (٢٧) ثان : + حتى ص. (٢٥) كما للونية د. (٢٨) ومع : مع ط. (٢٩) خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج إلى وجود ثان يلتحقها احتياج حقيقة اللونية إلى وجود يكون لأنشياء وعلة وجود م. (٣٠) له : لها ح ، د ، ص ، ط ، م.

ونقرر من رأس فنقول : بالجملة إن <sup>(١)</sup> الفصول وما يجري مجريها لا يتحقق بها حقيقة المعنى الجنسي من حيث <sup>(٢)</sup> معناه ، بل <sup>(٣)</sup> إنما كانت علة لتقويم <sup>(٤)</sup> الحقيقة موجودة ، فإن الناطق ليس <sup>(٥)</sup> شرطاً يتعلق به الحيوان في أن له معنى الحيوان وحقيقة ، بل في أن يكون موجوداً معيناً. وإذا كان المعنى <sup>(٦)</sup> العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه في أن يكون واجب الوجود موجوداً ، فقد <sup>(٧)</sup> دخل ما هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس ، والحال فيما يقع به اختلاف غير فصلي في جميع هذا ظاهر <sup>(٨)</sup> ، فيبين أن وجود الوجود ليس مشتركاً فيه ، فال الأول لا شريك له ، وإذا هو بريء عن كل مادة وعلاقتها وعن الفساد ، وكلاهما شرط مع <sup>(٩)</sup> ما يقع <sup>(١٠)</sup> تحت التضاد ، فال الأول لا ضد له.

فقد وضح أن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له <sup>(١١)</sup> ، ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ند له ، ولا شريك له ، ولا ضد له ، تعالى وجل ، وأنه لا حد له ، ولا برهان عليه ، بل هو البرهان على كل شيء ، بل هو <sup>(١٢)</sup> إنما عليه الدلائل الواضحة ، وأنه إذا حققته <sup>(١٣)</sup> فإنما <sup>(١٤)</sup> يوصف بعد الإلإية بسلب المشابهات عنه ، ويأييذ بالإضافات كلها إليه <sup>(١٥)</sup> ، فإن كل شيء منه وليس هو مشاركاً لما منه <sup>(١٦)</sup> ، وهو مبدأ <sup>(١٧)</sup> كل شيء وليس هو شيئاً من الأشياء بعده.

- (١) إن : ساقطة من ط. (٢) حيث : + هو ص ، ط. (٣) بل : ربما ب ، د ، ص ، ط ، م. (٤) لتقويم : بتقويم ط. (٥) ليس : ساقطة من ط. (٦) المعنى : معنى ح ، ص ، ط. (٧) فقد : ساقطة من ب ، د ، م. (٨) ظاهر : أظهر ج ، د ، ص ، ط ، م. (٩) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) يقع : + به ط. (١١) ولا كمية له : ولا كمية ب. (١٢) شيء بل هو : شيء بل ب ، ح ، د ، ط ، م. (١٣) حققته : حقيقته ب ، ح ؛ كان حقيقته د ، ص. (١٤) إنما : وإنما. (١٥) إليه : له ح ؛ + له م. (١٦) لما منه : كلاماهية د ، ط. (١٧) مبدأ : ساقطة من ، ب ، د ، ح ، م.

## [ الفصل السادس ]

### ( و ) فصل

(١) في أنه تام بل فوق التام (٢) ، وخير ، ومفيد (٣) كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محس ، ويعقل (٤) كل شيء (٥) ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات (٦) ، وكيف يعلم المجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال (٧) يدركها فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكمالات وجوده (٨) قاصرا عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجا (٩) عن وجوده يوجد (١٠) لغيره ، كما يخرج في غيره ، مثل الإنسان ، فإن أشياء (١١) كثيرة من كمالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضا فإن إنسانيته توجد لغيره. بل واجب الوجود فوق التمام ، لأنه (١٢) ليس إنما له الوجود الذي له فقط ، بل كل وجود أيضا فهو فاضل عن وجوده ، وله ، وفائق عنده.

وواجب الوجود بذاته (١٢) خير محس ، والخير (١٤) بالجملة (١٥) هو (١٦) ما يتשוקه كل شيء وما يتשוקه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود. والعدم من حيث هو عدم لا يتשוק إليه (١٧) ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود (١٨) ، فالوجود خير محس وكمال محس.

فالخير (١٩) بالجملة هو ما يتשוקه كل شيء في حده ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إنما عدم جوهر ، أو عدم صلاح الحال الجوهر. فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) التام : التمام ب ، ح ، ط ، ٥. (٣) ومفيد : ويفيد ب ، د ، م. (٤) ويعقل : يعقل م. (٥) شيء : + بعده م. (٦) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د. (٧) يقال : + أنه م. (٨) وكمالات وجوده : + شيئاً د ، ص ، م. (٩) خارجا : خارج ب. (١٠) يوجد : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م. (١١) فإن أشياء : في أشياء ح. (١٢) لأنه : فإنه ط. (١٣) بذاته : + هو م. (١٤) والخير : فالخير ح ، د ، م ، ٥. (١٥) بالجملة : + ما ب. (١٦) هو : ساقطة من م. (١٧) إليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ، ٥. (١٨) للوجود : الموجود ب ، ح ، ط ؛ ساقطة من م. (١٩) فالخير : والخير ح ، د ، م.

خيرية الوجود. والوجود الذي لا يقارنه عدم — لا عدم جوهر ، ولا عدم شيء للجوهر ، بل هو دائما بالفعل — فهو خير ماض ، والممكن الوجود بذاته ليس خيرا ماضا ، لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته ، فذاته <sup>(١)</sup> تتحمل العدم ، وما احتمل <sup>(٢)</sup> العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريعا من الشر والنقص ، فإذاً ليس الخير الماض إلا الواجب الوجود بذاته.

وقد يقال أيضا : خير ، لما كان مفيدا لكمالات الأشياء وخيرها ، وقد بان أن <sup>(٣)</sup> واجب <sup>(٤)</sup> الوجود يجب أن يكون لذاته مفيدا لكل وجود <sup>(٥)</sup> ، ولكل كمال وجود ، فهو من هذه الجهة خير أيضا <sup>(٦)</sup> لا يدخله نقص ولا شر ، وكل واجب الوجود فهو حق ، لأن حقيقة <sup>(٧)</sup> كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له ، فلا أحق إذن من واجب الوجود.

وقد <sup>(٨)</sup> يقال : حق ، أيضا ، لما يكون الاعتقاد بوجوده <sup>(٩)</sup> صادقا ، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده <sup>(١٠)</sup> صادقا ، ومع صدقه دائما ، ومع دوامه لذاته لا لغيره ، وسائر الأشياء فإن ماهيتها كما علمت <sup>(١١)</sup> لا تستحق الوجود ، بل هي في أنفسها وقطع إضافتها إلى واجب الوجود تستحق العدم ، فلذلك كلها في أنفسها باطلة ، وبه حقة ، وبالقياس إلى الوجه الذي يليه حاصلة ، فلذلك كل شيء هالك إلا وجهه ، فهو أحق بـأن يكون حقا.

وواجب الوجود عقل ماض ، لأنه ذات مفارقة للمادة من كل وجه ، وقد عرفت أن السبب في أن لا يعقل الشيء هو المادة وعلاقتها لا وجوده. وأما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي إذا تقرر <sup>(١٢)</sup> في شيء صار للشيء به عقل ، والذي يحتمل نيله هو <sup>(١٣)</sup> عقل بالقوة ، والذي ناله <sup>(١٤)</sup> بعد <sup>(١٥)</sup> القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال ، والذي

(١) بذاته فذاته : فذاته بذاته م ؛ بذاته فذاته بذاته ب ، ح ، د ، ص. (٢) وما احتمل : وما لا يحتمل ط.

(٣) أن : ساقطة من د. (٤) وخيرها ... لكل وجود : ساقطة من م. (٥) واجب : الواجب ح ، د ، ص ،

ط. (٦) خير أيضا : أيضا خير ح ، ص ؛ أيضا خير ماض د. (٧) حقيقة : حقيقة ب ، ح ، ط ، م. (٨)

وقد : ساقطة من ط. (٩) بوجوده : لوجوده ب ، د ، م. (١٠) بوجوده : لوجوده ب ، م ؛ لوجود د.

(١١) علمت : علمته د. (١٢) تقرر : تقدر د. (١٣) هو : وهو د. (١٤) ناله : + العقل ح ، ص ، ط ، م

؛ + العقل بالقوة د. (١٥) بعد : ساقطة من م.

هو له ذاته هو عقل<sup>(١)</sup> بذاته. وكذلك هو معقول محسن ، لأن المانع للشيء، أن يكون معقولا هو أن يكون في المادة<sup>(٢)</sup> وعلاقتها ، وهو المانع عن<sup>(٣)</sup> أن يكون عقلا.  
وقد<sup>(٤)</sup> تبين<sup>(٥)</sup> لك هذا فالبريء عن المادة والعلاقة ، المتحقق بالوجود المفارق ، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فإذاً عقل وعاقل<sup>(٦)</sup> ومعقول ، لا أن هناك أشياء متكررة. وذلك لأنـهـ ماـ هوـ هوـيةـ مجردةـ عـقـلـ ، وـعـماـ يـعـتـبـرـ لـهـ أنـ هوـيـتهـ المـجـرـدـةـ لـذـاتـهـ فـهـوـ مـعـقـولـ لـذـاتـهـ ، وـعـماـ يـعـتـبـرـ لـهـ أـنـ ذـاتـهـ لـهـ هوـيـةـ مجرـدـةـ فـهـوـ<sup>(٧)</sup> مجرـدـةـ فـهـوـ<sup>(٨)</sup> عـاقـلـ ذـاتـهـ ، فـإـنـ المـعـقـولـ هوـ الـذـيـ مـاهـيـتـهـ المـجـرـدـةـ لـشـيـءـ ، وـالـعـاقـلـ هوـ الـذـيـ لـهـ مـاهـيـتـهـ مجرـدـةـ لـشـيـءـ ، وـلـيـسـ مـنـ<sup>(٩)</sup> شـرـطـ هـذـاـ الشـيـءـ أـنـ يـكـونـ هـوـ أـوـ آـخـرـ ، بلـ شـيـءـ مـطـلـقاـ ، وـالـشـيـءـ مـطـلـقاـ<sup>(١٠)</sup> أـعمـ منـ هـوـ أـوـ غـيرـهـ.

فال الأول<sup>(١١)</sup> باعتبار<sup>(١٢)</sup> أنـ لهـ مـاهـيـتـهـ مجرـدـةـ لـشـيـءـ ، هوـ عـاقـلـ ، وـبـاعـتـبـارـ أـنـ مـاهـيـتـهـ مجرـدـةـ لـشـيـءـ<sup>(١٣)</sup> ، هوـ مـعـقـولـ ، وـهـذـاـ الشـيـءـ هوـ ذـاتـهـ ، فـهـوـ عـاقـلـ بـأـنـ لـهـ مـاهـيـتـهـ مجرـدـةـ الـتـيـ لـشـيـءـ هوـ ذـاتـهـ ، وـمـعـقـولـ بـأـنـ مـاهـيـتـهـ<sup>(١٤)</sup> المـجـرـدـةـ هيـ لـشـيـءـ هوـ ذـاتـهـ.

وكلـ منـ تـفـكـرـ قـلـيلـاـ عـلـمـ أـنـ العـاقـلـ يـقـضـيـ شـيـئـاـ مـعـقـولـاـ ، وـهـذـاـ الـاقـضـاءـ لـاـ يـتـضـمـنـ أـنـ ذلكـ الشـيـءـ آـخـرـ أـوـ هوـ ، بلـ المـتـحـرـكـ إـذـاـ اـقـضـىـ شـيـئـاـ مـحـرـكـاـ لـمـ يـكـنـ نـفـسـ هـذـاـ الـاقـضـاءـ يـوـجـبـ أـنـ يـكـونـ شـيـئـاـ آـخـرـ أـوـ هوـ ، بلـ نـوـعـ آـخـرـ مـنـ الـبـحـثـ يـوـجـبـ ذـلـكـ ، وـتـبـيـنـ أـنـ مـنـ الـحـالـ أـنـ يـكـونـ مـاـ يـتـحـرـكـ هوـ مـاـ يـحـرـكـ ، وـلـذـلـكـ لـمـ يـمـتـنـعـ أـنـ يـتـصـورـ فـرـيقـ لـهـ عـدـدـ أـنـ فـيـ الـأـشـيـاءـ شـيـئـاـ مـتـحـرـكـاـ عـنـ ذـاتـهـ<sup>(١٥)</sup> ، إـلـىـ وـقـتـ أـنـ قـامـ الـبـرـهـانـ عـلـىـ اـمـتـنـاعـهـ ، وـلـمـ يـكـنـ نـفـسـ تـصـورـ المـحـرـكـ وـالـمـتـحـرـكـ يـوـجـبـ ذـلـكـ ، إـذـ<sup>(١٦)</sup> كـانـ المـتـحـرـكـ يـوـجـبـ أـنـ يـكـونـ لـهـ شـيـئـاـ مـحـرـكـ مـطـلـقاـ<sup>(١٧)</sup> بلا شـرـطـ أـنـهـ آـخـرـ أـوـ هوـ ، وـالـمـحـرـكـ يـوـجـبـ أـنـ يـكـونـ لـهـ شـيـئـاـ مـتـحـرـكـ عـنـهـ بـلـاـ شـرـطـ أـنـهـ آـخـرـ أـوـ هوـ.

(١) هو عقل : فهو عقل د. (٢) المادة : مادة ب ، م. (٣) عن : ساقطة من د. (٤) وقد : قد ب ، د ، م ؛ فقد ح ، ص. (٥) تبين : بين د ، م. (٦) وعاقل : ساقطة من د. (٧) هوية : هوية د. (٨) فهو : هو ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٩) من (الأولى) : في ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٠) والشيء مطلقا : والشيء ط. (١١) فال الأول : + تعالى ط. (١٢) باعتبار : باعتبارك ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٣) لشيء : شيء د ؛ ساقطة من م. (١٤) ماهيتها : ماهية ط. (١٥) متحركا عن ذاته : محركا لذاته ب ، ح ، د ، ط ، م. (١٦) إذ : إذا د ، م. (١٧) مطلقا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م.

وكذلك المضادات تعرف<sup>(١)</sup> اثنينيتها<sup>(٢)</sup> لأمر ، لا لنفس النسبة والإضافة<sup>(٣)</sup> المعروفة في الذهن ، فإننا نعلم علما<sup>(٤)</sup> يقينا<sup>(٥)</sup> أن لنا قوة نعقل بها الأشياء. فإذاً أن تكون القوة التي نعقل بها هذه القوة هي هذه القوة<sup>(٦)</sup> نفسها ، ف تكون هي<sup>(٧)</sup> نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى<sup>(٨)</sup> ، ف تكون لنا قوتان : قوة نعقل الأشياء بها ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام إلى غير النهاية ، فيكون فيما قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ، فقد بان أن نفس كون الشيء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشيء<sup>(٩)</sup> ، ذلك الشيء آخر.

وبهذا تبين<sup>(١٠)</sup> أنه ليس يقتضي العاقل أن يكون عاقل شيء آخر بل كل<sup>(١١)</sup> ما توجد له الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقوله لكل<sup>(١٢)</sup> ماهية مجردة تفارقها أو<sup>(١٣)</sup> لا تفارقها. فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا<sup>(١٤)</sup> ، لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا اثنين في الاعتبار أيضا ، فإنه ليس تحصيل<sup>(١٥)</sup> الأمرين إلا اعتبار<sup>(١٦)</sup> أن ماهية مجردة لذاته<sup>(١٧)</sup> ، وأنه<sup>(١٨)</sup> ماهية<sup>(١٩)</sup> مجردة ذاته<sup>(٢٠)</sup> لها ، وهما تقديم وتأخير في ترتيب المعاني ، والغرض الحصول شيء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة.

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما<sup>(٢١)</sup> متقومة بما يعقل ، فيكون تقومتها بالأشياء<sup>(٢٢)</sup> ، وإنما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة<sup>(٢٣)</sup> الوجود من كل جهة ، وهذا<sup>(٢٤)</sup> محال. ويكون لو لا أمور من خارج لم يكن هو بحال ، ويكون له حال لا يلزم عن ذاته<sup>(٢٥)</sup> بل عن غيره<sup>(٢٦)</sup> فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

(١) تعرف : تعريف ط. (٢) إثنينيتها ب ، ح ، د ، ص ، م. (٣) والإضافة : أو الإضافة د. (٤) علما : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م. (٥) يقينا : ساقطة من ط. (٦) هي هذه القوة : ساقطة من د. (٧) ف تكون هي : + في ص. (٨) أخرى : + في هذه القوة ، هي هذه القوة نفسها ح. (٩) معقولا لشيء : معقول شيء ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٠) تبين : يثبت م. (١١) كل : كان د. (١٢) لكل : ولكل ص. (١٣) تفارقها أو : ساقطة من م. (١٤) وعاقلا : أو عاقلا د ، ط. (١٥) تحصيل : يحصل ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٦) إلا اعتبار : الاعتبار ط. (١٧) لذاته : لذاتها ب ، ح ، ص ، ط. (١٨) وأنه : وأن ب ، ح ، ص ، م. (١٩) وأنه ماهية : وأن ماهيته د. (٢٠) ذاته : ذاتها ب ، د ، ص ، ط. (٢١) إما : ساقطة من ط. (٢٢) بالأشياء : ساقطة من م. (٢٣) تكون واجبة : يكون واجبا ط. (٢٤) وهذا : هذا د. (٢٥) عن ذاته : من ذاته د ، ح. (٢٦) عن غيره : من غيره د.

وما أشبهه ، ولأنه مبدأ كل (١) وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو (٢) مبدأ للموجودات التامة (٣) بأعيانها ، وال الموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولاً وبتوسط ذلك بأشخاصها.

ومن وجه آخر لا يجوز (٤) أن يكون عاقلاً لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي (٥) متغيرة عقلاً زمانياً مشخصاً (٦) بل على نحو (٧) آخر نبيه ، فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلاً زمانياً منها أنها موجودة غير معروفة ، وتارة يعقل عقلاً زمانياً منها أنها معروفة غير موجودة ، فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية (٨) على حدة (٩) ، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات (١٠) ، ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية الحرجة وبما يتبعها مما لا (١١) يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة لمادة (١٢) وعارض مادة وقت (١٣) وتشخص (١٤) لم تكن معقوله بل (١٥) محسوسة أو متخيصة ، ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة (١٦) وكل صورة خيالية فإنما (١٧) تدرك من حيث هي محسوسة أو متخيصة (١٨) باللة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفاعيل للواجب الوجود نقص له ، كذلك (١٩) إثبات كثير من التعقلات ، بل واجب (٢٠) الوجود إنما يعقل كل (٢١) شيء على نحو كلي ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي (٢٢) ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض (٢٤) ، وهذا من العجائب التي (٢٥) يحتج (٢٦) تصوّرها إلى لطف فريحة.

وأما (٢٧) كيفية ذلك ، فالأنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود (٢٨) ، عقل أوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما واجباً (٢٩) بحسبه ، وقد (٣٠) بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتلاؤ مصادماتها إلى أن توجد

(١) كل : لكل ح ، د ، م. (٢) وهو : فهو ح. (٣) التامة : الثابتة ط ؛ ساقطة من ح ، د. (٤) لا يجوز : فلا يجوز ب ، د ، ص. (٥) هي : هو د. (٦) مشخصاً : متشخصاً د. (٧) نحو : وجه ح ، ص ، ط. (٨) عقلية : عقليته ح. (٩) حدة : وحدة د. (١٠) متغير الذات : متغير بالذات م. (١١) مما لا : مما لم د. (١٢) مادة : للمادة د ، ط. (١٣) وقت : ومركب م ؛ وتركيب ط. (١٤) وتشخص : وتشخيص م ؛ تشخيص ب. (١٥) بل : + هي ح ، د ، ص ، م. (١٨) « ونحن قد بينا ... أو متخيله » : ساقطة من م. (١٦) محسوسة : محسوسة ب ، ح ، د ، ص. (١٧) فإنما : فإنما د. (١٩) كذلك : لذلك ص. (٢٠) واجب : الواجب د ، ص ، ط. (٢١) كل : على م. (٢٢) شخصي : وشخصي د. (٢٣) ولا يعزب : فلا يعزب ب ، ح ، ص ، ط. (٢٤) ولا في الأرض : والأرض ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٢٥) التي : الذي د. (٢٦) يحتج : يحتج د ، م. (٢٧) وأما : فأما م. (٢٨) موجود : + وجود ط. (٢٩) ما واجباً : ما يكون واجباً ، ح ، د ، ص ، ط. (٣٠) وقد : قد ب.

عنها الأمور الجزئية. والأول (١) يعلم الأسباب ومطابقها ، فيعلم ضرورة (٢) ما ينادي إليها (٣) ، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ، لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركا للأمور الجزئية من حيث هي كافية ، أعني من حيث لها صفات. وإن تخصصت بها (٤) شخصا فبالإضافة إلى زمان متخصص أو حال متخصص لأخذ تلك الحال بصفاتها (٥) كانت أيضا ممترتها لكنها (٦) تستند (٧) إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه ، فتستند (٨) إلى أمور شخصية. وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد (٩) قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها (١٠). فإن كان (١٠) ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي (١١) أيضا ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص (١٢) الذي هو واحد في نوعه لا نظير له (١٣) ، ككرة الشمس مثلا ، أو كالمشتري (١٤) ، وأما إذا كان النوع منتشرًا في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء (١٥) سبيلا إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفه.

ونعود (١٦) فنقول (١٧) : كما أنك (١٨) تعلم (١٩) حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال (٢٠) وكل انفصال (٢١) جزئي (٢٢) يكون (٢٣) بعينه ولكن على نحو كلي ، لأنك تقول في كسوف ما إنه كسوف يكون بعد (٢٤) زمان حركة يكون لكذا من كذا شماليًا نصفيًا ينفصل القمر منه (٢٥) إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا ، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقدر (٢٦) عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته (٢٧) ، ولكنك علمته كليا ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها (٢٨) يكون حاله تلك الحال (٢٩) ، لكنك تعلم لحجة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحدا

- (١) والأول : فالأول ب ، ج ، د ، ص ، م. (٢) ضرورة : ضروري د. (٣) إليها : إليه ح ، د ، ص ، م.
- (٤) لها د. (٥) لكنها : تكونها ب ؛ تكونها م. (٦) تستند : مستندة ح. (٧) فتستند : مستند م. (٨) الاستناد : الأسناد د. (٩) عليها : عليهما ح ، ط. (١٠) كان : كل م. (١١) شخصي : شخص ط. (١٢) الشخص : الشخصي ب ، د. (١٣) لا نظير له : ولا نظير له ط. (١٤) أو كالمشتري : وكالمشتري د. (١٥) الشيء : الشخص ط. (١٦) ونعود : فنعود ح. (١٧) فنقول : ونقول ب ، د. (١٨) أنك : + إذا ب ، ح ، د ، ص ؛ + إذ م. (١٩) تعلم : + إذا علمت ط. (٢٠) وكل اتصال : ساقطة من د. (٢١) وكل انفصال : وانفصال ب ، م. (٢٢) جزئي : جزء ب. (٢٣) يكون : + يكون ط. (٢٤) يكون بعد : فيكون بعدد. (٢٥) منه : ساقطة من م. (٢٦) لا يقدر : لا يعرف ط ؛ لا يقدر د. (٢٧) علمته : وعلمه ح ، ص ، ط.
- (٢٨) منها : منها ح ، ص ، ط. (٢٩) الحال : الحالة د.

بعينه ، وهذا لا يدفع <sup>(١)</sup> الكلية إن تذكرت ما قلناه من <sup>(٢)</sup> قبل. ولكنك مع هذا كله ، ربما لم يجز <sup>(٣)</sup> أن تحكم في هذا <sup>(٤)</sup> الآن بوجود هذا الكسوف <sup>(٥)</sup> أو لا وجوده <sup>(٦)</sup> ، إلا أن <sup>(٧)</sup> تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية ، وتعلم ما بين هذا <sup>(٨)</sup> المشاهد <sup>(٩)</sup> وبين ذلك الكسوف من المدة ، وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت ، وبينها وبين الكسوف الثاني <sup>(١٠)</sup>الجزئي كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من <sup>(١١)</sup> العلم ولا تعلمه وقت ما يشك فيه أنها هل هي موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف.

فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا <sup>(١٢)</sup> مناقشة معه ، فإن غرضنا الآن في غير ذلك ، وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وإدراكا يتغير <sup>(١٣)</sup> معهما <sup>(١٤)</sup> العالم ، وكيف يعلم <sup>(١٥)</sup> ويدرك علما <sup>(١٦)</sup> وإدراكا لا يتغير معهما <sup>(١٧)</sup> العالم ، فإنك إذا علمت أمر الكسوفات كما توجد أنت ، أو لو <sup>(١٨)</sup> كنت موجودا دائما كان لك <sup>(١٩)</sup> علم لا بالكسوف المطلق ، بل بكل كسوف كائن ، ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمرا ، فإن علمك في الحالين يكون واحدا ، وهو أن <sup>(٢٠)</sup> كسوفا له وجود <sup>(٢١)</sup> بصفات كذا ، بعد <sup>(٢٢)</sup> كسوف كذا ، أو بعد <sup>(٢٣)</sup> وجود الشمس <sup>(٢٤)</sup> في العمل كذا ، في مدة كذا ، ويكون بعد كذا ، وبعده كذا ، ويكون هذا العقد <sup>(٢٥)</sup> منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده. فاما إن <sup>(٢٦)</sup> أدخلت الزمان في ذلك ، فعلمت <sup>(٢٧)</sup> في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس موجود ، ثم علمت في آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل <sup>(٢٨)</sup> يحدث علم آخر ، ويكون فيك <sup>(٢٩)</sup> التغير الذي أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون في وقت الانحلاء على ما كنت

(١) لا يدفع : لا رفع د. (٢) من : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م. (٣) يجز : تجرم ح ، ص ؛ تكن تجز د. (٤) في هذا : في إلا هذا ، د. (٥) الكسوف : لكسوف م. (٦) وجوده : بوجوده د. (٧) أن : أنك م. (٨) هذا : هذه ح ؛ ساقطة من م. (٩) المشاهد : المشاهدات ح. (١٠) الثاني : الفلان ط. (١١) من : في د. (١٢) فلا لا د. (١٣) يتغير : لا يتغير ت ، ط. (١٤) معهما (الأولى) : معها د. (١٥) وكيف يعلم : ساقطة من ح. (١٦) علما + واحدا ص ، ط. (١٧) معهما (الثانية) : معها د. (١٨) أولو : ولو د ، ط. (١٩) لك : ذلك د. (٢٠) أن : يكون ب ، ط. (٢١) وجرد : وجرده ب ، ط. (٢٢) بعد : أو بعد ح. (٢٣) أو بعد وبعد ح ، ص ، ط. (٢٤) الشمس : + فعلته د. (٢٥) العقد : العقل ب ، ط. (٢٦) إن : إذا د. (٢٧) فعلمت : فعات د ، تعلت ص. (٢٨) بل : + كان ح ، د ، ص ، ط. (٢٩) فيك : قبل م.

قبل الانحصار ، هذا وأنت زماني وآني <sup>(١)</sup> ، ولكن <sup>(٢)</sup> الأول الذي لا يدخل في زمان وحكمه ، فهو بعيد أن يحكم حكما <sup>(٣)</sup> في هذا الزمان ، وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديدا ومعرفة جديدة.

واعلم أنك إنما <sup>(٤)</sup> كنت تتوصل إلى إدراك <sup>(٥)</sup> الكسوفات الجزئية ، لإحاطتك بجميع أسبابها ، وإحاطتك بكل ما في السماء ، فإذا <sup>(٦)</sup> وقعت الإحاطة بجميع أسبابها <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> وجودها ، انتقل منها إلى جميع المسيبات ، ونحن سنبين هذا من ذي قبل بزيادة <sup>(٩)</sup> كشف ، فتعلم <sup>(١٠)</sup> كيف يعلم الغيب <sup>(١١)</sup> و <sup>(١٢)</sup> تعلم <sup>(١٣)</sup> من هناك أن الأول من ذاته <sup>(١٤)</sup> كيف يعلم <sup>(١٥)</sup> كل شيء ، وأن ذلك لأنه مبدأ كل شيء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ <sup>(١٦)</sup> هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركتها كما ، وما ينتج عنها <sup>(١٧)</sup> كما ، إلى التفصيل <sup>(١٨)</sup> بعده ، ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتأدبة ، فنكون بهذه الأشياء مفاتيح الغيب التي لا يعلمهها أحد إلا هو ، فالله أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم <sup>(١٩)</sup>.

## [ الفصل السابع ]

### (ز) فصل

<sup>(٢٠)</sup> في نسبة المعقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب

في ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع <sup>(٢١)</sup> والجدل الغير المتاهي ،

### وفي تفصيل <sup>(٢٢)</sup> حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول <sup>(٢٣)</sup> قيل على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور متربة <sup>(٢٤)</sup> متخالفة <sup>(٢٥)</sup> كما يكون في النفس على المعنى

(١) وآني : ساقطة من ح ، ص. (٢) لكن : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٣) حكما : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٤) إنما : ساقطة من د ، ط. (٥) إدراك : إدراكات ح ، د. (٦) وأحاطتك ... أسبابها : ساقطة من ح. (٧) فإذا : وإذا ب ، م. (٨) أسبابها : الأسباب ب ، ح ، ص ، ط. (٩) بزيادة : زيادة د. (١٠) فتعلم : وتعلم ح. (١١) لم الغيب و : ساقطة من د. (١٢) تعلم : لا تعلم ط. (١٣) الغيب : + الا هو ط. (١٤) من ذاته : في ذاته ط. (١٥) يعلم : + مبدأ ب ، ط. (١٦) مبدأ كل شيء ويعمل الأشياء من حالها إذ : مبدأ شيء ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٧) عنها : عنه ح. (١٨) التفصيل : + الذي لا تفصيل ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٩) التي لا يعلمهها .. الحكيم : ساقطة من ب ، ح ، م ، ص ... (٢٠) فصل : ساقطة من د. (٢١) والجلال الأرفع : ساقطة من ط. (٢٢) وفي تفصيل : وتفصيل م. (٢٣) للأول : + تعالى ط. (٢٤) مترتبة : مرتبة ب ، د. (٢٥) متخالفة : مخالفة د.

الذى مضى في كتاب النفس ، فهو لذلك يعقل الأشياء دفعه واحدة من غير أن يتكرر لها في جوهره <sup>(١)</sup> ، أو تتصور في حقيقة ذاته بصورها <sup>(٢)</sup> ، بل تفيض عن صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلاً من تلك الصور <sup>(٣)</sup> الفائضة عن عقليته ، وأنه يعقل ذاته <sup>(٤)</sup> ، وأنه <sup>(٥)</sup> مبدأ كل <sup>(٦)</sup> شيء ، فيعقل من ذاته كل شيء .

واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود ، كما عرض أن أحذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته <sup>(٧)</sup> المعقول ، وقد <sup>(٨)</sup> تكون الصورة المعقوله <sup>(٩)</sup> غير مأخوذة عن الموجود <sup>(١٠)</sup> ، بل بالعكس ، كما أنا نعقل صورة بنائية <sup>(١١)</sup> نخترعها ، ثم <sup>(١٢)</sup> تكون <sup>(١٣)</sup> تلك الصورة المعقوله محركة لأعضائنا إلى أن نوجدها ، فلا تكون وجدت فعقلناها ، ولكن عقلناها فوجدت . ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ، فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته ، ويعلم من ذاته <sup>(١٤)</sup> كيفية كون الخير في الكل ، فتبني صورته <sup>(١٥)</sup> المعقوله صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للمضيء <sup>(١٦)</sup> والإسخان للحار ، بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود <sup>(١٧)</sup> ، وأنه عنه وعامل بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظماماً .

وعاشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، وخير <sup>(١٨)</sup> من حيث هي كذلك ، فيصير نظام الخير معشوقاً له بالعرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفع منه <sup>(١٩)</sup> البتة ، ولا يشتفق شيئاً ولا يطلبها . فهذه إرادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج <sup>(٢٠)</sup> قصد إلى غرض .

(١) بما في جوهره : في جوهره بما بـ . (٢) بصورها : + من غير أن تتكرر صورتها في حقيقة ذاته بصورها طـ .  
 (٣) الصور : الصورة طـ ، مـ . (٤) ذاته : بذاته مـ . (٥) وأنه : وأنها بـ ، حـ ، صـ ، طـ ، مـ . (٦) مبدأ كل : مبدأ لكل دـ . (٧) صورته : صورته مـ . (٨) المعقوله وقد : المعقولية وقد مـ . (٩) المعقوله : الموجوده مـ . (١٠)  
 عن : ساقطة من دـ . (١١) الموجود : الوجود طـ ؛ الموجوده حـ ؛ المعقوله مـ . (١٢) بنائية مبانية طـ ، تبانيه بـ ، دـ . (١٣) ثم : ساقطة من طـ ؛ لم دـ . (١٤) تكون : ساقطة من مـ . (١٥) من ذاته : ذاته مـ . (١٦) صورته ..  
 الصورة طـ . (١٧) للمضيء : المضيء دـ . (١٨) الوجود : الموجود مـ . (١٩) وخير : خير بـ ، حـ ، صـ ، طـ ،  
 مـ . (٢٠) منه : عنه حـ ، صـ ، مـ ؛ ساقطة من بـ . (٢١) وانزعاج : وانزعاج بـ ، دـ ، صـ ، طـ .

ولا يظن أنه<sup>(١)</sup> لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور<sup>(٢)</sup> التي يعقلها أجزاء ذاته ، وكيف وهي<sup>(٣)</sup> تكون بعد ذاته؟ لأن عقله لذاته ذاته ، ومنها<sup>(٤)</sup> يعقل كل ما بعده ، فعقله لذاته<sup>(٥)</sup> علة عقله ما بعد ذاته ، فعقله<sup>(٦)</sup> ما بعد ذاته معلول عقله لذاته. على أن المعقولات والصور التي<sup>(٧)</sup> له بعد ذاته إنما هي معقولة<sup>(٨)</sup> على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية<sup>(٩)</sup> ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي<sup>(١٠)</sup> يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وإن كانت معا لا تتقدم<sup>(١٢)</sup> ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال<sup>(١٣)</sup> في المعقولات.

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة<sup>(١٤)</sup> إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تحرير وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة<sup>(١٥)</sup> إليها وهي بحال معقولة. ولو كانت<sup>(١٦)</sup> من حيث وجودها في الأعيان<sup>(١٧)</sup> ، لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعدوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ<sup>(١٨)</sup> ذلك الشيء على الترتيب<sup>(١٩)</sup> إلا عند ما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها<sup>(٢٠)</sup> أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكتها من حيث شأنها<sup>(٢١)</sup> أنها كذا يوجب إدراك الآخر وإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوي محاطا بالوجود الحاصل والممكн<sup>(٢٢)</sup> ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في الأعيان.

فبقي لك<sup>(٢٣)</sup> النظر في حال وجودها معقولة أنها تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي<sup>(٤)</sup> تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات<sup>(٢٤)</sup> غيره كصور<sup>(٢٥)</sup> مفارقة على ترتيب موضوعة

(١) أنه ، له ط. (٢) كانت كثرة الصور : كانت الصورة د. (٣) وهي : وهو م ؛ هي ط. (٤) ومنها : ومنها ب ، د ، ط ، م ، ه. (٥) فعقله لذاته : فعقله بذاته ح. (٦) فعقله : فعقليه ط. (٧) له : ساقطة من م. (٨) معقولة : معقولة ب ، د ، ص. (٩) المعقولات العقلية لا النفسانية : المعقول العقلى النفسي ب ، ح ، د ، ص ؛ المعقولات العقلى إلا النفسي م. (١٠) الذي : الذي ب ، ص : ط ، م. (١١) الترتيب : ترتيب ط. (١٢) لا تتقدم : لا تتقيد ط. (١٣) انتقال : انتقال ح ، ص ، ط. (١٤) إضافه : + له ط ، ه. (١٥) الإضافة : + له ح ، د ، ط ، م. (١٦) كانت : كان ح ، . (١٧) الأعيان : + أعيان م. (١٨) مبدأ : ساقطة من م. (١٩) الترتيب : ترتيب م. (٢٠) من شأنها : شأنها د. (٢١) شأنها : + إلى دفع د. (٢٢) والممكن : وللمم د. (٢٣) لك : لنا ح. (٢٤) التي : ساقطة من ب ، ح ، د ، م. (٢٥) وذات : وذوات ط. (٢٦) كصور : كصورة م ؛ لصورة د.

في صنع<sup>(١)</sup> الربوبية ، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور<sup>(٢)</sup> ، ارتسمت في أيها<sup>(٣)</sup> كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك<sup>(٤)</sup> الصور المعقولة ، وتكون معقولة له<sup>(٥)</sup> على أنها فيه ، ومعقولة من الأول على أنها عنه ، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات<sup>(٦)</sup> ما العقول منه أن الأول<sup>(٧)</sup> مبدأ له<sup>(٨)</sup> بلا واسطة ، بل يفيض وجوده عنه<sup>(٩)</sup> أولاً ، وما العقول منه أنه<sup>(١٠)</sup> مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانياً ، وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات ، وإن<sup>(١١)</sup> كان ارتسامها في شيء واحد ، لكن بعضها قبل وبعضاً بعد ، على الترتيب السببي وال المسيحي.

وإذا<sup>(١٢)</sup> كانت تلك الأشياء المرسمة في ذلك الشيء من معلومات<sup>(١٣)</sup> الأول ، فتدخل في جملة ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها<sup>(١٤)</sup> ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل<sup>(١٥)</sup> خيراً وجد ، لأنها نفس عقله للخير ، أو يتسلسل<sup>(١٦)</sup> الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك إلى ما لا نهاية<sup>(١٧)</sup> ، وذلك محال فهي<sup>(١٨)</sup> نفس عقله<sup>(١٩)</sup> للخير . فإذا قلنا لما عقلها<sup>(٢٠)</sup> وجدت ، ولم يكن معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها تعقلات ، فإنما<sup>(٢١)</sup> يكون كأننا قلنا لأنه<sup>(٢٢)</sup> عقلها عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه<sup>(٢٣)</sup> .

وإن جعلت<sup>(٢٤)</sup> هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر ، وإن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته أن لا يكون من جهتها واجب الوجود للاصتقنه ممكناً الوجود ، وإن جعلتها أموراً مفارقة لكل ذات عرضت الصور<sup>(٢٥)</sup> الأفلاطونية ، وإن جعلتها موجودة في عقل ما عرض أيضاً ما ذكرنا<sup>(٢٦)</sup> قبل<sup>(٢٧)</sup> هذا من الحال .

(١) صنع : موضع د. (٢) الصور : الصورة د ، م. (٣) أيها : أيهما ح ، ص ، ط ، م. (٤) لتلك : بتلك د. (٥) له : ساقطة من م. (٦) المعقولات : المعلومات ب ، م. (٧) أن الأول : أن المبدأ الأول م. (٨) له : لها م. (٩) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ وجوده م. (١٠) منه أنه : أنه منه ح. (١١) وإن : ساقطة من د. (١٢) وإذا : وإذا م. (١٣) معلومات : المعلومات ط. (١٤) لها : له ب ، ح ، د ، م. (١٥) عقل : عقله ، ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٦) أو يتسلسل : ويتم ط. (١٧) لأنه يحتاج ... ما لا نهاية : ساقطة من م. (١٨) فهي : نفي ب ؛ + في ب ، د ، ط. (١٩) عقله : ساقطة من د. (٢٠) عقلها : عقلها د. (٢١) فإنما : فإنما ح ، م ؛ فإنما ب ، د. (٢٢) لأنه : + عقل د. (٢٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب. (٢٤) وإن جعلت : فإن جعلت ب ، ح ، د ، م. (٢٥) عرضت الصور : عرضت للصور ط ، م ؛ عرضت الصور ح . (٢٦) ما ذكرنا : ما ذكرناه ح ، ص ، م. (٢٧) قبل : قبيل م ؛ قبيل من ب ، د.

فينبغي أن تجتهد جهودك في التخلص من (١) هذه الشبهة (٢) ، وتحفظ (٣) أن لا تکثر ذاته ، ولا تبالي بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنته الوجود ، فإنما من حيث هي على لوجود زيد ليست بواجهة الوجود بل من حيث ذاتها. وتعلم أن العالم الربوبي عظيم جداً ، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشيء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشيء صورة معقوله من حيث هي معقوله بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته (٤) مبدأ لفيضان (٥) كل معقول من حيث هو (٦) معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول. ثم تجتهد في تأمل الأصول المعلقة والمستقبلة ليتضيق (٧) لك ما ينبغي (٨) أن يتضيق (٩).

فال الأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام ، لأنه يعقله وهو (١٠) مستفيض كائن موجود. وكل معلوم الكون ، وجهة (١١) الكون عن مبدئه (١٢) عند مبدئه ، وهو خير غير مناف ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكمالها المعشوقين (١٤) لذاتهما ، فذلك الشيء (١٥) مراد ، لكن ليس مراد الأول (١٦) هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم ، بل هو لذاته مرید هذا النحو (١٧) من الإرادة العقلية الحضرة ، وحياته هذا أيضاً بعينه ، فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحرير ينبعثان عن (١٨) قوتين مختلفتين ، وقد صح أن نفس مدركة — وهو ما يعقله عن الكل (١٩) — هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ، وذلك إيجاد الكل (٢٠) ، فمعنى واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تفتقر إلى قوتين حتى تتم بقوتين ، ولا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته.

وأيضاً فإن الصور (٢١) المعقوله (٢٢) التي تحدث فيها فتصير (٢٣) سبباً للصورة الموجودة الصناعية لو كانت (٢٤) بنفس (٢٥) وجودها كافية لأن تكون (٢٦) منها الصور الصناعية — بأن تكون صورها (٢٧) بالفعل

(١) من : عن ط. (٢) الشبهة : الشبه ب ، م. (٣) وتحفظ : وتحفظ د. (٤) ذاته : + الأشرف الأعلى التي هي ط. (٥) لفيضان : + وجود ط. (٦) هو : هي هـ. (٧) ليتضيق : ليتضيق ب ، ح ؛ ليستفتح ص ؛ يتفتح م ، ليتسع د. (٨) ينبغي : + للك ح ، ص ، ط. (٩) يتضيق : يتضيق ب ، ح ، ص ، ط ؛ يتسع د. (١٠) وهو (الأولى) : هو ص ، ط ، م : ساقطة من ح. (١١) وجهة : وجد د. (١٢) عن مبدئه : عن ذاته ح ؛ عن د. (١٣) وهو خير : وخير د. (١٤) المعشوقين : المتشوقين د ، م. (١٥) الشيء : + هو ح. (١٦) الأول : + تعالى ح. (١٧) النحو : والنحو م. (١٨) عن : من د. (١٩) الكل : الكنه د. (٢٠) إيجاد الكل : إيجاد للكل ب ، ص ، ط ، م. (٢١) الصور : الصورة د ، م. (٢٢) المعقوله : المعلولة د. (٢٣) فتصير : فتصير ب. (٢٤) كانت : كان د ، ط. (٢٥) بنفس : نفس د ، ط. (٢٦) يكون : يتكون ، ح ، د ، ص. (٢٧) بأن : لأن م. (٢٨) صورها : صوراً هي م : صور ب ، ح ، د ، ص.

مبادئ (١) لما هي له (٢) صور (٣) — لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة. ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متتجدة مبنية من قوة شوقية تتحرك منها معاً القوة الحركة فتحرك العصب والأعضاء الأدوية ، ثم تحرك الآلات (٤) الخارجية (٥) ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور (٦) المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل عسى القدرة فيينا عند المبدأ الحرك ، وهذه الصورة محركة (٧) لمبدأ القدرة ، ف تكون محركة (٨) الحرك.

فواجب الوجود ليست إرادته مغايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة المفهوم لعلمه ، فقد بينما أن العلم الذي له بعينه هو (٩) الإرادة (١٠) التي له. وكذلك قد تبين أن القدرة التي له هي (١١) كون ذاته عاقلة للكل عقلا ، هو مبدأ للكل لا مأحوداً عن الكل ، ومبدأ ذاته ، لا يتوقف (١٢) على وجود شيء. وهذه الإرادة على الصورة التي حققناها (١٣) التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود ، لا تكون (١٤) غير نفس الفيض وهو الجود. فقد كنا حققنا لك من أمر الجود ما إذا تذكرته (١٥) علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جودا ، وإذا (١٦) حفقت (١٧) تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إن موجود (١٨) ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وليس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة البة ولا مغايرة (١٩).

فاللوائى (٢٠) تخلط السلب أنه لو قال (٢١) قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يعن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع. وإذا قال له : واحد (٢٢) ، لم يعن إلا هذا (٢٣) الوجود نفسه مسلوبا (٢٤) (٢٥) عنه القسمة بالكم أو القبول ، أو مسلوبا (٢٦) عنه

الشريك

(١) مبادئ : مساو د. (٢) له : ساقطة من ب ، ط. (٣) صور : صورة ح ، د ، ص ، ط ، م. (٤) الآلات : ساقطة من د. (٥) الخارجية : الخارجية د ، ص ، ط. (٦) الصور : الصورة ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٧) محركة (الأولى) : + محركة د. (٨) محركة (الثانية) : محرك ط. (٩) بعينه هو : هو بعينه ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٠) الإرادة : لإرادته ص. (١١) له هي : له هو د ؛ هي له ص. (١٢) لا يتوقف : لا متوف م. (١٣) حققناها : حققناه د ، م. (١٤) لا تكون : تكون د ، م ؛ + عن ح. (١٧) من أمر الجود ... وإذا حفقت : ساقطة من ط. (١٥) تذكرته : تدركه ح ، ص. (١٦) فإذا : فإذا ، ب ، ح ، ص ، م. (١٨) موجود : موجود ط. (١٩) مغايرة : متماثلة ح. (٢٠) فاللوائى : فالى د ، ط. (٢١) قال : قيل ب ، د. (٢٢) واحد : الواحد د. (٢٤) : عنه الكون ... مسلوبا : ساقطة من ط ، م. (٢٢) هذا : ساقطة من ب. (٢٥) مسلوبا : مسلوب ب ، ح. (٢٦) أو مسلوبا : أو مسلوب ح.

وإذا <sup>(١)</sup> قال : عقل وعاقل ومعقول <sup>(٢)</sup> ، لم يعن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد <sup>(٣)</sup> مسلوب عنه جواز <sup>(٤)</sup> مخالطة <sup>(٥)</sup> المادة وعلاقتها مع اعتبار إضافة ما. وإذا قال له : أول ، لم يعن إلا <sup>(٦)</sup> إضافة هذا الوجود <sup>(٧)</sup> إلى الكل. وإذا <sup>(٨)</sup> قال له : قادر ، لم يعن به <sup>(٩)</sup> إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجود <sup>(١٠)</sup> غيره إنما يصح عنه <sup>(١٢)</sup> على النحو الذي ذكر. وإذا <sup>(١٣)</sup> قال له : حسي ، لم يعن إلا هذا الوجود <sup>(١٤)</sup> العقلي مأخوذاً مع <sup>(١٥)</sup> الإضافة إلى الكل المعقول <sup>(١٦)</sup> أيضاً بالقصد <sup>(١٧)</sup> الثاني ، إذ الحسي هو المدرك <sup>(١٨)</sup> الفعال. وإذا قال له : مريد ، لم يعن إلا كون <sup>(١٩)</sup> واجب الوجود مع عقليته <sup>(٢٠)</sup> — أي سلب المادة عنه — مبدأ لنظام <sup>(٢١)</sup> الخير كله وهو يعقل <sup>(٢٢)</sup> ذلك ، فيكون هذا <sup>(٢٣)</sup> مؤلفاً من إضافة وسلب. وإذا قال له <sup>(٢٤)</sup> : جواد ، عنده من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه <sup>(٢٥)</sup> لا ينحو غرضاً لذاته. وإذا قال له : حير ، لم يعن إلا كون هذا الوجود مبراً عن <sup>(٢٦)</sup> مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة.

فإذا عقلت صفات <sup>(٢٧)</sup> الأولى الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه <sup>(٢٨)</sup>.

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء <sup>(٢٩)</sup> فوق أن تكون الماهية عقلية محضة ، خيرية <sup>(٣٠)</sup> محضة ، بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء الحض ، وهو مبدأ جمال كل شيء وبهاء <sup>(٣١)</sup> كل شيء. وهاؤه هو أن يكون على ما يجب له <sup>(٣٢)</sup> ، فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب <sup>(٣٣)</sup>؟ وكل جمال وملاءمة <sup>(٣٤)</sup>

- (١) وإذا : فإذا د. (٢) وعاقل ومعقول : ومعقول وعاقل ب ، د ، م. (٣) المجرد : + في نفسه د ، ص ، ط.
- (٤) جواز : جلوز د. (٥) مخالطة : مخالفة د. (٦) إلا : + أن ح ، ص ، ط. (٧) الوجود : الموجود ، ب.
- (٨) وإذا : فإذا ط. (٩) إلا إضافة ... يعن به : ساقطة من د. (١٠) مضافاً : منضافاً د. (١١) وجود : وجوب ب. (١٢) إنما يصح عنه : عنه إنما يصح ح ؛ منه إنما يصح عنه ص ؛ عنه إنما يصح عنه م ؛ إنما يصح د. (١٣) وإذا : وإن د. (١٤) الوجود : + مضافاً أن وجود ط. (١٥) مع : عن ط. (١٦) المعقول : المعقولة د ، م. (١٧) بالقصد : بالفصل ط. (١٨) المدرك ح ، ص ؛ الدراك ب ، د ، م. (١٩) كون :
- كون ط. (٢٠) عقليته : عقلية د. (٢١) مبدأ لنظام : نظام ط. (٢٢) يعقل : يعطي هامش ص. (٢٣) هذا : هذه د. (٢٤) له : ساقطة من م. (٢٥) أنه : لأنه د. (٢٦) عن : منه د. (٢٧) صفات : الصفات ط. (٢٨) الوجوه : + كل اعدال لأن كل اعدال هو في كثرة وبركيب أو مراج فيحدث وحدة في كثرة د : + فصل في أنه بذاته معاشق ولذيد وملتذ ، وأن اللذة هي إدراك الخير الملائم ، هامش ح. (٢٩) أو بهاء :
- وبياء م. (٣٠) وخيرية : خيرية ط. (٣١) وبهاء : وجمال ب ، ص ، ط ، م ؛ وكمال ح. (٣٢) له : عليه د.
- (٣٣) الواجب : + وجمال م. (٣٤) وملاءمة : يلائمه د.

وخير مدرك <sup>(١)</sup> فهو محبوب معشوق <sup>(٢)</sup> ، ومبأ ذلك كله <sup>(٣)</sup> إدراكه. إما الحسي ، وإما الخيالي <sup>(٤)</sup> وإما الوهمي وإما الظني <sup>(٥)</sup> ، وإما العقلي ، وكلما كان الإدراك أشد اكتناها <sup>(٦)</sup> وأشد تحقيقها والمدرك <sup>(٧)</sup> أكمل <sup>(٨)</sup> وأشرف <sup>(٩)</sup> ذاتا ، فإحباب <sup>(١٠)</sup> القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر <sup>(١١)</sup> . فالواحد <sup>(١٢)</sup> الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك الغاية والبهاء والجمال ، وبتمام التعلق ، وبتعقل <sup>(١٣)</sup> العاقل والمعقول على أنها واحد بالحقيقة ، تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتد ، فإن اللذة ليست إلا إدراك الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم <sup>(١٤)</sup> ، والعقلية تعلم <sup>(١٥)</sup> الملائم <sup>(١٦)</sup> ، وكذلك فال الأول أفضل <sup>(١٧)</sup> مدرك بأفضل إدراك <sup>(١٨)</sup> لأفضل مدرك ، فهو أفضل لاذ وملتد ، ويكون ذلك أمرا <sup>(١٩)</sup> لا يقاس إليه شيء. وليس عندنا لهذه المعاني أسام غير هذه <sup>(٢٠)</sup> الأسامي ، فمن استبعدها استعمل غيرها.

ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للمحسوس <sup>(٢١)</sup> ، لأنه — أعني العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقى الكلى ، ويتحدد به ويصير هو هو على وجه ما ، ويدركه بكلنه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للمحسوس ، فاللذة التي <sup>(٢٢)</sup> تحب لنا : بأن نعقل <sup>(٢٣)</sup> ملائما ، هي فوق اللذة <sup>(٢٤)</sup> التي تكون لنا : بأن نحس ملائما ولا نسبة بينهما <sup>(٢٥)</sup> . لكنه <sup>(٢٦)</sup> قد يعرض أن تكون القوة المدركة <sup>(٢٧)</sup> لا تستلزمها ي يجب أن تستلزم به لعوارض ، كما أن المريض لا يستلزم الحلو <sup>(٢٨)</sup> ، ويكرره <sup>(٢٩)</sup> لعارض ، فكذلك <sup>(٣٠)</sup> يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا في البدن. فإذا <sup>(٣١)</sup> حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل <sup>(٣٢)</sup> لا تجد من اللذة ما يجب للشيء في نفسه ، وذلك <sup>(٣٣)</sup>

(١) مدرك : ومدرك ط. (٢) معشوق : ومعشوق د. (٣) كله : ساقطة من م. (٤) الخيال : الخيال د. (٥) الظني : ظن د. (٦) اكتناها : حافزا ب. (٧) والمدرك : المدرك د. (٨) أكمل : أجمل م. (٩) وأشرف وأجمل د. (١٠) فأحباب : وأحباب د. (١١) أكثر : أكثره د. (١٢) فالواحد : لواحد د. (١٣) وبتعقل : وبتعقل ح ؛ وبه يتعقل د. (١٤) إحساس الملائم : إحساس بالائم ب ، د ، م. (١٥) تعلم : تقال د. (١٦) الملائم : للملائم ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٧) أفضل (الأولى) : أقبل د. (١٨) إدراك : الإدراك د. (١٩) أمرا : الأمر د. (٢٠) غير هذه : غيره د. (٢١) للمحسوس : للمحسوس د. (٢٢) التي : الذي د. (٢٣) نعقل : نتعقل م ؛ يتتعقل ب ، د. (٢٤) اللذة : ساقطة من ب. (٢٥) بينهما : منها ج. (٢٦) لكنه : ولكن د. (٢٧) المدركة : الدركة ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢٨) الحلو : بالحلو ط. (٢٩) ويكرره : أو يكرره ح ، د. (٣٠) فكذلك : وكذلك د ، م. (٣١) فإذا : فإذا ح ، ص ؛ فإذا وإن د ، م ؛ فإذا إذا ب. (٣٢) بالفعل : بالعقل د. (٣٣) وذلك : بذلك ح ، ص ؛ ساقطة من ط.

لائق البدن. ولو انفردنا عن البدن ، كنا <sup>(١)</sup> بمعانينا <sup>(٢)</sup> ذاتنا ، وقد صارت <sup>(٣)</sup> عالماً عقلياً مطابقاً <sup>(٤)</sup> للموجودات الحقيقة ، والحملات الحقيقة ، واللذات <sup>(٥)</sup> الحقيقة ، متصلة بها اتصال معقول . يعقول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وسنوضح هذه المعاني كلها بعد .  
واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها لها ، فللحس المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شيء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها عالماً عقلياً بالفعل . فالواجب الوجود معقول ، عقل <sup>(٦)</sup> أو لم يعقل ، ومعشوق <sup>(٧)</sup> ، عشق أو لم يعشق .

(١) كنا : لكنا ب ، ح ، ص ، ط ، م

(٢) بمعانينا : بمعانينا د

(٣) صارت : صار م

(٤) مطابقاً : ب ، ح ، ص ، م ؛ مطابق د

(٥) واللذات : واللذات ح ، ص ، م

(٦) عقل : + عقل م

(٧) ومعشوق : معشوق ب ، م .

**المقالة التاسعة<sup>(١)</sup>**

**في صدور<sup>(٢)</sup> الأشياء عن<sup>(٣)</sup> التدبير<sup>(٤)</sup> الأول والمعاد إليه**

**سبعة فصول<sup>(٥)</sup>**

---

**(١) التاسعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م**

**(٢) صدور : صدر ح**

**(٣) عن : من م**

**(٤) التدبير : + المبدأ ح ، ص ، ط**

**(٥) سبعة فصول : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م .**



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل

#### (١) في صفة فاعلية (٢) المبدأ الأول

فقد ظهر لنا أن للكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل في جنس أو واقع تحت حد أو برهان ، بريء عن الكل والكيف والماهية والأين والمتى والحركة ، لا ند له ولا شريك له<sup>(٣)</sup> ولا ضد له ، وأنه واحد من جميع الوجوه<sup>(٤)</sup> ، لأنّه غير منقسم : لا في<sup>(٥)</sup> الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء<sup>(٦)</sup> بالفرض والوهم كالمتصل ، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغيرة تتحد منها<sup>(٧)</sup> جملة ، وأنه واحد من حيث هو غير<sup>(٨)</sup> مشارك البة في وجوده الذي له ، فهو بهذه الوحدة<sup>(٩)</sup> فرد ، وهو واحد لأنّه تام الوجود ما يبقى له شيء ينتظر حتى يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد. وليس الواحد فيه إلا<sup>(١٠)</sup> على الوجه السلي<sup>(١١)</sup> ، ليس كالواحد الذي للأجسام ، لاتصال أو اجتماع<sup>(١٢)</sup> ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودي يلحق ذاتاً أو ذواتاً<sup>(١٣)</sup>.

وقد اتضح لك<sup>(١٤)</sup> فيما سلف<sup>(١٥)</sup> من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير محسنة ، وأنّها مبدأ الحركة<sup>(١٦)</sup> الأولية ، وبيان لك<sup>(١٧)</sup> أن الحركة المستديرة ليست متمكونة تكوننا زمانيا ، وقد<sup>(١٨)</sup> بان لك<sup>(١٩)</sup> من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود. وقد بان لك بعد ذلك أن واجب<sup>(٢٠)</sup> الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه<sup>(٢١)</sup> لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن ، مع أنه قد بان لك أن العلة لذاها تكون موجبة المعلول ، فإن دامت وجوبت المعلول دائماً. ولو<sup>(٢٢)</sup> اكتفيت بتلك الأشياء لكافاك ما نحن في شرحه ، إلا أنا نزيدك بصيرة.

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) فاعلية : ما عليه ب ، ح ، د. (٣) ولا شريك له : ولا شريك م. (٤) جميع الوجوه : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م. (٥) لا في : في ح. (٦) الأجزاء : أجزاء د. (٧) منها : بما ح ، د ، م. (٨) غير : ساقطة من م. (٩) الوحدة : الوجود د : الوجود ح. (١٠) إلا : لا ص. (١١) السلي : الذي د. (١٢) لاتصال أو اجتماع : بالاتصال والانفصال والاجتماع د. (١٣) أو ذواتاً : + فصل في إثبات دوام الحركة بقول محمل ، ثم بقول مفصل ح ، ص. (١٤) لك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط. (١٥) سلف : + لك ب ، ح ، ط. (١٦) الحركة : ساقطة من ب. (١٧) لك : ذلك د. (١٨) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٩) لك : ساقطة من م. (٢٠) واجب : الواجب ب ، د ، ص ، ط ، م. (٢١) وأنه : فإنه د ، ط. (٢٢) ولو : فلو ح ، د.

فنقول : إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة ، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يدخل ،  
إما أن تكون علنا<sup>(١)</sup> الفاعلية والقابلية لم تكونا فحدثنا ، أو كانتا ، ولكن كان الفاعل لا يحرك  
<sup>(٢)</sup> والقابل لا يتحرك ، أو كان الفاعل ولم يكن القابل ، أو كان القابل ولم يكن الفاعل.  
ونقول قولاً مجملًا قبل العود إلى التفصيل ، إنه إذا كانت الأحوال من جهة العلل كما كانت  
ولم يحدث البة أمر لم يكن ، كان وجوب كون الكائن عنها ، أو لا وجوبه<sup>(٣)</sup> ، على ما كان  
، فلم يجز أن يحدث كائن البة.

فإن حدث أمر لم يكن ، فلا يخلو :

إما أن يكون<sup>(٤)</sup> حدوثه على سبيل ما يحدث ، لحدث علته دفعه ، لا على سبيل ما  
يحدث لقرب علته أو بعدها<sup>(٥)</sup>.

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب علته أو بعدها<sup>(٦)</sup>.

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدث<sup>(٧)</sup> العلة ومعها غير متاخر عنها البة  
، فإنه إن كانت<sup>(٨)</sup> العلة غير موجودة ثم وجدت ، أو موجودة وتتأخر عنها المعلول ، لزم ما  
قلناه في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة ، فكان<sup>(٩)</sup> ذلك الحادث هو العلة القريبة . فإن  
تمادي الأمر على هذه الجهة ، وجبت<sup>(١٠)</sup> علل وحوادث دفعه غير متناهية ، ووجب<sup>(١١)</sup> معاً ،  
وهذا<sup>(١٢)</sup> مما عرفنا الأصل القاضي بإبطاله ، فبقي<sup>(١٣)</sup> أن لا تكون العلل الحادثة كلها دفعه لا  
لقرب من علة أولى أو بعد<sup>(١٤)</sup>.

فبقي أن مبادئ الكون تنتهي<sup>(١٥)</sup> إلى قرب علل أو بعدها ، وذلك بالحركة . فإذاً قد  
كان قبل الحركة حركة ، وتلك الحركة أوصلت العلل إلى هذه الحركة ، فهما كالمتسارين<sup>(١٦)</sup>  
، وإلا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذي بينهما . وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت<sup>(١٧)</sup>

(١) علنا : علاته د. (٢) لا يحرك : لا يتحرك د. (٣) وجوبه : وجوده م. (٤) يكون : ساقطة من د. (٥) أو  
بعدها : وبعدها ب. (٦) أو يكون ... أو بعدها : ساقطة من د. (٧) لحدث : بحدث ح ، ص ، ط. (٨)  
كانت : كان ح ، ص ، ط. (٩) فكان : وكان د ، ط. (١٠) وجبت : وجب د. (١١) ووجبت : ووجب  
د. (١٢) وهذا : وهذه ط. (١٣) فبقي : فيبقى ب ، ط. (١٤) أو بعد : أو بعده م. (١٥) تنتهي : متنه ح.  
(١٦) كالمتسارين : كالمتسارين م. (١٧) كانت : تلك ص ، ط.

الحوادث الغير المتناهية <sup>(١)</sup> منها <sup>(٢)</sup> في آن واحد ، إذ لا يجوز أن تكون في آنات متلاقيه متماسة ، فاستحال <sup>(٣)</sup> ذلك ، بل <sup>(٤)</sup> يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد بعد ، أو بعد قرب <sup>(٥)</sup> ، فيكون ذلك <sup>(٦)</sup> الآن نهاية حركة أولى <sup>(٧)</sup> ، تؤدي إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر ، فإن أدت <sup>(٨)</sup> إلى حركة أخرى وأوجبت <sup>(٩)</sup> ، كانت <sup>(١٠)</sup> الحركة التي هي كعنة <sup>(١١)</sup> قريبة لهذه الحركة مماسة لها.

والمعنى في هذه المماسة مفهوم ، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا في الطبيعتيات أن الزمان تابع للحركة <sup>(١٢)</sup> ، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة ، ولا يعرفنا أن <sup>(١٣)</sup> تلك الحركة كانت علة لحدوث <sup>(١٤)</sup> هذه الحركة اللاحقة <sup>(١٥)</sup>.

فقد ظهر ظهورا واضحأ أن الحركة لا تحدث بعد ما لم تكن إلا لحادث <sup>(١٦)</sup> ، وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ، ولا تبالي أي <sup>(١٧)</sup> حادث كان ذلك الحادث : كان قصدا من الفاعل ، أو إرادة ، أو علما ، أو آلة ، أو طبعا <sup>(١٨)</sup> ، أو حصول وقت أوفق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ، فإنه كيف كان ، فحدهاته متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا.

ولنرجع <sup>(١٩)</sup> إلى التفصيل فنقول <sup>(٢٠)</sup> : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية <sup>(٢١)</sup> موجودة <sup>(٢٢)</sup> الذات ، ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال.

أما من جهة الفاعل ، فمثل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة لل فعل <sup>(٢٣)</sup> ، أو آلة أو زمان.

(١) المتناهية : المتناهى د. (٢) منها : منها د. (٣) فاستحال : واستحال ح. (٤) بل : بـأـنـ د. (٥) بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، م. (٦) ذلك : ساقطة من م. (٧) أولى : أولية د ؛ أولا ح ، ط ، ه. (٨) فإن أدت : فـماـ فـادـتـ ط. (٩) وأوجبت : أوجبت م. (١٠) كانت : كان د. (١١) كعنة : لعلة د. (١٢) للحركة : الحركة د. (١٣) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : ساقطة من د. (١٤) لحدوث : الحدوث د. (١٥) اللاحقة : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٦) الحادث : بـحـادـثـ ط ، م. (١٧) أي : أمر د. (١٨) أو آلة أو طبعا : أو طبعا أو آلة ب ، ح ، ص ، ط. (١٩) ولنرجع : ونرجع د ؛ أو نرجع ح ، ص. (٢٠) فنقول : ونقول ب ، ح ، د ، ط ، م. (٢١) والقابلية : والقابلة م. (٢٢) موجودتي : موجود في د ؛ موجودة في م : موجودي ب. (٢٣) لل فعل ( الثانية ) : + والأفعال ح.

وأما من جهة القابل ، فممثل استعداد لم يكن :

أو من جهتيهما<sup>(١)</sup> جيئا مثل وصول أحدهما إلى الآخر.

وقد وضح<sup>(٢)</sup> أن جميع هذا<sup>(٣)</sup> بحركة<sup>(٤)</sup> ما

<sup>(٥)</sup> وأما إن كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل البتة ، فهذا محال :

أما أولا ، فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة<sup>(٦)</sup> أو اتصال<sup>(٧)</sup> فيكون قبل الحركة

حركة.

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم<sup>(٨)</sup> يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون

قد كان القابل حتى حدث القابل<sup>(٩)</sup> . وأما إن وضع أن القابل<sup>(١٠)</sup> موجود والفاعل ليس موجود

، فالفاعل يحدث<sup>(١١)</sup> ويلزم أن يكون حدوثه بعده<sup>(١٢)</sup> ذات حركة على ما وصفناه<sup>(١٣)</sup> .

وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة<sup>(١٤)</sup> الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإن

فله حال<sup>(١٥)</sup> لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته. فإن وضعت الحال الحادثة<sup>(١٦)</sup> لا

في ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنها

ثبت ، هل هو<sup>(١٧)</sup> بإرادة أو طبع<sup>(١٨)</sup> ، أو لأمر آخر أي أمر كان؟ ومهما وضع أمر حدث لم

يكن ، فإما أن يوضع حادثا في ذاته ، وإما غير حادث في ذاته ، بل على أنه شيء مباين لذاته ،

فيكون الكلام ثابتا.

وإن<sup>(١٩)</sup> حدث<sup>(٢٠)</sup> في ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بين أن واجب الوجود بذاته واجب

الوجود من جميع جهاته.

(١) جهتيهما : جهتهما ح ، ص ، ط. (٢) وضح : صلح ح. (٣) هذا : هذه ح ، د ، ص ، ط. (٤)

حركة : لحركة ب. (٥) ما : ساقطة من د. (٦) بحركة : + لها ط ؛ + فيها ح ، ص. (٧) أو اتصال :

واتصال ح ، ص ، ط. (٨) لم : ساقطة من د. (٩) حتى حدث القابل : ساقطة من م. (١٠) القابل : ساقطة

من ط. (١١) يحدث : حدث ص ، ط. (١٢) بعده : بعده. (١٣) ووصفناه : وصفنا ب ، د ، م ، هامش

ص : وضعنا ح ، ص. (١٤) واجبة : واجب د. (١٥) حال : ساقطة من د ما في ، ح. (١٦) الحادثة : + لها

د. (١٧) هل هو : أهوم. (١٨) أو طبع : أطبعا ب ، ح ، م. (١٩) وأن : فأن ح. (٢٠) حدث :

وحدث ح ، د.

وأيضاً إذا كان هو عند حدوث المبادرات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يعرض البته شيء لم يكن ، وكان الأمر <sup>(١)</sup> على ما كان ولا يوجد عنه شيء ، فليس يجب أن يوجد عنه شيء بل يكون <sup>(٢)</sup> الحال والأمر على ما كان.

فلا بد من مميز <sup>(٣)</sup> لوجود <sup>(٤)</sup> الوجود عنه <sup>(٥)</sup> ، وترجح <sup>(٦)</sup> للوجود <sup>(٧)</sup> عنه بحدث متوسط لم يكن حين كان <sup>(٨)</sup> الترجح للعدم عنه ، وكان التعطل عن الفعل حاله ، وليس هذا أمراً خارجاً عنه ، فإنما <sup>(٩)</sup> نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر يحدث فيحدث به الثاني ، كما يقولون في الإرادة والمراد.

والعقل الصريح الذي لم يكدر <sup>(١٠)</sup> يشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهازها كما كانت ، وكان <sup>(١١)</sup> لا <sup>(١٢)</sup> يوجد عنها فيما <sup>(١٣)</sup> قبل شيء <sup>(١٤)</sup> ، وهي الآن كذلك ، فالآن أيضاً لا يوجد <sup>(١٥)</sup> عنها شيء . فإذا صار الآن يوجد عنها شيء ، فقد حدث <sup>(١٦)</sup> في الذات قصد وإرادة <sup>(١٧)</sup> ، أو طبع ، أو قدرة وتمكن ، أو شيء مما يشبه هذا لم يكن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله لساناً ويعود إليه ضميرها ، فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد ، لا يخرج إلى الفعل ولا يتراجع له أن يوجد إلا <sup>(١٨)</sup> بسبب ، وإذا كانت هذه الذات التي للصلة كما <sup>(١٩)</sup> كانت ولا تترجح <sup>(٢٠)</sup> ، ولا يجب عنها <sup>(٢١)</sup> هذا الترجح <sup>(٢٢)</sup> ، ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك ، فلا بد من حادث موجب للترجح في هذه الذات إن <sup>(٢٢)</sup> كانت هي <sup>(٢٤)</sup> العلة <sup>(٢٥)</sup> الفاعلية <sup>(٢٦)</sup> ، وإنما كانت نسبتها إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ، ولا <sup>(٢٧)</sup> تحدث لها نسبة أخرى ، فيكون الأمر بحاله ، ويكون الإمكان إمكاناً صرفاً بحاله.

وإذا حدث <sup>(٢٨)</sup> لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن يحدث لذاته وفي ذاته ، فإنما إن كانت <sup>(٢٩)</sup> خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتاً ، ولم تكن هي النسبة المطلوبة ، فإنما نطلب

(١) الأمر : لأمر د. (٢) يكون : ساقطة من ب. (٣) مميز : تمييز ب ، د ، م. (٤) لوجود : لواحد بـ د.  
 (٥) عنه : ساقطة من ب. (٦) وترجح : أو ترجح ح ، ص ، ط ، م. (٧) للوجود : الوجود ص ، م. (٨)  
 كان : ما كان ط. (٩) فإنما : وانا. (١٠) يكدر : يكذب طا. (١٢) وكان لا : ولا كان ح. (١١) وكان :  
 وكانت م. (١٣) فيما : ساقطة من ب ، ح ، د. (١٤) شيء : ساقطة من د. (١٥) يوجد : يحدث ص.  
 (١٦) فقد حدث : وجد وحدث د. (١٧) وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط. (١٨) إلا : لا د. (١٩) كما :  
 ساقطة من د ، م. (٢٠) ولا يتراجع : ولا يتراجع ب ، ط. (٢١) عنها : ساقطة من د. (٢٢) الترجح :  
 الترجح د ، م. (٢٣) إن : ساقطة من د. (٢٤) هي : ساقطة من د. (٢٥) العلة : الذات ص. (٢٦) الفاعلية : الفاعلة ، ب ، د ، م. (٢٧) ولا : ولم ح ، د ، ص ، م. (٢٨) حدث : حدث ب ، ح ، ص ، ط ، م.  
 (٢٩) إن كانت : وإن كانت ح.

النسبة الموافقة <sup>(١)</sup> لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع ، كأنها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء ، وإلا فقد <sup>(٢)</sup> أخرج <sup>(٣)</sup> من الجملة شيء <sup>(٤)</sup> ونظر في حال ما بعده . فإن كان مبدأ النسبة <sup>(٥)</sup> مبادنا له <sup>(٦)</sup> ، فليست هي النسبة المطلوبة ، فإذا ذكر <sup>(٧)</sup> الحادث الأول يكون على هذا القول في ذاته <sup>(٨)</sup> ، لكنه محال فكيف <sup>(٩)</sup> يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث؟

وقد بان أن واجب <sup>(١٠)</sup> الوجود بذاته واحد <sup>(١١)</sup> ، فيرى أن ذلك غير <sup>(١٢)</sup> الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة ، لأن نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل ، أهي <sup>(١٣)</sup> عن واجب وجود آخر؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد . وعلى <sup>(١٤)</sup> أنه إن كان عن آخر ، فهو العلة الأولى والكلام فيه <sup>(١٥)</sup> ثابت <sup>(١٦)</sup> ، ثم كيف يجوز أن يتميز في العدم وقت ترك وقت شروع؟ وبماذا يخالف الوقت؟

وأيضا ، إذ بان أن الحادث لا يحدث إلا لحدوث <sup>(١٧)</sup> حال في المبدأ ، فلا يخلو إما أن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع <sup>(١٨)</sup> ، أو عرض <sup>(١٩)</sup> فيه عن <sup>(٢٠)</sup> غير الإرادة ، أو بالإرادة ، إذ ليس بقسري ولا اتفاقي . فإن كان <sup>(٢١)</sup> بالطبع ، فقد تغير الطبع ، أو كان بالعرض فقد تغير العرض .

وإن كان بالإرادة ، فلتترك أنها حديث فيه أو مبادنة له ، بل نقول : إما أن يكون المراد نفس الإيجاد ، أو غرضا ، ومنفعة <sup>(٢٢)</sup> بعده ، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم يوجد قبل؟ أتراه <sup>(٢٣)</sup> استصلاحه الآن <sup>(٢٤)</sup>؟ أو حدث وقته؟ أو قدر عليه الآن؟ ولا معنى <sup>(٢٥)</sup>

(١) الموافقة : الموقفة ب ، د ، ص ، ط . (٢) فقد : ساقطة من د . (٣) أخرج : فآخر د . (٤) من الجملة شيء : شيء من الجملة ط . (٥) النسبة : + موافقا م . (٦) له : ساقطة من ح . (٧) فإذا ذكر م . (٨) في ذاته : في حد ذاته ح . (٩) فكيف : وكيف د ، م . (١٠) بان أن واجب : بان واجب ب ، ط . (١١) واحد واحدا ح ، ص ، ط . (١٢) غير : عن ب ، د ، ح ، م . (١٣) أهي : أو هي ب ، ح ، ص ، ط ، م . (١٤) وعلى : على د . (١٥) فيه : ساقطة من ح ، ص . (١٦) ثابت : + فيه فصل في أن ذلك لم يكن يقع لانتظار وقت ولا يكون وقت أولى من وقت ح ، ص . (١٧) حدوث : بحدوث ب ، ح ، ص ، ط ؛ لحدث م . (١٨) بالطبع : بطبع ص ، ط . (١٩) عرض : عرض ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢٠) عن : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢١) كان : ساقطة من ب . (٢٢) ومنفعة : أو منفعة ب ، ح ، ط ، ص . (٢٣) أتراه : أفتراه ب ، ح ، ص ، ط . (٢٤) الآن : لأن ص . (٢٥) معنى : نعني ب ، م : معنى د .

فيما يقوله <sup>(١)</sup> القائل : إن هذا السؤال باطل ، لأن السؤال في كل وقت عائد ، بل هذا سؤال حق لأنه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة ، فمعلوم أن الذي هو للشيء <sup>(٢)</sup> بحيث كونه <sup>(٣)</sup> ولا كونه بمترلة فليس لغرض <sup>(٤)</sup> ، والذي هو للشيء <sup>(٥)</sup> بحيث كونه منه <sup>(٦)</sup> أولى فهو نافع ، والحق <sup>(٧)</sup> الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء <sup>(٨)</sup> . وأيضاً فإن الأول بما ذا <sup>(٩)</sup> سبق <sup>(١٠)</sup> أفعاله الحادثة <sup>(١١)</sup> ؟ أبداًاته <sup>(١٢)</sup> ؟ أم بالزمان؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين — وإن كانوا معاً — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانوا معاً — فيجب أن يكونا <sup>(١٣)</sup> كلاهما محدثين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة.

ولا شك أن لفظة « كان » تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصاً ويعقبه قوله ثم ، فقد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق ، وذلك الكون هو <sup>(١٤)</sup> متنه ، فقد كان <sup>(١٥)</sup> إذن <sup>(١٦)</sup> زمان قبل الحركة والزمان ، لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها <sup>(١٧)</sup> ، فقد <sup>(١٨)</sup> بان لك هذا.

فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلقة ، وقد كان ولا خلق ، وكان وخلق؟ وليس « كان ولا خلق » ثابتاً <sup>(١٩)</sup> عند كونه « كان وخلق » ولا « كونه قبل الخلق » ثابت « مع كونه مع الخلق » وليس <sup>(٢٠)</sup> « كان ولا خلق » نفس <sup>(٢١)</sup> وجوده <sup>(٢٢)</sup> وحده ، فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا « كان ولا خلق » هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث ، فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق <sup>(٢٣)</sup> ، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وليس الآن.

(١) يقوله : + قول ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢) للشيء : الشيء د. (٣) كونه : ساقطة من د. (٤) لغرض : بعرض ح ، م. (٥) للشيء : الشيء د. (٦) منه : + ولا كونه بمترلة فليس ينافع والذي منه د. (٧) والحق .. فالحق د ، م. (٨) شيء : + فضل في أنه يلزم على قول المعللة أن يكون الله تعالى سابق الزمان والحركة بزمان ح ، ص. (٩) بما ذا : ما ذا د. (١٠) سبق : يسبق ب ، ح ، د ، ص ، م. (١١) الحادثة : الحادث د. (١٢) أبداًاته : بذاته د. (١٣) يكونا : يكون ب ، د ، ط. (١٤) هو : ساقطة من م. (١٥) كون قد مضى ... فقد كان : ساقطة من د .. (١٦) إذن : أدنى م. (١٧) وما معها : ومعها ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٨) فقد : قد ب ، د ، م. (١٩) ثابتا : ثابت ح. (٢٠) وليس : ولا د. (٢٢) نفس وجوده : ولا نفس وجوده م. (٢١) نفس : نفس ح. (٢٣) حاصل بعد الخلق : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م.

وتحت قولنا : « كان » معنى معقول دون معقول الأمرتين ، لأنك إذا قلت : « وجود ذات وعدم ذات » لم يكن مفهوما منه السبق ، بل قد يصبح أن يفهم معه التأخر<sup>(١)</sup> ، فإنه لو عدلت<sup>(٢)</sup> الأشياء صح وجوده وعدم الأشياء ، ولم يصبح أن يقال لذلك « كان » بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث ، فوجود الذات شيء ، وعدم الذات شيء<sup>(٣)</sup> ، ومفهوم كان شيء موجود غير المعنين ، وقد وضع هذا المعنى للخالق ممتدًا لا عن بداية<sup>(٤)</sup> ، وجوز<sup>(٥)</sup> فيه أن يخلق قبل أي خلق توهם فيه خلقا . فإذا<sup>(٦)</sup> كان<sup>(٧)</sup> هكذا ، كانت هذه القبلية مقدرة مكممة<sup>(٨)</sup> ، وهذا هو الذي نسميه الزمان ، إذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات ، بل<sup>(٩)</sup> على سبيل التجدد<sup>(١٠)</sup> .

ثم إن شئت فتأمل أقاويلنا الطبيعية ، إذ بینا أن ما يدل عليه معنى « كان ويكون » عارض لهيئة غير قارة ، والهيئة غير القارة هي الحركة ، فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق<sup>(١١)</sup> الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا ، بل سبقا<sup>(١٢)</sup> بزمان<sup>(١٣)</sup> معه حركة وأجسام أو جسم . وهؤلاء المعلولة الذين عطلوا الله عن جوده لا يخلو<sup>(١٤)</sup> : إما أن يسلموه أن الله كان قادرًا قبل أن يخلق<sup>(١٥)</sup> الخلق ، أن يخلق جسماً ذا حركات بقدر أوقات<sup>(١٦)</sup> وأزمنة تنتهي<sup>(١٧)</sup> إلى وقت خلق العالم ، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له<sup>(١٨)</sup> إلى وقت خلق العالم<sup>(١٩)</sup> أوقات وأزمنة محدودة ، أو لم يكن<sup>(٢٠)</sup> للخالق<sup>(٢١)</sup> أن يتبدئ الخلق إلا حين<sup>(٢٢)</sup> ابتدأ<sup>(٢٣)</sup> . وهذا القسم الثاني<sup>(٤)</sup> يوجب انتقال الخالق من<sup>(٢٤)</sup> العجز إلى القدرة ، أو انتقال<sup>(٢٥)</sup> المخلوقات من<sup>(٢٦)</sup> الامتناع إلى الإمكان بلا علة .

(١) معه التأخر : منه التأخير ب ، د ، ط ؛ معه التأخير م . (٢) عدلت : انعدمت ط . (٣) شيء (الثانية) : الشيء د . (٤) بداية : بذاته ط ، م . (٥) وجود : وجود ط . (٦) فإذا : وإذا ط . (٧) كان : كانت ط ، م . (٨) مكممة : مكمة د ؛ ساقطة من ب ، ح ، ص . (٩) بل : ساقطة من ط .. (١٠) التجدد : + فصل في أن المعلولة يلزمهم أن يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية ، وזמן ممتدًا في الماضي بلا نهاية ح ، ص . (١١) سبق : يسبق ح ، د . (١٢) بل سبقا : ساقطة من ط . (١٣) بزمان : بزمانهم د . (١٤) لا يخلو : فلا يخلو ح ، د . (١٥) أن يخلق : أن يبقى ط . (١٦) أوقات : أوقاته م ؛ ساقطة من ح ، ص . (١٧) وأزمنة تنتهي : وأزمنته تنتهي ب ، ح ، د ، ص ، م . (١٩) أو يبقى مع خلق .... خلق العالم : ساقطة من د . (١٨) ويكون له : أو يكون له د . (٢٠) يكن : يمكن م . (٢١) للخالق : الحال ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٢) إلا حين : إلا بعد حين م . (٢٣) ابتدأ : ابتداءها ب ، د ، ص ، ط . (٢٤) الثاني : + مجال ، ب ، ح ، د ، ص . (٢٥) من : ساقطة من د . (٢٦) أو انتقال : وانتقال م . (٢٧) من : عن ب ، ح ، ص .

والقسم الأول يقسم عليهم<sup>(١)</sup> قسمين ، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسماً غير ذلك الجسم إنما يتنهى إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر ، أو لا يمكن . ومحال أن لا يمكن ، لما بيناه<sup>(٢)</sup> . فإن أمكن فاما<sup>(٣)</sup> أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذي ذكرنا<sup>(٤)</sup> قبل هذا الجسم ، أو إنما<sup>(٥)</sup> يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ، لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء حلقين متساوين<sup>(٦)</sup> الحركة في السرعة والبطء<sup>(٧)</sup> ، ويقع بحث يتنهى إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر<sup>(٨)</sup> . وإن لم يمكن<sup>(٩)</sup> معه ، بل كان إمكانه مبينا له ، متقدما عليه ، أو متاخرا عنه ، يقدر في حال العدم إمكان خلق شيء<sup>(١٠)</sup> ولا إمكانه ، وذلك في حال دون حال ، وقع<sup>(١١)</sup> ذلك متقدماً ومتاخراً ، ثم ذلك إلى غير نهاية<sup>(١٢)</sup> ، فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بد<sup>(١٣)</sup> لها في الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنما<sup>(١٤)</sup> هي الحركات<sup>(١٥)</sup> السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى<sup>(١٦)</sup> .

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل

في أن المُحرك<sup>(١٧)</sup> القريب للسماء لا طبيعة ولا عقل<sup>(١٨)</sup> ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد<sup>(١٩)</sup>  
عقل

فنقول : إننا قد<sup>(٢٠)</sup> بينا في الطبيعيات<sup>(٢١)</sup> أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق ، والجسم على حالته<sup>(٢٢)</sup> الطبيعية ، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع حالة<sup>(٢٣)</sup> ، والحالة التي تفارق

(١) عليهم : ساقطة من د. (٢) بيناه : بين د. (٣) فاما : فلان د. (٤) ذكرنا : ذكرناه ح ، ص ، م. (٥) أو إنما : وإنما ب ، ح ، م. (٦) متساوي : متساوي ب ، ح ، ص ، ط ؛ متساوين د. (٧) والبطء : ساقطة من ب ، ح ، ه ، ص ، م. (٨) من الآخر : ساقطة من ب ، ح ، د ، م. (٩) يمكن : يمكن م. (١٠) شيء : + بصفة ب ، د ، ط ، طا ، م. (١١) وقع : وقع ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٢) نهاية : النهاية ، ح ، د ص ، ط. (١٣) فقد : وقد ص. (١٤) لا بد : بدو ب ، د. (١٥) وإنما : وإنما ح ، ص ، ط. (١٦) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م. (١٧) تبارك وتعالى : حل جلاله ، ح ، د ، ص ، م ؛ تعالى ط. (١٨) المُحرك : المتتحرك د. (١٩) لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعية ولا عقلية م. (٢٠) الأبعد : لا بعد ص ، م. (٢١) قد : ساقطة من ب ، ح ، ط ، م. (٢٢) الطبيعيات : + أن لكل حركة محركا ، فلهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المُحرك لهذه قوة طبيعية ، فإننا قد بينا في الطبيعيات ح ، ص. (٢٣) حالته : حاله ب ، ط. (٢٤) حالة : ساقطة من م.

بالطبع<sup>(١)</sup> هي حالة غير طبيعية لا محالة ، فظاهر<sup>(٢)</sup> أن كل حركة تصدر<sup>(٣)</sup> عن طبع فعن<sup>(٤)</sup> حالة غير طبيعية ، ولو كان شيء من الحركات مقتضى<sup>(٥)</sup> طبيعة<sup>(٦)</sup> الشيء لما كان شيء من نسب<sup>(٧)</sup> الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة أنها تقتضى نفسها الطبيعة لوجود حال<sup>(٨)</sup> غير طبيعية : إما في الكيف ، كما<sup>(٩)</sup> إذا سخن الماء بالقسر ، وإما بالكم كما يذيل البدن الصحيح ذبولاً مرضياً ، وإما في<sup>(١٠)</sup> المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ، وكذلك إذا<sup>(١١)</sup> كانت الحركة<sup>(١٢)</sup> قد تكون في مقوله<sup>(١٣)</sup> أخرى ، والعلة<sup>(١٤)</sup> في تجدد حركة بعد حركة<sup>(١٥)</sup> تجدد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد<sup>(١٦)</sup> عن الغاية.

فإذا كان الأمر<sup>(١٧)</sup> على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن<sup>(١٨)</sup> طبيعة ، وإنما كانت عن حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت<sup>(١٩)</sup> إليها سكنت ، ولم يجز أن يكون فيها بعينها قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ، لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل التسخير<sup>(٢٠)</sup> ، وسبيل ما يلزمها بالذات<sup>(٢١)</sup> ، فإن كانت الطبيعة تحرك<sup>(٢٢)</sup> على سبيل<sup>(٢٣)</sup> الاستدارة فهي تحرك لا محالة : إما من أين غير طبيعي ، أو وضع غير طبيعي ، هرباً طبيعياً عنه ، وكل هرب طبيعي عن<sup>(٢٤)</sup> شيء فمحال أن يكون<sup>(٢٥)</sup> هو بعينه قصداً طبيعياً إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتتركها ، وتقصد في تركها<sup>(٢٦)</sup> تلك<sup>(٢٧)</sup> النقطة<sup>(٢٨)</sup> ، وليس تحرب<sup>(٢٩)</sup> عن شيء<sup>(٣٠)</sup> إلا وتقصده ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية.

(١) بالطبع : + لحالة ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢) ظاهر : ظهر ح ، د ، ص. (٣) تصدر : صدر ط. (٤) فعن : ساقطة من ط. (٥) مقتضى : يقتضي م. (٦) طبيعة : طبيعية د. (٧) نسب : سبب ط. (٨) حال : حالة ط. (٩) كما : فكما ط. (١٠) في : ساقطة من د. (١١) إذا : أن ح ، د ، ص ، م. (١٢) الحركة : + في م. (١٣) مقوله : مقالة د. (١٤) والعلة : وأما العلة ، ح ، د. (١٥) بعد حركة : ساقطة من ب. (١٦) وتقدير البعد : وبقدر تقدير البعد ح : وبتقدير البعد ص : والتقدير والبعد ط. (١٧) الأمر : لأمر ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٨) عن : ساقطة من ص. (١٩) وصلت : وصل ب. (٢٠) التسخير : تسخير ب ، ح ، ط ، م ، ٥. (٢١) بالذات : في الذات د. (٢٢) تحرك ط ؛ تحركه د. (٢٣) سبيل : ساقطة من ب ، ح ، د. (٢٤) عن : من ب. (٢٥) يكون : يتكون م. (٢٦) تركها : + ذلك ح ، ص. (٢٧) تلك : كل ب ؛ ذلك م. (٢٨) النقطة : النقطة ب ، ط ، م. (٢٩) هرب : هرب ب. (٣٠) عن شيء : عن كل شيء ط.

إلا أنها قد تكون بالطبع — أي ليس وجودها في جسمها مخالفًا<sup>(١)</sup> لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها — فإن الشيء المرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئاً<sup>(٢)</sup> طبيعياً لذلك الجسم غير غريب عنه ، فكأنه<sup>(٤)</sup> طبيعته.

وأيضاً فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذي يحمس في الجسم المتحرك ، وإن سكن قسراً أحس ذلك الميل فيه<sup>(٥)</sup> يقاوم<sup>(٦)</sup> المسكن مع سكونه طلباً للحركة ، فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة الحركة ، لأن القوة الحركة<sup>(٧)</sup> تكون<sup>(٨)</sup> موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون الميل موجوداً ، فهكذا أيضاً الحركة الأولى ، فإن محركم لا يزال يحدث في جسمها ميلاً بعد ميل ، وذلك الميل لا يمتنع<sup>(٩)</sup> أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفس ، ولا من خارج ، ولا له إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه<sup>(١٠)</sup> أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة محدودة ، ولا هو مع ذلك مضاد<sup>(١١)</sup> لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب<sup>(١٢)</sup> ، فإن سميت<sup>(١٣)</sup> هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول : إن الفلك يتتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته<sup>(١٤)</sup> فيض<sup>(١٥)</sup> عن نفس<sup>(١٦)</sup> يتحدد بحسب تصور النفس ، فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركة<sup>(١٧)</sup> طبيعية<sup>(١٨)</sup> ، وكان قد<sup>(١٩)</sup> بان أنه ليس قسراً ، فهي عن إرادة<sup>(٢٠)</sup> لا محالة<sup>(٢١)</sup>.

ونقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا يتغير ولا يتخيل الجزئيات البتة<sup>(٢٢)</sup> . وكأننا قد أشرنا إلى جمل مما تعين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة ، وأوضحنا<sup>(٢٣)</sup> أن الحركة معن متعدد النسب<sup>(٢٤)</sup> ، وكل شطر<sup>(٢٥)</sup> منه مخصص<sup>(٢٦)</sup> بنسـب<sup>(٢٧)</sup> فإنه<sup>(٢٨)</sup> لا ثبات له ، ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت البتة وحده ، فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

(١) مخالف د. (٢) لمقتضى طبيعة : لطبيعة د. (٣) شيئاً : سبباً ح ، د ، ص ، ط ، م. (٤) فكأنه : وكأنه ح ، د ، ط ، م. (٥) الميل فيه : + كأنه به ح ، ص ، ط ، م. (٦) يقاوم : يقام ط ؛ مقاوماً ص. (٧) لأن القوة الحركة : ساقطة من د. (٨) تكون : قد تكون ط. (٩) لا يمتنع : لا يمنع ح ، د. (١٠) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط. (١١) مضاد : مضادة د. (١٢) الغريب : غريب ح ، ص ، ط. (١٣) سميت : سمـت د. (١٤) طبيعته : الطبيعة ح ، د ، ص ، ط. (١٥) فيض : فيضـت ح. (١٦) نفس : شيء ط. (١٧) حركة : حركـته ب ، د ، م. (١٨) طبيعية : طبعـه ب ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م. (١٩) وكان قد : وقدـ ب ، ص ، ط ، م. (٢٠) إرادة : الإرادة د. (٢١) لا محالة : + فصل في أنه لا يجوز أن يكون للسمـاويات عـقلاً مجرداً عن المادة صـرفاً صـ. (٢٢) الـبتـة : صـرفاً ح ؛ + فصل في أنه لا يجوز أن يكون المـرك للـسمـاويات عـقلاً مجرداً عن المادة صـرفاً صـ. (٢٣) ساقطة من م. (٢٤) وأوضـحـنا : إذـ أوضـحـنا م ؛ إذاـ أوضـحـنا ب ، ح ، د ، صـ. (٢٤) النـسبـ : السـبـبـ ب ، د. (٢٥) شـطـرـ : شـطـرـ ح. (٢٦) مـخـصـصـ : مـخـصـصـ حـ. (٢٧) بـنـسـبـ : بـسـبـ ، بـ ، دـ ، صـ ، طـ. (٢٨) فإـنهـ : لأنـهـ دـ.

ضرب من <sup>(١)</sup> تبدل الأحوال ، أما إن <sup>(٢)</sup> كانت <sup>(٣)</sup> الحركة عن طبيعة فيجب أن تكون كل حركة تتجدد فيه فلتتجدد <sup>(٤)</sup> قرب وبعد من النهاية المطلوبة ، وكل حركة ت عدم <sup>(٥)</sup> منه فلعدم <sup>(٦)</sup> قرب وبعد من النهاية ، ولو لا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة ، فإن الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه إلا ثابت.

وأما إن كانت عن إرادة <sup>(٧)</sup> فيجب أن تكون عن إرادة متتجددة جزئية ، فإن الإرادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ، فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه ، فإنما إن كانت لذاتها <sup>(٨)</sup> علة لهذه الحركة لم يجز أن تبطل هذه الحركة ، وإن <sup>(٩)</sup> كانت علة لهذه الحركة <sup>(١٠)</sup> بسبب حركة قبلها أو بعدها معدومة كان المعدوم موجباً موجود ، والمعدوم لا يكون موجباً موجود ، وإن كان قد تكون الأعدام علة للأعدام .  
وأما أن يوجب المعدوم شيئاً فهذا لا يمكن .

وإن كانت علة لأمور <sup>(١١)</sup> تتجدد ، فالسؤال في تجدها ثابت . فإن كان <sup>(١٢)</sup> تجدها طبيعياً لزم الحال الذي قدمناه ، وإن كان إرادياً يتبدل بحسب تصورات <sup>(١٣)</sup> متتجددة فهو يثبت الذي نريده .

فقد بان أن الإرادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة ، ولكن <sup>(١٤)</sup> قد يمكن أن يتوهם <sup>(١٥)</sup> أن ذلك لإرادة <sup>(١٦)</sup> عقلية منتقلة ، فإنه قد يمكن أن ينتقل العقل <sup>(١٧)</sup> من معقول إلى معقول آخر <sup>(١٨)</sup> ، إذا لم يكن عقلاً من كل جهة بالفعل ، ويمكن أن يعقل الجزئي تحت النوع منتشرًا مخصوصاً بعوارض ، عقلاً بنوع كلي على ما أشرنا إليه ، فيجب <sup>(١٩)</sup> إذن أن يتوهם وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدوها ، ثم يعقل انتقاله <sup>(٢٠)</sup> من حد إلى حد ، ويأخذ تلك الحركات وحدودها <sup>(٢١)</sup> بنوع معقول على ما أوضحتناه ، وعلى ما من شأننا <sup>(٢٢)</sup> أن نبرهن عليه

(١) من : عن ح ص . (٢) إن : إذا ح . (٣) كانت : + حركة فيه بعده د . (٤) فلتتجدد : فلتتجدد د . (٥) حركة بعدم : جزء نسبه له بعدم م . (٦) منه فلعدم : فالعدم ط . (٧) إرادة : فالعدم ط . (٨) لذاتها : بذاتها ح ، ص ، ط . (٩) وإن : فإن د . (١٠) لم يجز ... لهذه الحركة : ساقطة من م . (١١) علة لأمور : العلة لأمور ب ، ح ، د ، م العلة علة لأمور ط . (١٢) كان : كانت ح ، ص ، ط . (١٣) تصورات : التصورات د . (١٤) ولكن : ولكنه ب ، ح ، ص ، ط ، م ، .. (١٥) أن يتوهם : أن يكون يتوهם ح . (١٦) إرادة : الإرادة د . (١٧) العقل : الذهن د . (١٨) آخر : ساقطة من ب ، د ، م . (١٩) فيجب : فيجوز ط ، م

(٢٠) انتقاله : انتقاله ب ، ح ، ط ، م ، ه

(٢١) وحدودها : وجودها ص ، ط

(٢٢) شأننا : شأنها ، ح ، د ، ص ، ط .

من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من <sup>(١)</sup> كذا إلى كذا <sup>(٢)</sup> ، فتعين مبدأ ما كلياً إلى طرف آخر كلي بمقدار ما ، موهوم <sup>(٣)</sup> كلي ، وكذلك حتى تفني الدائرة ، فلا يبعد أن يتواهم أن تحدد الحركة يتبع <sup>(٤)</sup> تحدد هذا المعقول.

فنقول : ولا على هذه <sup>(٥)</sup> السبيل يمكن أن يتم <sup>(٦)</sup> أمر الحركة المستديرة ، فإن هذا التأثير على هذا الوجه يكون صادراً عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تحدد وانتقال <sup>(٧)</sup> ، والإرادة الكلية كيف كانت إنما هي بالقياس إلى طبيعة مشترك <sup>(٨)</sup> فيها ، وإن كانت إرادة الحركة تتبعها <sup>(٩)</sup> إرادة لحركة ، وأما <sup>(١٠)</sup> هذه الحركة التي من هاهنا بعينه إلى هناك بعينه فليس أولى بأن <sup>(١١)</sup> تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى <sup>(١٢)</sup> حد ثالث ، فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات <sup>(١٣)</sup> الجزئية <sup>(١٤)</sup> العقلية المتنقلة واحدة ، وليس <sup>(١٥)</sup> جزء من ذلك <sup>(١٦)</sup> أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا يناسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ، فإنه بعد عن مبدئه <sup>(١٧)</sup> ولم يتميز ، ولم يتراجع <sup>(١٨)</sup> وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن علته فإنه لا يكون ، كما قد <sup>(١٩)</sup> علمت.

وكيف <sup>(٢٠)</sup> يصح أن يقال : إن الحركة من « ا » إلى « ب » لزمت عن إرادة عقلية ، والحركة من « ب » إلى « ج » من إرادة أخرى عقلية ، دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الإرادات <sup>(٢١)</sup> غير ما لزم من الأخرى <sup>(٢٢)</sup> ، ويكون بالعكس فإن « ا » و « ب » و « ج » متشابهة بالنوع <sup>(٢٣)</sup> ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين <sup>(٤)</sup> « ا » دون

(١) فهو من : ومن ب. (٢) فهو من كذا إلى كذا : ساقطة من د. (٣) موهوم : مرسوم ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٤) يتبع : تبع ح ، ص ، ط. (٥) هذه : هنا ح ، د ، ص. (٦) يتم : يتواهم ح ، ص. (٧) وانتقال : والانتقال د. (٨) مشترك : مشتركة ح ، د ، ص ، ط. (٩) حركة تتبعها : الحركة تتبعها د ؛ لا بحركة تتبعها ح. (١٠) حركة وأما : بحركة وأما ح ، د ؛ محركة وأما د. (١١) بأن : أن ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) هناك إلى : ساقطة من ح. (١٣) الإرادات : الإرادة ح ، د ، ص ، ط. (١٤) الجزئية : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٥) وليس : فليس ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٦) جزء من ذلك : من ذلك جزء م. (١٧) عن مبدئه : + بإمكان ح ، د ، ص ، ط. (١٨) ولم يتراجع : ساقطة من م ؛ + بإمكان ب ، ح. (١٩) قد : ساقطة من د ، ص ، م. (٢٠) وكيف : كيف ص. (٢١) الإرادات : الإرادة د. (٢٢) من الأخرى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢٣) بالنوع : في النوع ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢٤) ١ : الألف م.

» ب « و » ب « (١) دون » ج « (٢) وليس » الألف « (٣) أولى بأن يتعين (٤) من » الباء « و » الجيم « (٥) عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا » الباء « من » الجيم « (٦) إلا أن تصير نفسانية جزئية ، وإذا لم تتعين تلك الحدود في العقل بل كانت حدودا كليلة فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من » ا « (٧) إلى » ب « أولى من التي من » ب « إلى » ج « ولا » الألف « أولى بأن يتعين من » ب « و » ج « (٩) عن تلك الإرادة (١٠) ما كانت عقلية ، ولا » الباء « (١١) من (١٢) » الجيم « (١٣) .

ثم كيف (١٤) يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان (١٥) في أمر متافق (١٦) ، ولا استناد (١٧) فيه إلى مخصوص (١٨) شخصي يقاس (١٩) به؟ ومع هذا كله (٢٠) فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركا للتخييل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نعقل حملة الحركة وأجزاء الانتقال العقلي (٢١) فيما نعقله دائرة معا ، فإذا ذكرنا على (٢٢) الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ (٢٣) القريب للحركة (٢٤) ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنتقل هذا الانتقال العقلي بعد استناده (٢٥) إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغير ف تكون حاضرة (٢٦) المعمول دائما ، إن كان معقوله كليا (٢٧) عن كلي ، أو كليا عن جزئي ، على (٢٨) ما أوضحتناه (٢٩) .

فيإذا كان الأمر على هذا ، فالفلك يتحرك (٣٠) بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك (٣١) النفس متعددة التصور (٣٢) والإرادة ، وهي متوهمة : أي لها إدراك للمتغيرات (٣٣) كالجزئيات (٣٤) وإرادة لأمور (٣٥) جزئية بأعيانها ، وهي كمال جسم الفلك وصوريته. ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، وكانت عقاً محسنا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه

(١) » ب « ، و » ب « دون » ج « : الألف دون ألف ل ب وال ب دون ال ج د. (٢) » ب « و » ب « : الباء والباء ص ، م. (٣) » ج « : الجيم ص ، م. (٤) وليس الألف : ولا ألف م ؛ فالألف د. (٥) بأن يتعين : ساقطة من د. (٦) » الباء « و » الجيم « : ال ب وال ج د. (٧) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ؛ ولا ال ب ولا ال ج د. (٨) وليس الألف ... ولا الباء من الجيم : ساقطة من ب ، ح ، ط. (٩) » ا « : ألف ح ، ص ، ط. (١٠) » ب « و » ج « : الباء والجيم ب ، د. (١١) الإرادة : الإرادات د. (١٢) ولا » الباء « : والباء ح ، ط ؛ ساقطة من ص. (١٣) من : عن ب ، ح. (١٤) ولا الألف ... من الجيم : ساقطة من م. (١٥) ثم كيف : كيف م. (١٦) يختلفان : مختلفان د. (١٧) متافق : متافق م. (١٨) استناد : استناد م. (١٩) مخصوص : مخصوص ب ، ط ، م. (٢٠) يقاس : يقاس د. (٢١) كله : ساقطة من ط. (٢٢) العقلى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م. (٢٣) على : عن د. (٢٤) المبدأ : مبدأ ح ، د. (٢٥) للحركة : الحركة ط. (٢٦) استناده : استناده ب. (٢٧) حاضرة : حاضر ب ، ح ، د ، ص ؛ حاضرا م. (٢٨) كليا : كليلة م. (٢٩) على : ساقطة من د. (٣٠) أوضحتناه : أوضحتنا ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٣١) يتحرك :

متحرك ب. (٣٢) وتلك : تكون تلك ح. (٣٣) التصور : الصور ط. (٣٤) للمتغيرات : للمتغيرات د.  
(٣٥) كالجزئيات : الجزئيات م. (٣٦) لأمور : الأمور م.

ما بالقوة. والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل <sup>(١)</sup> ، هو <sup>(٢)</sup> السبب المتقدم لحركة الفلك ، فقد علمت أن هذه الحركة محتاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات <sup>(٣)</sup> ولا بالعرض.

وأما النفس المحركة فإنما — كما تبين <sup>(٤)</sup> لك — جسمانية مستحيلة <sup>(٥)</sup> ومتغيرة <sup>(٦)</sup> ولن يست مجراً عن المادة ، بل نسبتها إلى الفلك نسبة النفس <sup>(٧)</sup> الحيوانية التي لنا إلينا ، إلا أن لها أن تعقل بوجه ما تعقلها مثواباً بالمادة ، وبالجملة تكون <sup>(٨)</sup> أوهامها أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلاتها أو ما يشبه <sup>(٩)</sup> التخيلات حقيقته ، كالعقل العملي <sup>(١٠)</sup> فينا. وبالجملة إدراكها بالجسم ولكن الحرك الأول لها قوة غير مادية أصلاً بوجه من الوجوه. وإذا ليس يجوز أن يتحرك بوجهه من الوجوه في أن يحرك ، وإلا لاستحال <sup>(١١)</sup> وكانت مادية — كما قد تبين <sup>(١٢)</sup> هذا — فيجب أن يحرك كما يحرك محرك بتوسيط المحرك الآخر <sup>(١٣)</sup> ، وذلك <sup>(١٤)</sup> الآخر محاول <sup>(١٥)</sup> للحركة مرید لها متغير بسببيها ، وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك <sup>(١٦)</sup> المحرك <sup>(١٧)</sup>.

والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد <sup>(١٨)</sup> وما اشتياق <sup>(١٩)</sup> فهو الغاية ، والغرض الذي إليه ينحو الحرك ، وهو المعشوق ، والمشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق ، بل نقول : إن كل متحرك <sup>(٢٠)</sup> حركة غير قسرية فهي هي إلى أمر <sup>(٢١)</sup> ما ، ولتشوق <sup>(٢٢)</sup> أمر ما ، حتى <sup>(٢٣)</sup> الطبيعة أيضاً ، فإن شوق الطبيعة <sup>(٢٤)</sup> أمر طبيعي ، وهو الكمال الذاتي للجسم : إما في صورته ، وإما في أينه ووضعه ، وشوق الإرادة أمر إرادى ، إما إرادة مطلوب حسي كاللذة ، أو وهمي خيالي كالغلبة ، أو ظني وهو الخير المظنون. فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلة

---

(١) عقل : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٢) هو : وهو ح ، ص ، ط. (٣) بالذات : ساقطة من ب ، ح ، د ، م : لا بالذات ص. (٤) تبين : يتبين م ؛ نبين ح ؛ بين ب ، ط. (٥) مستحيلة : ومستحيلة ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٦) متغيرة : متغيرة ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٧) النفس : ساقطة من ط. (٨) تكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط. (٩) ما يشبه : يشبه م. (١٠) العلمي : العلمي د ؛ العمل م. (١١) لاستحال : لاستحالة د. (١٢) تبين : يتبين م. (١٣) المحرك الآخر : محرك آخر م. (١٤) وذلك : ذلك ب ، ص ، ط. (١٥) محاول : مجاورة د. (١٦) محرك : محرك د. (١٧) الحرك : + فصل في أن الحرك الأول كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بتشوق الفعل ح. (١٨) بقصد : ساقطة من م. (١٩) اشتياق : ساقطة من م. (٢٠) متحرك : محرك ب ح ، د ، ط ، م. (٢١) فهي هي إلى أمر : فهي إلى ح ، ص ؛ فهي أمر ب ، ط. (٢٢) هي إلى ... حتى : ساقطة من م. (٢٣) ولتشوق : ولتشوق ح ، ص. (٢٤) شوق الطبيعة : الشوق للطبيعة ط.

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقي الحض<sup>(١)</sup> هو العقل ، ويسمى هذا الطلب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجواهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفع ، فإنه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فيلتذ أو ينتقم من مخيل<sup>(٢)</sup> له فيغضب . وعلى أن كل حركة إلى لذذ<sup>(٣)</sup> أو غلبة فهي متناهية . وأيضاً فإن أكثر المظنون لا يبقى مظنوناً سردياً .

فوجب<sup>(٤)</sup> أن يكون مبدأ هذه<sup>(٥)</sup> الحركة اختياراً وإرادة<sup>(٦)</sup> لخير حقيقي<sup>(٧)</sup> ، فلا يخلو<sup>(٨)</sup> ذلك الخير<sup>(٩)</sup> : إما أن يكون مما ينال<sup>(١٠)</sup> بالحركة فيتوصل<sup>(١١)</sup> إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما<sup>(١٢)</sup> ينال<sup>(١٣)</sup> بوجه ، بل هو مبادر ، ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فينال<sup>(١٤)</sup> بالحركة ، وإنما لا انقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون<sup>(١٥)</sup> يتحرك ليجعل فعلاً يكتسب<sup>(١٦)</sup> بذلك الفعل كمالاً ، كما من شأننا<sup>(١٧)</sup> أن نجود لنمدح ، ونحسن<sup>(١٨)</sup> الأفعال ليحدث<sup>(١٩)</sup> لنا ملكة فاضلة ، أو نصير حريرين ، وذلك أن المفعول<sup>(٢٠)</sup> يكتسب لإكماله من فاعله ، ومحال<sup>(٢١)</sup> أن يعود فيكمل جوهر فاعله ، فإن كمال المعلول أحسن من كمال العلة الفاعلة<sup>(٢٢)</sup> ، والأحسن لا يكتسب<sup>(٢٣)</sup> الأشرف والأكمال كمالاً ، بل<sup>(٢٤)</sup> عسى أن يهيئ الأحسن للأفضل آلة ومادته حتى يوجد هو في بعض الأشياء<sup>(٢٥)</sup> عن<sup>(٢٦)</sup> سبب آخر<sup>(٢٧)</sup> .  
وأما نحن فإن المدح الذي<sup>(٢٨)</sup> نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقي بل مظنون ، والملكة الفاضلة التي نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع صدتها ويهيء لها . وتحدث هذه الملكة<sup>(٢٩)</sup> من الجوهر المكمل لأنفس الناس — وهو العقل الفعال — أو جوهر آخر

(١) الحقيقي الحض : الحض الحقيقي ب ، ط . (٢) مخيل : مخيل ب ، د ، ط . (٣) لذذ : اللذذ ح ، ص ، ط . (٤) فوجب : يوجب ح ، ص . (٥) هذه : هذا ب . (٦) وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط ، م . (٧) لخير حقيقي : للخير الحقيقي د ، ط . (٨) فلا يخلو : ولا يخلو م . (٩) الخير : الجسم م . (١٠) ينال : + إليه ط . (١١) فيتوصل : فيتوصل ب ، م ؛ ويتوصل ح ، د . (١٢) مما : د . (١٣) يناله : + إليه ب ، ط . (١٤) فينال : فيناله ح ، د ، ص ، ط ، م . (١٥) يكون : ساقطة من م . (١٦) يكتسب : فيكتسب د . (١٧) شأننا : شأنها د . (١٨) ونحسن : أو نحسن ط . (١٩) ليحدث : كي يحدث ط . (٢٠) المفعول : المفعول د . (٢١) ومحال : فمحال ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٢) الفاعلة : الفاعلة ح ، ص ؛ ساقطة من م . (٢٣) يكتسب : يكتسب د ، م . (٢٤) بل : ساقطة من ح . (٢٥) الأشياء : + بل ح . (٢٦) عن : من ب . (٢٧) آخر : الآخر د . (٢٨) الذي : ساقطة من د . (٢٩) الملكة : الحركة د .

يُشبهه ، وعلى هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ، ولكن على أنها مهيئة للمادة لا موجودة <sup>(١)</sup> ، وكلامنا في الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهينا <sup>(٢)</sup> ليوجد كمالا <sup>(٣)</sup> انتهت الحركة عند حصوله <sup>(٤)</sup>.

ففي أن يكون الخبر المطلوب <sup>(٥)</sup> بالحركة <sup>(٦)</sup> خيرا قائما بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه فإنما يتطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان ، والتشبه به هو <sup>(٧)</sup> تعقل ذاته في كمالها <sup>(٨)</sup> ، فيصير مثله <sup>(٩)</sup> ، في أن يحصل له الكمال الممكن له في ذاته كما حصل لعشوقه <sup>(١٠)</sup> ، فيوجب <sup>(١١)</sup> البقاء الأبدى <sup>(١٢)</sup> على أكمل ما يكون لجوهر الشيء في <sup>(١٣)</sup> أحواله ولوازمه كمالا <sup>(١٤)</sup> لذلك ، فما كان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه <sup>(١٥)</sup> به بالثبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه <sup>(١٦)</sup> به <sup>(١٧)</sup> بالحركة.

وتحقيق هذا هو <sup>(١٨)</sup> أن الجوهر <sup>(١٩)</sup> السماوي قد بان أن محركه يحرك عن قوة غير متناهية. والقوة التي لنفسه الجسمانية متناهية ، لكنها — بما <sup>(٢٠)</sup> يعقل الأول فيسنج عليها من نوره وقوته دائمًا — تصير كأن لها قوة غير متناهية ، فلا يكون لها قوة غير متناهية ، بل للعقل الذي يسنج عليه من <sup>(٢١)</sup> نوره وقوته ، وهو — أعني الجرم السماوي — في جوهره على كماله الأقصى إذ <sup>(٢٢)</sup> لم يبق له في جوهره أمر بالقوة ، وكذلك في كمه وكيفه <sup>(٢٤)</sup> ، إلا في وضعه أو أينه أولا ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانيا ، وإنه <sup>(٢٥)</sup> ليس أن يكون على وضع أو أين أولى بجوهره <sup>(٢٦)</sup> من أن يكون على وضع أو أين <sup>(٢٧)</sup> آخر له في حيزه ، فإنه ليس شيء من <sup>(٢٨)</sup> أجزاء مدار فلك أو كوكب أولى بأن يكون ملقيا له أو لجزئه من جزء آخر. فمتي كان في جزء بالفعل

(١) لا موجودة : موجودة ح. (٢) مهينا : يهين م. (٣) كمالا : الكمال ط. (٤) حصوله : حصولها ، م. (٥) المطلوب : مطلوبا د. (٦) بالحركة : الحركة د. (٧) هو : + أن ح ، د ، ص. (٨) في كمالها : ساقطة من ح ، د ، ص ، م : في كماله ط. (٩) فيصير مثله : ساقطة من ب. (١٠) في أن يحصل .... لعشوقة : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (١١) فيوجب : وجب د ، م ؛ يوجب ح. (١٢) فيوجب البقاء الأبدى : الأبدى وجب البقاء الأبدى ب. (١٣) في : من ط. (١٤) كمالا : كما ب ، ح ، ص ، ط. (١٥) تشبهه : تشبه د. (١٦) تشبهه : تشبه ط. (١٧) به : ساقطة من ب ، د ، م. (١٨) هو : ساقطة من ب ، ط ، م. (١٩) الجوهر : الجرم ب ، ط. (٢٠) بما : لما ح ، ص ؛ إنما د. (٢١) عليها : عليه ط ، م. (٢٢) من : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢٣) إذ : إذا ح. (٢٤) في كمه وكيفه : في كيفيته وكيميته د ، ط ؛ في كيفه وكيميه م. (٢٥) وإنه : فإنه ح ، د ، ص ، ط ، م. (٢٦) بجوهره : لجوهره د. (٢٧) أو أين : وأين ب ، د. (٢٨) من : في ط.

فهو في جزء آخر بالقوة ، فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه أو أينه ، والتشبه<sup>(١)</sup> بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكمل كمال يكون للشيء دائما ، ولم يكن هذا ممكنا للجوهر<sup>(٢)</sup> السماوي بالعدد ، فحفظ<sup>(٣)</sup> بالنوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال ، ومبدأها الشوق إلى التشبه<sup>(٤)</sup> بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكمل بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام الطبيعية في شوتها الطبيعي إلى أن يكون<sup>(٥)</sup> بالفعل أينما لم تتعجب أن يكون جسم يشتق شوقا إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون<sup>(٦)</sup> على أكمل ما يمكن<sup>(٧)</sup> له من كونه متحركا ، وخصوصا ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفائضة<sup>(٨)</sup> ما يتشبه فيه<sup>(٩)</sup> بالأول تعالى<sup>(١٠)</sup> من حيث هو مفيد للخيرات<sup>(١١)</sup> ، لا أن<sup>(١٢)</sup> يكون المقصود تلك الأشياء<sup>(١٣)</sup> فتكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن<sup>(١٤)</sup> يكون المقصود هو<sup>(١٥)</sup> التشبه بالأول تعالى<sup>(١٦)</sup> الإمكان — في أن يكون على أكمل ما يمكن في نفسه ، وفيما يتبعه من حيث هو تشبه بالأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون<sup>(١٧)</sup> الحركة لأجل ذلك<sup>(١٨)</sup> بالمقصود الأول ، كلا<sup>(١٩)</sup>.

وأقول : إن نفس الشوق إلى التشبه بالأول من حيث هو بالفعل تصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود في ذاته بالقصد الأول ، لأن ذلك تصور<sup>(٢٠)</sup> لما بالفعل فيحدث<sup>(٢١)</sup> عنه طلب لما بالفعل الأكمل ، ولا يمكن<sup>(٢٢)</sup> بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ، لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله وجود ، وبقيت دائما بالقوة.

(١) والتشبه : والتشبيه ح. (٢) للجوهر : للحرم ب ، ح ، ص ، م. (٣) فحفظ : فحفظه ح ، د ، ص ، ط ، م. (٤) التشبيه : التشبيه ح. (٥) يكون : + يتأل ح ، ص ، ط. (٦) أو إلى أن يكون : وكذلك ح ، ص. (٧) أكمل ما يمكن : أكمل ما ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٨) الفائضة : ساقطة من م ؛ + بقدر إمكان ح ، ص ، ط. (٩) فيه : به ح. (١٠) تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م. (١١) للخيرات : الخيرات ط. (١٢) أن : ساقطة من م. (١٣) أن : بأن ح. (١٤) هو : وهو د. (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م. (١٦) بقدر : بقدر د ؛ مقدار م. (١٧) حتى تكون : فتكون ب ، د ، ط ، م. (١٨) كلا : ساقطة من م. (١٩) تصور : التصور ب. (٢٠) فيحدث ... بالفعل : ساقطة من د. (٢١) ولا يمكن : ويعنون م.

والحركة (١) تتبع أيضاً (٢) ذلك التصور المقصود (٣) على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية — ذكرناها وفصلناها — على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية (٤) الحركات المنتقل بها في الأوضاع ، والجزء (٥) الواحد بكماله لا يمكن (٦) في هذا الباب فيكون الشوق الأول على ما ذكرنا (٧) ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد (٨) يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا (٩) ليست تناسباً (١٠) ، وإن كانت قد تخيلها وتحكيمها ، مثل (١٢) أن الشوق إذا اشتد إلى خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع (١٣) ذلك فيما تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات ليست الحركات التي نحو المشتاق (١٤) نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله (١٥) وأقرب ما (١٦) يكون منه.

فالحركة الفلكية كائنة (١٧) بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق و اختيار ولكن على نحو الذي ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة (١٨) مقصودة بالقصد الأول ، وهذه الحركة كأنها (١٩) عبادة ما ملكية أو فلكية (٢٠) ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقيّة تشاقق نحو أمر يسّنح (٢١) منها تأثير يحرك (٢٢) الأعضاء ، فتارة يتحرك على نحو الذي يصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً ينال ، أو أمراً يقتدى (٢٣) به ويختذل (٢٤) حذوه ويتشبه بوجوده.

فإذا بلغ الانتذاد بتعقل المبدأ الأول ، وعما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقلني أو نفساني ، شغل ذلك عن (٢٥) كل شيء وكل جهة ، لكنه ينبع عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه (٢٦) ،

(١) والحركة : فالحركة ح ، د ، ص ، م. (٢) تتبع أيضاً : أيضاً تتبع ب ، د. (٣) المقصود : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م. (٤) الجزئيات : الجزئيات د. (٥) والجزء : والخير ح. (٦) لا يمكن : + والحركة أنه استكمال د ؛ والحركة أنه استكمال يمكن ح ؛ والحركة آلة استكمال يمكن ص. (٧) ذكرنا : ذكرناه ط. (٨) قد : ساقطة من ط. (٩) لها : بما د. (١٠) أبداننا : أبدان د. (١١) تناسبها : مناسبها د. (١٢) مثل : ساقطة من د. (١٣) تبع : يتبع ح ، ص ، ط .. (١٤) المشتاق : + في ط. (١٥) سبيله : سبيل ح. (١٦) ما : بما د ، ص ، ط. (١٧) كانتة : كانت د. (١٨) الحركة : للحركة د. (١٩) كأنها : كأنه ص. (٢٠) أو فلكية : وفلكلية د. (٢١) يسّنح : فسّنح ب ، م ؛ فيسّنح ط. (٢٢) يحرك : + له ب ، ص ، ح ، ط ، م. (٢٣) يقتدى : يبتدىء م. (٢٤) ويختذل : أو يختذل م. (٢٥) عن : من م. (٢٦) مرتبة منه : منه مرتبة ب ، ح ، ص ، ط ، م.

وهو الشوق إلى التشبه به بمقدار الإمكان ، فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ، ولكن من حيث قلنا ، ويكون هذا الشوق يتبع<sup>(١)</sup> ذلك العشق والالتاذ منبئا عنه ، وهذا الاستكمال منبئا عن الشوق ، فعلى هذا النحو يحرك المبدأ الأول<sup>(٢)</sup> جرم السماء<sup>(٣)</sup>.

وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضا ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبيعته فما ذا يعني ، أو قال : إنه متحرك بالنفس فما ذا يعني<sup>(٤)</sup> ، أو قال<sup>(٥)</sup> : متحرك بقوة غير متناهية تحرك<sup>(٦)</sup> كما يحرك المعشوق ، فما ذا يعني ، وأنه<sup>(٧)</sup> ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف<sup>(٨)</sup>.

ثم أنت<sup>(٩)</sup> تعلم أن جوهر هذا الخير المعشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذي جملة السماء فوق واحد ، وإن كان لكل كررة من كرات السماء محرك قريب يخصها<sup>(١٠)</sup> ، ومتشوق<sup>(١١)</sup> ومعشوق يخصها<sup>(١٢)</sup> على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محضلي علماء المشائين ، فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل<sup>(١٣)</sup> ، ويشتبون<sup>(١٤)</sup> الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة<sup>(١٥)</sup> التي يختص<sup>(١٦)</sup> واحدا واحدا منها ، فيجعلون أول المفارقات الخاصة<sup>(١٧)</sup> محرك الكرة الأولى ، وهي عند من تقدم بطليميوس كررة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم<sup>(١٨)</sup> التي ظهرت لبطليميوس كررة خارجة عنها محطة<sup>(١٩)</sup> بها<sup>(٢٠)</sup> غير ممكبة ، وبعد ذلك محرك<sup>(٢١)</sup> الكرة التي تلي الأولى بحسب اختلاف الرأيين ، وكذلك هلم<sup>(٢٢)</sup> جرا. فهو لاء يرون أن محرك الكل شيء واحد<sup>(٢٣)</sup> ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص. والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ، ويتبع عددها عدد المبادي المفارقة. وبعض من هو أسد<sup>(٢٤)</sup> قولًا من أصحابه يصرح ويقول — في رسالته التي<sup>(٢٥)</sup> في

مبادئ

(١) يتبع : تبع ب ، د ، م. (٢) الأول : + جميع ح. (٣) السماء : السماوية ص. (٤) قال (الثانية) : + أنه م. (٥) أو قال إنه .... فما ذا يعني : ساقطة من د. (٦) تحرك : بحركة ص. (٧) وأنه : فإنه ط. (٨) ولا اختلاف : + فصل في أن لكل فلك جزئي محرر كأولا مفارقا قبل نفسه يحرك على أنه معشوق وأن المحرك الأول للكل مبدأ لجميع ذلك ح ، ص. (٩) ثم أنت : وأنت د ، م. (١٠) يخصها : يخصه ب ، د ، م. (١١) ومتشوق : ساقطة من د ، ط. (١٢) يخصها : يخصه ب ، ط ، م. (١٣) الكل : الأول د. (١٤) ويشتبون : يشتبون د. (١٥) وغير المفارقة : وغيرها د. (١٦) يختص : يخص ص. (١٧) الخاصة : الخاصة م. (١٨) العلوم : بالعلوم ط ، م. (١٩) محطة : محيط د. (٢٠) بها : ساقطة من م. (٢١) محرر : فمحرك ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٢٢) هلم : فهلم ب ، ح ، ص ، ط. (٢٣) واحد : ساقطة من ب ، ح ، د ، م. (٢٤) أسد : أشد د. (٢٥) التي : ساقطة من ص ، ط.

الكل — إن محرك جملة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، وإن كان<sup>(١)</sup> لكل كرة محرك ومتلائمة بخصائصها<sup>(٢)</sup> . والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص ، وإن لم يكن يغوص<sup>(٣)</sup> في المعاني ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأشياء والأحق وجود مبدأ حرارة خاصة<sup>(٤)</sup> لكل فلك على أنه<sup>(٥)</sup> فيه ، وجود<sup>(٦)</sup> مبدأ حرارة خاصة<sup>(٧)</sup> له على أنه معشوقة مفارق . وهذا أقرب قدماء<sup>(٨)</sup> تلامذة المعلم<sup>(٩)</sup> الأول من سوء السبيل .

ثم القياس يوجب هذا ، فإنه قد صح لنا بصناعة الحسبي أن حركات وكرات<sup>(١٠)</sup> ساوية كثيرة و مختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء ، فيجب لكل<sup>(١١)</sup> حرارة محرك غير الذي للأخر<sup>(١٢)</sup> ومشوق<sup>(١٣)</sup> غير الذي للأخر<sup>(١٤)</sup> ، وإلا لما اختلفت<sup>(١٥)</sup> الجهات ، ولما اختلفت<sup>(١٦)</sup> السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المتلائمات خيرات محضة مفارقة للمادة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تتشترك في الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشترك لذلك في دوام الحرارة واستداراتها ونحن نزيد هذا<sup>(١٧)</sup> بياناً .

### [ الفصل الثالث ]

#### (ح) فصل<sup>(١٨)</sup>

في كيفية صدور<sup>(١٩)</sup> الأفعال من المبادي العالية ، ليعلم من ذلك ما يجب

أن يعلم من الحركات<sup>(٢٠)</sup> المفارقة المعقولة<sup>(٢١)</sup> بذاتها المعشوقة<sup>(٢٢)</sup> ولتحقق<sup>(٢٣)</sup> هذا البيان ، ولنفتح من مبدأ آخر فنقول<sup>(٢٤)</sup> : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل<sup>(٢٥)</sup> المتقدمين<sup>(٢٦)</sup> إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية

(١) كان : ساقطة من ب . (٢) يخصانها : يخصانها ب ، ص ، ط ، م ؛ مختصاً به . (٣) يغوص : يعرض د .  
 (٤) خاصة : خاصية ب ، ح ، ص ، م . (٥) أنه : أن د . (٦) وجود : وجود د . (٧) خاصة : خاصية ب ،  
 م . (٨) قدماء : قدماء ب ، د ، ط . (٩) المعلم : معلم ح . (١٠) وكرات : ساقطة من ط . (١١) لكل :  
 ولكل ب . (١٢) للأخر : للأخر ص . (١٣) ومشوق : ومتلائمة د ، ص ، م ؛ يتلائمه ب ؛ معشوقة ح .  
 (١٤) غير الذي للأخر : للذي غير الآخر د . (١٥) اختلفت (الأولى) : اختلف د ، ص . (١٦) اختلفت (الثانية) : اختلف ح ، د ، ص ، ط . (١٧) تزيد هذا : تزيدوها ح ، ص ، ط . (١٨) فصل : ساقطة من د .  
 (١٩) صدور : صدق ط . (٢٠) الحركات : المبادئ م . (٢١) المعقولة : + وأنها ح ، ص ، ط . (٢٢)  
 المعشوقة : المتلائمة ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٣) ولتحقق : ولتحقيق ح . (٢٤) فنقول : ونقول ح ، د ،  
 ص ، م . (٢٥) فاضل : أفضليات ح . (٢٦) فاضل المتقدمين : يقصد به اسكندر الأفروديسي .

بالأمور الكائنة الفاسدة <sup>(١)</sup> التي تحت كمة القمر ، وكانوا سمعوا <sup>(٢)</sup> أيضاً وعلموا بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذاتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلوماتها ، أرادوا أن يجمعوا <sup>(٣)</sup> بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست <sup>(٤)</sup> لأجل ما تحت كمة <sup>(٥)</sup> القمر ولكن للتشبه <sup>(٦)</sup> بالخير الخض والشوق <sup>(٧)</sup> إليه .

وأما <sup>(٨)</sup> اختلاف الحركات ، فاختلاف <sup>(٩)</sup> ما يكون من كل <sup>(١٠)</sup> واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته <sup>(١١)</sup> سمت موضعه ، واعتراض <sup>(١٢)</sup> إليه طريقان <sup>(١٣)</sup> : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطريقه ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحقه ، وجوب في حكم خيريته <sup>(١٤)</sup> أن يقصد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا : فكذلك حركة كل ذلك ، إنما هي ليقى على كماله الآخر دائمًا ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة ليتنفع <sup>(١٥)</sup> غيره .

فأول ما نقول لهؤلاء : إنه <sup>(١٦)</sup> إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها <sup>(١٧)</sup> قصد ما <sup>(١٨)</sup> لأجل شيء معلوم ، ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة ، فيتمكن أن يحدث ذلك ويعرض <sup>(١٩)</sup> في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية <sup>(٢٠)</sup> تخصها والحركة <sup>(٢١)</sup> كانت لا تضرها في الوجود وتتف适用 <sup>(٢٢)</sup> غيرها ، ولم <sup>(٢٣)</sup> يكن أحدهما أسهل عليها <sup>(٢٤)</sup> من الآخر أو أيسر <sup>(٢٥)</sup> فاختارت الأنفع . فإن كانت <sup>(٢٦)</sup> العلة المانعة عن القول بأن <sup>(٢٧)</sup> مصير <sup>(٢٨)</sup> حركتها لنفع <sup>(٢٩)</sup> الغير ، استحالة قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلومات ، فهذه العلة موجودة <sup>(٣٠)</sup> في نفس

(١) الفاسدة : وال fasida . (٢) سمعوا : سمعوه ب ، ح ، د ، ص ، م . (٣) يجمع د . (٤) ليست : ليس ب ، ح ، د ، ص ، م . (٥) كمة : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م . (٦) للتشبه : للتشبيه ب ، ح ، د ، ص ، ط . (٧) والشوق : وال الشوق ح . (٨) وأما ب ، د ، ط ، م . (٩) فاختلاف : فلنختلف ب ، م ؛ فيختلف ح ، ط ، ص . (١٠) من كل : كل من ب ، د ؛ كل ط . (١١) حاجته : حاجة ح ، ص ، ط . (١٢) واعتراض : + له ب ، ح ، د ، ص ، م . (١٣) طريقان : + بأحد م . (١٤) خيريته : خيرته م . (١٥) ليتنفع : ليتفع ح ، م . (١٦) إنه : ساقطة من ط . (١٧) في حركاتها : في حركاته د . (١٨) ما : ساقطة من د . (١٩) ويعرض : ويفرض د ، ص . (٢٠) خيرية : خيريته ح ، ص ، ط . (٢١) والحركة : وال حركات د . (٢٢) غيرها : غيره ب . (٢٣) ولم : لو لم ب . (٢٤) عليها : عليه ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢٥) أو أيسر : وأيسر د . (٢٦) كانت : + يقع ح . (٢٧) بأن : فإن م . (٢٨) مصير : يصير ب ، د ، ط : ساقطة من م . (٢٩) لنفع : أنفع م . (٣٠) موجودة : موجود د .

قصد اختيار الجهة . وإن <sup>(١)</sup> لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال <sup>(٢)</sup> في قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى يناسب إليه ، بل ذلك مختلف.

ونقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شيء <sup>(٣)</sup> لأجل الكائنات ، لا قصد حركة ، ولا قصد جهة من <sup>(٤)</sup> حركة ، ولا تقدير <sup>(٥)</sup> سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل البتة لأجلها ، وذلك لأن كل قصد فيكون <sup>(٦)</sup> من أجل المقصود ، فيكون أنقص وجودا من المقصود ، لأن كل ما <sup>(٧)</sup> لأجله شيء آخر فهو أتم وجودا من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه ، بل به <sup>(٨)</sup> يتم <sup>(٩)</sup> للآخر النحو <sup>(١٠)</sup> من الوجود الداعي <sup>(١١)</sup> إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكمل من الشيء الأحسن ، فلا يكون البتة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان <sup>(١٢)</sup> القصد معطيا ومفيدا <sup>(١٣)</sup> لوجود ما هو أكمل وجودا منه .

وإنما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئا له ومفيد وجوده شيء آخر : مثل الطبيب للصحة ، فالطبيب <sup>(١٤)</sup> لا يعطي الصحة بل يهيئ <sup>(١٥)</sup> لها المادة والآلة ، وإنما يفيد الصحة مبدأ أصل من الطبيب ، وهو الذي يعطي المادة جميع صورها ، وذاته أشرف من المادة . وربما <sup>(١٦)</sup> كان القاصد مختطا في قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ، فلا يكون القصد لأجله فيطبع بل بالخطاء ، وأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق <sup>(١٧)</sup> ، وفيه شكوك لا تنحل إلا بالكلام المشبع ، فلنعدل <sup>(١٨)</sup> إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل قصد فله مقصود ، والعقلاني منه هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد أولى بالقاصد من لا وجوده <sup>(١٩)</sup> عنه ، وإنما فهو هدر <sup>(٢٠)</sup> . والشيء الذي هو أولى بالشيء فإنه يفيد <sup>(٢١)</sup> كمالا ما ،

(١) وإن : فأأن بـ . (٢) الحال : الحالة ح ، ط ، م . (٣) منها شيء : شيء منها بـ ، د ، ط ، م ، ه . (٤) من : ساقطة من بـ ، ح ، د ، ص ، م . (٥) ولا تقدير : تقدر دـ . (٦) فيكون : ويكون بـ ، ح ، ص ، ط ، م . (٧) كل ما : + به ح ، ص ، ط . (٨) به يتم : يتم به مـ . (٩) به : ساقطة من دـ . (١٠) النحو : + الآخر ح ، د ، ص ، ط . (١١) الداعي : والداعي دـ . (١٢) كان : لكان دـ . (١٣) ومفيدا : ويفيد دـ . (١٤) فالطبيب : فأأن الطبيب ح ، ص . (١٥) يهيئ : مهيئ طـ . (١٦) ربما : ربما مـ . (١٧) تطويل وتحقيق : نظر وتطويل دـ . (١٨) فلنعدل : + الآن ح ، د ، ص ، ط ، م . (١٩) وجوده : وجود حـ . (٢٠) فهو هدر : فهدر دـ

(٢١) يفيد : يفيده ، بـ ، د ، مـ .

إن كان بالحقيقة فحقيقيا ، وإن كان بالظن فظنيا : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كمالات ظبية. أو الربع <sup>(١)</sup> ، أو السلامة <sup>(٢)</sup> ، أو رضي <sup>(٣)</sup> الله تعالى وتقدس <sup>(٤)</sup> وحسن معاد الآخرة <sup>(٥)</sup> ، وهذه وما أشبهها <sup>(٦)</sup> كمالات حقيقة لا تتم بالقاصد <sup>(٧)</sup> وحده.

فإذن ، كل قصد ليس عبثا فإنه يفيد كمالا ما لقاصده لو لم يقصده <sup>(٨)</sup> لم يكن ذلك الكمال ، والعبر أيضا يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئا <sup>(٩)</sup> مما علمت أو سائر <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> ما تبين <sup>(١٢)</sup> لك <sup>(١٣)</sup>.

ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالا لم يكن ، فإن <sup>(١٤)</sup> الموضع التي يظن فيها أن المعلول أفاد علته كمالا موضع كاذبة أو محرفة ، ومثل ذلك من أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها.

فإن قال قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن <sup>(١٥)</sup> لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك <sup>(١٦)</sup> ، فإن هذا يوجب <sup>(١٧)</sup> النقص ، فإن كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده من <sup>(١٨)</sup> الفاعل <sup>(١٩)</sup> أولى من لا وجوده ، وما دام معدوما وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى <sup>(٢٠)</sup> بالفاعل <sup>(٢١)</sup> وذلك نقص ، فإن الخيرية لا تخلو : إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد <sup>(٢٢)</sup> ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحدا <sup>(٢٣)</sup> ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد <sup>(٢٤)</sup> هذه الحال.

(١) أو الربع : والربع م. (٢) أو السلامة : والسلامة ب ، م. (٣) أو رضي : ورضاء ب ، ح ، د ص ، ط.

(٤) تعالى وتقدس : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط. (٥) وحسن معاد الآخرة : ساقطة من ح. (٦) وهذه وما أشبهها : ساقطة من ح. (٧) بالقاصد : بالمقاصد. (٨) يقصده : يقصد ب. (٩) شيئا : أشياء ح. (١٠) مما علمت أو سائر : من سائر ب ، ح ، ص. (١١) أو سائر : سائر ، د. (١٢) تبين : بين د ، م. (١٣) لك : + مما علمت ح ، ص : مما علمت أو سائر ما تبين ب. (١٤) فإن : وإن ب ، ح. (١٥) لكن : ساقطة من م. (١٦) ذلك : + منه ص ، ط. (١٧) يوجبه ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٨) من : عن ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٩) الفاعل : القاصد ، ط. (٢٠) الأولى : أولى د. (٢١) بالفاعل : بالفعل ب ، م ؛ بالقاصد ط. (٢٢) القصد : لقصد ح ، ص ، ط. (٢٣) واحدا : واحد د. (٢٤) هو قصد : ساقطة ب ، ه.

وإما أن يكون بهذا<sup>(١)</sup> القصد تم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد على استكمال الخيرية وقوامها لا معلوما<sup>(٢)</sup> لها<sup>(٣)</sup>.

وإن قال قائل : إن ذلك<sup>(٤)</sup> للتشبيه<sup>(٥)</sup> بالعلة الأولى في أن<sup>(٦)</sup> خيريته متعدية<sup>(٧)</sup> ، وحتى يكون بحث يتبعها خير ، فنقول : إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود ، فإن التشبيه به<sup>(٨)</sup> في أن لا يقصد شيئا<sup>(٩)</sup> بل بأن<sup>(١٠)</sup> ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة من أهل<sup>(١١)</sup> العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فمبين للتشبيه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء ، وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستباع ، فيجب في اختيار الجهة أيضا أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئا<sup>(١٢)</sup> ، وتكون المنفعة المذكورة مستبعة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية<sup>(١٣)</sup> غير مقصودة قصدا أوليا لنفس ما يتبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستبوع<sup>(١٤)</sup> تلك المنفعة حتى يكون تشبها<sup>(١٥)</sup> بالأول .

ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها<sup>(١٦)</sup> تشبه<sup>(١٧)</sup> بذات الأول من الجهة التي قلنا ، وتشبه بالقصد الثاني بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمرا آخر ينظر به<sup>(١٨)</sup> إلى فوق<sup>(١٩)</sup> . وأما<sup>(٢٠)</sup> النظر إلى أسفل<sup>(٢١)</sup> واعتباره ، فلو حاز أن يقع بالقصد<sup>(٢٢)</sup> الأول إلى الجهة<sup>(٢٣)</sup> ، حتى يكون تشبها بالأول<sup>(٢٤)</sup> في الاستباع<sup>(٢٥)</sup> ، لجاز في نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض<sup>(٢٦)</sup> عنها وجود ليس تشبها به من حيث هو كامل الوجود ومعشوقه<sup>(٢٧)</sup> ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا مدخل<sup>(٢٩)</sup> البتة لوجود الأشياء عنه في تشريف ذاته وتكميلاها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبع عنده وجود الكل لا طلبا وقصدها . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق للأول<sup>(٣٠)</sup> به كمال .

---

(١) بهذا : بهذه ح. (٢) معلوما : معلومة د ، م ؛ معلوم ب. (٣) لها : له د ، م. (٤) ذلك : هذه ح ، ص.  
(٥) للتشبيه : للتشبيه ح. (٦) أن : ساقطة من د. (٧) خيريته متعدية : خيرية مقتدية د. (٨) به : ساقطة من ح. (٩) شيئا : شيء ب ، د ، م. (١٠) بأن : أن ب ، د ، ص ، ط ، م. (١١) جماعة من أهل : جماعة أهل ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٢) شيئا : شيء ب. (١٣) الخيرية : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م. (١٤) مستبوع : يستبوع ب ، د ، ط. (١٥) تشبها : تشبها د. (١٦) أنها : أنه ح. (١٧) تشبه : يشبه التشبه د ، ح.  
(١٨) به : ساقطة من د ، م. (١٩) فوق : الفوق ح ، د ، ط ، ص. (٢٠) وأما : فأما ح ، د. (٢١) أسفل : الأسفل ط. (٢٢) بالقصد : القصد ب ، م. (٢٣) الجهة : جهة ط. (٢٤) بالأول : + التشبه د ، ط.  
(٢٥) في الاستباع : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م. (٢٦) ويفيض : يفيض ب ، م. (٢٧) عنها : عنهما ط.  
(٢٨) ومعشوقه : معشوقه ب ، د ، م. (٢٩) مدخل : دخل ص. (٣٠) لا يتعلق للأول : يتعلق بالأول م.

فإن <sup>(١)</sup> قال قائل : إنه كما قد <sup>(٢)</sup> يجوز أن يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيرا وكمالا ، والحركة فعل له <sup>(٣)</sup> مقصود ، فكذلك <sup>(٤)</sup> لسائر <sup>(٥)</sup> أفاعيلها ، فالجواب أن الحركة ليست تستفيد كمالا وخيرا <sup>(٦)</sup> ، وإنما لا تقطع <sup>(٧)</sup> عنده ، بل هي نفس الكمال الذي أشرنا إليه . وهي <sup>(٨)</sup> بالحقيقة استثنات نوع ما يمكن <sup>(٩)</sup> أن يكون للجرائم السماوي بالفعل ، إذ لا يمكن استثنات الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كمالا خارجا عنها ، بل يكمل بهذه <sup>(١٠)</sup> الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ، لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على التعاقب . وبالجملة يجب أن ترجع إلى ما <sup>(١١)</sup> فصلناه فيما سلف حين بيننا أن هذه الحركة كيف تتبع تصور <sup>(١٢)</sup> المتشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالثبات .

فإن قال قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذي فيها ، فإننا سنذكر <sup>(١٣)</sup> بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية البارئ بالكل على أي سبيل هي ، وأن عناية كل علة بما بعدها <sup>(١٤)</sup> على أي سبيل هي ، وأن الكائنات التي عندنا كيف العناية بها من المبادي الأولى ومن الأسباب <sup>(١٥)</sup> التي وسطها <sup>(١٦)</sup> . وقد اتضح بما <sup>(١٧)</sup> أوضحناه أنه لا يجوز أن يكون شيء من العلل يستكمل <sup>(١٨)</sup> بالعلول بالذات لا بالعرض <sup>(١٩)</sup> ، وأنها لا تقصد فعلا لأجل العلول وإن كان ترضي به وتعلمه <sup>(٢٠)</sup> . بل كما أن الماء يبرد <sup>(٢١)</sup> بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا يبرد غيره ، ولكن يلزمها أن يبرد غيرها ، والنار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها لا تسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ، والقوة الشهوانية تشتهي <sup>(٢٢)</sup> لذة الجماع ليندفع <sup>(٢٤)</sup> الفضل ويتم لها <sup>(٢٥)</sup> اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها <sup>(٢٦)</sup> ولد <sup>(٢٧)</sup> ، والصحة

(١) فإن : وأن م. (٢) قد : ساقطة من ح. (٣) له : لها ب. (٤) فكذلك : وكذلك ب ، د ، ط. (٥) لسائر : سائر ص. (٦) وخيرا : خيرا ح. (٧) لانقطعت : انقطعت د. (٨) وهي : وهو ب. (٩) ما يمكن : ما لا يمكن د. (١٠) بهذه : هذه ب ، د ، ص ، ط ، م. (١١) ما : ساقطة من د. (١٢) تصور : التصور ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٣) سنذكر : + من ب ، ح ، ص ، ط. (١٤) بعدها : بعده ب ، ح ، ط ، م. (١٥) ومن الأسباب : والأسباب م. (١٦) وسطتها : وسطتها ط. (١٧) بما : ما د. (١٨) يستكمل : ليستكمل ط. (١٩) لا بالعرض : إلا بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢٠) وتعلمه : وتعلمه د. (٢١) يبرد : برد د. (٢٢) يبرد : تبرد ط ؛ برد د. (٢٣) تشتهي : يشهي ط. (٢٤) ليندفع : لندفع ب ، ص ، ط ؛ لدفع د ، م. (٢٥) لها : بما د. (٢٦) يلزمها : يلزمها ح ، ص. (٢٧) ولد : ساقطة من ب.

هي صحة (١) بجوهرها (٢) وذاها ، لا لأن (٣) تنفع المريض ، لكن يلزمها نفع المريض ، كذلك في العلل المتقدمة ، إلا أن (٤) هناك إحاطة بما يكون ، وعلما بأن وجه النظام والخير فيها كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس في تلك.

فإذا كان الأمر على هذا (٥) ، فال أجسام (٦) السماوية إنما اشتركت (٧) في الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك. وإنما اختلفت (٨) ، لأن مبادئها المعشوقة المتشوق إليها قد تختلف (٩) بعد ذلك الأول. وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوقي (١٠) حركة بهذه الحال (١١) ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من (١٢) أن الحركات مختلفة لاختلاف (١٣) المتشوقات.

ولكن بقي (١٤) علينا شيء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أحساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذي هو أحسن متشبها (١٥) بالجسم الذي هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم (١٦) من أحداث المتكلسفة (١٧) الإسلامية في تشويش الفلسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فنقول : إن (١٨) هذا محال ، وذلك لأن التشبه به يوجب مثل حركته (١٩) وجهتها (٢٠) والغاية التي تؤمها ، فإن (٢١) أوجب القصور عن مرتبته شيئاً وإنما يوجب الضعف في الفعل ، لا المخالفة (٢٢) في الفعل مخالفة توجب (٢٣) أن يكون هذا إلى جهة وذلك (٢٤) إلى أخرى. ولا يمكن أن يقال : إن السبب في هذه المخالفة (٢٥) طبيعة ذلك الجسم ، كان طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من « أ » إلى « ب » ولا تعاند أن يتحرك من « ب » إلى « أ » ، فإن هذا محال ، لأن (٢٦) الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هي (٢٧) طبيعة للجسم (٢٨) تطلب (٢٩) الأين الطبيعي من غير (٣٠) وضع مخصوص ، ولو (٣١) كانت تطلب وضع مخصوصاً لكان النقل عنه قسراً ، فدخل في حركة الفلك معنى قسري.

(١) هي صحة : وهي الصحة د. (٢) بجوهرها : بجوهرها د ؛ بجوهرها ح. (٣) لأن : لعن د. (٤) إلا أن : لا لأن ب ، د ، ط. (٥) هذا : هذه د. (٦) فال أجسام : والأجسام د. (٧) اشتركت : اشترك د. (٨) اختلفت : اختلف د. (٩) تختلف : + هي ح ، ص ، ط. (١٠) تشوقي : متشوق ص ، م. (١١) الحال : الحالة ط. (١٢) من : + حيث ح ، د. (١٣) لاختلاف : لاختلافات ح. (١٤) بقى : يبقى ط. (١٥) متشبها : تشبه د. (١٦) القوم : القدم ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٧) المتكلسفة : الفلسفة د. (١٨) إن : ساقطة من ب. (١٩) حركته : حركة د. (٢٠) وجهتها : وجهنا د. (٢١) فإن : وإن د. (٢٢) لا المخالفة : لأن المخالفة ح ، د. (٢٣) مخالفة توجب : ساقطة من ط. (٢٤) وذلك : وذلك د. (٢٥) هذه المخالفة : ذلك الخلاف د ، م. (٢٦) لأن : فإن د ، ص ، م. (٢٧) هي : هو د ، م. (٢٨) للجسم : بجسم د. (٢٩) تطلب : لا يطلب د. (٣٠) غير : + أين م. (٣١) ولو : فلو د.

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة <sup>(١)</sup> محتمل في طبيعة الفلك ، فليس يجب إذن أن يكون إذا أزيل جزء <sup>(٢)</sup> من جهة جاز ، وإن <sup>(٣)</sup> أزيل من جهة لم يجز بحسب <sup>(٤)</sup> بساطته <sup>(٥)</sup> إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل <sup>(٦)</sup> حركة إلى جهة فتجيب <sup>(٧)</sup> إلى تلك الجهة ولا تجib <sup>(٨)</sup> إلى جهة أخرى إن كانت <sup>(٩)</sup> عيقت عن جهتها . وقد قلنا : إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته <sup>(١٠)</sup> ، ولا أيضا هناك طبيعة توجب وضعاً عينه ولا جهات مختلف ، فليس <sup>(١١)</sup> إذن في حoyer الفلك طبيعة تمنع <sup>(١٢)</sup> تحريك النفس له <sup>(١٣)</sup> إلى أي جهة كانت . وأيضا ، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها أن يريد تلك الجهة لا محالة ، إلا أن يكون الغرض في الحركة مختصاً بتلك الجهة لأن الإرادة تبع للغرض ليس الغرض <sup>(١٤)</sup> تبعاً للإرادة . وإذا كان هكذا ، كان السبب <sup>(١٥)</sup> مخالفة الغرض . فإذا ، لا مانع من جهة الجسمية ، ولا من جهة الطبيعة ، ولا من جهة النفس ، إلا اختلاف الغرض والقسر أبعد الجميع عن الإمكاني . فإذا ، لو كان الغرض تشبهاً بعد الأول بجسم <sup>(١٧)</sup> من السماوية ، وكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم ، ولم يكن مخالفًا له أو أسرع منه في كثير من المواقع ، وكذلك إن كان <sup>(١٨)</sup> الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك .

وقد كان بان أنه ليس الغرض في تلك الحركات شيئاً يوصل إليه بالحركة ، وإلا لزم الانقطاع <sup>(١٩)</sup> ، بل شيئاً مبيناً لا يوصل إليه <sup>(٢٠)</sup> . وبأن الآن أنه ليس جسمًا ، فبقي أن الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير حواهر الأفلاك من موادها وأنفسها ، ومحال أن يكون بالعناصريات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه ، فبقي أن يكون لكل واحد منها <sup>(٢١)</sup> تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها <sup>(٢٢)</sup> الذي لها لأجل ذلك ، وإن كنا لا نعرف كيفية <sup>(٢٣)</sup> وجوب <sup>(٢٤)</sup> ذلك وليته <sup>(٢٥)</sup> ، وتكون العلة الأولى متتשוק <sup>(٢٦)</sup> الجميع

(١) كل نسبة : كل شيء نسبة ح . (٢) جزء : ساقطة من د . (٣) وإن : بأن د . (٤) بحسب : + الطبع م .  
 (٥) بساطته : ساقطة من ج ، د ، ه . (٦) تقبل : يفعل ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٧) فتجيب : فيجب ب ، د ، ط . (٨) تجib : يجب ط . (٩) كانت : ساقطة من ب ، م . (١٠) طبيعته : طبيعة ط ؛ طبعه د . (١١) فليس : فليس د . (١٢) تمنع : + عن ح ، د ، ص ، ط ، م . (١٣) له : ساقطة من ص . (١٤) تبع للغرض ليس الغرض : ساقطة من م . (١٥) وإذا : فإن د ؟ فإذا م . (١٦) السبب : المسبب ب ، د ، ط . (١٧) بجسم : تعم الجسم ص ، ط . (١٨) كان : ساقطة من ح ، ط . (١٩) والإلزام الانقطاع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢٠) لا يوصل إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢١) منها : + شوق ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢٢) اختلافها : اختلافاً م . (٢٣) كيفية : كيفية ط . (٢٤) وجوب : وجود د . (٢٥) وليته : وكميته ب ، ح ، م . (٢٦) متتשוק : متتשוקة فتتشوك ط .

بالاشتراك. فهذا معنى قول القدماء إن للكلل<sup>(١)</sup> محركاً واحداً معشوقاً وإن<sup>(٢)</sup> لكل كرمة محركاً يخصها<sup>(٣)</sup> ومعشوقاً يخصها<sup>(٤)</sup>. فيكون إذن لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ، ولها بسبب الجسم تخيل<sup>(٥)</sup> ، أي<sup>(٦)</sup> تصور للجزئيات وإرادة للجزئيات ، ويكون ما تعلقه من الأول وما يعقله<sup>(٧)</sup> من المبدأ<sup>(٨)</sup> الذي يخصه القريب<sup>(٩)</sup> منه مبدأ تشوقه إلى التحرك<sup>(١٠)</sup>. ويكون<sup>(١١)</sup> لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة<sup>(١٢)</sup> العقل الفعال إلى أنفسنا<sup>(١٤)</sup> ، وإنه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتتشبه به.

وبالجملة ، لا بد في<sup>(١٥)</sup> كل متحرك منها لغرض<sup>(١٦)</sup> عقلي من مبدأ عقلي<sup>(١٧)</sup> يعقل الخير<sup>(١٨)</sup> الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ، ومن مبدأ للحركة جسماني<sup>(١٩)</sup> أي<sup>(٢٠)</sup> موافق للجسم<sup>(٢١)</sup> ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة<sup>(٢٢)</sup> متعددة الاختيارات<sup>(٢٣)</sup> على الاتصال جزئيتها ، فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الأول بعد الحركات. فإن كانت الأفلاك<sup>(٢٤)</sup> المتحيرة إنما المبدأ في حركة كرات كل كوكب فيها<sup>(٢٥)</sup> قوّة تفليس من<sup>(٢٦)</sup> الكواكب<sup>(٢٧)</sup> ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعد الكواكب<sup>(٢٨)</sup> لا<sup>(٢٩)</sup> بعد الكرات وكان<sup>(٣٠)</sup> عددها عشرة بعد<sup>(٣١)</sup> الأول : أولها العقل المحرّك الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم<sup>(٣٢)</sup> الأقصى ، ثم الذي هو مثله لكرة الشوابت<sup>(٣٣)</sup> ، ثم الذي هو مثله لكرة زحل ، وكذلك<sup>(٣٤)</sup> حتى ينتهي إلى العقل الفائض في أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضي ، ونحن نسميه<sup>(٣٥)</sup> العقل الفعال. وإن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة<sup>(٣٦)</sup> لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم<sup>(٣٧)</sup> على مذهب المعلم الأول قريباً من خمسين فما فوقها<sup>(٣٨)</sup> ، وآخرها العقل الفعال ، وقد علمت من كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به من عددها.

(١) للكلل : لكل ط. (٢) وأن : فإن د ؛ ساقطة من ب. (٣) محركاً يخصها : محركاً مخصوصاً د. (٤) يخصها : ساقطة من ج ، ص. (٥) تخيل : تخيلي د. (٦) أى : أو ، م. (٧) الأول وما يعلقه : الأول ما يعلقه ح : ساقطة من د. (٨) المبدأ : + القريب ح ، د ، ص ، م. (٩) القريب : القرب ط. (١٠) التحرك : التحرير ح ، د ، ص. (١١) ويكون : فيكون د ، ط ؛ ساقطة من ب. (١٢) لكل : ولكل ب. (١٣) نسبة : + الكل م. (١٤) أنفسنا : نفوسنا ط. (١٥) وبالجملة لا بد في : ساقطة من م. (١٦) لغرض : لغرض د. (١٧) مبدأ عقلي : + أعلى د. (١٨) الحيز : الجزء ح. (١٩) جسماني : الجسماني ط. (٢٠) أى : + هو د ، ط ؛ + من م. (٢١) موافق للجسم : أصل للجسم د ، م. (٢٢) مختار ح. (٢٣) الاختيارات : الاختيار م. (٢٤) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساقطة من د. (٢٥) فيها : منها د ، ب ، ح ، م. (٢٦) من : عن ب ، د. (٢٧) الكواكب : الكواكب ب ، د ، م. (٢٨) الكواكب (الثانية) : + لها ب ، د ، س ، ط ، م. (٢٩) لا : ما م. (٣٠) وكان : فكان د. (٣١) بعد الأول : بالأول د ؛ أبعد الأول م. (٣٢) الجرم : الجسم د. (٣٣) هو مثله لكرة الشوابت : مثله لكرة الشوابت د ، ط. (٣٤) وكذلك : وكذلك د. (٣٥) ونحن نسميه :

ونسميه نحن د ، م. (٣٦) متحركة : يتحرك ط. (٣٧) يلزم : ساقطة من ح ، ص ، م. (٣٨) فوقها : فوقه  
ب ، د ، ص ، م.

## [ الفصل الرابع ]

### ( د ) فصل

(١) في ترتيب وجود (٢) العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية

#### عن المبدأ الأول (٣)

قد صح لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بجسم ولا في جسم ولا منقسم (٤) بوجه من الوجوه ، فإذاً الموجودات كلها وجودها عنه (٥) ، ولا يجوز أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب (٦) لا الذي عنه (٧) ، ولا الذي فيه أو به يكون ، ولا الذي (٨) له ، حتى يكون لأجل شيء ، فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه (٩) على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولو وجود الكل فيكون قاصداً لأجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا (١٠) من تقريره في غيره ، وذلك فيه أظهر (١١) ، ونخصه (١٢) من بيان امتناع أن يقصد وجود الكل عنه أن ذلك يؤدي إلى تكثره في ذاته (١٣) ، فإنه حينئذ يكون فيه (١٤) شيء بسببه (١٥) يقصد ، وهو معرفته وعلمه لوجوب (١٦) القصد أو استحسابه أو خيرية (١٧) فيه توجب ذلك ، ثم قصد ، ثم فائدة (١٨) يفيدها إيه القصد على ما أوضحتنا قبل ، وهذا محال ، وليس كون الكل عنه على سبيل الطبيع لأن يكون وجود الكل عنه لا بمعونة (١٩) ، ولا لرضى (٢٠) منه ، وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل (٢١) ذاته؟ فيجب أن يعقل أنه يلزم وجود الكل عنه ، لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلاً محضاً ومبدأً أولاً ، وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدؤه وليس في ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمه بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) وجود : ساقطة من ط. (٣) عن المبدأ الأول : من الأول ح ، عن الأول د ، ص ، م. (٤) منقسم : ينقسم ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٥) عنه : عنده د. (٦) سبب : بسبب ح. (٧) عنه : عليه د. (٨) لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي : لا الفاعل عنه ولا المادة في أو به يكون ولا الغاية ح. (٩) عنه : ساقطة من د. (١٠) فرغنا : عرفنا م. (١١) أظهر : + شيء ط. (١٢) ونخصه : وشيء نخصه م. (١٣) تكثره في ذاته : تكثر ذاته ب ، د ، ص ، م ؛ تكثر ط. (١٤) حينئذ يكون فيه : يكون فيه حينئذ ح ، د ، ص ، ط. (١٥) بسببه : بسبب ح ، ص ، ط. (١٦) لوجوب : بوجوب ح ، ص ، ط ؛ لوجود ، د. (١٧) خيرية : خيريته د ، م. (١٨) ثم فائدة : فائدة د. (١٩) لا بمعونة : لا بمعروفة ط ؛ لمعرفة د. (٢٠) لرضى : رضى ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٢١) يعقل : ساقطة من د.

عنه الخير ، وأن ذلك من لوازم جلالته المنشورة له لذاتها ، وكل ذات يعلم ما يصدر (١) عنه ، ولا تخالطه معاوقة ما بل يكون على ما أوضحتنا (٢) بيانه (٣) ، فإنه راض بما يكون عنه (٤) فال الأول راض بفيضان الكل عنه (٥) ، ولكن الحق الأول إنما فعله الأول وبالذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها (٦) مبدأ لنظام (٧) الخير في الوجود ، فهو عاقل لنظام الخير في الوجود ، وأنه (٨) (٩) كيف (١٠) ينبغي أن يكون ، لا عقلا خارجا عن القوة إلى الفعل ، ولا عقلا منتقلًا من (١١) معقول إلى معقول ، فإن (١٢) ذاته برية عما بالقوة من كل وحده على ما أوضحتناه (١٣) قبل ، بل عقلا واحدا (١٤) ، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن (١٥) يعقل أنه كيف يمكن ، وكيف (١٦) يكون أفضل ما يمكن أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله ، فإن الحقيقة المعقدة عنده هي بعينها على (١٧) ما علمت ، علم وقدرة وإرادة . وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة (١٨) حتى توجد ، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له (١٩) لبراءته عن الائتبابة (٢٠) ، وعلى ما أطربنا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله وجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع (٢١) لوجوده ، لأن (٢٢) وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره ، وهو فاعل الكل بمعنى (٢٣) أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مبانيا لذاته ، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ صح أن واجب الوجود (٢٤) بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وفرغنا من بيان هذا الغرض قبل . فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه — وهي المبدعات — كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة ، لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته (٢٥) ، لا لشيء آخر . والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه (٢٦) هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي (٢٧) يلزم عنه ، لا هذا الشيء بل غيره ،

(١) يصدر : صدر ح. (٢) أوضحتنا : أوضحتنا ح ، ص. (٣) بيانه : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م. (٤) ولا يخالطه ..... يكون عنه : ساقطة من ط. (٥) عنه : منه ط. (٦) هي لذاتها : لذاتها هي د. (٧) لنظام (الأولى) : النظام ط. (٨) الخير في الوجود وأنه : ساقطة من د. (٩) وأنه : ساقطة من م. (١٠) كيف : وكيف ب ، ح ، ص. (١١) من : عن د. (١٢) فإن : فإنه د. (١٣) أوضحتنا : أوضحتناه : ساقطة من د. (١٤) واحدا : + معاد ب ، ح ، ص ، ط. (١٥) أن : إذ م ؛ وأن ح ، د ، ص. (١٦) وكيف : ساقطة من د. (١٧) على : ساقطة من د. (١٨) وحركة وإرادة : وإرادة وحركة ح ، د ، ص ، م. (١٩) له : ساقطة ب ، د ، م. (٢٠) الائتبابة : الائتبابة ط. (٢١) وتبع : ساقطة من ب. (٢٢) لوجوده لأن : لأن ب ، ط. (٢٣) يعني : يعني د. (٢٤) واحد .. الواجب ح ، د ، ص ، م. (٢٥) لذاته : + الذي ح. (٢٦) يلزم عنه : عنه يلزم م. (٢٧) في ذاته الذي : ساقطة من م.

فإن لزم منه شيئاً متبادر بالقول ، أو شيئاً<sup>(١)</sup> متبادر يكون منهما شيء واحد : مثل<sup>(٢)</sup> مادة وصورة ، لزوماً معاً ، فإنما يلزم أن جهتين مختلفتين<sup>(٣)</sup> في ذاته ، وتانك الجهة إن كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته<sup>(٤)</sup> ، فالسؤال في لزومها له<sup>(٥)</sup> ثابت حتى تكونا من ذاته ، فتكون ذاته منقسمة<sup>(٦)</sup> بالمعنى ، وقد معنا هذا قبل وبيننا فساده ، فتبيّن<sup>(٧)</sup> أن أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيتها واحدة<sup>(٨)</sup> لا في مادة ، فليس شيء من الأجسام ولا من الصور<sup>(٩)</sup> التي هي كمالات للأجسام<sup>(١٠)</sup> معلوماً قريباً له<sup>(١١)</sup> ، بل المعلول الأول عقل<sup>(١٢)</sup> محض ، لأن صورة لا في مادة ، وهو أول العقول المفارقة التي عدناها ويشهي أن يكون هو المبدأ الحرك<sup>(١٤)</sup> للجسم الأقصى على سبيل التسويق<sup>(١٥)</sup> . ولكن لقائل أن يقول : إنه لا يمتنع<sup>(١٦)</sup> أن يكون الحادث عن المبدأ الأول صورة مادية ، لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول : إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التي بعد هذه الصورة وهذه<sup>(١٧)</sup> المادة<sup>(١٨)</sup> تالية في درجة المعلولات<sup>(١٩)</sup> ، وأن يكون وجودها بتوسيط المادة ، فتكون المادة سبباً لوجود صور الأجسام الكثيرة في العالم وقوتها<sup>(٢٠)</sup> ، وهذا محال ، إذ المادة وجودها أنها قابلة فقط وليس سبباً لوجود شيء من الأشياء على غير سبيل القبول . فإن كان شيء من المواد ليس هكذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشيء المفروض ثابتاً<sup>(٢١)</sup> ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم ، فالمعلول الأول لا تكون نسبة<sup>(٢٢)</sup> إليه إلى أنه صورة في مادة<sup>(٢٣)</sup> إلا باشتراك الاسم ، فإن كان هذا الثاني<sup>(٢٤)</sup> من جهة توجد عنه هذه المادة ، ومن جهة أخرى توجد صورة شيء آخر ، حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسيط المادة ، كانت الصورة المادية تفعل فعلاً لا يحتاج فيه إلى المادة ، وكل<sup>(٢٥)</sup> شيء يفعل فعله من غير أن يحتاج إلى المادة فذاته أولاً غنية عن المادة ، فتكون الصورة المادية غنية عن المادة .

(١) أو شيئاً : وشيئاً د. (٢) مثل : متصل د. (٣) مختلفين : مختلفين ط. (٤) لذاته : له م. (٥) له : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (٦) منقسمة : منقسمة د ، م. (٧) فتبيّن : فتبيّن ب ، ح ، د ، ط ، م. (٨) واحدة : وحده ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٩) الصور : الصورة د ، م. (١٠) للأجسام : الأجسام ب ، ط ، م. (١١) قريباً له : له قريباً ب. (١٢) عقل : عقل د. (١٣) هو . ساقطة من د ؛ + هذا د ، ط. (١٤) الحرك : المتحرك د. (١٥) التسويق : التسويق ط. (١٦) لا يمتنع : لا يمتنع ح ، م ، ص. (١٧) وهذه : وبعد هذه ط. (١٨) المادة : + تكون ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٩) المعلولات : المعلول م. (٢٠) وقوتها : وقوتها د ، ص ، ط ؛ وقوتها ح. (٢١) ثابتاً : ثانياً ط ؛ ساقطة من ح ، ص. (٢٢) نسبة ط. (٢٣) مادة : مادتها م. (٢٤) فالمعلول .... الاسم : ساقطة من ب. (٢٥) الثاني : الأول ح. (٢٦) وكل : فكل ص .

وبالجملة فإن الصورة المادية <sup>(١)</sup> وإن كانت علة للمادة في أن تخرجها إلى الفعل وتكملها فإن للمادة أيضاً تأثيراً في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها <sup>(٢)</sup> ، وإن كان <sup>(٣)</sup> مبدأ الوجود <sup>(٤)</sup> من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منها علة للأخرى في شيء <sup>(٥)</sup> ، وليس <sup>(٦)</sup> من جهة واحدة ، ولو لا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية <sup>(٧)</sup> تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ، ولذلك قد سلف منا القول <sup>(٨)</sup> : أن المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط ، بل الصورة كجزء العلة ، وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها <sup>(٩)</sup> ، فيبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة <sup>(١٠)</sup> مادية أصلاً <sup>(١١)</sup> ولا أن <sup>(١٢)</sup> يكون مادة أظهر ، فوجب <sup>(١٣)</sup> أن يكون المعلول الأول <sup>(١٤)</sup> صورة غير مادية أصلاً <sup>(١٥)</sup> ، وأنت تعلم أن هاهنا عقولاً ونفوساً مفارقة كثيرة ، فمحال أن يكون وجودها مستفاداً بتوسط ما ليس له وجود <sup>(١٦)</sup> مفارق ، لكنك <sup>(١٧)</sup> تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول أجساماً ، إذ <sup>(١٨)</sup> علمت <sup>(١٩)</sup> أن كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه <sup>(٢٠)</sup> لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى <sup>(٢١)</sup> بغير واسطة ، فهي كائنة <sup>(٢٢)</sup> عنه بواسطة وقد <sup>(٢٣)</sup> علمت أنه لا يجوز أن تكون <sup>(٢٤)</sup> الواسطة وحدة محسنة لا اثنينية فيها <sup>(٢٥)</sup> ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد أبداً يوجد عنه واحد ، فالحربي أن <sup>(٢٦)</sup> يكون عن الميدعات الأول <sup>(٢٧)</sup> بسبب اثنينيته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبال الأول <sup>(٢٨)</sup> واحب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته <sup>(٢٩)</sup> ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

(١) المادية : المادة ط. (٢) وتعيينها : وتعيينها د. (٣) كان : كانت د. (٤) الوجود : + وجوداً ط. (٥) في شيء : ساقطة من ب. (٦) وليس : وليس أـ ح ، ص ، ط. (٧) المادة : المادة د. (٨) القول : قول ح ، ص ، ط. (٩) بنفسها : عن النفس ح ؛ بنفسها عنها ص. (١٠) صورة : + غير ط. (١١) أصلـاً : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) ولا أن : ولأن ب ، م ؛ ولثلاـح ، ص ، ط. (١٣) فوجـب : فواحـب ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٤) الأول : ساقطة من ط. (١٥) بل عـقاـلاـ : وعـقاـلاـ م. (١٦) وجود : + وهـاـناـ شـكـوكـ قـدـ حلـتـ ، بـأنـهـ لاـ يـجـبـ أـنـ يـتصـورـ معـنـيـ المـمـكـنـ عـلـىـ ماـ شـرـحـ أـلـاـ فيـ بـعـضـ تصـوـرـاتـ مـتـقـدـمـةـ ، أـنـ المـمـكـنـ الـذـيـ تـقـرـرـ بـهـ الـوـجـودـ أـلـيـاـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ سـبـباـ لـوـجـودـ شـيـءـ آـخـرـ حـ. (١٧) لكنـكـ د ، ط. (١٨) إذ : إذا ط ؛ + قدـ حـ. (١٩) علمـتـ : علمـتهـ دـ. (٢٠) وـأـنـهـ : فإـنهـ دـ. (٢١) سـاقـطـةـ منـ بـ ، دـ ، صـ ، طـ ، مـ. (٢٢) فـهـيـ كـائـنـةـ : سـاقـطـةـ دـ. (٢٣) قدـ : سـاقـطـةـ منـ بـ ، حـ ، دـ ، طـ ، مـ. (٢٤) تكونـ : سـاقـطـةـ منـ حـ. (٢٥) لاـ اـثـنـيـنـيـةـ فـيـهـاـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، بـ ، حـ ، مـ. (٢٦) أـنـ : سـاقـطـةـ منـ دـ. (٢٧) الأولـ : الأولىـ بـ ، صـ. (٢٨) وبالـأـولـ دـ. (٢٩) بـأـنـهـ عـقـلـ وـهـوـ يـعـقـلـ ذـاـتـهـ حـ ؛ يـلـزـمـهـ أـنـ عـقـلـ ذـاـتـهـ طـ.

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنته <sup>(١)</sup> الوجود في حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول المعقول بذاته ، وعقله <sup>(٢)</sup> للأول ، وليس الكثرة له عن الأول ، فإن إمكان وجوده أمر له بذاته <sup>(٣)</sup> لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته <sup>(٤)</sup> كثرة <sup>(٥)</sup> لازمة لوجوب وجوده <sup>(٦)</sup> عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون عن <sup>(٧)</sup> شيء واحد ذات واحدة ، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده ولا داخلة <sup>(٨)</sup> في مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد يلزم حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ، ويكون ذلك أيضا واحدا ، ثم يلزم عنه <sup>(٩)</sup> بمشاركة <sup>(١٠)</sup> ذلك اللازم شيء ، فيتبع من <sup>(١٠)</sup> هناك كثرة كلها يلزم <sup>(١١)</sup> ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل هذه الكثرة هي العلة لإمكان وجود الكثرة فيها <sup>(١٢)</sup> عن المعلومات الأول <sup>(١٣)</sup> ، ولو لا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد منها إلا واحدة <sup>(١٤)</sup> ، ولم يمكن أن يوجد عنها جسم ، ثم <sup>(١٥)</sup> لا إمكان للكثرة <sup>(١٦)</sup> هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا <sup>(١٧)</sup> فيما سلف أن العقول المفارقة كثيرة العدد ، فليست إذن موجودة معا عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ثم يتلوه عقل وعقل <sup>(١٩)</sup> ، ولأن <sup>(٢٠)</sup> تحت كل عقل فلما بعادته وصورته التي هي النفس وعقل دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه الثلاثة عن <sup>(٢١)</sup> العقل الأول في الإبداع لأجل التشخيص <sup>(٢٢)</sup> المذكور <sup>(٢٣)</sup> ، والأفضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل <sup>(٢٤)</sup> تحته ، وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى ، وكما لها في النفس ، وبطبيعة <sup>(٢٥)</sup> إمكان الوجود الحاصلة <sup>(٢٦)</sup> له <sup>(٢٧)</sup> المندرجة في <sup>(٢٨)</sup> تعلقه لذاته وجود جرمية الفلك الأقصى المندرجة <sup>(٢٩)</sup> في جملة ذات الفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشارك للقوة <sup>(٣٠)</sup> فيما يعقل الأول ،

(١) ممكنته : يمكن ص. (٢) وعقله ؛ عقله م : عقل ط. (٣) ذاته : أنه ط. (٤) كثرة : كثيرة د. (٥) وجوده : وحدته ب ، ص ، ح ، ط ، م. (٦) عن : ساقطة من م. (٧) ولا داخلة : وداخلة د ، ب ، ح ، م. (٨) عنه : + لذاته شيء وب ، م. (٩) بمشاركة : ولمشاركة د. (١٠) من : + ذلك ح. (١١) يلزم : ويلزم د. (١٢) فيها : منها ب ، د ؛ معا ط ؛ + ما ح. (١٣) الأولى ب ، ح ، م ، ه ؛ ساقطة من د. (١٤) واحدة : وحدة ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٥) ثم : ساقطة من م. (١٦) للكثرة : كثرة م. (١٧) هذا : هذه ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٨) لنا : ساقطة من ح ، د. (١٩) وعقل : وعقل ب. (٢٠) ولأن : فلأن د. (٢١) عن : + ذلك ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢٢) التشخيص : الثالث ح ، ص ، ط. (٢٣) المذكور : + فيه ب ، ط ، م. (٢٤) عقل : عقلى د. (٢٥) وبطبيعة : بطبيعة د. (٢٦) الحاصلة : الحاصل ط. (٢٧) له ساقطة من د. (٢٨) في : فيها ح ، م. (٢٩) المندرجة : المدرجة ب. (٣٠) للقوة : للقوة م.

يلزم عنه عقل<sup>(١)</sup> وبما يختص بذاته على جهة تلزم عنه<sup>(٢)</sup> الكثرة الأولى بجزءيهما ، أعني المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة أو بمشاركة<sup>(٣)</sup> ، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك ، وكذلك الحال في عقل عقل ، وفلك فلك ، حتى يتنهى إلى العقل الفعال الذي يدبر أنفسنا ، وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق ، فإنما نقول : إنه إن لزم<sup>(٤)</sup> وجود كثرة عن العقول<sup>(٥)</sup> بسبب المعان<sup>(٦)</sup> التي فيها من الكثرة . وقولنا هذا<sup>(٦)</sup> ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم<sup>(٧)</sup> كثرته<sup>(٨)</sup> هذه المعلولات ، ولا هذه العقول<sup>(٩)</sup> متفقة الأنواع ، حتى يكون مقتضى معانيها متفقاً.

ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول : إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الأول من جهة كثرته المذكورة ، وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته ، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحداً هو المعلول الأول ، ولا أيضاً يجوز أن يكون كل جرم<sup>(١٠)</sup> متقدم منها علة للتأخر ، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ، وبما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذي نفس أخرى ، وذلك لأننا<sup>(١١)</sup> بينما أن كل نفس لكل فلك<sup>(١٢)</sup> فهي<sup>(١٣)</sup> كماله وصورته وليس<sup>(١٤)</sup> جوهراً مفارقاً وإلا لكان عقلاً لا نفساً<sup>(١٥)</sup> ، وكان لا يتحرك<sup>(١٦)</sup> البة<sup>(١٧)</sup> على سبيل التشوّق<sup>(١٨)</sup> وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغيير ، ومن مشاركة الجرم تخيل<sup>(١٩)</sup> وتوهم ، وقد ساقنا النظر إلى إثبات هذه الأحوال لأنفس الأفلاك كما علمت ، وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال في أجسام أخرى غير<sup>(٢٠)</sup> أجسامها إلا بواسطة<sup>(٢١)</sup> أجسامها ، فإن<sup>(٢٢)</sup> صور الأجسام وكمالاتها على صفين :

إما صور قوامها مواد الأجسام ، فكما أن<sup>(٢٣)</sup> قوامها مواد تلك الأجسام ، فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بواسطة مواد تلك<sup>(٢٤)</sup> الأجسام ، ولهذا السبب فإن النار لا تسخن

(١) عقل : ساقطة من ح. (٢) جهة تلزم عنه : جهتيه ط ، م ؛ جهة د ؛ جهته ب ، ح. (٣) بمشاركة<sup>(٣)</sup> مشاركتها د ، م. (٤) إن لزم : لزوم د. (٥) العقول : المعقولة د. (٦) هذا : لهذا د. (٧) يلزم : فيلزم ح ، د ، ص ، م. (٨) كثرته : كثرة د. (٩) العقول : المعقولة د. (١٠) جرم : جزء م. (١١) لأنـا : قد ص. (١٢) لكل فلك : لفلك د. (١٣) فهي : فهو م. (١٤) وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٥) لا نفساً : نفسا ، م. (١٦) يتحرك : يحرك ب ، د ، ص ، ط ، م. (١٧) البة : + ألا ب ، ح ، ص ، ط. (١٨) التشوّق : التشوّيق ح ، ص ، ط ؛ شوق م. (١٩) تخيل : تخيل ، ط. (٢٠) غير : عن م. (٢١) بواسطة : بواسطة م. (٢٢) أجسامها فإنـا : أجسام فـانـا د. (٢٣) فـكما أنـا : فـكانـا ح. (٢٤) تلك : ساقطة من ط.

حرارتها أي شيء اتفق بل ما كان ملقياً لحرمها ، أو من <sup>(١)</sup> جسمها بحال . والشمس لا تضيء كل شيء ، بل ما كان مقابلاً <sup>(٢)</sup> لحرمها .

وإما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام ، كالأنفس ، ثم كل نفس فإنما جعلت خاصة لجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم <sup>(٣)</sup> وفيه . ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم ، لكن <sup>(٤)</sup> نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط . فقد بان على الوجود كلها أن القوى السماوية المنطبعة بأحجامها ، لا تفعل إلا بواسطة جسمها . وحال أن تفعل بواسطة <sup>(٥)</sup> الجسم نفسها ، لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس ، فإن كانت تفعل نفسها <sup>(٦)</sup> بغير توسط <sup>(٧)</sup> الجسم فلها <sup>(٨)</sup> انفراد قوام من دون الجسم واحتصاص بفعل مفارق لذاتها وذات <sup>(٩)</sup> الجسم . وهذا غير الأمر الذي نحن في ذكره ، وإن لم تفعل نفسها ، لم تفعل جرماً <sup>(١٠)</sup> سماوياً ، لأن النفس <sup>(١١)</sup> متقدمة <sup>(١٢)</sup> على الجسم <sup>(١٣)</sup> في المرتبة <sup>(١٤)</sup> والكمال ، فإن وضع لكل ذلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء وأثر من غير أن يستغرق ذاته <sup>(١٥)</sup> في شغل ذلك الجرم وبه ، ولكن ذاته مبادلة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم ، فنحن لا نمنع هذا ، وهذا هو الذي نسميه العقل المجرد ، وينجح صدور ما بعده عنه ، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك إياه ، والصائر صورة <sup>(١٦)</sup> خاصة <sup>(١٧)</sup> به ، والكائن عن <sup>(١٨)</sup> الجهة التي حدثنا عنها حين <sup>(١٩)</sup> أثبتنا هذه النفس .

فقد بان ووضح أن للأفلاك مبادئ غير حرمانية ، وغير صور <sup>(٢٠)</sup> الأجرام <sup>(٢١)</sup> . وأن كل ذلك <sup>(٢٢)</sup> يختص بمبدأ منها ، والجميع يشتراك في مبدأ واحد . وما لا شاء <sup>(٢٣)</sup> فيه أن هاهنا عقولاً بسيطة مفارقة ، تحدث مع حدوث أبدان الناس ، ولا تفسد بل تبقى . وقد تبين <sup>(٢٤)</sup> ذلك في العلوم الطبيعية ، وليس صادرة عن العلة <sup>(٢٥)</sup> الأولى ، لأنها كثيرة مع وحدة النوع ، ولأنها حادثة

---

(١) أو من : ومن م. (٢) مقابلاً : ملقياً ح. (٣) الجسم : ساقطة من د. (٤) وكانت : كانت م. (٥) بواسطة : بواسطة د ، ط. (٦) نفسها : ساقطة من د. (٧) توسط : توسطه م. (٨) فلها : فله د. (٩) وذات : ولذات ب ، ح ، ص ، ط. (١٠) جرماً : جسماً د. (١١) لأن النفس : لا النفس م. (١٢) متقدمة : مقدمة د ، م. (١٣) الجسم : الجرم د ، ط. (١٤) المرتبة : الرتبة ح. (١٥) ذاته : في ذاته د. (١٦) صورة : صورة د. (١٧) خاصة : خاصية ب ، ح ، ص ، م. (١٨) عن : على ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٩) حين : غير د. (٢٠) صور : صورة د. (٢١) الأجرام : للأجرام م. (٢٢) ذلك د. (٢٣) شك : نشك ب ، د ، ط ، م. (٢٤) تبين : بين ب ، د ، ح. (٢٥) العلة : ساقطة من د.

فهي إذن معلومات <sup>(١)</sup> الأول <sup>(٢)</sup> بتوسط. ولا يجوز أن تكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الأولى وبينها ، دونها في المرتبة <sup>(٣)</sup> ، فلا تكون عقولا بسيطة ومفارقة ، فإن العلل المعطية للوجود أكمل وجودا ، أما القابلة للوجود فقد تكون أحسن وجودا ، فيجب إذن أن يكون المعلوم الأول عقلا واحدا <sup>(٤)</sup> بالذات ، ولا يجوز أيضا أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ، وذلك لأن المعانى المتكررة التي فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت مختلفة الحقائق ، كان ما يتضمنه كل واحد منها شيئا غير ما يتضمنه الآخر <sup>(٥)</sup> في النوع. فلم <sup>(٦)</sup> يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فيما ذا تختلفت وتكررت ، ولا انقسام <sup>(٧)</sup> مادة هناك؟ فإذا إذن المعلوم الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا متفقة الأنواع <sup>(٨)</sup> ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضا كائنة عن المعلوم الأول بلا توسط <sup>(٩)</sup> علة أخرى موجودة ، وكذلك عن كل معلوم أول <sup>(١٠)</sup> عال حتى ينتهي إلى معلوم أول كونه مع <sup>(١١)</sup> كون الأسطuccات القابلة للكون والفساد ، المتكررة بالنوع والعدد <sup>(١٢)</sup> معا. فيكون تكرر القابل سببا لتكرر فعل مبدأ واحد بالذات <sup>(١٣)</sup>. وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ، فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الأسطuccات ، وتهيا لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد عن <sup>(١٤)</sup> العقل الأخير. فإنه إذا لم يكن السبب في الفاعل ، وجب في القابل ضرورة. فإذا يجب أن يحدث عن كل عقل عقل تخته ، ويقف حيث يمكن أن تحدث الجواهر العقلية منقسمة <sup>(١٥)</sup> متكررة بالعدد ، لتكرر <sup>(١٦)</sup> الأسباب ، فهناك ينتهي.

وقد اتضح وبان <sup>(١٧)</sup> أن كل عقل هو أعلى في المرتبة ، فإنه لمعنى <sup>(١٨)</sup> فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما <sup>(١٩)</sup> يعقل ذاته يجب عنه <sup>(٢٠)</sup> فلك <sup>(٢١)</sup> بنفسه <sup>(٢٢)</sup> وجرمه <sup>(٢٣)</sup> وجرم الفلك كائن عنه ، ومستبقي بتوسط النفس الفلكلية ، فإن كل صورة فهي علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة نفسها لا قوام لها.

(١) معلومات : + علة ط. (٢) الأول : الأولى ب ، ح ، د ، ط ، م. (٣) المرتبة : الرتبة د. (٤) واحدا : واحد ح ، ص ، م. (٥) الآخر : في الآخر ب ، ح ، د ، ص ؛ الأخرى ط. (٦) فلم : ساقطة من ب. (٧) ولا انتسام : ولا الأقسام ح. (٨) الأنواع : النوع د ، م. (٩) توسط : واسطة د. (١٠) أول : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١١) مع : معلوم ط. (١٢) بالنوع والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، ه. (١٣) بالذات : الذات ب ، د. (١٤) عن : من ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٥) منقسمة : بنفسه د. (١٦) لتكرر : تكرر م. (١٧) اتضح وبان : بان واتضح ح ، د ، ص ، م. (١٨) لمعنى ب ، د ، ص ، م. (١٩) وما : ربما د. (٢٠) عنه : + وجود ص ، ط. (٢١) فلك : ذلك د. (٢٢) بنفسه : وبنفسه د. (٢٣) وجرمه : ساقطة من د.

## [ الفصل الخامس ]

### ( هـ ) فصل (١)

#### في حال تكون الأسطقسات عن العلل الأولي

فإذا (٢) استوفت (٣) الكرات السماوية عددها ، لزم بعدها وجود (٤) أسطقسات (٥) ، وذلك لأن الأجسام الأسطقسية (٦) كائنة (٧) فاسدة (٨) ، فيجب (٩) أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نوعاً من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها ، وهذا (١٠) يجب أن يتحقق من (١١) أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرغنا من تقريرها.

ولهذه الأسطقسات مادة يشترك فيها ، وصور مختلف بها ، فيجب أن يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلاف في أحوال الأفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه اتفاق في أحوال الأفلاك (١٢) . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ، فيجب أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود (١٣) المادة ، ويكون ما (١٤) مختلف فيه مبدأ تكوين المادة للصور المختلفة ، لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدها بلا مشاركة من واحد معين (١٥) علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيمه غيرها ، فلا يوجد إذن هذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد (١٦) يردها إلى أمر واحد ، فيجب أن تكون العقول (١٧) المفارقة بل آخرها الذي يلينا هو الذي يفيض عنه — بمشاركة (١٨) الحركات السماوية — شيء فيه رسم (١٩) صور العالم الأسفل على (٢٠) جهة الانفعال ، كما أن في ذلك العقل أو العقول (٢١) رسم الصور على جهة التفعيل ، ثم تفيض منه (٢٢) الصور فيها (٢٣) بالشخص ليس إلا بانفراد

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) فإذا : وإذا ، د ، م. (٣) استوفت : استوفيت د. (٤) بعدها وجود : بعد وجودها وجود ص. (٥) أسطقسات : الأسطقسات ح ، ص ، م. (٦) وذلك لأن الأجسام الأسطقسية : ساقطة من ب. (٧) كانت د. (٨) فاسدة : ذو فاسدة د. (٩) فبحب : + إذن ح. (١٠) وهذا : وبهذا ط. (١١) من : عن د. (١٢) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٣) وجود : الوجود د. (١٤) ما : مما ، م. (١٥) معين : متعين د. (١٦) بواحد : واحد ح ، ص ، ط. (١٧) العقول : للعقل د. (١٨) بمشاركة : لمشاركة د. (١٩) رسم : يرسم د. (٢٠) على : من ب ، د ، ص ، م. (٢١) العقول : المعقول د. (٢٢) منه : عنه ح ، د. (٢٣) فيها : منها ح.

ذاته ، فإن الواحد يفعل في الواحد — كما علمت — واحدا ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ، فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري ، أو بواسطة (١) تجعله (٢) على استعداد خاص بعد العام الذي كان ذلك (٣) في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت في تلك المادة.

وأنت (٤) تعلم أن الواحد لا ينحصر الواحد من حيث كل واحد منها واحد (٥) ، بأمر دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك مخصصات مختلفة ، ومخصصات (٦) المادة معداتها (٧) ، والمعد (٨) هو الذي يحدث عنه (٩) في المستعد أمر ما ، تصير مناسبته (١٠) لذلك الأمر لشيء (١١) بعينه أولى من مناسبته لشيء آخر ، ويكون هذا (١٢) الأعداد مرحجاً لوجود (١٣) ما هو أولى (١٤) فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على التهيئة الأولى لتشاهست نسبتها إلى الصدرين فيما (١٥) يرجع أحدهما ، اللهم إلا بحال مختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن تختص بوجهه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون في تلك (١٦) المادة ، وليس إلا الاستعداد الكامل (١٧) ، وليس الاستعداد الكامل إلا مناسبة كاملة لشيء (١٨) بعينه هو المستعد له (١٩) ، وهذا مثل (٢٠) الماء (٢١) إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغربية ، والصورة المائية (٢٢) ، وهي بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة (٢٣) المناسبة للصورة النارية. فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتدد الاستعداد ، فصار من حق الصورة (٢٤) النارية أن تفيض ، ومن حق هذه أن تبطل ، وأن المادة ليست تبقى بلا صورة (٢٥) ، فليس (٢٦) قوامها عمما ينسب إليه من المبادي الأولى (٢٧) وحدها (٢٨) ، بل عنها (٢٩) ، بل وعنها (٣٠)

(١) بواسطة : بواسطته م. (٢) تجعله : فتجعله د. (٣) ذلك : ساقطة من د. (٤) وأنت : فأنت د. (٥) منها واحد : ساقطة من م. (٦) بأمر : من ب ، د. (٧) مختلفة ومخصصات : ساقطة من م. (٨) معداتها : معدات ب ؛ معدة د. (٩) والمعد : فالمعد ب ، ط. (١٠) عنه : منه د. (١١) مناسبته : مناسبة ط. (١٢) لشيء : بشيء ح ، ص ، ط. (١٣) هذا : لهذا ح. (١٤) لوجود : بوجود د. (١٥) أولى : الأولى ط. (١٦) بما : فيما ح ، ص ، ط. (١٧) في تلك : لتلك ب. (١٨) الكامل : ساقطة ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٩) لشيء : بشيء ط. (٢٠) له : + وهذا المستعد له د. (٢١) مثل : + أن ب ، ح ، د ، ص ، م. (٢٢) الماء : المادة د. (٢٣) المائية : المائية د. (٢٤) وشديدة : وشديد ب. (٢٥) الصورة : الصور م. (٢٦) صورة : + قوامها م. (٢٧) فليس : وليس د. (٢٨) الأولى : الأولى ح ، د ، ص ، م. (٢٩) وحدها : وحده م. (٣٠) عنها : عنه م : + عنه د.

الصورة. ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن (١) الصورة وحدها بل بها ، وبالمبادئ (٢) الباقي بواسطتها (٣) أو واسطة أخرى مثلها. لو كانت (٤) من (٥) المبادي الأولى (٦) وحدها لاستغنت (٧) عن الصورة ، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت بالصورة (٨) ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقييمها (٩) الطبائع (١٠) بفلك (١١) فلك (١٢) . فكذلك (١٣) المادة هاهنا يقييمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن (١٤) الطبائع الخاصة (١٥) وهي الصور (١٦) .

وكما أن الحركة أحسن الأحوال هناك (١٧) ، فكذلك المادة أحسن الذوات هاهنا. وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة هاهنا مرفقة (١٨) لما بالقوة. وكما أن الطبائع الخاصة والمشتركة هناك مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة ولمشتركة هاهنا (١٩) ، فكذلك ما يلزم الطبائع الخاصة والمشتركة (٢٠) هناك (٢١) (٢٢) من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة (٢٣) فيها بسبب (٢٤) الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها هاهنا ، وكذلك امتصاص نسبتها هناك سبب لامتصاص نسب هذه العناصر أو معين. ولأجسام (٢٥) السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ، ويسري منها إلى هذا العالم ، ولأنفسها تأثير أيضا (٢٦) في أنفس هذا العالم. وبهذه المعانٍ يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكمال (٢٧) والصورة (٢٨) ، حادثة عن النفس الفاشية (٢٩) في الفلك ، أو بمعونتها (٣٠) .

(١) عن : من د. (٢) وبالمبادئ : ويعبادى د. (٣) بواسطتها : بواسطتها ب ، ح ، ط ، م ، ٥. (٤) فلو كانت : فإذاً لو كانت ص ؛ فلو كان ط ؛ فإن كانت د. (٥) من : عن ب ، ح ، د ، ص ، م. (٦) الأولى : الأولى ب ، د. (٧) لاستغنت : لاستغنت ب. (٨) بالصورة : الصورة ب ، ص. (٩) الطبائع : الطبائع د. (١٠) الخاصة : الخاصة ب ، م. (١١) بفلك : لفلك د. (١٢) فلك : وفلك م ؛ + فلك ص ، ط. (١٣) فكذلك : كذلك م. (١٤) عن : من ب. (١٥) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ط ، م. (١٦) الصور : الصورة ب ، د. (١٧) هناك : هنا م. (١٨) مرفقة : موافقة د ، ص ، ط. (١٩) الذوات هاهنا ... هاهنا : للطبيعة الخاصة والمشتركة هاهنا فكذلك ما يلزم الطبائع الخاصة المشتركة هناك ، والذوات هاهنا ، وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة هاهنا موافقة لما بالقوة. وكما أن الطبائع الخاصة والمشتركة هاهنا ... هاهنا ح. (٢٠) هناك ... المشتركة : ساقطة من م. (٢١) مبادئ ... هناك : ساقطة من ص. (٢٢) هناك : هاهنا د. (٢٣) الواقع : الواقع م. (٢٤) بسبب : لنسب د. (٢٥) وأجسام : لأجسام م. (٢٦) تأثير أيضا : أيضا تأثير د ، ح ، ص ، م. (٢٧) بالكمال : كالكمال ب ، ح ، ص ، ط. (٢٨) والصورة : والصور ، ب ، م. (٢٩) الفاشية : الناسدة د. (٣٠) بمعونتها : لمعونتها د.

وقال قوم من المتسبين إلى هذا (١) العلم (٢) : إن الفلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه (٣) ، فيلزم محاكته (٤) له التسخن حتى يستحيل (٥) نارا ، وما يبعد عنه (٦) يبقى (٧) ساكنا ، فيصير إلى التبرد (٨) والتكتف حتى يصير أرضا ، وما يلي النار منه يكون حارا ، ولكنه أقل حرارة (٩) من النار ، وما يلي الأرض منه يكون كثيفا ، ولكنه (١٠) أقل تكتفا (١١) من الأرض. وقلة الحر (١٢) وقلة التكتف (١٣) يوجبان الترطيب ، فإن اليبوسة إما من الحر (١٤) ، وإما من البرد ، لكن (١٥) الرطب الذي يلي الأرض هو أبرد ، والذي يلي النار هو أشد حرارة (١٦) ، فهذا سبب كون العناصر ، فهذا هو ما (١٧) قد قالوا (١٨) وليس مما (١٩) يمكن أن يصح بالكلام القياسي ، ولا هو بسديد عند التفتيش ، ويshire أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أجرام ، وإما عن عدة منحصرة في أربع (٢٠) جمل ، عن كل واحد منها (٢١) ما يتھيأ (٢٢) لصورة جسم بسيط. فإذا استعد نال (٢٣) الصورة (٢٤) من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون هناك سبب يوجب انقساما من الأسباب الخفية علينا ، فإنك إن أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولا للجسم ، وليس له في نفسه إحدى الصور المقومة (٢٥) غير الصورة (٢٦) الجسمية ، وإنما (٢٧) يكتسبسائر الصور بالحركة والسكن ثانيا ، وبينما نحن قبل هذا (٢٨) استحالة هذا ، وبينما أن الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة (٢٩) الجسمية ، ما لم تقترن بها (٣٠) صورة (٣١) أخرى ، ولنست صورته (٣٢) المقيمة للهيولى الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع في وجودها صورا أخرى تسبيق الأبعاد. وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة ، والتكتاف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسما (٣٣) حتى يصير بحث يتبع غيره في الحركة ،

(١) هذا : أهل د ، م ؛ أهل هذا ، ب ؛ ساقطة من ح ، ص. (٢) العلم : ساقطة من ح ، ص. (٣) حشوه : جسده ب ، د. (٤) محاكته : في محاكته ب ؛ محاكسه د. (٥) يستحيل : + بأقرب منه ب. (٦) عنه : عنها فوق ص. (٧) يبقى : فيبقى م. (٨) التبرد : البرد ب ؛ التبريد د ؛ منه ساقطة من ب ، م. (٩) حرارة : حر ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٠) ولكن : ولكن ب ، ح ، د ، ط ، م. (١١) تكتفا : تكيفا د ، ط. (١٢) حر : الحركة د. (١٣) التكتف : التكتيف ط. (١٤) الحر : الحركة د. (١٥) لكن : ولكن د. (١٦) أشد حرارة : أحر د ، ص ، ط ، م. (١٧) ما : مما ب ، د. (١٨) قالوا : قالوه ب. (١٩) مما : مما م. (٢٠) أربع : أربعة د. (٢١) منها : ساقطة من ب. (٢٢) ما يتھيأ : ما تھيئه ب ، ح ، م ؛ تھيئه د ؛ يصيئه ص. (٢٣) استعد نال : استعدنا له .. (٢٤) الصورة : الصور د ، م. (٢٥) المقومة : المقدمة د. (٢٦) الصورة : صورة د ، م ؛ الصور ح ، ص ، ط. (٢٧) وإنما : وألا د. (٢٨) قبل هذا : ساقطة من م. (٢٩) الصورة : صورة ح ، م ؛ صورته ص. (٣٠) بما : به ح. (٣١) صورة : في عدة د. (٣٢) صورته : صورة د ، ط .. (٣٣) جسما : حارا (النسخة الالاتينية).

حتى تسخنه متابعته تلك الحركات المتابعة <sup>(١)</sup> التي بينما أنها ليست قسرية بل طبيعية ، إلا وقد ثبت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستحفظ بأصلح الموضع لاستحفاظها ، لأن <sup>(٢)</sup> الحرار يستحفظ حيث الحركة ، والبارد يستحفظ حيث السكون ، ثم لا يفكرون <sup>(٣)</sup> أنه لم <sup>(٤)</sup> جب لبعض تلك <sup>(٥)</sup> المادة أن يهبط <sup>(٦)</sup> إلى المركز ، فعرض <sup>(٧)</sup> له البرودة <sup>(٨)</sup> ، ولبعضه <sup>(٩)</sup> أن جاوز الفوق .

أما <sup>(٩)</sup> الآن <sup>(١٠)</sup> فإن <sup>(١١)</sup> السبب في ذلك معلوم . أما في الكليات فالخلفة والثقل ، وأما في جزئي عنصر واحد ، فلأنه قد صح أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه <sup>(١٢)</sup> في موضع ضرورة ، لزم <sup>(١٣)</sup> أن يكون سطح منه يلي الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه <sup>(١٤)</sup> ، فإنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح <sup>(١٥)</sup> إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال <sup>(١٦)</sup> بحركة ما ، وأن الحركة أوجبت له <sup>(١٧)</sup> ضرورة وضعا ما . فالأشبه عندي ما قد ذهبنا إليه ، وأظن أن الذي قال ذلك في تكون الأسطقفات ، رام تقريرا للأمر عند بعض من كاتبه من العاملين ، فجزم عليه القول من <sup>(١٨)</sup> تأخر عنه على أن كاتب <sup>(١٩)</sup> ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب .

## [ الفصل السادس ]

### ( و ) فصل <sup>(٢٠)</sup>

#### في العناية وبيان <sup>(٢١)</sup> كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي <sup>(٢٢)</sup>

وخليق <sup>(٢٣)</sup> بنا إذا <sup>(٤)</sup> بلغنا هذا المبلغ ، أن نتحقق القول في العناية ، ولا شك <sup>(٢٤)</sup> أنه قد اتضح لك مما <sup>(٢٥)</sup> سلف منا بيانه أن العلل العالية لا يجوز أن تكون تعمل لأجلنا <sup>(٢٦)</sup> ، أو تكون

---

(١) الحركات المتابعة : الحركة المتابعة ب ، د ، ص ، ط ، م . (٢) لأن : فإن ح ، د ، ص ، م . (٣) يفكرون : ينكرون م . (٤) تلك : ساقطة من ب . (٥) هبط : هبط د ، ص ، م . (٦) فعرض : يعرض د . (٧) البرودة : البرد ب ، م . (٨) ولبعضه : وبعضه م . (٩) أما : وأما ب ، د ؛ أمال م . (١٠) الآن : لأن م . (١١) فإن : ساقطة من د . (١٢) جزء منه : ساقطة من م . (١٣) لزم : + منه م . (١٤) تكونه : ساقطة من د . (١٥) وسطح : + منه د . (١٦) استحال : استحال د . (١٧) له : ساقطة من ب . (١٨) القول من : العوام م . (١٩) كاتب : كان د . (٢٠) فصل : ساقطة من د . (٢١) وبيان : ساقطة من ط ، م . (٢٢) القضاء الإلهي : القضايا الإلهية د . (٢٣) وخليق : + بالآلة وخليق د . (٢٤) إذا : إذ قد د ، م : إذ ، ب . (٢٥) شك : يشك ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٢٦) مما : فيما د . (٢٧) لأجلنا : + ما د .

بالجملة يهمها <sup>(١)</sup> شيء <sup>(٢)</sup> ، ويدعوها <sup>(٣)</sup> داع ويعرض لها <sup>(٤)</sup> إثارة. ولا لك سبيل إلى أن تذكر الآثار العجيبة في تكون العالم ، وأجزاء السماوات <sup>(٥)</sup> ، وأجزاء الحيوان والنبات <sup>(٦)</sup> ، مما لا يصدر ذلك اتفاقا ، بل يقتضي تدبيرا ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هي كون الأول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير ، وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الإمكان ، وراضيا به على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه <sup>(٧)</sup> الأبلغ في الإمكان ، فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذي يعقله فيضانا على أتم تأدبة إلى النظام ، بحسب الإمكان ، فهذا هو معنى العناية.

واعلم أن الشر يقال على وجوه <sup>(٨)</sup> : فيقال <sup>(٩)</sup> شر ، مثل النقص الذي هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة <sup>(١٠)</sup> ، ويقال : شر <sup>(١١)</sup> ، لما هو مثل الألم والغم الذي يكون <sup>(١٢)</sup> إدراك ما يسبب <sup>(١٣)</sup> لا فقد سبب فقط. فإن السبب المنافي للخير المانع للخير ، والموجب لعدمه ، ربما كان مبادينا لا يدركه المضور ، كالسحاب إذا ظلل فمنع شروق الشمس عن الحاجة إلى <sup>(١٤)</sup> أن يستكمل بالشمس <sup>(١٥)</sup>. فإن كان هذا الحاجة دراكا ، أدرك أنه <sup>(١٦)</sup> غير منتفع <sup>(١٧)</sup> ولم يدرك من حيث يدرك <sup>(١٨)</sup> ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأدبا بذلك ، متضررا أو منتقضا <sup>(١٩)</sup> بل من حيث هو شيء آخر ، وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامه كمن <sup>(٢٠)</sup> يتأنم <sup>(٢١)</sup> بفقدان <sup>(٢٢)</sup> اتصال عضو بحرارة ممزقة <sup>(٢٣)</sup> ، فإنه من حيث يدرك <sup>(٢٤)</sup> فقدان الاتصال بقوه في نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذن الحر أيضا ، فيكون قد اجتمع هناك إدراكان : إدراك على نحو ما سلف من إدراكتنا الأشياء العدمية ، وإدراك على ما نحو <sup>(٢٥)</sup> سلف من إدراكتنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شرعا

(١) يهمها : تهبيء د ، ط. (٢) شيء : ساقطة من ب ؛ لشيء د. (٣) ويدعوها : + شيء ح. (٤) لها : عليها م ؛ + عليها ص. (٥) السماوات : السماويات ب ، ص ، ط ، م. (٦) الحيوان والنبات : النبات والحيوان د ، م. (٧) الوجه : + الأكميل د. (٨) يقال على وجوه : على وجوه يقال م. (٩) فيقال : ساقطة من م. (١٠) الخلقة : الحقة د. (١١) شر : ساقطة من ط. (١٢) يكون : + هناك ح ، د ، ص ، ط ، م. (١٣) يسبب : لسبب ص. (١٤) إلى : في د. (١٥) بالشمس : بالتسخين ص. (١٦) أنه : بأنه ح ، ط. (١٧) منتفع : + به ح ، د ، ص ، ط. (١٨) يدرك : يدركه ب ، ح ، ص ، ط. (١٩) أو منتقضا : ومنتقا د ؛ ساقطة من ب. (٢٠) كمن : لمن ط. (٢١) يتأنم : تأنم د. (٢٢) بفقدان : لفقدان د. (٢٣) ممزقة : محقة ح ، د. (٢٤) يدرك : + مثلا م. (٢٥) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط.

في نفسه بل<sup>(١)</sup> بالقياس إلى هذا الشيء. وأما عدم كماله وسلامته فليس شرًا بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له<sup>(٢)</sup> وجود ليس هو به<sup>(٣)</sup> شرًا ، بل وليس<sup>(٤)</sup> نفس وجوده إلا شرًا فيه ، وعلى نحو كونه شرًا ، فإن العمى لا يجوز إلا<sup>(٥)</sup> أن يكون<sup>(٦)</sup> في العين ، ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا<sup>(٧)</sup> شرًا ، وليس له جهة أخرى حتى<sup>(٨)</sup> يكون بها غير شر. وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرًا<sup>(٩)</sup> بالقياس إلى المتألم بها ، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر<sup>(١٠)</sup> ، فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدّم ، بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكلمات الثابتة<sup>(١١)</sup> لنوعه<sup>(١٢)</sup> وطبيعته ، والشر بالعرض هو المعدوم<sup>(١٢)</sup> ، أو الحابس<sup>(١٤)</sup> للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطلق إلا عن لفظه ، فليس هو بشر حاصل ، ولو كان له حصول ما<sup>(١٥)</sup> لكان<sup>(١٦)</sup> الشر العام. فكل شيء وجوده على كماله<sup>(١٧)</sup> الأقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر<sup>(١٨)</sup> ، وإنما الشر يلحق<sup>(١٩)</sup> ما<sup>(٢٠)</sup> في طباعه ما بالقوة<sup>(٢١)</sup> ، وذلك لأجل المادة. والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها في نفسها<sup>(٢٢)</sup> ، ولأمر<sup>(٢٤)</sup> طارئ من بعد. فأما الأمر الذي في نفسها<sup>(٢٥)</sup> ، فإن<sup>(٢٦)</sup> يكون قد عرض<sup>(٢٧)</sup> لمادة ما في أول وجودها بعض أسباب الشر الخارجية ، فتتمكن منها هيئة من الم هيئات ، تلك الهيئة يمانع<sup>(٢٨)</sup> استعدادها الخاص الكمال الذي منيت<sup>(٢٩)</sup> بشر يوازيه<sup>(٣٠)</sup> ، مثل المادة التي يتكون منها إنسان أو فرس ، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أرداً مزاجاً وأعصي<sup>(٣١)</sup> جوهراً ، فلم تقبل التخطيط والتشكيل والتقويم ، فتشوّهت<sup>(٣٢)</sup> الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية ، لا لأن الفاعل<sup>(٣٣)</sup> حرم ، بل لأن المنفعل لم يقبل. وأما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئاً : إما مانع وحائل ومبعد للمكمّل<sup>(٣٤)</sup> ، وإما مضاد وأصل محق<sup>(٣٥)</sup> للكمال.

(١) بل : + شرب ، ح ؛ + شرداد ؛ ساقطة من ص ، ط. (٤) فقط .... وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء لا إلى فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرًا إذ ليس ح. (٢) له : ساقطة من ط. (٣) هو به : ينبع به د وعلى : على د. (٥) إلا : ساقطة من م. (٦) يكون : + ألا م. (٧) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م. (٨) حتى : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٩) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرًا : ساقطة من د. (١٠) بالقياس .... شر : ساقطة من د. (١١) الثابتة : الثانية ح ، ص. (١٢) لنوعيه د. (١٣) المعدوم : العدم ح ؛ المعدم ص. (١٤) الحابس : المجالس ح. (١٥) ما : ساقطة من د ؛ لم ح ، ص. (١٦) لكان : لما كان ب ، د. (١٧) على كماله : وأكمله ط. (١٨) شر : ساقطة من ح. (١٩) الشر : الشيء ح. (٢٠) الشر يلحق : يلحق الشر د ، م. (٢١) ما : ساقطة من ح. (٢٢) بالبقاء : فيما بالقوة ح. (٢٣) في نفسها : في نفسه ب ، د ، ص : ساقط من م. (٢٤) ولأمر : أو لأمر ح ؛ أو والأمر د. (٢٥) نفسها : نفسه م. (٢٦) فإن : أن ح. (٢٧) عرض : يعرض ح. (٢٨) يمانع : مانع م ؛ مانعه د ؛ مانع ح. (٢٩) منيت : منعت ح. (٣٠) يوازيه : لوازمه د. (٣١) وأعصي : وعصي د. (٣٢) فتشوّهت : فتسوس د. (٣٣) الفاعل : للفاعل د. (٣٤) ومبعد للمكمّل : ومعداً لكل د. (٣٥) محقق : محقق م.

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وأظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في الشمار على الكمال.

ومثال الثاني حبس<sup>(١)</sup> البرد للنبات المصيب لكماله في وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه<sup>(٢)</sup>. وجميع سبب الشر أئمـا يوجد فيما تحت فلك<sup>(٣)</sup> القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف<sup>(٤)</sup> بالقياس إلىسائر الوجود كما علمت.

ثم الشر أئمـا يصيب أشخاصا ، وفي أوقات ، والأنواع محفوظة ، وليس الشر الحقيقي يعم أكثر الأشخاص ، إلا نوعا من الشر. واعلم أن الشر الذي هو<sup>(٥)</sup> بمعنى العدم ، إما أن يكون شرا بحسب أمر واجب أو نافع قريب من الواحـب ، وإما أن لا يكون شرا بحسب ذلك ، بل شرا بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل<sup>(٦)</sup>. ولو وجد كان<sup>(٧)</sup> على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ، ولا مقتضى<sup>(٨)</sup> له من طباع الممكـن هو فيه. وهذا القسم غير الذي<sup>(٩)</sup> نحن فيه ، وهو الذي استثنيناـه ، هذا وليس هو شرا بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة ، أو بالهندسة<sup>(١٠)</sup> أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس<sup>(١١)</sup> شرا من جهة ما نحن نـاس ، بل هو شر بحسب كمال الإصلاح<sup>(١٢)</sup> في أن يعم ، وستعرف<sup>(١٣)</sup> أنه<sup>(١٤)</sup> أئمـا<sup>(١٥)</sup> يكون بالحقيقة شرا إذا افتضـاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنـما يقتضـيه الشخص لأنـه إنسان أو نفس ، بل لأنـه قد ثبت عنده حسن<sup>(١٦)</sup> ذلك واشتـاق إليه<sup>(١٧)</sup> ، واستعد<sup>(١٨)</sup> لذلك الاستعداد كما سنشرح لك<sup>(١٩)</sup> بعد. وأما قبل ذلك فليس مما ينبعـث الشيء إليه<sup>(٢٠)</sup> فيبقاء طبيعة النوع انتـعـاته إلى الكمالات الثانية التي تتـلو الكمال<sup>(٢١)</sup> الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدمـا في أمر ما<sup>(٢٢)</sup> يقتضـي<sup>(٢٣)</sup> في الطباع. فالـشر في أشخاص الموجودـات قليل ،

---

(١) حبس : حسن م. (٢) يتبعه : تبعـه ص ، م. (٣) فـلك : ساقـطة من ب ، م. (٤) طـفـيف : ضـفـيف د ، ط. (٥) هو : ساقـطة من ط. (٦) الأقلـ : الأـقلـ ط. (٧) كانـ : لـكانـ د ، ص ، م. (٨) مـقتـضـى : يـقـتضـى بـ. (٩) الذيـ : ماـ ط. (١٠) أوـ بالـهـندـسـةـ : أوـ المـهـدـسـةـ ح ، ص. (١١) ليسـ : ساقـطةـ منـ ح. (١٢) الـاصـلاحـ : لإـصـلاحـ بـ ، مـ. (١٣) وـسـتـعـرـفـ : سـتـعـرـفـهـ مـ ؛ وـسـتـعـرـفـهـ دـ. (١٤) أـنـهـ : سـاقـطةـ منـ بـ ، دـ ، مـ. (١٥) إـنـماـ : وـأـنـماـ بـ ، دـ ، مـ. (١٦) حـسـنـ طـ. (١٧) إـلـيـهـ : سـاقـطةـ منـ دـ ، مـ. (١٨) وـاسـتـعـدـ : مـسـتـعـدـ بـ. (١٩) لـكـ : ذـلـكـ طـ. (٢٠) إـلـيـهـ : مـقـابـلـهـ مـ. (٢١) الـكمـالـ : الـكمـالـاتـ طـ. (٢٢) ماـ : سـاقـطةـ منـ بـ ، حـ ، دـ ، مـ ؛ + مـقـضـىـ كـانـ بـ ، حـ ، دـ ، صـ ، طـ. (٢٣) يـقـضـىـ : مـقـضـىـ مـ ؛ سـاقـطةـ منـ بـ ، دـ ، صـ ، طـ.

ومع ذلك فإن وجود<sup>(١)</sup> الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن<sup>(٢)</sup> ب بحيث تتضاد وتنافع عن الغالب<sup>(٤)</sup> ، لم يمكن أن تكون عنها هذه الأنواع الشريفة ، ولو لم تكن النار منها بحيث إذا تأدى بها المصادرات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه<sup>(٥)</sup> ، لم تكن النار متنفعا بها النفع العام ، فوجوب ضرورة عن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيرا بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، فإذا<sup>(٦)</sup> ألا لا توجب أن يترك الخير الغالب لشر يندر ، فيكون تركه شرا من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدمان<sup>(٧)</sup> شرا من عدم واحد ، وهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق<sup>(٨)</sup> بالنار بشرط أن يسلم منها حيا على الموت بلا ألم. فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بإيجاده ، وكان<sup>(٩)</sup> في مقتضى العقل الخيط بكيفية وجوب<sup>(١٠)</sup> الترتيب في نظام الخير أن يعقل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجودا مجازا ما يقع معه من الشر ضرورة ، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قال قائل : فقد كان جائزنا أن يوجد المدبر الأول خيرا محضا مبراً عن الشر ، فنقول<sup>(١١)</sup> : هذا لم يكن جائزنا في مثل هذا النمط من الوجود ، وإن<sup>(١٢)</sup> كان جائزنا في الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبراً ، ليس<sup>(١٣)</sup> هذا الضرب ، وذلك مما قد فاض عن المدبر الأول ، ووجد في الأمور العقلية والنفسية والسماوية ، وبقي هذا النمط في الإمكان ولم يكن<sup>(١٤)</sup> ترك إيجاده لأجل ما قد<sup>(١٥)</sup> يخالطه<sup>(١٦)</sup> من الشر الذي إذا لم يكن مبدئه موجودا أصلا ، وترك<sup>(١٧)</sup> لثلا<sup>(١٨)</sup> يكون هذا الشر كان ذلك شرا من أن يكون هو فكونه خير الشررين ، ولكان أيضا يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التي هي قبل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالعرض ، فإن وجود تلك مستتبع لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خلل في نظام الخير<sup>(١٩)</sup> الكلي<sup>(٢٠)</sup> ، بل وإن لم نلتفت إلى ذلك ، وقصرنا<sup>(٢١)</sup> التفاتنا

(١) ومع ذلك فإن وجود : بل ب. (٢) وجود : + الشر د ، م. (٤) الغالب : الغالية د. (٣) تكن : يمكن م. (٥) احتراقه : أحراقه ، ب ، ح ، د ، ط ، م : (٦) فإذا<sup>(٦)</sup> إيجاده : يخالطه<sup>(١٦)</sup> بـ ، ح ، د ، ص ، م. (٧) عدمان : عندما ب ، د ، م. (٨) الاحتراق : الإحرق م. (٩) وكان : فكان ب ، د ، م. (١٠) وجوب : وجود ب. (١١) فنقول : فيقال د ، م. (١٢) وإن : فأن د. (١٣) ليس : + بـ ، د. (١٤) يكن : يجز ص. (١٥) قد : ساقطة من ب ، ح ، ص. (١٦) يخالطه : يخالط ح ، ص ، ط. (١٧) وترك : وتركه د. (١٨) لثلا : أملا م. (١٩) الخير : الحلول ب. (٢٠) الكلي : الكامل ط ؛ الكل د. (٢١) وقصرنا : وصيّرنا م.

إلى ما ينقسم إليه الإمكان في الوجود من (١) أصناف الموجودات (٢) المختلفة في أحوالها ، فكان (٣) الوجود (٤) المبرأ من الشر قد حصل (٥) ، وبقي نعط من الوجود إنما يكون على هذه (٦) السبيل ، ولا كونه أعظم شرا من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنده الوجود الذي هو أصوب ، وعلى النمط الذي قيل ، بل نقول من رأس (٧) : إن الشر يقال على وجوهه ، فيقال (٨) شر للأفعال المذمومة ، ويقال (٩) شر لمبادئها من (١٠) الأخلاق (١١) ، ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها (١٢) ، ويقال شر النقصان كل شيء عن كماله وقدانه ما من شأنه أن يكون له. فكان الآلام والغموم ، وإن كانت معانيا وجودية ليست أعداما (١٣) ، فإنما تتبع الأعدام والنقصان ، والشر الذي هو (١٤) في الأفعال هو أيضا إنما هو بالقياس إلى من (١٥) يفقد (١٦) كماله (١٧) بوصول ذلك إليه ، مثل الظلم أو بالقياس إلى ما يفقد من كمال (١٨) يجب في السياسة الدينية (١٩) كالزنا ، وكذلك الأخلاق إنما هي شرور بسبب (٢٠) صدور (٢١) هذه عنها وهي مقارنة لإعدام النفس كمالات يجب أن تكون لها ، ولا تجد شيئا مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه (٢٢) الفاعل له ، وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب القابل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي (٢٣) هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلا (٢٤) عن (٢٥) قوة طلابة (٢٦) للغلبة وهي الغضبية مثلا (٢٧) ، والغلبة (٢٨) هي كمالها ، ولذلك خلقت من حيث هي غضبية ، يعني (٢٩) إنما (٣٠) خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطلبتها (٣١) وتفرح بها ، فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها ، إن ضعفت عنه (٣٢) فهو بالقياس إليها شر لها ، وإنما (٣٣) هي شر للمظلوم ، أو للنفس (٣٤) النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شرا لها ، وكذلك السبب

- (١) من : إلى م. (٢) الموجودات : الوجودات ب. (٣) فكان : وكان د. (٤) الوجود : الوجود د ، م. (٥) حصل : + به د. (٦) هذه : هذا د ، ص. (٧) رأس : الرأس ب ، ح ، ط. (٨) فيقال : يقال ب ، ح ؛ ويقال م. (٩) يقال (الأولى) : من م. (١٠) من : في م. (١١) الأخلاق : الاختلاف ح ، ص ، ط. (١٢) يشبهها : أشبههما ح. (١٣) إعداما : للأعدام د. (١٤) الذي هو : الذي ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٥) من ما ، ب. (١٦) يفقد : + من ب ، د. (١٧) كماله : كمال ب. (١٨) بوصول ... كمال : ساقطة من ب. (١٩) الدينية : المدنية ص ؛ أو المدنية ، ب ، ح ، د ، م. (٢٠) بسب : بحسب د. (٢١) صدوره : د. (٢٢) كمال بالقياس إلى سببه : كما نسبة ح ؛ كمال لسببه ب : كمال ستبط د ؛ كمال بسبب م. (٢٣) التي : الذي ب ، م. (٢٤) يصدر مثلا : مثلا يصدر ب ، د. (٢٥) عن : منه م. (٢٦) طلابة : طلابة د. (٢٧) مثلا : ساقطة من م. (٢٨) والغلبة : والغضبية ط. (٢٩) يعني : أعني ب ، م. (٣٠) إنما : ساقطة من م. (٣١) تطلبتها : وتطلبتها د ، ص ، ط. (٣٢) عنه : ساقطة من ص. (٣٣) وإنما : إنما ب ، م. (٣٤) للنفس : النفس ح ، ص ، ط.

في (١) الفاعل (٢) للآلام والإحرق كالنار إذا أحرقت (٣) مثلاً فإن الإحرق كمال للنار (٤)، لكنه شر بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه (٥) ما فقد. وأما الشر الذي سببه النقصان وقصور يقع في الجلة ، وليس (٦) فاعلاً فعله ، بل لأن الفاعل لم يفعله ، فليس ذلك بالحقيقة خيراً بالقياس إلى شيء ، وأما (٧) الشرور التي تتصل بأشياء هي خيرات ، فإنما هي من سببين : سبب من جهة (٨) المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ، فإنه لما وجب أن يكون عنه الماديات ، وكان مستحيلاً أن يكون للمادة (٩) وجود الوجود الذي يعني (١٠) غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلاً للصورة والعدم ، وكان مستحيلاً أن لا يكون قابلاً للمتقابلات ، وكان مستحيلاً أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة (١١) لأفعال أخرى ، قد حصل وجودها (١٢) وهي لا تفعل فعلها ، فإنه من المستحيل (١٣) أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار ، وهي لا تحرق ، ثم كان (١٤) الكل إنما (١٥) يتم بأن يكون فيه محترق (١٦) ومسخن (١٧) ، وأن يكون فيه محرق مسخن لم يكن بد من أن يكون الغرض النافع في وجود هذين يستتبع (١٨) آفات تعرض من الإحرق والاحتراق (١٩) ، كمثل إحرق (٢٠) النار عضو إنسان ناسك ، لكن الأمر الأكثر هو حصول الخير المقصود في الطبيعة ، والأمر الدائم أيضاً. أما الأكثر فإن أكثر أشخاص (٢١) الأنواع في كتف السلامة من الاحتراق (٢٢) ، وأما الدائم فلأن أنواعاً كثيرة لا تستحفظ على الدوام (٢٣) إلا بوجود (٢٤) مثل النار على أن تكون محرقة ، وفي الأقل ما يصدر عن النيران الآفات التي تصدر عنها ، وكذلك في سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ، فما كان يحسن أن ترك (٢٥) المنافع الأكثرية والدائمة لأغراض شريرة أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء إرادة أولية (٢٦) على (٢٧) الوجه الذي يصلح (٢٨) أن يقال : إن الله تعالى (٢٩) يريد الأشياء ، وأريد (٣٠) الشر أيضاً (٣١)

(١) فـ : ساقطة من م. (٢) الفاعل : ساقطة من ح. (٣) أحرقت : أحرق د. (٤) للنار : النار م. (٥) لفقدانه : لقصد أنه د. (٦) وليس : لأن ح ، ص ، ط. (٧) وأما : فأما ب. (٨) جهة : ساقطة من ، ب ، د ، م. (٩) للمادة : المادة ص. (١٠) يعني : عن ح. (١١) مضادة : متضادة ط. (١٢) وجودها : بوجودها ط. (١٣) من المستحيل : يستحيل د .. (١٤) ثم كان : فكان د. (١٥) إنما : كان ط ، م. (١٦) محترق : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٧) مسخن : متسخن ب ، ص ، ط ، م. (١٨) يستتبع : ليستتبع ط. (١٩) والاحتراق : ساقطة من د. (٢٠) احتراق ص. (٢١) أشخاص : الأشخاص د ، ص. (٢٢) الاحتراق : الأحرق ح ، ص ، ط ، م. (٢٣) الدوام : الدوام ب ، م. (٢٤) بوجود : بوجود د. (٢٥) ترك : ترك ح. (٢٦) أولية : أولية ط. (٢٧) على : على م. (٢٨) يصلح : يصح ص ، ط. (٢٩) تعالى : ساقطة من ب ، م. (٣٠) وأريد : ويزيد م. (٣١) أيضاً : ساقطة من م.

على الوجه الذي بالعرض ، إذ (١) علم أنه يكون ضرورة فلم يعبأ به (٢) ، فالخير مقتضى (٣) بالذات والشر مقتضى (٤) بالعرض وكل بقدر. وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقتصر (٥) عنها الكمالات في أمور ، لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثيرا (٦) إلى ما يقصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية أن تترك الخيرات الفائقة (٧) الدائمة ، والأكثريات لأجل شرور في أمور شخصية غير دائمة ، بل نقول : إن الأمور في الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، يمتنع (٨) أن تكون إلا شرًا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، ويمتنع أن تكون شرورًا ونافقة ، وإما أمور تغلب فيها (٩) الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطبعها ، وإما أمور تغلب فيها الشرية (١٠) ، وإما أمور متساوية الحالين. فأما (١١) ما لا شرية (١٢) فيه ، فقد وجد في الطياع ، وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوي (١٣) أيضا ، فلم يوجد. وأما الذي (١٤) الغالب في وجوده الخير فالآخرى به أن يوجد ، إذا (١٥) كان الأغلب (١٦) فيه أنه خير.

فإن قيل : فلم لم تمنع الشريعة عنه أصلًا. حتى كان يكون كله خيرا ، فيقال حينئذ لم يكن هي هي إذ قلنا إن وجودها الوجود الذي يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صبرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذي لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة. أعني ما خلق بحيث لا يلزم شر لزوما أوليا (١٧). ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها (١٨) أن تكون محرقة ، وكان (١٩) وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحرقه ، وكان (٢٠) وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق (٢١) وكان (٢٢) وجود كل واحد منها (٢٣) أن يعرض له حركات شيء ، وكان وجود الحركات الشتى (٢٤)

(١) إذ : إذا د. (٢) يعبأ به : يعباه د. (٣) مقتضى : مقتضى ب ، م. (٤) مقتضى : مقتضى ب ، د. (٥) وتقتصر : تقتصر ب. (٦) كثيرا : كثرة ، ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٧) الفائقة : الفائقة ح ، ه ؛ القائمة د. (٨) إذا توهمت موجودة يمتنع : توهمت موجودة وجودها يمتنع ح ؛ وجودها يمتنع ب ؛ وجودها إذا توهمت موجودة يمتنع د ، ط ؛ إذا توهمت موجوده وجودها لفتح م. (٩) فيهاء فيه ط. (١٠) الشرية : الشروطية د. (١١) فأما : وأما د. (١٢) شريه : شر ب. (١٣) المساوى : المتساوی ص. (١٤) الذي : + في ط. (١٥) إذ : إذ ط. (١٦) الأغلب : الغالب ط. (١٧) لزوما أوليا : ساقطة من ب ، ح ، م. (١٨) وجودها : + وجودا د. (١٩) وكان : فكان د. (٢٠) وكان : إذ كان ب ، ح ، د ، ط ؛ أو كان م. (٢١) ل الاحتراق : للإحرار ح ، د ، ص ، ط. (٢٢) وكان : فكان د. (٢٣) منها : منها ب ، د. (٢٤) الشتى : الشيء ، ح ، د ، ص ، ط.

في الأشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض<sup>(١)</sup> له الالقاء ، وكان وجود الالقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا يلزم الفعل والانفعال ، فإن لم تكن الشواني<sup>(٢)</sup> لم تكن الأوائل ، فالكلل أنها رتبت<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup> القوى الفعالة<sup>(٥)</sup> والمنفعلة السماوية والأرضية الطبيعية<sup>(٦)</sup> والنفسانية ، بحيث تؤدي إلى النظام الكلي مع استحالة أن تكون<sup>(٧)</sup> هي على ما هي عليه ولا تؤدي إلى شرور. فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث في نفس ما<sup>(٨)</sup> صورة اعتقاد ردء أو كفر أو شر<sup>(٩)</sup> آخر<sup>(١٠)</sup> في نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي يثبت<sup>(١١)</sup> ، فلم يعبأ ولم يلتفت إلى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة. وقيل : خلقت هؤلاء للنار ولا أبيالي ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبيالي ، وقيل : كل ميسر لما خلق له.

فإن قال قائل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقلها ، بل هو أكثر. فليس هو<sup>(١٢)</sup> كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثر ، وفرق بين الكثير والأكثر ، فإن هاهنا أمورا كثيرة<sup>(١٣)</sup> هي كثيرة وليس بأكثرية<sup>(١٤)</sup> كالأمراض ، فإنها كثيرة وليس أكثرية<sup>(١٥)</sup> . فإذا<sup>(١٦)</sup> تأملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر<sup>(١٧)</sup> وجدته أقل من الخير الذي يقابلها ، ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية. نعم الشرور التي هي نقصانات للكمالات الثانية هي<sup>(١٨)</sup> أكثرية ، لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالمهندسة<sup>(١٩)</sup> ، ومثل فوت<sup>(٢٠)</sup> الجمال الرائع وغير ذلك مما<sup>(٢١)</sup> لا يضر في الكمالات<sup>(٢٢)</sup> الأولى ، ولا في الكمالات التي تليها مما يظهر منفعتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن<sup>(٢٣)</sup><sup>(٢٤)</sup> لا يفعل<sup>(٢٥)</sup> الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعدا أو ليس<sup>(٢٦)</sup> يتحرك<sup>(٢٧)</sup> إلى القبول. وهذه الشرور هي أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة.

(١) ما يعرض : بالعرض د. (٢) الشواني : الوالي د. (٣) رتبت : رتب د ، ط. (٤) فيه : فيها ح ، د ، ص ، ط ، م. (٥) الفعالة : الفعال د. (٦) الطبيعية : والطبيعية د ، ط. (٧) تكون : + شيء ب ، د ، ح. (٨) ما : ساقطة من ب ، ح ، م. (٩) شر : شرية د. (١٠) آخر : أخرى د. (١١) يثبت : ثبت ح. (١٢) فليس هو : فليس ب ، د ح ، ط ، م. (١٣) أمورا كثيرة : أمورا د. (١٤) بأكثرية : أكثرية د. (١٥) كالأمراض .... أكثرية : ساقطة من م. (١٦) فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٧) الشر : الشروق ط. (١٨) هي : فهي : ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٩) بالمهندسة : بالمهندسة ط. (٢٠) فوت : قوة د. (٢١) ما : ما ط. (٢٢) في الكمالات : بالكمالات م. (٢٣) بل لأن : لأن د. (٢٤) لأن : لأن ب ، ح ، ص ، ط. (٢٥) يفعل : + الفعل د. (٢٦) أو ليس : وليس م. (٢٧) يتحرك : محركه د.

## [ الفصل السابع ]

### ( ز ) فصل <sup>(١)</sup> في المعاد

وبالحرى <sup>(٢)</sup> أن نحقق هاهنا أحوال الأنفس <sup>(٣)</sup> الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنما <sup>(٤)</sup> إلى أية <sup>(٥)</sup> حال <sup>(٦)</sup> ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو منقول <sup>(٧)</sup> من <sup>(٨)</sup> الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق <sup>(٩)</sup> الشريعة وتصديق خبر النبوة <sup>(١٠)</sup> وهو الذي للبدن عندبعث ، وخيرات البدن وشروطه معلومة <sup>(١١)</sup> لا يحتاج إلى أن <sup>(١٢)</sup> تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحقة التي أثانا بها نبينا <sup>(١٣)</sup> وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى <sup>(١٤)</sup> آله <sup>(١٥)</sup> حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن.

ومنه ما هو مدرك <sup>(١٦)</sup> بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة <sup>(١٧)</sup> الثابتان بالقياس <sup>(١٨)</sup> اللتان للأنفس وإن كانت الأوهام هاهنا <sup>(١٩)</sup> تقصر عن تصورهما <sup>(٢٠)</sup> الآن لما نوضح من العلل ، والحكماء الإلهيون رغبتهم في إصابة <sup>(٢١)</sup> هذه السعادة <sup>(٢٢)</sup> أعظم من رغبتهم في إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون <sup>(٢٣)</sup> إلى تلك ، وإن أعطوهما ، ولا يستعظموها في جنبة هذه السعادة التي هي <sup>(٢٤)</sup> مقاربة الحق الأول ، وهي على ما سنصفها <sup>(٢٥)</sup> عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها <sup>(٢٦)</sup> في الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيراً يخصها وأذى وشرًا يخصها ، مثاله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأنى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر <sup>(٢٧)</sup> الأمور الموافقة الماضية.

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) وبالحرى : وبالحرى ح ، د ، ص ، ط. (٣) الأنفس : النفس ح ، ط. (٤) وأنما : ساقطة من د. (٥) أية : أى ب ، ح ، ص ، ط ، م. (٦) حال : حالة ب ، م. (٧) متقول : مقبول ب ، ح ، د ص ، م. (٨) من : منه في ط. (٩) طريق : طرق د. (١٠) النبوة : النبي ط. (١١) معلومة : معلوم د. (١٢) أن : ساقطة من ح ، ص ، ط. (١٣) نبينا : ساقطة من م. (١٤) نبينا ... آله : صلعم ب. (١٤) على : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط. (١٦) مدرك : يدرك د. (١٧) التي بحسب .... والشقاوة : ساقطة من م. (١٨) بالقياس : بالقياس م. (١٩) هاهنا : مناب ، ح ، ص ، ط ، م. (٢٠) تصورهما : تصورها ح ، د ، ص ، ط. (٢١) في إصابة : + هذه د. (٢٢) السعادة : + والشقاوة ص. (٢٣) لا يلتفتون : لا يتغيرون د. (٢٤) هي : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٢٥) سنصفها : سنصفه ص ؛ نصفه ، ح ، د ، م. (٢٦) منها : عنها ح ، ص ، ط. (٢٧) تذكر : ذكر د.

وأذى كل واحد منها ما يضاده ويشتراك<sup>(١)</sup> كلها نوعاً من الشرارة في أن الشعور موافقتها<sup>(٢)</sup> وملايئتها<sup>(٣)</sup> هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس إليه كمال<sup>(٤)</sup> بالفعل ، فهذا<sup>(٥)</sup> أصل.

وأيضاً فإن هذه القوى وإن اشتراكت<sup>(٦)</sup> في هذه المعايير فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة ، فالذى كماله أفضل وأتم ، والذى كماله أكثر ، والذى كماله أدوم ، والذى كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذى هو في نفسه أكمل فعلاً وأفضل<sup>(٧)</sup> ، والذى هو في نفسه أشد إدراكاً ، فاللذة التي له هي<sup>(٨)</sup> أبلغ وأوفر<sup>(٩)</sup> لا محالة ، وهذا أصل.

وأيضاً فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما يحيث يعلم<sup>(١٠)</sup> أنه كائن ولذيد ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتأذى ما لم يحصل ، وما لم يشعر به لم يشتق إليه ولم يتزع نحوه ، مثل العين<sup>(١١)</sup> فإنه متتحقق<sup>(١٢)</sup> أن للجماع لذة لكنه<sup>(١٣)</sup> لا يشتبه ولا يجن نحوه<sup>(١٤)</sup> الاشتفاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة<sup>(١٥)</sup> أخرى كما يشتبه من يجرب من حيث يحصل به<sup>(١٦)</sup> إدراك وإن<sup>(١٧)</sup> كان مؤذياً ، وبالجملة<sup>(١٨)</sup> ، فإنه<sup>(١٩)</sup> لا يتخيله . وكذلك حال الأكمه عند الصور الجميلة ، والأصم عند الألحان المتتظمة ، ولهذا يجب أن لا يتوهם العاقل أن كل لذة فهي<sup>(٢٠)</sup> كما<sup>(٢١)</sup> للحمار<sup>(٢٢)</sup> في بطنه وفرجه ، وأن المبادي الأولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة<sup>(٢٣)</sup> والغبطة ، وأن<sup>(٢٤)</sup> رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته الغير المتناهية أمر في غاية الفضيلة والشرف والطيب<sup>(٢٥)</sup> بخله عن<sup>(٢٦)</sup> أن نسميه<sup>(٢٧)</sup> لذة ، وللحمار<sup>(٢٨)</sup> والبهائم حالة طيبة ولذيدة ، كلام<sup>(٢٩)</sup> بل أي نسبة تكون لما للعالية إلى هذه الخسيسة ، ولكننا<sup>(٣٠)</sup> نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف

---

(١) ويشتراك : فيشتراك د. (٢) موافقتها : بمواقفتها ط. (٣) وملايئتها : وملايئها ح ، ط. (٤) كمال : كان ط. (٥) فهذا : فهو د. (٦) اشتراكت : اشتراك د. (٧) وأفضل : وأيضاً ط. (٨) هي : ساقطة ب ، ح ، د ، ص ، م. (٩) وأوفر : وأدق ب ، م. (١٠) يعلم : ساقطة من م. (١١) العينين : العليل ب. (١٢) فإنه متتحقق : فإن يتتحقق د. (١٣) لكنه : ولكن م. (١٤) نحوه : نحواً د. (١٥) شهوة : لشهوة د. (١٦) به : بما ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١٧) وإن : فإن د. (١٨) وبالجملة : وفي الجملة م ؛ في الجملة ح ، د ، ص ، ط. (١٩) فإنه : ذاته م. (٢٠) فهي : فهو د ، م. (٢١) كما : كمال ح. (٢٢) للحمار : كالحمار د. (٢٣) اللذة : للذلة ب ، د ، م. (٢٤) وأن : فإن د. (٢٥) والطيب : والطيب ح ، ص ، ط. (٢٦) عن : من ط. (٢٧) نسميه : نسمى ب ، م. (٢٨) وللحمار : ثم للحمار ت ، ح ، د ، ص ، م. (٢٩) كلام : كلام ح. (٣٠) ولكننا : ولكننا ط.

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، فحالنا عنده كحال الأصم الذي لم يسمع قط<sup>(١)</sup> ، في عدم<sup>(٢)</sup> تخيل اللذة اللحنية وهو متيقن<sup>(٣)</sup> لطبيتها<sup>(٤)</sup> ، وهذا أصل.

وأيضاً فإن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر<sup>(٥)</sup> للقوة الدراءة وهناك مانع أو شاغل<sup>(٦)</sup> للنفس فتكرهه وتوثر ضده عليه مثل كراهية<sup>(٧)</sup> بعض المرضى للطعم<sup>(٨)</sup> الحلو وشهوتم للطعوم الرديمة الكريهة بالذات<sup>(٩)</sup> ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف بجد<sup>(١٠)</sup> الغلبة أو اللذة فلا يشعر بها<sup>(١١)</sup> ولا يستلذها<sup>(١٢)</sup> ، وهذا أصل.

وأيضاً فإنه<sup>(١٣)</sup> قد تكون القوة الدراءة منورة بضد ما<sup>(١٤)</sup> هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال<sup>(١٥)</sup> العائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به<sup>(١٦)</sup> مثل<sup>(١٧)</sup> الممرور فربما لا يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه ويستنقى أعضاءه ، فحيثند ينفر<sup>(١٩)</sup> عن الحال<sup>(٢٠)</sup> العارضة له<sup>(٢١)</sup> ، وكذلك<sup>(٢٢)</sup> قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء البتة ، بل<sup>(٢٣)</sup> كارها له ، وهو أوفق شيء له ويفقى عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق عاد إلى واجبه في طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه<sup>(٢٤)</sup> ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق<sup>(٢٥)</sup> النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس متوف فلا يتاذى البدن<sup>(٢٦)</sup> به حتى تزول الآفة فيحس حيثند بالألم العظيم.

فيإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض<sup>(٢٧)</sup> الذي نؤمه فنقول : إن النفس الناطقة كمالاً الخاص بها أن تصير عالماً عقلياً مرسماً فيها صورة<sup>(٢٨)</sup> الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفائض في الكل مبتدئة<sup>(٢٩)</sup> من مبدأ الكل سالكة<sup>(٣٠)</sup> إلى الجواهر<sup>(٣١)</sup>

---

(١) فقط د. (٢) عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م. (٣) متيقن : متعين د. (٤) لطبيتها بطيئاً ب ، ط ، لطريقها د. (٥) يتيسر : تيسير ب ، د ، ح ، ص ، ط. (٦) أو شاغل : وشاغل ح. (٧) كراهية ص. (٨) للطعم ؛ للطعم د. (٩) بالذات : ساقطة من د. (١٠) يجد : بعد م. (١١) يشعر بها : يشعرها د ؛ يشعر لها ب. (١٢) ولا يستلذها : ولا يستلذ بها ح ، د ، ص ، ط. (١٣) فإنه : ساقطة من م. (١٤) بضد ما : لضدتها د. (١٥) زال : أزال د. (١٦) ورجعت إلى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت إلى غريزتها م. (١٧) مثل : مثلاً ح. (١٨) لا : د ، م. (١٩) ينفر : يتنفر له د. (٢٠) الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٢١) له : ساقطة من د. (٢٢) وكذلك : ولذلك ح ، ط. (٢٣) بل : ساقطة من ط. (٢٤) عنه : عليه د. (٢٥) إحراق : حرق ب. (٢٦) البدن : بالبدن ط. (٢٧) الغرض : ساقطة من د. (٢٨) صورة : صور ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٢٩) مبتدئة : مبتدئاً ب ، ح ، د ، ص ، م. (٣٠) سالكة : سالكاً ، ب ، ح ، د ؛ وسائلها ص ، م. (٣١) الجواهر : الجوهر د ، ط.

الشريفة (١) الروحانية المطلقة ثم الروحانية (٢) المتعلقة نوعاً ما (٣) بالأبدان ، ثم الأجسام (٤) العلوية بهيئتها وقوتها (٥) ، ثم كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله ، فتتقلب عالماً معقولاً موازياً للعالم الموجود كله مشاهدة (٦) لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق المطلق (٧) ومتعددة (٨) به ومنتقشة (٩) بمثاله وهبته ومنخرطة (١٠) في سلكه وصائرته (١١) من جوهره ، فإذا (١٢) قيس هذا (١٣) بالكمالات المشوقة التي للقوى الأخرى وجد (١٤) في المرتبة التي (١٥) بحيث يقع (١٦) معها أن يقال : إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها (١٧) إليه بوحه من الوجوه فضيلة ونثماً وكثرةسائر ما يتم به التذاذ (١٨) المدركات مما ذكرناه (١٩) . وأما (٢٠) الدوام فكيف يقياس الدوام الأبدى (٢١) بدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بمقابلة السطوح بالقياس إلى ما هو سار في جوهر (٢٢) قابله حتى يكون كأنه هو هو (٢٣) بلا انفصال ، إذ (٢٤) العقل والعاقل والمعقول واحد أو قريب (٢٥) من الواحد ، وأما أن المدرك في نفسه أكمل فأمر لا يخفى ، وأما أنه أشد إدراكاً فامر أيضاً تعرفه بأدنى تأمل (٢٦) وتذكر (٢٧) لما سلف بيانه ، فإن النفس النطقية أكثر (٢٨) عدد مدركات ، وأشد (٢٩) تقصياً للمدرك وأشد تجريداً له عن الروايد الغير الداخلية في معناه إلا بالعرض ولها (٣٠) الخوض في باطن المدرك وظاهره (٣١) ، بل كيف يقياس هذا (٣٢) الإدراك بذلك الإدراك (٣٣) أو كيف (٣٤) تقيس هذه (٣٥) اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكننا (٣٦) في عالمنا وبدتنا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها كما أومنا إليه في بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن (٣٧) إليها اللهم إلا أن تكون قد خلعنـا رقة الشهوة والغضب وأنحاهما (٣٨) عن أنعاقنا (٣٩) ، وطالعنا شيئاً من تلك

(١) الشريفة : الشريف د. (٢) المطلقة ثم الروحانية : ساقطة من ب. (٣) نوعاً ما : نوعاً ما من التعلق ح ؛ نوعاً من التعلق ص ؛ نوعاً د. (٤) الأجسام : أجسام ح. (٥) وقوتها ط. (٦) مشاهدة : مشاهدة ب ، ح ، د ، ص ، م. (٧) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ؛ المطلق ب ، ح. (٨) ومتعددة : ومتعددة ب ، ح ، د ، ص ، م. (٩) ومنتقشة : ومنتقشة ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٠) ومنخرطة : ومنخرطة ب ، ح ، د ، ص ، م. (١١) وصائرته : وصائرات ب ، ح ، د ، ص ، م. (١٢) فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، ط ، م. (١٣) هذا : هذه ح ، ط. (١٤) وجد : يوجد ب ، ح. (١٥) التي : ساقطة من ب. (١٦) يقع : يصح ح. (١٧) لها : ساقطة من ط. (١٨) التذاذ : التذاذ ص ، ط ، م. (١٩) مما ذكرناه : مما ذكرناه م ؛ مما ذكرنا ط ؛ كما ذكرناه ح. (٢٠) وأما : فأما ب. (٢١) الدوام الأبدى : دوام الأبدى ص ، م. (٢٢) جوهر : الجوهر ح. (٢٣) هو : هو ، ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٢٤) إذ : إذا ، ط. (٢٥) أو قريب : وقرب د. (٢٦) تأمل : ساقطة من ب ، م. (٢٧) تذكر : + منك ب ، ح ، د ، ص ، ط. (٢٨) أكثر : + من ط. (٢٩) أشد : ساقطة من ، ب ، د ، م. (٣٠) ولها : وله ب ، ح ، د ، ط ، م. (٣١) وظاهره : ظاهره م. (٣٢) هذا : ساقطة من ط. (٣٣) بذلك الإدراك : ساقطة من ط. (٣٤) أو كيف : وكيف م. (٣٥) هذه : هذا ب ، ط.

(٣٦) ولكننا : ولكننا ص. (٣٧) نحن : يخس ح. (٣٨) وأخواهُمَا : وأخواهُمَا ب ، د ، م. (٣٩) أعناقنا :  
أعناقها د.

اللذة ، فحينئذ ربما تخيلنا منها <sup>(١)</sup> خيالاً طفيفاً ضعيفاً <sup>(٢)</sup> ، وخصوصاً <sup>(٣)</sup> عند ادخال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفسية ونسبة التذاذنا هذا إلى التذاذنا ذلك ، ونسبة الالتذاذ الحسي بنشق رواح المذاقات اللذينة إلى الالتذاذ بتطعمها ، بل أبعد من ذلك بعده غير محدود.

وأنت <sup>(٤)</sup> تعلم <sup>(٥)</sup> إذا تأملت عوياً يهمك وعرضت عليك شهوة وخيت بين الظفرتين ، استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ، والأنفس العامية أيضاً فإنما ترك الشهوات المعرضة <sup>(٦)</sup> وتأثير الغرامات والألام الفادحة بسبب افتضاح <sup>(٧)</sup> أو خجل أو تغيير <sup>(٨)</sup> أو سوء <sup>(٩)</sup> حالة. وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر هي وأضدادها <sup>(١٠)</sup> على المؤثرات الطبيعية ويصير لها <sup>(١١)</sup> على المكرهات الطبيعية فيعلم <sup>(١٢)</sup> من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس <sup>(١٣)</sup> من محقرات الأشياء فكيف في الأمور البهية العالية؟ إلا أن النفس <sup>(١٤)</sup> الخمسية تحس بما يلحق المحقرات <sup>(١٥)</sup> من الخير والشر ، ولا تحس بما <sup>(١٦)</sup> يلحق الأمور <sup>(١٧)</sup> البهية لما قيل من المعاذير. وأما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنبهت في البدن لكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله ، وهي بالطبع نازعة إليه إذ <sup>(١٨)</sup> عقلت بالفعل أنه موجود. إلا أن اشتغالها بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاكها ومعشوقها كما ينسى المرض <sup>(١٩)</sup> الحاجة إلى بدل ما يتحلل وكما ينسى المرض <sup>(٢٠)</sup> الاستلذاد بالحلو <sup>(٢١)</sup> واحتفاءه ، ويعيل بالشهوة <sup>(٢٢)</sup> من المريض إلى المكرهات في الحقيقة عرض لها حينئذ <sup>(٢٣)</sup> من الألم لفقدانه <sup>(٢٤)</sup> كفاء ما يعرض <sup>(٢٥)</sup> من اللذة التي أوجبنا وجودها <sup>(٢٦)</sup> ودللنا على عظم مترتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعد لها <sup>(٢٧)</sup> تفريق النار

---

(١) منها : منها ط. (٢) ضعيفاً : ساقطة من ط. (٣) وخصوصاً : (إلى هنا تنتهي نسخة م). (٤) وأنت : أنت د. (٥) تعلم : ساقطة من ب. (٦) المعرضة : المعرضة ح ، د. (٧) افتضاح : استقباح ط. (٨) تغيير : تغير ب ، د ، م. (٩) تؤثر هي وأضدادها : تؤثر بعضها وأضداد بعضها ح ، ص ، ط ؛ بعضها وأضداد بعضها تؤثر ، د. (١٠) لها : بها ، د. (١١) فيعلم : ويعلم ح ، ط. (١٢) النفس : الأنفس ب ، ح ، ص ، ط. (١٣) النفس : الأنفس ب ، ح ، د ، ص. (١٤) المحقرات : المعقولات ح. (١٥) ولا تحس بما : ولا تحس ما ح ؛ ولا تحس مما ط. (١٦) الأمور : الأمور د. (١٧) إذ : إذا ح ؛ أو ، د. (١٨) المرض : المرضى ، ح د ، ص ، ط. (١٩) المرض : المريض ح ؛ الأمراض د ، ص ، ط. (٢٠) بالحلو : الحلوي د. (٢١) بالشهوة د. (٢٢) لها حينئذ : حينئذ لها د. (٢٣) لفقدانه : بفقدانه ب ، د. (٢٤) كفاء ما يعرض : كذا بالعرض د. (٢٥) أوجبنا وجودها : أوجبتها وجوده د. (٢٦) يعد لها : يعد لها ب ، ح ، د ، ص.

للاتصال<sup>(١)</sup> وتبديل الزمهرير للمزاج<sup>(٢)</sup> ، فيكون مثلكنا<sup>(٣)</sup> حينئذ مثل الخدر الذي أومأنا إليه فيما سلف ، أي<sup>(٤)</sup> الذي قد<sup>(٥)</sup> عملت<sup>(٦)</sup> فيه نار أو زمهرير<sup>(٧)</sup> ، فمنعت المادة الملابسة<sup>(٨)</sup> وجه الحس عن الشعور به فلم يتاذ ، ثم عرض أن زال العائق<sup>(٩)</sup> فشعر بالبلاء العظيم. وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام<sup>(١٠)</sup> الذي لها أن تبلغه ، كان مثلكما مثل الخدر الذي أذيق المطعم<sup>(١٢)</sup> الأذى عرض للحالة<sup>(١٢)</sup> الأشهى وكان لا يشعر به ، فزال عنه الخدر وطالع<sup>(١٤)</sup> اللذة العظيمة دفعه ، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه<sup>(١٥)</sup> ، بل لذة تشاكل الحال<sup>(١٦)</sup> الطيبة التي هي للجواهر الحية الحضة ، وهي أحل من كل لذة وأشرف.

فهذه<sup>(١٧)</sup> هي<sup>(١٨)</sup> السعادة وتلك هي الشقاوة ، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين ، بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية التشوّق<sup>(١٩)</sup> إلى كمالها وذلك عند ما يبرهن لهم أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل ، فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول ، ولا أيضاً في<sup>(٢٠)</sup> سائر القوى ، بل شعور أكثر القوى بكمالها أنها يحدث بعد أسباب. وأما النفوس والقوى الساذحة الصرفة ، فكأنها هيولى موضوعة لم تكتسب البنة لهذا الشوق<sup>(٢١)</sup> ، لأن هذا الشوق أنها يحدث حدوثاً وينطبع في جوهر النفس إذا برهن<sup>(٢٢)</sup> للقوة النفسانية أن ها هنا أموراً يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى على ما عملت. وأما قبل ذلك فلا يكون ، لأن هذا الشوق يتبع رأياً ، إذ كل شوق يتبع رأياً ، وليس هذا الرأي للنفس رأياً<sup>(٢٣)</sup> أولياً بل رأياً مكتسباً. فهو لاء إذا اكتسبوا<sup>(٢٤)</sup> هذا الرأي ، لزم النفس ضرورة هذا الشوق ، وإذا<sup>(٢٥)</sup> فارقت<sup>(٢٦)</sup> ولم<sup>(٢٧)</sup> يحصل معها<sup>(٢٨)</sup> ما تبلغ<sup>(٢٩)</sup> به<sup>(٣٠)</sup> بعد الانفصال التام

(١) للاتصال : اتصال ب ؛ + وتبديلهاب ، ح ، د ، ط. (٢) للمزاج : المزاج ب ، د ، ط. (٣) مثلكما : مثلكما د ، ص ، ط. (٤) اي : او ب د ، . (٥) قد : ساقطة من د ، ص ، ط. (٦) عملت : عمل ب ، د ، ص ، ط. (٧) او زمهرير : فرمزمهرير ح. (٨) الملابسة : اللامسة ب ، د ، ص. (٩) أن زال العائق : إزالة المائق د. (١٠) تستكمل : يستكملها د. (١١) التام : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص. (١٢) المطعم : الطعام د ، ط. (١٣) للحالة : الحال د. (١٤) وطالع : فطالع ب ، د. (١٥) بوجه : بوجهه ب. (١٦) الحال : الحال ح ، د ، ص ، ط. (١٧) فهذه : وهذا ط ؛ فهذا ب ، د ، ص. (١٨) هي : هو ب ، د ، ص ، ط. (١٩) التشوق : الشوق ح ، ص. (٢٠) في : ساقطة من د. (٢١) هذا الشوق : هذا د. (٢٢) برهن : تبرهن ب. (٢٣) للنفس رأياً : للنفس ب. (٢٤) اكتسبوا : كسبوا د. (٢٥) فإذا ب ، د ، ص. (٢٦) فارقت : فارق ب ، د ، ط. (٢٧) ولم : فلم د. (٢٨) معها : معه ب ، د ، ح. (٢٩) ما تبلغ : ما تبع ح. (٣٠) به : ساقطة من ب ، د ، ط.

وَقَعَتْ<sup>(١)</sup> فِي هَذَا النَّوْعِ مِن الشَّقَاءِ الْأَبْدِيِّ ، لَأَنْ أَوَّلَ الْمُلْكَةِ الْعِلْمِيَّةِ أَنَّمَا كَانَتْ<sup>(٢)</sup> تَكْتَسِبُ بِالْبَدْنِ لَا غَيْرَ وَقَدْ فَاتَ ، وَهُؤُلَاءِ إِمَّا مَقْصُرُونَ عَنِ السَّعْيِ فِي كَسْبِ الْكَمَالِ الْأَسْنِي<sup>(٣)</sup> ، وَإِمَّا مَعَانِدُونَ جَاهِدُونَ<sup>(٤)</sup> مُتَعَصِّبُونَ لِآرَاءِ فَاسِدَةِ مُضَادَّةِ لِلآرَاءِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَالْجَاهِدُونَ<sup>(٥)</sup> أَسْوَأُ حَالًا لَا اكْتَسِبُوا مِنْ هَيَّاتِ مُضَادَّةِ لِلْكَمَالِ . وَأَمَّا أَنَّهُ كَمْ يَبْغِي أَنْ يَحْصُلَ عِنْدَ نَفْسِ الإِنْسَانِ مِنْ تَصْوِيرِ<sup>(٦)</sup> الْمُعْقُولَاتِ حَتَّى يَجِازُ بِهِ الْحَدُّ الَّذِي فِي مُثْلِهِ تَقْعُدُ هَذِهِ الشَّقاوَةُ ، وَفِي تَعْدِيهِ وَجُوازِهِ<sup>(٧)</sup> تَرْجِي هَذِهِ السَّعَادَةَ ، فَلَيْسَ يُمْكِنُنِي<sup>(٨)</sup> أَنْ أَنْصُرَ عَلَيْهِ نَصًا إِلَّا بِالْتَّقْرِيبِ . وَأَظُنُّ أَنْ ذَلِكَ أَنْ يَتَصَوَّرُ نَفْسُ الإِنْسَانِ الْمَبَادِيِّ الْمَفَارِقَةَ<sup>(٩)</sup> تَصُورًا حَقِيقِيًّا ، وَتَصَدِّقُ بِهَا<sup>(١٠)</sup> تَصْدِيقًا يَقِينِيًّا لِوُجُودِهَا<sup>(١١)</sup> بِالْبَرْهَانِ وَتَعْرُفُ الْعُلُلُ الْغَائِيَّةُ لِلْأَمْرِ الْوَاقِعَةِ فِي الْحُرُكَاتِ الْكُلِّيَّةِ دُونَ الْجُزْئِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَنَاهِي ، وَتَتَنَرِرُ عِنْدَهَا<sup>(١٢)</sup> هَيَّةُ الْكُلِّ وَنَسْبَهُ<sup>(١٣)</sup> أَجْزَاءُ<sup>(١٤)</sup> بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَالنَّظَامُ الْأَنْخَدُ مِنَ الْمَبِدِأِ<sup>(١٥)</sup> الْأَوَّلُ إِلَى أَقْصَى الْمَوْجُودَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي تَرْتِيبِهِ ، وَتَصَوَّرُ<sup>(١٦)</sup> الْعَالِيَّةُ وَكَيْفِيَّتُهَا ، وَتَتَحَقَّقُ أَنَّ الذَّاتَ الْمَتَقْدِمَةَ لِلْكُلِّ أَيْ وَجْهٌ يَخْصُّهَا ، وَأَيَّةُ<sup>(١٧)</sup> وَحْدَةٌ تَخْصُّهَا ، وَأَنَّمَا كَيْفَ تَعْرُفُ حَتَّى لَا يَلْحِقُهَا تَكْثُرٌ وَتَغْيِيرٌ بِوْجُوهِهِ ، وَكَيْفَ تَرْتِيبُ نَسْبَةِ الْمَوْجُودَاتِ إِلَيْهَا . ثُمَّ كَلَمَا ازْدَادَ النَّاظِرُ اسْتِبْصَارًا ازْدَادَ لِلْسَّعَادَةِ<sup>(١٨)</sup> اسْتِعْدَادًا ، وَكَانَهُ<sup>(١٩)</sup> لَيْسَ يَتَبَرَّأُ إِلَيْهِ . عَنِ هَذَا الْعَالَمِ وَعَلَانِقَهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْدُ الْعَلَاقَةِ مَعَ ذَلِكَ الْعَالَمِ فَصَارَ لَهُ شَوْقٌ إِلَى مَا هُنَاكُ وَعَشْقٌ لِمَا هُنَاكُ فَصَدِهِ عَنِ الْالْتِفَاتِ إِلَى مَا خَلْفَهُ جَمِيلًا .

وَنَقُولُ أَيْضًا : إِنَّ هَذِهِ السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا تَتَمَّ إِلَّا بِإِصْلَاحِ الْجُزْءِ الْعَمَلِيِّ مِنَ النَّفْسِ ، وَلِنَقْدِمُ<sup>(٢٠)</sup> لِذَلِكَ مَقْدِمَةً ، وَكَانَهُ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِيمَا سَلَفَ ، فَنَقُولُ : إِنَّ الْخَلْقَ هُوَ مُلْكَةٌ يَصُدِّرُ<sup>(٢١)</sup> بَهَا مِنَ النَّفْسِ أَفْعَالًا مَا بِسْهُولَةٍ مِنْ غَيْرِ تَقْدِمِ رُوْيَا ، وَقَدْ أُمِرَ فِي كِتَابِ الْأَخْلَاقِ بِأَنَّ يَسْتَعْمِلَ التَّوْسِطَ بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ<sup>(٢٢)</sup> الْضَّدِّيْنِ لَا بَأْنَ نَفْعَلُ أَفْعَالَ التَّوْسِطِ دُونَ أَنْ تَحْصُلَ مُلْكَةُ التَّوْسِطِ ،

(١) وَقَعَتْ : وَقَعَ د ، ب . (٢) كَانَتْ : سَاقِطَةٌ مِنْ د ، ص . (٣) الْأَسْنِيُّ : سَاقِطَةٌ مِنْ ح ، ص . (٤) جَاهِدُونَ : جَاهِدُونَ ط . (٥) وَالْجَاهِدُونَ : وَالْجَاهِدُونَ ط . (٦) تَصَوَّرُ : تَصُورَاتُ د . (٧) وَجُوازِهِ : وَجُوازِيَّهُ ب ، ح ، ص ، ط . (٨) يُمْكِنُنِي : يُمْكِنُنِي د . (٩) الْمَفَارِقَةُ : الْعَالِيَّةُ ح . (١٠) بَهَا : لَهَا د . (١١) عِنْدَهَا : عِنْدَهُ ب ، د . (١٢) عِنْدَهَا : عِنْدَهُ ، ب ، د . (١٣) نَسْبَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ د . (١٤) أَحْرَاءُ : إِحْرَاءُ ب ، د . (١٥) مِنَ الْمَبِدِأِ : مِبْدِأً د . (١٦) وَتَصَوَّرُ : وَتَصُورُ د . (١٧) وَأَيَّةُ : وَأَيَّةُ ب . (١٨) لِلْسَّعَادَةِ : فَإِلَسَعَادَهُ ب . (١٩) وَكَانَهُ : كَانَهُ د . (٢٠) وَلِنَقْدِمُ : وَنَقْدِمُ ب ؛ فَنَقْدِمُ د . (٢١) مِنْ : عِنْ ب ، ح ، د ، ص . (٢٢) بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ ... التَّوْسِطُ : سَاقِطَةٌ مِنْ د .

بل أن تحصل التوسط ، وملكة التوسط <sup>(١)</sup> كأنها <sup>(٢)</sup> موجودة للقوة الناطقة وللقوى <sup>(٣)</sup> الحيوانية معا ، أما القوى <sup>(٤)</sup> الحيوانية فإن <sup>(٥)</sup> تحصل فيها هيئة الإذعان ، وأما القوة <sup>(٦)</sup> الناطقة فإن تحصل فيها هيئة الاستعلاء والانفعال ، كما أن ملكة الإفراط والتفرير موجودة للقوة الناطقة وللقوى <sup>(٧)</sup> الحيوانية معا ، ولكن يعكس هذه النسبة . وعلمون أن الإفراط والتفرير هما مقتضى <sup>(٨)</sup> القوى <sup>(٩)</sup> الحيوانية ، وإذا قويت القوى <sup>(١٠)</sup> الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت <sup>(١١)</sup> في النفس الناطقة هيئة إذعانية وأثر انفعالي قد رسم في النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه .

وأما ملكة التوسط فالمراد منها الترتير عن الهيئات الانتقادية وتبغية النفس الناطقة على جبلتها مع إفاده هيئة الاستعلاء والتزه <sup>(١٢)</sup> ، وذلك غير مضاد لجواهرها ولا مائل بها إلى جهة البدن ، بل عن جهته ، فإن المتوسط <sup>(١٣)</sup> يسلب عنه <sup>(١٤)</sup> الطرفان <sup>(١٥)</sup> دائما . ثم جواهر النفس إنما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه ، ويغفله عن الشوق الذي يخصه ، وعن <sup>(١٦)</sup> طلب الكمال الذي له ، وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له ، والشعور <sup>(١٧)</sup> بألم الكمال <sup>(١٨)</sup> إن قصر عنه ، لا بأن النفس منطبعة في البدن أو منغمسة <sup>(١٩)</sup> فيه ، ولكن العلاقة <sup>(٢٠)</sup> التي كانت بينهما <sup>(٢١)</sup> وهو الشوق الجبلي إلى تدبیره والاستغلال بآثاره وعما <sup>(٢٢)</sup> تورده <sup>(٢٣)</sup> عليه من عوارضه ، وما يتقرر فيه من ملكات <sup>(٢٤)</sup> مبذؤها البدن ، فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان <sup>(٢٥)</sup> قريب الشبه من حاله <sup>(٢٦)</sup> وهو فيه ، فيما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذي له إلى كماله <sup>(٢٧)</sup> ، وما يبقى <sup>(٢٨)</sup> منه معه يكون <sup>(٢٩)</sup> محظيا عن <sup>(٣٠)</sup> الاتصال الصرف بمحل <sup>(٣١)</sup> سعادته <sup>(٣٢)</sup> ، ويحدث هناك من الحركات المشوشة <sup>(٣٣)</sup> ما يعظم

(١) التوسط وملكة التوسط : ساقطة من ط . (٢) كأنها : كان د . (٣) الناطقة وللقوى : ساقطة من د . (٤) القوى : القوى ح ، د ، ص ، ط . (٥) فإن : بأن د . (٦) القوة : للقوة د . (٧) وللقوى : وللقوية د . (٨) مقتضى : مقتضيا ب ، ح ، ص ، ط . (٩) للقوى : القوة ط . (١٠) قويت القوى : قويت القوة ط . (١١) حدثت : حدث ب . (١٢) والتزه : والتزنة ط . (١٣) المتوسط : التوسط ح ، ص . (١٤) عنه : منه د . (١٥) الطرفان : الطرف د . (١٦) وعن : عن د . (١٧) والشعور : أو الشعور ب . (١٨) الكمال : النقصان ص . (١٩) أو منغمسة : ومنغمسة ح . (٢٠) العلاقة : للعلاقة ص . (٢١) بينهما : بينها د . (٢٢) وما ب ؛ وما د . (٢٣) نورده : نوردها د . (٢٤) من ملكات : ملكات د . (٢٥) كان : وكان د . (٢٦) حاله : لها ص . (٢٧) إلى كماله : الكمال ح . (٢٨) يبقى : بقى ب . (٢٩) يكون : فيكون د . (٣٠) عن : عنه ب ، ط . (٣١) محل : محل ب ، د . (٣٢) سعادته : ساقطة من ب ، د ، ط . (٣٣) المشوشة : المشوشة ب ، ح ، ص ، ط .

أذاه<sup>(١)</sup>. ثم إن تلك الهيئة البدنية مضادة لجواهرها مؤذية له<sup>(٢)</sup> ، وإنما<sup>(٣)</sup> كان يلهمها عنها<sup>(٤)</sup> أيضاً البدن وتمام انعماضها فيه ، فإذا<sup>(٥)</sup> فارقت<sup>(٦)</sup> النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة وتآذت بها أذى عظيماً ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر<sup>(٧)</sup> لازم ، بل لأمر<sup>(٨)</sup> عارض غريب ، والأمر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ، ويزول ويغيب مع ترك الأفعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها ، فيلزم إذن<sup>(٩)</sup> أن تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ، بل تزول وتنمحى قليلاً قليلاً حتى تزكي النفس وتبلغ السعادة التي تحصها.

وأما النفوس البليه التي لم تكتسب<sup>(١٠)</sup> الشوق فإنما إذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة للهنيئات الرديمة صارت<sup>(١١)</sup> إلى سعة من<sup>(١٢)</sup> رحمة الله تعالى<sup>(١٣)</sup> ونوع من الراحة ، وإن كانت مكتسبة للهنيئات الرديمة وليس لها<sup>(١٤)</sup> عندها هيئة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه<sup>(١٥)</sup> فتكون لا محالة منورة بشوقها إلى<sup>(١٦)</sup> مقتضاتها ، فتتعذب<sup>(١٧)</sup> عذاباً شديداً بفقد<sup>(١٨)</sup> البدن ومقتضيات<sup>(١٩)</sup> البدن من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آلة ذلك قد<sup>(٢٠)</sup> بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي.

ويشبه أيضاً<sup>(٢١)</sup> أن يكون ما قاله بعض العلماء حقاً وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية وفارقت البدن وقد رسم فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لأمثالهم على مثل ما يمكن أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك<sup>(٢٢)</sup> ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان<sup>(٢٣)</sup> ولم يكن لهم معنى حاذب إلى الجهة التي<sup>(٢٤)</sup> فوقهم ، لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ، ولا شوق كمال<sup>(٢٥)</sup> فيشقوا تلك الشقاوة ، بل جميع<sup>(٢٦)</sup> هنائهم النفسيانية متوجهة نحو الأسفل منجدية إلى<sup>(٢٧)</sup> الأجسام ، ولا منع من المواد<sup>(٢٨)</sup> السماوية من أن<sup>(٢٩)</sup> تكون موضوعة لفعل<sup>(٣٠)</sup> نفس فيها ، قالوا فإنما تخيل<sup>(٣١)</sup>

(١) أذاه : أذاهها د. (٢) له : ساقطة من د. (٣) وإنما : فإنما د. (٤) يلهمها عنها : يلهمها عنده ب ، ح ، د ؛ لميها عنها ط. (٥) فإذا : وذا د. (٦) فارقت : فارق ب ، د. (٧) لأمر (الأولى) : بأمر ح ؛ ساقطة من ط. (٨) لأمر (الثانية) : الأمر ح. (٩) إذن : ساقطة من ب. (١٠) فيلزم ... لم تكتسب : ساقطة من د. (١١) الشوق ... صارت : ساقطة من د. (١٢) من : ساقطة من د. (١٣) تعالى : ساقطة من ب ، د. (١٤) لها : ساقطة من ب ، د ، ص. (١٥) وتنافيه : ولا ينافيه د ، ص. (١٦) منورة بشوقها إلى : منو ط. (١٧) فتتعذب : فتعذب ح ، د ؛ ساقطة من ط. (١٨) بفقد : بفقدان ب ؛ لفقدان د. (١٩) ومقتضيات : ومقتضيات ب ، ح ، ص ؛ ومقتضيات د. (٢٠) لأن آلة ذلك قد : لا ط. (٢١) أيضاً : ساقطة من ب. (٢٢) من ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط. (٢٣) الأبدان : البدن ح. (٢٤) التي : + هي د ، ص. (٢٥) فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال : عدم د. (٢٦) جميع : كل ب. (٢٧) منجدية إلى : بجدية د. (٢٨) من المواد : في المواد ب ، ح ، د ، ص. (٢٩) من أن : عن أن ح ، د ، ص. (٣٠) لفعل : ب فعل د. (٣١) تخيل : تخيل د ؛ + من ط.

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال <sup>(١)</sup> الأخرىوية ، وتكون الآلة <sup>(٢)</sup> يمكنها بها <sup>(٣)</sup> التخييل شيئاً من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخירות الأخرىوية ، وتكون الأنفس الردية أيضاً تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا وتقاسيه ، فإن الصور <sup>(٤)</sup> الخيالية <sup>(٥)</sup> ليست تضعف عن الحسيمة بل تزداد <sup>(٦)</sup> عليها تأثيراً وصفاء <sup>(٧)</sup> كما يشاهد في المنام ، فربما كان المخلوم <sup>(٨)</sup> به أعظم شأنًا في بابه من المحسوس ، على أن الأخرىوي <sup>(٩)</sup> أشد استقراراً من الموجود <sup>(١٠)</sup> في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ، وليس <sup>(١١)</sup> الصورة التي ترى في المنام ، بل ولا <sup>(١٢)</sup> التي <sup>(١٣)</sup> تحس في اليقظة ، كما علمت ، إلا المرتسمة في النفس. إلا أن أحدهما <sup>(١٤)</sup> يبتدئ من باطن وينحدر إليه ، والثاني <sup>(١٥)</sup> يبتدئ من خارج ويرتفع إليه ، فإذا ارتسم في النفس تم هناك الإدراك <sup>(١٦)</sup> المشاهد ، وإنما <sup>(١٧)</sup> يلذ ويؤدي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج <sup>(١٨)</sup> ، فكلما <sup>(١٩)</sup> ارتسم في النفس فعل فعله وإن <sup>(٢٠)</sup> لم يكن يسبب <sup>(٢١)</sup> من خارج ، فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب <sup>(٢٢)</sup> بالعرض <sup>(٢٣)</sup> أو سبب السبب <sup>(٢٤)</sup>.

فهذه هي السعادة <sup>(٢٤)</sup> والشقاوة الخسيستان <sup>(٢٥)</sup> اللتان <sup>(٢٦)</sup> بالقياس إلى الأنفس الحسيمة ، وأما <sup>(٢٧)</sup> الأنفس المقدسة فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكمالاتها <sup>(٢٨)</sup> بالذات وتنعم في اللذة الحقيقة ، وتتبرأ عن <sup>(٢٩)</sup> النظر إلى ما خلفها ، وإلى المملكة <sup>(٣٠)</sup> التي كانت لها كل التبرى. ولو كان بقي فيها من ذلك أثر <sup>(٣١)</sup> اعتقادى أو خلقي تأذت به <sup>(٣٢)</sup> ، وتختلفت لأجله عن درجة العلين <sup>(٣٣)</sup> إلى أن تنفسخ وتزول <sup>(٣٤)</sup>.

(١) الأحوال : أحوال د. (٢) التي : ساقطة من د. (٣) بما : به ب ، ح ، د. (٤) الصور : الصورة ح ، د ، ص. (٥) الخيالية : الخيالية د. (٦) تزداد : يراد د. (٧) وصفاء : وصفها د. (٨) المخلوم : المحكوم د. (٩) الأخرى : الأخرى ب ، ح ، ص ، ط. (١٠) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص. (١١) ليست : وليس د. (١٢) ولا : ساقطة من ب ، د. (١٣) التي : والتي ب ، د. (١٤) أحدهما : أحدهما ب. (١٥) الإدراك : ساقطة من د. (١٦) وإنما : إنما ح ، ص ، ط. (١٧) من خارج : في خارج ح ؛ في الخارج د ، ص ، ط. (١٨) فكلما : وكلما ص. (١٩) وان : ساقطة من د. (٢٠) بسبب : سبب ب ؛ له سبب د ، ص. (٢١) هو سبب : سبب من ب ، د. (٢٢) بالعرض : ما يعرض ح. (٢٣) السبب : للسبب ب. (٢٤) السعادة : ساقطة من د. (٢٥) الخسيستان : الخسيسان ح ، د ص ، ط. (٢٦) اللتان : واللتان ب. (٢٧) وأما : فأما : د. (٢٨) بكمالاتها : بكمالها ب ، ح ، د ، ص. (٢٩) عن : من ب. (٣٠) المملكة : الملكة ب ، ح ، د ، ط. (٣١) من ذلك أثر : أثر من ذلك د. (٣٢) به : ساقطة من د. (٣٣) للعلين : علين ب ؛ علين د. (٣٤) وتزول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص.

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول



## [ الفصل الأول ]

### (١) فصل (١)

في المبدأ والمعاد بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات (٢) ، والدعوات (٣) المستجابة ، والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال (٤) أحكام النجوم

فالوجود (٥) إذا ابتدأ (٦) من عند الأول (٧) لم يزل كل تال (٨) منه أدون مرتبة من الأول ، ولا يزال ينحط (٩) درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية الجهرة التي تسمى عقولا ، ثم (١٠) مراتب (١١) الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا ، وهي الملائكة العملة (١٢) ، ثم مراتب الأحرام السماوية ، وبعضها أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها ، ثم (١٣) بعدها يتبدئ وجود المادة القابضة للصور الكائنة الفاسدة ، فيليس أول شيء صور العناصر ثم (١٤) يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها (١٥) أحسن وأدون (١٦) مرتبة من (١٧) الذي يتلوه ، فيكون أحسن ما فيه المادة ثم العناصر ، ثم المركبات الجمادية ، ثم النباتات (١٨) ، وأفضلها الإنسان ، وبعده الحيوانات (١٩) ثم النبات (٢٠) ، وأفضل الناس (٢١) من استكملت (٢٢) نفسه عقلا بالفعل ، ومحصلا للأخلاق التي تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلاثة ذكرناها : وهي (٢٣) أن (٢٤) يسمع كلام الله تعالى (٢٥) ، ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها . وقد بينما (٢٦) كيفية هذا ، وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه تتشبّح الملائكة له (٢٧) ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من غير أن

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) والمنامات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص. (٣) والدعوات : وفي الدعوات ح ، د ، ص ، ط. (٤) وفي حال : وفي أحوال ح. (٥) فالوجود : والوجود د. (٦) ابتدأ : ببدأ ط. (٧) الأول : + يقال ط. (٨) تال : ثان ط. (٩) ينحط : + عن ط. (١٠) ثم : ساقطة ب ، د. (١١) مراتب : ودرجة د ؛ ومراتب ب. (١٢) العملة : العملية ح ، د ، ص ، ط. (١٣) ثم : + من ح ، ط. (١٤) ثم : لم د. (١٥) فيها : منها د. (١٦) وأدون : وأرذل د. (١٧) من : ساقطة من د. (١٨) النباتات : النباتات ب ، ح ، د ، ص. (١٩) الحيوانات : + النباتات ب. (٢٠) النباتات : النباتات د. (٢١) الناس : الإنسان ص. (٢٢) استكملت : استكمل ص ، ط. (٢٣) وهي : وهو ب ، د ، ط. (٢٤) أن : أنه د ؛ ساقطة من ح. (٢٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط. (٢٦) وقد بينما : فقد بينما د. (٢٧) الملائكة له : له الملائكة ح ، د ، ص.

يكون ذلك كلاما من الناس <sup>(١)</sup> والحيوان الأرضي ، وهذا هو الموحى إليه ، وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العناصر <sup>(٢)</sup> كان عقلا <sup>(٣)</sup> ثم نفسها <sup>(٤)</sup> ثم جرما <sup>(٥)</sup> ، فهاهنا يبتدئ الوجود من الأجرام ، ثم تحدث نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند <sup>(٦)</sup> تلك المبادي ، والأمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية <sup>(٧)</sup> ، والمنفعة الأرضية <sup>(٨)</sup> تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها <sup>(٩)</sup> بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الإرادية.

والثاني القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية.

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها <sup>(١٠)</sup> في هذه الأجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه <sup>(١١)</sup> : أحدها من تلقائها بحيث لا تسبب فيها <sup>(١٢)</sup> للأمور الأرضية بوجه من الوجه ، وتلك إما عن طبائع أجسامها <sup>(١٣)</sup> وقوتها <sup>(١٤)</sup> الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها <sup>(١٥)</sup> ، وإما عن طبائعها النفسانية.

والوجه الثاني <sup>(١٦)</sup> فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب <sup>(١٧)</sup> بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك <sup>(١٨)</sup> الأجرام السماوية ضربا من التصرف في المعانى الجزئية على سبيل إدراك غير عقلي محض وأن <sup>(١٩)</sup> مثلها أن يتوصل إلى إدراك الحادثات الجزئية ، وذلك يمكن <sup>(٢٠)</sup> بسبب إدراك تفاريق أسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة <sup>(٢١)</sup> من حيث هي أسباب وما يتؤدي إليه ، وأنما دائما <sup>(٢٢)</sup> تنتهي إلى طبيعية أو إرادية <sup>(٢٣)</sup> موجبة ليست إرادية فاترة <sup>(٢٤)</sup> غير حاتمة ولا حازمة. ولا تنتهي إلى القسر ، فإن القسرية إما قسر

(١) الناس : النفس د. (٢) العناصر : العنصر ب ، ح ، د ، ص. (٣) عقلا : عقل ب. (٤) نفسها : نفس ب. (٥) جرما : جرم ب. (٦) من عند : ساقطة من ط. (٧) السماوية : ساقطة من ب. (٨) الأرضية : + لا والمنفعة الأرضية د ؛ + والمنفعة الأرضية ح ، ص ، ط. (٩) فيها : منها ب. (١٠) آثارها : آثار ب. (١١) وجوه : أوجه د ، ص. (١٢) فيها : منها ب ؛ فيه ح ، ط. (١٣) أجسامها : أحسام د. (١٤) وقوتها : وقوها د. (١٥) بينها : بينهما ح ، ص ، ط. (١٦) الثاني : الثالث ب ، ح ، د ، ط. (١٧) وتسبب : وسيه د. (١٨) تلك : ساقطة من ب. (١٩) وأن : فأن د. (٢٠) يمكن : يكن د. (٢١) الحاصلة : والحاصلة د ؛ ساقطة من ح ، ص. (٢٢) دائمًا : ساقطة من ب ، د ، ص. (٢٣) أو إرادية : وإرادية ب ، ح ، د ، ص. (٢٤) فاترة : ساقطة من د.

عن طبيعة ، وإنما قسر عن إرادة ، وإليهما <sup>(١)</sup> ينتهي التحليل في القسريات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن ، فلها أسباب تتوافق فنوجبها ، وليس <sup>(٢)</sup> توجد إرادة بـإرادة وإن لذهبت <sup>(٣)</sup> إلى غير النهاية ، ولا عن طبيعة للمرید <sup>(٤)</sup> وإن للزمن الإرادة ما دامت الطبيعة ، بل الإرادات تحدث بحدوث <sup>(٥)</sup> علل هي الموجبات ، والدوعي تستند إلى أرضيات وسماويات ، وتكون موجبة ضرورة <sup>(٦)</sup> لتلك الإرادة <sup>(٧)</sup> ، وأما الطبيعة فإن <sup>(٨)</sup> كانت ثابتة <sup>(٩)</sup> فهي أصل وإن كانت <sup>(١٠)</sup> قد حدثت فلا حالات أنها تستند أيضاً إلى أمور سماوية وأرضية.

عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام <sup>(١١)</sup> هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاماً ينجز بحسب <sup>(١٢)</sup> الحركة السماوية ، فإذا <sup>(١٣)</sup> علمت الأوائل بما هي أوائل وهيئة اخراجها إلى الثنائي <sup>(١٤)</sup> ، علمت الثنائي ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا <sup>(١٥)</sup> أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات ، وأما <sup>(١٦)</sup> ما فوقها فعلتها بالجزئيات <sup>(١٧)</sup> على نحو كلي ، وأما هي فعلى نحو جزئي كالمباشر أو المتادي <sup>(١٨)</sup> إلى المباشر أو المشاهد بالحواس ، فلا حالة أنها تعلم ما يكون ، لا حالة <sup>(١٩)</sup> أنها <sup>(٢٠)</sup> تعلم في كثير منها على <sup>(٢١)</sup> الوجه الذي هو أصوب والذي هو أصلح وأقرب <sup>(٢٢)</sup> من الخير المطلق من الأمرين الممكبين ، وقد بينا أن التصورات التي لتلك العلل مبادئ لوجود <sup>(٢٣)</sup> تلك الصور ها هنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية ، تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم وما <sup>(٢٤)</sup> هو في أحد القسمين من الثلاثة غير هذا الثالث. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجوداً لا عن <sup>(٢٥)</sup> سبب أرضي ولا عن سبب طبيعي في السماء ، بل عن <sup>(٢٦)</sup> تأثير بوجه ما لهذه الأمور في الأمور السماوية. وليس هذا بالحقيقة تأثيراً ، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك <sup>(٢٧)</sup> من الأمور السماوية ، فإنهما إذا ، عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر ، وإذا ، عقلت ذلك الأمر <sup>(٢٨)</sup> عقلت ما هو الأولى

(١) وإليهما : وإليها د ، ط. (٢) وليس : فليس ح ، ص ، ط. (٣) لذهب : لذهب ب ، ح ، د. (٤) للمرید : المرید د. (٥) بحدوث : حدوث ب. (٦) ضرورة : ساقطة من ط. (٧) الإرادة : الإرادات ح. (٨) فإن : فإنها أن ح. (٩) ثابتة : راهنة ب ؛ لراهنة د ؛ راهنته ح ، ط. (١٠) وإن كانت : فإن كان د. (١١) لازدحام : بالازدحام د. (١٢) بحسب : تحت ب ، ح ، د ، ط. (١٣) فإذا : وإذا هـ. (١٤) الثنائي : التوالي د. (١٥) علمنا : علمت ب ، ح ، ط. (١٦) وأما : أما ب. (١٧) بالجزئيات : ساقطة من ب. (١٨) أو المتادي : المتادي د ؛ ذو المتادي ب. (١٩) لا حالة : ولا حالة ص ، ط. (٢٠) أنها : وأنا ح. (٢١) على : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط. (٢٢) وأقرب : + هو د. (٢٣) لوجود : لوجودات ب ، ح ، ص ، ط. (٢٤) وما : مما ب. (٢٥) لا عن : ألا عن ط. (٢٦) بل عن : بل من د .. (٢٧) ذلك : + الأمر ب ، د. (٢٨) (٢٨) وإذا عقلت ذلك الأمر : ساقطة من د.

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان <sup>(١)</sup> لا مانع فيه إلا عدم علة طبيعية أرضية <sup>(٢)</sup> أو وجود علة طبيعية أرضية ، وأما <sup>(٣)</sup> عدم العلة الطبيعية الأرضية ، مثلاً أن يكون ذلك الشيء هو يوجد حرارة ، فلا يكون قرة مسخنة طبيعية أرضية ، فتلك <sup>(٤)</sup> السخونة تحدث للتصور السماوي بوجه <sup>(٥)</sup> كون الخير فيه ، كما أنها <sup>(٦)</sup> تحدث هي في أبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وعلى ما عرفته فيما سلف.

وأما مثال الثاني فأن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين <sup>(٧)</sup> فقط ، بل وجود البرد <sup>(٨)</sup> فالتصور السماوي للخير في وجود ضد ما يوجه البرد <sup>(٩)</sup> في ذلك أيضاً يكسر البرد كما يكسر تصورنا المغضب السبب البرد فيما فيكون <sup>(١٠)</sup> الحر <sup>(١١)</sup> ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأمور <sup>(١٢)</sup> طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعي أو بغيره ، أو احتلاله من <sup>(١٣)</sup> ذلك يؤدي واحد منها أو جملة مجتمعة إلى الغاية النافعة ، ونسبة <sup>(١٤)</sup> التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكير إلى استدعاء البيان ، وكل يفيض من فوقه . وليس هذا <sup>(١٥)</sup> يتبع التصورات السماوية <sup>(١٦)</sup> ، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا : إنه يليق به ومن عنده يبتدئ كون ما يكون ، ولكن بالتوسط ، وعلى ذلك علمه . فبسبب هذه الأمور ما ينتفع بالدعوات والقرابين <sup>(١٧)</sup> وخصوصاً في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ، ولهذا ما يجب أن يخاف المكافأة على الشر ويتحقق المكافأة على الخير ، فإن في ثبوت حقيقة ذلك مجزرة عن الشر ، وثبتت حقيقة ذلك يكون <sup>(١٨)</sup> بظهور <sup>(١٩)</sup> آياته ، وآياته هي وجود جزئياته ، وهذه <sup>(٢٠)</sup> الحال معقولة عند المبادي ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب <sup>(٢١)</sup> لا ندركه ، أو سبب آخر يعاوه ، وذلك أولى بالوجود من هذا <sup>(٢٢)</sup> ، وجود <sup>(٢٣)</sup> ذلك وجود <sup>(٢٤)</sup> هذا معاً <sup>(٢٥)</sup> من الحال ، وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التي عقلت

(١) كان : + إذ كان ب ، ح ، ص ، ط . (٢) أرضية : أو أرضية ح . (٣) وأما : أما ب . (٤) فتلك : فكب د . (٥) بوجه : لوجه ب . (٦) أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص . (٧) التسخين : التسخن ب ، ح ، ط ؛ المسخن د . (٨) البرد : البرد د . (٩) البرد : البرد د . (١٠) فيكون : ويكون ب ، د . (١١) الحر : الخير ب ، د . (١٢) حالات لأمور : حالات لا أمور ح ، ص ، ط . (١٣) من : عن ح . (١٤) ونسبة : نسبة د . (١٥) هذا : هو ص ؛ هذا هو ح ، د ؛ ساقطة من ط . (١٦) التصورات السماوية : تصورات السماويات ب . (١٧) والقرابين : وللقرابين د . (١٨) يكون : ساقطة من ب . (١٩) بظهور : لظهور د . (٢٠) وهذه : وهذا ب . (٢١) وسبب : أو سبب ب ، د ، ص . (٢٢) وذلك أولى بالوجود من هذا : ذلك الوجود أولى من هذا ب ؛ وذلك بالوجود أولى من هذا ح ، د ؛ وذلك بالوجود أولى من هذا ط . (٢٣) وجود : أو وجود د ، ط . (٢٤) ذلك وجود : ساقطة من د . (٢٥) معاً : ساقطة من د .

نافعة مؤدية إلى المصالح قد <sup>(١)</sup> أوجدت في الطبيعة على النحو <sup>(٢)</sup> من الإيجاد الذي <sup>(٣)</sup> علمته وتحققته فتأمل حال <sup>(٤)</sup> منافع الأعضاء في الحيوانات والنباتات <sup>(٥)</sup> ، وأن كل واحد كيف خلق. وليس هناك البة سبب <sup>(٦)</sup> طبيعي ، بل مبدؤه <sup>(٧)</sup> لا محالة من العناية <sup>(٨)</sup> على الوجه الذي علمت العناية. فكذلك يصدق <sup>(٩)</sup> بوجود <sup>(١٠)</sup> هذه المعاني ، فإنها متعلقة بالعنابة على الوجه <sup>(١١)</sup> الذي علمت العناية تعلق تلك.

واعلم أن أكثر ما يقر به الجمهور ويفرغ إليه ، ويقول به ، فهو حق وإنما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة <sup>(١٢)</sup> جهلا منهم بعلله <sup>(١٣)</sup> وأسبابه ، وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والإثم فتأمل <sup>(١٤)</sup> شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكي من العقوبات الإلهية النازلة على مدن فاسدة ، وأشخاص ظالمة ، وانظر أن الحق كيف ينصر ، واعلم أن السبب في الدعاء منا أيضا وفي الصدقه وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هناك فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهي إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق ، والطبيعة مبدؤها من هناك ، والإرادات التي لنا كائنة بعد ما لم تكن ، وكل <sup>(١٥)</sup> كائن بعد ما لم يكن فله علة ، وكل إرادة لنا فلها علة ، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة في ذلك إلى غير النهاية ، بل أمور تعرض من خارج ، أرضية وسماوية ، والأرضية تنتهي إلى السماوية ، واجتماع ذلك كله يوجب وجود الإرادة. وأما <sup>(١٦)</sup> الاتفاق فهو حادث عن <sup>(١٧)</sup> مصادمات <sup>(١٨)</sup> هذه ، فإذا حللت الأمور كلها استندت <sup>(١٩)</sup> إلى مبادئ إيجابها ، تترى <sup>(٢٠)</sup> من عند الله تعالى <sup>(٢١)</sup>. والقضاء من الله تعالى <sup>(٢٢)</sup> هو الوضع الأول البسيط.

(١) قد : فقد د. (٢) النحو : نحو ح. (٣) الذي : ساقطة من ط. (٤) حال : أن ط. (٥) والنباتات : والنبات ب. (٦) البة سبب : سبب البة ب : ساقطة من ط. (٧) مبدؤه : ساقطة من ب ، د ، ط. (٨) العناية : ساقطة من د. (٩) يصدق : فصدق ب ، ص ، ط. (١٠) بوجود : لوجود د. (١١) الوجه : ساقطة من د. (١٢) بالفلاسفة ط. (١٣) بعلله د. (١٤) فتأمل : فليتأمل ب ، ح ، د ، ط. (١٥) وكل : فكل ب ، ح ، ص ، ط. (١٦) وأما د. (١٧) عن : من د. (١٨) مصادمات : مصادفات د. (١٩) استندت : استندت د. (٢٠) تترى : تترى د ؛ متزل ب ، ط. (٢١) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٢٢) من الله تعالى : من الله ب ؛ من الله سبحانه وتعالى د ؛ ساقطة من ط.

والتقدير هو ما يتوجه إليه القضاء على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهي الأول. ولو أمكن إنساناً<sup>(١)</sup> من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض والسماء جميعها<sup>(٢)</sup> وطبائعها<sup>(٣)</sup> ، لفهم كيفية جميع<sup>(٤)</sup> ما يحدث في المستقبل. وهذا المنجم<sup>(٥)</sup> القائل بالأحكام — مع<sup>(٦)</sup> أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان ، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي ، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية في إثباتها — فإنه إنما يعود على دلائل حنس واحد من أسباب الكائنات وهي التي في السماء ، على أنه لا يضمن<sup>(٧)</sup> من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التي في السماء ، ولو ضمن<sup>(٨)</sup> لنا ذلك ووفي به لم يمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت ، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوماً عنده<sup>(٩)</sup> ، وذلك مما لا يكفي أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد. وذلك لأنه لا يكفيك<sup>(١٠)</sup> أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا ، في أن تعلم أنها سخنت ما لم تعلم أنها حصلت ، وأي<sup>(١١)</sup> طريق من<sup>(١٢)</sup> الحساب<sup>(١٣)</sup> يعطينا المعرفة بكل حدث<sup>(١٤)</sup> وبذلة في الفلك ، ولو أمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم<sup>(١٥)</sup> لنا به الانتقال إلى المغيبات. فإن الأمور المغيبة التي في طريق الخدوث أبداً تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التي لنا<sup>(١٦)</sup> تسامح<sup>(١٧)</sup> أنا حصلناها بكمال عددها ، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة ، فاعلها ومن فعلها ، طبيعها وإرادتها<sup>(١٨)</sup> وليس يتم<sup>(١٩)</sup> بالسماويات وحدها ، فما لم يحط بجميع الحاضر من الأمرين ، وموجب كل واحد منها خصوصاً ما كان متعلقاً بالغيب ، لم<sup>(٢٠)</sup> يتمكن من الانتقال إلى الغيب. فليس لنا إذن<sup>(٢١)</sup> اعتماد على أقوالهم ، وإن سلمنا متبرعين أن جميع ما يعطوننا<sup>(٢٢)</sup> من مقدماتهم الحكيمية صادقة.

(١) إنساناً : إنسان ب. (٢) جميعها : جميعاً ب ، ح ، ص ، ط. (٣) وطبائعها : وطبائهما ب. (٤) جميع : ساقطة من ب ، د. (٥) المنجم : + بل د. (٦) مع : من د. (٧) لا يضمن : لا يظهر د. (٨) ضمن : ظهر د. (٩) عنده : عندنا ص. (١٠) يكفيك : يمكنك د. (١١) وأي : فأى ح. (١٢) من : في د. (١٣) الحساب : الحسبيات ح. (١٤) حدوث ح ، د. (١٥) لم يتم : لما تم ص. (١٦) لنا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص. (١٧) تسامح : لتسامح ب ، ح ، ص ، ط. (١٨) طبيعها وإرادتها : طبيعها وإرادتها د. (١٩) وليس يتم : وليست تتم د ، ص. (٢٠) لم : لا ح. (٢١) فليس : فليست د. (٢٢) لنا إذن : إذن لنا ح ، ص. (٢٣) يعطوننا : يعطونا ب ، د ، ص.

## [ الفصل الثاني ]

### ( ب ) فصل <sup>(١)</sup>

#### في إثبات النبوة وكيفية دعوة <sup>(٢)</sup> النبي <sup>(٣)</sup> إلى الله تعالى ، والمعاد إليه <sup>(٤)</sup>

ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه <sup>(٥)</sup> لا يحسن معيشته <sup>(٦)</sup> لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير <sup>(٧)</sup> أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته <sup>(٨)</sup> ، وأنه لا بد من أن يكون الإنسان مكفيا باخر من نوعه يكون ذلك الآخر <sup>(٩)</sup> أيضا مكفيا به وبنظيره <sup>(١٠)</sup> ، فيكون مثلا هذ <sup>(١١)</sup> يقل لذلك <sup>(١٢)</sup> ، وذاك يخنز لهذا ، وهذا يخيط لآخر <sup>(١٣)</sup> ، والآخر يتخذ الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والمجتمعات فمن كان منهم غير محاط في عقد مديته <sup>(١٤)</sup> على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل <sup>(١٥)</sup> على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكمالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشيه بالمدinين . فإذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له <sup>(١٦)</sup> ، ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ، ولا بد من <sup>(١٧)</sup> أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنسانا ، ولا يجوز أن يترك <sup>(١٨)</sup> الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلا ، وما عليه ظلما ، فالحاجة إلى هذا الإنسان <sup>(١٩)</sup> في أن يبقى نوع الإنسان ويحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين <sup>(٢٠)</sup> ، وتعتير الأخص <sup>(٢١)</sup> من القدمين <sup>(٢٢)</sup> ، وأشياء أخرى من المنافع <sup>(٢٣)</sup> التي لا ضرورة

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) دعوة : دعوى د. (٣) النبي : + ﷺ د. (٤) إليه : ساقطة من ب. (٥) بأنه : ساقطة من ب. (٦) معيشته : معيشة ب ، ح ، د ، ط. (٧) تدبير : تدبير د. (٨) حاجاته : حاجته ح ، ص ، ط. (٩) الآخر : الأمر ب ، ط. (١٠) وبنظيره : وبنظيره د. (١١) مثلا هذ : هذا مثال ح ، د ، ص ، ط. (١٢) لذلك : إلى ذاك ب ، د. (١٣) لآخر : لآخر ح ، د ، ص ، ط. (١٤) مدنته : مدينة ح ، د ، ص ، ط. (١٥) يتحيل : متاحيل ح ؛ محيل ط ؛ محيل د. (١٦) له : ساقطة من ب. (١٧) ولا بد من : ولا بد د. (١٨) يترك : يترك ب. (١٩) الإنسان : الناس ح ، د ، ص ، ط. (٢٠) وعلى الحاجبين : على الحاجبين ح ، ص ، ط. (٢١) الأخص : الأخص ط. (٢٢) القدمين : القدمين ط. (٢٣) المنافع : المنافعة د.

فيها في <sup>(١)</sup> البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تتفق في البقاء ، وجود الإنسان الصالح لأن يسن ويعدل ممكناً كما سلف منا ذكره. فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي أسمها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعلمه في نظام الخير <sup>(٢)</sup> الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد ، بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجود موجود <sup>(٣)</sup>؟ فواحجب إذن أن يوجد نبي ، وواحجب أن يكون إنساناً ، وواحجب أن تكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به منهم ، فتكون له المعجزات التي أخبرنا بها ، وهذا الإنسان إذا وجد يجب أن يسن للناس في أمورهم سنتنا بإذن الله تعالى <sup>(٤)</sup> وأمره ووحيه وإنزاله الروح القدس عليه ، ويكون الأصل الأول فيما يسنته تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالسر والعالنية ، وأن من حقه أن يطاع أمره ، فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد <sup>(٥)</sup> ، ولمن عصاه المعاد المشقي ، حتى يتلقى الجمّهور رسمه المترن على لسانه من الإله والملائكة <sup>(٦)</sup> بالسمع والطاعة ، ولا ينبغي له <sup>(٧)</sup> أن يشغلهم بشيء <sup>(٨)</sup> من معرفة الله تعالى <sup>(٩)</sup> فوق معرفة <sup>(١٠)</sup> أنه واحد حق لا شبيه <sup>(١١)</sup> له. فأما <sup>(١٢)</sup> أن يعطي لهم <sup>(١٢)</sup> إلى أن يكلفهم أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا منقسم <sup>(١٤)</sup> بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ، ولا شيئاً من هذا الجنس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم فيما لا مخلص <sup>(١٥)</sup> عنه ، إلا لمن <sup>(١٦)</sup> كان المعان <sup>(١٧)</sup> الموفق الذي يشد <sup>(١٨)</sup> وجوده ويندر كونه ، فإنه <sup>(١٩)</sup> لا يمكنهم <sup>(٢٠)</sup> أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكم <sup>(٢١)</sup> ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا <sup>(٢٢)</sup> حقيقة هذا التوحيد والتزيه ، فلا يليثون أن يكذبوا بمثل <sup>(٢٣)</sup> هذا الوجود ، وبقعاً في تنازع وينصرفوا إلى المباحثات <sup>(٢٤)</sup> والمقاييس <sup>(٢٥)</sup> التي تصدهم عن أعمالهم المدنية. وربما <sup>(٢٦)</sup> أوقعهم

- (١) في : من د. (٢) الخير : الأمر ح ، د ، ص. (٣) موجود : + آخر ح. (٤) تعالى : مخدوفة من ب ، د.
- (٥) المستعد د. (٦) الملائكة : وملائكته ب. (٧) له ب. (٨) شيء : ساقطة من د. (٩)
- تعالى : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط. (١٠) معرفة : معرفته د. (١١) لا شبيه : لا شبه د ؛ لا تشبيه ب.
- (١٢) فأما : وأما ح. (١٣) لهم د ، ص. (١٤) منقسم : مقسم ط ؛ ينقسم د. (١٥) مخلص : تخلص ط. (١٦) لمن : أن ب. (١٧) المعان : ساقطة من د. (١٨) يشد : شد ح. (١٩) فإنه : فإنهم ب. (٢٠) لا يمكنهم : يمكنهم د. (٢١) بكم : بقدر ح ، ص ، ط. (٢٢) يتصوروا : يتصور ب ، د. (٢٣) بمثل : مثل د. (٢٤) المباحثات : المباحثات ط. (٢٥) والمقاييس : + بمثل ط. (٢٦) ربما : فربما ط.

في آراء مخالفة لصلاح المدينة ، ومنافية لواجب الحق ، وكثرت <sup>(١)</sup> فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان في ضبطهم ، فما كل ميسير <sup>(٢)</sup> له <sup>(٣)</sup> في الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر <sup>(٤)</sup> أن عنده حقيقة يكتمنها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم حاللة <sup>(٥)</sup> الله تعالى <sup>(٦)</sup> وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة <sup>(٧)</sup> ، ويلقي إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعني أنه لا نظير له ولا شريك له <sup>(٨)</sup> ولا شبيه <sup>(٩)</sup> له <sup>(١٠)</sup> ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالاً مما يفهمونه <sup>(١١)</sup> ويتصورونه. وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً <sup>(١٢)</sup> بمحلاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأته ولا أذن سمعته ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم.

واعلم <sup>(١٣)</sup> أن الله تعالى <sup>(١٤)</sup> يعلم أن وجه <sup>(١٥)</sup> الخير في هذا ، فيجب أن يوجد <sup>(١٦)</sup> معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت ، ولا بأس أن يشتمل خطابه <sup>(١٧)</sup> على رموز <sup>(١٨)</sup> وإشارات تستدعي المستعدين بالجلبة للنظر <sup>(١٩)</sup> إلى البحث الحكمي.

### [ الفصل الثالث ]

#### (ج) فصل <sup>(٢٠)</sup>

##### في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ، فإن المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأمزجة ، فيجب لا محالة أن يكون النبي ﷺ قد درب لبقاء ما يسنه ويشرعه <sup>(٢٢)</sup> في أمور المصالح الإنسانية تدبراً <sup>(٢٣)</sup> عظيمًا .

---

(١) وكثرت : فكثرت ص. (٢) ميسير : ميسير ب ؛ ميسير د. (٣) له : ساقطة من د. (٤) يظهر : ساقطة من د. (٥) جلاله : حلال ح ، د ، ط. (٦) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٧) وعظيمة : عظيمة ب. (٨) ولا شريك له : ولا شريك ب. (٩) شبيه : شبه ب ، ح ، د. (١٠) ولا شبيه له : ولا شبيه ب ، ح ، د ، ط. (١١) يفهمونه : يفهمون د. (١٢) أمراً : رمزاً ح. (١٣) واعلم : + أنت د. (١٤) تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د. (١٥) أنت وجه د. (١٦) يوجد : + هذا د. (١٧) خطابه : خطاب د. (١٨) رموز : أمور ب. (١٩) للنظر : النظر د. (٢٠) فصل : ساقطة من د. (٢١) ﷺ : ساقطة من ب ، د. (٢٢) يسنه ويشرعه : سنه وشرعه د. (٢٣) تدبراً : تدبراً د. (٢٤) عظيمًا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص.

ولا شك أن القاعدة في ذلك هي <sup>(١)</sup> استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسن سبب وقوع النسيان فيه مع انفراط القرن الذي يلي النبي <sup>(٢)</sup> ﷺ ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ميقاته <sup>(٤)</sup> بطل <sup>(٥)</sup> مصادقاً للمنقضي <sup>(٦)</sup> منه ، فعود به التذكرة من رأس ، وقبل أن ينفسخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا محالة ، وإلا فلافائدة فيها ، والتذكرة لا يكون <sup>(٧)</sup> إلا بالألفاظ تقال ، أو نيات تنوى <sup>(٨)</sup> في الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى <sup>(٩)</sup> ، ويستوجب بها <sup>(١٠)</sup> الجزاء <sup>(١١)</sup> الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه <sup>(١٢)</sup> الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ، وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضي إلى حركات <sup>(١٣)</sup> ، فاما الحركات فمثل الصلاة <sup>(١٤)</sup> ، وأما أعدام الحركات فمثل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عدمياً فإنه يحرك من الطبيعة تحريكاً شديداً يتباهى صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس <sup>(١٥)</sup> هزلاً <sup>(١٦)</sup> ، فيتذكرة سبب ما ينويه من ذلك أنه <sup>(١٧)</sup> القرب <sup>(١٨)</sup> إلى الله تعالى <sup>(١٩)</sup> ، ويجب أن يمكن أن تخلط <sup>(٢٠)</sup> بهذه <sup>(٢١)</sup> الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضاً أن يفعل <sup>(٢٢)</sup> ذلك <sup>(٢٣)</sup> ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح الموضع لعبادة الله تعالى <sup>(٢٤)</sup> ، وأنها خاصة لله تعالى <sup>(٢٥)</sup> ، وتعين <sup>(٢٦)</sup> أفعال <sup>(٢٧)</sup> لا بد منها للناس وأنها <sup>(٢٨)</sup> في ذات الله تعالى <sup>(٢٩)</sup> مثل القراءين ، فإنما <sup>(٣٠)</sup> يعين في هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه <sup>(٣١)</sup> مأوى <sup>(٣٢)</sup> الشارع ومسكنه فإنه يذكر به أيضاً ، وذكره في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله تعالى <sup>(٣٣)</sup> والملائكة ، والمأوى <sup>(٣٤)</sup> الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافية . فبالحرفي

(١) هي : هو ب ، د. (٢) النبي : ساقطة من ط. (٣) ﷺ : ساقطة من ب ، د. (٤) ميقاته : متقاربة د ؛ مقاته ب. (٥) بطل : مطل د ؛ مطل ح ، ص ، ط. (٦) للمنقضي : للمنقضي د. (٧) بالله والمعاد ... لا يكون : ساقطة من ط. (٨) تنوى : فينوى ح ؛ موى د. (٩) تعالى : ساقطة من ب ، د. (١٠) بما : به ب. (١١) الحراء : الخير ح ، د ، ص ، ط. (١٢) الصفة وهذه : ساقطة من د. (١٣) تفضي إلى حركات : ساقطة من د. (١٤) الصلاة : الصلوات ب ، د. (١٥) ليس : ليست د. (١٦) هزلاً : هذراً ب ، ح ، ص ، ط. (١٧) أنه : وأنه ب ؛ فإنه ح ، ط. (١٨) القرب : التقرب ب ، ح ، ط. (١٩) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٢٠) يخلط : تخلط د. (٢١) بهذه : هذه ح ، ص ، ط. (٢٢) يفعل : يفعله ب ، ح ، ط. (٢٣) ذلك : ساقطة من ب ، ح. (٢٤) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٢٥) تعالى : ساقطة من ب. (٢٦) وتعين د ، ص. (٢٧) أفعال : أفعالاً ح. (٢٨) أنها : أنها ب. (٢٩) تعالى : ساقطة من ب. (٣٠) مما : ساقطة من د. (٣١) فيه : ساقطة من د. (٣٢) مأوى : ما ولي ح. (٣٣) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٣٤) والمأوى : ما لماوى د ؛ ساقطة من ح.

أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه <sup>(١)</sup> العبادات من وجه هو <sup>(٢)</sup> ما يفرض متوليه أنه <sup>(٣)</sup> مخاطب لله تعالى <sup>(٤)</sup> ومناج إياه وصائر إليه ومثال بين يديه ، وهذا <sup>(٥)</sup> هو الصلاة <sup>(٦)</sup> . فيجب أن يسن للمصلني من الأحوال التي يستعد بها للصلوة ما جرت العادة بمواحدة <sup>(٧)</sup> الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنساني من الطهارة والتنظيف <sup>(٨)</sup> ، وأن يسن في الطهارة والتنظيف <sup>(٩)</sup> ستنا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمواحدة <sup>(١٠)</sup> نفسه به عند لقاء <sup>(١١)</sup> الملوك من الخشوع والسكون وغض <sup>(١٢)</sup> البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب ، وكذلك <sup>(١٣)</sup> يسن له في كل وقت من أوقات العبادة آدابا ورسوما محسومة ، فهذه الأفعال <sup>(١٤)</sup> يتفع بها العامة من <sup>(١٥)</sup> رسوخ ذكر الله تعالى <sup>(١٦)</sup> والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبت بالسنن والشرائع بسبب ذلك <sup>(١٧)</sup> ، فإن <sup>(١٨)</sup> لم يكن لهم <sup>(١٩)</sup> مثل هذه المذكريات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفعهم أيضا في المعاد منفعة عظيمة فيما تزره به أنفسهم على ما عرفته.

وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم في المعاد ، وقد <sup>(٢٠)</sup> قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتتربيه النفس ، وتتربيه <sup>(٢١)</sup> النفس يبعدها <sup>(٢٢)</sup> عن اكتساب الهيئة البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وهذا <sup>(٢٣)</sup> التربيه يحصل بأخلاق <sup>(٢٤)</sup> وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتلسم <sup>(٢٥)</sup> تذكيرها <sup>(٢٦)</sup> للمعدن <sup>(٢٧)</sup> الذي لها ، فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تفعل من الأحوال البدنية ، وما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متيبة خارجة <sup>(٢٨)</sup> عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف <sup>(٢٩)</sup> أقرب ، فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم <sup>(٣٠)</sup> إرادتها من الاستراحة والكسل ورفض العنا وإخماد الحرارة العزيزية واحتياط الارتياض إلا في اكتساب أغراض

(١) هذه : ساقطة من ب. (٢) هو : ساقطة من ب. (٣) متوليه أنه : مقولها لأنه ب ، د. (٤) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٥) وهذا : وهذه ص. (٦) الصلاة : الصلوات د. (٧) بمواحدة : بمواحدات ح ، ص ، ط. (٨) والتنظيف : والتنظيف ب. (٩) والتنظيف : والتنظيف ب. (١٠) بمواحدته : بمواحدته ح ، ص ، ط. (١١) لقاء : لقائه ب ، د. (١٢) وغض : وغض ب ، د. (١٣) وكذلك : وكذلك د. (١٤) الأفعال : الأحوال ب ، ح ، ص ، ط. (١٥) من : في ب ، د. (١٦) تعالى : ساقطة من ب. (١٧) بسبب ذلك : بذلك د. (١٨) فإن : وإن ب ، ح ، ص ، ط. (١٩) لهم : ساقطة من ب ، د ، ط. (٢٠) وقد : فقد ب ، ح ، ص ، ط. (٢١) وتتربيه : وبراءة د. (٢٢) ببعدها : ببعدها ب ، ح ، ص ، ط. (٢٣) وهذا : وهذه ح ، ص ، ط. (٢٤) بأخلاق : بأخلاق د. (٢٥) وتلسم : وتلسم د. (٢٦) تذكيرها د : تذكيرها ب ، د. (٢٧) للمعدن : المعدن ب ، د. (٢٨) خارجة : وخارجية ب ، د. (٢٩) التكلف : التكليف د. (٣٠) وتهزم : وقدم ، ح ، د ، ص ، ط ؛ وتهزم هامش ص.

من اللذات البهيمية ، ويفرض <sup>(١)</sup> على النفس <sup>(٢)</sup> المحاولة لتلك الحركات وذكر <sup>(٣)</sup> الله تعالى <sup>(٤)</sup> والملائكة وعالم السعادة <sup>(٥)</sup> شاءت أم <sup>(٦)</sup> أبت ، فيتقرر <sup>(٧)</sup> لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته ، وملكة التسلط على البدن ، فلا تنفع عنده ، فإذا <sup>(٨)</sup> حررت عليها <sup>(٩)</sup> أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة إليها <sup>(١٠)</sup> منقادة لها <sup>(١١)</sup> من كل وجه . ولذلك <sup>(١٢)</sup> قال <sup>(١٣)</sup> القائل الحق : « إن الحسنات يذهبن السيئات » فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكرة التفات <sup>(١٤)</sup> إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل ، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد المفارقة البدنية . وهذه الأفعال لو فعلتها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله ، وكان مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل أن يتذكر الله ويعرض عن غيره ، لكنه جديراً بأن يفوز من هذا الزكاء <sup>(١٥)</sup> بخط <sup>(١٦)</sup> ، فكيف إذا <sup>(١٧)</sup> استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى <sup>(١٨)</sup> وبإرسال الله تعالى <sup>(١٩)</sup> ، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله ، وأن جميع ما يسنه فإنا هو مما وجب من <sup>(٢٠)</sup> عند الله أن يسنه ، وأن جميع ما يسنه <sup>(٢١)</sup> عن عند الله تعالى <sup>(٢٢)</sup> . فالنبي فرض عليه من عند الله أن يفرض عباداته ، وتكون الفائدة في العبادات للعبدان فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي أسباب وجودهم ، وفيما <sup>(٢٤)</sup> يقرهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم <sup>(٢٥)</sup> ، ثم هذا الإنسان هو الملائكة بتدبير أحوال الناس على ما تنتظم به أسباب معايشهم <sup>(٢٦)</sup> ومصالح معادهم ، وهو إنسان متميز عن سائر الناس بتألهه .

(١) ويفرض : ويعرض ح ، ص . (٢) النفس : + عند المجادلة ح . (٣) وذكر : ذكر ، ب ، د ص ، ط . (٤) تعالى : ساقطة من ب . (٥) السعادة : السعادات د . (٦) أم : أو ب . (٧) فيتقرر : فيقرر ح ، د ، ط ، ص . (٨) فإذا : وإذا د . (٩) عليها : عليه أيضاً ب . (١٠) إليها : إليه د . (١١) لها : له ب ، د . (١٢) ولذلك : لذلك ب . (١٣) قال : ما قال ب ، د ، ص . (١٤) التفات : الالتفات د . (١٥) الزكاء : الزكاء د . (١٦) بخط : ساقطة من د . (١٧) إذا : + كانت د . (١٨) تعالى : ساقطة من ب ، د . (١٩) تعالى : ساقطة من ب ، د . (٢٠) من : ساقطة من د . (٢١) وأن جميع ما يسنه : ساقطة من د . (٢٢) جميع ما يسنه : السنة ب ، ح ؛ ما يسنه ص . (٢٣) تعالى : ساقطة من ب ، د . (٢٤) وفيما : بما د ، ب . (٢٥) بزكائهم : بزكائهم د . (٢٦) معايشهم : معيشتهم ب ، د .

## [ الفصل الرابع ]

### ( د ) فصل (١)

#### في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك

فيجب أن يكون القصد الأول للسان في وضع السنن وترتيب (٢) المدينة على أجزاء ثلاثة : المدبرون ، والصناع ، والحفظة ، وأن يرتب في كل جنس منهم رئيساً يترتب (٣) تحته رؤساء يلونه (٤) ، يترتب (٥) عنهم رؤساء يلونهم ، إلى أن يتنهى (٦) إلى إففاء الناس . فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلاً إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان (٧) ، وتكون (٨) جنبته معافاة ليس يلزمها كلفة ، فإن (٩) هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ، فإن لم يرتدعوا (١٠) نفاهم (١١) من الأرض ، فإن (١٢) كان السبب في ذلك مرضًا أو آفة أفرد لهم موضعًا يكون فيه (١٣) أمثالهم ، ويكون عليهم قيم ، ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق تفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والتاج ، وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه (١٤) يكون من أموال المعاندين (١٥) للسنة ، وهو الغائم . ويكون ذلك عدة (١٦) لصالح مشتركة ، وإزاحة لعنة الحفظة (١٧) الذين لا يشغلون (١٨) بصناعة ، ونفقة على (١٩) الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمادات ، ومن الناس من رأى قتل الميؤوس من صلاحه (٢٠) منهم . وذلك قبيح ، فإن مئونتهم (٢١) لا تجحف بالمدينة ، فإن (٢٢) كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع (٢٣) إلى فضل استظهاره من (٢٤) قوته فرض عليه كفایته .

---

(١) فصل : ساقطة من د. (٢) وترتيب : ترتيب ب ، د. (٣) يترتب : مترب ط : ترتيب ب ، د. (٤) يلونه : يلزم د ؛ ساقطة من ح. (٥) يترتب : ويترتب ص ؛ مترب د. (٦) يتنهى : + منه د. (٧) للإنسان : للإنسانية د. (٨) وتكون : + من م. (٩) فإن : وأن د. (١٠) يرتدعوا : يردعوا د. (١١) نفاهم : أنفاهم ح ، د ، ص ، ط. (١٢) فإن : وأن ص. (١٣) فيه : في ط. (١٤) وبعضه : بعضه ب. (١٥) المعاندين : المتاذدين ب ، ح ، ص ، ط. (١٦) عدة : ساقطة من د. (١٧) الحفظة : الحفظ ح ، ص ، ط. (١٨) يشغلون : يشتعلون ب ، د. (١٩) على : في د. (٢٠) صلاحه : إصلاحه ص ؛ إقباله ب. (٢١) مئونتهم : قوهم ب ، ح ، ص ، ط. (٢٢) فإن (الثانية) : وإن ب. (٢٣) يرجع : رجع د. (٢٤) من : عن ، ب ، ح ، د ، ص.

والغرامات <sup>(١)</sup> كلها لا تسن <sup>(٢)</sup> على صاحب جناية ما <sup>(٣)</sup> ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه وذويه الذين <sup>(٤)</sup> لا يزجرونها ولا يحرسونها ، ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخففا <sup>(٥)</sup> فيه بالمهلة <sup>(٦)</sup> للمطالبة ، ويكون ذلك في جنایات تقع خطأ فلا <sup>(٧)</sup> يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ.

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات الأموال أو المنافع <sup>(٨)</sup> من غير صالح تكون بإزائها ، وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير أن يعطي منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ أخذًا من صناعة يعطي بما فائدة تكون عوضا ، إما عوضا <sup>(٩)</sup> هو جوهر ، أو عوضا <sup>(١٠)</sup> هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر <sup>(١١)</sup> جميل ، أو غير ذلك مما هي <sup>(١٢)</sup> معدودة <sup>(١٣)</sup> في الخيرات البشرية ، وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التي تدعو إلى أضداد المصالح أو المنافع <sup>(١٤)</sup> ، مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك <sup>(١٥)</sup>.  
وتحرم أيضًا الحرف التي تغنى <sup>(١٦)</sup> الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل المرابة ، فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت <sup>(١٧)</sup> بإزاء منفعة.

وتحرم أيضًا الأفعال التي إن وقع فيها ترخيص أدى إلى ضد ما <sup>(١٨)</sup> عليه بناء أمر المدينة ، مثل الزنا واللواط <sup>(١٩)</sup> ، الذي يدعو <sup>(٢٠)</sup> إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج <sup>(٢١)</sup>. ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدي إلى التناسل وأن يدعوه إليه ويفرض عليه ، فإن به بقاء <sup>(٢٢)</sup> الأنواع التي يقاومها دليل وجود الله تعالى <sup>(٢٣)</sup> ، وأن يدبر في أن يقع ذلك وقوعا ظاهرا لثلا يقع ريبة في النسب فيقع <sup>(٢٤)</sup> بسبب ذلك خلل في انتقال المواريث <sup>(٢٥)</sup> التي

(١) والغرامات : وبغرامات ب. (٢) كلها لا تسن : لا تسن كلها ب. (٣) ما : ساقطة من ح ، ص ، ط.  
(٤) الذين : والذين ح ، د ، ص ، ط. (٥) مخففا : متخففا د. (٦) بالمهلة : بالمهلة ط. (٧) فلا : ولا ب ، ح ، ط. (٨) أو المنافع : والمنافع د. (٩) إما عوضا : إما عوض ب ، ح ، ص. (١٠) أو عوضا : أو عوض ب ، ح ، د ، ص ، ط. (١١) أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ب ؛ ح ، ص ، ط. (١٢) هي : هو د ، ص. (١٣) معدودة : معدود د. (١٤) أو المنافع : والمنافع د. (١٥) ذلك : + بل ب. (١٦) تغنى : يقع ط. (١٧) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط. (١٨) ضد ما : ضدها ط. (١٩) اللواط : واللواطه ح ، د ، ص ، ط. (٢٠) الذي يدعوه : التي تدعوه ص. (٢١) التزوج : التزويع د. (٢٢) بقاء : لقاء د. (٢٣) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٢٤) فيقع : وتقع د. (٢٥) المواريث : المواريث د.

هي أصول الأموال ، لأن المال <sup>(١)</sup> لا بد منه في المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ، والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ، وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بخت واتفاق ، بل على مذهب كالطبيعي .

وقد يقع في ذلك — أعني خفاء المناكحات — أيضا خلل في وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومساعدة <sup>(٢)</sup> بعض لبعض ، وغير ذلك ما إذا تأمله العاقل عرفه ، ويجب أن يؤكّد الأمر أيضا في ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نرق <sup>(٣)</sup> فرقة ، فيؤدي ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ، وإلى تجدد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة ، وفي ذلك أنواع من الضرر كثيرة ، ولأن أكثر أسباب المصلحة الحبة ، والحبة لا تنعدد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة <sup>(٤)</sup> ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة . وهذا التأكيد <sup>(٥)</sup> يحصل من جهة المرأة ، بأن لا يكون في يديها إيقاع هذه الفرقة ، فإنما بالحقيقة واهية العقل <sup>(٦)</sup> ، مبادرة إلى طاعة الموى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا <sup>(٧)</sup> يسد ذلك من كل وجه ، لأن حسم أسباب التوصل <sup>(٨)</sup> إلى الفرقة بالكلية <sup>(٩)</sup> يقتضي وجودها <sup>(١٠)</sup> من الضرر والخلل ، منها أن من الطبائع ما لا يؤلف <sup>(١١)</sup> بعض الطبائع <sup>(١٢)</sup> ، فكلما <sup>(١٣)</sup> اجتهد في الجمع بينهما <sup>(١٤)</sup> زاد الشر والبُو ونُغصَّت <sup>(١٥)</sup> المعيش .

ومنها أن من الناس من يُعنى بزوج <sup>(١٦)</sup> غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو بغرض تعافه الطبيعية ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ، إذ الشهوة طبيعية <sup>(١٧)</sup> ، وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزوجان لا يتعاونان على التسلل ، فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونا ، فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن <sup>(١٩)</sup> يجب أن يكون مشددا فيه .

(١) المال : الأول د. (٢) ومساعدة : ومعاملة ب ؛ ومقابلة د. (٣) ترق : ساقطة من د. (٤) بالعادة : بالمعادة د. (٥) التأكيد : التأكيد ب ، ح ، ص ، ط. (٦) العقل : العقد ب. (٧) وأن لا : ولا ص. (٨) التوصل : التواصل ح ، ص ، ط. (٩) بالكلية : الكلية ب. (١٠) وجودها : وجودها ح ، ص ، ط. (١١) ما لا يؤلف : ما لا يؤلف ح ، ط ؛ بآلا يؤلف د. (١٢) الطبائع : الطبائع ب ، ح ، ص ، ط. (١٣) فكلما : وكلما د. (١٤) بينهما : ساقطة من د. (١٥) ونُغصَّت : وتُغصَّت ب ، ح ، ص ، ط. (١٦) بزوج : زوج د. (١٧) طبيعية : طبيعة د. (١٨) زوجين : بزوجين ح ، د ، ص ، ط. (١٩) ولكن : ولكنه ب ، ح ، د ، ط .

فأما أنقص (١) الشخصين عقلاً ، وأكثرهما (٢) اختلافاً واحتلاطاً (٣) وتلونا ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعل (٤) إلى الحكم ، حتى إذا عرفوا سوء صحبة (٥) تلتحقها من الزوج الآخر فرقوا.

وأما من جهة الرجل (٦) فإنه (٧) يلزمـه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت (٨) واستصابة (٩) ذلك لنفسه من كل وجه (١٠) ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه من غير أن يمعن في توجيهـه (١١) ، فيصير سبباً إلى طاعة الطيش ، بل يغاظـ (١٢) الأمر في المعاودة أشد من التغليظ في الابتداء ، فنعم ما أمر به أفضل الشارعين أنها (١٣) لا تحل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطـ (١٤) نفسه على تجـعـ مضـض لا مضـض (١٥) فوقـه ، وهو تمكـنـ رـجـلـ آخرـ من (١٦) حـلـيلـهـ أن (١٧) يتزوجـها (١٨) بـنكـاحـ صـحـيـحـ ، ويـطـأـهـاـ بـوـطـئـ صـرـيـحـ ، فإـنـهـ إـذـ كـانـ بـيـنـ عـيـنـيهـ مـثـلـ هـذـاـ الخطـبـ لمـ يـقـدـمـ عـلـىـ الفـرـقـةـ بـالـجـزـافـ (١٩ـ) إـلـاـ أـنـ يـصـمـمـ عـلـىـ الفـرـقـةـ التـامـةـ ، أوـ يـكـوـنـ هـنـاكـ وـكـالـةـ (٢٠ـ) فـلاـ يـرـىـ بـأـسـاـ بـفـضـيـحةـ تـصـبـحـهاـ لـذـةـ ، وـأـمـثـالـ هـؤـلـاءـ خـارـجـونـ عـنـ اـسـتـحـقـاقـ طـلـبـ المـصـلـحةـ لـهـمـ .

ولما كان (٢١) من حق المرأة أن تصان ، لأنـهاـ مشـترـكةـ في (٢٢ـ) شـهـوـتـهاـ ، وـدـاعـيـةـ جـداـ إلىـ نـفـسـهـاـ (٢٣ـ) ، وـهـيـ معـ ذـلـكـ أـشـدـ اـخـدـاعـاـ ، وـأـقـلـ لـلـعـقـلـ طـاعـةـ ، وـالـاشـتـراكـ فـيـهاـ يـوـقـعـ (٢٤ـ) أـنـفـةـ وـعـارـاـ عـظـيـمـاـ ، وـهـيـ مـنـ المـضـارـ المشـهـورـةـ (٢٥ـ) ، وـالـاشـتـراكـ فـيـ الرـجـلـ لـاـ يـوـقـعـ (٢٦ـ) عـارـاـ بـلـ حـسـداـ ، وـالـحـسـدـ غـيـرـ مـلـتـفـتـ إـلـيـهـ ، فإـنـهـ طـاعـةـ لـلـشـيـطـانـ .

فـبـالـحـرـيـ أـنـ يـسـنـ (٢٧ـ) عـلـيـهـاـ (٢٨ـ) فـيـ باـيـاـ التـسـتـرـ وـالتـخـدـرـ ، فـلـذـلـكـ يـنـبـغـيـ (٢٩ـ) أـنـ لـاـ تـكـوـنـ المرأةـ (٣٠ـ) مـنـ أـهـلـ الـكـسـبـ كـالـرـجـلـ (٣١ـ) ، فـلـذـلـكـ يـحـبـ أـنـ يـسـنـ لـهـاـ أـنـ تـكـفـيـ مـنـ جـهـةـ الرـجـلـ ، فـيـلـزـمـ الرـجـلـ نـفـقـتهاـ ، لـكـنـ الرـجـلـ يـحـبـ أـنـ يـعـوـضـ مـنـ ذـلـكـ عـوـضاـ ، وـهـوـ أـنـهـ يـمـلـكـهاـ وـهـيـ لـاـ تـمـلـكـهـ ،

(١) أنقص : + فيه ح. (٢) وأكثرهما : أو أكثرهما د. (٣) اختلافاً واحتلاطاً : اختلاطاً واحتلافاً د. (٤) يجعل : يجعله ح ، ص ، ط. (٥) صحبة : صحبتها د. (٦) الرجل : الوحيدة د. (٧) فإنه : فإن ب ، د. (٨) التثبت : الثبت د. (٩) واستصابة : وبعد استطابه ح ، ص ، ط ؛ وبعد استطهار د. (١٠) وجه : + آخر ط. (١١) توجيهـهـ : تـوـجـهـهـ د. (١٢) يـغـاظـ : تـغـلـيـظـهـ د. (١٣) أنهاـ : أنهـ د. (١٤) يـوـطـنـ : يـوـطـيـ د. (١٥) مضـضـ د. (١٦) منـ : سـاقـطـةـ مـنـ طـ. (١٧) أـنـ : بـأـنـ بـ ، حـ ، دـ ، صـ. (١٨) يـتـزـوـجـهـاـ : تـزـوـجـهـاـ د. (١٩) بالـجـزـافـ : بـانـخـرـافـ بـ. (٢٠) وكـالـةـ : رـكـاـكـةـ بـ ، حـ ، صـ ، طـ. (٢١) كانـ : كـانـواـ دـ. (٢٢) فـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ. (٢٣) نفسـهاـ : انـفـسـهـاـ دـ. (٢٤) يـوـقـعـ : لـوـقـعـ دـ. (٢٥) المشـهـورـةـ : الشـهـوـةـ دـ. (٢٦) لـاـ يـوـقـعـ : وـلـاـ يـوـقـعـ دـ. (٢٧) يـسـنـ : يـسـنـ دـ. (٢٨) عـلـيـهـاـ : بـهـ طـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، دـ. (٢٩) يـنـبـغـيـ : لـاـ يـنـبـغـيـ طـ. (٣٠) المرأةـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ. (٣١) كالـرـجـلـ : دونـ الرـجـلـ دـ ؛ كـوـنـ الرـجـلـ بـ ، صـ ، طـ.

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز<sup>(١)</sup> عدد لا يفي بإرضاء ما ورائه ويعوله<sup>(٢)</sup> ، فيكون البعض المملوك<sup>(٣)</sup> من المرأة بإزاء ذلك . ولست أعني بالبعض الملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما ، وحظها أكثر من حظه . والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها<sup>(٤)</sup> لغيره سبيل ، ويحسن في الولد أن يتولاه<sup>(٥)</sup> كل واحد من الوالدين<sup>(٦)</sup> بالتربيه ، أما الوالدة فيما يخصها<sup>(٧)</sup> ، وأما الوالد فالنفقة ، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكبارهما وإجلالهما ، فهما سبب<sup>(٨)</sup> وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا<sup>(٩)</sup> مئونته التي لا حاجة إلى شرحها لظهورها .

### [ الفصل الخامس ]

#### ( هـ ) فصل<sup>(١٠)</sup>

### في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى السياسات

#### والمعاملات<sup>(١١)</sup> والأخلاق<sup>(١٢)</sup>

ثم يجب أن يفرض السان<sup>(١٣)</sup> طاعة من يخلفه ، وأن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته ، أو بإجماع من أهل<sup>(١٤)</sup> السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة<sup>(١٥)</sup> ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده<sup>(١٦)</sup> الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيحا يظهر ويستعمل<sup>(١٧)</sup> ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ، ويحسن عليهم أئم<sup>(١٨)</sup> إذا افترقوا أو تنازعوا للهوى والميل<sup>(١٩)</sup> ، أو أجمعوا<sup>(٢٠)</sup> على

(١) تجاوز : مجاز ح . (٢) ويعوله : ويقوله ح ، د ؛ ويعوله ب ، ص . (٣) المملوك : للملوك د . (٤) استعمالها : استعماله ب ، ح ، د ، ط . (٥) يتولاهم : لا يتولاهم د . (٦) الوالدين : الأبوين د . (٧) يخصها : تحضنه ب . (٨) سبب : سببا ح ، ط ، د . (٩) فقد احتملا : فيما قد احتملا د ، فهما فقد احتملا ط . (١٠) فصل : ساقطة من د . (١١) والمعاملات : ساقطة من ب ، د . (١٢) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفي المعاملات ح : والأخلاق والمعاملات ص . (١٣) السان : إنسان د . (١٤) أهل : ساقطة من د . (١٥) بالسياسة : وبالسياسة د . (١٦) عنده : عند ط . (١٧) ويستعمل : ويستعمل د . (١٨) أئم : أنه د . (١٩) للهوى والميل : للميل والهوى د . (٢٠) أو أجمعوا : واجمعوا د .

غير من وجد الفضل<sup>(١)</sup> فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب فإن ذلك لا يؤدي إلى التشubب والتشاغب والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم في سنته<sup>(٢)</sup> أن من خرج فادعى خلافه بفضل قوة<sup>(٣)</sup> أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله<sup>(٤)</sup> ، فإن قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد أن يصحح<sup>(٥)</sup> على رأس الملاٌ ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لا قربة عند الله تعالى<sup>(٦)</sup> بعد الإيمان بالي أعظم من إتلاف هذا المتغلب<sup>(٧)</sup> ، فإن صلح الخارجى أن المتولى للخلافة غير أهل لها ، وأنه<sup>(٨)</sup> منو بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجى<sup>(٩)</sup> ، فالأولى أن يطابقه أهل المدينة . والمعول عليه<sup>(١٠)</sup> الأعظم العقل ، وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا في الباقي ومتقدما في هذين بعد أن لا يكون غريبا في الباقي وصائرًا إلى أضدادها ، فهو أولى من يكون متقدما في الباقي ولا يكون بمثلكه في هذين . فيلزم أعلمهمما أن يشارك أعقلاهما ، ويعاضده ، ويلزم<sup>(١١)</sup> به<sup>(١٢)</sup> ويرجع إليه ، مثل ما فعل عمر وعلى<sup>(١٣)</sup> ، ثم يجب أن يفرض<sup>(١٤)</sup> في العادات أمور لا تتم إلا بال الخليقة تنويها به<sup>(١٥)</sup> وجذبا إلى تعظيمه<sup>(١٦)</sup> ، وتلك الأمور هي الأمور الجامعة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة<sup>(١٧)</sup> ، وبالمنافسة<sup>(١٨)</sup> تدرك<sup>(١٩)</sup> الفضائل ، وفي الاجتماعات<sup>(٢٠)</sup> استجابة الدعوات ، ونزول<sup>(٢١)</sup> البركات على الأحوال التي عرفت من<sup>(٢٢)</sup> أقاوينا . وكذلك يجب أن يكون في المعاملات معاملات<sup>(٢٣)</sup> يشترك<sup>(٢٤)</sup> فيها الإمام ، وهي المعاملات التي تؤدي إلى ابتناء أركان المدينة ، مثل المناكيح والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا في المعاملات المؤدية إلى الأخذ والإعطاء ستنا تمنع وقوع الغدر<sup>(٢٥)</sup> والخيف ، وأن يحرم المعاملات التي فيها غرر<sup>(٢٦)</sup> ، والتي تتغير فيها الأعراض قبل الفراغ من الإيفاء والاستيفاء ، كالصرف ،

(١) الفضل : والفضل ح ، ص ، ط . (٢) سنته : سنته ب ، د . (٣) قوة : وقوه د . (٤) قتاله وقتله : قتله وقتاله د . (٥) يصحح : يصح ط . (٦) تعالى : ساقطة من ب ، د . (٧) المتغلب : ساقطة من ح ، ص . (٨) وأنه : وأهنا د . (٩) الخارجى : الخارج د . (١٠) عليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص . (١١) يعتمد : يعتمد ب . (١٢) به : ساقطة من ط . (١٣) على : + علية ط . (١٤) به : ساقطة من ح . (١٥) تعظيمه : العظمى هامش ح . (١٦) المنافسة : المناقشة ص . (١٧) وبالمنافسة : وبالمناقشة ص . (١٨) الاجتماعات : الجماعات ط . (١٩) ونزول : بتزول ب . (٢٠) من : ساقطة من ب ، د . (٢١) معاملات : ساقطة من د . (٢٢) يشترك<sup>(٢٣)</sup> : يشترط ب ، د . (٢٤) الغدر : الغرب ، ص ، ط ؛ الغرور د . (٢٥) غرر : غدر ح ، ص ..

والنسية ، وغير ذلك ، وأن يسن على الناس معاونة الناس <sup>(١)</sup> والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم ، من غير أن يغرن متبرع فيما يلحق بتبرعه <sup>(٢)</sup> . وأما الأعداء والمخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفنائهم بعد أن يدعوا إلى الحق ، وأن تباح أموالهم وفروجهم ، فإن <sup>(٣)</sup> تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالصلحة التي يطلب المال والفروج <sup>(٤)</sup> لها <sup>(٥)</sup> ، بل معينة على الفساد والشر.

وإذا لا بد من ناس يخدمون الناس <sup>(٦)</sup> فيجب أن يكون أمثال هؤلاء <sup>(٧)</sup> يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة ، وكذلك من كان من الناس بعيداً عن تلقى <sup>(٨)</sup> الفضيلة فهم عبيد بالطبع ، مثل الترك والرنج ، وبالجملة <sup>(٩)</sup> الذين نشأوا في غير الأقاليم الشريفة التي أكثر أحوالها أن ينشأ فيها أمم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والعقول.

وإذا <sup>(١٠)</sup> كانت غير مدينة <sup>(١١)</sup> ولها <sup>(١٢)</sup> سنة حميدة لم يتعرض لها إلا <sup>(١٣)</sup> أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لا سنة غير السنة النازلة ، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسنت عليها سنة ، فإنه يجب أن يؤكّد إلزامها ، وإذا <sup>(١٤)</sup> أوجب <sup>(١٥)</sup> إلزامها ، فربما أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره ، وإذا <sup>(١٦)</sup> كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة أيضاً حسنة محمودة ، ويرى <sup>(١٧)</sup> في تجدها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ، وكذبت السان في دعوه أنها نازلة على المدن كلها ، كان في ذلك وهن عظيم يستولي <sup>(١٨)</sup> على السنة ، ويكون للمخالفين أن يحتاجوا في ردها بامتناع أهل تلك <sup>(١٩)</sup> المدينة عنها ، فحيثند يجب أن يؤدب هؤلاء أيضاً ويجاهدوا ، ولكن <sup>(٢٠)</sup> مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامات على ما يؤثرونها ، ويصحح عليهم أئمّم مبطلون ، وكيف لا يكونون <sup>(٢١)</sup> مبطلين وقد امتنعوا عن <sup>(٢٢)</sup> طاعة الشريعة التي أنزلها الله تعالى <sup>(٢٣)</sup> فإن أهلكوا فهم لها أهل ، فإن في هلاكهم فساداً لأشخاصهم ، وصلاحاً باقياً ، وخصوصاً إذا كانت السنة <sup>(٢٤)</sup> الجديدة أتم وأفضل.

(١) معاونة الناس : معاونة د. (٢) بتبرعه : تبرعه ح ، ص. (٣) فإن : وإن ب. (٤) والفروج : والفرج ب. (٥) لها : ساقطة من ح. (٦) من ناس يخدمون الناس : للناس من الخدم ص. (٧) هؤلاء : ساقطة من ط. (٨) تلقى : تلقن ب. (٩) وبالجملة : + فإن ط. (١٠) وإذا : فإذا ح ، د ، ص. (١١) مدينة : مدينة ح ؛ مدينة ب ، ص ؛ + مدينة ب ، ح ، ص ، ط. (١٢) ولها : ولهم د. (١٣) إلا : ساقطة من د. (١٤) وإذا : فإذا ب ، د. (١٥) أوجب : وجّب ب ، ح ، ص. (١٦) فإذا : فإذا ب ، ح ، د ، ص. (١٧) يرى : ساقطة من ب ، د. (١٨) يستولي : فيستولي د. (١٩) تلك : ساقطة من ط. (٢٠) ولكن : لكن د. (٢١) يكونون : يكونون ط. (٢٢) عن : من د. (٢٣) تعالى : ساقطة من ب ، د. (٢٤) السنة : ساقطة من د.

ويسن في باهم أيضا<sup>(١)</sup> في (٢) أئم إن أريدت مسامحتهم<sup>(٣)</sup> على فداء أو جزية<sup>(٤)</sup> فعل.  
وبالجملة يجب أن لا يجريهم<sup>(٥)</sup> وهؤلاء<sup>(٦)</sup> الآخرين مجرى واحدا ، ويجب أن يفرض  
عقوبات وحدودا ومزاجر<sup>(٧)</sup> ليمتنع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان يتجرأ لما  
يخشاه في الآخرة.

ويجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفه للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل  
الزنا ، والسرقة<sup>(٨)</sup> ، وموطأه أعداء المدينة وغير ذلك. فأما ما يكون<sup>(٩)</sup> من (١٠) ذلك مما يضر  
الشخص في نفسه فيجب أن يكون<sup>(١١)</sup> فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون  
السنة في العبادات والمزاوجات<sup>(١٢)</sup> والمزاجر<sup>(١٣)</sup> معتدلة لا تشدد<sup>(١٤)</sup> فيها ولا تساهل<sup>(١٥)</sup> ،  
ويجب أن يفوض كثير من الأحوال خصوصا في المعاملات إلى الاجتهاد ، فإن للأوقات أحکاما  
لا يمكن أن تتضبط<sup>(١٦)</sup> ، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب<sup>(١٧)</sup> الحفظة ومعرفة الدخل  
والخرج وإعداد أهاب الأسلحة<sup>(١٨)</sup> والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي أن يكون ذلك إلى  
السائس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحکام جزئية ، فإن في<sup>(١٩)</sup> فرضها فسادا ، لأنها  
تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن. فيجب أن يجعل ذلك  
إلى أهل<sup>(٢٠)</sup> المشورة ، ويجب أن يكون السان يسن أيضا في الأخلاق والعادات<sup>(٢١)</sup> ستنا تدعو  
إلى العدالة التي هي<sup>(٢٢)</sup> الوساطة ، والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات<sup>(٢٣)</sup> بجهتين<sup>(٢٤)</sup> :  
فأما ما فيها من كسر غلبة القوى ، فالأجل زكاء النفس خاصة ، واستفادتها<sup>(٢٥)</sup> الهيئة  
الاستعلائية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا نقيا.

(١) في باهم أيضا : أيضا في باهم ب ، ح ، د ، ص. (٢) في : ساقطة من ب ، د ، ص. (٣) أريدت  
مسامحتهم : روبرت مسالمتهم ب ، ح ، ص ، ط. (٤) أو جزية : وجزية ب. (٥) يجريهم : يجري د ؛ يحروهم  
ب. (٦) وهؤلاء : هؤلاء د. (٧) ومزاجر : ومزاجره د ؛ ساقطة من ب. (٨) الزنا والسرقة : السرقة والزنا  
د. (٩) ما يكون : أن يكون د. (١٠) من : ساقطة من ب ، د. (١١) أن يكون : ساقطة من ط. (١٢)  
والمزاوجات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص. (١٣) والمزاجر : والمزاجيز د. (١٤) تشدد : متشدد ، ب.  
(١٥) تساهل : متتساهلا ب. (١٦) تضبط : تضبط ب ، د ، ص ، ط. (١٧) ترتيب : وترتيب د. (١٨)  
الأسلحة : الأصلحة ط. (١٩) في : ساقطة من ح ، ص ، ط. (٢٠) أهل : ساقطة من ب ، ح. (٢١)  
والعادات : والعبادات د ، ص. (٢٢) التي هي : وهي ب. (٢٣) والعادات : ساقطة من ب ، ص. (٢٤)  
بجهتين : بجهتين ب ، د ، ص. (٢٥) واستفادتها : واستفادته ب ، د ؛ وباستفادته ح ؛ ولستفاد بها ص.

وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة

والرذائل الإفراطية تجتنب لضررها في المصالح الإنسانية ، والتفرطية لضررها في المدينة.

والحكمة الفضيلية <sup>(١)</sup> التي هي ثلاثة العفة والشجاعة فليس يعني بها الحكمة النظرية ، فإنه لا يكلف فيها التوسط البتة ، بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية ، فإن الإيمان في تعريفها <sup>(٢)</sup> والحرص على التفنن <sup>(٣)</sup> في توجيه الفوائد من كل وجهه <sup>(٤)</sup> منها ، واجتناب أسباب المضار من كل وجه ، حتى يتبع ذلك وصول أضداد ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو <sup>(٥)</sup> الجربة ، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكماله ، ولأن الدواعي شهوانية ، وغضبية ، وتدبرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة التوسط في الشهوانية <sup>(٦)</sup> مثل لذة المنكر والمطعم والمليس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية <sup>(٧)</sup> ، وهيئة التوسط في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والأنفة <sup>(٨)</sup> والخذل والحسد وغير ذلك ، وهيئة التوسط في التدبرية . وروعوس هذه الفضائل عفة وحكمة <sup>(٩)</sup> وشجاعة ، ومجموعها العدالة ، وهي خارجة عن <sup>(١٠)</sup> الفضيلة النظرية ، ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد <sup>(١١)</sup> أن يصير ربا إنسانياً وكاد أن تحل <sup>(١٢)</sup> عبادته بعد <sup>(١٣)</sup> الله تعالى <sup>(١٤)</sup> ، وهو سلطان <sup>(١٥)</sup> العالم الأرضي وخليفة الله فيه <sup>(١٦)</sup> .

(١) الفضيلة : الفضيلة ح ، د ، ص ، ط . (٢) تعريفها : تعرفها ب ، ح ، ص ، ط . (٣) التفنن : التيقن ح ، ص . (٤) وجه : جهة ب . (٥) فهو : فهي ص . (٦) الشهوانية : الشهوانيات د . (٧) والوهمية : والوهمية ط . (٨) والأنفة : والألفة ص . (٩) عفة وحكمة : حكمة وعفة ح ، ص . (١٠) عن : + الحكمة ح . (١١) كاد : يكاد ب . (١٢) وكاد أن تحل : فكاد أن تحل د ؛ أو كاد أن يحل ح ؛ وكاد د ، ط . (١٣) بعد : بعيد د . (١٤) تعالى : ساقطة من د ؛ + وكاد أن يفوض إليه أمور عباد الله ح . (١٥) سلطان : السلطان ص . (١٦) فيه : + قد تم الكتاب المسمى بالشفاء على يد الأقل عبد الكريم الشيرازي في شهر محرم الحرام سنة ثالثة وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية ط ؛ + تم بحث الالهى من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين كاتبه العبد الضعيف الجانى ابن شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، في عام ٦٨٣ ح ؛ + تم بالخير . وقع الفراغ من مشقة كتابته يوم الأربعاء .. خامس عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان ألف هجرية على يد الفقير الحنير صقر الكرمانى . اللهم اغفر ذنبه بحق محمد وآله وأولاده أحجهين ص ؛ + والحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال ، والصلوة والسلام على محمد سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل ، كتبه عبيد الله بن مر عبد الله د .



## فهرس المصطلحات <sup>(١)</sup>

ab aeterno ٧ ١٨٣	(١)
اسطقس ، ١١ ٤٠٩ ، ١٥ ٢٨٠	أبدى ٢ ٣١١
elementum ٣ ٤١٠	aeternum ١ ١٨٤
Fundamentum ٣ ٤٤٢	أثر ١٢ ٢٨١ ، ١١٤٤
أش radix ٧ ، ٣ ٤٢٤	affectio ١٦ ٤٣٢
أصل inhaerens ١٠ ٤٤	impressio ٢ ٢٧٥ ، ٤ ٢٧٣
الأصلية (المثل) ٥ ٢٠٤	مؤثر ١٠ ٤١١
Platonitas	impressio ١٠ ٢١٠
ordinatio ١٠ ٤٩	آخر ٩ ١٧
تأليف ١٣ ٤٨ ، ٧ ١٠	Futurum
مؤلف compositum	posterior ١٣ ٢٦
الأمور العامة ٧ ، ٤ ٢٠٦	أنظر التقدم
res communes	Posterioritas ٧ ١٦٣
أمر aliquid ١٤ ٣٠	أرسسطو أنظر : الفيلسوف المقدم ،
الأمر الإلهي ٢ ٤٤٠	المعلم الأول
Mandatum divinum	

(١) وضع هذا الفهرس مشكوراً الأستاذ محمود الخضيري عضو لجنة ابن سينا ، وعوّل فيه على الترجمة اللاحينية للإلهيات إلى جانب النص العربي ، تلك الترجمة التي طبعها المعهد الفرنسي بمدينة نيويورك.

( Avicennse Metaphysica, Pro Manuscripto The Franciscan Institute St. Bonavontura N Y. 1948)

وهي منقولة من طبعة البندقية سنة ١٥٢٠ واستفاد أحياناً من مخطوط الفاتيكان اللاتيني ، بمجموعة Urb. Lat. رقم ١٨٧

وتشير الأرقام الكبرى في هذا الفهرس إلى صفحات النص العربي ، والأرقام الصغرى إلى الأسطر ، واكتفى بالإشارة إلى بعض المواطن فقط.

creatio ١٧ ٣٤٢ ، ٧ ٢٦٧	ابداع ٢٦٧	الإمام ١١ ٤٥١
مبتدع ١٥ ٣٤٣ ، ١٨ ، ١٠ ٢٦٧		تأمل ٩٦
creatum ١٦ ٤٠٣		إن (برهان) أنظر : برهان
Causatum ١٠ ٣٤٢	مبعد	الإنية ٤٧ ، ٧٣
Permutatio ١ ٣٨٤	تبديل	Quia est ١٢ ١٣
demonstratio ٤ ٥	البرهان	الإنية ١٢ ٣٤٦ ، ١٠ ٣٤٤
برهان ٥ ٥٤ ، ١٥ ٨		anitas
demonstrativum		v ٧٢ fol. ١٨٧ ms Vat. Urb. lat.
برهان إن ٩ ٢٠		وفي المطبوع ، وهو خطأ :
demonstratio de an est		Anaxagoras ٧ ١٨٣
برهان اللّم — برهان لم ١٠ ٢٠		أولى ١٣ ٤٨ ، ١٣ ٨
demonstratio de quare est		الأوائل ١ ٤٢٩
مربهن عليه ١٥٨	probantur	أيس ١٦ — ١٢ ٢٦٦
البرهان (كتاب) ٣٥		تأييس ١٢ ٣٤٢ ، ١٧ ٣٤٢
Liber de Analecticis		تأييس ١٢ ٢٦٦
Posterioribus		الأيون (جمع أين) ٦ ٣٩٨
البرهان (كتاب) ١٥ ٤٨ — ١٦		(ب)
Liber demonstrationum		البحث ١٤ ٦
البر والإثم (كتاب) ٦ ٤٣٩ — ٧		inquisitio ١٤ ٦
Liber de peccatio et eius		inceptio ١٣ ٢٦
opposito		مبداً ١٣ ٢٦ .initium
برئ عن المادة ١٧		مبداً ١٤ ٢٥٨
Separatum a materia		مبداً فاعلي ٧ ٢٥٩
متبرئ عن المادة ١٣ ٦٠		Principium activum
separatum a materia		مبادئ الكل (رسالة في) ١٧ ٣٩٢
infusio ٦ ٧٤	انبساط	Epistola de principiis omnium
destructio ١ ١٤٤ ، ٩ ٩	بطلان	prius ٣ ١٠٥
inanis ١ ٣٧٩	باطل	
Ptolemaeus ١٢ ٣٩٢	بطليموس	
resurrectio ٥ ٤٢٣	البعث	
Fluxus ٧ ، ٥ ٣٩١	انبعاث	

perfectio	تمام ١٧١٧١	dimensio	بعد ١٤١١، ١٤١١
تمام ٣٣٥٥، ٣١٨٦، ١٣١٠١		spatiu	بعد ١٤١١٥
perfectum			بعدية ١٦٢٦٦، ١٥٤٠، ١٧٢١
تمامية (علة) ٥٢٩٠		posteritas	
) Perfectiva ) causa		specierum	بقاء الأنواع ٦٣٩٤
فوق التام ٣٣٥٥			permanentia
plus quam perfectum			البال (إحاطار ب) ١٥٢٩
ما فوق التمام ٣١٨٦			transitus per animum
perfectionem quod est ultra			pulchritudo ١٥٣٦٢
فوق التمام ١٤١٨٨			بهاء ١٥، ١٣٣٦٨
ultra perfectionem			decor ١٥، ١٣٣٦٨
( ث )			بَيْنَ ١٣٨
ثابت esse ٩٣٢			بَيْنَ ٥٢٠، ١٠٦
إثبات ١٦٦			manifestum per se
stabilitio ٩١٢٩		manifestatio	البيان ١٤٥، ١٥٨
إثباتي ١٤٣٤٨، ٨٣١			بيان ١٢١٩
affirmativum			probatio ٤٣٠
Perseverantia ٨٣٨٨	الثبات		بيان للشيء من نفسه ١٣١٩
Permanentia ٨٣٩٨	الثبات		manifestatio sui ipsis
الثوابت (كرة) ٤٠١، ١٢٣٩٢			بيان نفسه (أخذ الشيء في) ١٨٢٠
	١٣	aliquid	idem accipiatur in probatione suiipsius
sphaera fixarum			separabile ٦٤٢
Gravitas ١١١٧	الشلل		مباين ١٤٣٧٨، ١٣٧٧
( ج )			discretum
mens ١٨٢٠٨	جبلة		diversitas ١٢٤٣
renovatio ٣—٢٣٨٤	تجدد		( ت )
revolutio ٨١٣١	تجدد		تابع ٥٢٧
			consequens
			ordo ١٢، ٥٣٦٤
			ترتيب

concurrents	الإجماع ٦ ١٧٤	٧ ٣٨٠ التجدد (على سبيل)
	omnibus	secundum viam successionem
concurrus	الإجماع ١١ ٢٨٤	الجدل ١٣ ١٦ topica
consensus	الإجماع ١٤ ٤٥١	الجدل ١٢ ٣١٠ dialectica
gloria	الجلالة ١٠ ٢٧	الجدل — (صاحب الجدل) ١٥ ١٦
magnitudo	حالة قدر ٣ ٢٨	topicus
	gratiae	التجربة ١٠ ٨ experientia
	الإنجاء ١٣٦٢ ، ١٨ ٣٦٢	التجربة ٥ ٤٢٠ experimentum
	remotio	مجرد ١١ ٤ purum
الجمل	١٣ ٢٧ ، ١٣ ٢٦٨	exspoliatum ١٣ ٢٣
	pulchritudo	مجرد ١٧ ٧٥ expoliatum
conjunction	جملة ٢ ٩	تجريد ٨ ٣٦٤ expoliatio
	جملي ٢ ٩	أجزاء لا تتجزأ ٨ ١٤٥ atomi
universitas	جملة ٣ ٢٥	جزئي ٤ ٢٠٧ ، ١٨ ٧ particulare
genus	جنس ١٥ ٣٤ ، ٦ ٢٦	الجزئيات ٥ ٣٥٥ particularia
Homogeneum	مجانس ٥ ٢٧	الجزئي المفرد ٤ ١٩٦ individuum
non	غير مجانس ٧ ٢٧	التجزء ١ ١٢٩ partitio
	generis	جزاف ٣ ٢٨٧ ، ١٨ ١٨٠
homogenea	المجانسة ١٤ ٣٠٣	fortuitum
	محظول ١ ١١	fortuitu ٥ ١٨٠
substantia	جوهر ٩ ٥٤ ، ٧ ١٠	promptum ٥ ١٧٤
	الجوهر الصورى ١١ ٢٥	الاجتماع ٦ ٩٩ aggregatio
	substantia formalis	الإجماع ١٠ ٤٢١ consortium
	الجواهر المفارقة ٨ ٤٢	congregations ٩ ٤٤١
Substantiae separatae		الاجتماع ١٢ ٢٨٠ conjunctio
	الجواهر الفلكية السماوية ١٧ ٢٧	جامع ٥ ١٠٩ collectivum
substantiae	circulares	
	caelestes	
	الجواهر الملكية العقلية ١٦ ٢٧	
substantiae	angelicae	
	intebiligibiles	
	الجواهر الملكية النفسانية ١٧ ٢٧	
substantiae	angelicae	
	animales	

mobile	متتحرك ٦ ٢٣٧	substantiatur	تجوهر ٣ ١٢
moventur	متحرك ٩ ٤	largitas	الجود ٧ ٢٨٤
الحساب (علم)	٨ ١٩		الجود ١١ ٣٦٧ ، ١٥ ٢٩٨ ، ٦ ٢٩٦
arithmetica			liberalitas
sensibile	محسوس ١١ ٩٤	(ح)	
حسشو (من الكلام)	١٤ ٣١	ire in peregrinatio	الحج ١١ ٤٤٤
superfluum		ratio	حجّة ٩ ١٤٣ ، ١٥ ٥٢
restrictio	حصر ١٨ ٣١٢	inceptio	الحدوث ٣ ١٦٣
acquisitum	حاصل ١٦ ٢٩٢		محدث ٢ ٢٦٧ ، ١٧ ٢٦٦
acquisitum	متحصل ٨ ٥٧		incepiens
محصل		dans incepitio	محدث ١٨ ٣٤٢
محصل (معنى)	١٣ ٣١	contingens	حادث ١٥ ١٦٦
) apprehensa ( intentio			حدّ ٣ ٢٢٣ ، ٦ ٣٥ ، ١٤ — ١٢ ٤
حاصل	advenire ١٨ — ١٧ ٣٢	definitio	definitio
حاصل	habeatur ante ٢ ٢٣	extremitas	حدّ ٤ ١٢
الحاصل	الحاصل ١١ — ١٠ ٣٤	descriptio	حدّ ١٥ ٢٥
تحصل	habetur ١٢ ٣٣		محدود ٦ ٢٣٦ ، ١٣ ٢٥
الحفظ	conservativa ١٦ ٤٢٣		definitum
حق	٢٧٨ ، ٣ ٤٨ ، ١١ ٢٧	terminatum	محدود ١٦ ١١
veritas	٨ — ٧		interminatum
certitudo	حقيقة ٩ ٤٥ ، ١٠ ٣١	٩ ١٦	متعدد
التحقيق	certificatio ٤ ١٦	aequidistans	محاذ ٩ ١٤٩
تحقق	verificatio ٦ ٦١	aequidistantia	محاذاة ١ ١٥١
الحكمة	الحكمة ١٠ ٣	motor	محرك ٨ ٣٩٢
حكم	judicium ١٢ ٦٥	movens	محرك ٨ ٢٥٩
أحكام التحوم	judicii de ٥ ٤٣٥	motus	حركة ١٣ ٤
	stellis		
assimilatio	المحاكاة ٩ ، ٦ ١٥٣		
resolutio	التحليل ١٤ ٤٨		

(خ)

الخبر enuntiari ١٢ ٣٠	المُحْلِل ١٦٠ ، ١٤٠ ، ١١ ، ١٠ ٥٩
خارج extrinsecum ٧٦٨ ، ٧٤١	materia subjecta ٨ ١٨٤ ، ١٦ ١٨٢ ،
الخارجية (في الأشياء) appropriatio ٩ ٣٢	الحامِل sustinens ٤ ٣٥٠
in exterioribus ١٨ ٧	يحمل على praedicatur de ١ ٢٣
proprium ١٨ ٢٠٣	المحمول praedicatum ٨ ٦٢
Proprietas ١٦ ٢٠٣	حمل praedicari ١٤ ٥٤
١١ ٤٣ ، ٤ ١٥	الحمل aries ١٤ ٣٦١
appropriatio	المحور axis ١٧ ٦١
appropriator ٦ ٤١١	الحال dispositio ٤ ٢٤ ، ١ ٤
خاص خطيبي ١١ ٣١٠	في الحال in praesenti ٩ ٣٥
persuabile sc. rhetoricum ١١ ١١٧	استحالة permutatio ١٤ ٢٣٨
levitas ١ ١١٧	استحالة ٤ ٣٣٢ ، ٧ — ٥ ٣٠٨
التخلخل ١٧ ٤١٣ ، ١٨ ٢٦٨	conversio
raritas	impossibile ٦ ٣٥
dilatatio ١٤ ٧٧	محال absurdum ٨ ٤٥ ، ١٣ ٣٩
الخلط confusio ٩ ١٨٣	محال Frivolum ٥ ٤٠
commixtio ١٠٧	محال inconveniens ٧ ٧٣ ، ٩ ٤٤
الخلاف ٤ ٢٠٣ ، ٨ ٢٧	حيز locus ٨ ٧٢
diversitas	حيز terminus ١٥ ٧٤
المخالف diversum ٩ ٣٠٤	متاحيز habens locum ٢ ٧٣
inconveniens ١ ١٣	منهاز terminatum ١٢ ٧٢
خلف ١١ ٤٦ ، ١ ٤٤ ، ٢ ٣٩	في حيز in termino ٩ ٣٧
inconveniens	محيط continens ٩ ٦١
impossibile ٥ ٤١ ، ٢ ٣٩	
خلف contrarium ٣ ٧٣	
ال الخليفة successor ١١ ٤٥١	

الدعوة	٣ ٤٤١	Vicarius Dei	١٦ ٤٥٥ خليفة الله
الدعوات	١٣ ٤٣٨ ، ٤ ٤٣٥	creatura	١٥ ، ١٠ ٣٧٩ الخلق
orationes		Erentura	١٥ ٣٧٩ الحلقة
signum	١٣ ١٧٠ ، ١٢ ٦ دليل	creator	٥ ٣٨٠ الحالق
significativum	٦ ٥٢ دليل		١٧ ٤٢٩ ، ٥ ، ٢ ٢٨٧ خلق
assignatio	٣ ٢٩ دلالة	mores	
significatio	١٢ ٢٣٧ دلالة	mores	٥ ٤١٩ أخلاق
انظر : تضمن ، التزام		inanitas	٧ ١٣٨ الخلاء
sensus	١٤ ، ١٣ ٣٠٦ دلالة	intentio	٤ ١٨٨ تخيين
significare	١٠ ٢٩ يدل		١٧٩ ، ١٧ ١٧٤ ، ١١ ٨ اختيار
Significatum	١ ٥٣ مدلول	electio	١٠ ٣٨٢ ٥
استدلال من الأمور المحسوسة	٣ ٢١	eligens	٨ ٤٠١ مختار
testificatio sensibilium		bonum	٥ ١٧ الخير
procedere	٢ ٣٠ دار		٢٨٥ ، ١٤ ١٧٣ ، ٢ ١٠٥ تخيل
	circulariter	imaginatio	١٧
	دور (بيان فيه)	( د )	
) circularis ) Probatio		gubernatio	٣ ٤١٥ تدبير
دوري (بيان )	١٢ ١٩	governator	١٤ ٤١٢ ، ٥ ١٩ مدبر
) Circularis ) argumentatio		dispositio	٨ ٣٦٤ تدبير
rotunditas	١٤ ٢٨٢ تدوير	contineri	٤ ٣١٥ المداخلة
revolutio	٨ ١٣١ دورة		٥ ٣٣٧ ١٠ ١٥٦ إدراك
cursus caeli	١٦ ٣٨٩ مدار الفلك	appraeahensio	
aeternum	٤ ٤٨ دائم	appraeahendens	٧ ٢٣٦ دراك
castus	٩ ٢٤٦ دين	adducens	١٧ ٢٩٧ داع
( ذ )		inductor	١٤ ٣٧٧ داع
ذات	٤ ٤٣ ، ٥ ٥ ٥٥	oratio	١٠ ٤٣٩ الدعاء
essentia			
per essentiam	٦ ٢٥ بالذات		

electio	١٤ ٣٧٧	الترجيح	per se	٦ ٣٨	بذاته
eligere	٤ ٣٧٧	ترجيع	in se	١٠ ٣٨	في ذاته
spes	٦ ٣٧٠	الرجاء	in esse	٢ ١٢	بالذات
fiducia	١٦ ٤٢٣	الرجاء	proprio	١٠ ٤	بالذات
misericordia	١٣ ٢٩٨	الرحمة	secundum se	١٠ ١٢	من جهة ذاته
vountarium	١٢ ٣٨٤	إرادى	subjetio	٦ ، ٢ ٤٣٠	إذعان
volitum	١١ ٣٦٦	مراد	Memoria	١٤ ١٢٨	الذّكر
multivoca	١٥ ٣٠	مرادفات	recordatio	١٦ ٤٢٣	التذّكر
multivoca	١٣ ٣٠٧	رذيلة	intentio	١٦ ٣٦	مذهب
stoliditas	١٣ ٣٠٧	رذيلة		١٤ ١٤٨ ، ٨ ٦٥	مذهب
الرسم	٢ ٢٤٧ ، ١١ ١١٥ ، ٤ ٦٣	رسم	sententia		
descriptio		describitur	intellectus	١٠ ١٠ — ١١	الذهن
descriptum	٨ ٣٦٠	مرسوم	( ر )		
imprimuntur	٥ ٢٩	ترتسم	sententia	٩ ٥٠ ، ١٦ ٣٣	رأى
impressi	٥٦ ٢٩	ارتسام	scientia	١٦ ٢٦	رأى
consideratio	٦ ٣٦٣	الرصد	opinio	٢ ٤	رأى
compositio	١٢ ٢٨٠	تركيب	dominatio	٧ ١٨	الرئاسة
compositum	٧ ٦٠	مركّب	governator	١١ ١٦٤	رئيس
الروح المقدّس	٩ ٤٤٢	الروح المقدّس	gubernatum	١١ ١٦٤	مرعوس
sanctus spiritus			deitas	١ ٣٦٥	الربوبية
meditatio	٢ ٢٨٧	رويّة	quadratura	١٤ ٢٨٢	تربع
Praemeditatio	١٨ ٤٢٩	رويّة	comparatione ordinatio	٦ ١٩	ترتيب
cogitatio	٦ ٢٨٣	رويّة	in		
الرياضي ( العلم )	١٠ ١٠ ، ٦ ٦		ordinatio	٣ ٤٠٣	ترتيب
) doctrinalis ) scientis					
disciplinsbilis	١٥ ١٠	الرياضيات	مرتبة	٦ ٣٢٧ ، ١ ١٩ ، ٣ ١٧	مرتبة
			ordo		

( ز )

زحل ١٣٤٠١

الرمان ٧ ١١٧ ، ٣ ١٩

الزوج ١ ١٢٣ ، ١٤ ١٢٢

( س )

سبب ١٥ ٤

سبب ٢ ٥٩ ، ١٢٨

سبب ٦ ١٧

أسباب قصوى ٨ ٧

أسباب مطلقة ١١ ٧

مسبب الأسباب ١٦ ٤

causa causarum

causatum ٦ ٨

التسخير (على سبيل) ١١ ، ١٠ ٣٨٢

ad modum servientis

السرعة ٥ ٥٨

سرمدى ٥ ٣٨٨

incessanter ١٨ ٢٦٣

serian ٤ ١٣٥

السعادة ٧ ٢٢٣ ، ٩ ١٧

سكنون ٨ ١٠

السلب ١٦ ٥٢

نالبة ٩ ١٢٩

سلبيّ ١٤ ٣٤٨

بالسلب ١٣ ٣٢

السلوك (في طريق) ٣٣٦ ، ٤ ٣٣٤

١٨

secundum viam procedendi

مسلم ١١٦٨ ، ١٦ ٤٩ ، ٣ ٦

concessum

مسلمة (مبادئ) ٤ ٥

) conceduntur ( Principia

conceditur مسلم الوجود ١٨ ٥

esse

سنة constitutio ١٣ ٤٤١

سان constitutor ١٤ ٤٤١

مساوق Parificatur ١٧ ٢٦

مساواة ١٤ ٣٠٣ ، ١١ ٢٣٩

aequalitas

المساوي aequale ٥ ٢٧

coaequale ١٤ ٣٧

بالتساوي aequaliter ١٦ ٣٤

( ش )

شبهة verisimile ٣ ١٥

الشبهة verisimilitudo ١ ٤٤٣

simile ٥ ٢٧

التشبيه simulatio ٨ ٥٠ ، ٢ ٤٩

شبهة quaestio ٤ ١٤٠ ، ١ ٢٣

مشابهة assimilatio ١ ١٥٣

التشبيه assim latio ٩ ٢٨٣

مشابهة similitudo ١٤ ٣٠٣

الشجاعة audacia ١١ ٣٠٧

شخص ٥ ٢٩٠ ، ٣ ٢٠٥

individuum

individuum ١ ٢١٠ شخصى

- ambiguitas ٢ ٥١ الشك  
 التشكيل ٨ ١٦٣ ambiguitas  
 مشكل ١٦ ١٥٥ ambiguum  
 بالتشكيل ٤ ٩٧ ambigue  
 تشكيل ١٧ ٧٨ figuratio  
 إشكال ٦ ١٥٥ dubitatio  
 الشكل ٣ ١٢ figura  
 تشكيل ١٨ ١٧١ figuratio  
 مشاكل ٥ ٢٧ configratio  
 مشاهدة ٩ ٢٤٧ visio  
 المشاهدة بالحواس ١٠ ٤٣٧ praesens sensibus  
 مشهور ١٣ ٨ مشهور  
 probable  
 famosum ) ms. Bibl. Vat Urb.  
 .Lat  
 ) r infra ٣ fol. ١٨٧ probabilis  
 مشهور ١٦ ٢٦ مشهور  
 ١٧ ٣٨٧ ، ١٤ ١٦٦ شهوة  
 voluptas  
 concupiscibile ٣ ١٧٤ شهوان  
 القوة الشهوانية ١٦ ٣٩٨ virtus appetiva  
 إشارة ٩ ٢٤٧ ، ١٤ ٣٢ designatio  
 مشار إليه ٨ ١٣٨ ، ١١ ١٣٤ designatum  
 شوق ١٥ ٣٨٧ ، ١٦ ، ١٣ ٢٨٥  
 desiderium  
 القوة الشووية ١٣ ، ١١ ٢٨٤ virtus desiderativs
- أشخاص ٧ ٤٧ individua  
 أشخاص ٢ ٤٦ singularia  
 بالشخص ٣ ٦٤ singulariter  
 الشدة ٧ ١٧٠ vehementia  
 بالأشد والأضعف ١١ ٧٨ secundum fortius et debilis  
 شرط ١٤ ٤٠ conditio  
 شريطة ٥ ٢٥  
 الشرع ٤ ٤٢٣ fides  
 شريك ٦ ٣٧٣ communicans  
 شريك ٥ ٣٢٧ compar  
 شركة ١٤ ٢٠٩ communio  
 اشتراك ٤ ٢١٠ comunitas  
 مشاركة ١٢ ٢٨٠ consortium  
 مشترك (اسم) ٤ ٥٢ ، ١٤ ١١  
 ) commune ) nomen  
 بالشركة ٣ ١٦ communiter  
 بالاشتراك ١ ٤٠١ ، ١٤ ٢٢  
 communiter  
 باشتراك الاسم ١٠ ١٠٨ ، ١٦ ٥٩  
 ١٤ ٤٠٤ ، communione nominis  
 الاستشعار ١ ٤٢٥ perceptio  
 مشتق ٢ ١١٠ derivatum  
 بالاشتقاق ٨ ، ٧ ٢٣٥ denominative  
 الشقاوة ٥ ٤٢٣ miseria  
 الشك ٥ ٢٠ questio

artificiatum ١٦ ٢٨٢	مصنوع	desideratum ١٨ ٢٨٤	متشوّق
cognitio ٥ ٥١	إصابة	( على سبيل ) ٨ ٤٠٤	التسويق
forma ٧ ٢٥٧ ، ٨ ١٠	صورة	secundum viam desiderii	
formatio ١٣ ٢٦٤	تصوير	res ٣ ٢٩	الشيء
تصوّر ١٢ ٣٨٤ ، ١٣٠		ال شيئاً	أخطأ المترجم إذ جعلها
imaginatio		similitudo	
imaginationes ١٣ ٢٩	التصورات	وهي نفس اللفظة التي	
تصوّر ( علم ) ٥ ٤٠ ، ١٤		استعملها في ترجمة « المشاهدة » .	
) imaginativa ) scientia		( ص )	
( ض )		تصحيح	verificatio ٨ ٥
الضد ٣ ٣٠٨ ، ١٠ ٢٦ ، ١٣		صدور	adventus ٧ ، ٦ ٢٦٧
contrarium		الصدق	certitudo ٣ ٤٨
contradiccio ١٢ ١٢٨	المضادة	صادق	certum ١٠ ٤٨
nocivum ٥ ١٧	الضار	التصديق	credulitas ٤ ٥٤ ، ٧ ٢٩
الضروري ٦ ٣٥ ، ٥ ٢٥		تصديق ( علم ) ٥ ، ١٤	
necessarium		) creditiva ) scientia	
necesse ٥ ٢٩	الضروري	صادمات	٣ ٤١٨ ، ١١ ٢٢٤
Propositum ٢ ٣٢	إضمار	conflicti	
intentio ١٢ ٣٧٧	ضمير	صادمات	concursum ١٦ ٤٣٩
تضمين ( دلالة ) ١٢ ٢٣٧		صادمات	concurrentia ٣ ٤١٨
continentia		مصلحة	commoditas ٦ ٢٩٨
الإضافة ١٥ ٢٠٩ ، ٥ ١٥٢		مصلحة	utilitas ١٤ ٣٧٧
relatio		الصلة	oratio ٣ ٤٤٥
relatum ٤ ١٥٢	المضاف	الصناعة	magisterium ١٢ ٥
المضاف ١٢ ١٠٣ ، ١٧ ٣٧		صناعة	١٦ ٢٨٢ ، ٥ ، ٤ ١٧٦
relativum		artificium	
ad aliquid ٣ ١٥٢	المضاف	بالصناعة	per artificio ١٦ ١٠١
		صناعي	artificiale ٥ ٢٨٢

## (ع)

Incuria ٨ ٢٨٤ ، ١٦ ٢٨٣  
 عبادة ١٥ ٤٤٣  
 Cultus ١٥ ٤٤٣  
 عبادة ١٢ ٣٩١  
 Servitium ١٢ ٣٩١  
 اعتبار ١٨ ٢٤١  
 Respectus ١٨ ٢٤١  
 باعتبار ١١ ٤٨  
 Respectu ١١ ٤٨  
 عبارة ١٢ ٢٩  
 Interpretatio ١٢ ٢٩  
 معجزات ٨ ٤٤٢  
 Miracula ٨ ٤٤٢  
 العدد ٣ ١١٩  
 Numerus ٣ ١١٩  
 معدود ٨ ١١٩  
 Numeratum ٨ ١١٩  
 Aptum ٩ ٦٧  
 مستعد ٩ ٦٧  
 Adaptatum ١٧ ، ١٥ ٦٧  
 مستعد ١٦ ٢٢  
 Adaptabile ١٦ ٢٢  
 استعداد ، ١٤ ١٣٩ ، ٦ ٧٧  
 Aptitudo ٦ ٢٧٣  
 استعداد ٦ ٧٢  
 Praeparatio ٦ ٧٢  
 Praeparator ٧ ٤١١  
 معدّة (علة) ٧ ٢٦٥  
 ( Causa ) Praeparatrix  
 Aequalitas ١ ٢٥١  
 اعتدال  
 Aequalitas ٥ ١٥٣  
 المعادة  
 Remotio ٤ ٢٠٣  
 العدول  
 Justicia executor ١٤ ٤٤١  
 معدّل ٨ ١٢٨ ، ١٠ ٣٦ ، ٥ ٢٥  
 العدم  
 Privatio ١٦ ، ١٥ ٣٠٤ ،  
 Non esse ١٠ ٣٩  
 العدم ١٠ ٣٩  
 Non esse ٨ — ٧ ٣٢  
 معدوم

## (ط)

Natura ١٤ ٣٣  
 طباع  
 منطبع ٤ ١٤٣  
 طبيعي (علم) ٩ ٢٠ ، ٧ ٥  
 ) Naturalis ) cientia  
 طبقة ٧ ٣٤٠ ، ٦ ١٩  
 مطابق ٧ ٤٨  
 Adaequatur ١٠ ٤٨  
 المطابقة  
 Adaequare ١١ ١٤٧  
 تطبيق  
 Parificatur ٧ ١٠٣  
 يطابق  
 Parificatio ١٧ ١٤٦  
 مطابقة  
 Compar ١٠ ١٥٢  
 مطابق  
 Conformatas ٩ ٢١٠  
 مطابقة  
 Noviter adveniens ١٦ ٤١  
 طارئ  
 Inquisitio ٦ ٢٢٠  
 مطلب  
 Inquisitio ٢ ٣٨٨  
 طلب  
 مطلوب ١٦ ٣٨٧ ، ٢ ٦  
 Quaesitum  
 Inquiruntur ٤ ٥  
 مطلوبة (أشياء)  
 ( ظ )  
 الظفر ٦ ٣٧٠  
 الظن ١٦ ١٢٨ ، ١٨ ١٦  
 Opinio ١٦ ١٢٨ ، ١٨ ١٦  
 ظنّ ١٧ ٣٨٧  
 Putativum ٢ ٣٦٩  
 ظنّ ٢ ٣٦٩  
 مظنون ١٤ ٣٨٧ ، ١٧ ٣٨٨  
 Putativum

Cessatio	التعطل ٥ ٣٧٧	عرض Accidere ١٠ ٤
Successio	التعاقب ١٧ ٣٩٠	العرض Accidens ١٥ ٤٣
Ligatio	عقد ٣ ٤٤٧	بالعرض ٥ ٥٧ ، ٧ ٢٥
Sententia	عقد ١٥ ٣٦١	Per Accidens
Sententia	اعتقاد ٣ ١٧٤ ، ٧ ٤٨	Secundum Accidens
Certitudo Scientis	اعتقاد ٢ ٤	عرضية Accidentalitas ٤ ٩٣
Intellectus	عقل ١٨ ٣٦	عوارض Accidentia ١٠ ٥٤
Intelligentia	عقل ١٤ ٦٠	عوارض Consequentia ٤ ١٤
Sensus	عقل ١٢ ٥٠	عارض عارض Accidentale ٣ ١٢
( Esse in ) Intellectu	العقل ( وجود في ) ٤ ٣٢	عوارض ٣ ١٣٢ ، ١٠ ٤
	عقل مفارق ١ ١٨٩	Accidentalia
Intelligentia separata		معرفة Cognitio ١٢ ١٥
العقل الفعال ١٧ ٣٨٨ ، ٨ ١٤٢		تعريف ٦ ٦١ ، ٣ ٣٥ ، ٩ ٣
Intelligentia agens		Ostensio ٤ ٣٥
العقل الصريح ٨ ٣٧٧		تعريف Declaratio ١٣ ٣٠
Intelletctus Purua		تعريف Notificatio ٣ ٥٧
العقل المحسن ٧ ٤٠٤		أعرف ٧ ، ٥ ٣٠ ، ٦ ٢٩
Intelligentia Pura		Notius
العقل العملي ٧ ٣٨٧		متعر ( تعرى المادة عن الصورة ) ٤ ٧٢
Intellectus Activus		Spoliatum
عقلي ( وجود ) ١ ١١		معشوق Diligendum ١٢ ٢٧
( e se ) Intelligibile		عشيق ٦ ٣٦٩ ، ١ ١٥٤
عقلي ( عالم ) ٦ ٣٨٠		Amatum
Intelligibile saeculum		عاشق ٦ ٣٦٩ ، ١ ١٥٣ ، ١ ١٥٤
معقول ١١ ٣٥٧ ، ٥ ٣٤		Amator
Intellectum		يعطل Abstulere ١١ ٣٨٠
Appraehensum	معقول ١١ ٣٥٧	معطلة Haeretici ١١ ٣٨٠

التعليم الأول	٤ ٣٣٢	المعانى المعقولة الأولى	١٨ ١٠
Doctrina Prima		Intentiones Primo Intellectae	
المعلم الأول	٩ ٣٩٢ ، ٧ ٣٣٣	المعانى المعقولة الثانية	١٧ ١٠
Magister Primus		Intentiones intellectae secundae	
Disciplinæ	١٤ ١٤٣	عاقل	٧ ، ٦ ٣٥٧
تعلميّات		Intellector	١٣ ، ١٠ ٣٥٧
تعلميّة (علوم)	٧ ٤	Convertitur	٣ ٦٠
( Scientiae ) Doctrinæ		Reversio	٧ ٨٦
Facere Percipere	١٨ ٢٩	E Converso	٣ ٢٤٠
يعلم	٥ ٤٣٠	بالعكس	٦ ٨٠ ، ٥ ، ٢ ٤٢
استعلمية (ملكة)		Habitudo	
( Habitus ) Dominandi		Causa	١٢ ٨
عمل	١ ٤	العلة الأولى	٥
عملی (علم)	٣ ٨ ، ٤ ٤	Primum Principium	
( Practica ) Scientia		Causa Finalis	١١ ٢٠
عملی (علم)	١٢ ٣	انظر أيضاً : مادة ، عنصر ، فاعل ،	
( Scientia		ثام ، معدّ ، معين ، قريب ، بعيد.	
Perpendicularis	٩ ٦٣	علة ما	١٢ ٢٩
عمودي		Aliquid Aliud	
Communitas	١٦ ٢٠٣	Causalitas	٣ ١٦
عموم		Causatum	١٦ ، ١٥ ١٤
Communior	٥ ١٠ ٩	العلة القابلية	١ ٨٥
أعمم		العلة القريبة	٣ ٨٤ ، ١٣ ٨٢
Contradicendum	١ ٤٩	Causa propinqua	
معاند		Signum	١٨ ، ١٧ ٢٩
عصر	١٢ ، ١٠ ٢٥٨ ، ١٧ ٢٧	علامة	٤ ٣٥
Elementum		Signa	
Materia	٥ ٢٨١ ، ٧ ٢٥٧	Cognitum	١٨ ١٠
عنصر		علوم	
	١٣ ٢٧٨	Scitum	١٢ ، ١١ ١٥
عنصر		Doctrina	١٩ ٣٦
Principium materiale		تعليم	
Origo	١٦ ٢٨١		
العناية	١٦ ٤١٢ ، ١٢ — ٩ ٣٩٨		
Cura			
Procuratio	٧ ١٨		
العناية			
Intentio	٩ — ٨ ٣		
معنى			
Intellectus	٨ ٤٣		
معنى			

(غ)

Natura hominis ١١ ٢٩  
الغريزة  
الغضب ٥ ٣٧٠ ، ٨ ١٧٦  
غاضب ٤ ١٧٤  
Deceptorium ١٧ ١٦٧  
مغلط  
Absentia ١٢ ، ٧ ٣٦٢  
الغيب  
Absens ١٧ ٤٢٠  
المغيّب  
Absentia ١٣ ٤٢٠  
المغيّبات  
Aliud ٧ ، ٦ ٣٠٤  
الغير  
Alietas ٨ ٢٧  
الغير  
Per aliud ٧ ٣٨  
بغيره  
Alietas ٤ ٣٠٣ ، ٦ ٢٤٠  
غيرية  
Alietas ٢ ٢٢٩  
مغایرة  
Alteratio ٢ ٢٣٤ ، ١٣ ٢٨٠  
تغیر  
Variatio ٥ ١٧١  
تغیر  
Mutable ١٧ ٣٧  
متغير  
Alteritas ٣ ١٩  
التغير  
Permutatio ١٥ ٢٧٨  
التغير  
الغاية ١٧ ، ١٥ ١٨٦ ، ١٥ ،  
Finis ٧ ٢٥٧  
غائية : انظر : علة غائية.

(ف)

Profectus ١٢ ، ٧ ١٨  
إفادة  
Utilitas ٩ ١٨  
إفادة

Aliquid ١٦ ، ١٠ ٤٤  
معنى  
بالمعنى ١٧ ١١  
Secundum acceptioem  
عادة ٣ ١٧٦  
Recursus ٨ ١٣١  
العود  
Reductio ١٧ ٣٦  
العود  
Reductio ١٤ ٣٦  
إعادة ٤ ٣٦  
Reducitum ١٤ — ١٣ ٣٦  
المعاد  
Promissio ٤ ، ٢ ٤٢٣  
عوض  
Retributio ١٧ ٢٩٨  
معاوق ١٩ ٢٧١  
Impediens ١٩  
معينة (علة)  
Adjutrix ٧ ، ٢ ٢٦٥  
العين ١٣ ، ١٢ ١٣٧  
يتعين ١٧ ٦١ ، ٩ ٣٩  
Assignatur  
٥ ٢٩٠ ، ٣ ٦٨  
معين ١٧ ٦١ ، ٩ ٣٩  
Designatum  
المعنى ٧ ١٣٧  
Appropriatum ٧ ١٣٧  
الأعيان ٣ ٣٤  
في الأعيان ٣ ١٤٢ ، ١٢ ٣١  
In singularibus ١٢ ١٥٩  
في الأعيان ١٦ ٢١١ ، ٩ ١٤٠  
In singnatis  
٤ ٢٦  
في الأعيان الجزئية ٤ ٢٦  
In particularibus et singularibus  
٥ ٢٦  
مفارق للأعيان  
Separatum a singularibus

فاعلي Activum	٨ ، ٧ ٢٥٩	مستفاد Acquisitum	٤٤
الفاعلي (المبدأ) ١٢٨ ، ١٠ ٢٦		فرد Impar	١٥ ١٢٢
Principium agens		منفرد Solitarium	٦ ٤٤
فعال : أنظر عقل		فرضي Expositione	١٥ ١١٨
الانفعال ٥ ١٥٣ ، ١٠ ٢٦		فرضي Positum	١٤ ٣٩
Passio		الإفراط Minimia Solutio	٤ ٤٣٠
أن ينفعل Patitur	١٢ ١٧٠	التفريط	٤ ٤٣٠
الانفعال (مقوله) Pati	١٤ ٩٣	Minimia continentia	
مفعول Patiens	١٨ ٢٥٩	Separatio	١٥ ١٣٤
Caelum	٥ ٦٤	مفارق Separatum	١٢ ٧٤ ، ١٤ ٤
Circulum	٦ ١٩	الفساد	١١ ١٨٩ ، ٣ ١٩
فكرة Cognitatio	٤ ١٧٤	Corruptio	
التفكير Intellectus	٢ ٢٧١	Diffusum	١٥ ٤١٢
Cogitatio	١٢ ٢٨٤	فاص	
مفهوم (معنى) ١٣ ٣١		Differentia	١٦ ١٠٩ ، ٢ ٤٥
) Intellecta ) Intentio		انفصل Discontinuitas	٧ ٦٧
Intelligitur	١٠ ٣٤	منفصل Discretum	٧ ٩٤
Inaequalitas	٥ ، ٣ ١١٨	انفصل Disjunctio	١٢ ٣٦٠
يفيض Fluere	٤ ٨٧ ، ١٦ ١٤	فضيلة Strenuitas	١٣ ، ١٢ ٣٠٧
الإفاضة Effluxio	٦ ١٨	فعل ٥ ١٥٣ ، ١٠ ٢٦ ، ٦ ٥	
الفيلسوف المقدم ٩ ١٢٢		Actio	
Egregius Philosophus		الفعل Actus	١٨ ٧
وانظر : أرسطو		الفعل Effectus	١٧ ١٣
( ق )		بالفعل In effectu	
قابل Receptivum	١٣ ٧٤	إلى الفعل ad effectum	٦ ١٢
قابل ١ ٢٤٠ ، ٨ ١١٢ ، ١٦ ٢٣		الفعل Agere	١٣ ٩٣
Receptibile		فاعل Agens	٧ ٢٥٧

Stabile ١١ ، ٩ ١١٧	قارّ ١١٧	قابل Recipient ١٠ ٢٥٨
Permanens ٩ ٣٨٠	قار Car	القبول Receptibilitas ٢ ٨٥
Conjunctio ٢ ٣٢	الاقتران Conjunctio	القبول Receptio ١٨ ٢٣٩
Conjunctio ١ ٤٧	مقارنة Comparison	قابل Patiens ١٢ ٧
Violentia ٣ ١٥١ ، ١٦ ٧٣	القسر Violentia	القابل التقابل ٤ ٣٠٣ ، ١٩ ٢٦
Divisio ١ ١٢٩	الانقسام Divisio	Oppositio Oppositio
القصد ١٠ ٣٧٧ ، ٣ ٢٩٨	القصد Intention	مقابلة ٤ ١٢٦
Principaliter ١٨ ٤٣٩ ، ١٦ ٤١٤	Principaliter	مقابل Oppositum ١٤ ٢٥
Judicium ١١ ٣٧٧ ، ٤ ، ١ ٣٦٧	Judicium	قبلية Prioritas ١ ٢٦٧
Secans ٧ ٦٣	مقاطع Secans	القدرة ٥ ٣٦٧ ، ٣ ١٧٠
Intersecans ١٠ ٦١	متقاطعة Intersecans	Potentia Potentia
Cignus ٢ ١٥٥	قنس Cignus	القدر ١٨ ٤٣٩ ، ٢ ٤٢١
انقلاب ١٣ ، ١٢ ، ٦ ١٣٧	Conversio	الى Posse
Persuatio ٩ ٨	الإقناع Persuasio	Providentia
Rheticum ٤ ١٨٠	إيقاعي Rheticum	المقدار Mensura ١٤ ١١
Regula ١٧ ٢٢٠	قانون Regula	التقدير Mensuratio ١ ٤٤٠
Habitus ١٦ ، ١٥ ٣٠٤	الفنية Habitus	مقدار Mensuratum ٢ ٦٤
Oratio ١٥ ٢٤٤	قول Oratio	الى التقدم Prioritas ٧ ١٦٣ ، ٩ ٨٢
Sententia ٧ ٣٦	قول Sententia	متقدم Praecedens ١٧ ٤١ ، ١ ١٦
Praedieatum ١٥ ٣٤	مقول Praedieatum	التقدم Prius ١٣ ٢٦
Praedicamenta ١٣ ١٢	مقولات Praedicamenta	متقدم Prius ١٢ ٨٢
Praedicamenti ٣ ٩٣	مقولات Praedicamenti	التقدم والتأخير (بحسب) ٢ ٢٦
Constituit ١٥ ١١	يقوم Constituit	Secundum Prius et posterius
		تقديم Prioritas ٣ ٨٠
		مقدمة Propositio ١ ٢٠
		القريحة ١٤ ٣٥٩ ، ٨ ٥١
		Ingenium

كسوف	Eclipsis	١١ ٣٦٠	القوام	Constitutio	٢ — ١١٢
كفر	Incredulitas	٦ ٤٢٢	المقوم		٣ ٥٨ ، ٢ — ١١٦
مكافي	Coaequale	١٣ ، ٥ ٣٧	Constituens		
متكافئان	Coaequalia	١ ٤٠	Constitutivum	١٦ ١٠٩	المقوم
مكافي	Compar	١٧ ٣٩	Constitutum	١٨ ٣٣٥	متقوّم
تكافؤ	Concomitans	٧ ٢٢		٢٠ ٤٠٩ ، ١١ ١٣٥ ، ٨ ٥٧	القوام
متكافئان	Comitantia	١ ٤٢	Existentia		
الكل	Totus	٤ ٢٠٧ ، ٣ ٢٦	Existens	١ ٤١٢ ، ٩ ٥٨	قائم
الكلى		٤ ٢٠٧ ، ٥ ١٩٥ ، ١٨٧	Constitutio	٦ ١٨٣	تقويم
	Universale		Essentia	٧ ٢١٢	قوام
الكلية	Universalitas	٤ ٢٠٩	Secundum existentiam	١٤ ٤	بالقوام
الكليات	Universalia	٥ ٣٥٥	In existentia	١٠ ٢٢	في القوام
Perfectio	Perfectio	١ ١٤١ ، ٩ ١٧	Virtus	١٣ ٣	قوة
	( مبدأ )	١٢٨		Fortitudo	٣ ١٧٠
( Principium )	Perficiens		Potentia	١٧ ١٣ ، ١٨ ٧	القدرة
استكمال	Perfici	١٣ ٣	Consideratio	٧ ٣٤	القياس
استكمال	Perfectio	٥ ٤	Syllogismus	١٦ ٢٧٩	القياس
استكمال	Perficitur	٤ ١٢	Resurrectio	٤ — ٣ ٣٢	القيامة
مكمل	Perficiens	١٤ ٣٣٥		( ك )	
الكم	Quantitas	٤ ٩٤ ، ١١ ٤		٦ ١٠٤ ، ٢ ٤٥ ، ٧ ٢٧	الكثرة
متكمم	Quantitativus	١٧ ١٤	Multitudo		
يكون	Occulantur	١٦ ١٣٤	Multiplex	١٧ ٣٧	متكثر
الكمون	Sententia de	١١ ٩٤	Canstrictio	١٤ ٧٧	تكلاف
	oculto				
الكون		١٥ ٢٨٠ ، ١١ ١٨٩ ، ٣ ١٩	Sphaera	١٦ ٦١	كرة
	Generatio		Acquisitio	٥ ٧٤	اكتساب
التكوين	Generatura	١٥ ٢٦٧	Abuisitum	٤ ١٤٠	مكتسب
متكون	Generatum	٣ ١٧٠			

Inpiratio	إلهام ٤ ٤٣٥	Generata	مكونات ١٨ ٢٧
Convenientia	ملاعة ١٦ ٣٦٨	الكيف	٤ ٩٤ ، ١٤ ١٣
Conveniens	ملائم ٧ ٣٦٩	كيفية	١٢ ٣٦٣ ، ٦ ، ٥ ٨٦
Non es e	ليس ١٦ ، ١٥ ، ٣ ٢٦٦	Qualiter	( ل )
( م )		Consequens	لاحق ٩ ٧١
ما	Quid ١٤ ٣٠	Sequens	لاحق ١٠ ٣٤٦
ماهية	Quid est ١٢ ، ٩ ١٣	لواحق	٧ ٧١ ، ١٥ ٤٣ ، ٢ ١٤
ماهية	٤٦١ ، ١٧ ٣٤ ، ١٠ ٣١	Consequentialia	
Quidditas		Consecutio	لحوق ٦ ١٤
Ex hoc quod est	ما هو ١٢ ٤	Cohaerentia	التحام ٢ ٩٩
Inquantum	بما هي ١١ ، ١٠ ٧	Delectans	لاذ ٨ ، ٦ ٣٦٩
Quando	المتى ( مقولة ) ١٣ ٩٣	Delectatum	ملتذ ٨ ، ٦ ٣٦٩
Ideae	المثل ٣ ٣١٠	Delectatio	اللذة ٦ ٣٦٩
Exemplare	مثال ٢ ٣١١	Delectatio	النذاذ ٣ ٣٦٩
	السائل ٥ ٢٧	Suavitas	لذيد ٦ ٣٤٨ ، ١٣ ٢٧
Talitas ) Ms. Bibl. Vat. Urb.		Suavitas	اللذة ١٧ ، ١٦ ٣٨٧
	١٨٧ lat.	Sequitur	يلزم ١٤ ١٤ ، ٧ ٨
	( . v ٧ fol.	Inseparabile	لازم ٦ ٤٢
الجسدي ( صناعة )	٦ ٣٩٣	لازم	١٦ ٢٣٧ ، ٣ ١٢
) Almagesti ) doctrina		Concomitans	
مزاج	١ ٢٨٧ ، ١٢ ٨٩	Concomitantia	لزوم ٣ ٣٢
Complexio		Comintans	لزوم ١ ٤٠
Commixtio	امتزاج ٣ ١٧٩	Comitatum	ملزوم ٥ ٢٢٣
Permixtio	امتزاج ١٤ ٢٣٨	Comitantia	التزام ( دلالة ) ١٢ ٢٣٧
Materia	مادة ٣ ٤	Quare	اللم ٦ ٣٤٨ ، ٨ ٢٩٨
Distensio	امتداد ٩ ١١٥	Quareest	ليلة ٦ ٣٤٨ ، ١٦ ٢٠
Mensuratio	مسح ١٣ ١١١		وانظر : برهان لم واللم
المساحي — ( علم المساحة ) ١ ١٥			
Mensuratio			

Revelatio	إِنْزَالٌ ٩ ٤٤٢	مُمَاسٌ ٦ ١١٥ ، ١١ ١٥٢ ، ١ ٢٧٥
Liberatio	التَّرْيِيهُ ٨ ٤٣٠	Tangens
Singularitas	الْتَّرْيِيهُ ١٩ ٤٤٢	الْمَاسَةُ ٧ ١١٥
Proportio	نَسْبَةٌ ١٥ ٢٣	Contactus ١٣ ١٥٥
Comparatio	نَسْبَةٌ ١١ ٤٨	الْمَشَاوِعُونَ ١٠ ٣٩٢
Proposito	نَسْبَةٌ ١٧ ، ١١ ٢٢	الْمَشَتْرِيُّ ٩ ٣٦٠
Perpetuum	مُنْتَشِرٌ ٥ ٢٩٠	الْمَعِيَّةُ ٤ ٣١٥
Dilatatum	مُنْتَشِرٌ ١٦ ٣٨٤ ، ٩ ٣٦٠	الْمَعِيَّةُ — الْمَعِيَّةُ ١٠ ، ٧ ، ٦ ١٥٨
Rationalitas	الْنَّطْقُ ١٢ ١٧٣	Cum
النظر	النَّظَرُ ١٣ ٢٧٠ ، ١١ ٦	الْمَكَانُ ١ ١١٨ ، ٣ ١٩
Speculatio		الْمُمْكِنُ ٧ ، ٦ ، ٣ ٣٥
( Scientia ) Speculativa	نَظَرٌ ( عِلْمٌ ) ١٢ ٣	الْمُمْكِنُ الْوُجُودُ ٣ ٣٧
Ordo	نَظَامٌ ١٤ ، ١٢ ٣٦٣	Possibilitas ٥ ٢٥ ، ١٩ ٧
Utile	نَافِعٌ ٥ ١٧	مُلْكَةٌ ٢ ٢٨٧ ، ٨ ١٢٨
Utilitas	مُنْفَعَةٌ ١١ ١٨٦	Habitus
النفس ( كتاب )	النَّفْسُ ( كِتَابٌ ) ٣٦٢ ، ١٦ ٢٨٥	Aptitudo ٦ ١٧٦
Liber de Anima		الْمُمْتَنَعُ ٣ ٣٥
In se	فِي نَفْسِهِ ١ ٨	Discretum ١ ١١٠ ، ٣ ٥٣
Dertructio	نَقْضٌ ٩ ١٤٣	مُمَيِّزٌ ١ ٢٦٧
Vindicta	اِنْتِقامٌ ٦ ٣٧٠	Inclinatio ١ ١٥١
مُتَنَاهٌ	مُتَنَاهٌ ٣ ١٢ — ٣ ١١ ، ٤ ٦٢ ، ٤ —	( نَ )
Finitum		Innuitio ١٦ ٣٠
النَّهَايَةُ ( إِلَى غَيْرِهِ )	النَّهَايَةُ ( إِلَى غَيْرِهِ ) ١١ ٣٩	رِتْبَةُ الْجَمِيعِ ١٥ ٢٧٩ ، ٩ ٤٩
In infinitum		Conclusio ١٥ ٢٧٩ ، ٩ ٤٩
النَّهَايَةُ ( يَذْهَبُ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِهِ )	النَّهَايَةُ ( يَذْهَبُ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِهِ ) ٢ ٣٠	مُنْتَجٌ ١٠ ٤٩
Procedere in infinitum		Modus essendi ٨ ١٢
		نَدَّ ( Consimile ) Ms. Vat. Urb. ٥ ٣٢٧
		lat ( Simile )

النهاية ( يذهب إلى غير )	١٨ ٢١٠
Ire in infinitum	
Species ١٣ ٤	
نوعية ٢ ٤٦ ، ٢ ٥٩	
Specialitas ٢ ٥٩ ، ٢ ٤٦	
( هـ )	
Peregrinatio ١ ٤٤٥	
مهمل ٣ ٢٠٠ ، ١٥ ١٩٩	
Indefinitum	
Geometria ٨ ١٩	
المهندسة	
IdQuodens ٧ ٤٧	
Essentia ١٥ ١٢١	
المهوية	
Identitas ٦ ٢٧	
الهو هو	
Idem ٦ ، ١ ٣٠٣	
Identitas ٣ ٣٠٣	
المهوية	
Temeritas ١١ ٣٠٧	
هيئة ٨ ٢٠٩ ، ١٢ ، ١١ ، ٩ ١٣٨	
Dispositio	
Astrologia ٧ ١٩	
المهيبة ( علم )	
Aptitudo ٨ ٢٦٩	
هيئ	
Praeparatum ٥ ٢٠٨	
مهيأ	
Hyle ٨ ١٠	
المهيني	
Materia ١٧ ٢٣	
( و )	
واجب الوجود ٤ ٢١	
Necesse esse	
Necessarium ٣ ٣٥	
الواجب	
١٢ ، ١١ ٤٠	
وجوب الوجود	
Necessitas essendi	
صفة ٦ ٤٦ ، ٦ ٤٩ ، ١٠ ٣٤٩	
Proprietas ٣ ٣٧٣	
واسطة ٣ ٥١	
Medium ٨ ٣٠٩	
المتوسط	
Mediatio ٥ ٧٨	
توسط	
Mediante ١٢ ٨٢	
بوساطة	
Mediante ١١ ٢٦٧	
متوسط	
Mediocritas ٨ ٤٣٠	
التوسط	
، ١٠ ٣٤٩ ، ٦ ٤٦ ، ٦ ٥	

Per Casum	٣ ٤١٥	اتفاقاً	Assignatio	١٠ ١٤٠	صفة
Casuale	٨ ١٨٠	اتفاقياً	Dispositio	١٧ ٣٢	وصف
موافق	٥ ٦١ ، ٥ ٢٧ ، ١ ١٣		٧ ٢٧٣ ، ٥ ٦١ ، ١٥ ١١	متصل	
Conveniens				Continuum	
منافق	٩ ١٥٢ ، ١١ ٩٩			Continuitas	١٨ ٦٤
Conveniens				Continuatio	١٩ ٢٦٥
Convenientia	الاتفاق	١٤ ١٠٢		اتصال	
الموافقة	١٤ ٣٠٣ ، ١٦ ٣٦			Applicatio	١٢ ٣٦٠
Convenientia				Conjunctum	٢ ٣٧٠
Concurrere	الموافقة	٨ ٨		متصلاً	
Cogens	متأكداً	١٠ ٨		Adhaerens	٨ ٤٠١
Aestimatio	الوهم	٢ ١١٢		وضع	١٤ ١٠
Aestimatio	التوهم	٩ ١١١		الوضع (مفهوم)	١٣ ٩٣ ، ١٣ ٧٢
In aestimatione	في الوهم	٤ ٣٢		Situs	
واهب الصور	١١ ٤١٣ ، ٩ ٤١١			Posita	١٦ ١٠
Dator formarum	Dator formarum			أوضاع	
(ى)	(ى)			الموضوع	١٥ ٥٤ ، ٤ ٥ ، ٧ ٣
Certitudo	اليقين	١٨ ١٦		Subjectum	
Certitudo	اليقين	١٢ ١٥		بالتوافق	٦ ٢٣٥
				Univoce	
					اتفاق
					٨ ٢٨٤ ، ١٦ ٢٨٣
				Casus	
			Veritatis		
Certissima Veritas	اليقين	٢ ٢٠			

## فهرست

### Table of Contents

١	المقالة الأولى .....
١	وفيها ثانية فصول .....
٣	بسم الله الرحمن الرحيم <sup>(١)</sup> .....
٣	(٥) (٦) المقالة الأولى وهي ثانية فصول <sup>(٧)</sup> .....
٣	[ الفصل الأول ] (١) فصل <sup>(٨)</sup> .....
١٠	[ الفصل الثاني ] .....
١٠	(ب) فصل <sup>(٩)</sup> .....
١٧	[ الفصل الثالث ] .....
١٧	(ج) فصل .....
٢٥	[ الفصل الرابع ] .....
٢٥	(د) فصل .....
٢٥	في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم <sup>(١)</sup> .....
٢٩	[ الفصل الخامس ] .....
٢٩	(هـ) فصل .....
٢٩	في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه .....
٢٩	تنبيه على الغرض .....
٣٧	[ الفصل السادس ] .....
٣٧	(و) فصل .....
٤٣	[ الفصل السابع ] .....
٤٣	(ز) فصل .....
٤٣	في أن واجب <sup>(١)</sup> الوجود واحد .....

٤٨	[ الفصل الثامن ]
٤٨	( ح ) فصل
٤٨	في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقويل <sup>(١)</sup> ،
٤٨	في المقدمات الحقة
٥٥	المقالة الثانية <sup>(١)</sup>
٥٥	وفيها أربعة فصول <sup>(٢)</sup>
٥٧	[ الفصل الأول ]
٥٧	( ا ) فصل
٥٧	في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلي
٦١	( ب ) فصل
٦١	في تحقيق <sup>(١)</sup> الجوهر الجسماني وما يتركب <sup>(٢)</sup> منه <sup>(٣)</sup>
٧٢	( ج ) فصل
٧٢	في أن المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة
٨٠	( د ) فصل
٨٠	في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود
٩١	المقالة الثالثة <sup>(١)</sup>
٩١	وفيها عشر فصول <sup>(٢)</sup>
٩٣	[ الفصل الأول ]
٩٣	( ا ) فصل <sup>(١)</sup>
٩٣	في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع
٩٣	وفي <sup>(٢)</sup> عرضيتها
٩٧	[ الفصل الثاني ]
٩٧	( ب ) فصل
٩٧	في الكلام في الواحد <sup>(١) (٢)</sup>

---

١٠٤ .....	[ الفصل الثالث ]
١٠٤ .....	( ج ) فصل.....
١٠٤ .....	في تحقيق الواحد والكثير <sup>(١)</sup> وإبانة أن العدد عرض .....
١١١ .....	[ الفصل الرابع ] .....
١١١ .....	( د ) .....
١١١ .....	فصل في أن المقادير <sup>(١)</sup> أعراض <sup>(٢)</sup> .....
١١٩ .....	[ الفصل الخامس ] .....
١١٩ .....	( ه ) فصل.....
١١٩ .....	في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله.....
١٢٦ .....	[ الفصل السادس ] .....
١٢٦ .....	( و ) فصل .....
١٢٦ .....	في تقابل الواحد والكثير <sup>(١)</sup> .....
١٣٤ .....	[ الفصل السابع ] .....
١٣٤ .....	( ز ) فصل .....
١٣٤ .....	في أن الكيفيات أعراض .....
١٤٠ .....	[ الفصل الثامن ] .....
١٤٠ .....	( ح ) فصل.....
١٤٠ .....	في العلم وأنه عرض .....
١٤٥ .....	[ الفصل التاسع ] .....
١٤٥ .....	( ط ) فصل .....
١٤٥ .....	في الكيفيات <sup>(١)</sup> التي في الكميات <sup>(٢)</sup> وإثباتها .....

---

١٥٢ .....	[ الفصل العاشر ]
١٥٢ .....	(ى) فصل ..... في المضاف .....
١٥٢ .....	المقالة الرابعة <sup>(١)</sup> .....
١٦١ .....	و فيها ثلاثة فصول <sup>(٢)</sup> .....
١٦٣ .....	[ الفصل الأول ] .....
١٦٣ .....	(ا) فصل ..... في المتقدم والمتاخر <sup>(١)</sup> ، وفي الحدوث <sup>(٢)</sup> .....
١٧٠ .....	[ الفصل الثاني ] .....
١٧٠ .....	(ب) فصل ..... في (١) القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون .....
١٨٦ .....	[ الفصل الثالث ] .....
١٨٦ .....	(ج) فصل ..... في التام ، والناقص ، وما فوق التمام ، وفي الكل ، وفي الجميع .....
١٩٣ .....	المقالة الخامسة <sup>(١)</sup> .....
١٩٣ .....	و فيها تسعه فصول <sup>(٢)</sup> .....
١٩٥ .....	[ الفصل الأول ] .....
١٩٥ .....	(ا) فصل ..... في الأمور العامة وكيفية <sup>(١)</sup> وجودها .....
٢٠٧ .....	[ الفصل الثاني ] .....
٢٠٧ .....	(ب) فصل ..... في كيفية كون <sup>(١)</sup> الكلية للطبائع الكلية وإنعام <sup>(٢)</sup> القول في ذلك ، وفي الفرق .....
٢٠٧ .....	بين الكل والجزء ، والكلي والجزئي .....

---

٢١٣ .....	[ الفصل الثالث ]
٢١٣ .....	( ج ) فصل.....
٢١٣ .....	في الفصل بين الجنس والمادة.....
٢٢٠ .....	[ الفصل الرابع ] .....
٢٢٠ .....	( د ) فصل .....
٢٢٠ .....	في كيفية دخول المعانٰي الخارجية عن الجنس على <sup>(١)</sup> طبيعة الجنس .....
٢٢٨ .....	[ الفصل الخامس ] .....
٢٢٨ .....	( هـ ) فصل .....
٢٢٨ .....	في النوع.....
٢٣٠ .....	[ الفصل السادس ] .....
٢٣٠ .....	( و ) فصل .....
٢٣٠ .....	في تعريف <sup>(١)</sup> الفصل وتحقيقه.....
٢٣٦ .....	<b>الفصل السابع .....</b>
٢٣٦ .....	( ز ) فصل .....
٢٣٦ .....	في تعريف مناسبة الحد والحدود.....
٢٤٣ .....	[ الفصل الثامن ] .....
٢٤٣ .....	( ح ) فصل.....
٢٤٣ .....	في الحد <sup>(١)</sup> .....
٢٤٨ .....	[ الفصل التاسع ] .....
٢٤٨ .....	( ط ) فصل .....
٢٤٨ .....	في مناسبة الحد وأجزائه .....
٢٥٦ .....	<b>المقالة السادسة .....</b>
٢٥٦ .....	(١) وفيها (٢) خمسة (٣) فصول (٤).....

---

٢٥٧ .....	[ الفصل الأول ]
٢٥٧ .....	(١) فصل <sup>(١)</sup> .....
٢٥٧ .....	في أقسام العلل وأحوالها .....
٢٦٤ .....	[ الفصل الثاني ]
٢٦٤ .....	( ب ) فصل <sup>(١)</sup> في حل ما يتشكك به <sup>(٢)</sup> على ما يذهب إليه <sup>(٣)</sup> أهل الحق من <sup>(٤)</sup> أن كل علة هي <sup>(٥)</sup> مع معلوها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية.....
٢٦٨ .....	[ الفصل الثالث ]
٢٦٨ .....	( ج ) فصل.....
٢٦٨ .....	<sup>(٧)</sup> في مناسبة <sup>(٨)</sup> ما بين العلل الفاعلية و معلولاتها .....
٢٧٨ .....	الفصل الرابع .....
٢٧٨ .....	( د ) فصل .....
٢٧٨ .....	<sup>(٩)</sup> في العلل الأخرى <sup>(١٠)</sup> العنصرية والصورية والغائية .....
٢٨٣ .....	[ الفصل الخامس ] .....
٢٨٣ .....	( ه ) فصل .....
٢٨٣ .....	<sup>(١٠)</sup> في إثبات الغاية و حل شكوك قيلت في إبطالها ، والفرق بين الغاية وبين الضروري ..... وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به .....
٣٠٤ .....	المقالة السابعة <sup>(١)</sup>
٣٠٤ .....	وفيها ثلاثة فصول <sup>(٢)</sup> .....
٣٠٦ .....	[ الفصل الأول ]
٣٠٦ .....	(١) فصل <sup>(١)</sup> .....
٣٠٦ .....	في لواحق الواحدة <sup>(٢)</sup> من الهوية <sup>(٣)</sup> وأقسامها <sup>(٤)</sup> ولواحق الكثرة .....
٣٠٦ .....	من الغيرية <sup>(٥)</sup> والخلاف وأصناف التقابل المعروفة .....

---

٣١٧ .....	[ الفصل الثاني ]
٣١٧ .....	( ب ) فصل .....
	(١) في اقتصاص مذاهب الحكماء (٢) الأقدمين في المثل ومبادئ (٣) التعليميات (٤) والسبب
٣١٧ .....	
٣١٧ .....	الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل (٥) الذي وقع لهم حتى (٦) زاغوا لأجله .....
٣٢٨ .....	[ الفصل الثالث ] .....
٣٢٨ .....	( ج ) فصل .....
٣٢٨ .....	(١) في إبطال القول بالتعليميات (٢) والمثل .....
٣٤٠ .....	المقالة الثامنة (١)
٣٤٠ .....	في معرفة (٢) المبدأ الأول للوجود (٣) كله ومعرفة صفاتاته .....
٣٤٠ .....	سبعة فصول (٤) .....
٣٤٢ .....	الفصل الأول (١) .....
٣٤٢ .....	فصل (١) .....
٣٤٢ .....	في تناهي العلل الفاعلية والقابلية .....
٣٤٩ .....	[ الفصل الثاني ] .....
٣٤٩ .....	( ب ) فصل (١) .....
٣٤٩ .....	في شكوك تلزم ما قيل وحلها (٢) (٣) .....
٣٥٩ .....	[ الفصل الثالث ] .....
٣٥٩ .....	( ج ) فصل .....
٣٥٩ .....	(١٩) في إبانة تناهي العلل الغائية (٢٠) والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقا ، .....
٣٥٩ .....	وفصل القول في العلة الأولى مطلقا ، وفي العلة الأولى مقيدا ، .....
٣٥٩ .....	وبيان أن (٢١) ما هو علة أولى (٢٢) مطلقة (٢٣) علة (٢٤) لسائر العلل .....

---

٣٦٢ .....	[ الفصل الرابع ]
٣٦٢ .....	( د ) فصل .....
٣٦٢ .....	( <sup>٨</sup> ) في الصفات الأولى ( <sup>٩</sup> ) للنبي الواجب ( <sup>١٠</sup> ) الوجود .....
٣٦٨ .....	[ الفصل الخامس ]
٣٦٨ .....	( ه ) فصل .....
٣٦٨ .....	( <sup>٥</sup> ) كأنه توكيد وتكلّم لما سلف من توحيد واجب الوجود .....
٣٦٨ .....	وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج .....
٣٧٤ .....	[ الفصل السادس ]
٣٧٤ .....	( و ) فصل .....
٣٧٤ .....	( <sup>١</sup> ) في أنه تام بل فوق التام ( <sup>٢</sup> ) ، وخير ، ومفيد ( <sup>٣</sup> ) كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل .....
٣٧٤ .....	محض ، ويعقل ( <sup>٤</sup> ) كل شيء ( <sup>٥</sup> ) ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم ..... ٣٧٤
٣٧٤ .....	الكليات ( <sup>٦</sup> ) ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال ( <sup>٧</sup> ) يدركها ... ٣٧٤
٣٨١ .....	[ الفصل السابع ]
٣٨١ .....	( ز ) فصل .....
٣٨١ .....	( <sup>٢٠</sup> ) في نسبة المعقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب ..... ٣٨١
٣٨١ .....	في ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع ( <sup>٢١</sup> ) والحمد الغير المتناهي ، ..... ٣٨١
٣٨١ .....	وفي تفصيل ( <sup>٢٢</sup> ) حال اللذة العقلية ..... ٣٨١
٣٩٠ .....	المقالة التاسعة ( <sup>١</sup> ) ..... ٣٩٠
٣٩٠ .....	في صدور ( <sup>٢</sup> ) الأشياء عن ( <sup>٣</sup> ) التدبّر ( <sup>٤</sup> ) الأول والمعاد إليه ..... ٣٩٠
٣٩٠ .....	سبعة فصول ( <sup>٥</sup> ) .....

٣٩٢ .....	[ الفصل الأول ]
٣٩٢ .....	(ا) فصل .....
٣٩٢ .....	(١) في صفة فاعلية (٢) المبدأ الأول .....
٤٠٠ .....	[ الفصل الثاني ]
٤٠٠ .....	(ب) فصل .....
٤٠٠ .....	في أن المُحرك (١٨) القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل (١٩) ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد (٢٠) عقل .....
٤١٣ .....	[ الفصل الثالث ]
٤١٣ .....	(ح) فصل (١٨) .....
٤١٣ .....	في كيفية صدور (١٩) الأفعال من المبادي العالية ، ليعلم من ذلك ما يجب .....
٤١٣ .....	أن يعلم من المُحركات (٢٠) المفارقة المعقولة (٢١) بذاها المعشوقة (٢٢) .....
٤٢٣ .....	[ الفصل الرابع ]
٤٢٣ .....	(د) فصل .....
٤٢٣ .....	(١) في ترتيب وجود (٢) العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية .....
٤٢٣ .....	عن المبدأ الأول (٣) .....
٤٣١ .....	[ الفصل الخامس ]
٤٣١ .....	(هـ) فصل (١) .....
٤٣١ .....	في حال تكون الأسطقسات عن العلل الأوائل .....
٤٣٥ .....	[ الفصل السادس ]
٤٣٥ .....	(و) فصل (٢٠) .....
٤٣٥ .....	في العناية وبيان (٢١) كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي (٢٢) .....

٤٤٤ .....	[ الفصل السابع ]
٤٤٤ .....	(ز) فصل <sup>(١)</sup> في المعاد .....
٤٥٥ .....	المقالة العاشرة .....
٤٥٥ .....	وفيها خمسة فصول .....
٤٥٧ .....	[ الفصل الأول ]
٤٥٧ .....	(أ) فصل <sup>(١)</sup> .....
	في المبدأ والمعاد بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات <sup>(٢)</sup> ، والدعوات <sup>(٣)</sup> المستجابة ،
٤٥٧ .....	والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال <sup>(٤)</sup> أحكام النجوم .....
٤٦٣ .....	[ الفصل الثاني ]
٤٦٣ .....	(ب) فصل <sup>(١)</sup> .....
٤٦٣ .....	في إثبات النبوة وكيفية دعوة <sup>(٢)</sup> النبي <sup>(٣)</sup> إلى الله تعالى ، والمعاد إليه <sup>(٤)</sup> .....
٤٦٥ .....	[ الفصل الثالث ]
٤٦٥ .....	(ج) فصل <sup>(٢٠)</sup> .....
٤٦٥ .....	في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة .....
٤٦٩ .....	[ الفصل الرابع ]
٤٦٩ .....	(د) فصل <sup>(١)</sup> .....
٤٦٩ .....	في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسن الكلية في ذلك .....

---

٤٧٣ .....	[ الفصل الخامس ]
٤٧٣ .....	(هـ) فصل <sup>(١٠)</sup>
٤٧٣ .....	في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى السياسات.....
٤٧٣ .....	والمعاملات <sup>(١١)</sup> والأخلاق <sup>(١٢)</sup> .....
٤٧٩ .....	فهرس المصطلحات <sup>(١)</sup> .....